

شرح الأَشْمُوسِي

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك «

حققة

محمد مجي الدين أبو عبد الله محمد

أبجزء الأول

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥ }

جميع حقوق الطبع محفوظة لمحققه

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ص.ب ٥٧٦٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعدَ خَدِ اللهُ على ما منع من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيين ،
والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة
البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان
اللسان ولسان السنان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد
واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحلُّ منها محل الشجاعة من الأسد ،
تجد نشر التحقيق من أذراج عباراته يعقب ، وبذر التدقيق من أبراج إشاراته يُشرق ،
خلا من الإفراط الميل ، وعلا عن التفريط الخلل ، وكان بين ذلك قواماً ، وقد لقبته
بـ « منهج المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك « ولم آل جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه
وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب
سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنيب .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال
الدين ، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نَسَباً ، الشافعى مذهباً ، الجياني منشأ ، الأندلسى
إقليماً ، الدمشقى داراً ووفاة لا ننتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين
وسمائه ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربه الله خير مالك) أى : أنفى عليه الثناء
الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد
والحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نحمد
بمعامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » المالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يُسم به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم له سميّاً » أى : هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسمُ الله الأعظم ، وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووى تبعاً لجماعة أنه « الحى القيوم » قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمَقُولِهِ منزلةً ما حَصَلَ : إما اكتفاء بالحصول ذهنى ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقر به ، نحو : « أتى مرُّ الله فلا تَسْتَعِجلُوهُ » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومَقُولِهِ ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرأ على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبىِّ) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه مُخْبِرٌ عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فاعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » مَنَوِيَّة ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناوياً الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدَر ، قلبت تاؤه طاءً لجاورة الصاد ، ولامه ألفاً لافتتاح ما قبلها ؛

ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الهاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَّاق » الأصل « أَرَّاق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيويوه . وقال الكسائى : أصله « أول » كَجَمَلٍ ، من آل يؤول ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَفَّرُوهُ عَلَى « أَهْمِل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أَوِيل » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضر ؛ فمنعه الكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَاكَ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ أبياتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعمدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعمدى بنى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلُّ مهماته (بها) أى : فيها (نحوية) أى : محوِّزة .

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصَّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : الْمَنْحُو ، كالمخلوق بمعنى المخلوق . وَخَصَّتْهُ غَلْبَةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنْحُوًّا ، أى : مقصودا ، كما خصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوهاً ، أى : مفهومًا . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيثا من الإعراب قال : « انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بافظ مُوجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَازَةِ اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهرى : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ - وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفٌ لِإِعَادِى وَمُنْجِزٌ مَوْعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سُخْط) يَشْوِبُهُ (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحمى (بن معطى) بن عبد النور الزَّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سَلَخِ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من القعد على شَفِيرِ الْخَنْدَقِ ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز في « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجذر نعتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلاً) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والمهندات والمهندات انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو : « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة » .

خاتمة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعاً بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرَّحْمَةِ وَالرَّحْمَةُ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصلُ «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي: صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديرأ كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع؛ فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافي ، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنامس .

﴿تنبيهات﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : الملفوظ به ، كالمخلق بمعنى المخلوق .

الثاني : يجوز في قوله «كاستقم» أن يكون تمثيلاً ، وهو الظاهر ؛ فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : «الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته» فزاد «لذاته» قال : لإخراج نحو «قام أبوه» من قولك «جاءني الذي قام أبوه» وهذا الصنيع أولى ؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله «كاستقم» تنميلاً لا حذ .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف - كما قيل - أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهي وقوع الألفة بين الجزئين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أي : الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحد إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ، لأنّ المقسّم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لأنّ الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودايلُ انحصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألّف الكلام من الكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة » لا مطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء ؛ فإنه من الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرَفًا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق عشرة ، وقيل : إفرادي ، أي : يقال على الكثير والقليل كاء وتراب ، وعلى الثاني فقليل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيتُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه بضعة الكلم الطيب » « يُحرّفون الكلم عن مواضعه » وقد

أنه ابن معطى في ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال : (واحده كلمة)
ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس
الجمعي هو : الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ،
والاحتراز بـ « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على
الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كرم وكثمة ، وقد يفرق بينه وبين واحده
بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى .

وحد الكلمة : قول مفرد ، وتطلق في الإصطلاح مجازا على أحد جزئي العلم
الركب ، نحو « امرئ القيس » فجموعها كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث
لغات : كلمة على وزن نَبِقة ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبَقٍ ، وكلمة على وزن سِدْرَة ، وتجمع على
كَلِمٍ كَسِدْرٍ ، وكلمة على وزن تَمْرَة ، وتجمع على كَلِمٍ كَتَمَرٍ ، وهذه اللغات في كل ما كان
على وزن فَعِل كَكَبِدٍ وَكَتِفٍ ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لَفْة رَابِعَة ، وهى
إتباع فائه لعينه في الكسر ، اسما كان نحو فَيَخِذْ ، أو فعلا نحو شَهِدَ .

(والقول) وهو - على الصحيح - لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلام والكلم
والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم
من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من
الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ،
والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب
والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون
مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون
أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من
جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان في الصدق في نحو
« زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام في نحو « قام زيد » وينفرد الكلم في نحو « إن قام زيد » .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول - على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقاً ؛ فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يُقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المسكودي : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع ؛ لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ - وهو لفظ كلمة - يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبِيتَهُ القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتغالها عليها ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة .

﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي ، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لا قليل في نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثوين) وهو في الأصل : مصدر نَوَّنتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر

لفظاً لا خطأ لغير تأكيد ؛ فقيّد « لاخطا » فصلٌ مخرج للنون في نحو « ضيفن » اسم للطفيل ، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، والنون اللاحقة للقوافي المطلقة — أى : التى آخرها حرف مدّ — عوضاً عن مدة الإطلاق ، فى لغة تميم وقيس ، كقوله :
 ٤ — أَقَلِّي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَنَ وَقُولِي — إِنِّ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنِ
 الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ
 الأصل : قدى ، ويسمى « تنوين الترّم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترّم ؛ لأن الترّم مدّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

٦ — أَحَارِبُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَيْرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ
 الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِنِ
 الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا مُّعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
 فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير تأكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكن : كرجل

وقاضٍ ، سمي بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمسكه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيويهِ — بغير تنوين — إذا أردتَ معينا ، وإِيهِ — بغير تنوين — إذا استزدتَ مخاطبكَ من حديث معين ؛ فإذا أردتَ غير معين قلت : سيويهِ وإِيهِ ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوَضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر في المغنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَعَوَاشٍ عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب مالا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كَانَ كَذَا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صَهْ » و « مَهْ » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، وردَّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشئ يقتضى الجر في قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمِرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كُلِّ » و « بَعْضِ » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للرَّبْعِيّ ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذْ رِعَابٍ

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع العربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» ، و
بَارَبُّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا — ١٠

« أَلَا يَا اسْجُدُوا » في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن « يا » ؛ فإنها مجرد التنبيه ، وقيل : إنها للدعاء والمنادي محذوف تقديره : يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالأية ، وفي الدعاء ، كقوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلِي — ١١

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالخارث ، و « طِبْتَ النَّفْسَ » . ويقال فيها « أم » في لغة طيء ، ومنه « ليس من أميرٍ أمصِيَامٌ في أمصَقَرِ » وسيأتي الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أَلْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ، حكاه قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أي : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : «أنت قائم» ، و«قت» ، و«إنا نحن نزلنا الذكر» .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أي إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أي : من علامات اسمية الكلمة أن يُوجَدَ معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تَسْمَعُ بالمعبدى خير من أن تراه » فنسمع : منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أي : سمائك ، فحذفت أن ، وحسن حذفها وجودها في « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل . وأما قولهم : « زَعَمُوا مَطِيعُ الكَذِبِ » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « مِنْ حَرْفُ جَر » ، و « ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، والاسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأني في غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن النادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لا بشرط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلمنا كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطبنا نحو : « تَبَارَكْتَ يَا اللَّهُ » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتُ يَا هَند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو : (أَنْتِ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمَّة » بنقل ضمة الهمةزة إلى التاء ، و « قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « رُبَّتْ » و « نُمَّتْ » .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدُّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدُّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعَم » و « بئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تَبَارَكَ » هكذا مشى عليه الناضم ، فإنه قال في شرح

الكافية : وقد انفردت - يعنى تاء التأنيث - بلحاقها « نعم » و « بئس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها « تبارك » وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركت يا الله » ، و « تباركت أسماء الله » .

(ويا فاعلي) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومي يا هند » ، و « أنت يا هند تقومين » (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « انسفعا » وقد اجتمعنا حكاية فى قوله : « ليسجنن وليكونا » ، وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

١٢ - أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقوله :

١٣ - أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « ثمرة خير من جرادة » ، وبتا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عُدَّتْ « هل » من المشترك نظراً إلى ما عرَضَ لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : « فهل أنتم شاكرون » و « هل يستطيع ربك »

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوي) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حلّ محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى في ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه ، أي : أدّى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم؟ وللشرط نحو : متى تقوم أقم ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أي : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يضمه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(و كناية عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(و كافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلا - أي : لازما - كالحرف ، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل - أي : غير لازم - كافتقار المضاف في نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو : هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه في « أي » من لزوم الإضافة ، وفي البواقي من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيهم أشد » قرئ بضم « أي » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما في « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ لذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، وردَّ برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تُصَف كانت معربة ، وإثما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْر على سنن الجوع ؛ لأنه أخص من الذي ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ، ومنَّ أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة بنى جيء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثاني : عدَّ في شرح الكافية من أنواع الشَّبه الإِهْماليَّة ، ومثَّل له بفوائح الشَّوَر ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أي : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سالما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسمٌ ، وسمٌ ، وسمًا ، مثلثة ، والعاشرة سَمَاة ، وقد جمعتها في قولي :

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْخَضَرُ فِي يَنْتِ شِعْرِ وَهَوَ هَذَا الشَّعْرُ
إِسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء لبيان أفراد معلولها .

(وفعل أسرو) فعل (مضى بنيا) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديرًا كرمى ، وبنى على الحركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَا » فالسكون فيه عارض أوجبته كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بقاء الماضي مُجْمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قَمِ لَتَقُمْ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المغنى : وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى خفقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دُلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعر بوا مضارعاً) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهة إياه : في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال النازم في التسهيل : يجوز شبه ماوجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعرابُ لالتبست . وأشار

بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجازز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لا تَعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحا عمرا » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِيَا من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيْسَ جَنَنٌ وليكونا » (ومن نون إناث كَيَرُغْنَ) من قولك : « النسوة يرُغن » أي : يخفن (مَنْ مُقَنَّ) فإن لم يعرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها ؛ لأنها مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذي فصلَ بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند » ، الأصل تضربان ، وتضربون ، وتضربين ، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لثلاثي التبتس بفعل الواحد ، وسيأتي الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيحىء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً ، وإن رآته في حيزها حَتَّتْ إليه لسابق الأفة فلم ترضَ حينئذ إلا بمعانقته .

الثاني : حَقُّ الحرفِ المشتركِ الإهمالُ ، وَحَقُّ المختصِّ بقَبِيلٍ أن يعمل العملَ الخاصَّ بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافياتُ - مع عدم الاختصاص - لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة - مع اختصاصهما بالأسماء - ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة - مع اختصاصهن بالأفعال - لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملاً على « لا » النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جَزَمَ بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم - أى : بمشابهته - كما سيأتى بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنْفَى بها (كَيْشَمُ) بفتح الشين مضارع شَمِمْتُ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُويه العامة في النطق بها (وماضِ الأفعالِ بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأنت (مِرْ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازَه يميزه ، يقال : مِرْته فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : عَلمَ (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَبَ (فُهِم) من اللفظ ، أى علامة فعل الأمر (٢ - الأش. ونون ١)

مجموعُ شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور مُنتَفٍ ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي مضارع نحو : « هل تَفْعَلْنَ » أو فعل تعجب نحو : « أحسننَّ بزيد » فإن أُخسِنَ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ - ١٤

أى : انْدَلُ ، وإما اسم فعل أمر (نحوَصَه) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهَلْ) معناه أقبل ، أو قَدَم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

(تنبيهات) الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأَوْه بمعنى أتوجع ، وَأَفٍ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء : كهيّات بمعنى بَعَدَ ، وَشَتَانٌ بمعنى افترق ؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوَصَه وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لسكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان الذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفْعَلْ فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العدم ؛ لكونها مساوية لل لازم ؛ فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال : كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبني

المعرب والمبني : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعربَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجالَ ، أو حسنَ ، أو غيرَ ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العَرَبُونَ ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْشِ ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عَرَابَ ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العَرُوبَةُ المتحبة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيويوه . وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضَعَ شَيْءَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ،
والمناسبة فى التسمية على المذهبين فىهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أى : بعضُهُ (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ،
(و) منه ، أى : وبعضُهُ الآخرُ (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير
متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من
قوله : « ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . وبناءؤه (لشبه من الحروف مُدْنِي)
أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويا
يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم
(كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع
الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين هجاء كما (فى اسمى)
قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ،
فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن .
والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين هجاء ، وما وضع
على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع
على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يدِ » و « ديم »
لأنهما ثلاثيان وضعاً .

(تنبيه) قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوع على حرفين ثانيهما
حرف لين وضعاً أولياً كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص
عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل
لبناء « كم » ، و « من » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهاهل وبل ، ثم قال : فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرّا ؛ وهذا الإعراب متعين في الأول منها - وهو ذو - ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها - وهو الغم - في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما - وهي أب ، وأخ ، وحم - لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهي النون ، وفي الحديث « مَنْ تَمَرَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَيْمِهِ وَلَا تَكُنُوا » وقلعة الإتمام في « هَنْ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ - بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ قَسَا ظَلَمَ

(وَقَصُرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصَيْنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصين : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم من على أفعال التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة - أى : بالألف مطلقا - أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة - أى : محذوفة اللامات - معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفي المثل « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ » . وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقا ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفي أخ التشديد وأخوًا - بإسكان الخاء - فيكون فيه خمس لغات ، وفي

حم حَمَوْا كَقَرَوْ، وَحَمَّأَ كَقَرَّ، وَحَمَّأَ كَحَطَّ؛ فيكون فيه ست لغات.

(تنبيه) مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وَزَنُهَا فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مَها ياء، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلَّ — بالإسكان — ولا مَها واو؛ فهي من باب قوَّة، وأصله ذَوُو، وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعاً. و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلَّ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قوَّةٌ لامه هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فَعَلَّ، بضم الفاء. وأبَّ وأخَّ وحَمَّ وهَنَّ: وزنها عند البصريين فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مَها واوات؛ بدليل تشنيتهما بالواو، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية؛ لأن أحما المرأة يَحْمُونَهَا، وهو مردود بقولهم في التثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته: حَمَوْ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحَمَّ فَعَلَّ بالإسكان، ورد بسامع قصرها، وبجمعها على أفعال. وأما «هَنَّ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هَنَّةٌ وهَنَوَات، وقد استدل بذلك بعضُ سُراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة الفون في هَنَّةٍ يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هَنَوَات لكونه مثل جَفَنَات، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه أهَنَاء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلَّ بالتحريك.

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيًّا))، مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَيْبِكَ ذَا اغْتِيَلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء؛ فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمَر؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُصَفَّ؛ فإنها تكون مَنقُوصَةً معرفة بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أبُّ، ورأيت أخاً، وصررت بحمٍّ. وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة. وإذا أفرد فوك عَوْضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ، وقد تثبت الميم مع الإضافة، كقوله:

١٧ -- يُضْبِحُ ظَمَّانَ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِغِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » والاحتراز بقوله « لا ليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّى أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب لإعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرَتْ فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم - من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف - هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقطرب ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معرفة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت « قام أبو زيد » فأصله أبُو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيتُ أبا زيد » فأصله أبُو زيد ، فقليل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهب حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلب الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجرف في الإتيان ، وإذا قلت « مررت بأبي زيد » فأصله بأبو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على

حَدَّهَ بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفرد منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنًى فلا يستلزام كل واحد منها آخَرَ ؛ فالأب يستلزم ابناً ، والأخ يستلزم أخاً ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنِيَّ) نِيبَةً عَنِ الضَّمَّةِ . والمثني : اسمٌ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ فـ «اسم ناب عن اثنين» يشمل المثني الحقيقي كالزيدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَائْتَيْنِ ، وَكِلْتَا ، والألفاظ الموضوعية للاثنتين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ؛ فخرج بالقييد الأول نحو العُمَرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعُمَرِ ، وبالثاني نحو العُمَرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، وبالثالث كِلا وَكِلْتَا واثْنانٍ وَثْنَتانٍ ؛ إذ لم يسمع كِلْ ، وَلَا كِلْتْ ، وَلَا اثنٍ ، وَلَا ائمة ، وَلَا ثِنْتٌ ، وأما قوله :
١٨ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً

فإنما أراد « كِلْتَا » فحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخْرَجَاتُ مُلْحَقَاتٌ بِالمثني في إعرابه ، وليست منه (وَكِلا * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للإطلاق : أى وارفع بالألف « كلا » إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر ، حملاً على المثني الحقيقي ، و (كِلْتَا كَذَاكَ) أى : كِكِلَا فِي ذَلِكَ . تقول : « جَاءَنِ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا وَالْمَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر أعراب بحر كات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً ، وبعضهم يعربهما إعراب المثني في هذه الحالة أيضاً ، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ، ومنه قوله :

ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمّة إذا أكد بالنون بنى اتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبنَ لعدم تركبه معها ؛ لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن درُستويه ، وابن طلحة ، والتسهيل — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عَرَضَ فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذى به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل فى المبنى) أَسْمًا كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكن) أى : السكون ؛ خلفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك اهاض إقتضى تحريكه ، والحركُ (ذو فتح وذو كسر) ذو (ضم) فذو الفتح (كَأَيْنَ) وَضَرَبَ وَرُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أَمْسِ) وَجَبِرَ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) وَمُنْذُ (والساكن) نحو : (كَمْ) وَاضْرِبْ وَهَلْ ؛ فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف اسكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل وبنى « أين » لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و « إن » إن كان شرطاً . وبنى « أَمْسِ » عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى « حيث » للاقتدار اللازم إلى جملة ، وبنى « كم » للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كآبن ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآئِنَ ، ومجاورة الألف كآيَّانَ ، وكونها حركة الأصل نحو « يامُضَارَ » ترخيم مُضَارَ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يالزَيْدُ لِعَمْرٍو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمسِرَ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمْلُ على المقابل كلام الأمر : كَسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يامُضَارِ » ترخيم مضارَ ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقاينها وبين لام الابتداء فى نحو : لموسى عبد ، والإتباع نحو : ذِهِ وَتِهِ - بالكسر - فى الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بَعْدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يالزَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ وبعْدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً فى حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة ، وكونها حركة الأصل نحو : « ياتَجَاجُ » ترخيم تَحَاجُجُ ، مصدر تَحَاجَّ ، إذا سعى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُو ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشَوْا القومَ » ونظيرتها « قُلْ ادْعُوا » والإتياع : كَمَنْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، وبسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرفع والنصب أَجَعَلَنُ إِعْرَابًا ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل (نحو) : أَقُومُ ، و (لَنْ أَهَابًا) ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أى : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ بِفَتْحٍ ، وَجُرْ بِكَسْرٍ : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَهُ : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُتَافَاةَ بَيْنَ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِعْرَابًا وَجَعَلَهَا عَلَامَاتَ إِعْرَابٍ ؛

إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جَلَبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَعَنْيَرُ مَاذِرُكَر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرعٌ عما ذكر (يَنْبُوبُ) عنه ؛ فينبوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ؛ وعن السكون حذف الحرف : فللرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وَبَنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدُّ .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق للمثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُرْ بِيَاءَ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَّا) أى : الذى (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِيفُ) لك بعدد (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لادو الموصولة الطائية ، فإن الأظهر فيها البناء عند طي (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقْصُهُ ، وَقَصْرُهُ ، وَتَضْعِيفُهُ - مثلث الفاء فيهن - والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وَفُضِّحَاهُنَّ فتوح فائه منقوصاً ، و(أَبُ) و(أَخُ) و(حَمَّ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء

١٩ — نِعَمَ الْفَتَى عَدَدَتْ إِلَيْهِ مَطِئَتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا

(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

٢٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَفْنَيْهِمَا رَايَا

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كِلْتَا الْجَتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا » ولم يقل آتَتَا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أُجْزِيََا في إعرابهما مُجْزَى المفرد تارة ومُجْزَى المثني تارة ، وخص إعرابهما مُجْزَى المثني بحالة الإضافة إلى المضر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(أُتْنَانٍ وَائْتْنَانٍ) — بالثلثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابْتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ) — بالوحدة — اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرفعان بالالف ، ومثل اثنتين تَنْتَانِ في لغة تميم .

(وَتَخَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جَمِيعَهَا) أى : المثني وما ألحق به (الْأَفُ * جَرَا وَنَضَبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَفُ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والأف : مفعول به ، وجرا ونضبا : نصب على الحال من الجرور بى ، أى : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خَلَفَ عن الأف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ، ويمجر وينُصَبُ بالياء المفتوح ما قبلها .

(تنبيهان) الأول : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً

ونصباً وجراً؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة.

قال الشاعر :

٢١ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمًّا

وجعل منه : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ » .

الثانى : لو سعى بالمتنى فى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كِئْمرَانٍ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشهياً بين لم يحز إعرابه بالحركات .

(وَازْفَعْ بَوَاوِ) نيابة عن الضمة ، (وَبَيَّا أَجْرُزْ وَانْصِبْ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَأَلِمَ جَمْعَ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المتنى ؛ لأن كلا منهما يعزب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة .

وأشار بقوله (وَشَبَّهَ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالأسم ما كان كاسم : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علما لمؤنث ، كزئيب ، أو لغير عاقل ، كالأحقى ، علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كعديكرب ، وأجازوه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبرق تحرؤه ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدين أو الزيدتين علماً .

والصفة ما كان كذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فملاء ، ولا من باب فملاءن قفلى ، ولا بما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كخائض ، أو لمذكر غير

عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كَعَلَامَة ونَسَابَة ، أو كان من باب أفعل فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَالِئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فعْلَان فَعْلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه مَسْكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صَبُورٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأة صَبُورٌ وَجَرِيحٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع .

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَّة » أو من لامه نحو « ثُبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِمَّا أَلَدِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوذه .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكور (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (الْحَقُّ) في

الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) الحق به أيضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة ، والحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) الحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لعالم ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل ما سوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علم ولا صفة ،

والحق به (عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح
 الراء - جمع أرض - بسكونها - (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث
 بدليل «أَرِيضَةٌ» ، وغير عاقل ، وكذلك (السُّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ
 - بفتحها - (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً ، والمراد بيبابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها
 وعُوِضَتْ منها هاء التانيث ولم تُكَسَّرْ ؛ فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ،
 وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو «عِضَّةٌ وَعِضِينَ» ، و «عِزَّةٌ وَعِزِينَ» ، و «إِرَّةٌ
 وإِرِينَ» ، و «نُبَّةٌ وَنُبِينَ» ، و «قُلَّةٌ وَقُلِينَ» قال الله تعالى : «كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ
 عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ»
 وأصل سَنَةٍ سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَانَيْتُ
 وَسَانَهْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة
 أحرف ، وأصل عِضَّةٌ عِضَوٌ من العَضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا
 القرآن أعضاء ، أى : مُفَرَّقًا ، يقال : عَضَيْتُهُ وَعَضَوْتُهُ تَفْضِيَةً ، أى : فَرَّقْتُهُ تَفْرِيقًا ،
 قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمَعْقَى

أى : بالمفروق ، لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهُ ، من القَضَةِ ، وهو البهتان ،
 والقَضَةُ أيضاً : السَّخَرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقَدِ الْعَاضِيهِ الْمُعَضِيهِ

وأصل عِزَّة - وهى الفرقة من الناس - عِزْوٌ ، وأصل إِرَّة - وهى موضع النار - إِرَى ،
 وأصل نُبَّة - وهى الجماعة - نُبُوٌ ، وقيل : نُبَى ، من نُبِيت ، أى : جمعت ، والأول
 أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قُلَّة - وهى
 عودان يلعب بهما الصبيان - قَلَوٌ .

ولا يجوز ذلك فى نحو «تمرة» لعدم الحذف ، وشذ «إاضون» جمع أضاة كقناة ،

وهي الغدير ، و «حَرُونَ» جمع حَرَّة ، و «إحرون» جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و «إَوْرُونَ» جمع إَوْرَة ، وهي البطة ، ولا في نحو «عِدَّة» وزِنَة لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُون» في جمع رِقَّة ، وهي الفضة ، و «لِدُون» في جمع لِدَة ، وهي التَّزْبُ ، و «حِشُون» في جمع حِشَّة ، وهي الأرض الموحِشَة ، ولا في نحو «يَد» و «دَم» لعدم التعويض ، وشذ «أَبُون» ، وأخُون ولا في نحو «اسم» وأخت «لأن الموضع غير الهاء ؛ إذ هو في الأول المهمزة ، وفي الثاني التاء ، وشذ «بَنُون» في جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا في نحو «شَاة» ، وشَفَة ؛ لأنها كسرا على شِيَاء. وشَفَاء ، وشذ «طُبُون» في جمع طُطْبَة ، وهي حد السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على طُطْب ، بالضم ، وأظب ، ومع ذلك جموه على طُطْبين .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَة - مفتوح الفاء - كسرت فاؤه في الجمع ، نحو سِنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح ، نحو «مِثْنين» وحكى مُثُون وسُنُون وعُزُون - بالضم - وما كان مضوم الفاء فقيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو «كُتِبِين وقَلِين» .

(وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ * ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنْ سِينُهُ لَعَيْنَ بِنَا شِيَاءً وَشَيْئَنَا مُرْدًا

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سِينيناً كَسِينين يُوْسَف» في إحدى الروايتين (وَهُوَ) أي : مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم القراء (يَطْرُدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

٢٧ - رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ صَارِيَيْنَ الْقِيَابِ

وقوله :

٢٨ — وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرّد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حَدِّه مخالف للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث إن رفع المثني ليس بالواو ، ونصبه ليس بالآلف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا المناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلم يجعل إعرابها بالحروف ازم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابها بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، وإعراب ستة : ثلاثة للمثني ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابها بها على حد إعراب الأسماء الستة لانتبس للمثني بالمجموع في نحو « رأيت زيدا » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثني الآلف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسما في نحو « اضربا » ، وحرفا في نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل : اسما في نحو « اضربوا » ، وحرفا في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجُزأ بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

الثاني : ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حدّه بالحروف — هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ) في إعرابه (فَأَفْتَحَ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، وما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

(وَنُونٌ مَا مُتْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنان وثنتان (يَكْسِرُ ذَلِكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَأَنْتَبِهَ) لذلك . وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَخُوذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَظَةٌ وَتَغِيبُ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلَيْنَا

وحكى الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلَانُ » .

وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالْتَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التوحيض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظراً إلى التوحيض بها عن الحركة أيضاً .

وقيل : لحقت لدفع توم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و« مرت بينين كرام » ، ودفع توم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و« مرت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في التثاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خواف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيان : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بِنَاءً وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أي : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يَكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كَسَرَ إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لأمه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لُفَاتَهُمْ » ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَمَوَات ، وَعِصْوَات .

﴿ تنبيهه ﴾ : وإنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وما لم يَسَلِّمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بنات وأخوات » ولا يرد عليه نحو « أبنيات وقُصَاة » لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولَاتُ) وهو اسم جمع لا واحداً له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلٍ » (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) من الجمع (كَأَذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذالها معجمة ، أصله جمع أَذْرَعَةٍ التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أَيْضًا قِيلَ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كَارْطَاةً عَلَمًا ؛ فلا ينوّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَتْرَبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كغَسْلَيْنِ ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعامة وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كغَسْلَيْنِ وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيداً بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل .

(وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالًا يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وصَحْرَاءَ ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل ففعل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ اتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقودٍ خَلَا وراقود خَلَّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها بالفتحة

نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَل » رَدِف)
 أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَل » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من
 الجر بالكسرة ، نحو : « فى أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فى الْمَسَاجِدِ »
 ولا فَرْقَ فى « أَل » بين المعرفةِ كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَنْعَمَى
 وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤- وَمَا أَنْتَ بِالْيَقِظَانِ نَظَرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

بناء على أن « أَل » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسياتى ، والزائدة
 كقوله :

٣٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

ومثل أَل « أم » فى لغة طيء ، كقوله :

٣٦- أَلَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَبَيْتُ بِلَيْلٍ أُمَّا رَمَدٍ أَعْتَادَ أَوْلَقَا

﴿ تبَيَّهَانِ ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية
 أى : مُدَّةٌ كونه غير مُضَافٍ ولا تابع لآل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أَل » يكون باقيا على
 منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة - منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن
 السَّرَّاج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختارَ الناظم فى نُكَّتِهِ على
 مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بِأَحْمَدِ كَمْ ، وإن بقيت علتان
 فلا ، نحو بِأَحْسَنِكُمْ .

ولما فرغ من مواضع النيباة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ اِنْخَوْيَفَعْلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو
 حرفاً (النونا * رفعا) الأصل علامة رفيع ، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على
 ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامةً الرفع لنحويفعالان ، (وَ) لنحو (تَدْعِيَن)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسماء أو حرفاً؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين، وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ؛ وَتَفْعَلِينَ ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذَفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سَمَةً) أى : علامة ، نيابةً عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمَ تَكُونِي تَتْرُومِي مَظَالِمَةَ) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » المضمرة بعد لام الجحود .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل .

الثانى : إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَفْعُوزَ » لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبني ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَفْعُوزَ » ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ووزنه تَعْفُوا ، وأصله تَعْفُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَاسْمٌ مُفْتَلًى مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُؤَسَى والمُعْصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة ، كالدَّاعِي (وَالْمَرْتَبَى مَكَارِمًا)

﴿ تنبيه ﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين معتلاً لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعمل آخره بالقلب ؛ إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعمل آخره بالحذف .

فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص ، نحو
الْمُرْتَقَى ، وبذكر اللينة الميموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للقصور ، نحو
الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » في الأول ،
و « مررت بأخيك وغلاميك وَبَيْنِكَ » في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو
ظَنَى وَكُرْسِيَّ

(فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قُدْرًا * جَيِّمُهُ) على الألف ؛
لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) أى : سعى مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه
« حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِلَابِ » أى : محبوسات على بُعُوثهن ، وسعى بذلك
لأنه محبوس عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقى (مَنْقُوصٌ)
سعى بذلك لحذف لامه للتثوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ
ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو : «رَأَيْتُ الْمُرْتَقَى» ، و « وَمُرْتَقِيًا » و « أَجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ » « وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفَعُهُ يُنَوِّى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ
يَدْعُو الدَّاعِيَ » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة
أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَزَّ) بكسر منوى ، نحو « أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ،
« وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استئقلا ، لا تعذرا ، لإمكانهما ،
قال جرير :

فَيَوْمًا يُؤَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

— ٣٧

وقال الآخر :

٣٨ - لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَفْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ
(تنبيه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا ، قال الشاعر :

٣٩ - وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْإِمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضَرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب
على حالتى الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَحْشَى (أَوْ وَآوُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نحو يَرْمِي (فَمُعْتَلًّا عُرِفَ) أَيْ : شَرْطٌ ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٍ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شَأْنِيَّةٌ ، و « آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِرُ » اسمها ، و « أَلِفٌ » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عُرِفَ » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجلة الجواب معاً ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « مُعْتَلًّا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفاً من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلاً (فَالْأَلِفَ انْوَرِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْتَمِي » و « وَلَنْ يَحْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أَيْ : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب ، وأما قوله :
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ
٤٠ —

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحَظٍ مِنْ دَارُهُ الْحَزْنُ يَمُنُّ دَارُهُ صَوْلُ
 فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أَيْ : الواوئ والياءئ (أَنْوَرِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثَهُنَّ) وأبقى الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا) نحو « لَمْ يَحْشَ » و « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَرْمِ » فالرفع : نصب بالفعولية لانو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعلقة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولاً للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة) قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

٤٢ — وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

وقوله :

٤٣ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بَمَا لَاقَتْ لَبُوبُ بْنُ زِيَادٍ

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتُ زَبَانَ نُمٍّ جِثْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
فقليل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « تَر »
فنشأت ألف ، والكسرة في « يَأْتِيكَ » فنشأت ياء ، والضمة في « تَهْجُو » فنشأت
واو ، وأما « سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أي : فَلَسْتُ تَنْسَى .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل آل مؤثرا) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقر (أوواقع
موقعهما قد ذكرا) أي : ما يقبل آل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و « مَن » و « مَا »
في الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛
فهذه لا تقبل « آل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ،
و « مَن » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط
والاستفهام ؛ فإن ذلك طارئ على « مَن » و « مَا » ؛ إذ لم يوضعَا في الأصل له ، ومن
ذلك أيضا « مَن » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما في « مررت بمن معجب لك »
و « بما معجب لك » فإنهما لا يقبلان آل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما

يقبل آل ، وكذلك « صَه » و « مِه » بالتثوين ، لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل آل : خبر ، ومؤثراً : حال من المضاف إليه ، وهو « آل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحتراز بمؤثراً عما يدخله « آل » من الأعلام لضرورة أو لَمَحَ وَصَفٍ ، على ما سيأتى بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

(تنبيه) قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والسكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحَدَّثٌ ، ثم جوهر ، ثم جِسْمٌ ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وغيره) أى : غير ما يقبل « آل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، قال في شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

أنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمَر (كهُم ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي ، وَ) العلم نحو (هِنْدَ ، رَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابنِي ، وَ) المحلَّى بِأَلٍ نحو (الْفَلَّامِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِي) ، وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كَمَا رَجُلٌ ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بِأَلٍ مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق
النظم رتبها في التثويب على ما استراه ، فأعرفها المضمرة على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم
الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف
من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقاً عند الناظم ، وعند
الأكثر أن المضاف إلى المضمرة في رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ،
ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فمّا) وضع (الذّي عَيْبَةً) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسياتي
في آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذي (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا
(وَهُوَ) وفروعها (سَمٌّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمرة ، وسماء الكوفيين
كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدًا)
وقد يليها اضطراراً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَلِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَدِيَارُ

وذلك (كَأَلْيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ) مِنْ
قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو
الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير مخاطبة مرفوع ،
والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تتأني البداءة
بها ، ولا تقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَحِبُّ) باتفاق النحاة ، واختلف
في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهة الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمرة مُضْمَنٌ معنى التكلم
أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضر لا تتم دلالة على مُسَاءٍ إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجود ؛ فلا يُتَصَرَّفُ في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار آلة البناء فقال : (وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفْظٌ مَا نُصِبَ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مرت بك » (لِارْفَعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا) الدالُّ على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ) فنا في « بِنَا » في موضع جر بالباء ، وفي « فَإِنَّا » في موضع نصب بيان ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُمَ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يُشْهِان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضْرِبْ ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَمَامَا) وقاموا ، وقمن ، (وَ) المخاطب نحو (اَعْلَمُوا) وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمَنَ .

(تنبيه) رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلم بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز - وهو ما له وجود في اللفظ - ومستتر - وهو ما ليس كذلك - وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعَلْ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوْفِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَقْتَبِطْ) ، أو بقاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلاً زيداً » ، و « ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكرأ » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : ك « نَزَالَ » ، و « مَهْ » ، و « أَفَّ » ، و « أَوْهَ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيد قام أبوه » أو « مَا قَامَ إِلَّا هُوَ » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرِ النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدا من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهْ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ * إِيَّائِي) وفروعه ، (وَالتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منعصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين - واختاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُضَحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقَفًا وحذفها وَضَلًا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفًا ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَّا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آن » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قَلَبَ « أنا » كما قال بعض العرب : « رَاء » فى « رَأَى » والخامسة « أن » كَعَنَ ، حكاهما قطرب .

وأما « هو » فذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « ها » و « هم » و « هُنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنت » فالضمير عند البصريين « أَنْتَ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظًا وتصرفًا .

وأما « إِيَّائِى » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّأَ » هو الضمير . ولواحقه - وهى الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه - حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُتَفَصِّلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئَ) الضمير (الْمُتَصِّلُ) ؛ لأنَّ للغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصرُ من المنفصل ، فلا عُدُولَ عنه إلا حيث لم يَتَأْتِ الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :
٤٦ - وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

٤٧ - بِالْبَإِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِرِ

الأصل «إلا يزيدونهم» و «قد ضمنتهم» ، أو تقدّم الضمير على عامله ، نحو «إياك نعبد» أو كونه محصوراً بالآ أو إنما ، نحو «أمر ألا تعبدوا إلا إياه» ونحو قوله :

٤٨ - أَنَا الَّذِ انْدُ الْخَامِي الذَّمَّارَ ، وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى «لا يدافع إلا أنا» ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو «إياك والشر» و «أنا زيد» ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي .

(وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءُ سَلَمِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلَمِيهِ ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخصٌ وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو «سَلَمِيهِ» ، و «سَلَمِي إياه» ، و «الدرم أعطيتك» ، و «أعطيتك إياه» والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ» ، «أَنْزَلْ مُكْمُوها» ، «إِنْ يَسْأَلْكُمْ وَها» ، «إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيراً» ومن الفصل «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِنَاهُمْ» ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِنَاكُمْ «أو اسما ، نحو «الدرم أنا مُعْطِيكَ» ، و «مُعْطِيكَ إياه» والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لَئِنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا بَقِينَا

وقوله :

٥٠ - وَمَنْعُكُمَا بَشْيءٌ يُسْتَطَاعُ

و (فِي) هاء (كُنْتُهُ) وبَابِهِ (الْخَلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى : انتسب ، و (كَذَلِكَ) فى هاء (خِلْتَنِى) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَاتِّصَالًا * اخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم

في ابن صيَّار: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»
وقول الشاعر :

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلَبَائِهَا
وأما الاتصال في باب « خَالَ » فلمشابهة خِلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَه بِسَأَلْتَنِيهِ وَأَعْطَيْتُكَه ،
وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالُكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كِتْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سيويوه والأكثرُ فإنه (اخْتَارَ الْأَنْفَصَالَ) فيهما ؛ لأن
الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن
الأوّل قوله :

٥٣ - لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن الثاني قوله :

٥٤ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاهُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ
(تنبيه) وافق الناظم في التبهيل سيويوه على اختيار الانفصال في باب « خِلْتَنِيهِ »
قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حَجَزَهُ عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء
« كُنْتَهُ » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء « ضَرَبْتَهُ » في أنه لم يحجزه
إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرُّمَّانِي
وابن الطَّرَاوَةِ .

(وَقَدَّمَ الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ،
وجوبا (في) حال (اتَّصَالَ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على
ضمير الغائب كما في « سَلَّمْنِيهِ » ، و « وَأَعْطَيْتُكَه » ، و « كُنْتَهُ » ، و « خِلْتَنِيهِ » ،
و « ظَنَنْتُكَه » ، و « وَحَسِبْتُكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء
ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدَّمَ مَا شِئْتُ) من الأخص وغير الأخص
(في انفِصَالِ) نحو « سَلَّمْنِي إِيَّاهُ » و « سَلَّمَهُ إِيَّايَ » ، و « الدَّهْرُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ »

و « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ،
ومنه « إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

(تنبيه) حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً
لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل
الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :
* وَمَمْلُوكَهَا بِشَىءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه
مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم
أو خطاب أو غيبة (الزَّم فَضْلاً) نحو « سَلِّنى إياى » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته
إياه » ولا يجوز « سَلِّنى » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » (وَقَدْ يُبَيِّحُ
الغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتحاد (وَضْلاً) : من ذلك ما رواه
الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضرُ هُموهاً ، وقوله :

٥٥ — لَوْجَهَكَ فى الإخْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمُ أَهٌ قَفَوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْفَةِ إِضْفَعِهِمَا يَقْرَعُ الْعَظْمُ نَابَهَا

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاها ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا
فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول
مرفوعاً — وجب ككون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » ولو قال
« فَأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجوز ؛ لما فى ذلك من استتقال توالى المثلين مع إيهام كون
الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أَعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو فى

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن » فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » ازداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُوهَا » وبالألف في نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْفَرَهُوهَا » و « أَنَا لَهُمَا » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصَلَا » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ بل بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف في اللفظ .

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (التَّزِمَ * نُونُ وَقَايَةِ) مكسورة نحو : « دعاني » ، و « يكرمني » ، و « أَعْطَيْتَنِي » ، و « قام القوم ما خلاني » ، و « ما عداني » ، و « حاشاني » إن قدرتهن أفعالا ؛ و « ما أَحْسَنَتَنِي » إن اتقيت الله ، و « عليه رَجُلًا لَيْسَنِي » وندر « لَيْسَنِي » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسَنِي قَدْ نُظِمَ) أى في قوله :

— ٥٧ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي *

وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ « مَا أَحْسَنَتَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع :

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، قال الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرَمَنِي » في الأمر ، فلولا النون لا لبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ؛ ففعل الأمر أَحَقُّ بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل؛ لمشابتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

٥٨ - * كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة، وقال الفرّاء: يجوز «ليتي» و«ليني» وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعَلٍّ أَعْكِسَ) هذا الحكم؛ فالأكثر «لَعَلِّي» بلانون، والأقل «لَعَلِّي» ومنه قوله:

٥٩ - قَعَلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

ومع قلته هو أكثر من «ليتي» نَبّه على ذلك في الكافية، وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة، نحو:

٦٠ - * لَعَلَّ أَيْ الْمِفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفي بعض لغاتها لَعَنَّ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات.

(وَكُنْ مُحْتَرِّراً فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء، فتقول: «إني وإنتي، وكأني وكأنتي، ولكني ولكنني» فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالي الأمثال.

(وَاضْطَرَّاراً خَفَفَا * مَنِيَّ وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب، فقال:

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

وهو في غاية النادرة، والكثير «مَنِيَّ» و«عَنِّي» بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون.

(وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلَّ) أي: لَدُنِّي - بغير نون الوقاية -

قَلَّ فِي لَدُنِّي - بثبوتها - ومنه قراءة نافع «قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا» بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد:

(وَفِي * قَدْ نِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الحَذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْ يَنْفِي) قليلاً ،

ومنه قوله جامعاً بين اللفتين في قدني :

٦٢ - * قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْثَيْنِ قَدِي *

وفي الحديث « قَطَّ قَطَّ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطَّ قَطَّ » بالتثنية ، والنون أشهر ومنه قوله :

٦٣ - امْتَلَأَ الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطْنِي » بغير نون كما تقول : حسبي ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال : « قدني » ، و « قطنِي » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

(خاتمة) وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أتم صادقوني » وقول الشاعر :

٦٤ - وَلَيْسَ بِمُعِيْدِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمَوَافِيْنِي لِزُفَرٍ فَدَخَانِيًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

للتنبية على أصلٍ متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقبحا خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ » مشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ انْقَمَيْتُ اللَّهُ » والله أعلم .

العلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلِمَ الْمُسَمَّى اسْمٌ يَعِينُ الْمُسَمَّى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » التكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم ؛ إما لفظية كآل والصلة ، أو معنوية كالخضور والغيبة .

ثم العلم على نوعين : جنسى وسياتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخَرِيقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسُ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَاحِقٍ) لفرس (وَشَذَقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةَ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب .

(وَأَسْمًا آتَى) العلم ، والمراد به هنا : ما ليس مكنية ولا بَلَقَب (وَ) آتَى (كُنْيَةً) وهى : ما صُدِّرَ بِأَبٍ أو أُمٍّ : كَأَبَى بَكْرٍ ، وَأُمُّ هَانِئٍ (وَ) آتَى (لَقَبًا) وهو : ما أشعرَ برفعة مُسَمَّاه أو ضعفه : كزَيْن العابدين ، وَبَطَّة (وَأَخْرَجَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِيحًا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطلة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيرهِ ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

وقوله :

٦٧ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ غَمراً خَيْرُهُمْ حَسَباً

بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَغْوِي حَوْلَهُ الذَّيْبُ

(تنبيه) لا ترتب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا امْتَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ

سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَـمْدٍ أَبِي عَمْرٍو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ٥١

وقد رفع توم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » يتأولون الأولَ بالمُسَمَّى ، والثانىَ بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رأيت سعيداً كُرْزاً » ، و « مرت بسعيدٍ كُرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مرتُ بسعيدٍ كُرْزاً ، وكُرْزٌ » أى : أعنى كُرْزاً ، وهو كُرْز .

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أنفُ الناقة » - امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (اتَّبَعَ الَّذِي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم في الإعراب : بياناً ، أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الحَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنقُولٌ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفْضِلِ و) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ،
واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كَشَمَّرَ - علم فرس -
قال الشاعر :

٧٠ - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ
وَجَدْتِي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا
وفعل مضارع كَيْشَكَر ، قال الشاعر :
٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وستأتي ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ،
وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيديويه أن
الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو : ما استعمل من أول الأمر
علمًا (كَسْعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدُ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه
(جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر : كَهَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز :
كَأَطْرِقًا - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٢ - عَلَى أَطْرِقًا بَالِيَاتٍ الْخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، في قوله :

٧٣ - نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلِيمًا لَهُمْ فَدِيدُ

ومنه إصميت - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٤ - أَشَلَى سُلُوقِيَّةَ بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوَخْشٍ إصْمِتَ فِي أَصْلَاجِهَا أَوْدُ
(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ،

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه
(وَ) من العلم (مَا يَمْزِجُ رُكْبًا) وهو : كل اسمين جملا اسمًا واحدًا ، منزلا
ثانيهما من الأول منزلة التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكَّ ، وَحَضَرَمَوْتَ ، وَهَدْيِ كَرِبَ ،

وَسَيَبَوِّهْ، و (ذَا) المركبُ تركيبُ مزَجٍ (إِنْ بَغَيْرِ «وَيْهِ» نَمَّ) أَيْ: خُتِمَ (أَعْرَبًا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح، مالم يكن آخره ياء كعمدى كرب، فيبنى على السكون، وقد يبنى ماتم بغير «وَيْهِ» على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه، والأول هو الأشهر؛ أما المركب للزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرويه، فإنه مبنى على الكسر؛ لما سلف، وقد يعرب غير منصرف كالختوم بغير «وَيْهِ».

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو: كل اسمين جملاً اسماً واحداً، مُنْزَلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين، وهو على ضربين: غير كنية (كعمدٍ شمسٍ، وَ) كنية، مثل (أبى قُحَافَةٍ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين.

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تُولَفُ غالباً كالسِّبَاعِ والوحوش والأحناش (عَلَمٌ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم، وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا)؛ فلا يُضَافُ، ولا يدحل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى «أَسَامَةٌ»، و «مُعَالَةٌ» ووزن الفعل فى «بَنَاتٍ أَوْبَرَ»، و «ابن آوى» والزيادة فى «سُبْحَانَ» علم التسبيح، و «كَيْسَانٌ» علم على القدر.

وعَلَمٌ: مفعول بوضعوا، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ولَفْظًا: تمييز، أَيْ: العلم الجنسى كالعالم الشخصى من حيث اللفظ.

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَلَمٌ) وشاع فى أمته؛ فلا يختص به واحد دون آخر، ولا كذلك علم الشخص؛ لما عرفت، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن «أَسَامَةً» ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً، وأنه فى الشيعاء كَأَسَدٍ. وهو مذهب قوم من النحاة، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

في الأحكام اللفظية تؤخذ بالفرق بينهما في المعنى أيضا ، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسدا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن ؛ فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقت على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسي شارح الجزولية : وهي مسألة مشككة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علما للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبْوَةٌ (لِلْمَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثَمَاءٌ) وَأَبُو الْحَصَنِ (لِلْمَلَبِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ ، وَذُوَالَّةُ وَأَبُو جَعْدَةَ لِلذَّئْبِ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عِلْمٌ (لِلْمَبْرَةِ) بِمَعْنَى الْبَرِّ ، وَ(كَذَا فَجَارٍ) بِالْكَسْرِ كَهَذَا (عِلْمٌ لِلْفَجْرِ) بِمَعْنَى الْفَجْرِ ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر في قوله :
٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَان » علم الغدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ

إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أُمُّ قَشَمَر » للموت ، و « أُمُّ صَبُور » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

(خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّان

ابن بَيَّان » وللفرس : « أَبُو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أَبُو الدَّغْفَاء » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لِمُشارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاءً بِمَحْصَرٍ أفراده بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذاته » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - و (بِذَى وَذَهْ) وتَهْ - بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما - و (تَى) و (تَا) وذات (عَلَى الأُنْثَى) المفردة (اقْصِرْ) فلا يُشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِمُثْنَى الْعَرَفِيعِ) : الأول لمذكّره ، والثانى لمؤنثه (وَفَى سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو الجرور والمنصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْ كُرْتُ طَعِيعِ) ، وأما « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَبَأُولَى أَشِيرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقاً) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَذْ أُولَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧- ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (انْطِقاً) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرَفًا) ألف « انْطِقاً » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرَفًا : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوماً عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه - وهى ستة كما تقدم - فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أُولَئِكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أُولَئِكُمْ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أُولَئِكُمْ	النساء	يا رجالُ
كيف	ذَاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَئِكِ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أُولَئِكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذَاكُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أُولَئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساء	كيف	أُولَئِكُنَّ	النساء	يا نساء

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم المثنى ، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المثنى ، ثم المجموع .

وإنما قضي على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُون لَامٍ) كما رأيت ، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقاً نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصوراً نحو « أُولَئِكَ » ، و « أُولَئِكَ » . وأما المثنى مطلقاً ، و « أُولَئِكَ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهي (مُتَمَنِّعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز انفاقاً « هَذَاكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَ لَئِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

(تنبيه) أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هَذَا » و « هذه » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هؤلاءِكَ » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الْعُرَافِ الْمَمْدَدِ

(وَبِهِنَّ) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْ هُنَّ) المسبوبة بها (أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَذَا هُنَاكَ ، (أَوْ بِشَمِّ قُ) أى : أَنْطِقُ فِي الْبَعْدِ بِشَمِّ ، نحو « وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ » (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهِنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع (ه - الأسمونى ١)

الكاف (أَنْطِقَنَّ) على لغة الحجاز، كما تقول «ذلك» نحو «هَذَاكَ ابْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز «هاهناك» كما لا يجوز «هذا لك» على اللفتين (أَوْ هَذَا) بالكسر والتشديد، قال الشاعر:

٧٩ — هَذَا وَهَذَا وَمِنْ هَذَا لَمَنْ يَبْهَى * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، والثالثة بالضم، بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأولى وليان للبعيد، والأخيرة لل قريب، وربما جاءت للزمان، ومنه قوله:

٨٠ — حَنْتَ نَوَارٍ وَلَاتَ هَذَا حَنْتِ * وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَتِ

﴿خاتمة﴾ يفصل بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: «ها أنا ذا، وها نحنُ ذانِ، وها نحنُ أولاء، وها أنا ذِي، وها نحنُ تانِ، وها نحنُ أولاء، وها أنتَ ذا، وها أنتما ذانِ، وها أنتمُ أولاء، وها أنتِ ذِه، وها أنتما تانِ، وها أنثنِ أولاء، وها هوَ ذا، وها هما ذانِ، وها همُ أولاء، وها هيَ تانِ، وها هما تانِ، وها هنُ أولاء» وبغيره قليلا، نحو:

٨١ — هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٍ [إِنْ لَا تَكُنْ نَفَقَتِ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَافٍ النكد]

وقد تُعاد بعد الفصل توكيدا، نحو: «ها أنتمُ هؤلاء» والله أعلم.

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة، كذا حدّه في التسهيل، فخرج بقيد «الأسماء» الموصول الحرفي، وسيأتي ذكره آخر الباب، وبقوله «أبدا» النكرة الموصوفة بجملة؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله «إلى عائد» حيثُ وإذ وإذا؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد، وقوله «أو خلفه» لإدخال نحو قوله:

٨٢ - سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا * [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ - [فَيَارَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة ،

على ما سيأتي بيانه .

وهذا الموصل على نوعين : نَص ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمانية : (الَّذِي) المفرد المذكور ، عاقلا كان أو غيره ، و (الْأُنْثَى) المفردة لها (الَّتِي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُنْبِت * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذي ، والتاء من التي (أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي الجر والنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و«الَّتَانِ» ، و«الَّذَيْنِ» ، و«الَّتَيْنِ» وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و«الَّتِيَانِ» ، و«الَّذَيْنِ» ، و«الَّتَيْنِ» بإثبات الياء ، كما يقال «الشَّجِيَانِ» ، و«الشَّجِيَيْنِ» في ثنية «الشَّجِي» وما أشبهه ، إلا أن الذي والتي لم يكن لياهما حَظٌّ في التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثني الذي والتي (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو في الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ» وأما في النصب فمنعه البصري ، وأجازه الكوفي ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ في السبع : «رَبَّنَا أَرْزَنَا الَّذِينَ أَضْلَلْنَا» (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) ثنية ذا وتا (شُدُّدًا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» «إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ» بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضَ بِذَلِكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذا وتا (قَصِيدًا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة نيم وقيس ، وألف «شُدَا» ، «قَصِدَا» للاطلاق ، انتهى حكم ثنية الذي والتي .

وأما (جَمْعُ الذِّى) فشيآن : الأول (الآلَى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ - وَتُبْلَى الْآلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْآلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَامِ الْقُبُلِ

وقال الآخر :

٨٥ - أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءَ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله فى جمع مَنْ يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا لثى ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْآلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنْ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ]

والثانى (الذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رفعا ونصبًا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُذَيْل أو عَقِيل (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) قال :

٨٧ - نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

(تنبيه) من المعلوم أن «الآلَى» اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما «الذِينَ» فإنه خاص بالمعلاء ، و «الذى» عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والمالين . ١٥

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و «قد جمع» خبره ، و «بِاللَّاتِ» متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاآتى ، نحو «وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ» «وَاللَّاتِ يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ» وقد تقدم أنها تجمع على «الآلَى» وتجمع أيضًا على «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها ، وعلى «اللواء» ممدوداً ومقصوراً ، وعلى «اللاء» بالقصر ، و «اللاءات» مبنيًا على الكسر ، أو معرباً بإعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع .

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ تَزَرَّاءُ وَقَعًا) اللاء : مبتدأ ، و «وقع» خبره ، و «كالذين»

متعلق به ، و « نزرأ » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ،
والألّف للاطلاق ، والمعنى أن اللأى وقع جمعاً للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعاً للتى كما
تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ - فما آباؤنا بأمنٍّ منهُ عَلَيْنَا اللّاءُ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا
والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيُّ ، على ما سيأتى شرحه ، وقد
أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات
(وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهُرٍ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالمِ ، وتستعمل فى غيره لعارضٍ تشبيهه
به ، كقوله :

٨٩ - أَمِيرَبَ الْقَطَاةْلِ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي
وَهَلْ يَعِينُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي ؟
أو تغليبه عليه فى اختلاطٍ ، نحو « وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ »
أو اقترانه به فى عمومٍ فَصْلَ بَيْنَ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي
عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو منثى أو مجموعاً ، والأكثر فى ضميرها اعتبار
اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى
نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئُبُ - يَصْطَحِجِبَانِ

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً في صفات العالم ، نحو : « فَأَنذِكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هي فيها لدوات مَنْ يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : أنظر إلى مَا أرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ .

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « مَا » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ » وَكَرَّرْتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :
 ٩٢ — أَلَا رَبُّ مَنْ تَفَنَّنْهُ لَكَ نَاصِحٌ

[وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ]

وقوله :

٩٣ — رَبُّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيْلُ ؛ فَلَا تَكُنْ

لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفَعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ — رَبُّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبي عليّ ، زعم أنها في قوله :
 ٩٦ — [وَنِعْمَ مَزَكَا مِنْ ضَاقَتِ مَذَاهِبِهِ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ
 تمييزٌ ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو الخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شئٌ حَسَنَ زَيْدًا ، على ما سياتى بيانه فى بابهِ ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غَسَلَتْهُ غُسْلًا نَعِيمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : نَصَبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .
والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقَى رَبُّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، وردَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانٌ لا يحذف فى غيرها إلا للضرورة وليس هذا منها .

الثانى : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلو لا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضَى ؛ فلو لا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أَحَقَّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّزَى حُكُومَتُهُ [وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]
وَالْمَعْرِفَةُ مَخْتَصَةٌ بِالْأَسْمِ .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُهَا ، نحو : « مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ » فالجور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائم » فلو كانت اسمًا لكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عَمَلُ عاملِ الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجلُّ لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم في ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضاربات » .

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَأَى بِأُمْسِهِمْ وَأُمْسِلَهُ

وقال الآخر :

٩٩ - فَقَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ - فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبَنِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَالْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طي (ذَاتُ) أى : بعض طي الحق بذو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ،
وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أُنَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ،
قال الراجز :

١٠٢ - جَعَمْتُهَا مِنْ أَيْتُنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو »
على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما ، قال
الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ،
فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن
عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ،
وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) (ذَا) (فِي الْكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسماً
واحداً مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول
عند جعلك « ذا » موصولاً : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على
البديلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزِيدُ
أَمْ نَعْمَوْ ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أُتَحِبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

وتقول عند جعلهما اسماً واحداً : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ
ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ نَعْمًا ؟ » بالنصب على البديلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛
لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولاً ، والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يحز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ - عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ نَجَوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

وخرَّجَ على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِيلَيْنِ » حال ، أى : وهذا طليق محولا .

{ تنبيه } يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ما سبق - أن لا تكون مُشَاراً بها ، نحو « ما ذا التواني ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةً) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمه » ، أو منووية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْآلِى فَاَجْمَعْ جُحُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الآلى عرّفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنَزَّلَةٌ منزلة المعهودة ، وإلا لم تصالح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : « جاء الذى قام أبوه » ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشَّيَهُمُ مِنَ النَّيْمِ مَا غَشَّيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعها (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سَعَادُ الْآتَى أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

[فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ» وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وُصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلٌ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و «ابنه كفيل» : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو «جاء الذي اليوم» و «الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها - مع ماسبق - أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز «جاءني الذي اضربه» ، أو «ليتة قائم» ، أو «رَحِمَهُ اللَّهُ» خلافاً للكسائي في الكل ، ولما زنى في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ - وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الْبَاقِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

وقوله :

١٠٧ - وَمَا ذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَّحِدُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

فمخرج على إضمار قول في الأول ، أي : قبل التي أقول فيها لعلّي أزوورها ، وأن «ماذا» في الثاني أسنم واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى

وأن تكون غير تعجبية ؛ فلا يجوز « جاء الذي ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذي لسكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَل) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّهَا لَا تَوُولُ بِالْفِعْلِ ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أَل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أَل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « قَالَتْغَيْرَاتٍ صُبْحًا فَأُزِّنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا الفعل على ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقِّينِ (وَكَوْنَهَا) أى : صلة أَل (بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب النازم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ شَذَّ وَضَلُّ « أَل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

و (أَيْ) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن اهل هذه اللغة ينثونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهِا ضَمِيرٌ) انْحَذَفَ (فَإِنْ أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا بَنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ، نَحْوُ « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أَيًّا (مُطْلَقًا) أى : وإن أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا ، وتأولوا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واختُجِّجَ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تعلق ، وبهذا يبطل قول مَنْ زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب^(١) فى الأمالى ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لذكره ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ ومثل الكسائى : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت .

الثانى : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء

(١) النقيب : هو الشريف تضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور

باسم « الأمالى » طبع مرارا .

ما فيه « أل » ، ونمنا لنكرة دالا على الكمال ، نحو : مررتُ برجلٍ أى رَجُلٍ ؛ وتقع جالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيدُ أى رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ - فَأَوْمَيْتُ إِيْمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فِلِلِّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتَى

(وَفَى ذَا الْحَذَفِ) المذكور فى صلة « أَى » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ — (أَيْمًا غَيْرُ أَى) من الموصولات (يَقْتَفَى) غَيْرُ أَى : مبتدأ ، ويقتفى : خبره ، وأيا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيْرُ أَى من الموصولات يقتفى أيا ، أى : يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَقْلَ وَصْلٌ) نحو : مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ سُوءًا ، أى : بالذى هو قائل لك ، ومنه « وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ إِلَهٌ » أى : هو فى السماء إِلَهٌ (وَإِنْ لَمْ يُسْتَقْلَ) الوصل (فَالْحَذَفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه السكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السماك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ - لَا تَنْوُوا إِلَّا الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفُوسُ الْأَتْلِ لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله :

١١٣ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهَُ وَلَا يَحْذَرُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ) العائد المذكور ، أى : يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِ) بعد حذفه (لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٌ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يذرى أهنالك محذوف أم لا ؛ لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها ؛ فلا يجوز « جاعى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبنى أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إِلَهٌ » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد للمبتدأ شروطاً أخرى :

(أحدها) أن لا يكون معطوفاً ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفاً عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان »

نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز القراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمته » .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز

« جاء اللذان قام » ولا « اللذان جن » .

(والحذف عندهم) أى : عند النحاة ، أو العرب (كثيرٌ مُنْجَلِيٌّ * فى عَائِدٍ

مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبَ * بِفِعْلِ) تام (أو وَصَفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ نَزَجُو

يَهَبُ) أى : نرجوه ، و « أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ

أَيْدِينَا » أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْدَثْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

أى : الذى الله مؤليكه فضلاً ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ،

و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، و الضاربها زيد هند « فلا

يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ - مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهُوَى حَمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

وقوله :

١١٦ - فِي الْمُنْقَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

وقوله :

١١٧ - أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِى كَانَ مَالِكٌ

أى : كأنه مالك

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثاني) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة « أل » والذي هو صلتها ، وبمذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبرة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يحذفه ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته

الثاني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف : أجازده الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، وانفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التي عانتُ مجردة ، أي : عانتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التي مجردة عانت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَلِكَ) أي : مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (حَقِصًا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فِعلٍ (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أي : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَشَتْ يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
أي : طَالِبُهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذي وَجِبَهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غير عاملٍ — نحو « جاء الذي أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف المائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جُرَّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ) أى : سررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ - لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْمُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركنت إليه ، وقوله :

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ مَمْرَاءَ حَقِيقَةً فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ

أى : بأمح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحلت فى الذى حلت به ، ومررت بالذى مررت به - تعنى يا حدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق - وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه - تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف - فلا يجوز حذف المائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمٌ

أى : عليه - فشاذان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ رَكَنْتُ [أَبْنَاءَ يَعْمُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظم ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحُجِلَ الجرورُ عليه ؛ لأن كلا منهما فَضْلَةٌ ، واختلف في المحذوف من الجار والجرور أولاً ؛ فقال الكسائى : حُذِفَ الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفَ معاً ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين ٥١ .

الثانى : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُورُ سَوْالِ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاهُ

والثانى كقوله

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثانى .

﴿ خاتمة ﴾ الموصول الحرفى : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنْ ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذى ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بَمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوْذُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضُّهُمْ كَالَّذِي خَاصُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أن) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أَوِ اللَّامُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلُوبَهُ : النَّمَطُ) فالمهزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وَصِلَتْ لكثر الاستعمال ، وعند الثانى زائدة مُعَقِّدَةٌ بها فى الوضع ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لامتدّخل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ فَتَحَتْ فَلِمَعَارِضٍ كَهَمْزَةِ « اِيْمَنُ اللهُ » فَإِنَّهَا إِنَّمَا فَتَحَتْ لثَلَا يُنْتَقَلُ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ دُونَ حَاجِزٍ حَصِينٍ ، وَلِلْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي التَّذْكَرِ ، وَإِعَادَتِهَا بِكُلِّهَا حَيْثُ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ؛ كَقَوْلِهِ :

١٢٤ — يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا إِلَى مَنَزِلِ الدَّارِسِ عَنْ حَتَّى حِلَالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعْ ذَا ، وَجَلْ ذَا ، وَأَلْخَفْنَا بِذَا أَلْ بِالشَّخْصِ إِنَّمَا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِجَلْ

ودليلُ الثاني شِئْنَانُ :

الأول : هو أن المَعْرِفَ يَمْتَزِجُ بِالسَّكْمَةِ حَتَّى يَصِيرَ كَأَحَدِ أَجْزَائِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ يَتَخَطَّاهُ ، وَلَوْ أَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمَا تَخَطَّاهُ ؟ وَأَنْ قَوْلَكَ « رَجُلٌ » وَ « الرَّجُلُ » فِي قَافِيَتَيْنِ لَا يَعْدُ إِطْءًا ، وَلَوْ أَنَّهُ تُنَائِي لِقَامَ بِنَفْسِهِ .

الثاني : أَنَّ التَّعْرِيفَ ضِدُّ التَّنْكِيرِ ، وَعَلِمَ التَّنْكِيرُ حَرْفَ أَحَادِي ، وَهُوَ التَّنْوِينُ فَلْيَكُنْ مَقَابِلَهُ كَذَلِكَ .

وفيهما نظر ؛ وذلك لأنَّ الْعَامِلَ يَتَخَطَّى « هَا » التَّنْيِيهِ فِي قَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِهَذَا » وَهُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَأَيْضًا فَهُوَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، وَ « لَا » الْجَنْسِيَّةُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّنْكِيرِ وَهِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَهَلَّا حُلَّ الْمَعْرِفُ عَلَيْهَا ؟

واعلم أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَيْءٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ ، نَحْوُ : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فَالْأَدَاةُ فِي هَذَا لَتَّعْرِيفِ الْجِنْسِ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الْجِنْسِ .

وقد يشار به إِلَى حِصَّةٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ مَعِينَةً فِي الْخَارِجِ ، لَتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي اللَّفْظِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً ، نَحْوُ « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فَالذَّكَرُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما في قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فإن ذلك كان خاصًا بالذكور، والأُنثى تقدم ذكرها صريحًا في قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها في عِلْمِ المخاطب، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْقَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو « الْقِرْطَاسُ » لمن فَوَّقَ سَهْمًا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها في معنى عِلْمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيّنة في الخارج ، بل في الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ الشُّوقَ » حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة في قوله :

١٢٦ - وَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِ * [فَمَضَيْتُ نُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي]

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَآدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تَزَادَ) أَل كإزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفًا بغيرها ، وبقياً على تنكيره ، وتيجاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنت « أَل » وضعها (كَاللَّاتِ) وَالْعَزَى ، علمى صَمْنَيْنِ ، وَالسَّمَوْنِ ، وَالْيَسْعِ ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجَّاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِيَ ، لكنه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه « أَل » ، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيتهَا
نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أَيَّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون
« أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَلَا اضْطِرَّارِ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَعَلْتُكَ أَكْمُوءًا وَعَسَافِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضَرْبٍ من الكُمَاة ردىء ، كما نص عليه
سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ،
و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)
فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
أراد « طَبِيتَ نَفْسًا » ؛ لأن التمييز واجبُ التنكير ، خلافاً للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا * لِمَح
مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ،
مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النَّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛
وأفهم قوله « وبعض الاعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك
وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن
ذلك غيرُ المنقول : كَسُمَادَ ، وَأَدَدَ ، والمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ،
فأما قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيزِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

فضرورة سَهْلَهَا تقدمُ ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول
« أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل «أل» - (فَذِكْرُ) أَل (ذَا) حينئذ (وَحَذَفُ سَيَّانٍ)؛ إذ لا فائدة مرتتبة على ذكره ، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسببين ؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سَيَّانٍ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت «أل» في الحارث والقماس والعباس والضخاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ في تمثيله بالتعمان نظر ؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا) على بعض مسمياته (بِالْفَلْتَبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على العبادة حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوانهم (أَوْ مَضْحُوبُ أَل) العهدية : (كَالْعَقْبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والصعق ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيدي ، وخويلد ابن ثفيل ، والثريّا (وَحَذَفَ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو اليَسْع ، كما تقدم ، فتقول «يَا صَعَقُ» و«يَا أَخْطَلُ» ، و«هذه عَقْبَةُ أَيْلَةٍ» ، و«مدينة طَائِسَةُ» ومنه :

١٢٩ - [أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا] * أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل : مَنْ يهجو ويُفحش ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : «أَشْشَى تَغْلِبَ» ، و«نَابَغَةُ ذُبْيَانٍ» (وَفِي غَيْرِهِمَا) أَيْ : في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفُ) مع «هَذَا عَيُّوقُ طَالِعَا» ، و«هَذَا يَوْمٌ أَتَيْنِي مَبَارَكًا فِيهِ»

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف في أعلام الفلّبة كابن عباس لا يُنزع عن الإضافة ببناء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراكُ فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنه قوله :

١٣٠ - عَلَا زَيْدٌ نَائِوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله :

١٣١ - اللَّهُ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمُ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرّفت الآخر ، وهو المضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول :

« ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّيْنَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ - مَا زَالَ مُدُّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ قَسَمًا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْذِّبَارُ الْبَلَاغُ

وأجاز الكوفيون « الثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ قال

الزمخشري : « وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركبا لحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدُ عَشَرَ

دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تُلْحِقْهُ بِالثَّانِي ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛

وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الْأَحَدُ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا

الْعَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل

عليه إجازتهم « ثَلَاثَةَ عَشَرَ » و « أَرْبَعَةَ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشا ؛ فلو لا

ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الْأَحَدُ الْعَشْرُ الدَّرْهَمِ » ؛ لأن التمييز واجب

التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفا عرّفت الاسمين معا ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛

لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المرفوع إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفٍ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ الدِّينَارِ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التشكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةُ أَلْفِ الدِّينَارِ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن ميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمَعْيُودِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعاري عن العامل اللفظية مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان .

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »

وَمُخْبَرًا عنه أو وصفا إلى آخره مُخْرِجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبُ

الْعَبْدَانِ » وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به

و « أو » في التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارِ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ نَوَوَا طَعْمَنَا * [إِنْ يَطْعَمُوا فَمَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَعْنَا]
وقوله :

١٣٤ — أُمْنَجِرُ أَنْتُمْ وَعَدَا وَتَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْنِمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ ؛
(وقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .
نم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتَفْهَمَ) فى ذلك (النَّفْيُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ، وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفي بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلٌ مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعُ
ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَعْتَزْ بِعَارِضِ سَلَمٍ
وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِ بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ،
 (نَحْوُ فَأَنْزَلَ أُولُو الرِّشْدِ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،
 ولا حجة في قوله :

١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
 لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حَدِّ : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
 ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ - * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إِنْ
 فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) - وهو التثنية والجمع - (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرَّ الوصفُ
 مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو : « أَقَامَانَ الزِيدَانِ » ، و « أَقَامُونَ الزَيْدُونَ » ولا يجوز
 أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة :
 « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقاً في الأفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ،
 و « مَا ذَاهِبَةٌ هِنْدٌ » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو : الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً
 ليسند إليه ؛ فهو أمر معنوي (كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَخَدَهُ ، قال سيبويه : فأما
 الذى بُنِيَ عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل :
 رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في « كَأَنَّ » لما
 اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانت عاملة فيهما . وَضَعْفَ بَأَنَّ أقوى العوامل لا يعمل رافعين
 بدون إتياع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع
 للمبتدأ ، وهما وافعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما
 مترافعان ، وهذا الخلاف لَفِظِي .

(وَاتَّخَذَ الْجُزْءُ اللَّتَمَ الْفَائِدَةَ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل

بقوله : (كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ؛ فلا يَرِدُ الفاعل ونحوه .
(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجمله ، كَبَرٌّ ،
وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،
أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةٌ مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتِ) خبراً (لَهُ)
ليحصل الرِّبْطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره : لفظاً كما مثل ، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْزِهِمِ »
أى : مَنَوَانٍ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ
رَيْحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرَيْحُهُ
رَيْحُ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ
خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ،
والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز
نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » .
أو لإعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو :
« زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » كنية له .
أو كان فيها عُمُومٌ يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِزَاضِ الْمَوَازِبِ]
كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَا رَجُلَ
فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخْرِجَ المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على محتمه ،
وعلى أن « أَل » فى فاعل « نِعَمَ » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونهما : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد
مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ - وَإِنْسَانٌ عُنِيَّيْ يَحْسِرُ الْمَاءُ نَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هُنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا) عن الرابط (كُنْتُ لِي اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حَسْبِي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(وَ) الخبر (الْمَفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقُّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به في شرح التسهيل (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أي : شجاع ، و « عَمْرُو تَيْمِيٍّ » أي : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بَكْرٌ ذُو مَالٍ » أي : صاحبُ مالٍ ؛ ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستقراً أو منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً ، فألف « قَائِمَانِ » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قَائِمَانِ » ، و « الزيدون قَائِمُونَ » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومَانِ » و « يَقُومُونَ » ، بل حرفاً ثنية وجمع وعلامة إعراب .

(وَأَبْرَزْنَهُ) أي : الضمير المذكور (مُطْلَقاً) أي : وإن أُمنَ اللبس (حَيْثُ

تَلَا) الخبرُ (مَا) أى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى: معنى الخبر (له) أى: لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فضاربُهُ: خبر عن عمرو، ومعناه - وهو الضارية - لزيد، ويبرز الضمير علم ذلك، ولو استقر آذن التركيب بعكس المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» و«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» فيجب الإبراز أيضاً؛ لجرى الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله:

١٤٣ - قَوِيٌّ ذُرّاً الْمَجْدِ بَأَنُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ يَكُنْهَ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

(تنبيهان) الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» فالهاء في «أبوه» هو الضمير الذي كان مستكنّاً في «قائم»، ولا ضمير فيه حينئذ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

الثاني: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» ولا «هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ولا «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» تريد الإخبار بضارية عمرو؛ لجرى الخبر على مَنْ هُوَ له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضارية زيد.

(وأخبروا بظرف) نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ» (أو بحرف جرّ) مع مجروره، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» (ناوين) متعلّقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقوله:

١٤٤ - فَإِنْ يَكُ جُنَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ قُوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

والمتعلّق النوى إما من قبيل المفرد، وهو ما في (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة، وهو ما في معنى (اسْتَقَرَّتْ) وثَبَّتَ، والختار عند الناظم الأول.

قال في شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحَوِّجُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلُّقه بفعل أمكن تعلُّقه باسم الفاعل ، وبعد «أما» و «إذا» الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو «أما عندك فزَيْدٌ» ، و «خَرَجْتُ فإذا في الباب زيد» ؛ لأنَّ «أما» وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقديرُ اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سَنَنِ واحد .

ثم قال : وهذا الذي دللت على أوليته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دَلَالَةَ فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد «أما» وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو «جاء الذي في الدار» ، و «كُلُّ رَجُلٍ في الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ» كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز «إذا زَيْدًا ضربته» ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إِبْلاء «إذا» الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله في «أما» ؛ فالخذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يغتفرون في المقدَّرات مالا يغتفرون في الملفوظات ، سلَّمنا أنه لا يليهما الفعلُ ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصّل .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل للممول .

لأننا نقول : هذا الممول ليس في مركزه ؛ لكونه خيراً مقدماً .

وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ في الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَرّاً * عَنْ جُمَّةٍ) فلا يقال : « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِيدُ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبَرَا) كما في قولهم : « الهلالُ الليلة » ، و « الرطبُ شهرى ربيع » ، و « اليومُ خيرٌ » ، وغداً أمراً » وقوله :

١٤٥ — أَكُلَّ عَامٍ نَعِمٌ تَحْوُونَهُ * [يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ]

أى : طلوعُ الهلالِ ، ووجودُ الرطبِ ، وشربُ خيرٍ ، وإخرازُ نعيمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جُمّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناطق في تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه .

(وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفَدِ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها : فمن مُقِلِّ مُحِلٍّ ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأُمُورٍ متداخلَةٍ .

والَّذِي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر ، وذلك خمسة عشر أصراً :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصَدَكَ عَلَامَةُ إِنْسَانٍ » قيل : ولادخل للتقديم في التسويغ ، وإنما هو لما في التأخير من توم الوصف .

فإن فات الاختصاصُ نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثاني : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ ، فَمَا خِلْ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرًا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أي : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدِرْهُمْ » أي : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » أي : شر عظيم ، أو معنًى ، نحو « رُجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيداً .

فإن كان الوصف غير مُخَصَّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَّزناه ،

أو نصبا، نحو «أَمَرْتُ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً وَنَهَيْتُ عَنْ مُذَكَّرٍ صَدَقَةً» (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، و«أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا»؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً، نحو «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»، (وَعَمَلٌ * بِرٍّ يَزِينُ) و«مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ» و«غَيْرُكَ لَا يَجُودُ».

الخامس: العطف، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو «طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»، أى: أمثل من غيرهما، ونحو «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى».

السادس: أن يراد بها الحقيقة، نحو «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ» ومنه «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ».

السابع: أن تكون فى معنى الفعل، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء، نحو «سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ» و«وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ» ولما يراد بها التعجب، نحو «يَجِبُ لِزَيْدٍ»، وقوله:

١٤٦- عَجَبٌ لِّلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُنْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو «قَائِمُ الزِيدَانِ» عند من جوزه؛ فيكون فيه مُسَوِّغَانِ، كما فى نحو «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ» فقد بَانَ أَنَّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه، وهو الاعتماد.

الثامن: أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة، نحو «بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ».

التاسع: أن تقع فى أول الجملة الحالية؛ سواء ذات الواو وذات الضمير، كقوله:

١٤٧- سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَذَبَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله:

١٤٨- أَلَذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذِيَّةً بِيَدِي

العاشر: أن تقع بعد «إذا» المفاجأة، نحو «خرجت فإذا أسد بالباب» وقوله:

(٧ - الأشموني ١)

١٤٩- حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ قُلْتُ سُخْفًا^(١)
بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما
يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج .
الحادي عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :
١٥٠- لَوْلَا اضْطِبَارُ الْأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَمَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ]
الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .
الثالث عشر : أن تقع جواباً ، نحو « رَجُلٌ » في جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ،
التقدير : رجل عندي .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :
١٥١- كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ فِدَاءُ قَدْ حَلَبْتُ كُلَّ عِشَارِي
الخامس عشر : أن تكون مبهمه ، كقوله :
١٥٢- مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَنْبَغِي أَرْبَابًا
(وَلْيَقْسِنِ) عَلَى مَا قِيلَ (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة .
(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من
حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شيء من سببَيْهِ ؛
ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسَّعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ)
في ذلك ، نحو « تَمِيمِي أَنَا » و « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » ، فإن حصل في التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَأَمْنَعُهُ) أي : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعني المبتدأ
والخبر (عُرْفًا وَنُسْكَرًا) أي : في التعريف والتشكيك (عَادِمِي بَيَانٍ) أي : قرينة تبيين
المراد ، نحو « صديقي زَيْدٌ » ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » ؛ لأجل خوف اللبس ،
فإن لم يستويا نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أو استويا وَاجِدَى بَيَانٍ — أي : قرينة
(١) وقع في جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، والمردى في الأصل
حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعاً يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الْخَبَرُ) لايهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » — جاز التقديم فتقول : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ، و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لِلأَمْنِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ ، إلّا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جمعه حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، ويعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْجَصِرًا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لا نَمَكَسَ المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

فشاذ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قَاتِمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْتَدَأٌ لِذِي لَامٍ أُبْتَدَأَ) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصِّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْبَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقول : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالي أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مستندا لمبتدأ (لَأَزِيْمُ الصِّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَمْ » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَقُمْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ »

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرٌ ») و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لى ، ورجلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضَرُّ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِينًا يُخْبِرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦- أَهَابَكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلٌّ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ولا « حبيبها مله عين » ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مَلَابِسِهِ .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةَ أَىَّ يَوْمٍ سَفَرْتُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَخْصُورِ) فيه بإلّا أو يائِئَمَا (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَمَا لَدَا) إلّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدَى أَنْكَ فَاضِلٌ » ؛ إذ لو قدم المبتدأ لا لبست أن المفتوحة بالـمكسورة ، وأن المؤكدة بالـتى هى لغة فى لعل ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَّا » كقوله :

١٥٧- عِنْدَى أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا نَبِيٌّ جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَهْرِينِ

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اهـ

(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزئين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صرّختُ به . ولو كان الحجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف .

(وفى جواب كيف زيد؟ قل دنف) بغير ذكر المبتدأ (فزيد) المبتدأ (استغنى عنه) لفظا (إذ) قد (عرف) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزاءان معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى : فعدّتهن ثلاثة أشهر ، لحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى قبلها — وهى « فعدّتهن ثلاثة أشهر » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالباً) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر * حتم) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « موجود » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مسدده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « وَلَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « وَلَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبْنَيْتُ السَّعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « وَلَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ - يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقاً ، بناء على أنه لا يكون

إلا كوننا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جمل مبتدأ ؛ فتقول : لولا مُسألة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرَّ) نحو « لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَّ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهِ لَا قَوْمَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِي ، وأيمن الله يميني ، وحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ .

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنَّ » ، و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى لَا فَعَلَنَّ » .

(تنبيه) اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد وَلَدُهُ المثال الثاني ، وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهِ ، بخلاف المثال الأول ؛ لمكان لام الابتداء .

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَآيَ عَيِّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسد العطف مَسَدَهُ .

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمر مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ - تَمَنُّوْا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرِى وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بجمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَرًا عاملا فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَضَرَبَنِ الْعَبْدَ مُسِينًا ، وَ) الثانى مثل (أَتَمَّ تَدْبِيرِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ) إذا جعل « مَنْوُطًا » جاريا على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » ، والتقدير : إذا كان ، أو إذا كان مسيئا وَمَنْوُطًا وَقَائِمًا ؛ فسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدَّ الحال مَسَدَهَا ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟
فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرِ العربَ استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمت بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوار موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ أَقْرَبِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما الحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل .

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ - وَرَأَى عُيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ
أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ؛ فلا يجوز « ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثْبِتًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَاتِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قاتماً وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة

الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثانى : ما أخبر عنه بمخصوص « نَعَمْ » و « بَلَى » المؤخر ، نحو « نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بَلَى الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ وَطَاعَةً » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢- وَقَالَتْ: حَفَان، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أذْوَ نَسَبِ أُمِّ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَة ، وقول الراجز :

١٦٣- شَكَأَ إِلَى جَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِأَنْسَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ،

ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَاةٌ شُعْرًا) ونحو «وَهُوَ الْفَقُورُ الْوَدُودُ»

ذو العرش المجيد فقالَ لِمَا يُرِيدُ ، وقوله :

١٦٤- مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتَّى مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

وقوله :

١٦٥- بِنَامُ بِأَحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَقَى بِأُخْرَى الْأَعَادَى فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن

المبتدأ ، نحو « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى : مُرٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ بَسَرٌ » أى : أَضْبَطُ ،

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه

نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو

« بنوك كاتب وصائع وفتية » ، وقوله :

١٦٦- يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِلَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ

بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلوحامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتداً ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أُنَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ » الثاني تابع لا خبر .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه محسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لا خبرا » فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا مُؤَدُّ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ [وَلَكِنَّ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أوفى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي — أوفى المسجد — فَلَهُ بَرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السُّنِّيُّ الَّذِي تَسَعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إِنَّ » أو « أَنَّ » أو « لَكِنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إِنَّ » ، و « أَنَّ » و « لَكِنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إِنَّ » و « أَنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُصْمَهُ » . « قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَائِكُمْ » ومثل ذلك مع « لَكِنَّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكَلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أُنْتَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ

كلا، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيَهُ مِنْ فَرَقٍ فَسَكَى يُغَرُّوا فَيُغَرِّبُهُمْ فِي الطَّمَعِ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إن » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زيد فقائم » فإذا دخلت « إن » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ) إذا دَخَلَتْ عليه ، ويسمى (أُسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) في ذلك (خَالٍ) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضحى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهى عند الإطلاق لنفي الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فِتِي ، وَانْفَكَ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المُخْبَر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » و « مَا بَرِحَ عُمَرُ وَأَزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال - ماعدا الأربعة الأخيرة - تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعَةٍ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَفَى وَأَعْتَزَّازِ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٌ

أو تقديرًا ، نحو : « تَاللّٰهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياسًا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرُ

(ومثل كَانَ) فى العمل للذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْظِ

مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبًا .

(تنبيه) مثلُ صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ،

وهى : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحرار ، وارتدَّ ، وتحول ، وغدا ،

وراح ، كقوله :

١٧٣ - وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَظَنَظًا

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَعْلِ غَارِبُهُ

وفى الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » وقوله :

١٧٤ - وَكَانَ مُضِلٌّ مِّنْ هُدًى بُرْشِدِهِ فَلِلَّهِ مَقْرِعٌ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَاتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى

قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْؤُهُ بِحُورٍ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ - وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نَفْعَى تَحْوِلُنَ أَبُوسَا

وفي الحديث « لَرَزَقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَقْدُو خَاصًّا وَتَرْوَحُ بِطَانًا » وحكى
سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب
على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل
التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك :
خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ،
و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتْ
السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ - بَقِيَهَاءَ قَفَرٍ وَاللَّطِيءُ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضَهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ - ثُمَّ أَصْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتَ بِهِ الْعَصَا وَاللَّيْثُورُ
وقوله :

١٧٩ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرْنَشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ
وقوله :

١٨٠ - أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْنَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ،
ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعمالا)
يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى، وهى فى ذلك على
ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛
وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر
ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيا ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا »
والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا » والمصدر كقوله :

١٨١- بِبَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِتَاءَهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢- وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْذَى الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

١٨٣- قَضَى اللَّهُ يَا أَهْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُفْمِضَ الْجَفْنَ مُفْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوْشُّطَ
الْخَبْرَ) بينها وبين الاسم (أَجَزَ) إجماعا ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ »
وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤- سَلِي، إِنْ جَهِلْتَ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ

وقوله :

١٨٥- لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لَدَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُقَطَّرٍ تَوْشُّطَ خَبَرِ « ما دام » وَهُوَ وَهْمٌ ؛
إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ،
والصواب ما ذكرته .

الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَغْلُمَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبَغِضًا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلُّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرُ) أى مَنَعَ ، سَبَقَ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحت صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلةتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصّل بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدريّة ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٌ مَّا النَّاقِيَةُ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدريّة كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةً لَا تَالِيَةَ) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَائِدًا مَا زَالَ عَمْرُو » ، قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِن رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ؛ فقدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديمُ الممول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلافَ عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَاذِلِي فَهَاتِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثاني : أفهم أيضاً جَوَازَ تَوْسُطِ الخبر بين « ما » والنفي بها ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كَذَاكَ » يوم أن هذا المنع جمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وَصْفِهِ ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطُرْفِي) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله - وهو سبق - والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واضطُرْفِي : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير : مَنْعٌ مِّنْ مَنْعٍ أَنْ يسبق الخبرُ ليس اصطفي ، أي : اختيار

وهو رأى الكوفيين ، والبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبي على في الحليات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية . وحجة مَنْ أَجَازَ قوله تعالى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم الممول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فَإِنَّ « عَمَى » لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف في فعليتها ؛ فليس أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو نَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتنى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَّثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كَانَ فُلَانٌ الصَّبِيَّ ، إذا كَفَلَهُ ، وَكَانَ الصُّوفُ ، إذا غَزَلَهُ ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَارِ الْأَزْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نزل بهم ليلاً ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام ظله ، « وَأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا في الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتِ حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل في الضحى ، ويقال « صَارَ فُلَانٌ الشَّيْءَ » بمعنى ضمه إليه ، و « صرّت إلى زيد » تحوّلتُ إليه . وقالوا « بَرَحَ الْخَفَاءُ » و « انْفَكَّ الشَّيْءُ » بمعنى انفصل ، وبمعنى خُلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قِيدَتْ زَال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيل ؛ فإنه

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلْ ضَانِكَ عن معرك ، أى : مِرْ بِمَعْضَاهَا من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَّوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقاما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِيَّ الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراح والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا

وخرُجَ على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتُ الْخَلَالِ سَالِبَةً

فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ — لَيْنٌ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِبًا

لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، فقدم للمفعول — وهو العامل — وآخر الفاعل — وهو معمولُ الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفَا أُنَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرٍّ) مع مجرووه ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ — أَوْ فِي

الدَّارِ - زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ ؛ للتوسع في الظرف والمجرور
(وَمُضْمَرُ الشَّانِ أَيْمًا أَنْوَ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِمْ (مُوهِمٌ)
جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * فنافذ هَذَا جُون ...
البيت * وقوله :

١٩٣ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُنْقِي الْمَسَاكِينَ

في رواية «تلقى» بالتاء للثناء من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ،
وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث
أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في «كان» قوله :

١٩٤ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَأْتُ
وَأَخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين
«ما» وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ) و«ما كان أحسن زيدا» ،
وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

١٩٥ - فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورٍ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما
لم يمنع من إلقاء ظنٍّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل .

وبين العاطف والمطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ - فِي جُلَّةِ غَمَرَتِ أَبَاكَ بِجُورِهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وبين «نعم» وفاعلها ، كقوله :

١٩٨- وَلَبِستُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعمَ كَانَ شَيْبَةً الْمُحْتَالَ
ومن زيادتها بين جزءي الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ
الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِنْهُمْ » .

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩- مَرَأَةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
(تنبيهات) الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر
من قول أم عقيل :

٢٠٠- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيلُ
الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء في
إجازته زيادتها آخراً .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك
إلا ما شذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسي » في قوله :

٢٠١- عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَأْنِي مِمَّا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ
وقوله :

٢٠٢- أَعَادِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أي كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ
الْخَيْرَ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرَ) من
ذلك « المرءُ يَحْزِي بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ » .

وقوله :

٢٠٣- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صَدَقَ وَإِنْ كَذِبًا [فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا]

وقوله :

٢٠٤ - حَدِيثٌ عَلَى بُطُونٍ ضَنْةٌ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التَّمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوْبَغِي وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(تنبيهان) الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « التمر » مجزئ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشرٌ برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ، وإن كان فى عمله شرٌ فجزاؤه شرٌ ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجزئى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرٌ » ، جَوَزَ فِيهِ سَيُوبِيهِ رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فَاِلَى اِثْنَلَا

قدره سيوبيه : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أَرَزْتُكَ بِ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ) فأن : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا مَعَ « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِضَ عَنْهَا « مَا » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(تنبيه) حذفت « كان » مع معموليها بعد « إن » فى قولهم : « أَفْعَلْ هَذَا »

إِمَالًا أَي : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ ، فَمَا : عَوْضٌ عَنْ « كَانَ » ، وَلَا : نَافِئَةٌ لِلْخَيْرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٨ - أَرْضَعْتَ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا *

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً (وَهُوَ حَذْفٌ) جائز (مَا التَزِمَ) نحو « وَإِنْ تَكَ حَسَنَةٌ » فى القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكْنَهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَنِبَهُ ضَيْغَمٌ

وحمل على الضرورة ، قال الناطم : وبقوله أقول : إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فَإِنْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً ، وقد قرئ شاذاً « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

(خاتمة) إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافية فالنفي هو الخبر ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو « يَمِيعُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كَانَ زَيْدٌ يَمِيعٌ بِالْذَّوَاءِ » : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَمِيعٌ » ، ومعنى يَمِيعُ : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » فى كل ما ذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها

خبر « كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أَوْهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ - حَرَّاجِبُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
 أى : ما تنفصل عن الإتيان إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها ببلدًا قفرًا ، فتنفك هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخُسْفِ » ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها ، والله أعلم .

فصل فى ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إِنْ عَمَلْتَ لَيْسَ أَعْمَلْتَ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أَهْلَانِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبُ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فما : حرف نفي مهمل ، وإن : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إِنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي بإلّا ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فساذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، نحو «مَا قَامَ زَيْدٌ»
ومنه قوله :

٢١٣- وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ هُمْ
وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرٌ
فساذ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يذر أن من
شرط النصب عندهم بقاء للترتيب بين الاسم والخبر، وقيل : مؤول .
(تنبيهان) الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً بإلا
وفاقاً لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني » .

الثاني : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ، قال
في شرح الكافية : « من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو
مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور » .

(وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفِ) مدخول « مَا » مع بقاء العمل
(كَأَبِي أَنْتَ مَعْنِيًا) و « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَاءُ) سبق : مصدر نصب
بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها
إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤- بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُدُوْا إِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ تَوَالِي مُوَالِيَا
فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو « مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥- وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَغْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ يَبْلُ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنُصُوبٍ بِمَا) الحجازية
(الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بلسكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرُو شُجَاعًا لَكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

(تنبيه) قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، وبل ولكن حرفا ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (اِخْتَبَرْتُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفَى كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرَّ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَادُوشَعَاةٍ بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالتَّخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي يَقْعُدِدْ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، فى قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ

وقوله :

٢٢١ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ قَمَلَتْ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بَدَأْنِي *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر « أَنْ » في قوله تعالى : « أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَى بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه في معنى أوليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ - لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنَّ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أي : لا خير خير .

(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - تَمَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(تنبيهات) الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيّ أنها أعلت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجفديّ :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَأَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُجَّهَا مُتَرَاخِيَا

وترد رأى الناظم في هذا البيت ؛ فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُسْكُكَ مُسَمَّطًا » أي حكمت لك مسمطاً ، أي : مُثَبَّتًا ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثاني : اقتضى كلامه مُساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أي لا بَرَّاحٌ لي ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَات » فأثبت سيبويه والجمهور

عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع ثراً ونظماً ؛ فن الثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ » ، وجعل

منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ »
على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛
والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ،
فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة
من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ - إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين
وقوله :

٢٢٧ - إِنْ الرُّءُوسَ مِتْنَا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أسم (حِينَ) أى : زمان (عَمَل) بل لا تعمل إلا في
أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ »
وقال الشاعر :

٢٢٨ - نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ [وَالْبَنَى مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ]
وقال الآخر :

٢٢٩ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
أى : وليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه « أوان » منوى
الثبوت ؛ وبني كما فعل بقبل وبعد ، إلا أن أواناً لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر
ونون اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ - لَمْ يَنْفِ عَلَيْكَ لِلَّهِ مِنْ خَائِفٍ يَنْفَى جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُحِيرُ
فارْتفاع « مُحِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْضُلُ محير ، أولات
له محير ، و « لات » مهمة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيه) للنحويين في « لَات » الواقع بعدها « هُنَا » كقوله :
حَفَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَمَّتْ [وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ]

مذهبان (أحدهما) : أن «لَات» مُهْمَلَةٌ لا اسم لها ولا خبر ، و «هَنَّا» في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و «حَنْتُ» مع «أَنْ» مقدَّرةٌ قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنْتُ نَوَارَ وَلَاتِ هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون «هَنَّا» اسم «لَات» ، و «حَنْتُ» خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج «هَنَّا» عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال «لَات» في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

واختصت «لَات» بأنها لا يذكر معها معمولاً لها معاً ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير «وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ» ولات الحينُ حينُ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسمِ وبقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلْبٌ) جداً ، قرأ بعضهم شذوذاً «وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ» برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينَ مناصٍ لهم ، أى : كأننا لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل «لَات» لا النافية زيدت عليها تاء التانيث ، كما في «رُبَّتْ» ، و «نُمَّتْ» قيل : لِيَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو علامة ونسابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل «رُبَّتْ» و «نُمَّتْ» فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا ملاء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في «يطد» و «يتد» فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب اللين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرّب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخلوّقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أنشأ ، وطفّق ، وأخذ ، وجعل ، وعلق ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَان) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدْرُ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افتقرا بيايين ، وغير جملة المضارع : للفرد ، كقوله :

٢٣١- فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدَتْ أُتْبِئَا [وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِير]

وقوله :

٢٣٢- [أَكْثَرَتْ فِي الْقَذْلِ مُلْحَادًا] لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا

وأما « فطفّق مَسَحًا بالشوق » فالخبر محذوف ، أى : يَمَسَحُ مَسَحًا . والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣- وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

وجملة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »

(وَكَوْنُهُ) أى : كَوْنُ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبْرًا (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى تَرَزُّ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا) فاقتترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِیْظَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِیْطَةً وَبُرُودِ

وقوله :

٢٣٦ - أَيْتَمُّ قَبُولِ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلَامِ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَاسَةً وَاحِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كَدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار

باطراد اقتتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يمحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته .

(وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلَسَكِنْ جُمِلَا * خَبَرُهَا

حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ

(وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُنَمَطَرَ » ،

ولم يقولوا : أَخْلَوْلَقْتَ تَمَطَّرَ (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قل ، والكثير

الاقتتران بها ، كقوله :

٢٣٨ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابُ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرهما أيضاً ، يعنى أن إنبات

« أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَنبُورَا

(٩ - الأشموني ١)

وقوله :

٢٤١- سَقَاهَا ذُو وَالْأَخْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهُمَا أَنْ تَقَطَّعَا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيوييه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدُ غَضُوبُ

(وَتَرَكُ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشرع للحال ، و« أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ) زَيْدٌ يَمْدُو ، بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلِقَ) زَيْدٌ يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :

٢٤٣- أَرَأَيْكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَعْمَالِ الْمَشْرُوعِ هَبَ وَقَامَ ، نَحْوُ « هَبْ زَيْدٌ يَفْعَلُ » ، و « قَامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثاني : إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ هَذَا الْبَابِ جَازَ حَذْفُهُ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ » .

الثالث : يَجِبُ فِي الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرُ الْأَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ - غَيْرِ عَمَى - أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لَضَمِيرِ الْأَسْمِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٤٤- وَأَشْفِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله :

٢٤٥- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُنْقِلُنِي نَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ النَّمْلِ

فَأَحْجَارُهُ وَنَوْبِي : بَدَلَانِ مِنْ أَسْمَى كَادَ وَجَعَلَ ، وَأَمَّا « عَمَى » فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمَضَارِعِ بَعْدَهَا خَاصَّةً أَنْ يَرْفَعَ النَّبِيَّ ؛ كَقَوْلِهِ :

٢٤٦- وَمَاذَا عَمَى الْحِمَاجُ يُبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

رَوَى بَنَصَبُ « جَهْدُهُ » وَرَفَعَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا غَيْرَ سَبَبِيٍّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
فَإِنْ فِي « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَأَسْتَعْمَلُوا مَضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها
(وَكَاذَ لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة للماضى ،
(وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا عمله كقولوه :

٢٤٧ - فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ نَعُودُ خِلَافَ الْأَيْنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا
وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي
وهو نادر .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة اسم الفاعل من كَاذَ وَكَرَبَ ، وأنشدوا على
الأول قوله :

٢٤٩ - أَمُوتْ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَانِدُ
وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ - أُبْنَىٰ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت
فى شرح ديوان كُثَيْبٍ ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكَابِدُ .
قال ابن سيده : كَابَدَهُ مُكَابِدَةٌ وَكَبَادًا : قَاسَاهُ ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن
كاربًا فى البيت الثانى اسم فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّتَاءُ ، أى :
قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره .

الثانى : حكى الأَخْشَطُ طَفِقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفِقُ - كعلم
يعلم - وسمع أيضاً : إِنَّ النِّعِيدَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْمَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْمَةً .

(بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوَلَقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ * غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ) أَى :
يستغنى بِأَنْ والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « أَخْلَوَلَقَ أَنْ يَأْتِي » و « أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فَاَنْ والمضارعُ
فى تاويل أسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أَنْ والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ
زَيْدٌ » فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ
يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز
ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى أسما لها ، وأن
المضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على
الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية
والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ،
وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الْهِنْدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ،
وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا
الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ »
فقط ، وهكذا أَوْشَكَ وَأَخْلَوَلَقَ .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فلا يجوز
أن يكون « زَيْدٌ » أسم « عَسَى » لثلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو
« عَمْرًا » بأجنبى ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ
مَقَامًا مَحْمُودًا » .

(وَجَرَّدَنَ عَسَى) وأختيها أَخْلَوَلَقَ وَأَوْشَكَ من الضمير ، واجعلها مسندة
إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ »
خبرها (إذا أَسْمَ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فتقول على الأول : الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزِيدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وهندُ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والمهندَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والمهندَاتِ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثاني : الزَيْدَانِ عَسِيَا ، والزِيدُونَ عَسَوْا ، وهند عَسَتْ ، والمهندَانِ عَسَتَا ، والمهندَاتِ عَسَيْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ؛ وهذه لغة تميم .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ما سوى « عسى ، وأَخْلَوْتُ ، وَأَوْشَكَ » من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدَانِ أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ .

الثاني : اختلف فيما يتصل بعَسَى من السكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » ، كما حُمِلَتْ « لَعَلَّ » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن ؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَفَضِّكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الأسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان أسما جعل خبراً ، والذي كان خبراً جعل أسما ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتِنَا إِلَيْكََا

وكا ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المُشَارُ إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

٢٥٢ - [تَقُولُ بُنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا] * يَا أَبَتَا عَلَاكَ أَوْ عَسَاكَ

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ،

انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ) «عَمَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكْنَ : عَلِمَ ؛ أى : اختيارُ الفتح عَلِمَ ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» ، وقرأ نافع بالكسر .

(خاتمة) قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لفرأ :

أَتَحْوَى هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةً جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْمُهُمْ وَتَمُودَ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ اثْبَتَتْ وَإِنْ اثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفيٌ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيدٌ البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعد من انتفائه عند ثبوت للمقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْحَبِيبَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا» هو أبلغ في نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَّ قَدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : «فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ» فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعداء من ذبحها غير مُقَارِبِينَ له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إن وأخواتها

(لَاإِنَّ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفٌّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ)

أى : حَقْدٍ ؛ وقس الباقى ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم - منهم ابن سِيْدَه - أن قوماً من العرب تنصب بها الجزمين معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ - إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَمَّاتِ ، وَلَتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وقوله :

٢٥٥ - [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِعًا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَّارِ وَاجِعًا

وقوله :

٢٥٦ - كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

(تنبيهات) الأول : لم يذكر الناظم فى تسهيله أن الفتوحة ، نظراً إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيئويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثانى : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لِكَانَ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معهن كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إِنَّ » و « أَنَّ » التوكيد ، و « لَكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ،

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكن أن » فطرح الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أُسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمنى فى الممكن والمستحيل ، لافى الواجب ؛ فلا يقال : ليت غداً يحىء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعل » الترجى فى المحبوب ، نحو « لعلَّ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاق فى المكروه ، نحو « فَلَمَّا لَكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ؟ » وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كَانَ » التشبيه ، وهى مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أن » فأصل « كَانَ زَيْدًا أَسَدًا » إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار .

(وَرَأَى ذَا التَّزْيِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلَّا فِي) الموضع الَّذِي يَكُونُ الْخَبْرُ فِيهِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا (كَلِمَتِ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنْ فِيكَ عَمْرٌ رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ - فَلَا تَلْعَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ

وقد صرّح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمَزَ إِنَّ افْتَحَ) وجوبا (لِسَدٍّ مُصْدَرٍ مَسْدَهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَتَّكُمُ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اِغْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « اِغْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلُ مَا أَتَّكُمُ تَنْطِفُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدٍّ مُصْدَرٍ » ولم يقل لِسَدٍّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسداً ويجب الكسر ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ » .

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْدَاءِ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكماً كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أُجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن أسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ) نحو « مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن فى السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُّكَمِّلَةً) يعنى وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو « وَالْقَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِنِّى خُسْرٍ » « حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ) نحو « قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ » فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ * [وَقَدْ اسْتَبَحْتَ دَمَ أُمْرِئٍ مُّسْتَسْلِمٍ]

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إمام مع الواو (كَرُزْنُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلٍ) « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » وقوله :

٢٦٠ — مَا أَغْطِيَانِى وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّى لَخَاجِزٍ كَرَمِى

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فَعْلٍ) قلبى (غُلَقًا) عنها (بِاللَّامِ كَاغَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى) و « اللَّهُ يَغْلُمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِلَى وَابْنٍ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَفَسَرِى إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

(بَعْدَ إِذَا فُجِّعَ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجَهَيْنِ نَمِى) أى نسب ؛ نظراً لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :

٢٦٢ — وَكَنتَ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَارِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ : أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناطم : « وَالْكَسْرُ أَوْلى ؛ لَأَنَّهُ لَا يُخَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أى فى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضاً ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَحْلِيْنِى بِرَبِّكَ الْقَلْبِىَّ إِنِّى أَبُو ذِيَالِكِ الْصَّبِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً لا قسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع

الخلاص ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريباً في المكسورة ، وبقوله « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فُتِحَ « أَنْ » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون الحَلْ مغنياً فيه المصدر عن « أَنْ » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

و يجوز الوجهان أيضاً (مَعَ تِلْوَناً الْجَزَاءِ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقاً بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ * فِي) كل موضع وقعت « إِنْ » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولاً ، والقائل واحد ، كما فى (نحو خَيْرُ الْقَوْلِ أَنِ أَحْمَدُ) الله ، فالفتح على معنى خَيْرُ الْقَوْلِ حَدُّ اللَّهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خَيْرُ الْقَوْلِ هَذَا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِي أَنِ أَحْمَدُ اللَّهُ » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إِنِّ مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنِّ زَيْدٌ يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(تنبيه) سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لا تجوع » .

الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِهْمُ لَا يَرَجُوه » وتفتح بعد الجارة وال عاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو « أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ » فتكسر إن كانت « أما » استفاحيه بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » ومنه قوله :

٢٦٤ - أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا * [فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لا جَرَمَ » نحو « لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالتفتح عند سبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنْ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة لا رَجُلَ ، ومعناه لا بُدَّ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لَا جَرَمَ لَا تَيْتُكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ) جوازا (لَامُ ابْتِدَاءُ نَحْوُ إِنْى لَوْزَرَ) أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إِنْ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلخوا اللام إلى الخبر .

(تنبيه) اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير « إِنْ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَتَهُمْ لِيَأْ كُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح المهمزة ، وأجازه اللبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ -

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِمَظْمِ الرِّقْبَةِ

وقوله :

٢٦٧ - [مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟] فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا : أُمْسَى لَمَجْهُودًا

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَقْتُهَا لَكَالِهَاتِمِ الْمُفْقَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

٢٦٩ - أُمْسَى أَبَانُ ذِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ) ذِي : إشارة ، واللام : نصب بالفعولية ، و « مَا » من قوله « مَا قَدْ نُفِيَ » في موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفي ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيًا وَتَرْكََا لِلْأَمْتَشَاهَانِ وَلَا سَوَاهِ

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرف ، غير مقرون بقد ؛ فلا يقال : إِنْ زِيدَا لَرَضِيَا ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه ، متصرفاً كان نحو « إِنْ زِيدَا لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو « إِنْ زِيدَا لَيَذُرُ الشَّرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو « إِنْ زِيدَا لَنَفَعَمَ الرَّجُلُ » ، أو لَعَسَى أَنْ يَقُومَ « وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن « قد » تقرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصاً

بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان « إن زَيْدًا لَرَضِيَّ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الأبتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إن » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِيَّ » .

(وَتَضَحَّبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطُ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو « إن زَيْدًا لَعَمْرًا ضارب » فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « إن زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالاً ، فإن كان حالاً لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « إن زَيْدًا أَرَاكَبًا مُنْطَلِقًا » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « إن زَيْدًا ضَارِبًا لَعَمْرًا » (وَ) تصحب أيضاً (الْفَضْلُ) وهو الضمير المسمى بعماداً - نحو « إن هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ .

(وَ) تصحب (أَيْمًا) لِإِنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو « إنَّ عِنْدَكَ لِبَرَاءً » وَ « إنَّ لَكَ لَأَجْرًا » وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمًا » .

(تنبيه) إذا دخلت اللام على الْفَضْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « إن زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إنَّ لَنِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ولا « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ » .

(وَوَضِلَّ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ * إِعْمَالُهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهينها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « لَأَمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّ خَالِدَ أَسَدٌ ، وَلَكِنَّا عَمْرُوجِبَانٌ ، وَلَعَلَّمَا بَكَرٌ عَالِمٌ » (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلَقَاةً ، وذلك مسموع في « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ: نَصِفُهُ فَقَدْ .

يروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفعها على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله « وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه النع ؛ لما سبق من أن « مَا » أزال اختصاصها بالأسماء وهمائتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْعِيدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتما » ؛ وهو يشكك على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَازٌ) بالإجماع (رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنْ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو « إِنْ زِيدَا آ كُلْ طَعَامَكَ وَعَمِّرُوا » ومنه نحو :

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنْ لَنَا الْأُمُّ النَّجِيبَةُ وَالْأَبُ

وليس معطوفاً حينئذ على محل الاسم — مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ » بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف ، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصلاً ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصلاً — نحو « إِنْ زِيدَا قَامَ وَعَمِرُوا » — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وَجَازٌ » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إِنْ » خبرها تعين النصب ،

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَقَرِيبُ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ - خَلِيلِيَّ ، هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْمَوَى - دَنِفَانِ

ويتعين الأول فى قوله * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَقَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر ، والثانى فى « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّونَ » إلا أن قدرت للتعظيم ، مثلاً فى « رَبِّ ارْجِعُونِ » ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » ، وإن هَذَا وعمرُو عالمان ؛ تمسكا ببعض ما سبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ؛ وإنك وزيد ذاهبان .

(وَأُلْحَقْتَ بِإِنْ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ)

باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُتُولَةً وَلَكِنَّ عَمَّى الطَّيِّبِ الْأَضْلِ وَالْخَالِ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ؛ إذا كان موضعها موضع الجملة : بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب .

(وَحُفِّتْ إِنْ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها

حينئذ ، نحو « وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ،

نحو « وَإِنْ كَلَّا لَمَّا كَلِوْ فَيَتَّهِمُ » (وَتَنَازَمُ اللَّامُ إِذْ مَا تَهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لُمُوْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .
(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَغْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ]
أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّئِيفِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُنْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِبًا إِنْ ذِي) الخففة من الثقيلة (مُوَصَّلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته مُوَصَّلًا بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظَنُّكَ لَيْنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ بِمَيْنِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إِنْ قَامَ لَنَا ، وَإِنْ قَعَدَ لِرَيْدٍ ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأنذرُ منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَةٍ .

(وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ) المفتوحة (فَأَسْمَاهَا) الذي هو ضمير الشأن (اسْتَكْنَتْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لا أنها تحمَلتَه؛ لأنها حرف، وأيضا فهو ضمير نصب، وضائر النصب لا تَسْتَكِنُ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

٢٨٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقوله:

٢٨١ - بِأَنَّكَ رَاسِعٌ وَغَيْثٌ مَرَبِعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة.

(وَلَخَبْرٌ أَجْمَلُ جُمْلَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن: مخففة من النقيضة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و«زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها. **تنبيه** أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ عَصَّ مقصودا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر، كجِدَّ؛ فلذلك أوترت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا؛ لتكون بذلك عاملة كالا عاملة، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها؛ بخلاف المفتوحة.

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر «أن» المفتوحة المخففة (فَقَلَّا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا) وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيْقُهُ مُتَمَنِّعًا، - فَالْأَحْسَنُ (حِينَئِذٍ) (الْفَصْلُ) بين «أن» وبينه (يَقْدُ) نحو «وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله:

٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ

وَأَنَّكَ تَمْجُو مَا تَشَاهُ وَتُثْبِتُ

(أَوْ تَنْفِي) بلا، أو لَنْ، أو لَمْ، نحو «وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ

أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ « أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ — وَأَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْنِي كُلُّ مَا قَدِرَا (أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ أَسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ وقوله :

٢٨٥ — إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْسَ قَهْ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرَّاحِ وَنَجَوْتَ مِنْ عَرْضِ الْمُنَى نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهَبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلمها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » . (وُخِفَّتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنُؤِي * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَنَابِتًا أَيْضًا رُوي) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَدْرِي مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ نَدْيَاهُ حُقَاقٍ وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ على رواية من رفع فيها ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في «أَنْ» ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر «كَانَ» المخففة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أولم ، نحو «كَانَ لَمْ تَفَنَ بِالْأَمْسِ» وكقوله :

٢٨٨- لَا يَهُوْلُنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ بِ فَحَذُّورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف «لعل» على اختلاف لغاتها ، وأما «لكن» فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو «وَلَسَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ» وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التي لنفي الجنس

اعلم أنه إذا قصدَ بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود «مِنْ» لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للأعند ذلك القصد عمل فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرّاً لثلاثا يُعتقد أنه بمن النوية ؛ فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩- فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَذَا

ولم يكن رفعاً ؛ لثلاثا يُعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقاً لِلْأَيَّانِ لمشابتها إياها في التوكيد ؛ فإن «لا» لتوكيد النفي ، و«إِنْ» لتوكيد الإثبات ، ولفظ «لا» مساو للفظ «إِنْ» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يُؤْذَنُ بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلْآفِي نَكِيرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غلامَ رجلٍ قائمٌ »
(أَوْ مُكْرَرَةً) نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب،
ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستره .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً
وتلويحاً سبعة : أن تكون نافية، وأن يكون منفيهاً الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصّاً ،
وأن لا يدخل عليها جارٌّ ، وأن يكون أسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون
خبرها أيضاً نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانٍ لَأَذْنُوبُهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « ليس »
كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ ، وَغَضِبْتُ مِنْ
لَا شَيْءٍ » وشذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت
ووجب تكرارها ، نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ »
وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

٢٩١ - لَا هَيْبَتَ الْإِيمَةِ لِطَعْنٍ * [وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَبِيرٍ]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْخَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ] * نَكِيدُنْ وَلَا أُمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فقول . وعدمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

ضرورة ٥١ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف — وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ، ويسمى مَطْوُلاً وَمَمْطُولاً ، أى : ممدوداً — ومفرداً ، وهو ما سواها

(فَانْصِبْ بِهَا مِضْأَقًا) نحو «لا صاحبَ برِّ ممقوت» (أَوْ مُضَارَعَةً) أي: مُشَابِهَةً ،
نحو «لا طالعاً جبلاً ظاهراً» (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَبَرُ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَةً)
حتمًا ؛ وأما الرافع له فقال الشلوبيين : لاختلاف في أن «لا» هي الرافعة له عند عدم
تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له ، وقال في
التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم
تعمل إلا في الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر .

(وَرَكِبَ) الاسم (الْمُفْرَدَ) - وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به - مع «لا»
تركيب خمسة عشرَ (فَانْحَا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ،
وإنما بنى - والحالة هذه - لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا «لا رجل في الدار» مبنى
على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هل من رجل في الدار ؟ وكان
من الواجب أن يقال : لا من رجل في الدار ؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ إلا أنه
لما جرى ذكر «من» في السؤال استغنى عنه في الجواب ، فحذف ، فقليل : لا رجل في
لدار ؛ فتضمن «من» ، فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيداناً بعروض البناء ، وعلى
افتتح خلفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد
(كَلَّا حَوْلَ وَلَا) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وجمع التكسير مثل «لا غلمان لك» أما المثنى والمجموع
جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

٢٩٤ - تَعَزَّ فَلَا الْغَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَاً وَلَسَكِنْ لَوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابِعُ
وقوله :

٢٩٥ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا يَنْبِغُ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْنَهُمْ شُؤُونُ
وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح 'أولى' ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

وفوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَآءَاءَ بَاسِلَةٍ اتَّقِ الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ
(والثانى) وهو المعطوف مع تكرر « لا » - كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »
(اجْمَعاً مَرْفُوعاً) كقوله :

٢٩٨ - [هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارُ بِمَعْنَاهِ] * لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
(أَوْ مَنْصُوباً) كقوله :

٢٩٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]
(أَوْ مَرْكَباً) كالأول ، نحو « لَا يَبِيعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ » فى قراءة
أبى عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلاً) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عمل ليس فالثانى وهو المعطوف (لَا تَنْصِباً) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ - فَأَهَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُمْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلُّ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله

٣٠١ - فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَأَهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

فحاصل ما يجوز في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعها ، ورفع الأول مع فتح الثاني .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لَا غِلَامَ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً » .

الثاني : محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لَا أَمْرَأَةً فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » ، و « لَا غِلَامَ رَجُلٍ فِيهَا وَلَا عَمْرٌو » .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَاَفْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » (أَوْ اِنْصَبْنِ) مراعاة لخل اسم « لا » ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا فِيهَا » (أَوْ اَرْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لخل « لا » مع المنعوت ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

(وَغَيْرَ مَا يَلِي) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) - وهو المضاف ، والمشبه به - (لَا تَنْبِي) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَنْصِبْهُ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا » و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » و « لَا رَجُلٌ طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » (أَوْ اَرْفَعْ أَقْصِدِ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » ، و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » ، و « لَا رَجُلٌ طَالِعٌ جَبَلًا ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لَا غِلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا - أَوْ مَاهِرٌ - فِيهَا » وقد يتناوله قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ » .

(وَالْتَفْتُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا») معه (أُحْكَمًا * لَهُ بِمَا لَلْنَعْتِ ذِي الْفَصْلِ
أَتَمَّتْ) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو
«لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل «لَا» ؛
فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو «لَا رَجُلٌ وَهِنْدٌ فِيهَا»

{ تنبيه } حكم البدل الصالح لعمل «لَا» حُكِمَ النعتِ المفعولِ ، نحو «لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَأَمْرَأَةً فِيهَا» ، و «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا» ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ،
نحو «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا» .

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مع همزة أَسْتَفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونِ الْأَسْتَفْهَامِ)
على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَدِيبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ،
كقوله :

٣٠٥ — أَلَا أَضْطَبَارٌ لِسَلَى أُمِّ لَهَا جِلْدٌ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْنَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عُمَرَوِيٌّ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبُ مَا أَثْنَاتُ يَدِ الْعَقَلَاتِ

فعند الخليل وسيبويه أن «أَلَا» هذه بمنزلة «أَتَمَنَّى» فلا خبر لها ، وبمنزلة
«لَيْتَ» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما اللساني

واللبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رَجُوعُهُ » فاعلاً ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدماً ، و « رَجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتي « أَلَا » لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْمَرِضِ وَالتَّحْضِيضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَذُلُّ عَلَى مُحَمَّسَةٍ تَبِيتُ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازاً عند المجازيين ، ولزوماً عند التميميين والطائيين (إذا المراد مع سقوطه ظهراً) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَافَتَ » « قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم^(١) :

٣٠٨ - وَرَدَّ جَنَارُهُمْ حَرَقًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

﴿ تنبيه ﴾ نذر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لَا عَلَيْكَ ، يُرِيدُونَ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خبر ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تَوَقَّدَ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ » وجاء زيدٌ لا خائفاً ولا أسفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ - وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِتَغْيِرَنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِئُ

(١) الصواب أنه لرجل من بني النبيت بن قاصد ، في قصة ذكرها في شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠- بَكَتْ جَزَعًا وَأُسْرَجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمُضَيِّبَةٍ وَلَسَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدَانِ وَالْمَسْكِرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل - بعد استيفاء فاعلها - على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين، وهى على نوعين : أفعال قلوب، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب، وأفعال تصيير، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصَبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءًا) أى المبتدأ والخبر (أَغْنِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم، وهو الكثير، كقوله :

٣١٢- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لَأَنْتُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا » أى : يظنونونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رَأَتْهُ ؛ تعدّت إلى واحد ، وأما الحلية فستأتى ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣- إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تَقْضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤- دَعَانِي الْغَوَايِ عَمَّهْنَ ، وَخِلْفَتِي لِي أَسْمَ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تَكْبِيرٍ أَوْ ظَلَمٍ فهى لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تَيَقَّنْتُ ،

كقوله :

٣١٥- عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَأَنْبَهَنْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتِ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ - عَلِمْتُكَ مَنَّاكَ ؛ فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَنَّمَا غَرَمَانَ عَارِيَا

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقت شفتاه العليا فهو أعلم ؛ فهى لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا كَثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهى لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيَا
فَمَرَدَتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدَا

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقَو رَبَّهُمْ » وأما التى بمعنى اتَّهَمَ فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّقْوَى » وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تيقَّنتُ ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨ - سَبْتُ أَلْتَقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفى مضارعها لَغَنَانٍ : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الْحَسْبَانُ - بكسر الحاء - وَالْمَحْسَبَةُ وَالْمَحْسَبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أَحْسَبَ - أى : ذا شُقْرة أو حُمْرة وْبَيَاضٍ كالْبَرَصِ - فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدٍّ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبِيَا

ومصدرها الزَّعْمُ . قال السيرافى : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجانى : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةَ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مُرَكَّبُ الْكَذِبِ .

فإن كانت بمعنى تَكْفَّلَ أو رَأَسَ تعدت لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هَزَلَ فهي لازمة .

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تمدى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

والثاني كقوله :

٣٢١ - فَلَا تَعْدُ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ - قَدْ كُنْتُ أُحْجُوا أَبَا عُمَرَ وَأَخَافِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

فإن كانت بمعنى غلب في المَحَاجَاة ، أو قَصَدَ ، أو رَدَّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن

كانت بمعنى أقام أو نَحَلَ فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ - دُرِيتُ الْوَفَى فِي الْمَهْدِ يَأْخُذُ وَفَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

والأكثر فيه أن يتمدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بكذا ؛ فإن دخلت عليه

همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ

عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَا كُمْ بِهِ » ونكون بمعنى خَتَلَ - أى خَدَعَ - فتمدى لواحد ،

نحو دَرَيْتُ الصيد ، أى : خَتَلْتُهُ (وَجَعَلَ اللَّذْ كَاغْتَقَدَ) في المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا

الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت

إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتي بمعنى

أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها . وأما التي بمعنى صَيَّرَ فستأتي (وَهَبَ) بلفظ الأمر

بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أى : اعتقدنى ، و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ - فَقُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

وقوله :

٣٢٧ - تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وفي حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » أي : اعلّموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدّت لواحد .

فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

الثاني : ما يفيد فيه رجحانا ، وهو خمسة : جَلَلَ ، وَحَجَّجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَخَالَ ،

وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَغْنَى رَأَى - إِلَى آخِرِهِ » إيدانا بأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم

نحو جَبَنَ وَحَزَنَ .

وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التَّضْيِيرِ (وَالَّتِي كَصَيَّرَا)

من الأفعال في الدلالة على التحويل ، نحو جَمَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ،

وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدَأَ وَخَبَرًا) نحو :

٣٢٨ - [وَلَمِيتَ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَا بَيْلٍ] * فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَمْصِفٍ مَا كُولَ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْشُوراً » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وكقوله :

٣٢٩ - تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا [وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُفْجِرُونِي]

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَ كُنَّا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ - وَرَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كُنْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَأَسْتَفْتَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدَا

(وَحْصٌ بِالتَّعْلِيقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْفَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبَ) من أفعال القلوب ، وهو أَحَدَ عَشَرَ فعلاً ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أَسَامِي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليقُ والإلفاء هَبَ وتَعَلَّمَ - وإن كانا قليبين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالأَمْرَ هَبَ قَدْ أَلْزَمَا ، كَذَا تَعَلَّمَ) أَلْزَمَا : ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبَ نائب عن الفاعل ، والألف للاطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبَ .

(وَلَغَيْرِ الْمَاضِي) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسمُ الفاعل ، وأسمُ المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبَ وتَعَلَّمَ ، من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصَبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وبهذا ظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وأنا ظانُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ومررتُ برجل مَظْنُونٍ أبوه قَائِمًا ، وأعجبني ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا » ومن جواز الإلفاء فى القليبي وتعليقه على ما استقرأ .

(وَجَوَزَ الْإِلْفَاءُ لِأَنَّهُ) حال (الابْتِدَاءُ) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَّقَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ صُورٍ :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ - شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنَيْنَا [فَلَمْ تَغْبَأْ بِمَذَلِ الْعَاذِلَيْنَا]

يروى برفع « رَبْع » على أنه فاعل شجاك : أى أَحْزَنَكَ ، وأظن : لغو ، ونصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ - آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الْخُرُوبِ أَضْطِرَامٌ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شئ . ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَاتِمًا ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى ، (أَوْ) أَنُو (لَا مَبْتَدَأ) لتسكون المسألة من باب التعليق (فى مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كقوله :

٣٣٤ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدَبُ

ففى الأول التقدير : إخاله ، ورأيت : أى الشان ، وعلى الثانى للملاك ، وَلَدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم «ما» فى الأول و«إني» فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ؛ فالحل على ما سبق أولى .

(وَالْتَرْتِيبُ التَّعْلِيلِ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو «لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ» (وَإِنْ ، وَلَا) النافيتين فى جواب قَسَمٍ ملفوظ أو مقدر ، نحو «عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فى الدار ولا عمرو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فى الدار

ولا عمرو». و (لَمْ أَبْتَدَأْ أَوْ) لَمْ جَوَابِ (قَسَمَ كَذَا) نحو «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ» وكقوله :

٣٣٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتِيَنَّ مِثِّي إِنَّ الْمَنَآيَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحَكَمِ (لَهُ اُنْحَتَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو «وَأِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ» أَمْ بِالْأَسْمِ ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو «لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى» و «لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا» أَمْ خَبَرًا نحو «عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ» أَمْ مضافاً إليه المبتدأ نحو «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ» أَمْ فَضْلَةً ، نحو «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» فَأَيُّ : نصب على المصدر بما بعده : أَي يَنْقَلِبُونَ مُنْقَلَبًا أَيُّ انْقِلَابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

(تنبيهات) الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فَأَحَدًا هَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ نَفِي ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ قَبْلَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّهُ وَالضَّمِيرُ فِي «لَا يَقُولُ» شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى .

الثاني : من المعلقَاتِ أيضاً لَعَلَّ ، نحو «وَأِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ» ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ، و «لو» الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرٌ

وَأَنَّ الَّتِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ ، نَحْوُ «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لِقَائِي» ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُغَارِبَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْلُقَ إِنَّمَا هُوَ اللَّامُ لَا إِنْ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْخَلْبَازِ حَكِيَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» بِالْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ اللَّامِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ ، فَعَلِيَ هَذَا الْمَعْلُقُ إِنْ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن المُلغى لا عمل له ألبته ، والملق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
يروى بنصب «مُوجِمَاتِ» بالكسرة عطفا على محل قوله « مَا الْبُكْيُ » .

ووجه تسميته تعليقا أن العامل مُلغى في اللفظ عامل في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقا ، أخذنا من المرأة المعلقة التي لا [هي] مُرُوجَةٌ ولا مُطْلَاقَةٌ ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في [وضع] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْوَاجُ طَعَامًا » « فَتَبْصُرُ وَتُبْصِرُونَ بِأَيْسَكُمُ الْمَفْتُونُ » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُمَا
(لِعِلْمِ عِرْقَانٍ وَظَنٍّ هُمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا » أى اتهمته ، واسم للمفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينَ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ » : أى بمتهم .

وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب للمفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب للمفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلَرَأَى) التي مصدرها (الرؤيا) وهي الحلية (أنم) أى : انسب (مَا لِعَلِمَا *
 طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَي) أى : انتسب ، « ما » : موصول صلته « انتمى »
 فى موضع نصب مفعول لأنتم ، و « طَالِبَ » حال من عِلْمَ ، و « لرأى » متعلق بأنتم ،
 و « لعلما » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التي مصدرها
 الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث
 الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ - أَبُو حَنْسٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةٌ أَمَلَا

أَرَاهُمْ رُقَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أُنْخَزَلَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَالَا

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رققتى » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على
 عِلْمِ العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً
 لرأى مطلقاً حلية كانت أو يقظية .

قلت : الغالبُ والمشهور كونها مصدراً للحلية .

(وَلَا يُجْزِ هُنَا) فى هذا الباب (بِلَا دَلِيلٍ * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ)
 ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول - وهو حذفهما معاً اقتصاراً -
 خلاف ؛ فمن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن
 الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم
 « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ ؛ وعن الأعلام الجواز فى أفعال الظن
 دون أفعال العلم .

أما حذفهما لدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شَرَّكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنَّتٍ تَرَىٰ جُحُبَهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسَبُ
في حذف أحدهما اختصاراً خلاف ؛ فمنه ابن ماسكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - والحذوف الأول - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف ، أى :
ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه - والحذوف الثانى - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَّلَ فَلَا تَغْنَىٰ غَيْرُهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ
أى : فلا تغنى غيره واقعا منى .

(وَكَتَنُ) عملاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء
بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَقْفَمَا بِهِ) من حرف أو اسم
(وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بَغْيَرِ ظَرْفٍ أَوْ كَطَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ)
أى : مفعول (وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي) للذكورات (فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فمن ذلك حيث
لا فصل قوله :

٣٤٢ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ
وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقَائِصَ الرِّوَايَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبْعَدَ أَبْعَدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِماً
ومنه مع الفصل بالمفعول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلَيْنَا

فإن فُيِدَ شرط من هذه الأربعة تعين رفعُ الجزئين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطَلَق ، ويقول زيد عمرو مُنْطَلَق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلَق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلَق » .

(تنبيه) زاد التسهيل شرطا آخر ، وهو ألا يتعدى باللام ، نحو « أَتَقُولُ لزيد عمرو مُنْطَلَق » وزاد في التسهيل أن يكون حاضرا ، وفي شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله في غير لغة سليم .

(وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَقَطْنٍ مُطْلَقًا) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَقَمَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيْنَا

(تنبيه) على هذه اللغة تفتح أن بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

(خاتمة) قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروءه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبة ، وحديثًا ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز له ابن خروف والزحشرى . وإما جملة فتعكى به ، فتكون فى موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وَأَرَى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من الفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) الْمُتَعَدِّيَيْنِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجَلَسْتُ زَيْدًا » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَبَسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » ، ورَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا »

(وَمَا) حَقَّقَ (لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا لإجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويتمتع حذف أحدهما اقتصارا لإجماعا ، وفي حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمَرُوا أَهْلًا زَيْدًا قَائِمًا » ومنه « الْبِرَّةُ أَغْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَتَمَحُ وَاهِبٍ

وكذلك يُعَلِّقُ الفعل عنهما ، نحو « أَهْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَكْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .

(وَأِنْ تَعَدَّى) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ يَلَا هَمَزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَا تُنَوِّنُ بِهِ) أى : بالهمز (تَوْصِلًا) ؛ لما عرفت ، فنقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْمَلال ، وَأَهْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِي أَتْنِي) مفعولان (كَسَا) وتبأ به من كل فصل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويتمتع الإلغاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فَإِنَّ «أَعْلَمَ وَأَرَى» هذين يُعَلِّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثاني قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ لِلْوَتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا)
و (أَخْبَرًا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَّالَهُ خَبَرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :
٣٤٩ - مُبَيَّنَّتْ زُرْعَةُ وَالسَّفَاهَةُ كَانِمَاهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ
وكقوله :

٣٥٠ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَفْعًا وَغَابَ بِفُكِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي
وكقوله :

٣٥١ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَنَ حُدَّتْهُ لَهْ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ
وكقوله :

٣٥٢ - وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
وكقوله :

٣٥٣ - وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْمِصَرَ أَعُودَهَا
{ تنبيه } دخول همزة النقل وصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ
عنهما ؛ فدخل همزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ،
وصَوَّغُهُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَوَّغُ ؛ فالذي لا يتعدى
إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُفِّتْهُ للمفعول صار
متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛
فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظنَّ ، وإن كان من باب ظنَّ لحق
بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك للطاوع ، اهـ

{ خاتمة } أجاز الأخفش أن يعامل غير عِلْمٍ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية
معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظُنُّنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ،
وكذلك أَحْسَبْتُ ، وَأَخْلَتُ ، وَأَزْعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن التعدى بالهمزة

فَرَعَ المتعدّي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما قبل ، ووجب ألاّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) في عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِي) أُسند إليه فعلٌ تام أصليّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرَفُوعِي) الفعل والصفة من قولك : (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أُسند إليه فعل تام أصلي الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أُسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » .

فالذي أُسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » والتقييد بالفعل يُخرج المبتدأ ، وبالتمام نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكُرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيذكر الباقي :

الأول : الرفع ، وقد يُجرّ لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُصُوءُ » ، أو بمن أو الباء الزائدين ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

الْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ -

وَيُقَضَّى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجرُّ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل ، نحو « ما جاءني من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وما جاءني من رجل ولا امرأة ، ولا امرأة » ؛ فإن كان المعطوفُ معرفةً تعين رفعه ، نحو « ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ » لأن شرط جر الفاعلِ بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله :

٣٥٤- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو : أى مانحن عليه من السلامة .

الثالث : وجوب تأخيرهِ عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدُّمُ الفاعِلِ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، ويجوز الأمران في نحو « أَبَشَرْتُ يَهُودُونَآ » و « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ قِيلِ) أى وشبهه (فاعِلٌ) « فاعل » : مبتدأ خبره في الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) في اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهُوَ) ذاك (وإلّا) أى : وإلّا يظهر في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكاً بقول الزّباء :

٣٥٥- مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَيُدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيدَا

وأوله البصريون على أن « مَشْيُهَا » مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مثلاً : الرفعُ على ما ذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تمشى مشياً ؛ والخفض بدل احتمال من الجمال .

(وَجَرَّدَ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِأُنْتَيْنِ) كفاز الشهيدان ، ويفوز الشهيدان (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهَدَا) ويفوز الشهداء ، وفازت المندات ، وتفوز المندات ؛ هذه اللفة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزيدان ، وَيَسْعَدَانِ الزيدان ، (وَسَعِدُوا) القمرون ، وَيَسْعَدُونَ القمرون ، وَسَعِدْنَ المندات ، وَيَسْعَدْنَ المندات ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاتَتْ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَى عَبْدِ الْمَرْزُوقِ

وقوله :

٣٥٨ - نَصَرُوا قَوْمِي فَأَعَزَّتْ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَنْقِذُ

وقوله :

٣٦٠ - رَأَيْتُ الْغَوَايَ الشَّيْبَ لَاحَ بِمَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْتَوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللفة بلفظة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رواه البزار مطوَّلاً مجرداً ؛ فقال : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيِّ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوة .
(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ
مُسْنَدٌ) . وهذه أحرفٌ دالةٌ على ثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ »
على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم
من يحمّله على إبدال الظاهر من المضمّر ، وكلا الحملين غيرُ ممتنع فيما يُسمع من غير أصحاب
هذه اللغة ؛ ولا يجوز خملُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن
الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأنُ اتفقوا على أن قوماً من العرب يحملون هذه الأحرف
علاماتٍ للثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم
الظاهر الألفَ في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث
فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لزمّت للدلالة على الثنية والجمع كما لزمّت التاء
للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديم والتأخير ،
وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقاً .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا
أجيبَ به أستفهامٌ مُحَقَّقٌ (كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير : قرأ
زَيْدٌ ، ومنه « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » أى :
خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ
رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » وقراءة
بعضهم « زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ » .
وقوله :

٣٦١- لِيُنَبِّكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ تُلْصِقُهُ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَامِحُ

بيناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيْنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ،
وَيُوحِي اللهُ ، وزَيْنَهُ شركاؤهم ، وبَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخباراً مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير
الأول بما رجحه ؛ أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يشبهها ، وهو « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو :
« قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ
مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقي فبالرواية الأخرى ، وهي
رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالحذف
عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلاً حذفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .
أو أجيب به نقي ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى : بل عرَاهُ أعظمُ الوجد .
أو استلزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ - أَشَقَى الْإِلَهِ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَهْ — وَفَهُ كُلُّ مُلِثٍ غَادِي
* كُلُّ أَحَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ *
أى : سقاها كلُّ أحشٍّ .

وإما وجوباً ، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ،
نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن
استجارك أحد استجارك ، وهَلَّا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاهُ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا * كَانَ لِاتْنِي) ؛ لتدل على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى) ، والمجازي كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(وَإِنَّمَا تَلَزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فَعَلَ) فاعلي (مُضَمَّرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقي : كَهِنْدٌ قَامَتْ ، وَالْهِنْدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ) أى : فَرَجٌ ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والهندان قاما ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم في المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ » ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضَعُ إِنْبَاتُ التَّاءِ مع المضمر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .
(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَضْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرَكَ التَّاءَ) كما (فِي *) نَحْوِ أَنَّى الْقَاضِي يَنْتُ الْوَاقِفِ) .
وقوله :

٣٦٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطِلُ أُمَّ سُوءٍ [عَلَى بَابِ اسْتِهْآا صُلْبٌ وَشَامٌ]

وقوله :

٣٦٥ - إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً

بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ

والأجود الإثبات .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا) على الإثبات (كَأَزَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَمَلِ)
إذ معناه ما زكا أحد إلفاة ابن الملا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه
الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

٣٦٧ - [طَوَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى
إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ » « إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِيعَةٌ وَاحِدَةٌ » .
(وَالْحَذْفُ قَدْ بَيَّنَّا) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلَا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى
سيبويه « قَالَ فَلَانَةٌ » .

(وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْمَجَازِ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضاً ،
كقوله :

٣٦٨ - فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَرْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أُنْقَلَتْ إِنْ بَقَالَهَا
(وَالْتَأَهُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالْتَأَهُ
مَعَ) الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيقي ، مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أَعْنَى
لَيْنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرَّجَالُ ، وَقَامَ
الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلِحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلِحَاتُ ؛

فأثبت التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كَنَسُوهُ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الدِّينَةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ حقُّ كلِّ جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبَت التذكير في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَت بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(١) » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله : ٣٧٠ - فَبَسْكَ بِنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَنِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ ثُمَّ تَصَدَّعُوا وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسَلَّمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ ، أو لأن أَل مُقدَّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذْفُ فِي « نِعِمَّ الْفَتَاةُ ») و « بَسَّ الْفَتَاةُ » (اسْتَخْسَنُوا) أي : رأوه حسناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ) فالسند إليه الجنسُ ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِيَّة ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثبات أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَةٌ .

(وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعولُ على الفاعِلِ ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتي .

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريظ بن أنيف أحد بني العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

(وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو «فَرِيقًا هَدَى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمْتَ؟» وممتنع ، ويمتنع ما أوجب تأخره أو توشطه ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبْنَى أَخِي» ؛ فإن أَمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضَنَتْ سُدَى الْحُمَى» .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره ، وتظافر عليه نصوصُ المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجًّا بأن العرب تميز تصغير عُمرَ وعُمَرِ وعلى عُمرٍ ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضيف ؛ لأنه لو قُدِّمَ المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظُ - بحسب الظاهر - بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أى : وأخر المفعول عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وَقَعَ الفاعلُ ضميراً (غَيْرَ مُنْهَصِرٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يِلَالًا أَوْ يَأْتِمًا مُنْهَصِرٌ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمراً (أُخْرَ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عُمَرُ إِلَّا زَيْدًا» ،

أو «إِلَّا أَنَا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرَأُ زَيْدٌ» ، أو «أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرَأَ» .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ) بأن كان المحصر يالاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأُ زَيْدٌ» ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةُ أَنَا الدِّيَارِ وَشَامَهَا^(١)
وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَتِيمٌ فَقَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلَا
ومن الثاني قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَسْكَلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا
وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
فإن لم يظهر القصد — بأن كان المحصر يالاً ، أو يالاً ولم تتقدم مع المحصور — امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذي أجاز تقديم المحصور يالاً مطلقا هو الكسائي ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولي والشاويين ، تحملاً للإلّا على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

(١) عشيّة : نصب على الظرفية منون ، وآناء : مرفوع على أنه فاعل هيّجت وهو جمع نوى بعد تقديم همزته على النون كَبُرَ وآبار ورُم وآرام ورأى وآراء ، والواو في «وشامها» حرف عطف ، والشاء : جمع شامة وهي العلامة معطوف على آناء ، يقول : لا يعلم غير الله ما أثارته في وقت العشيّة مخلقات أحبائنا من النوى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشي .

(وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضميرِ الفاعلِ عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وقوله :

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر فى اللفظ ؛ إلا أنه متقدم فى الرتبة .

(وَشَدَّ) فى كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضميرِ المفعولِ عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جوازُه ؛ واستدلَّ على ذلك بالسمع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنْ تَجِدَ أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقوله :

٣٧٩ - كَسَّاحِلُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرِّ الْمَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

وذكر لجوازه وجهها من القياس ، وعن أجاز ذلك - قبله وقبل أبى الفتح - الأحفش من البصريين والطوال من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإيناف ؛ لأن ذلك

إنما ورد فى الشعر

(تنبيهات) : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوْهَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كمؤدِّه على ما رتبته التقديم .

الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظٍ - ويسمى متقدماً محكماً - كذلك يعود على متقدم معنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أدَّبَ وَلَدَكَ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُهُ فِي الْكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع :
أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ وبئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بئسَ رَجُلًا عَمْرُو » بناءً على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِيَّانِي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

على ما سيأتى في بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبِراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجَرَّ بِرُبٍّ ، وحكمه حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ - رَبَّةٌ نَفِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رُبَّةُ أُمْرَأَةٍ » لارُبَّها ، ويقال : « نِفَعَتِ أُمْرَأَةٌ هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسَّرُ له ، كضَرْبَتُهُ زَيْداً ، قال ابن عصفور : أجازهُ الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز إجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتهى الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريقُ معرفة ذلك : أن تجعل في موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميراً المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميراً المنصوب ، وتُبدَلُ من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز « أُعْجِبَ زَيْدٌ ما كَرِهَ عَمْرُو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أُعْجِبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبْتُ النساءَ ؛ وتقول « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أمكِنِي السفرُ ، ولا تقول : أمكِنْتُ السفرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنْبُؤُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لفرض : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعلم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتي أنه ينبو عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيما له) من الأحكام ؛ كالرفع ، والتعدي ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ) خفي : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ ،

نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه للمفعول (أضْمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسِرَ فى مِضى كَوُصِل) ودُخِرَجَ (وأَجْعَلَهُ) أى المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيْفَ تَنْتَحِي المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى ، وَ) الحرف (الثانى التالى تَا المَطَاوِعَ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بلا مُتَنَازَعَةٍ) تقول : تُدْخِرَجُ الشَّيْءَ ، وتُغْوَلُ عن الأمر ، ياتباع الثانى للأول فى الضم .

(وَثَالِثُ) الفعل (الذى) بديء (بهَمْزِ الوَصْلِ * كالأَوَّلِ أَجْعَلَنَّهُ كاستُحْلِي) الشرابُ ، واستُخْرِجَ المَالُ ، فتتبع الثالث أيضاً للأول فى الضم .

(وَأَكْسِرَ أَوْ أَشْمِمَ فَا) فعل (ثَلَاثِيَّ أَعِلَّ * عَيْنًا) واوياً كان أو يائياً ، فقد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بهما ، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد بسى رَوْماً (وَضَمَّ جَا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وَحُوكَ (فَاحْتَمِلَ) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكْتَ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تَشَاكَ

(تنبيه) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة لغتين الأولىين ،

وتعزى لبنى ققمس وبنى دؤير .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ) ذلك الشكل ويُعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائياً كباع من البَيْع اجْتَنَبَ كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

وإن كان واوياً كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يلتفت للالباس ؛ لحصوله في نحو مُخْتَارَ وَتَضَارَ ، نعم الاجتناب أولى وأزجج .

(وَمَا لِبَاعٍ) ونحوه من جواز الغم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأوضح هنا الغم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رِدُّوا » .

(وَمَا لِفَاتِبَاعٍ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبِهَ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتَوَرَ وَانْقَوَدَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحْرَكُ المهمة بحركتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرٍ) أى : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صِيَمَ رَمَضَانَ ، وَجَلَسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا مُنْفِخٌ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَادٍ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عِنْدَكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيَمَ زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مَكَانٌ ، وَسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سِيرَ عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ أَحَقُّ ، خلافاً لمن أجازاه .
فأما قوله :

٣٨٥- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسُوكُ وَإِنْ يُسْكَشِفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ
فعناه ويعتلل هو : أى الاعتلال للمعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المختصة ، وبذلك يُوجَّهُ « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ - فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلَ دُونَهَا
وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أُمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

والقابلُ للنياحة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْفَى حَيَاءً وَيُغْفَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُسْكَلُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن البساء الحالية فى نحو « خرج زيد بتيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُستُوَيْنِ وَالشَّهْنَسَالِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيّ إلى أن النائب فى نحو « مُرَّ بَزِيدٍ » ضمير المصدر ، لا الجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شىء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا « سير بَزِيدٍ سِيراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بَزِيدٍ الفاضل ، بالنصب ، ومُرَّ بَزِيدٍ الفاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِمًا ، ولا تقول فى الفصيح : مررتُ زيدا ، ولا مُرَّ زَيْدًا ؛

على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع مِنْ أَحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا في « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كَفَتْ بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلالُ الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات ، أغنى الظرفَ والمصدرَ والمجرورَ (إنْ وَجِدْ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدُ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .
وقوله :

٣٨٨ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا وَلَا شَقِيَ ذَا الْعَفْيِ إِلَّا ذُوهُدَى
وقوله :

٣٨٩ - وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

(تنبيه) : إذا قد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبَاتَّفَاقٌ قَدْ يَنْتُوبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ مِنْ) نحو : كَسَى زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرًا دِرْهَمًا ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُؤْمَنِ التَّبَاسَهُ ، نَحْوُ : أُعْطِيتُ

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرُو ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثاني (اُشْتَهَرَ) عن النحاة ، وإن أَمِنَ اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسَرَّجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ؛ فيقال في « ظننت زيدا عمرا ، وأعلمت بكرأ خالدا منطلقا » : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرُو ، وَلَا أُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنابة المفعول الثاني — مع ما ذكره — ألا يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضرأوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسَرَّجًا .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابة الثاني في باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو ظَنَّ قَائِمًا زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنابته مطلقاً في باب أعلم — وهم قوم منهم الخضرأوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبهًا بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يحيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا ستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُتَدَرٍّ ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى « امتلأت الدار رجالاً » : أُمْتُلى رِجَالٌ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَبَرُ بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لَا يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزُ لَدَى الْكِسَائِى لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَائِى اهـ

وأعلم أنه كما لا يَرَفَعُ رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عَلَقًا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يَكُنُّهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَنْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّافِلًا تَقَسُّ

أى : قد هَلَمَّ ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسارَ ، وقوله :

٣٩١ - مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِرَهُمْ هَجَرٌ

ولا يهأس على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا قلت « زَيْدٌ فى رِزْقِ عمرو عشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رَفْعُ « عشرين » على النيابة ؛ فَإِنْ قَدِّمْتَ « عمراً » فقلت « عمرو زَيْدٌ فى رِزْقِهِ عشرون » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ من الضمير ؛ فيجب

توحيده مع المنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى
المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر
الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المفعول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ)
أى حقيقة باب الاشتغال : أَنْ يَسْبِقَ اسْمٌ عَامِلًا مُشْتَغَلًا عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، أَوْ مُلَابَسَهُ ،
لَوْ تَفَرَّغَ لَهُ هُوَ أَوْ مَنَابِسُهُ لَنَصَبَهُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ
مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّرٌ بِهِ ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى « عنه » وفى « لفظه » للاسم السابق ، والباء فى « بنصب » بمعنى
عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام فى « المحل »
بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا عَنْ نَصْبِ لَفْظِ ذَلِكَ
الاسم السابق : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستويّاً ،
إِلَّا أَنْ يَغْرِضَ مَا يَمْنَعُ النِّصْبَ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (يَفْعَلُ أَضْمَرًا * حَتَّى) أى : إِضْمَارًا
حَتَّى : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمَر » : أى محتوماً ، وذلك لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقِي) ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ (إِمَّا قَدْ
أُظْهِرَا) إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى . كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إِذْ تَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا
ضَرَبْتُهُ ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إِذْ تَقْدِيرُهُ : جَاوَزْتُ
زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

(تَنْبِيْهُ) : يَشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْمَفْسَرِ أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ السَّابِقِ ؛ فَلَوْ قُلْتُ :
« زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ » لَمْ يَجْزْ ؛ لِلفصل بَأَنْتَ .

(وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الممزة ؛ نحو إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْثُمَا عَمَرًا لَقِيْتَهُ فَأَهْنَأْتُهُ ، وَهَلَّا بَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفِسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكَتْ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

في رواية « مُنِفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْدَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير : إِنْ هَلَكَ مُنِفِسٌ أَهْلَكَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِمِلْكِكَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع الاشتغال بمد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعل ماضٍ ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية النازل بين إِنْ وَحَيْثُمَا مردودة .

(وَإِنْ تَلَا) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ * يَخْتَصُّ) كإِذَا الفجائية وَلَيْتُمَا (فَالرَّفْعُ التَّزْمَةُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَلَيْتَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصبت زَيْدًا وبشراً لم يحز ، لأن إِذَا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

وما يختص بالابتداء أيضاً واو الحال في نحو « خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فلا يجوز « وَزَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بنصب زَيْد .

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ * مَا قَبِلْ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمَكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وَهَلَّا كَلِمَتُهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتِيرَ نَصَبٌ) أى : رُجِّعَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) - وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عَمْرُو ، أَوْ لَانْهِنِّهُ ، وَاللّٰهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمُهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبَسْكَرًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ

ولما وجب الرفع فى نحو « زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع ، ولما اتفق السبعة عليه فى نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحُوا فَتَاتَهُمْ [وَأَكْرُمَةُ الْحَيَيْنِ خِلْوٌ كَاهِيًا]

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السَّيِّدِ وابنُ أبِشَازٍ : يختار الرفع فى العموم كالأية ، والنصب فى الخصوص كزيدا أَضْرِبْهُ .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا يُبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ ، فإبلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل في المعنى ، والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَّرَ
مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ » فَإِنْ فُعِلَتِ الهمزة فاختار الرفع ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تُضْرِبُهُ » ، إلا
في نحو « كُلَّ يَوْمٍ زَيْدٌ تُضْرِبُهُ » ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة :
إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » وَحَكَمَ بِشَدُوذِ
النصب في قوله :

٣٩٥ - أَتَمَلَبَةِ الْفَوَارِسَ أَمْ رِياحًا عَدَدَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخُشَابَا

ومنها النفي بما أولاً أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، ولا عمراً كقائمه ، وإن بـ كراً
ضَرَبْتَهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف :
يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « مَا » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلِ عَلَى * مَعْمُولٍ فَعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً)
سواء كان ذلك المعمول منصوباً ، نحو « لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلِمَتَهُ » ، أو مرفوعاً ، نحو « قَامَ
زَيْدٌ وَعَمْرًا أكرمته » .

وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَدْ عَطَفَ
فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَقَدْ عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَتَنَاسَبُ الْمُتَعَاظِفِينَ أَحْسَنُ
مِنْ تَخَالُفِهِمَا .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ » ، فإن الرفع
فيه أجود ؛ لأنَّ الكلام بعد « أَمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ وبقوله « فعل مستقر »
أولاً « من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوِّز الناظم في قوله « عَلَى مَعْمُولٍ فَعْلٍ » ؛ إذ العطف
حقيقة إنما هو عَلَى الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بِكَرٍّ لِسَكْنٍ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، فحَتَّى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِدًا حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَقَامَ بِكَرٍّ لِسَكْنٍ عَمْرًا وَضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوم وصفا مُخْلَاً بالمقصود ، ويكون نصبه نصًّا في المقصود ، كما في « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصصاً ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَرٍ ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيويوه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » في موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، وإنما كان النصب نصا في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ » .

(وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجيبيه : بأن تلا (فِعْلاً مُخْتَبِراً * به) مع معموله (عَنْ أَسْمٍ) غير ما التعجيبيه (فاعْطِفْنِ مُخْتَبِراً) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ » أو « فَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرُو أكرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فلا خفش والسيراف يمنان النصب ، والفارسي وجماعة — منهم الناظم — يجيزونه ، وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمَزَ ضَرْبَتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا وَعَمَزَ يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفع في غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضرار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضرار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن السجري على جوازه قوله :

٣٩٦ — فَارَسَا مَا غَادَرُوهُ مُلَحَمًا غَيْرَ رُمَيْلٍ وَلَا فِكْسٍ وَكَلْ
ومنه قراءة بعضهم « جَنَاتٍ عَدَنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحَ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إليه وتُخَرِّجَهُ عليه (أَفْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك .

(وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تابعت ، أو بهما معاً (كَوَضِّلَ يَجْرِي) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنْ زَيْدًا مَرَزَتْ بِهِ ، أَوْ بَقْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسَتْ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غَلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمَتْ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ أَخِيهِ ؛ أَكْرَمَكَ » كما يجب في نحو « إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ ، أَوْ بَقْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسَ عَلَيْهِ ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلامَ أخيه ؛ عَمَرُو ، كما وجب الرفع في نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضربه » أحسنُ منه في نحو « زيداً ضربت أخاه » وفي نحو « زيدا ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيدا مررت بأخيه » .

(وَسَوِّفِي ذَا اللَّابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزيداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مُحْبِسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضرُّبه ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تُمَرُّ به ، أو تُحْبِسُ عليه .

وإنما امتنع « زيدا أنت تضر به » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَتَمَدُّ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عاملٍ لم يُجْزَ أَنْ يُفَسَّرَ عاملاً ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضاربه » - أو مُحْبِسٌ عليه - أمْس .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ) يمنع من ذلك ؛ كوقوعه صلة لآل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يُفَسَّرُ عاملاً ؛ ومن ثمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيدا أنا الضار به » ، ولا « وَجَهَ الأب زَيْدٌ حَسَنٌ » .

(تنبيه) : يتمين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيَّ كَ » ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » ؛ لأنها غيرُ صفةٍ ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم مفعول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومفعول المصدر الذي لا يتحلَّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي .

(وَعَلَقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَبِيٌّ لَهُ جَارٍ (١٣ - الأشموني ١)

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعمًا ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَمُلقَةِ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببي (الوَاقِعِ) شاغلًا ؛ فكما نقول « زَيْدًا أكرم أخاه » أو « مُحِبُّهُ » فتكون الملقَّةُ بين زيد وأكرمت عمله في سببيه كذلك نقول « زَيْدًا أكرم رجلاً يُحِبُّهُ » ، أو « أكرمت عمرًا وأخاه » أو « عمرًا أخاه » ؛ فتكون الملقَّةُ عمله في متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالملقَّة الضمير الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أى : إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرِّبْطِ كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أخاه » من قولك « زَيْدًا أكرمَ عمرًا أخاه » بدلًا امتنعت المسألة : نصبت ، أو رفعت ؛ لأن البدل في نية تكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رفع فعلٌ ضمير اسمٍ سابقٍ نحو « أزيدُ قامَ » أو « غُضِبَ عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أزيدُ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخرجتُ فإذا زيدُ قامَ ، وليتما عمرو قعدَ ؛ إذا قدرت « ما » كافَّةً ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وهَلَا زَيْدٌ قامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو زَيْدٌ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائية ؛ لعدم تقدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو زَيْدٌ لَيَقُمَ ، ونحو قامَ زيدٌ وعمرُو قعدَ ، ونحو « أَبْشَرُ يَهُودُونَنَا » و « أَنْتُمْ تَحْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زَيْدٌ قامَ وعمرُو قعدَ عنده ؛ والله أعلم .

تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلُزُومُهُ

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر - وَبُسْمَى أَيْضاً وَاقِعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، وَبِجَاوِزاً ؛ لجاوزته الفاعل إلى المفعول به - أَمْرَانِ ؛ الأول : صحة (أَنْ تَصِلَ * هَا) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهِ) ، والثاني : أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمَلٍ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : ائْتِزْ عَمَلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَجَ ؛ فإنه لا يقال مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمَرُو ، ولا هُوَ نَخْرُوجُ ، بل نَخْرُوجُ بِهِ ، أو إِلَيْهِ ؛ فلا يثم إلا بالحرف .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَتَّصِلُ بِاللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي ، نحو الْخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمَرُو .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه المساء تَتَّصِلُ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من الْمُتَعَدِّي نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول .

(فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبِ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ رَفَعَتْهُ بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غير المتعدي : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ما سوى المتعدي هو اللازم ؛ إذ لا واسطة ، وبسمى قاصراً أيضاً ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ ، وغير مجاوز ؛ لذلك .

(وَحَسَمَ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : ما دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِكَسْرِ الْهَاءِ - الرَّجُلُ ؛ إِذَا كَثُرَ أَكْلُهُ ، وَشَجِعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسَنَ ، وَقَبِيحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(و) كذا (ما وازن (أَفْعَلَّ) نحو : أَفْشَعَرَّ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وما ألحق به ، وهو أَفْوَعَلٌ ، نحو اَكْوَهْدَ الفَرْخُ ، إِذَا ارْتَمَدَ .

(و) كَذَا (الْمُضَاهِي) أى : المشابهة فى الوزن : أَفْعَمَلَلْ ، نحو اخْرُجْ نَجْمَ ، يقال : اخْرُجْ نَجْمَتِ الْإِبِلُ : أى اجتمعت ، وما ألحق به ، وهو وزنَان : أَفْعَمَلَلْ - بزيادة إحدى اللامين - نحو (أَفْعَمَسَسَا) يقال : أَفْعَمَسَسَ البعيرُ ؛ إِذَا امتنع من الانقياد ، وَأَفْعَمَلَى ، نحو : اخْرُجْ نَبِيَّ الدِّيَكُ ؛ إِذَا انتفش للقتال ، وَأَسْلَمَنَقَى الرجلُ ؛ إِذَا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدي ، نحو : أَسْرَنَدَى ، وَأَغْرَنَدَى : أى علا وَرَكَبَ ، فى قول الزاجز :

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ بِسَرِنَدِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرِنَدِيْنِي

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى « أَفْعَمَسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأولى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه أَفْعَمَسَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَقٌ باخرنجم .

(و) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما أَفْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظَفَ ، وَطَهَّرَ ، وَوَضُوْءٌ ، وَدَنَسَ ، وَنَجَسَ ، وَقَذَرَ (أَوْ عَرَضَا) وهو : ما ليس حركة جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرَضَ ، وَكَيْلَ ، وَنَشِطَ ، وَفَرِحَ ، وَحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إِذَا شِمِعَ (أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدَى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّةٌ فَاَمْتَدَا) وَدَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ : أَمَّا مطاوعُ المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعمد ؛ كما مر .

(وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبتُه ، وَعَجِيتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالْتَضَبُ لِلْمُنْجَرِّ) وجوباً ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ - [إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لاقياساً مطرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد في السّمة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ — [لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ * فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ

أى : على حَبِّ العراق ، وفي الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ يُطْرَدُ) قياساً (مَعَ أَمِنْ لَبَسَ ، كَمَجَبَتْ أَنْ يَدُوا) « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى : مِنْ أَنْ يَدُوا : أى يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وَبِأَنَّهُ .

فإن خيفَ اللبسُ امتنع الحذف ، كما في « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإبهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ للجاهلنّ ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وققرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما اطْرَدَ حذفُ حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها

جر ؛ تشكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَازُرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَدَنْتِي بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

يجر « دَيْنِ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .
ومثل أنْ وأنْ في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو « جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ »
أى لكى تقوم .

(وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعولِي الفعلِ المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
(سَبَقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ)
قولك : (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَ كَمْ نَسَجَ الْيَمَنُ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل في
المعنى ، و « نَسَجَ الْيَمَنُ » هو الملبوس ؛ فهو المفعول في المعنى .

ويحوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في
المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسَجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَ كَمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِوُجِبِ عَرَا) أى : وَجِبَ ،
وذلك كخوف اللبس ، نحو « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » وكون الثانى محصوراً ،
كما أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ) لما منع وجد (حَتَّى قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجباً ، وذلك
كما إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً ، نحو : مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ،
أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلاً ، نحو الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا ، أو مُلْتَبَساً بضمير الثانى ،
نحو أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَايْنَهُمَا ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبَساً بضمير الأول كما في نحو : أُعْطِيتُ
زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف في باب الفاعل .

(تَنْبِيهِ) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول
في المعنى في هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً ، ووجوبه
في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه في نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .
(وَحَذَفَ فَضْلَةً) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزُ) : اختصاراً ، أو اقتصاراً .

(إِنْ لَمْ يَضُرْ) حذفها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي ؛ كتناسب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، ونحو « إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى » ، وكالإيجاز في نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوي ؛ كاحتقاره في نحو « كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ » أى : الكافرين ، أو أَسْتَهْجَاهُ ؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، أى : العورة .

فإن ضَرَ الحذف امتنع ، وذلك (كحذف مَاسِيَقٍ جَوَاباً) أسؤال سائل : كضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حَصِرَ) نحو : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(تنبيه) : قوله « يَضُرُّ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا ، بمعنى : ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا » ، أى : لم يضركم .

(وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ) أى : ناصبُ الفضلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً ، نحو « قَالُوا خَيْرًا » ، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُدْتَرِجًا) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مثلاً ، نحو « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى أُرْسِلِ الْكِلَابَ ، أو أُجْرِى مُجْرِىَ المثل ، نحو « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير التعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى لازم ؛ والتضمين : إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخر وإعطائه حُكْمَهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدى مؤدَى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يَخْرُجُونَ ، « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » أى : تَنْبُ « أَدَاؤُا بِهِ » أى : تَحَدَّثُوا « وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أى : بارك لى .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي
أى : صَرَفَهُ بِالْقَتْلِ ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ — * ضَمِنْتَ رِزْقِي عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *
أى : تَكَفَّلْتَ ، وهو كثير جداً .

الثانى : التحويلُ إلى فعلٍ — بالضم — لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ
الرجُلُ ، وفهْمُ ، بمعنى ما أَضْرَبَهُ وأفهمه .
الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضمُّفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »
« الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فَرْعاً فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِّمَا
بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ » .
الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ — تَبَلَّتْ فَوَادِيّ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بَسَامٍ
ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء :
الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعِيفُ الْعَيْنِ ، نحو : فَرَحَ زَيْدٌ ، وَفَرَحَتْ زَيْدًا .
وقد اجتمعاً فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ
وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : المُفَاعَلَةُ ، تقول فى « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَشَى ، وَسَارَ » : جَالَسْتُ زَيْدًا ،
وَمَاشَيْتُهُ ، وَمَسِيرَتُهُ .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لَاطْلَبَ أَوْ النِّسْبَةُ لِلشَّيْءِ ، كَاسْتَخْرَجْتَ الْمَالَ ، وَاسْتَحْسَنْتُ زَيْدًا ،
وَاسْتَقْبَحْتَ الظُّلْمَ ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَكْتَبْتَهُ الْكِتَابَ ،
وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ * [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ أَلُوْجُهُ وَالْعَمَلُ]
 وإنما جاز « استغفرتُ الله من الذنب » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .
 الخامس : صَوَّغَ الفعل على فَعَلْتُ بِالْفَتْحِ أَفْعَلُ بالضم لإفادة الغلبة ، تقول :
 كَرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمُهُ : أى غلبته فى الكرم .
 السادس : التضمين ، نحو : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَّاحِ » أى : لا تَنْفُوا ؛ لِأَنَّ
 عَزَمَ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لَا عَزَمْتُ كَذَا ، وَمِنْهُ رَحْبَةُكُمْ
 الطَّاعَةُ ، وَطَلَعَ بِشْرُ الْيَمَنِ ؛ أى : وسعتكم ، وبلغ اليمين .
 السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو « أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره « وَافْعَدُوا
 لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :
 * كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّمَلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصاهما على الظرفية ، خلافاً للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛
 لعدم الإبهام ، والله أعلم .

التنازع فى العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَأَكْثَرُ (اقْتِضَا) أى : طَلَبَا (فى اسمٍ عَمَلٌ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا
 (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذَلِكَ الاسمِ (فَلَوْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فيه اتفاقاً .
 والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ - [فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ الذَّجَاةُ بِبَغْلَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَلْحِقُونَ [أَحْبَسِ أَحْبَسِ]
 إذ الثانى تأكيد ، وإلا فسد اللفظ ؛ إذ حقّه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أَوْ أَتَوَكَ
 أَتَاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ - [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعِى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ، ولم أطلب المالك .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مَثَلُ النازِمِ وغيره وَعَلَّوْا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلنقصور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاّ يتمتع بتقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » في كلامه رَفَعَ بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مُرَادُهُ بالعاملين فِعْلَانِ متصرفان ، أو اسمان يُشَبَّهَانِهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا » والثاني كقوله :
٤٠٨ — عُمِدَتُ مُمْبِيئًا مُمْبِيئًا مَنْ أَجْرَتَهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثِلًا]
والثالث نحو « هَاؤُمُ أَقْرَبُ وَكِتَابِيَّةٍ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُفْرِيقَةِ أَنِّي
لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته في فعلی التعجب ، نحو : مَا أَحْسَنَ وَأَجَلَّ زَيْدًا ، وَأَحْسَنَ بِهِ وَأَجَلَّ بِعَمْرٍو ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تَسْبِحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَكِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ - طَلَبْتُ فَلَمْ أُذْرِكْ بِوَجْهِى فَلَيْتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سبى مرفوع ، فنحو
« زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ » وقوله :

٤١١ - [قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ]
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمًا

محمول على أن السبى مبتدأ ، والعاملان قبْلَه خَبَرَانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ،
بخلاف السبى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز
بعضهم في البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)
لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) من هذا ، وهو أن الأول أَوْلَى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ
ذَا أَمْرَةٍ) أى : غيرُ البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز
إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على
جواز إعمال كل منهما ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ - كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ
أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَتَاْمِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ - جِئْتُ نِيْمٌ حَالِفٌ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ
لَيَمَنَّ أَجَارُوا ذَوُو عِزَّةٍ بِلَا هَوْنٍ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ) منها ، وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه

في المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ) في ذلك (مَا التَزِمَا) من مطابقة الضمير الظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهلل (كَيْحُسَيْنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدًا كَا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه السكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب السكاسي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأُزْطَى إِيَّاهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَتْ تَبْلَهُمْ وَكَلِبُ

وقال الفراء : إن انفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ كَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو رُبُّهُ رَجُلًا ، وَنِعَمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ ؛ إِنَّنِي لِنَعِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْلٍ
وقوله :

٤١٥ — هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي
وقوله :

٤١٦ — وَكُنَّا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ، كأنك قلت : ضَرَبَ بَنِي مَنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلًا * بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (اوهلاً) أى : جُعِلَ أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلة ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِى زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بى عَمْرُو ، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِى زَيْدٌ ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بى عَمْرُو ؛ وأما قوله :

٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَخْفَظَ لِلْوَدِّ]

فضرورة .

(وَأُخِّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعمدة فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِماً إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً إِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازُه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَيلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له ، وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبَنِى وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بى وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا * تَمَازَعَاهُ » ولم يخرجْه ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَنْكِ بِعُودٍ أَرَاكَ تَنْخُلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْجِلَ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالزَّمْ مَا التَزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِعِصْكَاطٍ يُعْمِشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لِمَحْوَا شِعَاعُهُ

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كاليث ؛ لأن في حذفه تهئية العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

الثانى : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جزمه بحذف الفضلة من الأول للمهل ، (والثانى) جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهل أمنُ اللبس ؛ فإن خيف اللبس وجب التأخير ، نحو اسْتَمَعْتُ واستَعَانَ عَلَى زَيْدٍ به ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرٍ » يوم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول فى باب ظنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ؛ ولزوم التأخير ، نحو ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا هِنْدٌ إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ماسبق ؛ ولذلك قال الشارح : لَوْ قَالَ بَدَلَهُ :
وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأَخْرُجْهُ تَعِيبٌ
لَخَلَصَ مِنْ ذَلِكَ التَّوْم .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضا ، بل يؤخر كـ مفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدرَج تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرٍ » ، ولو قال :

بَلْ حَذَفَهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حَتِمَ وَغَيْرَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزِمَ

لأَجَاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المواخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاخْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لِبَسٌ أَوْ يُرَى إِمْدَةً فَجِءَ بِهِ مُوَخَّسَرًا

الخامس : قاس المازني وجماعة المتعدّي إلى ثلاثة على التعدّي إلى اثنين ، وعليه مشى في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ، ويختار إعمال الثاني ، نحو أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ

(وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا) أى : فى الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضرار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، ونخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا * زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ : مَفْعُولَا أَظُنُّ ، وَأَخَا : ثانى مفعولى يُظَنُّنِي ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضرر فلما أن يُضْمَرَ مفردًا مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظناني ؛ فيخالف مفسره — وهو أخوين — فى التثنية ، وإما أن يُدْنَى مراعاة للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعلمت الثانى ، نحو يَظَنُّنَانِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخَا ، وأجاز السكوفيون الإضرار على وَفْقُ المخبر عنه ، نحو أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ، نحو أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

(تنبيه) : وجه كون هذه المسألة من هذ الباب هو أن الأصل : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ؛ فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبتا به الاسمين ، واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذراً لما مرّ ، فعدلنا به

إلى الإظهار ، وقلنا « أخطأ » فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من الممولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشيء بما هو أعمُّ منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه في ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَا لَيْسَ خَبَرًا مِنْ مَصْدَرٍ مُفِيدٍ توكيدَ عامله ، أو بيانَ نوعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

فـ « مَا لَيْسَ خَبَرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر — در المبيّن للنوع في قولك : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ .

و « مِنْ مَصْدَرٍ » مُخْرِجٌ لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلِيَّ مُدْبِرٍ » .

و « مُفِيدٍ توكيدَ عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، وَلِلسُّوقِ مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلِ

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أو ضَرْبًا شديداً ، أو ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ غَضَبٌ شديدٌ .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنَّ حَمَلَ المفعول عليه لا يُحَوِّجُ إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ مع ضميمته شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المصدرُ : أُنْهَمُ مَاسِيَوِي الزَّمانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى : اسمُ الحَدَثِ ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْرٍ مِنْ) مدلول (أَمِنْ) وَضَرْبٍ مِنْ مدلولي ضَرْبٍ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ) نحو « فَإِنْ جَبَّهْتُمْ جَزَاؤَكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » وَيُجِيبُنِي إِيمَانُكَ تَعْدِيْقًا « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيْمًا » وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا » .

(وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أصلاً) فى الاشتقاق (لَهُذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (اِنتْخِبَ) أى : اِختِيَرَ ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقاً من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طَلْحَةَ أن كلا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقاً من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، (١٤ - الأشمونى ١)

والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلُّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدلُّ على الحدث وزيادة .

(تَوَكَّدَ أَوْ نَوَّعًا يُبَيِّنُ) المصدرُ الْمَسْقُوفُ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدٌ) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ) سَيِّراً ، وبسمى البهم ، ومبين العدد - ويسمى المعدود - كَسِرْتُ (سَيَّرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ) أو سَيِّراً شديداً ، أو السَيَّرَ الَّذِي تَعَرَّفَهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسرهم بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فَعَلَ في التسهيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلَّ) وذلك ستة عشر شيئاً ؛ فينبؤ عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئاً :

الأول : كليته (كَجَدَّ كُلَّ الْجَدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » وقوله :

٤٢٠ - [وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بَعْضِيَّته ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيَّرِ .

الخامس : هَيْئَتِهِ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةً سَوْءَ .

السادس : مُرَادِفِهِ ، نَحْوُ قُمْتُ الْوُقُوفِ (وَافْرَحَ الْجَذَلُ) ومنه قوله :

٤٢١ - يُفْجِئُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُّ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

السابع : ضَمِيرِهِ ، نحو عَبْدَ اللَّهِ أَظْنُهُ^(١) جالسا ؛ ومنه « لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ

الْعَالَمِينَ » .

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوباً على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير في

« أظنه » عائداً على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولاً ثانياً .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُهُ ، كقولهِ :

٤٢٢ - أَلَمْ تَفْتَحْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسْتَهْدَا]

أى : اغْنِاضَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ، وهو عكس « فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إلا أنه

قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَأَجْلِسْ .

الثانى عشر : آتَهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يَطْرُدُ فى آلة الفعل دون

غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَهُ ، نحو : « فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَبْرَةً ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدًا ولا مبینًا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادِفُهُ ، نحو : شَدَّيْتُهُ بُفْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً ، وَفَرَحْتُ جَدَلًا .

الثانى : مُلَاقِيهِ فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ،

« وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ والأصل إنباتًا وتبتلًا .

الثالث : اسم مصدر غدير علم ، نحو تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ،

وَأَعْطَى عَطَاءً .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوَكُّدِهِ فَوَحْدًا أَبَدًا) ؛ لأنه بمنزلة تكرير

الفعل ، والفعل لا يُدْنَى ولا يجمع (وَنَّ وَاجْعُ غَيْرُهُ) أى : غير المؤكد ، وهو

المبني (وَأَفْرَدًا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددي فباتفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً .

وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرْبَاتٍ . واختلف فى النوعى ؛ فالمشهور الجوازُ نظرًا إلى أنواعه

نحو: سِرْتُ سِرِّي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ؛ وظاهرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختاره
الشلوين .

(وَحَذَفُ عَامِلٍ) المصدر (الْمَوْكِدِ امْتَنَعَ) ؛ لأنه إنما جرى به لتقوية عامله
وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح (وَفِي) حذف عامل (سِوَاهُ
إِدْلِيلٍ مُتَّسِعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فنقول : بَلَى ضَرْبًا مُؤَلَّمًا ،
أَوْ بَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قَدُومًا مُبَارَكًا ، ولمن أراد الحج
أو فرغ منه : حَجًّا مُبْرُورًا ؛ فحذفُ العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة
القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذَفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ) ؛
لأنه لا يجوز الجمعُ بين البديل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرًا أو نهيًا (كَغَدَلَا اللَّذْ كَانَدُلَا) في قوله :

عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا ، زُرَيْقُ ، الْمَالِ نَدَلِ الثَّمَالِ

فَنَدَلَا : بَدَلٌ من اللفظ بَأَنَدَل ، والأصل : أَنَدَلْ يَا زُرَيْقُ الْمَالِ : أى اختطفه ،
يقال : نَدَلِ الشَّيْءَ ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضْرَبَ الرَّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛
وتقول « قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بال تكرار ، كقوله :

٤٢٣ - فَصَبْرًا فِي حِمَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا [فَمَا تَبِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَفِيًا وَرَغِيًا ، وَجَدْعًا وَكَيْيًا ، أو مقرونا باستفهام أو بيعى ، نحو أَتَوَانِيَا
وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا

والثاني : ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَمْدًا** و**شُكْرًا** **لَا كُفْرًا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرًا** **لَا جَزَعًا** ، وعند ظهور معجب : **عَجَبًا** ، وعند الامتثال : **سَمْعًا** و**طَاعَةً** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْعَلُ ذَلِكَ** و**كَرَامَةً** و**مَسْرَّةً** ، وعند خطاب مغضوب عليه : **لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ** و**لَا كَيْدًا** و**لَا هَمًّا** ، و**لَا فَعَلْتُ ذَلِكَ** و**وَرُغْمًا** و**هَوَانًا** .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كِبَائِمَانَا) من قوله تعالى : « فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَبَائِمَانَا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءُ » (عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون وإما تفادون .

(كَذَا مُسْكِرَرٌّ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَ) كلٌّ منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أُسْتَنْدَ) نحو : **أَنْتَ سَيِّرٌ سَيِّرًا** ، وإِنَّمَا **أَنْتَ سَيِّرٌ** ، وما **أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ** ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصْرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلولم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو **أَنْتَ سَيِّرٌ** ، وأَنْتَ **تَسِيرُ سَيِّرًا** . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : **أَمْرُكَ سَيِّرٌ سَيِّرٌ** ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٥ — [تَرْتَعُ مَارَتَمَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّ كَرْتِ] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

أى : ذاتُ إقبالٍ وإذبارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُوْنَهُ مُوَكَّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ) من النوعين - وهو المؤكد لنفسه - هو الواقع بعد جملة هى نصٌّ فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نفْسُهَا (نَحْوُ لَهُ عَلَى)

ألفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابني » من إرادة المجاز .

و (كَذَّاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكَاءٌ ذَاتِ عَضَلَةٍ) أى : بمنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبُ الْمُلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى للشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْيَكِي بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ ، وَلَزَيْدٍ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذکور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتلة عليه الجملة — في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

(تنبيه) : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ ، طَى الْمَحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَى » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مَالَهُ قُتِلَ ، وهو ما مر .

والثاني : مالا فعل له أصلا ، كَبَلَهُ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خَفَضَ « الْأَكْفُ » فَبَلَهُ حِينَئِذٍ : منصوبٌ نَصْبَ « ضَرْبِ الرِقَابِ » ،
والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتركْ ؛ لأن « بَلَهُ الشَّيْءَ » بمعنى تركَ الشَّيْءَ ؛ فهو
على حد النصب في نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً .

وبحوز أن ينصب ما بعد بَلَهُ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اتركْ ، وهي إحدى
الروایتين في البيت ، وسيأتى في بابه .

ومثل « بَلَهُ » المضاف : وَبَلَهُ ، وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْبَهُ ، وهي كنايات
عن الويل ، وَوَيْلٌ : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتمجيد ،
يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ،
ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أَدْخَلَ منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ،
بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى : القلبِ
(إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ
الفعل (كَجَدُّ شُكْرًا) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ كَحِيلًا
كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهُوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ
فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقَتًا وَقَاعِلًا) الجملة حالية ، و « وَقَتًا وَقَاعِلًا » نَصْبٌ بنزع الخافض ،

اي : يشترط بنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا الْقَبِيدَ قَدْ وَعَيْدٌ » بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ سَبِيدٍ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَيْدٍ ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قلبياً ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، وَلَا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أي لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشيء لا يعلل بنفسه ؛ وكونه متحداً مع المعلن به في الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا في معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ ؛ بل يكفي عدم ظهور المنافاة ، وفي الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرية ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ أَنْبَاقَ خَوَافًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يحملكم تَرَوْنَ ١ هـ .

(وَإِنْ شَرَطْتُ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فُقد * فَاجْرُزُهُ بِالْخَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفي بعض النسخ « باللام » أي : أو ما يقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثاني — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد في الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد في الفاعل — نحو :

٤٢٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِدِكْرَاكِ هِرَّةً [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ]

وقد اتفقت الاتحادان في « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جرؤه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزْهُدٍ ذَا قَنَعٍ ؛

وَقَالَ أَنْ يَصْنَحَهَا) أى : اللام (الْمَجْرَدُ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِذَ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ]
(وَالْمَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ أَل) وهو أن جرّه باللام كثيرٌ ونصبه قليلٌ (وَأَنشَدُوا)
شاهداً لجوازه قولَ الراجز :

٤٣١ - (لَا أَقْمَدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أنهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو جِئْتُكَ أَبْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِأَبْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثانى : أنهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان او مجروراً ، كزُهِدًا ذَا قَنَعٍ ، وَلِزُهِدٍ ذَا قَنَعٍ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بال أو بالإضافة ، خلافاً للرياشى والجزيمى والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير محضة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له فى الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنمسه ، لا بواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

(الظَّرْفُ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان (ضُمَّنَا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطْرَادٍ ، كَهُنَّا أَمَكْتُ أَرْمَنًا) فهنا : اسم مكان ، وأرمننا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمَكْتُ .

والاحتراز بقيد « ضُمَّنَا فِي » من نحو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً .

و « بمعنى في دون انظها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح ، على الأرجح

و « باطراد » من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ » مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرّد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدي بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يفتضى البناء ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرفَ على معناه وَيُطَرِّحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تضمّن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، (والثاني) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « ضُمَّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فأنصبه بالواقع فيه) من فعل وشبهه (مظهرًا * كان) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَاطِرٌ غَدَا خَلْفَ الرُّكْبِ (وَالْأَى) : وإن لم يكن ظاهراً ، بل كان محذوفاً من اللفظ : جوازاً ، أو وجوباً (فَأَنَوِّهِ مُقَدَّرًا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وفَرَسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتُ ؟

والوجوب فيما إذا وقع خبراً ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ أَهْلَ اللَّيْلِ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلاً عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : العامل المقدَّرُ في هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقَرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير اسْتَقَرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثاني : الضمير في « فَأَنْصِبُهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفي « فيه » لدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله ، فتوسَّع بمحذف المضاف من الأول والثاني ؛ لوضوح المقام . انتهى .

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية ، مُبْهَمًا كان أو مُخْتَصًّا . والمراد بالبهيم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحين ومُدَّةٍ ووقتٍ ، تقول : سِرْتُ حِينًا ، ومُدَّةً ، ووقتًا .

و بالمختص ما دلَّ على مُقَدَّرٍ : معلوماً كان ، وهو المعروف بالعلمية ، كصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بآل ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وأَقَمْتُ السَّامَ ، أو بالإضافة ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسبوعًا ، أو وقتًا طويلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْهِمًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالاختصاص ماله صورة وحدود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وباللبهم مالميس كذلك (نَحْوُ الْجُمُاتِ) الست ، وهى : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ ؛ كنفاحية ، ومكان ، وجانب (و) نحو : (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ ، وبريد ، وغلوة ، تقول : جلستُ أمامك ، وناحية المسجد ، وميرتُ فرسخًا

(و) الثانية : (مَا صِغَ مِنْ) مادة (الْفِعْل) العامل فيه (كَمَرَمِي مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرَمِي زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »

(وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) الْمَصُوغِ مِنْ مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعُ * ظَرْفًا) لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ (أَي : لما اجتمع معه في أصل مادته ، كما مثل ، وأما قولهم : هُوَ مِنِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثَّرْيَا ، وَعَمْرُو مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فساد ؛ إذ التقدير هو مني مستقر في مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، فعامله الاستقرار ، وليس بما اجتمع معه في أصله ، ولو أعمل في الْمَزَجَرِ زَجَرٌ ، وفي المناط نَاطٌ ، وفي المقعد قَعْدٌ ؛ لم يكن شاذًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص ، وهو مانص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلًا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية لمبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعد إلى كل أسمائه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ ٥١ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ) النحوى ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلستُ مكانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمَ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمَ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأُخْبِنْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثانى فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منها هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَهَهَا مِنَ الْكَلِمِ)
أى : غيرُ المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

مألا يخرج عنها أصلا ، كقَطْعٌ وَعَوَضٌ ، تقول : مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوَضٌ . وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهن " بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سَيَّانٍ في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو : يَوْمٌ وَشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٍ وهو غَدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، علمين لهذين الوقتين : قَصْدُ بَهِمَا التَّعْيِينَ ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير مُنْصَرَفٌ ؛ فالمنصرف نحو سَحَرَ وَلَيْلٍ وَنَهَارٌ وَعِشَاءٌ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَرَ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قريبه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهامُ تعيين وقتٍ أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النِّجْمِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحَرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتُ خُفُوقِ النِّجْمِ ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلُهُ الْقَارِظِينَ ، وَلَا آتِيهِ الْفَرَقْدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ ، ومُدَّةَ بقاء الفرقدين . ١ هـ

﴿ خاتمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صَفَتُهُ ، وَعَدَدُهُ ، وَكَلِّيَّتُهُ أو جَزِيَّتُهُ ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ، وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفُضْلَةُ (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً) وَأَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ ، وَأَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالنَّيْلَ ؛ فالطريق والنيل : نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَاشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِقَةً ؛ فَإِنْ تَأْتَى الْوَاوُ فِي الْأَوَّلِ فَعَلٌ ، وَفِي الثَّانِي جَمَلَةٌ .

وَبِالْفَضْلَةِ نَحْوُ: اشْتَرَكْتَ زَيْدًا وَعَمَرًا .

وَبِالْوَاوِ نَحْوُ: جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وَبِكُونِهَا بِمَعْنَى «مَعَ» نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرٌ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ .

وَبِكُونِهَا تَالِيَةً لِلْجَمَلَةِ نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ

خِلَافًا لِلصِّيَمَرِيِّ .

وَبِكُونِ الْجَمَلَةِ ذَاتِ فَعْلٍ أَوْ أَسْمٍ يَشْبَهُهُ نَحْوُ: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِ ،

خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟» وَ«كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ تَرِيدٍ؟» وَمَا أَشْبَهَهُ

فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النِّصْبِ) ذَا النِّصْبِ : رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، خَبَرَهُ

فِي الْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ بِمَا ، وَسَبَقَ : صِلَةٌ مَا ، وَمِنْ الْفِعْلِ : مُتَعَلِّقٌ بِسَبَقَ ، أَيْ :

نَصْبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَقْدُمُ فِي الْجَمَلَةِ قَبْلَهُ مِنْ فَعْلٍ وَشِبْهِهِ (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ

الْأَحَقُّ) خِلَافًا لِلْجُرْجَانِيِّ فِي دَعْوَاهُ أَنْ النِّصْبَ بِالْوَاوِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ادَّعَى

لَوَجِبَ انْتِصَالُ الضَّمِيرِ بِهَا ؛ فَكُلَّانِ يُقَالُ: جَلَسْتُ وَكَ ، كَمَا يَتَّصِلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ

الْعَامِلَةِ بِحَوْزِ إِنَّكَ وَلَكَ ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَأَيْضًا فَهِيَ حِينَئِذٍ حَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ

غَيْرِ مَنْزِلِ مَنْزِلَةِ الْجُزْءِ ؛ فَحَقُّهُ أَلَّا يَعْمَلَ إِلَّا الْجُرْجَانِيَّ مِنَ الْحُرُوفِ الْجُرْجَانِيَّةِ ، وَلَا بِالْخِلَافِ خِلَافًا

لِلْكُوفِيِّينَ . وَإِنَّمَا قِيلَ «غَيْرِ مَنْزِلِ مَنْزِلَةِ الْجُزْءِ» لِلِاحْتِرَازِ مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ ؛ فَإِنَّهَا

اخْتَصَّتْ بِالْأَسْمِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ ؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ بِدَلِيلِ تَحْطِئِ الْعَامِلِ لَهَا ؛ وَتَمَّا قَوْلُ

إِطْلَاقِ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ كَمَا مِثْلُ ، وَالْمَقْدَرِ كَقَوْلِهِ :

٤٣٢ — قَالَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَضَّتْ نِهَامَةً بِالرَّجَالِ

أَيُّ : مَا تَصْنَعُ وَالتَّلَدُّدُ ، وَمِنْ أَعْمَالٍ شَبَّهَ الْفِعْلَ قَوْلُهُ :

٤٣٣ - [إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاهُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُنْهَدٌ

وقوله :

٤٣٤ - فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَى بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعَجِيلِ السَّائِمِ الْمُسْرَهْدِ

وقوله :

٤٣٥ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَمْوَالِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا وَدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّي بَالًا
فَسِرِّي بَالًا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي
على في تجويزه الأمرين .

في تنبيهه : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛
فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرَّتُ ، وفي تقدمه على صاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز
ذلك ابنُ جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ - جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله :

٤٣٧ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبُ

على رواية مَنْ نصب السَّوَاءَ واللقب ، يعنى أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش ، وفي الثانى ولا ألقبه اللقب مع السَّوَاءَ ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَّوَاءَ .

ولا حجة له فيما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قَدِّمَتْ هِى ومعطوفها ، وذلك
في البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه
السوءة ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السوءة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)

وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ - مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ [يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ]

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ تَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة ؛ فاسم كان مُسْتَكِنٌ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضاً :

٤٣٩ — أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا
فَالْجَمَاعَةُ : نصب على المعية بفعل كونٍ مضمير ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه .

الثاني : في قوله « بَعْضُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالمعطف .

(وَالْعَظْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ)
وَأَرْجَحُ من النصب على المعية ، كما في نحو : جاء زيدٌ وعمرٌ ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ
و« اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على المعطف ؛ لأنه الأصل ، وقد
أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ
لِذِي ضَعْفٍ النَّسَقُ) : إما من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
لَرَضَعَهَا ، فَإِنَّ الْعَظْفَ فِيهِ مِمَّا يُمْكِنُ عَلَى تَقْدِيرٍ : لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ تَرَأْمُ فَصِيلَهَا وَتَرَكْتُ فَصِيلَهَا
يَرْضَعُهَا لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على
معنى لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ مَعَ فَصِيلَهَا ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ — إِذَا انْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي
فَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَالْإِيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّلْحِ
لأن في المعطف تعشفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المعية سلامة
منهما ، فكان أولى .

وإنما من جهة اللفظ ، كما في نحو : جِئْتُ وَزَيْدًا ، وَاذْهَبْ وَعَمْرًا ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفَصل ، ولا فَضْل ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مَنذُوحَة .

(وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ) لما منع معنوى أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوى كما في « سِرْتُ وَالنَّيْلُ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطُ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو « مَالِكٌ وَزَيْدًا ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا » لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتُمَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً غَيَّنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأوّل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأوّل عَلَفْتُمَا بَأَنْلَتُمَا ، وَزَجَجْنَ بِزَيْنٍ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْ اغْتَفِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلَآئِمٌ لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وَسَقَيْتُمَا مَاءً ، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي وَمَنْ تبعهما .

﴿ تنبيه ﴾ : بقي من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها إما كان داخلا أو مُنَزَّلاً منزلة الداخل .

فالإخراج : جنس .

وبإلا إلى آخره : يُخْرِجُ التَّخْصِصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والقيد الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا أَسْتَشَدَّتْ أَلَا مَعَ) كلام (تمام) أي : غير مُفْرَغٍ : مُوجِبًا كان أو غير

موجب (يَنْتَصِبُ) إلا أن الانتصاب مع الموجب متعتم اتفاقًا : سواء كان المستثنى

مُتَّصِلًا ، وهو ما كان بعضًا من المستثنى منه ، أو منقطعًا وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء

كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخرا عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ

الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع

عامل النصب والجر .

﴿ تنبيه ﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطة ولا مُسْتَقِلًّا ، ولا « أَسْتَشَدَّتْ »

مضمرًا ، خلافاً لزماعى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وسرح باختياره في غير هذا

الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه

حرف مختص بالأسماء غير مُنَزَّلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب

في « إلا » أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا

إن كان التفرغ محققا ، نحو مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازا إن كان مقدرا ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرْح ، وإنما لم تعمل الجر لأنَّ عَمَلَ الجر بحروفِ تَضْيِيفٍ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إِلَّا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجر اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالنَّزَمُ مع عدم التفرغ ليجري البابُ على سَنَنِ واحداه .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كُنْفِي) وهو النفي والاستفهامُ المؤوَّلُ بالنفي وهو الإنكارى (انْتَحَبَ) أى اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فثاله بعد النفي لفظاً ومعنى «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا . وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » ومثاله بعد النفي معنى دون لفظٍ قوله :

٤٤٤ — وَبِالصَّيْرِ يَمَّةٍ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْبَى وَالْوَيْدُ

فإنَّ «تَغَيَّرَ» بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثاله شبه النفي « لا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ »

(تنبيهات) : الأول المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بَدَلٌ بعض من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وَتَحَالَفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ سبيلَ البديل أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإيجابًا ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيْبِيبٍ »

الثاني ، إذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْنَى بِهِ » برفع ما بعد «إِلَّا» فيهن ، ونحو « لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا » لأنَّ مِنْ

والباء لا يَرَادُفُ في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أفهم قوله « انتُخِبَ » أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع « مَفْعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ » بالنصب اهـ .

(وانصِبْ) والحالة هذه - أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِجَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالتصل ؛ فَيُجِيزُونَ : ما قام أحد إلا حِجَارًا ، وما مررت بأحدٍ إِلَّا حِجَارٍ ، ومنه قوله :

٤٤٥ — وَبِلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَالْأُنَيْسُ

وقوله :

٤٤٦ — عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلشَّرْقِيِّ الْمُصَمَّمِ

وقوله :

٤٤٧ — وَبِئْسَ كِرَامٌ قَدْ نَسَكْنَا جَنَابَهُمْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا ، نحو « مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ » ، وما نفع زيدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ » ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندم النصب اهـ .

(وَغَيْرُ نَصْبٍ) مستثنى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي التَّفْنِي قَدْ • يَأْتِي) على .

قوله : بأن يُفَرِّغَ العاملُ له ويجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ — لَا لَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّائِبُونَ شَافِعُ

قال سيويو : وحديثي يونسُ أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون : مالى إلا أبوكَ ناصِرُ .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعا : ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ هـ .
(وَلَكِنْ نَصَبُهُ) على الاستثناء (اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ) ؛ لأنه الفصح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحَدٍ شَيْعَةٍ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول .

واحترز بقوله « في النفي » عن الإيجاب ؛ فإنه يتمين النصب ، كما تقدم .
﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكثرث بالصفة ، بل يكون البديل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيويو .

والثاني : ألا يُكثَرُثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّرُ المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .

قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبديل مستويان ؛ لأن لكل رَجْحًا فَكَافًا هـ .

(وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقٌ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا * بَعْدُ) أى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِمُ قوله أولا « مَا اسْتَشْنَيْتُ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ » (يَكُنْ) كما لو أَلَا عُدِمَا فَأَجْرُ ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعدنفي أو شبهه ؛ فالنفي نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وشبهه النفي نحو « وَلَا تَقُولُوا عَلَى

أَللَّهُ إِلَّا الْحَقُّ» ، «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» «فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ» .

ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وأما «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ» فمحمول على المعنى : أى لا يُريدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في «يكن» يجوز أن يكون عائداً على «سابق» : أى يكون السابق في طلبه لما بعد إِلَّا كما لو عُدِمَ إِلَّا ، وأن يعود على «ما» من قوله «لما بعد» : أى يكون ما بعد إِلَّا في تسلط ما قبل إِلَّا عليه كما لو عُدِمَ إِلَّا .

الثانى : يصح التفرغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز «ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا» وأما «إِنْ نَظَنُّ إِلَّا ظَنًّا» فتأول .

الثالث : قوله «سابق» أحسن من قوله في التسهيل «عامل» ؛ لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما في الأمثلة ١٥ .

(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) - وهى التى يصح طَرَحُهَا والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إِلَّا قبلها : بدلاً منه ، وذلك إن توافقت فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا * تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا) فالعلا : بدل كل من الْفَتَى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلاء ، والثانى نحو «قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا» فعمراً ، عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قامَ القوم إلا زَيْدًا وعمراً .

ومن هذا قوله :

٥٠ع - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى : إلا عمله رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ ، فرسيمة : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَأِنْ تُكَرَّرْ لَا لِقَوَّ كِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرغ ، أولاً

(فَمَعَ * تَفْرِغِ التَّائِيْدَ بِالتَّامِلِ) المفرغ (دَعْ) أى : اتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَى * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنَى) فنقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، وما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا بكراً « ولا يتعين لإشغال العامل واحد بينه ، بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِغٍ مَعَ التَّقْدِمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالْتَزِمِ) نحو « قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ الْقَوْمُ » ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ أَحَدٌ » (وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ » وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْتُ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجع وتنصب ما سواه (كَلِمَ يَفُؤُا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عَلَى) إِلَّا بَكْرًا ، فعلى : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا » ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجِبٍ فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير مُوجِبٍ فهي أيضًا مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك - كما في نحو « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » - فقليل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مثْلِهِ ؛ فعلى الأول يكون مُقَرَّرًا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله ، وهكذا ؛ فباقي فهو المراد ١٥ .

(وَاسْتثنَى مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعَرَّبٍ * بِمَا لُستثنَى بِإِلَّا نُسْبًا) مجروراً: مفعول باستثنى، وبغير: متعلق باستثنى، ومعرَّباً: حال من غير، وبما: متعلق بغير بما، وما: موصول صلتبه نُسْبٍ، ولستثنى: متعلق بنسب، وبإلا: متعلق بلمستثنى .

والعنى أن غيراً يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، ونكون هى معرفة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها فى نحو « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفى نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » عند غير تميم ، وفى نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجح فى هذا المثال عند قوم ، وفى نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » عند تميم ، ويضعف فى نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع فى نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إما فكرة نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضُفِّفَ إليهما ؛ فلما ضُمَّتْ معنى إلا حُلَّتْ عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعاً أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » وَشَبَّهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

٤٥٢- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْخَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِي كَرُّ
فَالصَّارِمُ : صفة لغيرى ، ومثالُ شبهِ النكرة قوله :

٤٥٣- أُنِيخْتَ فَأَلْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُقَامُهَا
فَالْأَصْوَاتُ : شبهه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بآل الجنسية .
لكن تفارق « إلا » هذه غيراً من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال :
جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الْجُمْلُ والظُرُوفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن
تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا
دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دَانِقًا ، ويمتنع إلا جَيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز: عِنْدِي دِرْهَمٌ
غَيْرُ جَيِّدٍ .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَةٌ
إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَفَلَبِنَا .

وشرط ابنُ الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من
الشاذ قوله :

٤٥٤- وَكُلُّ أَيْحٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ،
واختاره ابنُ عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة ، واختاره ابنُ الباذش .

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ
غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، وَغَيْرًا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لان معنى « غَيْرَ
زَيْدٍ » إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَغَيْرُ ، بالجر والرفع ؛ لأنه على معنى
إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشاويين إلى أنه
من باب التوهم .

(وَلِيسَوَى) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءَ) بالفتح واللد
(أَجْمَلًا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَيْرِ جُمْلًا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛
لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا
غَيْرِكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني
أن مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب شرًا
ونظمًا خلاف ذلك ؛ فن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام :
« دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله
عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّفَرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ »
وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ لَوْتَ مَخِطُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنِّي وَالَّذِي يَمْحُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَانِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ - أَأَنْزَلْتُكَ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ١٩ إِنْ إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمَدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِي سِوَاكَ » . ومنصوبة بـ « يَنْ » قوله :

٤٦١ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمَوْمِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به في شرح الكافية

وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها الموصول نحو « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ، وقال الرماني والمكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أوبقصة لا يخرج الطرف عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى القاسي في شرح الشاطبية في سِوَى لغة رابعة ، وهي اللدمع الكسر .

الثاني : أفهم كلامه أنه يجوز في المظوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز في غير ، ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقاً سِوَى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المظوف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وبالنون ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للموصول في فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتعد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوِيًّا » وتعد مع الفتح ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْقَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مَصْدَرٌ معنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَبَيَّكُونُ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهُمْ فعل زَيْدٍ ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدمُ الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما في نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلّا ، واتصافُ المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مَرَجِيهِ الخلافُ المذكور .

(تنبيهان) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثاني : لا تستعمل « يكون » في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ . (وَأَجْرُزٌ بِسَائِيٍّ يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ تُرِذَ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٣ - أَبَجْنَا حَبِيْهُمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعداً ، قيل : ولا بجلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بجلا .

الثاني : قيل يَتَعَلَّقَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَانِ الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلتا ، وهى غير متعلقة اهـ .

(وَبَعْدَمَا) المصدرية (انْصَبْ) حتا ؛ لأنها تَعَيَّنَا بها للفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وقوله :

٤٦٤ - مُنِمْلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي ؛ فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

وموضع الموصول وصلته نَصَبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكَلٌ ؛ لتصریحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْمِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَفَتْيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زِيداً ، وعلى الثانى قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زِيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كاتصاف غير فى « قاموا غير زيد » .

(وَانْجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدُ) أجاز ذلك الجُرْمُ وَالرَّيْعُ وَالْكَسَائُ والفارسي ، لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففساد ؛ لأن

« ما » لا تتراد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحْمَةٍ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتجُّ به .

(وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرَفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا) إِنِ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في الحائنين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَحَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جَرَّتْ كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ما سبق في خلا ، وإذا نَصَبَتْ كانت فعلاً ، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأثر البصريين حرفيتها ، ولم يميزوا النصب ؛ لكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأُصَيْغِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَمَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدِمَ

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ .

(وَلَا تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلًا

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو « حاشَ الله » وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحدف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانَبَ يُوْسُفُ الْمَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللَّهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حاشَ الله مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاباً للمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حاشَ الله » بالإضافة ، كما ذاك الله ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وقراءة أبي السمال « حاشاً لله » بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعِيًا لَزِيدٍ ، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيت ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاءَ ، فَاطِمَةُ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدل به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لَا سِيَّامًا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنْبَهٌ على أَوَّلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .
ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضاً — إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٩ — [أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]

وَلَا سِيَّامًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

والجر أَرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر اضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مثل الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مثل شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو « ولا سيما زيد » حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سَيَّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناءً مثلها فى : لَا رَجُلٍ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنه الجمهور ^(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجبٌ .
قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فَهْ بِالْمَقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَّامًا عَقْدٌ وَقَالَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ ^(٢)

وهى عند الفارسي نَصَبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يجوزون مجيء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفى يَفِي - مَثَلٌ وعى يَمِى - ووفاء به : مبتدأ خبره الجار والجرور وهو « من أعظم » ، وجملتها صفة لعقد .

الحال

(الحالُ) يُذكر ويؤنث ، ومن التانيث قوله :

إِذَا أُعْجِبْتَكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَإِ كُلَّ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا
وسياق الاستعجالان في النظم .

وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو التمهقري في قولك : رَجَعْتُ
التمهقري ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ
عَلَى مُنْتَصِبٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ،
وأفعل التفضيل .

وفضلة : يخرج العمدة ، كالمبتدأ في نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر في نحو :
زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومنتصب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفَنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب
ذكره لعارض كونه ساداً مسدداً عمدة : كضرب العبد مسيئاً ، أو لتوقف المعنى عليه ،
كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا التَّيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثاني : الأولى أن يكون قوله « كَفَرَدَا أَذْهَبُ » تنميًا للتعريف ؛ لأن فيه
خللين : الأول أن في قوله « منتصب » تعريفاً للشيء بحكمه ، والثاني أنه لم يقيد منتصب
بالزوم ، وإن كان مراداً ؛ ليخرج النعت المنصوب : كرأيت رجلاً راكباً ؛ فإنه يفهم

في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَنْفَبُ ، لَسِكْنِ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، « يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا » والمشير عاملها بتجدد صاحبها ، نحو « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْنِهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

وغيرها ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيمًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْتَرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سَعَرٍ) أو مُفَاعَلَةٍ ، أو تشبيهه ، أو تَرْتِيبٍ (وَفِي) كل (مُبْدِئٍ تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ * كِبْمَةٍ) البر (مُدًّا بَكْذَا) أى : مُسَعَّرًا ، وبعه (يَدًّا يَبْدَ) أى مُقَابَضَةً (وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدَ) أى : مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

(تنبيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدئ تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في ست مسائل ؛ وهى : أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فتمثل لها بشرأ سَوِيًّا » ونسبها حالا مُوْطَّئَةً .

أو دالة على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طور واقع فيه تفضيل ، نحو : هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .

أو فرعا له ، نحو : هَذَا حَيْدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

أو أضلّاه ، نحو : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .
وجعل الشارح هذا كله من المذول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح
الكافية ، وفيه تكلف ، اه .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ)
وَكَلِمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، وَجَاءُوا الْجَمَاءَ الْفَيْرَ ؛ فَوَحْدَكَ وَفَاءَ
وَالْعِرَاقَ وَالْجَمَاءَ : أحوال ؛ وهى معرفة لفظا ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير :
اجتهد منفردا ، وكلته مشافهة ، وَأَرْسَلَهَا معتركة ، وجاءوا جميعا .
وإنما التزم تنكيره لثلاثتهم كونه نعتا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبه
معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيدُ
الراكب .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا ،
نحو : عَبْدُ اللَّهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسَى ؛ فالمحسن والمسى : حالان ، وصح مجيئهما
بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛
فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدُ
الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » فذهب سيبويه أن « وَحْدَهُ »
حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين
كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدي ،
وصحة « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » — وبه مثل سيبويه — تدل على أنه حال من
الفاعل ، وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنماتجى أحوالاً
من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ،
والتقدير زيد مؤضِع التَّفْرِيدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةِ زَيْدٍ طَلَعُ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وَقَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى
بَاغِتًا وراكضًا وَمَضْبُورًا : أى محبوبًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه
محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ بِنَفْتِ بَفْتَةٍ ، وجاء يَرُكْضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ
صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بفتة عندهم فى تأويل :
بَفَتَ زَيْدٌ بَفْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل :
صَبَرْتُهُ صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادِرٍ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بَفْتَةٍ ، وجاء
محجى رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَفْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ،
وقتلته ذا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر مسكراً يقع جالاً بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع .

وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد
مُسْرَعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدبًا ونُبْلًا ،
وللعنى الكامل في حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلِ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن
يكون تمييزاً » .

الثاني : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « الأظهر أن
يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالَمٌ » ؛ تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلم
وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فصل الشرط
المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذْكَرُ إنسانٌ في حالِ
علمٍ فالمدكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير
المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شيء فالمدكور
عالم في حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - نحو : أَمَا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ - تَعَيَّنَ
الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأما معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن لشكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل
مقدر ، والتقدير : مهما تَذَكَّرَ علمًا - أو العلم - فالذى وُصِفَ عالم .

قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد
عليه في الجواب » .

الثاني : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك
ضربان : عِلْمٌ جِنْسٌ ، نحو قولهم : جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ ، ومُعَرَّفٌ بِأَل ، نحو : أَرْسَلَهَا
الْعِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبذدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .
(إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسَوِّغًا لهجته نكرة ، نحو :
فيها قائما رجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ - لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ * [يَأْوَحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ - وَبِالْجَنَسِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ
(أَوْ يُخَصِّصْنَ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ مُبَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ - نَجِيتُ يَارَبَّ نُوْجًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْجُونًا
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو :
عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أى : يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابه
وهو النعى والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
مَقْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ - مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَاقِيَا [وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا]
والنهي (كَلَّا * يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) وقوله :

٤٧٧ - لَا يَزُكُّنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَذِ وَفًا لِلْحَامِ
والاستفهام كقوله :

٤٧٨ - يَا صَاحِبَ هَلْ حُمِّ عَيْشٍ بَاقِيَا فَتَرَى لِنَفْسِكَ أَلْمَازَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا
واحتراز بقوله « غَالِبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرةٌ من غير مُسَوِّغٍ ،
من ذلك قولهم : مَرَزْتُ بِمَاءِ قَعْدَةِ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مَائَةٌ بِيضًا .

وأجاز سيويه : فيها رَجُلٌ قَائِمًا . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »
وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْهَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هؤلاء ناسٌ
وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِمَجْرَفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوَا) سَبَقَ : مفعول مقدم لأَبَوَا ، وهو مصدر
مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَعَ أَكْثَرُ النحويين تقدّمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ فلا يُجِزُونَ
في نحو مررت بهندي جالسةً : مررت جالسةً بهندي .

وَعَلَّوْا مَنَعَ ذَلِكَ بَأَنَّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا
تعدى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك
أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة
التزام التأخير .

قال الناظم : (وَلَا أَمْنَهُ) أى : بل أجزه ، وَفَاقًا لِأَبِي عَلَى وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ
بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع
تقديم حال المفعول به ، وأيضاً (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به ؛ من ذلك قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٧٩- تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَانَتْكُمْ عِنْدِي

وقوله :

٤٨٠ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ يَمَانِ صَادِيًا إِلَى حَيِّبًا إِنَّهَا لَحَيِّبُ

وقوله :

٤٨١ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْفَرْ . فَيُذْغَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

وقوله :

٤٨٢ - فَإِنْ تَكْ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ (١)

وقوله :

٤٨٣ - مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَفِغْتُ، وَإِنَّمَا حُمُ الْفِرَاقُ قَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ - إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَتُهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كافة » حال من الكاف ، والتاء للمبالغة للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فصل الكوفيين فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهَا ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تَضَحَّكَ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ - جاز ، وإلا أمتنع .

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبنى وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لثلاث يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغا - بفتح الفاء أو سرها مع سكون الراء - أي باطلا هدرًا لم يطلب به ، وحبال - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - ابن أخي الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدي الذي كان قد تنبأ .

الموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هذا شاربُ السَّوِيقِ مَلَّتُونَا الْآنَ أَوْ غَدًا - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب التوضيح - ما يقتضى التَّسْوِيةَ في النع .

الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

(وَلَا تُجْزِ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ) ؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بإياه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

٤٨٥ - تَقُولُ أَبَتِي إِنْ انْطَلَقْتُ وَاحِدًا إِلَى الرَّوَغِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا
ونحو : هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلَّتُونَا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا) نحو : « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تَحْمِيًا) والمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود للشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل

في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه.

﴿ تنبيه ﴾ : ادّعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدِ جَالِسَةً، وتابعه على ذلك ولده في شرحه، وفيما ادعياه نظر؛ فإن مذهب الفارسي الجواز، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليه.

(والْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التقديم عليه، وواجب التأخير عنه، وجائزها، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر.

فالْحَالُ (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (المَصْرَفًا) وهي:

ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة (فَجَاءَتْ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له، وهذا هو الأصل، فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرِّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ، و * هَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^(١)؛ فتحملين في موضع نصب على الحال، وعاملها طليق، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو: (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و * خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ وقولهم: شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ^(٢).

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا، نحو: ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا، أو صفة تشبه الجامد، وهو: اسم التفضيل، نحو: هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا، أو اسم فعل، نحو: نَزَّالٍ مُسْرِعًا، أو عاملا معنويا، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا * كَتَلْتَ) و (لَيْتَ وَكَانَ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ في باب الاسم للوصول.

(٢) المثل رقم ١٩١٤ في مجمع الأمثال للبيداني.

والظرفِ والجرورِ الخبرَ بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا
أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ - أَوْ فِي الدَّارِ - جَالِسًا ، وَهَكَذَا
جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود
به التعظيم ، نحو :

٤٨٦ - [بَأَنْتَ لَتَحْزُنَنَّا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و «أما» ، نحو أَمَّا عَلِيٌّ فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك .
وهذا هو القسم الثاني .

(وَنَدَّرَ) تقديمها على عاملها الظرفِ والجرورِ الخبرَ بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقِرًّا) عندك
(أَوْ فِي هَجَرَ) فإورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازه
الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمَر ، نحو : أَنْتَ قَائِمٌ فِي الدَّارِ . وقيل :
يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر ، وَيَضَعُفُ إِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا ، وهو
مذهبه في التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بُطُونِ
هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا » بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ - رَهْطَانِ كُوزٍ يُخْفِي أَدْرَاعَهُمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقوله :

٤٨٨ - بِنَاعَادَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذَاتِهِ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَمْدَمْ وَلَا وَلَا نَصْرًا
وتأول ذلك اللانع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
إذا توسط كما رأيت ، فإن تقدم على الجملة - نحو : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ - امتنعت
السألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية ، لَكِنْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِمْ : فِدَاءُ
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ؛ أَنْ يَكُونَ « فِدَاءُ » حَالاً ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « لَكَ » وَهُوَ يَقْتَضِي

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برّهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً ، نحو « هُنَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهناك : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مقدراً بالحرف المصدري ، نحو : سَرَرَنِي ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مقرونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لِأَضْبَرُ مُحْتَسِبًا ، وَلَأَقُومَنَّ طَائِعًا ، أو صلة لآل أو حرف مصدري ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى فَذَا ، وَلَكَ أَنْ تَقْنَقَلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعمًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ، قال في المغني : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهي الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وَبِكُرِّ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٍ أَحَدُهُمَا فِي حَالِهِ عَلَى الْآخَرِ فِي أُخْرَى — (مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِنَ) عَلَى أَنْ اسْمَ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَنَى مِمَّا تَقْدِمُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ — وَإِنْ انْحَطَّ دَرَجَةً عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِدَمِّ قَبُولِهِ عِلَامَاتِ الْقَرْعِيَّةِ — فَلَهُ مَرِيَّةٌ عَلَى الْعَامِلِ الْجَامِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْجَامِدِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَقْوَاهُ بِتَضَمُّنِ حُرُوفِ الْفِعْلِ وَوِزْنِهِ ، فَجُعِلَ مُوَافِقًا لِلْعَامِلِ الْجَامِدِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَ حَالَيْنِ ، نَحْوُ : هُوَ أَكْفَوُهُمْ نَاصِرًا ، وَجُعِلَ مُوَافِقًا لِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيويو والجمهور ، وزعم السيراقي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضى وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبمقدّر تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقعا في مثل ما قرأ منه .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِمُفْرَدٍ قَاعِلٍ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا ، وقوله :

٤٨٩ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَعَمًا

فبعد ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرًا ؛ فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ في قوله « قَدْ يَجِيءُ » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعامل الحال بها قد أكّدا) أى : الحال على ضربين :

مؤسَّسة ، وتسمى مُبَيَّنَةً ، وهى التى لا يُستَفاد معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَاكِبًا .
ومؤكدَة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :
مؤكدَة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى
نَحْوٍ لَا تَعَثْ فى الأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُذْبِرِينَ » أو معنى ولفظًا ، نحو :
« وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩١ - أَصْبَحَ مُصِيبًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَ تَوْقَى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدَة لصاحبها ، نحو : « لَأَمِنْ مَنْ فى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا » .

ومؤكدَة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وَإِنْ تَوَكَّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ *
عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ،
ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ
أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :

٤٩٢ - أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَمْرُوفَابِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ يَدَارَةُ بِأَلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ

والتقدير أَخُوهُ عَطُوفًا ، وَأَحَقُّ مَعْرُوفًا .

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من
تسميتها مؤكداً ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُهما من كون الحال مؤكداً
للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو فى حكمه كان عاملاً فى الحال ؛ فكانت
مؤكدَة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وَهُوَ الْحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن
الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوبُ إضمار
عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ بِجُمْلَةٍ) ، كما تسمى موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل
فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٣ — أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ [فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ]
 إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بِعَلَمٍ اسْتِقْبَالٍ ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِينَ » من قوله تعالى : « إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينَ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ)
 مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ)
 وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدمَ الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ
 بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْتَدَا)
 أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مُثَبَّتٍ تلت الواو
 حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ ، أى :
 وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْلَافِيَرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيَا
 وقوله :

٤٩٥ — عُلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ]
 أى : وأنا أرهنهم ماليا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل
 بعدها مؤوَّلٌ بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تتمتع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بِأُسْنَى يَتَاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ

لَا رَيْبَ فِيهِ » .

الرابعة : الماضى التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا

بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشْجَعْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى

الْهُدَاهِدَ » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذكوان « فَاسْتَقِيمَا

وَلَا تَتَّبِعَانِ »^(١) وقوله :

٤٩٨ — [أَقَادُوا مِن دَمِي وَتَوَعَّدُونِي] وَكُنْتُ وَلَا يُنْفَخُنِي أَلْوَعِيدُ

وقوله :

٤٩٩ — أَكَسَبَتْهُ أَلْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِاب

نصر على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافة .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيَّمًا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّى

رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لانهاية ، والتقدير :

وأنتما لا تتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَأَ يَجُوزُ رَبُّطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُثَبَّتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضي التالى إلا ، والمتلو بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لمّا ، وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِمَةٌ ، ومنه : « آتَيْنَا أَكْلَهُ الذَّنْبُ وَحَنُ عَصْبَةٍ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَقَضُكُمْ لِبَقَضِ عَدُوٍّ » : أى مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠١ - نَمَّ رَاخُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْعِقُونَ الْأَرْضَ هُذَابُ الْأَزُرِّ]

وقوله :

٥٠٢ - وَلَوْ لَا جَفَانُ الْأَيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمِرَّقِ .
وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْمَعُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ »
وهكذا النفى . وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ،
ومنه قوله :

٥٠٣ - نَجَمَتْ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أَوْجَاهُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاهُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنْبُكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٤ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ
جاء زيد وقد علته سكينته ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أُخْرِجْنَا ، « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .
وهكذا النفي . وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ،
ومنه قوله :

٥٥٥ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بَانَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمْنَمِ
جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٥٦ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ
جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :
٥٥٧ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرُدْ إِسْقَاطَهُ [فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ]
وهكذا النفي بلمًا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم « قد » مع
الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها
مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ،
تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم في ذلك
أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ،
ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ،
وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالَى إِلَّا ، والمتلو بأو ،
وندر قوله :

٥٥٨ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفْ حَاجَةً
لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحذف الرابط لفظًا فَيُنَوَى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبَرِّ فَيَزِيْزُ بِدِرْهَمٍ :
أى منه ، وقوله :

٥٠٩ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْفَنِيبِ مَا يَدْرِي]

أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر ، خلافا لفقراء والزخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فخرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ)

أى : مُنْعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالى ، نحو : رَاشِدَا ، للقاصد سفرا ، ومأجورا ، للقادم من حج ، أو مقالى ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ زُرْكَبَاتًا » أى : تسافرا ، ورجعت ، ونجمها ، وصلوا .

ووجوبا : قياسا في أربع صور ؛ نحو : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَاتِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَضَتْ ، والى بُيْنٍ فِيهَا ازْدِيَادٌ أَوْ نَقْصٌ بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَامُوا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأتتحول ، وسماعى غير ذلك ، نحو : هَنِيئًا لَكَ ، أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هَنَّاكَ هَنِيئًا .

(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقْبَلُ مِنَّا « أَى : قَائِلِينَ ذَلِكَ .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب —
والملازمة .

والثانى ، باعتبار قصدِها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب —
والموطئة ، وهى الجامدة للموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنَّة — وهو الغالب ، وتسمى المؤسسة —
والمؤكدَة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جَرَائِنها على مَنْ هِىَ لَهُ وغيره ، إلى الحقيقية — وهو الغالب —
والسببية ، نحو : مَرَرْتُ بِالْدارِ قائِماً سَكائِها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنَة لِعَاملِها — وهو الغالب — ومُقَدَّرَة ، وهى
المستقبلَة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَدَاً ، أَى : مقدرا ذلك ، ومنه :
« ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ » أَى : ناوين ذلك ، قيل وماضيّة ، ومثل لها فى المعنى بجاء زيد أَمْسِ
رَاكِبًا ، وسماها مُحْكِيّة ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو فى الاصطلاح (أَسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبَيِّنٌ ، نَكِرَةٌ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ،
ومُبَيِّنٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْبًا » من قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]
ونكرة : مخرج لنحو الحسن وجهه .
ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَ) من المبهمات .
والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفرد دال على مقدار .

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو :
طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، « وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحَوَّلٌ عن الفاعل ،
والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا
« وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحَوَّلٌ عن المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ
شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وتقول : حَبِثْتُ مِنْ طِيبِ زَيْدٍ نَفْسًا ،
وزَيْدٌ طِيبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ (١)

وناصب التمييز في هذا النوع — عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم — هو العامل
الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ،
ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره
ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛
لأنه يصح أن يقال : إنه فُسِّرَ العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛
لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما دلَّ عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كَيْلِيٍّ
أو وَزْنِيٍّ .

(كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَلِيلٌ بَرًّا وَمَنْوِيٌّ عَسَلًا وَمَمْرًا)

وناصب التمييز في هذا النوع مميّزه بلا خلاف .

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ في مجمع الأمثال للميداني (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (وَنَحْوَهَا) مما أجزته العرب مُحَرَّاهَا في الافتقار إلى ميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَنَحْيِ سَمْنًا ، وَرَأْفُودٍ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجَبَّةٌ خَزًّا (أَجْرُزُهُ إِذَا * أَضْقَتْهَا) إليه (كَمَدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَنَوَاتِمْرٍ ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنُوبُ مَاءٍ » و « حُبُّ عَسَلٍ » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكره فيه ، ولا نفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كعَشْرِينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة ككائنتي درهم ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عَشْرِينَ مَدًّا بُرًّا ، وَثَلَاثِينَ رِطْلًا عَسَلًا ، وَأَرْبَعِينَ شَبْرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبًا * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلُّهُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما في السماء قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رَجُلًا ، وهو أشجع رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالثال . انتهى .

(وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصِبَن) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبَبِي ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أَفْعَلٍ فِعْلًا (كَانَتْ أَعْلَى مُنْزِلًا) وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إذ يصح أن يقال : أنتَ عَلَا مَنْزِلَكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا في المعنى — وهو ما أَفْعَلُ التفضيلِ بِنَفْضِهِ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضٌ ، ويضاف إلى جَمْعٍ قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ قَعِيهِ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بِنَفْضِ الْقَهْمِ — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أَفْعَلُ التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا * مَبِيزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عِلْمًا ، و :

[بَانَتْ لِيَتَجَرُّنَنَا عَفَارَةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(وَأَجْرُزٍ مِنْ) لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها ، (إِنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنَى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى في ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة مِنْ (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) الحَوَلِ عن الفاعل في الصناعة : (كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ) إذ أصله لَتَطِبْ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندي عشرون من عبدي ، ولا طاب زيد من نفس ، ومنه نحو : أنتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ؛ ويجوز فيها سواهما ، نحو : عِنْدِي قَعِيْزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشَيْءٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَتَوَانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغي أن يستثنى — مع ما استثناه — التمييز الحَوَلِ عن المفعول ، نحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، و « فَيَجْرُنَا الْأَرْضُ عُيُونًا » ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو :
للهِ دَرُّهُ فارساً ، و

٥١٠ - [تَقُولُ أَبْنَتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ أَبْرَخْتَ رَبًّا] وَأَبْرَخْتَ جَاراً
فإنهما وإن كانا فاعلين مَعْنَى - إذ للمعنى عَظُمَتْ فَارِساً وَعَظُمَتْ جَاراً - إلا أنهما
غير محولين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعَمَ رَجُلًا زَيْد ، يجوز فيه : نعم
مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١١ - [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْذِلْ سِوَاهُ] فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ نَهَامِي

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .
الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبعيض ؛ وقال الشلوبين : يجوز
أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاني من
رجلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ما عدا الأخفش - أنها لا تزداد إلا
في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعني الزيادة - العطف بالانصب على
موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١٢ - طَافَتْ أُمَامَةُ بَارِئَ كَبَانٍ آوِنَةً يَأْحُسْنَهُ مِنْ قَوَائِمٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندي عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد
بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ .
(وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا) : أي ولو فعلا متصرفا ، وفاقا لسيبويه والقراء
وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه
فاعلا في الأصل وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّرُ عما كان يستحقه
من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ،
وأما قوله :

٥١٣ - وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَكُمْ كُلُّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .
(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا) هو مبنى للمفعول ، وَنَزَرًا : حال من الضمير
المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : محيى . عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبقا
بالتمييز نر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الثَّمَنِ وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيِّغْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياساعلى
غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .
(تنبيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ مِثْلَ السَّيْدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا التَّمْرُ غَيَّنَا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمَا

وهو - هو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « التَّمْرُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ،
والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَمَيْ مِثْلُ رَجُلَا » لأن كفى وإن
كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه
مَا أَكْفَاهُ رَجُلَا .

(خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما امور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تبنى جملة وظرفاً مجروراً ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسماً . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات والتمييز للذوات . الرابع : أن الحال تتعدّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التمييز الجود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كَذَا مَالٌ ذَهَبًا » ، ويأتى التمييز مشتقاً نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشها : مؤكدا لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله - وهو اثنا عشر - فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » فمردودة .

وأما قوله :

٥١٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أُبَيْكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أُبَيْكَ زَادًا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول لـ « تَزَوَّدَ » : إما مفعول مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذى يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرّ ، وعليهما « مِثْلَ » نعمت له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدَلَوْ بِذَلَّتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ
« فَفَتَاةٌ » حالٌ مؤكّدة ، والله أعلم

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ويليّه - إن شاء الله - الجزء الثانى ، مفتتحا بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشموني

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	الخطبة	١٦	تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا
٥	الكلام على لفظ « آل » وأصله	١٦	الحرف، وأنواعه
٦	وما يضاف إليه	١٧	علامات الأفعال التي تميز كل نوع
٨	الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق		منها عن أخويه
٩	الكلام وما يتألف منه		
١٠	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين		
١١	واحدته بالتاء		
١٢	تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام		
١٣	علامات الاسم : التنوين		
١٤	تنوين الترنم		
١٥	التنوين العالي		
١٦	تنوين التمكن		
١٧	تنوين التنكير		
١٨	تنوين التعويض		
١٩	تنوين المقابلة		
٢٠	من علامات الاسم : النداء		
٢١	قد يحذف المنادي فتدخل « يا »		
٢٢	على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع		
٢٣	ينقاس فيها		
٢٤	من علامات الاسم دخول « أل »		
٢٥	عليه معرفة أو غير معرفة		
٢٦	علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء		
٢٧	التأنيث الساكنة		
٢٨			
٢٩			
٣٠			
٣١			
٣٢			
٣٣			
٣٤			
٣٥			
٣٦			
٣٧			
٣٨			
٣٩			
٤٠			
٤١			
٤٢			
٤٣			
٤٤			
٤٥			
٤٦			
٤٧			
٤٨			
٤٩			
٥٠			
٥١			
٥٢			
٥٣			
٥٤			
٥٥			
٥٦			
٥٧			
٥٨			
٥٩			
٦٠			
٦١			
٦٢			
٦٣			
٦٤			
٦٥			
٦٦			
٦٧			
٦٨			
٦٩			
٧٠			
٧١			
٧٢			
٧٣			
٧٤			
٧٥			
٧٦			
٧٧			
٧٨			
٧٩			
٨٠			
٨١			
٨٢			
٨٣			
٨٤			
٨٥			
٨٦			
٨٧			
٨٨			
٨٩			
٩٠			
٩١			
٩٢			
٩٣			
٩٤			
٩٥			
٩٦			
٩٧			
٩٨			
٩٩			
١٠٠			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ينقسم إلى اسم ولقب وكنية	٥٨	٤٠ إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	
مرتبة كل واحد من هذه الأقسام	٥٩	٤١ إعراب الاسم الذي لا ينصرف	
الثلاثة مع أخويه		٤٢ إعراب الأفعال الخمسة	
إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع	٥٩	٤٣ إعراب المقصور والمنقوص من الأسماء	
فكيف تعربهما ؟		ولغات العرب فيها	
ينقسم العلم إلى منقول ومرتل	—	٤٥ إعراب المعتل من الأفعال	
علم الجنس	٦١	٤٦ قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل	
اسم الإشارة		مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك	
تعريفه ، ألفاظه ، ومواقعها	٦٣	النكرة والمعرفة	
مراتب المشار إليه	٦٣	٤٦ تعريف النكرة	
ما يشار به إلى المكان قريباً أو بعيداً	٦٥	٤٧ النكرة أصل للمعرفة	
يفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة	٦٦	٤٧ الضمير : تعريفه ، المتصل منه	
بالضمير أو بغيره		٤٨ أسباب بناء الضمير	
الموصل		٥٠ المستتر نوعان : واجب ، وجائز	
تعريفه	٦٦	٥١ لا يقع المنفصل حيث يمكن المحي	
الموصل نوعان : نص ، ومشترك	٦٧	بالموصل	
ألفاظ النص	—	٥٢ يجوز الاتصال والانفصال في موضعين	
المشترك ستة ألفاظ : من	٦٩	٥٣ إذا وصلت ضميرين وجب تقديم	
ما	٧٠	الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما	
المعاني التي ترد لها «من» و «ما»	—	كنت مخيراً	
«أل» الموصولة وخلاف العلماء فيها	٧١	٥٤ إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك	
« ذو » الموصولة ، وشواهدا ،	٧٢	الفصل ، إلا أن يكونا للغيبة	
والخلاف في بنائها		٥٥ نون الوقاية قبل ياء المتكلم لازمة	
«ذات» تجيء موصولة بمعنى التي ،	٧٢	في مواضع ، وممتعة في مواضع	
وتأتي «ذوات» بمعنى اللاتي		العلم	
		تعريفه	٥٨

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٣	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين	٨٨	المبتدأ وأنواعه
٧٤	حذف الصلة وإبقاء الموصول	٨٩	الوصف الرافع لمكتفى به
٧٥	شروط جملة الصلة	٩٠	لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف
٧٦	صلة «أل» لا تكون إلا صفة صريحة	٩٠	العامل في المبتدأ والخبر
٧٦	«أى» للموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها	٩٠	تعريف الخبر وأنواعه
٧٧	المعاني التي ترد لها «أى»	٩١	يشترط في الجملة اشتغالها على رابط
٧٨	حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول	٩٢	يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر المشتق لغير مبتدئه
٨٢	حذف الموصول وإبقاء صلته	٩٣	يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٨٢	الموصول الحرفي	٩٣	يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف
	المعرف بأداة التعريف	٩٥	لا يخبر بالزمان عن الذات ما لم يفد
٨٢	الخلاف بين سيبويه والخليل في أداة التعريف ماهى، وأدلة المذهبين	٩٥	لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت
٨٣	أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب «أل» الجنسية في قوة النكرة	٩٨	الأصل في الخبر التأخر وقد يتقدم
٨٤	«أل» الزائدة وأنواعها ، وموضع كمال نوع	٩٨	المواضع التي يجب فيها تأخيرها
٨٧	تعريف العدد	١٠٠	المواضع التي يجب فيها تقديمها
	باب الابتداء	١٠٢	يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر
٨٨	تعريف المبتدأ ، وبيان ما يخرج بمقود التعريف	١٠٢	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
		١٠٥	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
		١٠٦	تعدد الخبر ، وأنواعه
		١٠٧	اقتران الخبر بالفاء
			كان وأخواتها
		١٠٩	أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها
		١١٠	ما بمعنى صار ويعمل عمله

الموضوع	ص	الموضوع	ص
يجوز حذف خبرهن لدليل	١٣٠	١١١ يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا	
لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن	١٣٠	١١٢ توسط أخبارهن	
خبر «عسى» يرفع السببي	١٣٠	١١٣ تقدم أخبارهن	
ما يتصرف منها	١٣١	١١٥ ما يجيء تاما من هذه الأفعال ،	
ما يجيء منها تاما	١٣٢	ومعنى تامه	
إذا اتصل بعنى ضمير نصب فهي	١٣٣	١١٦ لا يلي أحدها معمول خبرها	
حرف مثل لعل عند سيوييه		١١٧ إذا ورد ما ظاهره ذلك وجب تأويله	
«كاد» نفيها نفى وإثباتها إثبات	١٣٤	١١٧ زيادة «كان» وشروطها ومواضعها	
إن وأخواتها		١١٨ زيادة «أمسى» و «أصبح»	
١٣٥ عملها، وبيان أنها قد تنصب الجزءين		١١٨ حذف «كان» وأنواعه ، وشروطه	
معاني هذه الحروف	١٣٥	١٢٠ حذف نون المضارع من «كان»	
لا يلحق خبرها ولا معموله إلا أن يكون	١٣٦	١٢٠ اقتران «إلا» بخبرهن	
ظرفا أو جارا ومجرورا		ماولا ولات وإن النافيات	
١٣٧ مواضع فتح همزة «إن» وكسرها		١٢١ «ما» وشروط إعمالها	
١٤٠ اقتران خبر إن باللام		١٢٢ تقديم معمول خبرها على معموليها جاز	
١٤٢ تتصل بهن «ما» فتبطل عملهن ،		١٢٢ العطف على خبر «ما»	
وربما بقى		١٢٣ زيادة الباء في الخبر	
١٤٣ العطف على أمثلهن		١٢٤ «لا» وشروط إعمالها	
١٤٤ تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها		١٢٥ يغلب حذف خبر «لا» وليس بواجب	
١٤٦ تخفف «أن» المفتوحة فتعمل ،		١٢٥ «لات» و «إن» وشروط إعمالها	
وشروط عملها		١٢٦ مذاهب النخاة في «لات» إذا ذكر	
١٤٧ تخفف «كأن»		بعدها «هنا»	
١٤٨ لا تخفف لعل ، وتخفف «لكن»		أفعال المقاربة	
فتعمل		١٢٨ أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه	
		— لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا	
		١٢٨ اقتران خبرهن بأن على أنواع	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٩	غير الماضي من هذه الأفعال له حكم الماضي منها	١٤٨	لا التي لنفي الجنس اختصاص لا بالأسماء ، وعملها فيها ، والسر في ذلك
--	الإلغاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين المفعولين أو تأخر عنهما جميعا	١٤٩	شروط إعمال لا النافية للجنس
--	لا يجوز إلغاء العامل المتقدم	١٤٩	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف ، ومفرد
١٩٥	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	١٥٠	حكم اسم لا المفرد
١٦٢	ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها	١٥٠	حكم العطف على اسم لامع تكرار لا
١٦٣	رأى الرؤيا مثل علم	١٥٢	حكم نعت اسم لا
١٦٣	حذف مفعولى هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٥٣	حكم العطف على اسم لا من غير تكرار لا
١٦٤	قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ، ولذلك شروط عند عامة العرب	--	حكم البدل من اسم لا
١٦٥	يجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شروط	--	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
	أعلم وأرى وأخواتهما	--	إذا قصد النفي بالألف للعلماء فيها مذهبان
١٦٥	عملها	١٥٤	تأتى ألا للتنبيه وللعرض وللتنقيص
١٦٦	حكم ثانى مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولى ظن	--	كثر حذف خبر لا النافية للجنس ، وبنو تميم لا يجوزون ذكره
١٦٧	دخول الهمزة على الفعل وبنائه	--	يندر حذف اسم لا النافية للجنس
	المجهول متقابلا		يجب تكرار لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
	ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملتها بإدخال همزة النقل عليها		
			ظن وأخواتها
		١٥٥	عملها ، وأنواعها ، وألفاظها . مع ذكر ما يرد له كل لفظ من المعانى
		--	أفعال القلوب تفصيلا
		١٥٨	أفعال التصيير تفصيلا

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٦٨	تعريفه	١٧٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه
—	أحكامه ، أولها الرفع ، وقد يجزى بالإضافة أو بالحرف الزائد	١٧٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازه جماعة منهم ابن جنى
١٦٩	ثانيها أنه لا يجوز حذفه ، خلافا للسكاني	١٨٠	قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك
١٦٩	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل خلافا للكوفيين	١٨٠	النائب عن الفاعل
١٧٠	رابعها أن الفعل يجب تجزئته من علامة التثنية والجمع ، إلا عند قوم من العرب منهم طي	١٨١	ذكر الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها
١٧١	يجوز حذف الفعل للدليل	١٨١	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لنائب الفاعل
١٧٢	قد يجب حذف الفعل	١٨٢	أنواع النائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها
١٧٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان المواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها	١٨٤	إذا وجد للمفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا
١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل ، وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فيهما	١٨٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ؟ وذكر اختلاف العلماء
١٧٥	الأصل في الفاعل أن يحىء بعد الفعل متصلا به ، وقد يفصل المفعول بينهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يمتنعان ، وبيان مواضع كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض اللواضع	١٨٦	قد يرفعون المفعول به وينصبون الفاعل
			اشتغال العامل عن المفعول
		١٨٧	ضابط باب الاشتغال
		—	أحوال الاسم المتقدم
		١٨٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم
			(١٨) الأسموني (١)

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف حرف الجر على نوعين :	١٩٧	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم	١٨٨
جائز ، وضرورة		المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم	١٨٩
يطرد حذف حرف الجر قبل أن وأن	١٩٧	المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين	١٩١
اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر	١٩٧	المواضع التي يترجح فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٢
الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجاوز مخالفة هذا الأصل	١٩٨	الفصل بحرف الجر أو بالمتضاف كلا فصل	١٩٢
قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل	١٩٨	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل	١٩٣
وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل		— العلاقة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو	
يجوز حذف الفضلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا للدليل	١٩٨	تعدى الفعل ولزومه	
يمنع حذف الفضلة الواقعة في جواب استفهام ، والمحصور	١٩٩	١٩٥ علامة الفعل المتعدى	
يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب	١٩٩	— علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما	
يصير المتعدى لازما بواحد من خمسة أشياء	—	١٩٦ اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الخافض	
يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء	٢٠٠		
التنازع في العمل			
ضابط التنازع	٢٠١		
قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما	٢٠٢		
قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين	٢٠٢		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٣	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأيهما أولى بالإعمال	٢١٢	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٢٠٣	إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المعمول فأعمل المهمل منهما في ضميره	٢١٢	خالف ابن الناطم أباه في ذلك
	وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج لمذهب البصريين	٢١٢	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع
٢٠٥	إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المعمول المتأخر فلا تضر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضر المنصوب مع الأول ضرورة	٢١٥	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضربين
٢٠٥	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المعمول أضمرت ألبتة مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف		المفعول له
٢٠٧	وضع الظاهر موضع المضر في هذا الباب	٢١٥	تعريفه
٢٠٨	لا يتأني التنازع في التمييز ولا في الحال المفعول المطلق	—	شروطه
٢٠٨	أنواع المفاعيل	٢١٦	إذا فقد أحد الشروط وجب جره بحرف دال على التعليل
٢٠٩	تعريف المفعول المطلق	٢١٦	يجوز الجر مع استيفاء الشروط المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
٢٠٩	وجه تسميته	٢١٧	تعريف الظرف
٢١٠	العامل فيه فعل أو وصف	٢١٨	تضمن الاسم معنى الحرف على ضربين
٢١٠	أنواع المفعول المطلق	٢١٨	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة	٢١٩	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة
٢١١	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز تشبيه المبين للنوع وجمعه	—	تعريف المبهم من ظرف الزمان
		—	تعريف المختص من ظرف الزمان
		٢٢٠	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المبهم والذي صيغ من ماد الفعل العامل فيه
		٢٢١	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢١	الظرف المتصرف ينقسم إلى منصرف ومنوع من الصرف ، وتقسيم غير المتصرف إليهما	٢٢٧	المستثنى بالامن كلام تام واجب النصب إذا كان موجبا
٢٢٢	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	٢٢٨	إذا كان الكلام منفيا وهو تام يختار الإتيان في المتصل والنصب في المنقطع سواء كان النفي لفظا أو معنى
—	نيابة اسم العين عن الظرف	—	اختلف النجاة في نوع التابع فقال البصريون: هو بدل، وقال الكوفيون هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو
—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	٢٢٩	يجوز عند تميم الإبدال في المنقطع
	المفعول معه	—	يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان تسلط العامل على المستثنى
٢٢٢	تحديد المفعول معه	—	قد يقع في الشعر غير نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه ، وتخرجه
٢٢٣	العامل فيه	٢٣٠	المختار أنه يجب نصب المستثنى المتقدم إذا تقدم للمستثنى على صفة المستثنى منه فقيه مذهبان
٢٢٤	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	—	الاستثناء المفرغ وحكمه
—	شواهد إعمال شبه الفعل	٢٣١	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها وإتمام تكون كذلك إذا كان ما بعدها معطوفا أو بدلا مما قبلها
—	لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على صاحبه	٢٣٢	حكم تكرار إلا لغير التوكيد
—	حذف العامل بعد كيف أو ما الاستفهاميتين أو بعد الزمن	٢٣٢	حكم المستثنيات التكررة من حيث المعنى
٢٢٥	إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق من النصب على المفعول معه وإذا ضعف العطف اختير النصب	٢٣٣	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها في الوصف بها ، وشروط ذلك
٢٢٦	إذا لم يجز العطف وجب النصب	٢٣٥	يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى
—	قد يمنع العطف والنصب جميعا فيقدر للثاني عامل		
—	قد يجب العطف ويمتنع النصب		
٢٢٧	اختلف العلماء في النصب على المفعول معه أسمى أم قياسي		
	الإستثناء		
٢٢٧	تعريف الاستثناء		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق	٢٤٣	٢٣٥ سوى ، والخلاف في خروجها عن	
في ست مسائل		الظرفية	
الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت	٢٤٤	٢٣٦ تفارق سوى غير في أمرين	
معرفة لفظا		٢٣٧ تأتي سواء لمعان أخرى	
— للعلماء خلاف في جواز مجيء الحال		— المستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون	
معرفة نحو قولك : رأيت زيدا وحده		يجيء منصوبا	
جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيويه	٢٤٥	— يجوز جر المستثنى بعدا وخلا	
بمشتق ، وذهب للبرد إلى أنه منصوب		٢٣٨ إذا تقدمت ما المصدرية على خلا وعدا	
على المصدرية		لم يحز في المستثنى بهما إلا النسب	
— اختلاف العلماء في جواز القياس على		٢٣٨ قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدهما	
ما جاء من الحال مصدرا منكرا		٢٣٩ المستثنى بحاشا كالمستثنى بخلا ، ولم يحفظ	
٢٤٦ مجيء الحال مصدرا معرفا قليل ، وهو		سيويه فيه إلا الجر	
على نوعين		— لا تدخل «ما» على حاشا إلا شذوذا	
٢٤٧ الأصل في صاحب الحال أن يكون		٢٤٠ تأتي حاشا على ثلاثة أوجه	
معرفة ، وقد يجيء نكرة بمسوغ ،		٢٤١ حكم الاسم الواقع بعد «لاسيا»	
وبيان مسوغات ذلك		— التصرف في «لاسيا» بحذف لا ، أو	
— قد جاء صاحب الحال نكرة بغير		بتخفيف يائها ، أو حذف الواو قبلها	
مسوغ		الحال	
٢٤٨ منع أكثر النحويين تقدم الحال على		٢٤٢ معنى الحال في اصطلاح النحاة	
صاحبها المجرور بالحرف		— المراد بالفضلة في باب الحال	
— الشواهد التي استند إليها من جوز		٢٤٣ يغلب مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء	
تقديم الحال على صاحبها المجرور		ملازما	
بالحرف ، وتخرج كل واحد منها		— الأصل في الحال أن يكون مشتقا ،	
تفصيلا		وقد جاء جامدا	
٢٤٩ ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير		— للواضع التي كثرت فيها مجيء الحال جامدا	
الحال عن صاحبها		مؤولا بالمشتق	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٠	قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبيان مواضع ذلك	٢٥٨	ذكر المواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده أو بهما جميعا
—	لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور	٢٥٩	قد يحذف رابط الحال لفظا فينوى
٢٥١	الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخير عنه	٢٦٠	الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها
٢٥٢	اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور	—	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
٢٥٣	وثالثها : أن يتمتع تقدم الحال على عاملها	—	يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل
—	إذا كان العامل في الحال أقفل تفضيل وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد	—	تحذف الحال للقربة
٢٥٤	لشبه الحال بالخبر والنعت جازا أن يكون متعددا . وتفصيل أحوال ذلك	٢٦١	خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتبار مختلفة
—	الحال على ضربين : مؤسسة ، ومؤكدة وللؤكدة على ثلاثة أنواع	التمييز	
٢٥٥	تقع الحال جملة بثلاثة شروط	٢٦١	تعريفه ، وشرح التعريف
٢٥٦	إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك	٢٦٢	للمهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة
٢٥٦	يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل	—	تمييز الجملة
٢٥٧	إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا بقد وجب ربط الجملة الحالية بالواو	—	ناصب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه
		—	تمييز المفرد
		٢٦٣	يجوز جر التمييز بعد المقدرات
		—	ينصب التمييز بعد الملقب المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٥	أوجب سيويه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف	٢٦٤	إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعل التفضيل
٢٦٦	خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يفرقان فيه	—	يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا
		—	يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها ويمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاعل في المعنى ، والمحول
		٢٦٥	اختلاف العلماء في معنى « من » التي يجربها التمييز

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

شرح الأئمة

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيى الدين أبو عبد الله

أجزء الثاني

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

[جميع حق الطبع محفوظ لمحققه]

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى) و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُنْذُ) و (مُنْذُ) و (رَبِّ) و (اللَّامُ) و (كَيْ) و (وَآوُ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي :

وقد تقدم الكلامُ على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ « كَي » و « لَمَلَّ » و « مَتَّى » في حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ الجر بهنَّ .

أما كَي فتجرُّ ثلاثةَ أشياء ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشَّيْءِ ، نحو كَيْفَتُهُ ؟ بمعنى لِمَ ؟ والثاني « ما » المصدرية مع صِلَتِهَا ، كقوله :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرُّ فَإِنَّمَا]

يُرَادُ الْفَتَى كَيْبَاً يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضُّرِّ والنَّفْعِ ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كَافَّةً . الثالث « أَنْ » المصدرية وصِلَتِهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » إِذَا قَدَّرْتَ « أَنْ » بعدها ؛ فَأَنْ وَالْفِعْلُ في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أَنَّ أَنْ تُضَمُّ بعدها ظُهورُهَا في الضرورة ، كقوله :

٥٢٢ - فَقَالَتْ : أَكُلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنُ

لِسَانَكَ كَيْبَاً أَنْ تَفْرُ وَتَخْذَعَا ؟

والأولى أن تقدَّر « كَي » مصدرية فتقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » .

وأما «لعل» فالجرُّ بها لفةٌ عُقِيلٌ ثابتةُ الأولِ ومحدوفةٌ مفتوحةُ الآخرِ ومكسورةُ،
ومنه قوله :

٥٢٣ - لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ

وقوله :

* لَعَلَّ أَيْ الْمُنَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لفةٌ هُذَيْلٌ ، وهى بمعنى مِنَ الابتدائية ، تُسمع من كلامهم
أَخْرَجَهَا مَتَى كُمُ ، أى من كُمُ ، وقوله :

٥٢٤ - شَرِيبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ

مَتَى لَجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَشِيجُ

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتى الكلام عليها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما بدئنا بمن لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على
ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثانى : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمة الاستفهام إذا جعلت
عوضاً من حرف الجر فى القسم ، قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالمعوض ،
خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والزمخشري إلى أن « أَيْمَنْ » فى القسم
حرف جر ، وشذَّأ فى ذلك . وعدَّ بعضهم منها الميم المثلثة فى القسم نحو « بِمِ اللَّهِ » وجعله
فى التسهيل بقية « أَيْمَنْ » قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها « من » خلافاً لمن
زعم ذلك . وذكر القراء أن لات قد تجر الزمان ، وقرئ « وَلَاتَ حِينَ مَفَاصٍ » .
وزعم الأخفش أن « بَلَّة » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيح أنها اسمٌ ،
وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وَلِيَهَا ضميرٌ متصل ، نحو « لولاى ،
ولولاك ، ولولاه » فالضماير مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع
رفع بالابتداء ، وموضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج
بشوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ - أَتَطْمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَن

وقوله :

٥٢٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

انتهى

(بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ) و (مُنْذُ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْتَاءَ) وكفى
ولعلَّ ومَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ،
على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخْصُصْ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، فتقديره :
منذ زَمَنِ أَنْ الله خلقه ، أى : منذ زمن خَلَقِ الله إياه .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط في مجرورها - مع كونه وقتا - أن يكون مُعَيَّنًا ، لا مُنْهَمًا ،
ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، أو مذ يَوْمِنَا ، ولا تقول :
مذ يَوْمِ ، ولا أراه مذ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اخْصُصْ (بِرُبِّ * مُنْكَرًا) نحو : رَبِّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل
(وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ) مضافا للكسبة أولياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ »
وَرَبِّ الْكَلْبَةِ ، وَرَبِّي لِأَفْعَلَنَّ ، ونذر : تَالرَّحْمَنِ ، وَتَحْيَا تِكَ .
(وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَعَيَّ) وقوله :

٥٢٧ - [وَاهِرَأْبَتْ وَشَيْكَأ صَدْعُ أَعْظَمِهِ] وَرَبِّهِ عَطِبَا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَرٌ) أى : قليل

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضميرُ الجُرُورُ بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ اسْرَأةٌ . قال الشاعر :

رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَاكُمَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أى : قد جَرَتْ الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٨ - وَأَمَّ أَوْ عَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا [ذَاتَ التَّيْمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْسَكُبًا]

وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَقْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا يختص بالضرورة .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمحاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَتَى [حِينَ تَدْعُو الْكِمَاءَ فِيهَا نَزَالٍ]

وكقول الحسن : أَنَا كَلْتُ وَأَنْتَ كَتَى . وأما دخولها على ضمير الرفع - نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا - وعلى ضمير النصب - نحو ما أنا كِيَاكَ ، وما أنت كِيَايَ - فجعله فى التسهيل أقلّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المردى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ قَتَى حَتَاكَ يَابْنَ أَبِى زِيَادٍ

وقوله :

٥٣٢ - أَتَتْ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَحْيِبُ

اتمى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى : فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ) أَيْ : تَأْتِي مِنَ لِمَانٍ ، وَجَمَلْتُهَا عَشْرَةَ ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ) الغاية في (الْأَزْمَنَةِ) أيضا ، خلافاً لَأَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ ، نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - نَحْبِزْنَ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌ * نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَايَغٍ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى ، والتي لتأكيد كيدته هى التى مع نكرة تختص به كأَحَدٍ وَدَيَّارٍ . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطَرٍ . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارة لمرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ » وقوله :

٥٣٤ — أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وقوله :
يُفْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ]
الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَمَلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع :
موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو :
« وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » .

(لِلْأَنْتَهَاءِ حَتَّى وَلَا مَّ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاى الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أمكن فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى نِصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمال اللام لانتهاى قليل ، نحو : « كُلُّ يَوْمٍ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى » .
وسياتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إغراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى البَيِّنَةُ لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ »

وقيل : لانتهاه الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ - فَلَا تَتْرُكُنِي بِالْوَعْدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من ، كقوله :

٥٣٦ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

أَيْسَقَى فَلَا يَرَوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٧ - أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراه مستدلاً بقراءة بعضهم : « أَفْتِدَّةً

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواد ، وَخُرَّجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى معنى تميل .

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَحْتَى ، نحو : قرأت القرآن

مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، ونحو قوله :

٥٣٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَمْلِئَهُ أَلْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ اتَّمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ - سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عُزْرِيَّتَ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مُحْدُودًا

عَمَلُهَا ، وإلا فالصحيح فى « حَتَّى » الدخول ، وفى « إِلَى » عدمه مطلقاً حملاً على

الغالب فيهما عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرائ أنه لا خلاف فى وجوب

دخول ما بعد « حَتَّى » ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق فى

« حَتَّى » العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى : تَأْتَى مِنْ وَبَاءٍ بِمَعْنَى بَدَلٍ ؛ أَمَا « مِنْ » فقد

سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى

(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي)

وَزَيْدٌ) أى : تانى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِرَيْدٍ . الثالث : شبهُ الملك ، نحو : الْجُلُءُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحُدُثُ لِلَّهِ ، وَ « وَئِيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد عبّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المغنى : والأولى عندي أن يمثّل للتعدية بما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لِيَتَحَكَّمُ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي إِذْ ذَكَرْتُكَ هَزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْغَرُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرِبِ

مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وإما لتقوية عامل ضَعْفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِرَيْدٍ أَبٌ ، وَلِعَمْرٍو عَمٌّ . العاشر : القسم والتعجب مما ، كقوله :

٥٤١ - اللَّهُ يَنْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرَةٍ بِهِ الظِّيَانُ وَالْآسُ

ونحو : اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَمَاءِ وَالْعُسْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهم ، وقوله :

٥٤٢ - فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُبِلْ

وفي غيره ، كقولهم : اللَّهُ دَرَّةُ فَارِسَا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصبرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »
وتسمى لام العاقبة ولام التآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،
نحو : قُلْتُ لَهُ كَذًّا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ،
على ما سبق في إلى . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرُونَ
لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ - [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والجمازي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وَأَنْكَرَهُ النُّحَاسُ .
السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر :
موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِحَمْسِ خَلَوْنَ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جُنَى قِرَاءَةَ الْجُحْدَرِيِّ :
« بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة
في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِيهَا لَوْ قَتِمَ
إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة من ، كقوله :

٥٤٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَمَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

اللتسم عشرين : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمُ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ،
وقوله :

٥٤٦ - كَهْرًا إِرِ الْحُسْنَاءُ قُلْنَ لَوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادي والعشرون موافقة مع ، كقوله :

٥٤٧ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا لِكَأَنَّ لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أَسْتَبِينَ بِيَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بَالِبَا أَسْتَعِينَ وَعَدَّ عَوْضُ الصِّقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ)

أى : تأتى كل واحدة من الباء وفي لمان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَبَدٌ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتْ أُمْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ أَذْخُلُوا فِي أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَا صَلَابتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ — بَطَلْ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْذَى نِعَالِ السَّبْتِ أَيْسَ يَتَوَعَّمِ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .
السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :

٥٤٩ — أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَمَعَنَّ مَنْ كَانَ أَخَذَتْ عَهْدَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالِ
أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ — وَلَا يُوَاتِيكَ فَيَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَأَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

أى : فانظر مَنْ تَتَّقُ به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسي فى الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُكْبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسْرُئِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » .
الثالث : السببية ، نحو « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ،
نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تمضى الفعل القاصِر ، نحو « ذَهَبْتُ بِرَيْدٍ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع :
التويض ، نحو « يَبْتُ هَذَا بِالْفِ » وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو « أَمْسَكْتُ بِرَيْدٍ » ونحو : مَرَزْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة ، نحو « أَهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : معه . العاشر :
التبعيض ، نحو « عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لُجَجِ خُضْرٍ لَهُنَّ نَثِيجُ

الحادى عشر : المجاوزة كعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِي * هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقُنْطَارِ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لَا فَعْلَمَنْ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ .

(عَلَى اللَّاسْتِغْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تَجِبُ عَلَى الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ، نحو « عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٤ - إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمُحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمْ إِذَا الْخَلِيلُ كَرَّتْ

الخامس : المصاحبة كعم ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ بَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَتَّى تَقُولَ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ، وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَفْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ - أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ - بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ بُشَفْ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍ

(بِعَن تَجَاوَزًا عَن مَن قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجَبَّى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (طَى) *
كَمَا طَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُمِلًا (كما رأيت .

وجملة معاني عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجَاوِزَةُ ،
وهي الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواء ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ
عَنْ كَذَا . الثاني : الْبُعْدِيَّةُ - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو :
« عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَ نَادِمِينَ » « لَتَرَى كِبْرًا طَبَقًا عَنْ طَبَقِي » أى : حالا بعد حال
الثالث : الاستعلاء كلى ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْتَغِلُ عَنْ نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨ - لَأَمِ ابْنُ عَمِّكَ لَأَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لَأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩ - وَأَسِ سَرَاةَ أَلْحَى حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ خَلِي الرِّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ
الَّذِينَ يَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَأْعَمِلًا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ
الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن :
الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ
بِالْقَوْسِ ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي الرمية .
التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث :
صُومِي عَنْ أَمْلِكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠ - أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامِئًا فَهَلَّا أَلَّتْ عَنِ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شُبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ)

أى : تجي الكاف لمعانٍ ، وجمعتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَأَذْكُرُّوهُ كَمَا هَذَا كُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح السكافية : ودالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شئ مثله ، وقوله :

٥٦١ - [قُبَّ مِنَ التَّمْدَادِ حُتْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ

أى : فيها المَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتَعْمِلَ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ - يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ [تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفٍ شَمٍّ]

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٣ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّغْوَاءُ جُلَّتْ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمَنْعَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - فى الاختيار .

(وَكَذَا عَنْ وَطَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِبٍ ، والثانى بمعنى فَوْقَ

(مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) فى قوله :

٥٦٤ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِ يَمِينِي تَارَةً وَأُمَامِي

وكقوله :

٥٦٥ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءُ بَجْهَلٍ

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا

مفردًا ، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَلْفَعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَآنِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، والتقدير: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأولُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس، والمعنى بينى وبين الرؤية يومان، وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، أى: مذ كان - أو مذ مضى - يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم فى التسهيل.

والثانى (كجئتُ مذ دعاً)، وقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ أَشْهُارٍ]

وقوله:

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْنَى الْخَيْلَ مُذْ أَنَا بِإِفِئْع [وَالِدًا وَكَلًّا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا]

والشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة ليكون هو الخبر.

(وَأِنْ يَجْرَا) فهما حرفا جرٍّ، ثم إن كان ذلك (فى مُضَى فَكَمِنْ * هُمَا) فى المعنى، نحو: ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أى: من يوم الجمعة (وَفى الحُضُورِ مَعْنَى فِى اسْتَبْنِ) بهما، نحو ما رأيتُهُ مَذْ يَوْمِنَا، أَوْ مَنذُ يَوْمِنَا: أى فى يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مَنْ وإلى مَعَا كما فى المعداد، نحو: ما رأيتُهُ مَذْ - أَوْ مَنذُ - يَوْمَيْنِ، وكونهما إذا جرًّا حرفى جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح

جر منذ الماضى على رفعه، كقوله:

٥٦٧ - [قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبِ وَعِرْفَانِ]

وَرَبْعِ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضى على جره؛ فن القائل فيها قوله:

٥٦٨ - لَيْنِ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ
(٢ الأشموني - ٢)

الثاني : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقاته الساكن نحو مُذُ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن مالكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف وشبهه ، ويردّه تخفيفهم أنْ وكانَ ولكنَّ ورُبَّ ، وقال المالقي : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفاً فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَا رُبَّ صَائِمٍ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمٍ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٩ — أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(وَبَعْدَ مَنْ وَعَنَ وَبَاءَ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)
لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَا هُمْ اغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ » .

(وَزَيْدَ بَعْدَ رُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
وكقوله :

٥٧١ — [فَإِنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ
(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكْفَ) ، كقوله :

٥٧٢ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ تَجْلَاهُ

وكقوله :

٥٧٣ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبِّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ]

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ

كَفَرُوا » ونادر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ]

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجميل :

خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجمال المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبٌّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍّ * وَالْفَا) ، لكن على

قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلٍّ بَلَدٍ مِلْدُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ

وقوله :

٥٧٦ - * بَلٍّ بَلَدٍ ذِي صُؤْدٍ وَأَصْبَابٍ *

وقوله :

٥٧٧ - فِثْلِكَ حُبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ

[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُحْصُولِ]

وقوله :

٥٧٨ - فَجُورٍ قَدْ كَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ [نَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَنْتَبِلِي]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجربها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَاهُ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَاهُ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما منابَ رُبٍّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر رب المضمره ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجْرَى بِسَوَى رُبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفِ) وهذا بعضه يُرَى غير مطرد يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغُ

وقوله :

٥٨١ - [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ] حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا فَعْلَانٌ .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : في جواب ما تَضَمَّنَ مثل المحذوفِ ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب :
بِمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ
وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف
الليل ، وقوله :

٥٨٢ - أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
أى : وبمذمين .

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ - مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَيِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

السابع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَرِيدُ ابْنَ عَمْرٍو ؟
استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : في المقرون بهلا بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٌ ، لمن قال : حِثُّ بُدْرَهم .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : أَمُرُّ بِأَيِّهمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو ، وجعل
سببويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراده .

العاشر : في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ
إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلاً أَمُرُّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ ، والذي حكاه سببويه
إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحٌ ، وَإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وَقَدَّرَهُ : إِلَّا يَكُنْ صَالِحًا فَهُوَ طَالِحٌ ، وَإِلَّا يَكُنْ
صَالِحًا يَكُنْ طَالِحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كنى وصلتها ، ولهذا تسمع للنحويين يميزون في نحو : جِئْتُ كُنَى تُكْرِمَنِى ، أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أن وأن ، نحو نَحِيْتُ أَنْتَ قَائِمٌ ، وأن قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٥- بَدَأَ إِلَى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
الخفض فى « سابق » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكُ » ولم يجزه جماعة من النحاة ، ومنه قوله :

٥٨٦- أَحَقُّ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ
وقوله :

٥٨٧- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

وَمَا زَرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ
(تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨- إِنْ عَمْرَأَ لَأَخِيرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنْ عَمْرَأَ مُسَكَّرُ الْأَخْرَازِ]
وقوله :

٥٨٩- وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلُ
وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المستى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ فُدّر الكونُ المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء وَمِنْ ، في نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ » .

الثاني : لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لولا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن «لولا» جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رب في نحو : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أو لقيته ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زيداً ضَرَبْتُهُ ، ويُقدّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإقادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّة ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور لخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خَفَضْنِ ؛ لما سبق

في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ) وَهِيَ نُونُ الْمُتَنَّى وَالْجُمُوعِ عَلَى حَدِّهِ وَمَا الْحَقَّ بِهِمَا
(أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا (يَمَّا تُضَيَّفُ أَخْذِفَ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و

٥٩٠- [كَأَنَّ خُضْيِيهَ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ مَجْزُورٍ] فِيهِ نِنْتَا حَنْظَلٍ

وَكَاثِمِي الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطُورِ سَيْنَا) « وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ » ،
أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينِ
الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :

٥٩١- [إِنَّ الْخَلِيلَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَأَنْجَرُوا]

وَأَخْلَفُوا عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةُ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لِأَعْدُوا لَهُ عِدَّةُ » أى : عِدَّتُهُ ، وجعل
الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامَ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال
دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضايفين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُنْ) بالمضافِ وفاقا لسيبويه ،
لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ)
نَمْ (أَلَا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بفعضا من المضاف إليه
مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير : ثوب من خز ، وخاتم
من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب
خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو
« مَكْرَ اللَّيْلِ » أى : فِي اللَّيْلِ (وَاللَّامُ خُذَا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هي الأصل ،
نحو : ثوب زَيْدٍ ، وَحَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعذو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثائة - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصَصْ أَوْلاً) من للتضايغين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة ، نحو : غُلامٌ رَجُلٍ ، ويتعرف به إن كان معرفة ، نحو : غُلامٌ زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعَذَّلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمْلِ * مَرُوعُ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحَيْلِ) فراجى : اسم فاعل ، ومروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبِّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ - يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَذَا بَالِغُ الْكُفْبَةِ »

وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِي عَطْفِهِ » وقوله :

٥٩٣ - فَأَنْتَ بِهِ حُوشُ الْقَوَادِمِ بَطْنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبُ زَيْدٍ ؛
فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح :
أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كافي «ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عُمَرُو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ»
أو المقدر كافي «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» أو نونِ التثنية كافي ضَارِبًا زَيْدٍ ،
والجمع كافي ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفع القبح في حَسَنُ الْوَجْهِ فإن في رفع الوجه قُبْحُ خلو
الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قُبْحُ إجراء وصف القاصر مُجَرًى وَصْفِ المتعدى ؛
وفي الجر تحلُّصُ منهما ، ومن ثم امتنع الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع :
أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر أيضاً ؛ لانتفاء قبح
النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ أَسْمَاءُ لَفْظِيَّةٌ) ، وغيرُ مُحَضَّةٍ ، وَبِجَازِيَّةٍ ؛ لأن فائدتها راجعة
إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى في تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى
أسماء (مُحَضَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) حقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة
إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرَهَانَ وابن الطَّارَوَةُ إلى أن إضافة
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته
بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذُولَا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعال التفضيل غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح
أنها محضة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة في هذين النوعين ، وهو المعروف ،
لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً ، وهى المشبَّهَةُ بالمحضة ، وحَصَرَ ذلك في
سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَّا زَيْدًا نَأْيَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدٍ كَمْ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي]

أى : عَلَّا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، غُذِفَ الصَّفَتَيْنِ وَجُمِلَ الموصوف

خلفا عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكَّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :

يَوْمَئِذٍ وَحِينِئِذٍ وَعَامَئِذٍ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا بِنَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضِيكَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أَضْرَبْ أَيْهَمُ أَسَاءَ ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بَبَقْدَادَ الْعِرَاقَ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقَ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكَمَ نَاقَةٍ وَفَصِيلَهَا ، وفعلَ ذَلِكَ جَهْدُهُ وَطَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّ رَبَّ وَكَمَ لَا يَجْرَانِ المَعَارِفَ ، والحال لَا يَكُونُ معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كَمَثَلٍ وَغَيْرِ شَيْئِهِ . قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع « غير » بين ضدين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّغْبَ غَيْرَ الْمُهَيَّنِّ ، وَمَرَرْتُ

بالكريم غير البَخِيل، وكقوله تعالى: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبى طالب :

٥٩٨ - يَارَبُّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِبِي فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَابِرِ
فَلَيْسَ كُنُ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلَيْسَ كُنُ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إيهامه؛ لأن جهة المعايرة تَتَمَعِّنُ ، بخلاف خلوها من ذلك ، كقولك : مررت برجل غيرك ، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة ؛ فإن الإضافة لاتعرفه ولا تزيل إيهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تَعَرَّفَ ، هذا كلامه .

وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يُعْنَى بغير ومثل مُعَايَرَة خاصة ومائلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادين ، وهذا الذى قاله فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى ، وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : «صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. اهـ (وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى : المشابهِ يَفْعَلُ (مُفْتَقَرٌ * إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَفْدِ الشَّعْرُ) وقوله :

٥٩٩ - [أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاةً] وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي)

وقوله :

٦٠٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَفْقِيَةَ الْعِدَى [بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسِرٍ وَالْقَتْلَ]

أو بما أضيف إلى ضمير الثانى ، كقوله :

٦٠١ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ [مِثِّى ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا]

ومنع المبرد هذه .

(وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مِثِّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ)

أى : وكون آل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتقاره وقوعه متنى
أو جمعاً أتبع سبيل المتن ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَقِى
وقوله :

٦٠٣ - الشَّامِئِ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا [وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِ]
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ آل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك
فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضارب زَيْدٌ ، والضارب هَذَا ، بخلاف :
الضارب رَجُلٍ . وقال اللبرد والزمانيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع
الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو
منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضاربك »
و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زَيْدًا ، والضاربو عمرًا ، وتحذف
النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَأْسِهِمْ وَكَفُ
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون
الجر بالإضافة ؛ لأنه المهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى
قوة الفعل فطلب معه التخفيف ، واحتترز بقوله « سَبِيلُهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم .

﴿تنبيه﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المسكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود آل فى الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز فى هـز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايقين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (تَانِيثًا) أو تذكيراً (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أى : صالحاً للحذف والاستثناء عنه بالثانى ؛ فن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً [فَتَرَكَ كُلَّ حَذِيقَةٍ كَالَّذِي هَمَّ]

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلَمَّظَتْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » . وقوله :

٦٠٧ - طُولُ اللَّيَالِي أَمْرَعَتْ فِي تَقْضِي [طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي]

وقوله :

٦٠٨ - [وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْفَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ - أُنَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

وقوله :

٦١٠ - مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِيحُ تَسْفَهَتِ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

٦١١ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ عَهْوَى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى زَادَ تَنَوُّرًا

وقوله :

٦١٢ - رُوِيَةُ الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأَنْسَرُ مُعِينٌ عَلَى أُجْتِنَابِ التَّوَانِي

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قَامَتْ غِلَامٌ هندية ، ولا قَامَ امْرَأَةٌ زيدٍ ؛ لانتفاء الشرط المذكور .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى) كالمُرَادِفِ مع مُرَادِفِهِ ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمَحٌ بُرٌّ ، ولا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، ولا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلُ مُوَحِّدًا إِذَا وَرَدَ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يؤهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوهِم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جَاءَنِي سَعِيدٌ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم ، أى : جَاءَنِي مُسَمًّى هَذَا الْاسْمَ ؛ ومما أُوهِم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحَمَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أُوهِم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرَدُ قَطِيفَةٍ ، وَسَخَقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شئ لا جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئ سَخَقٌ من جنس العمامة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيره ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبُّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقة .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ أَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كُلُّ ، وبعض ، وأَيْ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلكٍ يَسْجُونَ » « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيَّامًا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كَلَّا ، وَكَلْتَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَيَّ ، وَسَوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحُمَاهُ ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَاتِ ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يَضَافُ حَتَّى) أَيْ وجوباً (أُفْتَنَعَ * إِبِلَاؤُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو جُنْتُ وَحْدِي ، وَجُنْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبِّي، وَدَوَالِي) و (سَعْدَيَّ) وَحَتَانِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَدَوَالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لك بعد تداوُل ، وَسَعْدَيْكَ ، بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَتَانِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وَهَذَا ذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسرَاعًا لك بعد إسرَاع (وَشَدُّ إِبِلَاؤِي يَدِّي لِلَّيْلِ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَتَبَيَّ فَلَئِي يَدِّي مِسُورٍ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٤ -

* لَقُلْتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

﴿ تنبيه ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةٍ لفظاً ومعناها التكثير ،
وأنها تُنْصَبُ على المصدرية بعوامل محذوفة من الفاظها ، إلا هَذَا ذِيكَ وَأَيُّكَ فمن معناها
وجوزُ سيبويه في هَذَا ذِيكَ في قوله :

٦١٥ - مَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا [يُعْضِي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا]

وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ

الحالية بتقدير نَفَعْلُهُ مُدَاوِلِينَ وَهَآذِينَ ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ،
ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعم في
هَذَا ذِيكَ في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضرباً » نكرة ،
وذهب يونس إلى أن لَبَيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَيْ لَبَيْتِ أَلْفُهُ ياء الإضافة إلى
الضمير كما في عَلِيٍّ وَإِلَى وَلَدِي ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قُلبت مع الظاهر
في قوله :

* فَلَبَيْ يَدَيَّ مِسُورٍ *

وقول ابن الناطم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وَهَمَ ، وزعم الأعم أن الكاف
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذَلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبَيْهِ ،
وَأَبَيَّ يَدَيَّ مِسُورٍ ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذَلِكَ ، وبأنها لا تلحق
الأسماء التي لاتشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من الللازم الإضافة — وهو ما يختص بالجل — على قسمين : ما يختص
بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى
(٣ - الأشموني ٢)

الْجَمْلُ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمّل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو :
جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو جلستُ حيث
جلستَ ، وأجلس حيث أجلسُ ، « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ
بِكِ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا [نَحْمًا يُضِي كَالشَّهَابِ سَاطِعًا]

وقوله :

٦١٨ - [وَنَعْمَتُهُمْ حَيْثُ الْكَلْبُ يَعْدُضُ بِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لِيَ الْعَمَامِ
فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إِذْ ذَاكَ » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،
والتقدير : إِذْ ذَاكَ كَذَا ، أو إِذْ كَانَ ذَاكَ .

(وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أى : وإن بنون إِذْ يحتمل إفرادها لفظاً ،
وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ،
ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول
الكتاب ، وأما نحو :

... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(وَمَا كَذَا مَقَى) فى كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ،
ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كَذَا) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إِذْ ، لكن (أَضِفْ)
هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إِذْ تضاف إليه وجوباً (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذٍ) وجاءَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ لَمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف
للمفرد ، فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إِذْ ، بل يعامل معاملة إِذَا ،
فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ
يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقيق وقوعه . هذا مذهب سيويوه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحولٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَاذِبٌ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملاً على إذ (وَأَخْتَرُ بِنَا مَتَلَوْ فَعَلٍ بُنْيَا) أي : أن الأرجح والختار فيما تلاه فعلٌ مبنيٌ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلَمْ أَصْنَحْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وقوله :

٦٢٠ - [لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحَلُّمًا] عَلَى حِينٍ يَسْتَصْنِينَ كُلَّ حَلِيمٍ
(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَعْرِبْ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ - أَلَمْ تَقُلْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أُنْفِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

ولم يُجْزِ البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُنْفَدَا) أي : لن يُفْلَطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... .. عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

وقوله :

٦٢٢ - تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي - عَلَى حِينِ التَّوَّاصِلِ غَيْرُ دَانَ
(وَالزُّمُّو إِذَا) الظرفية (إضافة إلى * جُلِّ الْأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهْنُ إِذَا أَعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ
أُنشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إِذَا بَاهِلِيٌ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ

فعل إضمار كان الشائنة كما أضمرت هي واسمها ضميرُ الشأن في قوله :

٦٢٤ — [وَنُبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةٍ إِلَى] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْنَرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ مثل إذا هذه كمّا ظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاوُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاهُنَا

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَاهُنَا » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشِم أمرٌ من قولك : شِمْتُهُ ، إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ ، والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شِمهُ .

(لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كَلَمًا وَكَلَا) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكهوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كلتا جاريتين عِنْدَكَ مَقْطُوعَةً يَدَاهَا : أى تاركة للغزل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كَلَاهُمَا ، و « كَلَتَا الْجَنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ [وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَعَانِيًا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ -- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » أى : وكلما ما ذكر ، وبَيَّنَ ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمره ، وأما قوله :

٦٢٨ -- كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّاتِبَاتِ وَالنَّامِ الْمَلِمَاتِ

وقوله :

٦٢٩ -- كَلَّا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ

لَدَى الْمُئْنَى وَالْأَمْنَى فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضِفْ لِْمُفْرَدٍ مُّعْرِفٍ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ

كَرَّرْتَهَا) بالمطف (فَأُضِفَ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ - فَلَمِنَ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

وقوله :

٦٣١ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيْكُمْ غَدَاةَ التَّقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَوْ كَرَمًا

لأن المعنى حينئذ أينما (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعرفة بالجمع : بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو :

أى زَيْدٌ أَحْسَنُ ؟ يعنى أى أجزائه أَحْسَنُ (وَأَخْصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةٌ أَيًّا)

أَيًّا : مفعول باخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ،

أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ،

نحو : أَمْرٌ بِأَيِّ الرَّجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ ، وَأَيُّ الرَّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ »

ولا تضاف للمكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْمَعْرِفَةِ) من الموصولة (الصَّغَةِ) وهى

للمنوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارس أى فارس ،
وبزيد أى فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمِنْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ] فَاللهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

(وإن تكن) أى (شرطاً أو استنفهاً * فمطلقاً كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا) لى: تضاف
إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أى رجل
يأتى فله درهم « أَيَّمَا الْأَجَانِينَ قَضَيْتَ » « أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرَشِهَا » « فَبَأَى حَدِيثٍ »
فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتاً أو حالا - وهى المراد بالصفة فى كلامه - فهى ملازمة
للاضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استنفهاً فهى ملازمة لها معنى
لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، وبحال إن
كان مبنياً أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :
٦٣٢ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّمْرِ إِلَى الْعَصِيرِ
والثانى نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث
كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ [إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أَيْبَضُ كَالنَّسْرِ]
وقوله :

٦٣٤ - صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِمُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ
ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن
برهان : حيثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ
نَدَرَ) كما فى قوله :

٦٣٥ - فَازَالَ مَهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُوبٍ

فَلَدُنْ حِينَئِذٍ مَنْقُطَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَغُدُوَّةٌ بَعْدَهَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لَشَبهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثُبُوتِ نَوْنِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يَضَعُهُ سَمَاعُ النَّصَبِ بِهَا مَحذُوفَةً النُّونَ ، أَوْ خَبَرًا لَكَانَ مَحذُوفَةٌ مَعَ اسْمِهَا : أَيْ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً ، وَيَجُوزُ جَرُّ غُدُوَّةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى «غُدُوَّةٍ» الْمَنْصُوبَةِ جاز جَرُّ الْمَعْطُوفِ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ ، وَجَازَ نَصْبُهُ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَبْعَدَ النَّاطِقُ نَصْبَ الْمَعْطُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ رَفَعَ « غُدُوَّةٍ » بَعْدَ لَدُنْ ؛ فَقِيلَ : هُوَ بِكَانَ تَامَةً مَحذُوفَةٌ . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتُ هُوَ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ غُدُوَّةٍ .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَحْتَصِصُ بِسِتَةِ أُمُورَ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مِلَازِمَةٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنْهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنْهِ ؛ لِعَدَمِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُنَا .

ثَانِيهَا : أَنَّ الْغَالِبَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَجْرُورَةٍ بِمَنْ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، إِلَّا فِي لُغَةِ قَيْسٍ ، وَبَلَّغْتَهُمْ قَرْيَةً « مِنْ لَدُنْهِ » .

رَابِعُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجَمْلِ ، كَمَا سَبَقَ .

خَامِسُهَا : جَوَازُ إِفْرَادِهَا قَبْلَ « غُدُوَّةٍ » عَلَى مَا مَرَّ .

سَادِسُهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً ، تَقُولُ : السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنْ

لَدُنِ الْبَصْرَةِ .

وَأَمَّا «لَدَى» فَهِيَ مِثْلُ عِنْدَ مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّ جَرَهاً مَمْتَنِعٌ ، بِخِلَافِ جَرِّ عِنْدَ ، وَأَيْضًا

« عِنْدَ » أَمَكْنُ مِنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي ، تَقُولُ :

هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ ، وَعِنْدَ فُلَانٍ عِلْمٌ بِهِ ، وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي لَدَى ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ

فى أماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِي مَالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدِي مَالٌ ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وَعِنْدَ ، وقول غيره أولى .

(و) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعَ) بالبناء على السكون (فيها قليلٌ) كقوله : ٦٣٦ - فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ وَإِنْ كَأَنْتَ زِيَارُ تُسْكُمُ لِمَامًا وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرَفٌ ، وأدعى العباس الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنُقِلَ) فيها (فَتَنَحَّ وَكُسِرَ السُّكُونُ يَتَّصِلُ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلباً للخفض ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للانثين ، كقوله : ٦٣٧ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا [فَعُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا] وقوله :

٦٣٨ - [يَدُ كَرْنٍ ذَا الْبَيْتِ الْخَزِينِ بِبَيْتِهِ] إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى جَعْنَ لَهَا مَعًا وقد ترادف « عند » فتَجَرَّبْنِ ، حكى سيبويه : ذَهَبَتْ مِنْ مَعِي ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمُ بِنَاءٍ غَيْرِ أَنْ عَدَمَتْ مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظاً (نَائِيًا مَا عُدِمَا) معنى ، أى : من النكلمات اللازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلِمَ المضاف إليه - كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرَهَا - جاز حذفه لفظاً فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة بناء ؛

لأنها كَقَبِيل في الإيهام ، فهي اسمٌ أو خَبَرٌ ، وهذا ما اختاره الفاضل ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأَخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكُلٍّ وِبَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبِيل وبعده ؛ فهي اسم لا خبر ، وجَوَّزَها ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : . يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظاً تُضَمُّ وتُفْتَحُ ، فإن ضُمَّتْ تعيّنَت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من أَلْفَاظِ الْجَحْدِ ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم « لا غَيْرُ لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جَوَابًا بِهِ تَنْجُو أَعْتَمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ نَسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب الْقَسَمِ من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من أَلْفَاظِ الْجَحْدِ لم يحز الحذف ، ولا يُتَجَاوَزُ بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غَيْرُ » فتحة بناء ، كالفتحة في لا رَجُلَ ، نقله في شرح الأبواب عن الكوفيين . وبناءً : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أى : بانبا ، وَغَيْرًا : مفعول بضمُّ . (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أيضًا ، وَعَلُ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتُقَطَّعُ عنها لفظًا دون معنى ؛ فبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبِضْتُ عَشْرَةَ خُسْبُ ، أَى : خَسِي ذَلِكَ ، وَحَكَى أَبُو عَلَى الْفَارَسَى : أُبْدَأُ بِذَا مِنْ
أَوَّلُ ، بِالضَّم . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَاؤْجِلُ] عَلَى . أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَتَقُولُ : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَى : وَدُونِهِمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ -
أَوْ أَمَامُ ، أَى : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعَنَّا بِشْنٍ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَقْبَبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ [مُعَاوِدٍ كَرَّةً أَذِيرُ أَقْبِلِ]
أَمَّا إِذَا نَوَى ثُبُوتُ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَعَرَّبَ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لَوْ تُلْفِظَ بِهِ ،
كَقَوْلِهِ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]
أَى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقَرِءْ : « فِى الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ ، أَى : مِنْ قَبْلِ الْقَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكَى أَبُو عَلَى : أِبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بِالْجَرِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى - أَى : لَمْ يُنَوَّ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ -
أَعْرَبْتَ مَنَوْنَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرْنَا)
كَقَوْلِهِ :

٦٤٤ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
وَكَقَوْلِهِ :

٦٤٥ - [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أَسْدَشْنُوهُ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

وكقوله :

٦٤٦- [مِكْرَةً مِقْرَةً مُقْبِلٍ مُذْبِرٍ مَعًا] كَجُلُودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو على : ابتداءً بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعاً من العرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسَبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ، أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛ إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ الله حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يرثى على مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسمُ فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمته للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهري : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول في الابتداء : قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ ، أى : فحسبي ذلك .

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلٌ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « قَوْقٌ » في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أَخَذْتَهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : مِنْ عُلُوِّهِ ، ومن قَوْقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

٦٤٧- يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَمُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عُلِّهِ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف إليه - بما يُعاملُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وَمَا بِلَى الْمُضَافِ) وهو المضاف إليه (يَا نَبِيَّ خَلَقًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهل القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مقامَ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله :

٦٤٨ -- يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِّصِ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى بَصْفُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ -- مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْضَانِهَا نَفِجَةٌ

أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ، نحو « تَفَرَّقُوا أَيَادَى سَبَا » أى مثل أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتعملون بدل شكر رزقكم تكذبيكم و « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يفشى عليه من الموت . ومنه قوله :
 ٦٥٠ - فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ لَأَصْبَحَا
 أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أُبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا نَقَدَّمَا)
 وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ)
 سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ - أَكُلُّ أَمْرِيءَ تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
 أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى
 وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرًا وَهُوَ طَائِعُ

أى : ولا مثل الشر ؛ لثلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله
 « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرئ » والعامل فيه « كل » و « ناراً » الثانى معطوفا
 على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مقيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام
 كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف
 فى قوله : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمٍ عَدِيٍّ ، أى : أَحَدَ تَيْمٍ عَدِيٍّ ، ومع العاطف المفصول
 بغير لا ، كقراءة ابن جهم « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عَرَضَ
 الْآخِرَةِ ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ،
 وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالحذوف ليس مماثلا لما عليه قد
 عطف ، بل مقابلا له . اهـ

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وَيُنَوَّى ثُبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ)
 وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنَوَّى . ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان منثى

أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ
الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك بصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك
كقولهم : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ
مَنْ قَالَهَا ؛ فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالَهَا » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رَجَلَ »
عليه ، وكقوله :

٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَةِ الْأَسَدِ
أى : بين ذراعى الأسد وجبة الأسد . وقوله :

٦٥٤ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْفَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا

[فَنَيْطَتْ عُورَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالْفَرْعِ]

أى : سَهَّلَهَا وَحَزَنَهَا ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :
وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

وقد قرئ : شَدُوذًا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن
الأصل في قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا ،
فحذف ما أضيف إليه « رَجَلَ » فصار : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ ، ثم أقحم
« رَجَلَ » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَهَا » .
قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حذف
في الكلام .

الثاني : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل
المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي زَرَّةَ الْأَسْلَمَى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِيَةَ » - بفتح الياء دون تنوين -
والأصل : [وَ] ثَمَانِيَةَ غَزَوَاتٍ ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَيْبَةً فَقُلِ مَا نَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ) فصل : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشَيْبَةٍ فَقُلِ : نعتٌ للمضاف ، وما نَصَبَ : موصولٌ وصلته ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول المحذوف : أَيْ نَصَبَهُ ، ومفعولاً أَوْ ظَرْفًا : خالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجْزَ أَنْ يَفْصَلَ المضاف منصوبُهُ حالَ كونه مفعولاً أَوْ ظَرْفًا .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عاصر « قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ - [عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً]

فَسَقَنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ - [وَحَلَقَ الْمَاضِي كَالْتَمَةِ - وَانْسِ]

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْخَصِيدِ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ - فَرَجَجْتُهَا بَيْرَجَّةً زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وإما ظَرْفُهُ ، كقول بعضهم : تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَتَى لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ » وقول الشاعر :

٦٥٨ - [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْفَنَى] وَسِوَاكَ مَا نَعِ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظَرْفُهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩ — [فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي] كَمَا حَتَّ يَوْمَ مَا صَخَّرَهُ بِعَسِيلٍ
وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبِّ فَضْلُ يَمِينِ)
نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ ، حكى ذلك السكاكى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاةَ
لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبَّهَا .

{ تنبيه } زاد فى الكافية الفصل يائما ، كقوله :

٦٦٠ — هُمَا حُطَّتَا إِيَّامًا إِسَارٍ وَمِنْهُ وَإِيَّامًا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ . ١٥

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :
(وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا) أى : الفصل ، والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ
نِدَا) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا
كان كقوله :

٦٦١ — أَنْجَبَ إِيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أى : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢ — تَسْقَى امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

[كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُرْنَةِ الرَّصَفُ]

أى : تسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٣ — كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٤ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِقَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمَ

أى : يمين مقسم أصدق من يمينك ، وقوله :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَنِيْفَهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - كَانَ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حَمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى : كان بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وَفَاقُ كَعْبٍ يُجَيِّرُ مُنْقَذَ لَكَ مِنْ تَعَجُّيلِ تَهْلُكَةٍ وَأُخْلَدٍ فِي سَقَرَا

أى : وفاق بجير يا كعب .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَشْهُمَا لِلْمَوْتِ تُضَيُّ وَلَا تُنْفَى
وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْمٍ وَأَوْثَانَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ] فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعها ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هي .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلتقى ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حُلُوا [أَلَدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكَفَارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهَوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وحكى ابن الأنباري : هذا غلام إن شاء الله

أخيك ، ففصل بيان شاء الله . ٥١٠

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثل ضارب زيداً » أن يتقدم « زيداً » على « مثل » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غير ضارب » كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

فقدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لعندي لا يسكن ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يقصد بنفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك « قاموا غير ضارب زيداً » قاموا زيداً غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بنفي . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد به بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخِرَ مَا أَضِيفَ لِإِيَاءِ كَسِرَ) أي : وجوباً (إِذَا * لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كَرَامٍ وَقَذَى * أَوْ يَكْ) مثني أو مجموعاً على حده (كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها واجب السكون ، و (إِيَاءِ بَعْدُ) أي : بَعْدَهَا (فَتَحُهَا) احتدَى (أَيْ اتَّبَعَ . وَتُدْغَمُ إِيَاءِ) من المنقوص والمثني والمجموع على حده في حالتها جرهما ونصبهما (فِيهِ) أي : في الإياء المدكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامي ، ورأيت رامي ، ومررت برامي ، ورأيت ابنتي وزيدتي

وَمَرَزْتُ بَابَنِي وَزَيْدِيَّ ، وَهُوَ لَاءٌ زَيْدِيٌّ ، والأصل في الثني والجمع المنصوبين أو المجرورين ، ابْنَيْنِ لِي ، وَزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدمغت الياء في الياء . والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُوِيْ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَتِ الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ تُخْرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٣ - أَوْدِي بَنِي وَأَعْمُبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّفَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ فَكَسْرُهُ يَهْنُ) فإن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فنقول : جاء مُصْطَفَى (وَأَلْفَا سَلَم) من الانقلاب ، سواء كانت للثنائية نحو بَدَايَ ، أو للمحمول على الثنية نحو ثِنْتَايَ ، بالانفاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هَذَا لِي أَنْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ) نحو عَمَى ، ومنه قوله :

٦٧٤ - سَبَّعُوا هَوَى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَخُورُمُوا ، وَلِسَكْلٌ جَنْبِ مَضْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قرش ، وقرأ الحسن « يَا بُشْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وَعَلَى الاسمية ؛ فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وَفَرَسِي ، والمعلّ الجارى مجراه نحو ظَبْيِي وَدَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وَهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما ؛ فقليل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وُجِعَ بينهما بأن الإسكان أصل أول ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥-- خَلِيلِ أَمَلْتُ مَنِيَّ لِلَّذِي كَسَبْتَ يَدِي، وَمَا لِي فِيمَا يَفْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :

٦٧٦-- أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ نَمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيُزَوِّبِي النَّفِيعُ

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧-- وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَأْنِي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكّاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُضَرِّحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّحِي » . وكسرها ياء « عَصَايَ » الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بمركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .
والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بمركبة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين يَبِينُ الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تمديداً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتق منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدٍ إلى ما يتعدى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .
 ﴿ تنبيه ﴾ : يخالف المصدرُ فعله في أمرين ؛ الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل
 خلافاً ، ومذهبُ البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر
 يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَنْ)
 لكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَأَوَّلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ » والثاني أَقْيَسُ ، نحو
 « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » وقوله :

٦٧٨ -- بِضَرْبِ الشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

[أَرْزَلْنَا هَامِئًا عَنِ الْمُقِيلِ]

وإعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٩ -- ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً

وقوله :

٦٨٠ -- فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرُوءَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ،
 والثاني أجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو
 عندهم بفعل مضمَر . وأما الثالث فأجازهُ سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون
 وبعضُ البصريين .

(إن كان فعلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « نَا » يَحُلُّ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ في

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » وقوله :
 [عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَنَدَلَا زُرَيْقُ أَلْتَالِ نَدَلِ الثَّمَالِ
 وقوله :

٦٨١ — يَا قَابِلِ التَّوْبِ غُفْرَانًا آمَنَّمْ قَدْ اسْلَقْتُمَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

فزيداً والمبال ومآثم : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني :
 أن يصحَّ تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّرًا بأن والفعل ،
 أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال ، نحو :
 عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أمس ، أو غَدًا ، والتقدير : مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسَ ،
 أو مِنْ أَنْ تَضْرِبَهُ غَدًا ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحال ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا
 الآن ، أى مما تَضْرِبُهُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو :
 عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن مخففة لأنها واقعة
 بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثانى : ظاهرُ قوله « إن كان » أن ذلك شرط لازم ، وقد جعله فى التسهيل
 غالباً . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً فى عمله ، ولكن
 الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : « سَمِعُ أذْنِي
 أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون
 مُظْهِراً ، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابن جنى فى الخصائص والزُّمَانِي
 إعماله فى الجورور ، وقياسه فى الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّرًا ، فلو صُغِّر لم يعمل .
 ثالثها : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢- يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ أَلَمًا نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعت قبل تمام عمله ، فلا يجوز أعجبني ضربك
المبرح زيدا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد
ما يؤهم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ،
والأولى أن يُقال « غير متبوع » بدلك « غير منعت » ؛ لأن حُكْمَ سائر التوابع
حُكْمُ النعت في ذلك . خامسها : أن يكون مُفْرَدًا ، وأما قوله :

٦٨٣- قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ
فشاذ .

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل
بل لأنه أصلُ الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه
حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنهما مدلولوا المضارع .

* * *

(وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ) واسمُ للمصدر هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه
وخالفه يُحْلُوهُ — لفظاً وتقديراً دون عوض — مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ ، كذا عَرَفَهُ
في التسهيل ؛ فخرج نحو « قِتَالٍ » فإنه خلا من ألف قَاتَلَ لفظاً لا تقديراً ، ولذلك
نُطِقَ بها في بعض المواضع نحو : قَاتِلَ قَيْتَالًا ، وضَارَبَ ضَيْرَابًا ؛ لكنها انقلبت ياء
لأنكسار ما قبلها ، ونحو « عِدَةٍ » فإنه خلا من واو وَعَدَ لفظاً وتقديراً ، ولكن
عَوَّضَ منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضوء والسَّكَّام من قولك
تَوَضَّأَ وَضُوءًا وتَكَلَّمَ كَلَامًا فإنهما اسما مصدر ، لا مصدران ؛ لخلوهما لفظاً وتقديراً من
بعض ما في فعلهما ، وحقَّ المصدر أن يتضمنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا
أو بزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إِعْلَامًا .

(١) كذا ، وصواب الرواية « يحايي بها » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أى صحراء
واسعة موحشة ، والباء بمعنى في ، ولا تلتفت إلى غير هذا بما قاله أرباب الحواشي .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَمَلٌ ، نَحْوٌ : بَسَّارٍ وَفَجَّارٍ وَبَرَّةٌ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً ، وذِي مِيمٍ مَزِيدَةٌ لغير مُفَاعَلَةٍ كالمضربِ والمُحَمَّدة ، وهذا كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظَلُّومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلُمٌ
والاحتراز بغير مُفَاعَلَةٍ من نحو مُضَارَبَةٍ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فَإِنها مصدر ، وغيرُ هذين - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا
وقوله :

٦٨٦ - بِمِشْرِتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لِقَبْرِهِمُ الْوَفَاءَ]
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضَنَّفِيَّةٌ
بِشَفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلِّ مُوَحِّدٍ حِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوُضُوءُ » .
﴿ تنبيه ﴾ : إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمرى : إعمالُهُ شاذٌ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتذكير « عَمَلٌ » .

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ)

أعلم أن المصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله ، نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » .
الثانى : عكسه ، نحو أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ]
قَرَعُ الْقَوَاقِبِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنَفَّى بِدَاهَا الْحَمَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] تَنَفَّى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصَّيَارِيفِ
وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ؛ لكنه قليل .
الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ أَسْتَفْقَارُ
إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ »
الخامس : أن يُضَافَ إلى الظرف فيَرْفَعَ وَيَنْصَبُ كالمثون ، نحو : أَعْجَبَنِي
انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « كَلَّ بِنَصْبٍ .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت
من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَنْبَغُ مَا جُرَّ) مراعاة للنظـه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ
الْمَحَلَّ فَحَسَنَ) فالمضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلاً فحله رفع ، وإن كان مفعولاً
فحله نصب إن قدر بأن فعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأن فعل المفعول ؛
فتقول : عجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريفُ »
بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَطْلُومُ

فرغ « المعلوم » على الإتيان محل المعقَّب .

وقوله :

٦٩٢ - أَلَاكَ الثُّغْرَةُ الْيَقْظَانِ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْمَةُ الْفُضْلُ

الفُضْلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهْلُوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ،
وتقول : عَجِبْتُ مَنْ أَكَلَ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :
٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا تَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأَانَا
ولوقلت « وَاللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أَنْ أَكَلَ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب
الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه
لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت ، والظاهر الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدّمت الإشارة إلى أن المعدر المقدّر بالحرف المصدرى والفعل
مع معموله كالوصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن
وَرَدَ ما يُؤمُّ ذلك أوّل ؛ فما يؤمُّ التقدّم قوله :

٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلّقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يؤمُّ الفصل بأجنبي
قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا
برجعه كما زعم الزحشرى ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار
عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقدّر ليوم ناصب ، والتقدير يرجعه
يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ - مَنْ لِدَمٍّ دَايِعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُنْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالخُلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داعٍ المنّ بالعطاء ؛ فالمنّ الثاني بدل من المنّ الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمّل الضمير وجَوَازِ تقديم المنصوب به والحجور بحرف يتعلّق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة الموصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كِفْغِلِهِ اِسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الدالةُ على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالةُ على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحَ ، وغير الجارية نحو كَرَّمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهْيَفَ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرٍ الكشْح من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدى وال لزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَقْرَلٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عَمِلَ حَمَلًا على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِيَ) مَا يُقَرَّبُهُ من الفعلية : بأن ولي (اسْتَفْهَمَا) ملفوظًا به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

أَمُنَجِزُ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقْتُ بِهِ [أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ]

أو مُقَدَّرًا نحو: مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ؟ (أَوْ حَرْفَ نِدَا) نحو: يَاطَالِمَا جَبَلًا ،
والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ،
والتقدير: يَا رَجُلًا طَالِمَا جَبَلًا (أَوْ نَفِيًا) نحو: مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا (أَوْ جَاصِفَةً) إما
لذكورٍ نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا ، ومنه الحال نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ،
أو محذوفٍ ، وسيأتي (أَوْ مُسْتَدَا) لمبتدأ أو لما أضله المبتدأ ، نحو: زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمْرًا ، وإِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا .

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في « وَكَلَبَهُمْ بِأَسِطَ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى يَبْسُطُ
ذراعيه ، بدليل ما قبله وهو « وَنُقَلِّبَهُمْ » ، ولم يقل وَقَلَّبْنَاهُمْ ، أو لم يعتمد على شيء
مما سَبَقَ خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز: ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به ،
وأما رَفَعَهُ الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابن جني والشلوبين ،
وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وأما المضمَر
فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف
المنع ، وهو بعيد .

الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً : أن لا يكون مُصَفِّراً ،
ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائي فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فينبغي أن الوصف عن
الفعلية ، ولا حجة له في قول بعضهم : أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا ؛ لأن فرسخاً
ظرف يكتفى برأحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يُحفظ له مُكَبَّرٌ جاز كما
في قوله :

٦٩٦ - [فَمَا طَمَعُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةً]

تَرَفَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا

حيث رُفِعَ عَصِيرُهَا بِكُمَيْتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضًا عَلَى إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ :

٦٩٧ - إِذَا فَاقَدْتُ خُطْبَاءَهُ فَرَخَيْنِ رَجَمْتَ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَائِلِ

إِذْ « فَرَخَيْنِ » نَصَبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ فَاقَدَ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَقَدْتَ فَرَخَيْنِ ؛ لِأَن فَاقَدَ لَيْسَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ فِي التَّأْنِيثِ فَلَا يَعْمَلُ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : هَذِهِ امْرَأَةٌ مَرْضِعٌ وَلَدَهَا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْمِيلِ : وَوَاقِقٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْكَسَائِيَّ فِي إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ قَبْلَ الصِّفَةِ ، لِأَنَّهُ ضَمَنَهُ يَحْصُلُ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا ، وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْكَسَائِيَّ وَبَاقِي الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةٌ ذَلِكَ مُطْلَقًا

(وَقَدْ يَكُونُ) اسْمُ الْفَاعِلِ . (نَعْتَ مَجْذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ)
مَعَ الْمَنَعُوتِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، نَحْوُ « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أَيْ صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ .
وقوله :

٦٩٨ - كَنَّا طِجَّ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَغْرِهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ]

أَيْ كَوَعْلٍ نَاطِحٍ ، وَمِنْهُ « يَاطِلُ الْعَالِمَا جَبِلًا » ، أَيْ يَا رَجُلًا طَالِعًا جَبِلًا .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : الْاِسْتِفْهَامُ الْمَقْدَّرُ أَيْضًا كَالْمَلْفُوظِ ، نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟
أَيْ : أَهَيَّنَ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ الْفَاعِلِ (صِلَةٌ أَلْ فِي الْمَضِيِّ * وَغَيْرُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى)
قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : بَلَا خِلَافَ ، وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ ، لَكِنَّهُ حَكِيَ الْخِلَافَ فِي التَّسْمِيلِ فَقَالَ : وَلَيْسَ نَصَبٌ مَا بَعْدَ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ مَخْصُوصًا بِالْمَضِيِّ خِلَافًا لِلْعَارِضِ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَلَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَلَا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ خِلَافًا لِقَوْمٍ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ « قَدْ ارْتَضَى » يُشْعَرُ بِذَلِكَ . وَالْحَاصِلُ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ ، الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَعْمَلُ مُطْلَقًا لَوْقُوعِهِ مَوْقِعًا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْفِعْلِ .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)
 أى : كثيراً ما يُحوَّلُ اسمُ الفاعلِ إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا)
 كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :
 ٦٩٩ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا [وَلَيْسَ بِوَلَّاحٍ الْخَوَالِفِ أَغْقَلًا]

وحكى سيبويه : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ
 بَوَائِكُهَا ، حكاه أيضا سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ — ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا
 [إِذَا عَآءٌ — دُمُوزَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ]

وكقوله :

٧٠١ — عَشِيَّةٌ سُمْدَى لَوْتَرَاءُتِ إِرَاهِبٍ
 قَلِي دِينُهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا
 بِدُومَةٍ تَجْرُدُونَهُ وَحَجِيجُ
 عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

٧٠٢ — فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ
 هِلَالًا ، وَآخَرَى مِنْهُمَا تُشِبُّهُ الْبَذْرَا
 وكقوله :

٧٠٣ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي
 [جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]
 وقوله :

٧٠٤ — حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَآمِنٌ
 مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، ومما استدلَّ به سيبويه أيضا
 على إعمالِ فَعِيلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥ — أَوْ مِسْحَلٌ شَفِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ
 بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

﴿ تنبيه ﴾ : أفهمَ قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما نذر ، وقال في التسهيل : ورُبَّما بنى فعَّالٌ ومفعَّالٌ وقَعِيلٌ وفَعُولٌ من أَفْعَلَ ، يشير إلى قولهم دَرَّكَ وسَارَ من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومِعْطَاءٌ ومِهْوَانٌ من أعطى وأهان ، وَسَمِيعٌ ونَذِيرٌ من أسمع وأنذر ، وزَهْوَقٌ من أزهق ، اهـ .

(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ) وهو المثني والمجموع (مِثْلُهُ جُعِلَ) أى جُعِلَ مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَتَّىمَا عَمِلَ) فن إعمال المثني قوله :
وَالشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ
وقوله :

٧٠٧ — [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّثِيمِ] أَوَّلِفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى
وقوله :

٧٠٨ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُ مَهْجَلٍ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » .

(وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاحْفَظِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التِّلْوِ (مُقْتَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنْى جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى بَسْكَرٍ عَمْرًا قَانِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعين في تلو غير العامل الجرء بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا ، ومُعْطَى بَكْرٍ أَمْسٍ خَالِدًا قَائِمًا ، والناصبُ لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مَضْمَرٌ . وأجاز السيرافي النصبَ باسمِ الفاعل ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهًا بمصحوب الألف واللام وبالنون ، ويُقَوَّى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانٌ زَيْدٍ أَمْسٍ قَائِمًا ، فقامت يتعين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليهِ وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَتْ الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمَر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالماء من نحو « الدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَه » وقد سبق بيانه في باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائي : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِصَّة .

(وَأُجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمَبْتَنِي جَاهٍ وَمَالًا) ومالٍ (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصبُ مراعاةً لِحُلَّةٍ ، ومنه قوله :

٧٠٩ - هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ خِرَاقٍ

فعبدٌ : نُصِبَ عَطْفًا على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قولان ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للنصب نحو « وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسبانا .

(وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحدثِ ومفعوله (بِلا تَقَاضِلٍ) فإن كان بآل عمل مطلقاً ، وإلا اشترط الاعتماد ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهُوَ كِفْعَلٍ صِبْغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، واضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثاني (كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَنِي) فالمُعْطَى : مبتدأ ، وآل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى آل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفاً : المفعول الثاني ، ويكتنى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرَأَ قَاتِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرأ : المفعول الثاني ، وقاتماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرْتَفِعٍ) به (مَعْنَى) بعد تحويل الإِسْنَادِ عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ) أصله : الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ ، فقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى « الورع محمود المقاصد » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُوِّلَ إلى « محمود المقاصد » بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين ؛ الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقصد ثبوتُ معناه عُمِلَ مُعَامَلَةً الصفة المشبهة، وساعتٍ إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زَيْدٌ قَائِمُ الْأَبِّ - برفع الأب ونصبه وجره - على حَدِّ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وإن كان متعدِّاً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ أَنْبَسٍ وفاقاً للفارسي ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّلَ قومٌ فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلَّا فَلَا ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسمعُ يوافقُه ، كقولُه :

٧٠٩- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمًا

وإن كان متعدِّاً لأكْثَرٍ لم يجز إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثاني : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو الْمَصْوَغُ من المتعدى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وصَرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز ؛ فلا يقال : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَحِيلِ عَيْنِهِ ، ولا قَتَلْتُ أَبِيهِ ، وقد أجازَه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(فَعَلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرٍ الْمُعْدَى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلًا وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورهما كَقَهْمَ فَهْمًا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شئ. ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

(تنبيه) : اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالنم كالمثاليين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وفعل) المكسور العين (اللزيم بآبه فعل) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُقتلاً أو مضاعفاً (كَفَرَّحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّ) مصادر فَرِحَ زَيْدٌ ، وَجَوَّى عَمْرُو ، وَشَلَّتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دل على لَوْن فإن الغالب على مصدره الفُعْلَة ، نحو سَمِرَ شَمْرَةٌ ، وَشَهَبَ شُهْبَةً ، وَكَهَبَ كَهَبَةً ، والسكبة : لون بين الزرقة والحمرة .

وامتنى في التوضيح ما دل على حِرْفَة أو وِلَايَة ، قال : فقياسه الفُعْلَة ، ومثل للثاني فقال كَوَلَّى عَلَيْهِم وِلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين ، وأما وَلَّى عليهم وِلَايَةً فنادر .

(وَقَلَّ) المفتوح العين (اللزيم مثل قَمَدًا * لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ) معتلاً كان (كَقَمَدًا) غَدُوًّا ، وَسَمَا سُمُوًّا ، أو صحيحاً كَقَمَدَ فُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أَوْ فَعْلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٍ أَوْ فُعَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (لِيَذَى امْتِنَاعٍ) أى مقيس فيما دل على امتناع (كَأَبَى) إِبَاءً ، وَنَفَرَ نَفَارًا ، وَجَمَعَ جَمَاعًا ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَأَبَقَ إِبَاقًا .

(والثَّانِ) منها - وهو فَعْلَانٌ ، بتحريك العين - (لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا) نحو جَالَ جَوْلَانًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَّتِ الْقِدْرُ غَلَيَانًا .

(لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِحَصَوْتٍ) أى : يَطْرُدُ الثالث - وهو فُعَالٌ ، بضم الفاء - فى نوعين ؛ الأول : مادلٌ عَلَى داءِ أى مرض ، نحو سَمَلَ سُمَالًا ، وَزُكِمَ زُكْمًا ، وَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، والثانى : مادلٌ عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُراخًا ، وَنَبَحَ نُبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاءً .

(وَشَمِلٌ * سَيَرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلٍ) صَهِيلًا ، وَهَقٌّ نَهِيْقًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا .

{ تنبيهان } : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعَالٌ ، نحو نَمَبَ الغُرَابُ نَعِيْبًا ونُمَابًا ، وَنَقَى الراعى نَعِيْقًا ونُمَاقًا ، وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَازًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الفرسُ صَهِيلًا وصَحَدَ الصُّرْدُ صَخِيْدًا . وقد ينفرد فُعَالٌ ، نحو بَغَمَ الظُّبَى بُغَامًا ، وَضَبَحَ الثعلبُ ضُبَاحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتَنْتَى أيضًا منه ما دلَّ على خِرْقَةٍ أو وِلَايَةٍ فإنَّ الغالب فى مصدره فِعَالَةٌ ، نحو تَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيطًا ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فِعَالَةٌ لِفِعَالٍ) بضم العين قياسًا (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وَعَذَبَ الشَّيْءُ عَذُوبَةً ، وَمَلَحَ مِلْوَحةً (وَزَيْدٌ جَزُلًا) جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أُنِى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ النُّقْلُ) لا التقياس (كَسُخِطَ وَرَضِيَ) بضم السين وكسر الراء ، وَحَزَنَ وَبُخِلَ - بضم أولهما - مما قياسه فَعَلَ بفتحتين ، وَكَجُحُودٍ وَشُكُورٍ وَرُكُوبٍ - بضميتين - مما قياسه فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَمُوتٍ وَفُوزٍ وَمَشَى - بفتح الفاء وسكون العين - مما قياسه فُعُولَ بضميتين ، وَكَمِظَمٍ وَكَبِيرٍ مما قياسه فُعُولَةٌ ، وَكَحُسْنٍ وَقُبْحٍ مما قياسه فِعَالَةٌ .

{ تنبيهه } : ذكر الزَّجَّاجُ وابنُ عصفور أن الفعلَ كَالْحُسْنِ قياسٌ

في مصدر فَعَلَ بضم العين كَمَسَنَ ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَعَظِرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ * مَصْدَرِهِ) أى : لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس ؛ قياسُ فَعَلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيلُ (كَقُدُسِ التَّقْدِيسِ) وتحذف ياءه ويُعَوَّض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعَلَةٌ : قليلاً في نحو جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وغالباً في ما لاهم هزة نحو جَرَّأُ تَجْزِئَةً ، وَوَطَأَ تَوَاطِئَةً ، وَتَبَأَ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوداً في المثل نحو غَطَّهِ تَغْطِيَةً (وَزَكَهَ تَزْكِيَةً) وهى تُنْزَى دَلُوهَا تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَأَنْتَ تُنْزَى دَلُوهَا تَنْزِيًا *

[كما تُنْزَى شَهْلَةٌ صَـيْبًا]

فضرورة وأشار بقوله :

(وَأَجِلًا إَجَالَ مَنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا)
(وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً نِمَ أَقِمَ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّائِ لَزِمَ)
(وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدُّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا)
(يَهْمَزُ وَصَلِ كَصَطَلَفِي)

إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعالُ ، نحو أَجَلَ إَجَالًا ، وَأَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَأَحْسَنَ إِحْسَانًا ، وإن كان معتلاً فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أَقَامَ إِقَامَةً وَأَعَانَ إِعَانَةً وَأَيَّانَ إِيَّانَةً ، والغالبُ لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التائِ لزِمَ » وقد تحذف نحو « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » ، ومنه ما حكاه الأَخْفَش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وَأَجَابَ إِجَابًا .

وقياسُ ما أوله هزة وصلٍ أن يُكْسِرَ تَلَوِ ثَانِيَةً : أى ثالته ، وأن يُمَدَّ مفتوحاً

ما يليه الآخرُ : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلي الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخرُ ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .

فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العين فَعِلَ به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، واسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .

وَيُسْتَفْنَى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعّل ، نحو اطَّيَّرَ واطَّيْرَ أصاهما تطَّيَّرَ . وتطَّيَّرَ فإن مصدرهما لا يُكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف .

وقياس ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعُّل ، نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَسَكَّرَمَ تَسَكَّرُماً (وضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أى : يقع رابعاً (فى أمثالٍ قَدْ تَلَمَّأَ) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّلَ كما مر ، أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلاً وتخاصماً تخاضماً ، أو من باب تفعّل نحو تَلَمَّسَ تَلَمُّساً وتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرُجاً ، أو مُلَحَقاً به نحو تَبَيَّنَ تَبَيُّناً وتَجَلَّسَ تَجَلُّساً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلُّياً وتَدَانَى تَدَانِيّاً وتَسَلَّقَى تَسَلُّقِيّاً .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو دَخَرَ دَخْرًا ودَخَرَ دَخْرَةً ، وحَوَّلَ حِوَالًا وحَوَّلَةً ، ومعنى حَوَّلَ : كبر وضعف عن الجماع (واجْعَلَ مَقْبَسًا) من فِعْلَالٍ وفَعْلَلَةٍ (ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وكلاهما عند بعضهم مَقْبَسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزَّلْزَالِ والفَلْقَالِ فتح أوله وكسرُه وليس فى العربية فِعْلَالٌ بالفتح إلا فى المضاعف ، والكسرُ هو الأصل ، وإنما فتح تشبيهاً بالتفعُّل كما جاء فى التَّفَعُّلِ التَّبَيُّانُ والتَّلَقُّأُ بالكسر . والتفعُّل كله بالفتح إلا هذين ، على أنهما عند سيبويه اسمانِ وُضِعَ كُلُّ منهما موضعَ المصدر . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزَّلْزَالَ بالكسر المصدرُ والفتح الاسم ، وكذلك أَلْقَعَقَاعٌ

بالفتح الذى يتتبع وبالكسر المصدر، والوسواسُ بالفتح اسم لما وسوسَ به الشيطان وبالكسر المصدر، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعِلِ الْفِعَالُ وَالْفَاعِلُ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقَبَةً، لكن يمتنع الْفِعَالُ ويتعين الْفَاعِلُ فيما فاؤه ياء، نحو يَاسَرَ مِيسَرَةً وَيَأْمَنَ مِئَامَةً، وشذ يَأْوِمُهُ يَوْمًا، لَا مِئَامَةً .

(وغير مأمَر السَّمْعُ عَادَلَهُ) أى كان له عَدِيلًا؛ فلا يُقَدَّم عليه إلا بسمع، نحو كَذَّبَ كَذَّبًا، وَهِيَ تَفَزَّى ذُلُوهَا تَفْزِيًا، وَأَجَابَ إِجَابًا، وَتَحَمَّلَ تَحِمَلًا، وَاطْمَأَنَّ طَمَأْنِينَةً، وَتَرَامَوْا رِمِيًا، وَفَهَقَرَ فَهَقَرِي، وَفَرَفَصَ فَرَفَصًا، وَقَاتَلَ قِتَالًا .

﴿ تنبيه ﴾ : يحىء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْدًا وَجَلْدُودًا . وقوله :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَثْرُكُوا الْعِظَامِ نَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَقُولًا

وفى غيره كثيرا . ومنه قوله :

٧١٣ — [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرَّةِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أى عند التَّجَرُّبَةِ ، وقوله :

٧١٤ — أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُوا إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ]

أى قِتَالًا . وقوله :

أَظْلُمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فُلِجَ فَالِجًا .
وقوله :

٧١٥ — كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ [وَلَيْسَ لِحَبَّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ]

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعَلْتُ) بالفتح (مرة كَجَلَسَهُ) وَمَشَيْتُهُ وَضَرَبْتُهُ (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ) وَمَشَيْتُهُ وَضَرَبْتُهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فَعَلَةٍ بالفتح نحو رَحْمَةٍ ، أو فَعَلَةٍ بالكسر نحو ذِرْبَةٍ ، فإن كان كذلك فلا يَدْخُلُ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَةٍ واحدة وذِرْبَةٍ عظيمة .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّامِرَةِ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واستخرج استخرجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخُمْرَةِ) من اخْتَمَرَ ، والعِمَّة من تَعَمَّمَ ، والنَّقَبَةُ من انْتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : بُصِغَ من الثلاثي مَفْعَل ؛ ففتح عينه مُرَادًا به المصدر أو الزمان أو المكان : إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ مطلقاً نحو مَرَمَى وَمَغْرَى وَمَوَقَى ، أو صحت ولم تُكْسَرْ عينُ مضارعه نحو مَقْتَلٌ وَمَذْهَبٌ ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدرُ نحو مَضْرَبٌ ، وكُسِرَتْ في المراد به الزمان أو المكانُ نحو مَضْرِبٌ ، وَتَكْسَرُ مطلقاً عند غير طَائِيٍّ فيأصحت لَامُهُ وفاؤه واوٌ نحو مَوْرِدٍ وَمَوْقِفٍ وَمَوْئِلٍ ، وشَدَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفةٌ ذكرها في التسهيل .

وَيُعَامَلُ غَيْرُ الثَّلَاثِي مُعَامَلَةَ الثَّلَاثِي فِي ذَلِكَ ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ بَقِيَ مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللَّهِ مُجَرَّاهَا وَمُرَّاهَا » « وَمَرَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ » .

وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ نُمَسِّنَا وَمُصَبِّحَنَا [بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّنَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلِ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ) لازماً (كَفَذًا)

الوادي — بمجمعتين مفتوح العين — بمعنى سأل؛ فيقال: غذا الماء فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفرّ فهو فرّ، أو متعدّياً نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب.

(وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ) بضم العين كطهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفرّ فهو فارّه (و) في (فعل) بكسرهما (غير متعدّي) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) أي قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وأفعل) في الألوان والخلق، و(فعلان) فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن، (نحو أثير) وبطير وفريح (ونحو صديان) وربان وعطشان (ونحو الأجهير) والأحر، وما شذ فيه مريض وكهل.

(وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (أولى وفعل) بفعل مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجليل) والظريف (والفعل) لهذه الضخم وشهم (و) (جمل) وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين، وفعل بالفتح، وفعل بالضم، وفعل بضميتين، وفعل بكسر الفاء أو ضمها، وفعل، وفعل، وفعل بكسرتين: كحرس فهو أحرش، وخطب فهو أخطب إذا^(١) احمّر إلى الكدرة، ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن، ونحو جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع، ونحو جنب فهو جنب، ونحو غمر فهو غمر أي شجاع ماكر، ونحو غمر فهو غمر: أي لم يجرب الأمور، ونحو وضو فهو وضاء أي وضى، ونحو حصرت فهي حصور: أي ضاق تجرى لبنها، ونحو خشن فهو خشن.

تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة، إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم

(١) ضبط في كتب النحو بالحاء والظاء المعجمتين، ولم أجده في كتب اللغة أصلاً والموجود في كتب اللغة «خطب خطبة فهو أخطب» إذا كان أحمراً إلى الكدرة، ولكن فعله كفرح.

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهة أيضاً .

(وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ) أى وقد يُسْتَعْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كشَيْخَ وأشَيْبَ وطَيْبَ وعَفِيفَ .

(وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اُسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ)
(مَعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِصِمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا)

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً فى المضارع كمنطلقٍ ومستخرجٍ ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَخِرٍ .

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرَ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اِسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج .

(وَفِي اِسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اِطْرَازُ زِنَةِ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ)
يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن مَرٍّ مَمْرُورٍ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمَى ، إلا أنها غيرت .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثى المتصرف .

(وَنَابَ ثَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحِيلٍ) أو جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده أنه ينبوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة : فَعِلٌ كَذَبِحٍ ، وَقَلٌّ كَقَنْصٍ ، وفُعْلَةٌ كغرفة^(١) ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضغة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجىءُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَسَّ عليه بإجماع ، وفي التسميل : ليس مَقِيَساً خلافاً لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف . وفي شرحه : وجَعَلَهُ بعضهم مَقِيَساً فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَجِيمٌ . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدياً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيِّدَ الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثانى : وجهُ الشبه بينهما وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تُوْنَتْ وتثنى وتجمع ، ولذلك حُمِلَتْ عليه فى العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما علماها ؛ لأنَّ العلمَ به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من فَعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفةً مشبهةً ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسان إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِلْحَاضِرِ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتام التعريف : أى وما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فَعْلٍ لازم كظاهِرٍ من طَهَّرَ ، وَجَمِلَ من جُلَّ ، وَحَسَنَ من حَسَنَ ، وأما رَجِمَ وعلِمَ ونحوهما فمقصودٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، ومن المتعدى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرمي عَلَى المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَظَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَا مِرِ الْبَطْنِ ، ومُسْتَقِيمِ الْحَالِ ، ومُعْتَدِلِ الْقَامَةِ ، وقد لا تكون ، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ، كَحَسَنِ الْوَجْهِ ، و (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) وَسَبْطِ الْعِظَامِ ، وَأَسْوَدَ الشَّعْرِ .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى) لواحد (لَهَا) أى ثابت لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ) له في بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارة هنا أجد من قوله في الكافية :

وَالْإِعْتِيَادُ وَاقْتِصَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ
(وَسَبَقَ مَا تَعَمَّلُ فِيهِ مُجْتَنِبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع في نحو « وجه الأب زيدٌ حَسَنُهُ » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى : ويجب في معمولها أن يكون سببياً . أى مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أَلْ خَلْفُ عَنْ المضاف إليه ، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت .
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرَحٌ » مُبْطَلٌ لعموم قوله « إن المَعْمُولَ لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً

كقوله :

٧١٧ - حَسَنَ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلَامِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ مَكْفِيهِ

فَعَلِمَ أَنْ مَرَادَهُ بِالسَّبَبِيِّ مَا عَدَا الْأَجْنَبِيَّ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيهِ .

الثالث : يَتَنَوَّعُ السَّبَبِيُّ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعًا ؛ فَيَكُونُ مَوْصُولًا ، كَقَوْلِهِ :

٧١٨ - أُسَيْلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورُهَا

وَوَيْرَاتُ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ الْمَازِرُ

وموصوفًا يُشَبِّهه ، كَقَوْلِهِ :

٧١٩ - أَزُورُ امْرَأَةً جَمًّا نَوَالٍ أَعَدَّهُ لِمَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٍ » ، وَمُضَافًا إِلَى أَحَدِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

٧٢٠ - فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّانَتْ بِهِ الْأَزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيقًا سِنَانُ رُمُحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، وَمَقْرُونًا بِأَلِ نَحْوِ « حَسَنَ

الْوَجْهِ » وَبِجَرْدِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ » ، وَمُضَافًا إِلَى أَحَدِهِمَا نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ الْأَب » ،

و « حَسَنَ وَجْهِ أَبِي » ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ » ، وَمُضَافًا

إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِهِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ أَبِيهِ » ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مُضَافٍ إِلَى

مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، نَحْوِ « مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٍ أَنْفُهُ »

ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مَعْمُولٍ صِفَةٍ أُخْرَى نَحْوِ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ

الْوَجْهِ جَمِيلِ خَالِهَا » ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ :

٧٢١ - سَبَقَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبِقِي

(فَارْفَعْ بِهَا) أَيْ : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (وَأَنْصِبْ وَجْرًا مَعَ أَنْ وَدُونَ أَنْ

مَضْحُوبَ أَنْ وَمَا اتَّعَلَّ بِهَا) أَيْ : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُزُ

بِهَا مَعَ أَنْ سُمًّا) أَيْ : اسْمًا (مِنْ أَنْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَأْلِيلِهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ

فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمًّا) أَيْ لِمَعْمُولِ هَذِهِ الصِّفَةِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الِرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ،

قَالَ الْفَارَسِيُّ : أَوْ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي الصِّفَةِ ، وَالنَّصْبُ : عَلَى التَّشْبِيهِ

بِالْمَعْمُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَسْكَرَةً ، وَالْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالصِّفَةُ

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورة :

المتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل ، وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ماتحت نقابه ، الحسن كل ماتحت نقابه ، الحسن نوال أعدّه ، الحسن سنن رمح يطمع به ، الحسن وجه جاريتهما الجميل أنفه . وليس منه « الحسن الوجه الجميل خالها » بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجه . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمتعه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفع الصفة — مجردة كانت أو مع أل — المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجهه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلفت عن الضمير ، وإنما جاز ذلك — على قبحه — لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأن معنى « حسن وجه » حسن وجه له أو منه ، ودليل الجواز قوله :

٧٢٢ — يَهْنَةُ مُنِيَّتْ شَهْمِ قَلْبُ مُنْجَذِ لَأَذَى كَهَامِ يَنْذُبُو

فهو نظير حسن وجه ، والجواز لهذه الصورة مجوز لنظرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيف : نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً ، وجرها إياها سوى المعرف بآل والمضاف إلى المعرف بها ، وجر المقرونة بآل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ،

حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَالْحَسَنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا . ويدلُّ للجواز في الأول والثاني قوله :

٧٢٣ - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
في رواية نصب « الظهر » . وفي بقية المنصوبات قوله :

٧٢٤ - أُنْفَتْهَا إِنِّي مِنْ نَعْمَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقَةَ سُرَاتِهَا
إذ لا فرق ، وفي الجرورات سوى الأخير قوله :

٧٢٥ - أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

والجرُّ عند سيبويه في هذا النوع من الضَّرورات ، وَمَنْعَهُ المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون في السَّعة ، وهو الصحيح ، ففي حديث أم زرع « صِفَرٌ وشَاحِهَا » وفي حديث الدجال « أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى » وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم « شَتْنُ أَصَابِعِهِ » ويدلُّ للأخير قوله :

* سَبَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ . . . الْبَيْتَ *

في رواية جر « كشحه » :

وأما الْحَسَنُ فهو ما عدا ذلك . وجملته أربعون صورة ، وهي تنقسم إلى حسن وأحسن ؛ فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران .

وقد وضعت لذلك جَدُولًا تتعرَّفُ منه أَمْثَلَتُهُ وَأَحْكَامُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ بِسَهْوَةٍ ، مشيرًا إلى ما لبعضها من دلائل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية ، جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا :

الصفة	السبب	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السبب	الرفع	النصب	الجر
زيد	الوجه	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	الوجه	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	الوجه	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	الوجه	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	وجهها	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	وجهها	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	وجهها	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	وجهها	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	وجه	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	وجه	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	وجه	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	أبيه	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	أبيه	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	أبيه	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	أبيه	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	كل ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	كل ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	كل ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	كل ما تحت	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	نقاب	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	نوال	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	نوال	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	نوال	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	نوال	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	أعده	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	أعده	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	أعده	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	أعده	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	ستان رمح	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	ستان رمح	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	ستان رمح	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	ستان رمح	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	يطعن به	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	يطعن به	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	يطعن به	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	يطعن به	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	أنفه	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	أنفه	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	أنفه	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	أنفه	ففتح	أفتح	أفتح
زيد	خالها	ففتح	أفتح	أفتح	زيد	خالها	ففتح	أفتح	أفتح
الحسن	خالها	ففتح	أفتح	أفتح	الحسن	خالها	ففتح	أفتح	أفتح

- (١) لَا حَقَّ بَطْنٍ بِقَرَأَ سَمِينٍ لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونٍ
- (٢) * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *
- (٣) هَيْفَاهُ مُقْبِلَةً عَجْزَاهُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدَاتُ شَنْبَاهُ أَنْيَابًا
- (٤) * بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ *
- (٥) تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
- (٦) * أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالُ أَعْدَهُ *
- (٧) سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرَّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحِهِ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبِيَ
- (٨) فَمَا قَوْمِي بِشُعْلَبَةٍ بِنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
- (٩) * الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *
- (١٠) * ثَابِتُ صَدِيقِ زَيْدٍ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ *

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السبي ، وفي الخامس الصفة ، ووُجِّلَ كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثني عشر مرماً ؛ فالربعات الموصولة بالآخرين منها الصفة ومعمولها السبي المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم ، والربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السبي الذي في مُرْبَعَاتِهِ كلها ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ، (٦ - الأشيون ٢)

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخمسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بأل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وَجُوهًا وَأَنْضَرُ هُمُوهَا » ، والثانى نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُ » .

الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُثْنَاءً أو مجموعة على حَدِّ الثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة، اهـ.

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُهُ بِضَمِّ
كَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَّاعُ الْمَأْخَذَا

أى : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَإِعْطَائِهِ حُكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ قَوْلُهُ :

٧٢٦ — فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ
تَطَلَّبُ نَدَاءُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله :

٧٢٧ — فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَا بَتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

ضَمَّنَ « فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ » مَعْنَى طَائِشٍ ، وَ« فِرْعَوْنُ » مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَ« غِرْبَالُ » مَعْنَى مُتَّقَبٍّ ، فَأَنْبَتَ بَرَاَهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى « هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى » ، وَلَوْ رَفَعَ بِهَا أَوْ نَصَبَ جَازٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

التعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَ - أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا)

أى : يُدَلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ - وَهُوَ : اسْتِعْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرِ الْمَزِيَّةِ - بِالْفَاعِلِ كَثِيرَةٍ نَحْوِ « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَانًا فَأَخْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ » فَهُ دَرُّهُ فَارِسًا ! لِلَّهِ أَنْتَ ! .

[بَانَتِ لِحَزْنُنَا عَفَارَةٌ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله :

٧٢٨ - وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * [هِيَ الْمُتَى لَوْ أَنَّهَا نَلْنَاهَا]

والمبوّبُ له فى كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلَ بِهِ ؛ لِأَطْرَادِهَا فِيهِ .

فأما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجماع ؛ لأن فى أَفْعَلٍ ضميراً يعود عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجرّدة للاسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شئ ، وأبتدىء بها لتضمينها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُستويه : هى استفهامية ، ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحلّه رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً : أى شئ عظيم . واختلفوا فى « أَفْعَلِ » فقال البصريون والكسائى : فِعْلٌ لِلزُّمَةِ مع بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوَقَايَةِ ، نحو مَا أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، ففتحتُه ببناء كالفتحة فى زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ملحقٌ بمصغرا فى قوله :

٧٢٩ - يَأْمَا أَمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا [مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ]

فتحتُه إعراب ، كالفتحة فى زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى

عندهم نَصَبَهُ ، وأَحْسَنَ إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، و«زَيْدًا» عندهم مُشَبَّهٌ بالفعل به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّةٍ «أَفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون : أفضله لفظُ الأمر ومعناه الخبرُ ، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كأغَذَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ ، ثم غيرت الصيغة ، فقَبَّحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به كأمْرُزُ زَيْدٍ ، ولذلك التَّزِمْتُ ، بخلافها في نحو «كفى بالله شهيدا» فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ — [عُمَيْرَةٌ وَدَّعَتْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ نَاهِيًا

وإنما تُحذف مع أن وأن كقوله :

٧٣١ — [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَخْبِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

لاطراد حذف الجار معهما كما عُرِفَ ، وقال الفراء والزجاج والزنجشري وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى مجرى المثل .

(وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبْنَهُ) أى : حَتَمًا لما عرفت (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا) .

(تنبيه) : شرط المنصوب بعد «أَفْعَلَ» والمجرور بعد «أَفْعِلْ» أن يكون مختصا بتحصيل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ؛ فلا يجوز «مَا أَحْسَنَ رَجُلًا» ولا «أَحْسَنَ رَجُلٍ» . اهـ .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَبِيحُ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَصِحُّ) أى : يَتَضَحَّجُ ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢ — جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبْعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعْفَى وَأَكْرَمَا

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعِل معطوفاً على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحوُ « أسمعَ بهم وأبصرَ » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْآمَنِيَّةَ يَلْفَهَا
حميداً ، وَإِنْ يَسْتَفِنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أى به - فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعدَ أفعِل - مع كونه قاعلاً - لأن لزومه للجبر كسأه صورةَ الفضلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم --- منهم الفارسي --- إلى أنه لم يحذف ، وأنه اشتترَ فى الفعل حين حذفت الباء .

ورُدَّ وجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كئنا من « أكرمَ بنا » .

(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (قَدْماً لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفِ بِحُكْمِ حُيَا)
ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به ؛ فالأول فى الماضى كتَبَارَكَ وَعَسَى
والثانى فى الأمر كتَمَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ . وقيل : إن علة جودها تضمُّنهما معنى الحرف الذى
كان حقه أن يُوضَعَ للمعجب فلم يوضع .

(وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرُفَا قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا)
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا . وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فَعِلًا)

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط :
 الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبنيان من الجَلْفِ والحِمارِ ؛ فلا يقال : ما أَجْلَفَهُ وما
 أَحْمَرَهُ ، وشذ « ما أذْرَعَهَا » أى : ما أَخَفَّ يَدُهَا فى الغَزَلِ ، بَنَوُهُ من قولهم : امرأة
 ذَرَّاع . نعم ادعى ابنُ القَطَّاع أنه مُسمِع « ذُرِعَتِ المرأةُ » خَفَّتْ يَدُهَا فى الغَزَلِ ، وعلى
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَخَرَجَ وضَارَبَ واستَخَرَجَ ، إلا أفعَلَ
 ففعل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يتمتع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو :
 ما أَظْلَمَ هذا اللَّيْلُ ، وما أَفْقَرَ هذا المكانَ ، وشَذَّ على هذين القولين : ما أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ ،
 وما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ، وعلى الثلاثة : ما أَتَقَاهُ ، وما أَمْلَأَهُ لِلْقَرِيبَةِ ؛ لأنهما من اتقى
 وامتلأت ، وما أَخْصَرَهُ ؛ لأنه من اخْتَصَرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتَصَرِّفاً ؛ فلا يُبنيان من نِعِمَ ونِشَ ، وشَذَّ ما أَعْسَاهُ ،
 وأَعْسَى بِهِ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنيان من قَنَى ومَكَتَ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبنيان من نحو كَانَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَكَادَ ،
 وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » ، و « ما أَمْسَى أَذْفَأَهَا » فإن التعجب فيه داخل على
 أبرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثَبَّتاً ؛ فلا يُبنيان من مَنَى ، سواء أكان ملازماً للفنى نحو
 « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غير ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعله على أَفْعَلَ فعلاء ؛ فلا يُبنيان من عَرَجَ وشَهِلَ
 وَخَضِرَ الزَّرْعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنيّاً للمفعول ؛ فلا يُبنيان من نحو ضَرَبَ ، وشَذَّ « ما أَخْصَرَهُ »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو غنيتُ بِحاجتك وزُهِيَ عَلَيْنَا ؛ فيجيز « ما أغناه بِحاجتك » و « ما أزهاهُ عَلَيْنَا » . قال في التسهيل : وقد يُبْنَيَانِ من فعل المفعول إن أمِنَ اللَّبْسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقي شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكُرْهُ هنا ، وهو : أن لا يُسْتَفْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أَقِيلُهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغْنِي في التمجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنِي في غيره ، أى نحو تَرَكَ فإنه أغنى عن ودَعَ ، وعدَّ في شرحه من ذلك « سكر » و « قعد » و « جالس » ضِدِّي قام ، و « قال » من القائلة ، وزاد غيره « قام » و « غضب » و « نام » وعن ذكر السبعة ابنُ عصفورٍ ، وعدَّ « نام » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثاني : عدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فعلٍ بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أى يُقدَّر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعاً ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

(وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهَهُمَا) يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عَدِمًا
من الأفعال (وَمَصْدَرٌ) الفعل (الْقَائِمُ) بعضُ الشروطِ صريحاً كان أو مؤوَّلاً
(بَعْدُ) أى : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ) وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ) فتقول
في التمجب من الزائد على ثلاثة وما الوصف منه على أفعل : مَا أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ
أَوْ أَنْطَلَقَهُ أَوْ حُرَّتَهُ ، وَأَشْدِدْ أَوْ أَعْظِمُ بِهَا ، وكذا النفي والمبني للمفعول ، إلا أن
مصدرَها يكون مؤوَّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أعظمَ مَا
ضُرِبَ ، وَأَشْدِدْ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ، تقول :
ما أَشَدَّ كَوْنُهُ جَيْلًا ، أو ما أَكْثَرَ ما كَانَ مُحْسِنًا ، أو أَشَدَّ أو أَكْثَرَ بِذلك .
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يُتَمَجَّبُ منهما البتة .

(وَبِالْثُدُورِ أَحْكَمَ لِفَيْرٍ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُنْزِرُ)

أى : حَقُّ ما جاء عن العرب من فِعلَى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ
ولا يُقَاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أَخْصَرُهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خاسى
مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أَهْوَجَه » و « مَا أَحْمَقَه » و « مَا أَرْعَنَه » ، وهى من فَعَلَ
فهو أَفْعَل ، كأنهم حلوها على « مَا أَجْهَلَه » ، وقولهم « مَا أَعْسَاه » و « أَعْسَ بِهِ » ،
وقولهم « أَقْمِنَ بِهِ » أى أَحَقَّقَ بِهِ ، بَنَوَهُ من قولهم « هُوَ قَيْنٌ بِكَذَا » أى حَقِيقَ بِهِ ،
ولا فعل له . وقالوا « مَا أَجَنَّهُ » و « مَا أَوْلَعَه » ، من جُنَّ وَوُلِعَ ، وهما مبنيان للمفعول ،
وغير ذلك .

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَدَّمَ * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا، وَفَصَّلَهُ) منه
(بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ
اسْتَقَرَّ) فلا تقول « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « زَيْدٌ »
مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ
زَيْدٌ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛
كقولهم : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ ، وقوله :

٧٣٤ - خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥- [أَقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا] وَأَخْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَنْحَوْلَا
فإن كان الظرفُ والمجرور غير متعلّقين بفعل التمجّب امتنع الفصلُ بهما . قال في
شرح التسهيل : بلا خلاف ؛ فلا يجوز « ما أَحْسَنَ بِمَعْرُوفٍ أَمْرًا » ولا « ما أَحْسَنَ
عِنْدَكَ جَالِسًا » ولا « أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَالِسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : لا خِلَافَ في منع تَقْدِيمِ
الْمَتَمَجِّبِ مِنْهُ عَلَى فِعْلِ التَّمَجُّبِ ، وَلَا فِي مَنَعِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ظَرْفٍ وَجَارٍ وَمَجْرُورٍ ،
وَتَبَعِهِ الشَّارِحُ فِي نَقْيِ أَصْلِ الْخِلَافِ عَنْ غَيْرِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، قَالَ : كَالْحَالِ وَالْمُنَادَى ،
لَكِنْ قَدْ أَجَازَ الْجَزْمِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَهَشَامٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ الْفَصْلَ بِالْحَالِ ، نَحْوُ :
« مَا أَحْسَنَ مَجْرَدَةً هِنْدًا » وَقَدْ وَرَدَ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ
بِالنَّدَاءِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ عَلَى كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : « أَغْزِزْ عَلَى أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا
مُجَدِّلاً » . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَهَذَا مَصْحُوحٌ لِلْفَصْلِ بِالنَّدَاءِ ، وَأَجَازَ الْجَزْمِيُّ الْفَصْلَ
بِالْمَصْدَرِ ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا » وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورُ ؛ لِمَنْعِهِمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَصْدَرٌ ،
وَأَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْفَصْلَ بِلَوْلَا وَمَضْحُوبِهَا ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ لَوْلَا يُخْلَهُ زَيْدًا » ،
وَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين « ما » وفعل التمجّب نحو « ما كان
أَحْسَنَ زَيْدًا » ومنه قوله (١) :

٧٣٦- مَا كَانَ أَسْمَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا

بِهَذَاكَ مَجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التمجّب ، نحو : « ما أَحْسَنَ
مَا كَانَ زَيْدٌ » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قُصِدَ
الاستقبالُ جيء بـ يكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالسون والسفل

الثالث : يُجَرُّ ما تعلق بفعل التعجب ، من غير ما ذُكر ، يالي إن كان فاعلا ، نحو « ما أَحَبَّ زَيْدًا إلى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفهمٍ عِلْمًا أو جَهْلًا نحو « ما أَعْرَفَ زَيْدًا بِعَمْرٍو » ، و « ما أَجْهَلَ خَالِدًا بِبَكْرِ » ، وباللام إن كانا من مَتَعَدٍّ غيره ، نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من متعد بحرف جر فبأ كان يتعدى به ، نحو « ما أَغْصَبَنِي حَلِي زَيْدٌ » ويقال في التعجب من كَسَا زَيْدٌ الْفُقَرَاءَ الثِّيَابَ ، وَظَنَّ عَمْرٌو بَشْرًا صَدِيقًا : « مَا أَكْشَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرٌو لِبَشَرٍ صَدِيقًا » . وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافا للكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزة أفعل في التعجب لتعدي ما عَدِمَ التعدى : في الأصل ، نحو « ما أَظْرَفَ زَيْدًا » أو الحال نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وهمزة أفعل للصيرورة ، ويجب تصحيح عنيهما إن كانا مُتَمَتِّلِيَّيْنِ ، نحو « ما أَطْوَلَ زَيْدًا ، وَأَطْوَلَ بِهِ » ، ويجب فكُّ أفعل المضعف ، نحو « أَشَدُّ بِحُمُرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أفعل مقصوراً على السماع ، كقوله :

يَا مَآ أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنُّ لَنَا مِنْ هَوَالِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّامِرِ
وطرده ابن كيسان ، وقاس عليه أفعل نحو « أَحْسِنَ بِزَيْدٍ » . والله أعلم .

نعم وبئس وما جرى مجراها

(فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعَمَ وَبَيْسَ) عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « فِيهَا وَنِعْمَتٌ » ، واسمان عند الكوفيين ؛ بدليل « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ » و « نِعْمَ السَّيْرُ حَلِي بَيْسَ الْعَيْرِ » ، وقوله :

٧٣٧ - صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبِ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرِ

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ [وَلَا تُخَالِطُ إِلَيَّ جَانِبُهُ]

وسببُ عدم تصرُّفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلهما فَعِلَ ، وقد يَرِدَانِ كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما ، أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عَيْنٍ حَلَقِيَّةٍ من فَعِلَ ، فِعْلاً كان كَشَهَدَ ، أو اسما كَفَخَذَ ، وقد يقال فى بئس بئس (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنِي أَلْ) نحو « نِعَمَ الْعَبْدُ » و « بئس الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعَمَ عُفْبَى الْكُرْمَا) « وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبئسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

٧٣٩ — فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

وإنما لم يُنَبَّه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى ، وقد نبَّه عليه التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المَعْرِفِ بها ، أو إلى المضاف إلى المَعْرِفِ بها - هو الغالبُ ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

٧٤٠ — فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

والصحيحُ أنه لا يُقَاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤١ — فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرَدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ ، وليس كذلك ، بل ورد لـ سـ كـ نـه
أقلُّ من المضاف نحو « نِعَمْ غُلَامٌ أَنْتَ » و [قوله] :

٧٤٢ - [نِيَّافُ الْقُرْطِ غَرَاهُ الثَّنَائِيَا وَرِيدُ اللَّسَاءِ] وَنِعَمْ رَيْنِمُ

وقد جاء ما ظاهرُهُ أن الفاعل عَلمٌ أو مُضافٌ إلى عَلمٍ ، كقول بعض القَبَادِلَةِ :
بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعَمْ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا »
وقوله :

٧٤٣ - بِئْسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمْ لِحَمًا وَحِرَ

وكانَ الذي سَهَّلَ ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل ، وإن لم تكن مُعرِّفةً ،
وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذي ، نحو « نِعَمْ الَّذِي آمَنَ
زَيْدٌ » ، كما يُسندَانِ إلى ما فيه أل الجنسية . وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من
البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان
مفسِّراً للضمير المستتر فيهما إذا تَزَعَّتْ منه ، و « الذي » ليس كذلك . قال في
شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يُمنَعَ ؛ لأن « الذي » جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك أُطرد
الوصف به .

الثاني : ذهب الأَكْثَرُونَ إلى أن « أل » في فاعل نعم وبئس جِنْسِيَّةٌ ، نـ م
اختلفوا فـ قـ يـ ل : حقيقة ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله ممدوح ، وزيد
مُنْدَرِجٌ تحت الجنس لأنه فرْدٌ من أفرادِهِ ، ولهُوَ لاءٌ في تقريره قولان ؛ أحدهما : أنه
لـ ما كان الفَرَضُ المبالغة في إثبات المدح للممدوح جُعِلَ المدح للجنس الذي هو منهم ؛
إذ الأبلغ في إثبات الشيء جَعْلُهُ للجنس حتى لا يَتَوَهَّمَ كونه طارئاً على الخصوص ،
والثاني : أنه لما قَصِدُوا المبالغة عَدَّوْا المدحَ إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غَيْرَ مدح
زيد ، فكأنه قيل ممدوحٌ جنسُهُ لأجلِهِ . وقيل : مجازاً ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد »
جعلت زيدا جميعَ الجنس مبالغةً ، ولم تقصد غير ممدوح زيدٍ ، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِيَّة ، ثم اختلفوا فقيل : المهود ذهني كما إذا قيل « اشترِ أَحْمَمَ » ولا تريد الجنس ولا ميهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إيهامٌ ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر . وقيل : الميهودُ هو الشخص المدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بثنيته وجمعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يسع فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا الخصوص يَفْضُلُ أفراد هذا الجنس إذا مِيزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا رَجُلًا ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حَدِّهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فننيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم و بئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فمنه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لَيْئَسَ الْفَتَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاق ، بل يُمنَعُ إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقَامَ الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكل الفضائل فلا مانع من نَعْتِهِ حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحْمَلُ قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعَمَ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ إِذَا هُمُ

[حَفَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ] .

وَحَمَلُ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَبَيَّا النِّعْتَ ، وَلَا حِجَةَ لَهَا هـ .
وأما الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما ، وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تَبَاشَرَهُ نعم .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كِنِعْمَ قَوْمًا مَفْسَّرُهُ) وقوله :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَايَ بِهَا وَزَرًا
وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَنَى وَاسْتَيْلَاهُ ذِي الْإِحَنِ
وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَمْبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ونحو « بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بئسَ أُمْرًا وَإِنِّي بئسَ الْمَرَّةُ
ففي كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل .
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في ثنية ولا جمع ، استثناءً بثنية تميزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاه الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَزْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُتَّبَعُ ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فُسِّرَ بِمَوْثِلٍ لِحَقَّتْهُ تَاهُ التَّائِيثُ ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استثناءً بتأنيث المفسر ، ونصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فَبِهَا وَنِعْمَتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يُرَادُ به الشخصُ إلى أن المضمَر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يُرَادُ به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن

المُضْمَر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً .

ولمفسر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس .

الثاني : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد وُضْئِهِ ، والتذكير وُضْئِهِ .

الرابع : أن يكون قابلاً لآل ؛ فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفضل التفضيل ؛ لأنه خَلْفٌ من فاعل مقرون بآل فاشترط صلاحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت « نِعَمْ شَمْساً هذه الشمس » لم يجوز ؛ لأن الشمس مُفْرَدٌ في الوجود ؛ فلو قلت « نِعَمْ شَمْساً شمسُ هَذَا الْيَوْمِ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ « فَيَهَا وَنِعْمَتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً ؛ استظهاراً على نحو « فَيَهَا وَنِعْمَتْ » ، وعن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه) : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم رفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل ، سم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قوله « نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ » نعم الرجلُ زَيْدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدحج فقيل : « نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ » ، ويقبح عنده تأخيره لأنه

وقع مَوْقِعَ الرجل للرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجهين :
أحدهما : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« بئسَ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتصل
بالفعل . الثاني : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فاعملوا فيه الناسخ .

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ اشتهَرَ)
فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم ولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ،
فن النظم قوله :

نِعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِأَيِّمَاءِ
وقوله :

٧٥٠-والتغليبون بئس الفحل فحلهم فحلا ، وأثمهم زلا ، منطبق
وقوله :

[تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا] فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ،
وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

[تَحْيِيرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعْمَ الْعَرُءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَاجَى

وقوله :

٧٥٢- وَقَائِلَةٌ نِعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمَهَا]
أى من مُتَفَتَّةٍ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعَمْ الْعَرُءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا »

وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كَنَفًا مِّنْذُ أَتَانَا . وَحَجَّه ابْنُ عُصْفُور .

(وَمَا) في موضع نصب (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوص ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) «بِتَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :
الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين .
والثاني : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف : أى شيء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ونُقِلَ عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة للمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِلَ عن الفارسي .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف ، والتقدير : نعم فعلك ، وإن كان لا يحسن في الكلام نَعَمْ فِعْلُكَ حتى يقال : نَعَمْ الْفِعْلُ فِعْلُكَ ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع ، والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، والأصل : نعم ما ماصنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنفته ، هذا قول الفراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول في « ما » إذا وليها اسمٌ — نحو « فنعماً هي » — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمّر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازته الفراء .

الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة ، والأول من الخمسة ؛ لاقتصاره عليهما في شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل . ونقله عن سيبويه والكسائي .

(وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى : بعد فاعل نعم وبئس ، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ ، وبئس الرجل أبو كلبٍ ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خَبَرُ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصنميري ، وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازَه ، وأجاز الثالث قومٌ منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومَحَلّه مشغول بشيء يسُد مسدّه . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كُنِيَ) عن ذكره (كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُتَّقَى وَالْمُتَّقَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ » . وقوله :

٧٥٣ - إِنْ أَبْنَى عَبْدٌ اللَّهِ نَفْسَهُ أَخُو النَّدَى وَأَبْنَى الْعَشِيرَةِ

وقوله :

٧٥٤ - إِذَا أُرْسِلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ أَلْمَارِسِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِر به ، وهو خلاف ما صرّح به في التسهيل . الثاني : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بابينه أوّل نحو « بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . ا . هـ .

(وَاجْعَلْ كَيْدَ سَاءَ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجل أبو جهل ، وساء حَطَبُ النار أبو لهب ، وفي التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَقَاً » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ قَوْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنَعِمَ) وبئس (مُسْجَلًا) أى : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً ، أى يكون له ما لهما : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لَأَلْ ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميراً مفسّراً بتمييز ، وسواء في ذلك ما هو على فَعَلْ أَصَالَةً نحو ظَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَخَبَثَ غَلَامٌ الْقَوْمَ عَمَرُو ، وما حُوِّلَ إليه نحو ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهَمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النُّوعِ « سَاءَ » فَإِنْ أَصْلَهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ فَحُوِّلَ إِلَى فَعَلْ بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِراً ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى بئس ؛ فَصَارَ جَامِداً قَاصِراً مُحْكوماً لَهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَهُ بِالذِّكْرِ لَخَفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ .

الثاني : إِنَّمَا يُصَاغُ فَعَلٌ مِنَ الثَّلَاثِ لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحاً لِلتَّعْجِبِ مِنْهُ مُضْمِناً مَعْنَاهُ ، نَعَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثالث : يَجُوزُ فِي فَاعِلِ فَعَلٍ الْمَذْكُورِ الْجَرْءُ بِالْبَاءِ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ أَلْ ، وَإِضَامُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ :

٧٥٥- حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ يَلَامُ
وَفَهَمَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا ، نَظْراً لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْجِبِ .

الرابع : مَثَلُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ بِعَلَّمَ الرَّجُلُ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْعَرَبَ شَدَّتْ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ فَلَمْ تَحْوِلْهُمَا إِلَى فَعَلٍ ، بَلْ اسْتَعْمَلْتُمَا اسْتِعْمَالَ نَعَمْ وَبئس مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عَلِمَ ، وَجَهِلَ ، وَسَمِعَ . انْتَهَى .

(وَمِثْلُ نَعَمْ) فِي الْمَعْنَى حَبَّ مِنْ (حَبَّذاً) وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَدْحَ مُحْبَبٌ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَبَّ فَعَلٌ يُقْصَدُ بِهِ الْحُبَّةُ وَالْمَدْحُ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ « ذَا » لِيَدُلَّ عَلَى الْحَاضِرِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (الْفَاعِلُ ذَا) أَيْ : فَاعِلُ حَبَّ هُوَ لَفْظُ « ذَا » عَلَى الْخِتَارِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ . قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ - بَعْدَهُ أَنْ مِثْلُ مُحَبَّذَا زَيْدٌ - : حَبَّ فَعَلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ حَبَّذَا ، هَذَا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : في قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كون « حبذا » خبرا مقدما .

(وَأِنْ تُرْذِذْ مَا قُلْتَ لَا حَبْذًا) زَيْدٌ ؛ فهي بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ — أَلَا حَبْذًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتَ مَيَّ فَلَا حَبْذًا هِيَا

(وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ) أى : اجمل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من « زيد حَبْذًا » زيد حب هذا ، قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء « حبذا » مجرى المثل .

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أيا كان) المخصوص : أى أى شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو منثى أو مجموعا (لَا * تَعْدِلُ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تُغَيَّرُ ؛ فتقول : حَبْذًا زَيْدٌ ، وَحَبْذًا الزَّيْدَانِ ، وَحَبْذًا الزَّيْدُونَ ، وَحَبْذًا هِنْدٌ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَانِ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز « حَبَّ ذَانِ الزَّيْدَانِ ، ولا حَبَّ هَوَلاءِ الزَّيْدُونَ ، ولا حَبَّ ذِي هِنْدٍ ، ولا حَبَّ تَانِ الْهِنْدَانِ ، ولا حَبَّ أولاءِ الهندات » . قال ابن كيسان : إنما يختلف « ذا » لأنه إشارة أبدأ إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هندٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل

« ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم ، كقوله :
٧٥٧ - أَلَا حَبِذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُ الْمَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقْتَارِبِ
 أى : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر ، اهـ .

(وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فِجْرٍ * بِالْبَا) نحو حَبِّ زَيْدٍ رَجُلًا ، وَحَبِّ بِهِ رَجُلًا (وَدُونَ ذَا انْفِصَامُ الْخَا) من حَبِّ بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) وَيُنَشِّدُ بالوجهين قوله :

٧٥٨ - [قَتَلْتُ أَفْتَلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا] وَحَبِّهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ
 أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَرَّدٌ في كل فعلٍ مقصودٍ به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعلٍ خلقى الفاء مراداً به مدحٌ أو تعجب .

الثاني : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجىء « حَبِّ » مع غير « ذا » مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :
٧٥٩ - [بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَيْبٌ ذُنَا غَيْرُهُ شَقِينَا]
 * فَحَبِذَا رَبًّا وَحَبِّ دِينًا *

انتهى .

(خاتمة) : يُفَارِقُ مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه :
 الأول : أن مخصوص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أسهلُ منه في باب « نعم » ؛ لأن ضمفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبَّذا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبَّذا زَيْدٌ رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصِّرف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خَيْرَ » و « شَرَّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل مُعَامَلَتُهُمَا في ذلك « أَحَبَّ » كقوله :

٧٦٠ - [وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ]

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » .

ونحو :

* بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

٧٦١ -

(صُغِ مِنْ) كلِّ (مَصْغُوحٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ) اسماً مُوَازِناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)

قياساً مُطَرِّداً ، نحو « هو أَضْرَبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أَضْرَبَهُ

وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (الْأَذَابِ) هناك ؛ لكونه لم يَسْتَكِل الشروط المذكورة ثمة .

وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَصَفٍ لَا فِعْلَ لَهُ ، كَهُو أَقْمَنُ بِهِ : أَيْ أَحَقُّ ، وَاللَّسُّ مِنْ شِطَاظٍ . هَكَذَا قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنُ الْقَطَّاعِ لَعَصَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ ، وَمِنْهُ أَصْحَبٌ ، بِتَثْلِيثِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَعَصَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ : كَهَذَا الْكَلَامِ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي أَفْعَلِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَسَمِعَ هُوَ أُعْطَاهُم لِلدَّرَاهِمِ وَأَوَّلَاهُم لِلْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فَعَلَ الْمَفْعُولُ كَهُو أَزْهَى مِنْ دِيكَ ، وَأَشْفَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ ، وَأَغْنَى بِحَاجَتِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّسْهِيلِ فِي فَعَلِ التَّعْجِبِ .

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلٌ * لِلسَّائِعِ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى بِجَرَاءِ (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ) عِنْدَ مَا نَعِ صَوَّغَهُ مِنَ الْفَعْلِ ، لَكِنْ « أَشَدَّ » وَنَحْوُهُ فِي التَّعْجِبِ فِعْلٌ ، وَهَذَا اسْمٌ ، وَيُنْصَبُ هُنَا مَصْدَرُ الْفَعْلِ الْمُتَوَصِّلِ إِلَيْهِ تَمِيْزًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بَيَاضًا ، وَأَفْجَعُ مَوْتًا .

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرْدَا)

مِنْ « أَلِ » وَالْإِضَافَةُ ، جَارَةٌ لِلْمَفْعُولِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا » أَيْ مِنْكَ ، أَمَّا الْمُضَافُ وَالْمَقْرُونُ بَالٍ فَيَمْتَنِعُ وَصْلُهُمَا بِمَنْ .

﴿ تَنْبِيْهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى « مِنْ » هَذِهِ ؛ فَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَمَنْ وَاقَهُ إِلَى أَنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَبِيْوِيَّةٌ ، لَكِنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُنْفِيْدُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّبْعِيْضِ فَقَالَ فِي « هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فَضْلُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَعْمْ ، وَذَهَبَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » قَالَ : جَاوَزَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي الْفَضْلِ ، قَالَ : وَلَوْ كَانَ الْبَتْدَاءُ مَقْصُودًا لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَى » . قَالَ : وَيُبْطِلُ

كونها للتبويض أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بَقْضِ موضعها ، والآخر : كونُ المجرور بها عامًّا ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفعل » خبراً كآلية ، ويقالُ إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَذْرِ أَجَلًا *

[فَظَلَّ فَوْأَدَى فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا]

أى دنوتِ أَجَلًا من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا يَجْنَبِي بَارِدَ ظَلِيلِ

أى : تروِّحى وَأَنِى مكاناً أجدرَ من غيره بأن تقيلى فيه .

الثالث : قوله : « صِلْهُ » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما بِلَوْ وما اتسل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلَفْوِكَ أَطِيبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعلُ التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول : مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو « زيد أقرب من عمرو من كل خير ؛ وأقربُ من كل خير من عمرو » .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ،
فأما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَغْلُنَا مِثْلَ بَرَكَةِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتُ بِأَلَا كَثَرِ مِنْهُمْ حَمَى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِكَاثِرِ]

فقولان .

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصَفِّ) أفضلُ التفضيل (أَوْ جُرْدًا) من أل والإضافة (أَلْزِمَ)
تَذَكِّراً وَأَنْ يُؤَحِّدَا) فتقول : زيد أفضلُ رَجُلٍ ، وأفضلُ من عمرو ، وهندُ أفضلُ
امرأةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، والزيدان أفضلُ رَجُلَيْنِ ، وأفضلُ من بكر ، والزيدون
أفضلُ رِجَالٍ ، وأفضلُ من خالدٍ ، والمندان أفضلُ امْرَأَتَيْنِ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ،
والمندات أفضلُ نِسْوَةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثم قيل في آخره :
إنه معدول عن آخر ، وفي قول بن هاني :

٧٦٧ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِمَا

[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

إنه لحن .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما
« وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ .

(وَتَلَوُا أَلَّ طَبِيقٍ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زيدُ الأفضَلُ » ، وهندُ
الْفُضْلَى ، والزيدانِ الْأَفْضَلَانِ ، والزيدونِ الْأَفْضَلُونَ ، والمندانِ الْفُضْلَيَانِ ، والمنداتِ
الْفُضْلَيَاتُ ، أو الْفُضْلُ » وكذلك « سررتُ بزيدِ الأفضَلِ » ، وبهندِ الْفُضْلَى » إلى آخره .
ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ * أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بِأَفْعَلَ (مَعْنَى مِنْ) أَى التفضيل عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فَيَقُولُ عَلَى الْمطَابَقَةِ «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَيْدٌ فَضَّلَى النِّسَاءَ، وَالْمُتَدَانِ فَضَّلِيَا النِّسَاءَ، وَالْمُتَدَاتُ فَضَّلُ النِّسَاءَ وَفُضِّلِيَّاتُ النِّسَاءِ». ومنه: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا» وعلى عدم المطابقة: «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وهكذا إِلَى آخِرِهِ. ومنه: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ» وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ يُوْجِبُهُ، فَإِنْ قَدَرَ «أَكْبَرَ» مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَ«مُجْرِمِيهَا» مَفْعُولًا أَوَّلَ لَزِمَهُ الْمطَابَقَةُ فِي الْمَجْرَدِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الِاسْتِعْمَالَانِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا».

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بِأَفْعَلَ مَعْنَى مِنْ، بَأَن لَمْ تَنْوِ بِهِ الْمَفَاضِلَةَ أَصْلًا، أَوْ تَنْوِيهَا لِأَعْلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ، بَلْ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ مَا سِوَاهُ (فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنٌ) وَجْهًا وَاحِدًا، كَقَوْلِهِمْ: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ» أَى: عَادِلَاهُمَا، وَنَحْوُ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ قُرَيْشٍ» أَى: أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ قُرَيْشٍ.

وَإِضَافَةُ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ لِلْمَجْرَدِ التَّخْصِيسِ، وَلِذَلِكَ جَازَتْ إِضَافَةُ أَفْعَلَ فِيهِمَا إِلَى مَا لَيْسَ هُوَ بَعْضُهُ، بِخِلَافِ الْمَنْوِيِّ فِيهِ مَعْنَى مِنْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ يَجُوزُ «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» إِنْ قَصِدَ الْأَحْسَنَ مِنْ بَيْنِهِمْ، أَوْ قَصِدَ حَسَنَهُمْ، وَيَمْتَنِعُ إِنْ قَصِدَ أَحْسَنَ مِنْهُمْ.

(تَنْبِيهِ) يَرِدُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَارِيًّا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، نَحْوُ «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ»، «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» وَقَوْلُهُ:

وإن مُدَّتْ الأَيْدَى إِلَى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ - إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاءُكُمْ أَعَزُّ وَأَطْلُو

وقوله :

٧٦٩ - [أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفء؟] فَشَرُّكُمْ كَمَا خَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ

وقاسه للمبرد ، وقال فى التسهيل : والأصح قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْقَوْلَ بِوُرُودِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ ، قَالَ : وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ النُّحَوِيُّونَ هَذَا الْاِخْتِيَارَ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنَ التَّفْضِيلِ ، وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ .

قال فى شرح التسهيل : وَالَّذِى سَمِعَ مِنْهُ ، فَالْمَشْهُورُ فِيهِ التَّرَامُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ ، وَقَدْ يَجْمَعُ إِذَا كَانَ مَاهُولًا جَمْعًا ، كَقَوْلِهِ :

٧٧٠ - إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

صُكْرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْتُمْ

قال : وَإِذَا صَحَّ جَمْعُهُ لَتَجَرَّدَ مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ جَازٌ أَنْ يُوْثَقَ ؛ فَيَكُونُ قَوْلُ ابْنِ هَانٍ : * كَانَ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِهَا * صَحِيحًا ، اهـ .

(وَإِنْ تَكُنْ بِتَلَوٍ مِنْ) الْجَارَةِ (مُسْتَفْهِمًا * فَلَهُمَا) أَى : لِمَنْ وَبِجَرُورِهَا الْمُسْتَفْهِمَ بِهِ (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، لَا عَلَى جُمْلَةِ الْكَلَامِ كَمَا فَعَلَ الْمَصْنِفُ ؛ إِذْ يُلْزَمُ عَلَى تَمْثِيلِهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ (كَيْثُلُ : يَمْنُ أَنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِكُ أَكْثَرُ ؟ وَمِنْ غَلَامِ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ لِأَنَّ الِاسْتَفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إِخْبَارٍ) أَى : وَعِنْدَ عَدَمِ الِاسْتَفْهَامِ (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدًا)

كَقَوْلِهِ :

٧٧١ - قَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُمْ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَمِيمَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِيمَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ تَزَرُّ) أى : أفعلُ التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، حكى سيبويه : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشبهِ باسمِ الفاعل ، من قبيل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يُنثنى ولا يُجمع ، وهذا إذا لم يماقِبْ فعلاً ، أى : لم يحسُن أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه (ومع) * عاقِبَ فعلاً فكثيراً (رفعه الظاهر) (تدبّتاً) وذلك إذا سبقه نفيٌ ، وكان مرفوعه أجنياً ، مُفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحسه في عينِ زيدٍ ؛ لأن أفعل التفضيل إنما قصرَ عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفي هذا المثال يضحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه ، كما رأيتُ ، وأيضاً فلم يُجمل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أفعل ومن بأجنبي .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيتُ ، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : من كحل عينِ زيدٍ ، أو من عينِ زيدٍ ، أو من زيدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ، نحو : ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أحسنَ به الجليلُ من زيدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجليل من حسن الجليل بزيد ، ثم أضيف الجليل إلى زيد للابسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثانى ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم فى أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقول الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

والأصل . مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ ، ففعل به ما ذكر .

(تنبيهات) : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل » منه فى عين زيد ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ، وإن كان أفضل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر فى أفراد رفع أفضل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيداً فائدته ، وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحل كحسه فى عين زيد » ، أو « يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد » بمعنى يفوقه فى الحسن ، فأتت الدلالة على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى ، وكذا القول فى « ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ، ففادت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفضل التفضيل ، ولو رُمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله :

لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجد ما يؤم جواز ذلك جُمِلَ نصبُهُ بفعل مقدر يُقَسَّرُهُ أَفْعَلُ ، نحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ - [أ ك ر] وَأَخَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة في تمديد أفعل التفضيل بحروف الجر

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدّد بنفسه دالّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّيٍّ بِاللَّامِ إلى ما هو مفعول في المعنى ، ويألى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو « الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِّلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ » ، وإن كان من مُتَعَدِّدٍ بِنَفْسِهِ دالّ على عِلْمٍ عُدِّيٍّ بِالْبَاءِ ، نحو « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي » و « أَنَا أَذَرَى بِهِ » وإن كان من متعدّدٍ بنفسه غير ما تقدم عُدِّيٍّ بِاللَّامِ ، نحو « هُوَ أَطْلَبُ لِلنَّارِ ، وَأَنْفَعُ لِلْجَارِ » ، وإن كان من معتدّدٍ بحرف جرّ عُدِّيٍّ بِهِ ، لا بغيره ، نحو « هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِثْمِ ، وَأَحْرَصُ عَلَى الْحَمْدِ ، وَأَجْدَرُ بِالْحِلْمِ ، وَأَخْيَدُ عَنِ الْخَلْفَاءِ » .

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « مَا أَحَبُّ الْمُؤْمِنَ لِّلَّهِ ، وَمَا أَحَبَّهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَا أَعْرَفَهُ بِنَفْسِهِ ، وَأَقْطَمَهُ لِلْعَوَاتِقِ ، وَأَغْضَمَهُ لَطَرْفِهِ ، وَأَزْهَدَهُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعَهُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَخْرَصَهُ عَلَيْهِ ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ » اهـ .

وقد سبق بعض ذلك في بابه ، والله تعالى أعلم .

النعته

(يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ)
وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعولُ الثاني ، وحالُ المنصوب ، وبغير خبر « حَامِضٌ » من قولك : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » .

{ تنبيهات } : الأول : سيأتي أن التوكيدَ والبَدَلَ وعَظْفَ النَّسَقِ تتبعُ غير الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذِّكْرِ لكونها الأضلَّ في ذلك .

الثاني : في قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنتين أو جماعة ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ؛ فنقول : قام زيدُ العاقلانِ وعمرُو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ضَلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيًّا
وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذكر في موضعها .

الثالث : اختلفَ في العامل في التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : ويبدأ - عند اجتماع التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبَدَل ، ثم بالنَّسَقِ ، أى فيقال : جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ .

الخامس : قدَّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعته ، وكذا فعلَ ابنُ السَّراج وأبو علي والزحشرى ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعته على خلاف معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط، وقدم في الكافية النعت كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجرجاني، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) في عُرفِ النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَاسِقٌ) أى مُكَمِّلُ المتبوع (بَوَسْمِهِ)
أى : بَوَسْمِ المتبوع : أى علامته (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

وَمُتِمٌّ مَاسِقٌ : مخرجٌ للبدل والنسق .

و بوسمه أو وسم ما به اعتلق : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا
النعمة في إتمام ماسق ؛ لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن
النعمة يُوَصِّلُ إلى ذلك بدلالاته على معنى في النعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان
ليسا كذلك

والمراد بالتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد
التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه »
أو تعميم ، نحو « يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة
أجسامهم » ، أو مدح نحو « الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه » ، أو ذم نحو
« أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أو ترحم
نحو « اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه » ، أو توكيد نحو « أمس الدابر المنقضى
أمدؤه لا يمود » أو إبهام نحو « تصدقتُ بصدقة كثيرة » أو « قليلة نافع ثوابها
أو شائع احتسابها » أو تفصيل نحو « مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواههما
نسيم أحدهما » .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

(وَلَيُفِطَ) النعت مطلقاً (في التعريف والتذكير ما) أى : الذى (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوت (كَانَزُزُ بِقَوْنِهِ كَرَمًا) وبقووم كرماء آباؤهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم الكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التسمية في التعريف والتفكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خُصِّصَت بالمعرفة ، وجعل «الأوليان» صفة لآخران في قوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أبيتُ كَأني سَأَوْرَتِنِي ضَيْلَةٌ مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ
والصحيح مذهب الجمهور ، وما أومر خلاف ذلك مؤولٌ .

الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعرفة بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :
وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَمْنِينِي
إن «بسنى» صفة لآخال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى :
(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغي للرجل مثلك — أو خير منك — أن يفعل كذا » .

للمثال : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، و غلامٌ يافعٌ
وأما في المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال
الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض
المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، إهـ .
(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذَكُّيرِ أَوْ * سِوَاهَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث
(كَالْفِعْلِ فَافْعَوْا) : أى يجرى النعت في مُطَابَقَةِ المنعوت وعدمها مجرى الفعل

المواقع موقعه ؛ فإن كان جارياً على الذى هو له رَفَعَ ضمير المنعوت وطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأة حَسَنَةٍ ، كما تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنًا وامرأة حَسَنَت . وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سَبَبِيَّةٍ فإن لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقة المنعوت ؛ لأنه مثله فى رَفَعه ضمير المنعوت ، نحو : مررت بامرأة حَسَنَةِ الوجهِ أو حَسَنَةِ وجهها ، وبرجلَيْنِ كَرِيمَيِ الأبِ ، أو كَرِيمَيْنِ أَبَا ، وبرجلَيْنِ حَسَنِي الوجهِ أو حَسَنِي وجوها ، وإن رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ؛ فيقال : مررت برجلَيْنِ حَسَنَةٍ وجوهُهُم ، وبامرأة حَسَنٍ وجهها ، كما يقال : حَسَنَتُ وجوههم ، وحَسَنَ وجهها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع الأفراد والتكسير ، فيقال : مررت برجل كريم آباؤه ، وكرايم آباؤه .

الثانى : قد يُعَامَلُ الوصفُ الرافعُ ضمير المنعوتِ معاملةً رافع السببى ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررت برجلٍ حَسَنَةِ العينِ ، كما يقال : حَسَنَتُ عينه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمى إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز ثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع للذكر السالم على لغة « أكلوني البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كَرِيمَيْنِ أَبَوَاهُ ، وجاءنى رجلٌ حَسَنُونَ غلمانُهُ .

الرابع : ما ذكره من مُطَابَقَةِ النعته للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كإفـ صَبُورٍ وَجَرِيحٍ وَأَفْعَلٍ مِنْ ، اهـ .

(وَأَنْتَ بِمُسْتَقَى) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ ، وذلك اسمُ الفاعلِ كضاربٍ وَقَاتِمٍ ، واسمُ المفعولِ كضروبٍ وَمُتَهَانٍ ، والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ) وَأَفْعَلٍ

التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشبهه) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المسكانية (وذى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها (والمنسب) تقول : مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذوقام ، والقريشي ؛ فمناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قریش .

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى النعوت ، وهو أن يكون (مُفَكَّرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنى لا لفظاً ، وهو المعروف بالجنسية ، كقوله :

* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْنَى *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدير كقوله تعالى « وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ - كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ النَّارَ مُطْنِفُ
أى : أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله :
(فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله :
(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مررت برجل أضربه ، أو لاشهنه ، ولا يعبد بمتكك ، قاصداً إنشاء البيع .

(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطالبية فى كلامهم (فاقول أصير نصيب) كقوله :
٧٧٨ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] * جَاءُوا بِمَذْيِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ
أى جاءوا بآبى مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.
الثاني: فهم من قوله «فأعطيت ما أعطيته خبراً» أنها لا تقترن بالواو، بخلاف
الحالية؛ فذلك لم يقل ما أعطيته حالا.

(وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقّه أن لا ينعت به؛ لجوده، ولكنهم فعلوا ذلك
قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف (فالتزموا الأفراد والتذكيراً) تنبيهاً على
ذلك؛ فقالوا: رجلٌ عدلٌ، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً
عدلاً ورجلاً عدلاً، وكذا في الجمع: أي هونفس العدل، أو ذوعدل، وهو عند الكوفيين
على التأويل بالمشتق: أي عادل ومرضى وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرُد، كما لا يطرُد
وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً.

الثاني: أطلق المصدر، وهو مُقَيَّد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كَمَزَارٍ وَمَسِيرٍ؛
فإنه لا يُنْعَتُ به، لا باطراد ولا بغيره.

(وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاظِنَا فَرْقُهُ، لَا إِذَا انْتَلَفَ)
مثالُ المختلف: «مررت برجلين كريم وبخيل» ومثالُ المؤنث: «مررت برجلين
كريمين» أو «بخیلین».

ويستثنى من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: «مررت
بهذين الطويل والقصير»، نصٌّ على ذلك سيبويه وغيره: كالزَّيَادِي والزَّجَّاج والمبرد،
قال الزَّيَادِي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع
معنى، كقوله:

٧٧٩ - فَوَافَيْنَاهُم مِّنْهُ بِمَجْمَعٍ كَأَشَدِّ الْعَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبٍ

وفيه نظر .

الثاني : قال في الارتشاف : والاختيارُ في «مررت برجلين كريم وبخيل» القطعُ .

الثالث : قال في التسهيل : يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند التفصيل اختيارا .

(وَنَعَتَ مَعْمُولَيْنِ) عاملين (وَحِدَيْ مَعْنَى * وَفَعَلَ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيد وأتى عمرو الماقلان» ، و «هذا زيد وذاك خالد الكريمان» و «رأيت زيدا وأبهرت عمرا الظريفين» . وَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَّبِعِينَ فَاعِلِينَ أَوْ خَبْرِي مَبْتَدَأِينَ ، فَإِنْ اختلفَ الْعَامِلَانِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ ، نَحْوُ : «جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان» أو «الفاضلين» ، ونحو «جاء زيد ومضى بكر الكريمان» أو «الكريمين» ، ونحو «هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريقان» أو «الظريفين» ، ولا يجوز الإتياع في ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المَعْمُولَيْنِ واحداً ففيه ثلاث صور ؛ الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو «قام زيد وعمرو الماقلان» ، وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المَعْمُولَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، نحو «ضرب زيد عمرا الكريمان» ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو «خاصم زيد عمرا الكريمان» ؛ فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتياع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غُلبَ المرفوعُ ؛ فنقول : «خاصم زيد عمرا الكريمان» ، ونص ابن سعدان على جواز إتياع أى شئت ؛ لأن كلا منهما خاصمٌ ومُخاصَمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز «ضارب زيد

هكذا العاقلة « برفع العاقلة نعنا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضَارَبَ زيدٌ عمرًا » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَمَا
فنصب « الأفعوان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظا ؛ لأن كل شيئين تسألما فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سأل الحيات منه القدم وسألت القدم الأفعوان .

الثاني : قوله « أتبع » يوهم وجوب الإتيان ، وليس كذلك ؛ لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه .

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أى : تَبِعَتْ منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِلذِّكْرِ هُنَّ) بأن كان لا يُعْرَفُ إلا بذكر جميعها (أَتَبِعَتْ) كلها ؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَأَقْطَعُ) الجميع (أَوْ أَتْبِيعُ) الجميع ، أو أَقْطَعُ البعض وَأَتْبِيعُ البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خِرَنَق :

٧٨١ — لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْفِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَايِدِ الْأَزْرِ

فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتيان لقومى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضُهُمَا أَقْطَعُ مُمْلِنًا) : أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتيان المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتيان ، هكذا في شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قُدِّمَ الْمُتَّبِعُ عَلَى الْمُقَطَّوعِ ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية - وهي الاستغناء عن الجميع - فيجوز ، والحالة الثالثة - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز ؛ لكان مذهباً .

الثاني : إذا كان النعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلَ وَشُعْنَا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو « إلهين اثنين » والملتزم نحو : « الشعرى العبور » ، والجاري على مشاربه نحو « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه (وازفع أو أنصب إن قطعت) النعت عن التبعية (مضمرًا * مُبَدَأً أو ناصبًا لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت لجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الجيد » بالرفع بإضمار هو ، ونحو « وأمرأته حَمَالَةَ الْخَطْبِ » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعنى التاجر .

(وَمَا مِنَ الْمَنُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ) أى علم (يجوز حذفه) ، ويكثر ذلك في المنعوت (وفى النعت يَقِلُّ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحاً للمباشرة العامل ، نحو « أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ » أى دروعاً سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أوفى ، كقولهم : مِنْ مَنَاطِعَ وَمِنْ أَقْلَمَ ، أى منافر يقظ منافر يقظ أقام ، وكقوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهِا لَمْ تَيْتَمْ بِفَضْلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقَدَّم جواب «لو» فاصلاً بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والابتداء المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يَضْلُحْ ، ولم يكن للنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ؛ اِمتَنَعَ ذلك : أى إقامة الجملة وشبهها مقامه ، إلا في الضرورة كقوله :

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ لِلزُّورَانِ وَالْخَصَى]

لَكُمْ قَبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَنْزَى وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ - [مَالًا عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ]

تَرْمِي بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله :

٧٨٦ - كَأَنَّكَ مِنْ جَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والثاني : كقوله تعالى : «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» أى كل سفينة صالحة .

وقوله :

٧٨٧ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَاتُ نَذْرٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ

أى : شيئاً طائلاً

وقوله :

٧٨٨ - وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخَذَ بِنِ بَكْرِ مُهْمَمَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يلى النعت « لا » أو « إما » فيجب تكررها

مفروطين بالواو ، نحو : «مهرت برجل لا كريم ولا شجاع» ، ونحو : «انثني برجل

إما كريم وإما شجاع» .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو « سررت بزید العالم والشجاع والكریم » .

الثالث : إذا صلَحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبدلاً منه المنعوتُ ، نحو « إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ » .

الرابع : إذا نُعتَ بمفرد وظرف وجملة قُدم المفرد ، وأُخرت الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقدِّمُ الجملة ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « سررت بزید هذا » « وبهذا العالم » ونعتُهُ مصحوبُ أل خاصة ؛ فإن كان جامداً مُخَضَّعاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفُ بيانٍ على الأصبح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالضمير مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذِي الغيبة تمسكاً بما سُمِعَ من نحو « صلى الله عليه الزهوف الرحيم » وغيره يجعله بدلاً ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالتعالم ، ومنها ما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ ، كأيّ ، نحو « مررتُ بفارسٍ أيّ فارسٍ » ، ولا يقال : جاءني أيّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو في الأصل مصدر ، ويُسمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدَ تَأْكِيداً ، وَوَكَّدَ تَوْكِيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظي وسيأتي ، وَمَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادة غير الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأُسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمَوْكِدَا)

أى : فى الأفراد والتذكير وفُرُوْعُهُمَا ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقة ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا) فتقول : « قَامَ الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعتين على نفوس و عيون ، ولا على أعْيَانٍ ؛ فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسهيل : « جمع قلة » فَإِنْ عَيْنًا تَجْمَعُ جَمْعُ قَلَّةٍ عَلَى أَعْيَانٍ ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِ .

(تنبيه) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد . — وهو المتن والمجموع — غير مجموعتين على أفْعُلْ هو كذلك فى المجموع . وأما المتن فقال الشارح — بعد ذكره أَنَّ الْجَمْعَ فِيهِ هُوَ الْخِتَارُ — : ويجوز فيه أيضاً الأفراد ، والثنية .

قال أبو حيان : وَوَرَمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفى ما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : « نَفْسَاهُمَا » لجاز ؛ فصرح بجواز الثنية .

وقد صرّح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والأفراد ، والثنية ، والختار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ » و يترجّح الأفراد على الثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي

[سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْقَوَادِي مَطِيرُهَا]

وكقوله :

٧٩٠ - وَمَهْمَهِنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَينِ

(وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي) التوكيد المَسْوقُ لقصد (الشُمُولِ) والإحاطة بأبواب المتبوع ،
(وَكَلَّا) و(كَلَّتَا) و(جَمِيعًا) ؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزالا يصح وقوع بعضها
موقعه ؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجيش كله » ،
أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ ، أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْمِهْنَاتُ
كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمِهْنَانِ كِلَتَاهُمَا ؛ لجواز أن يكون
الأصل : جاء بعض الجيش ، أو القبيلة ، أو الرجال ، أو المِهْنَاتِ ، أو أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ ،
أو إحدَى المِهْنَتَيْنِ .

ولا يجوز « جاء في زيد كله » ولا « جَمِيعُهُ » ، وكذا لا يجوز « اختصم
الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ولا « الْمِهْنَانِ كِلَتَاهُمَا » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع
بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذف الضمير
استغناءً بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والزحشرى ، ولا حُجَّة في « خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » ولا قراءة بعضهم : « إِنَّا كُلًّا فِيهَا » على أن المعنى جميعه
وكلنا ، بل « جميعًا » حال « كُلًّا » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع
في « فيها » .

وذكر في التسهيل أنه قد يُسْتَفْنَى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر
المؤكد بكل ، وجعل منه قول كُثِيرٌ :

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكَ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَأَسْتَفْتَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) في الدلالة عَلَى الشُّمُولِ اسْمًا مُوَازِنًا (فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ ، وَالْمِهْنَدَاتُ عَامَّتُهُنَّ » ، وَعَدَّ هَذَا اللَّفْظَ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أَيْ : الزَّائِدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ أَغْفَلَهُ ، لَكِنْ ذَكَرَهُ سَيُوبَةُ ، وَهُوَ مِنْ أَجْلِهِمْ ؛ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ نَافِلَةً عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ؛ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ التَّاءَ فِيهِ مِثْلُهَا فِي « النَّافِلَةِ » أَيْ تَصْلُحُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ ؛ فَتَقُولُ : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ » . كَمَا قَالَ تَعَالَى : « وَيَقُوبَ نَافِلَةً » .

(تَنْبِيهِ) : خَالَفَ فِي « عَامَّةٍ » لِلْبَرْدِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ .

(وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمْعَاءُ أَتَجَمِعِينَ ثُمَّ جُمِعَاءُ) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَتَجَمِعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَتَجْمَعُونَ ، وَالْمِهْنَدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعَ » (وَذُونُ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَتَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَتَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ) الْمَذْكُورَاتِ ، نَحْوُ « لَاغُوِيْنَهُمْ أَتَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَتَجْمَعِينَ » وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا سَبَقَ .

وَقَدْ يَتَّبِعُ أَجْمَعَ وَأَخَوَاتِهِ ، بِأَكْتَعَ وَكْتَعَاءُ وَأَكْتَعِينَ وَكْتَعَ ، وَقَدْ يَتَّبِعُ أَكْتَعَ وَأَخَوَاتِهِ بِأَبْصَعَ وَبَصْمَاءُ وَأَبْصَعِينَ وَبُصَعَ ؛ فَيَقَالُ : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَتَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ وَبَصْمَاءُ ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَتَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، وَالْمِهْنَدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعَ كُتَعَ بِصَعُ » .

وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ بَعْدَ أَبْصَعَ وَأَخَوَاتِهِ أَبْتَعَ وَبَتَعَاءُ وَأَبْتَعِينَ وَبُتَعَ . قَالَ الشَّارِحُ : وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُتَعَدَّى هَذَا التَّرْتِيبُ ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « أَتَجْمَعُ

أَبْصَعَ ، ، وأشد منه قول الآخر « جَمَعَ بُتَع » ، وربما أُدَّ بِأَكْتَعَ وأَكْتَعِينَ غير مسبوقين بأَجَمَعَ وأَجَمِينَ ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَمًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : أفراد أَكْتَعَ عن أَجَمَعَ ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأَجَمَعَ غير مسبوق بكل ، والفصلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كَلَهُنَّ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن « أَجَمِينَ » تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَا غُورَ لَهُمْ أَجَمِينَ » .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي الغتبع ، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَغَيْثُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطراوة .

الخامس : قال في التسهيل : وأُجْرِيَ في التوكيد مُجْرَى كُلِّ مَا أَقَادَ مَعْنَاهُ مِنَ الضَّرْعِ وَالزَّرْعِ ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ ، وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، وَالْبَطْنِ وَالظَّهْرِ ، يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ : مُطَرْنَا الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، وَمُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ، وَضَرَبْتُهُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضِيفَ إلى الضمير فظاهر ، وأما أَجَمَعَ

وتوابعه ففي تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول ، « اعْتَسَكْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ]

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبُ

وقوله :

* تَحْدِثَانِ الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا *

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا خُطِّأْنَا تَقَعَّمَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ) أى عَمَّ المفيد وغير المفيد ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا أَنْفَسُهُ » .

(وَأَعْنِ بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا * عَنْ) تنثنية (وَزَنَ فَعَلَاءَ ، وَوزَنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بثنية « سَيَّ » عن تنثنية سَوَاءَ ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الْمِئْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

(تنبيهان) : الأول : المشهور أن « كَلَا » للذكر « وَكَلْتَا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَعْنَى بكليهما عن كليتهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمُتْ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كَلَيْهِمَا

[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال :
بقرني الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يُستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ؛
فيقال على هذا : « جاء الزيدان كلهما » « والمهندان كلهما » .

(وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ)
الضمير (الْمُتَّصِلِ) حتماً (عَنَيْتُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ،
أَوْ عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قُمْ نَفْسُكَ ،
ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف
« ضَرَبَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَمَرَزَتْ بِهِمْ أَعْيُنُهُمْ » فالضمير جائز ، لا واجب .

{ تنبيه } : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو
ما صرح به في شرح الكافية ، ونص عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم
الوجوب . ا هـ .

(وَأُكِّدُوا بِمَا سَوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ
يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ،
ولوقلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّدِ أَفْظَى بِحِجِّي * مُكْرَرًا) ما : مبتداً موصول ، ولفظي : خبر
مبتداً محذوف هو العائد ، والمبتداً مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة
- وهو العائد - للطول بالجاء والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير
المستتر في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يحجي »
المستتر ، وجملة « يحجي » خبر الموصول : أى النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو
التوكيد اللفظي ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى ، كذا عرّفه في التسهيل ،

فالأول يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجلة ، والجلة ، نحو :
« جاء زيد زيد » ، و « نسكاها باطل باطل باطل » ، وقوله :

٧٩٦ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءُ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ومحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ - [فَتِلْكَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَدْ طَالَ مَكْنُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْقَنَاءِ الْمُطَوَّلُ

والجلة (كَقَوْلِكَ أَدْرَجِي أَدْرَجِي) وقوله :

٧٩٨ - [لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى ذَاكَ] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

والثاني كقوله :

٧٩٩ - أَنْتَ بِاتْلِيهِ حَقِيقُ قَنْ

وقوله :

٨٠٠ - وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلَ جَنَبَرٍ إِنْ كَانَتْ أُبْيَحَّتْ دَعَايِرُهُ

وقوله :

٨٠١ - [فَرَأَتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهُمَا] صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿تنبيه﴾ : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يفتقر بعاطف

نحو : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى » ونحو : « وَمَا

أَذْرَاكَ يَوْمَ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونه ، نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَا غَزْوَنُ قُرْبَشًا » ثلاث مرّات ، ويجب الترك عند إيهام

التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا »

لتوهم أن الضرب تكرر منك مرّتين تراخت إحداها عن الأخرى ، والفرص أنه

لم يقع منك إلا مرة واحدة اه .

(وَلَا تُعَذِّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ الْاَلْفِظِ الَّذِى بِهِ وُصِّلَ)
فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لِأَن إِعَادَتَهُ مَجْرُودًا تَخْرُجُهُ
عَنِ الْاِتِّصَالِ .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْتَمِلُ بِهِ جَوَابُ كُنْتُمْ وَكَيْلَى)
وَأَجَلَ ، وَجَعَلَ ، وَإِى ، وَلَا ؛ لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْ مَصْحُوبِهَا .
فِيَعَادُ مَعَ الْمُؤَكَّدِ مَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكَّدِ إِنْ كَانَ مَضْمُرًا ، نَحْوُ : « أَيْدِ كُمْ أَنْتُمْ إِذَا
مُتُّمُ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ » وَيُعَادُ هُوَ أَوْ ضَمِيرُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا ،
نَحْوُ : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أَوْ « إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَهُوَ الْأَوَّلَى ،
وَلَا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ .

وَشَذَّ ائْتَصَّاهُ ، كَقَوْلِهِ :

٨٠٢ — إِنْ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَا
وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهُمَا مُشَدَّدَاتُ بَقَرَنَ

وَقَوْلُهُ :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمُّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
[أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ الْحِمَامُ]

وَقَوْلُهُ :

٨٠٥ — لَا يُنْسِكَ الْاُنْسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَقْعِمَا

لِلْفَصْلِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِالْعَاطِفِ ، وَفِي الثَّالِثِ بِالْوَقْفِ .

وَأَشَدُّ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٦ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْنَى لِمَا بِي وَلَا لِلَّهِ مَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .
وأسهلُ من هذا قوله :

٨٠٧ — فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ مِمَّا بِهِ
[أَصَمَدٌ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها
أصح الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ
نَعَمْ ، وَبَلَى بَلَى ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨٠٨ — لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنِي إِهْهَا أَخَذْتُ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصل أَكْذَبُ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ)
نحو : قُمْ أَنْتَ ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ ،
وَرَأَيْتُنِي أَنَا .

{ تنبيه } : إذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : «رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ»
فذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب السكوفيين أنه توكيد ، قال المصنف : وقولهم عندي
أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل في نحو : « قَمَلْتَ أَنْتَ » والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع .

{ خاتمة } : في مسائل منثورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكد ويُقام المؤكد مقامه ،
على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما » وقدره : هما
صاحباه أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكد والمؤكد يائماً ، على الأصح ، وأجاز القراء : « مررت
بالقوم إِمَّا أَجْمَعِينَ وَإِمَّا بَعْضِهِمْ » .

الثالثة : لا يَلِيَّ العاملَ شىءٌ من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله فى التوكيد ، إلا « جِئاً وَعَامَّةً » مطلقاً ؛ فتقول : الْقَوْمُ قَامَ جَمِيعُهُمْ ، وَعَامَّتُهُمْ ، ورَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ وَعَامَّتَهُمْ ، ومررت بجميعهم وعامتهم ، وإلا « كَلَّا ، وَكَلَّا ، وَكَلْنَا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « الْقَوْمُ كُلُّهُمْ قَامَ ، وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا قَامَا ، وَالْمَرَاتَانِ كِلْتَاهُمَا قَامَتَا » ، والثانى كقوله :

٨٠٩ - يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ

وقولهم : كِلَيْهِمَا وَتَمَرًا ، أى أعطينى كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْمُدَى كَانَ كَلْنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالثَّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعمتاً لا توكيداً ، نحو : « رَأَيْتُ الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وَأَكَلْتُ شَاةَ كُلِّ شَاةٍ » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى فى خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ » ، وذاهبون « والله أعلم .

المطف

(الْعَطْفُ إِذَا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببِهِ (فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهَ الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتفكير ، وفروعهم . وأما قول الزمخشري : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ سِينَاتٍ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الْجُمُةِ » : إن ذا الْجُمُةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ به ، نحو : لَبِستُ ثَوْبًا جَبِيَّةً .

هذا مذهب السكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ سَأَامَ مَسَارِكِينَ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو : « مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ » .

وذهب غير هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدلية ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشلّوبين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشيء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعلمِ اسماً أو كنيةً أو لقباً .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَةِ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محلّ الأول ، كما في نحو :

(يَا غُلَامُ يَتُورَا) وقوله :

٨١١- أَيَا أَحْوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا
[أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا]

(ونحو بَشِيرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) في قوله :

٨١٢- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشِيرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبَهُ وَقُوعًا

فبَشِيرٍ : عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ) منه (بِالْمَرْصُومِ) ؛ لامتناع
« أنا الضاربُ زيدٍ » نعم الفراه يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

(تنبيه) : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال في نحو : « هَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا
أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأنَّ البذل في التقدير من جملة أخرى فيفوت
الرَّبطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

(خاتمة) : يفارقُ عطفُ البيانِ البَذْلُ في ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعًا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظيرُ
النعتِ في المشتق ، وأما قول الزمخشري : إن « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ للهاءِ في
« إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتفكيكه ، كما مر .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجهز فيه ذلك كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعًا لجملة ، بخلاف البذل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل ، بخلاف البذل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه
الذي ستعرفه في موضعه ، هكذا قال الناطم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البذل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البذل .

وقد مرَّ قريباً ما يَنْبَغِي على هاتين ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابهِ إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَظْفُ النَّسَقِ) فتَالِي - أى تابع - جنسٌ يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَّبِع » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِفَضَنَفَرٍ أَيْ أُسْدٍ » ، فإن أُسْداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نَسَقٍ ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتَّبِع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كَاخْصُصْ بُوْدِرَ وَتَنَاءَ مَنْ صَدَقَ) فتناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتَّبِع .

(فَالْعُظْفُ مُطْلَقاً يَوَاوِ) و (نَمَّ) و (فَا) و (حَقَّى) و (أَمَّ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشْرِكُ بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان افظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضراباً ؛ لأن القائل « أَرِيدُ فى الدَّارِ أُمَّ نَحْرُو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مُسَاوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتقائه ، وحصولُ المساواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشْرِكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان فى اللفظ فقط ، وإنما ينبه عليه لأنه قليل .

(وَأَتَبَعَتْ لَفْظاً فَحَسَبُ) أى فقط - بقية حروف العطف ، وهى : (بل ، ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَبْدَأْ بِمَرْؤُوسٍ لَكِنْ طَلَا) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » ولطلا : الولد من ذوات الظلف .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن .
أما « حتى » فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمة ؛ فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالمعنى : عمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاًه بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وفقاً ليونس اهـ .

(فَأَعْطِفْ يَوَاوِ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فَنُحْكِمُ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَلِّقًا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثانى نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَتَجَبَّنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي ،

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريتهم وَكُوفِيهِمْ على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتبلاً للمعية برُجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَأَخْصَصَ بِهَا) أى بالواو (عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي * مَتَّبِعُهُ) أى لا يكفى الكلامُ به (كَأَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى) وَ « تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَ » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ الْوَائِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨١٣ - [قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسْقَطِ الْوَاوِ] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حَوْمل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملةً ، نحو : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وأما نحو : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا » ونحو : « تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فالعنى : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

وأما نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافاً هشياً « أَخْوَى » أى أسود ؛ فالتقدير : فضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتى .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمهلة وترّايخ ، نحو : « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وقد توضع موضع الفاء كقوله :

٨١٤ - كَهَزَ الرُّؤْدَيْنِي نَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وأما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكَ وَمَا كُنْ بِه لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ - إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

قيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الإبن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَضْبَحْتُ أَضْبَحْتُ ذَا هَوَى
فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

وخرَّجَتِ الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

(وَأَخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجملة (صَلَهِ) لِخُلُوءِهِ مِنَ الْعَائِدِ (وَلِي) الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَهِ) نحو : « اللذان يقومان فيفَضُّبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَفَضُّبُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل : وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ؛ ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ قَيْنِيكى »

زَيْدٌ « وَبِأَمْرٍ أَيْ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبْكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » ،
« وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانٌ غَنِيٌّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَحْمُ فَيَفْرُقُ

ويشمل أيضاً مسألتى الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ،
وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،
وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطَفَ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّتِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

الاول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله
في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ،
ولا يجوز « حَتَّى وَلَدَهَا » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَبْتُ بِخَفِّ رَحْلِهِ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا

فعلى تأويل أَلْقَى مَا يُنْقِلُهُ حَتَّى نَعَلَهُ .

والثاني : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ،
وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءُ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا

(تنبيهات) : الاول : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما : أن يكون المعطوف ظاهراً ،
لا مضمراً ، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ،
ذكره ابن هشام الخضرأوى ، قال في المغنى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بد أن يكون
جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو
الصحيح ، وزعم ابن السَّيِّدِ في قول امرئ القيس :

٨١٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمين رفع « تكل » : إن جملة « تكل مطيئهم » معطوفة بحتى على « سَرَيْتُ بِهِمْ » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزخشرى ، قال الشاعر :

٨١٩ - رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَأُوا

حَتَّى كُلُّ أَمْرِ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عطف بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجار ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْدِهِمْ ، وقوله :

٨٢٠ - جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بَأْسِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيد ، أو ابتدائية وضربه تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اهـ .

(وَأَمَّ بِهَا أَعْطَفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » الآية ، واسميتين كقوله :

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِيكَاً

أَمْوَتَى نَاهُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادت بين جملتين في التسوية قليل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء على أريد قائم أَمْ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية ، وقد عادت بين مفرد وجملة في قوله :

٨٢٢ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْفَقْرُ أَمْ بَيْتٌ لَيْلَةٍ

بِأَهْلِ الْقَبَابِ مِنْ عُثَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو بعد) هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَى مُغْنِيَةٍ (وهي الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعيين ، وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : « أَلَنْتُمْ أَشَدَّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا ؟) أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَدُونَ » وبين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ - [وَفُتُّ لِلطَّيْفِ مَرْتَعاً فَأَرْقِي]

فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ ؟

إذ الأرجح أن «هى» فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيّاً

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ ؟

الأصل : أشعيثٌ ، محذفت الهمزة والتنوين منها

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » في هذين الحالين مُتَّصِلَةٌ ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادِلَة ؛ لمعادلتها للمهزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الهمزة) المذكورة (إن * كان خَفَا اللَّفْعَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيصة « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ » وكما مر من قوله :
* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقَرٍ *

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مظهراً .

(وَبِأَنقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى : تانى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرأ (خَلَّتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنِّهَا لِأَبْلٌ أَمْ شَاةٌ » أى : بل أهي شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ أَفَنَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ - فَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَضْرُ « أم » في التصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْعِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْعِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْح) و (قَسَمَ بِأَزْ وَأَنْبِهِمْ * وَأَشْكُكْ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ؛ والإيهام نحو : « أتاها أمرنا قليلاً أو نهراً » وجمل منه نحو : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » والشك نحو : « لبئنا يوماً أو بعض يوم » (وإضراب بها أيضاً عي) أى : نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي على وابن برهان وابن جني مطلقاً ، تمسكاً بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا نَمَانِينَ أَوْ زَادُوا نَمَانِيَّةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السمال « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : « وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آئِمًّا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت « أَوْ لَا تَطْعُ كَفُورًا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرَبَّمَا عَاقَبْتَ) أو (الْوَاوِ) أى : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لَبْسٍ مَنفَعْدًا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
وقول الراجز :

٨٣٠ - إِنَّ يَهَا أ كَتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْفَقَانِ أَلْهَامَا
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلُ
وجمل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا
مذهب الأخفش والجزمي وجماعة من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في
التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ؛
فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ
أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا » .
الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئتين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله
المتقدمون ، وقد تخرَّجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فاستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع :
أحدها : في التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :
[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كَمَا النَّاسِ حَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ
ومن ذكر ذلك النَّاظِم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغنى : والصَّوَابُ
أنها في ذلك على معناها الأصلية ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .
ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يُقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ »
أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لثلاث يتوهم

إِرَادَةُ الإِبَاحَةِ ، قَالَ فِي اللَّغَى أَيْضًا : وَالْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ بِمَجَاسَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ وَالْعُطْفِ بِأَو .

ثالثها : التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نَأْتُ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ

فَقُلْتُ : الْبُكْيُ أَشْنَى إِذَا لِفَلَيْلِي

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما في قوله تعالى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيده أن أبا على الفارسي رواه ابن ، اهـ .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ * فِي نَحْوِ) تَزُوجِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ) وَ«جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو» .

(تنبيهات) : الأول : ظاهرُ كلامِهِ أنها تأتى للمعاني السبعة المذكورة في أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والعذرُ له أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ؛ فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثاني : ظاهره أيضاً أنها مثل « أو » في العطف والمعنى ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو على وابننا كَيْسَانُ وَبَرْهَانُ : هي مثلها في المعنى فقط ، ووافقهم الناطم ، وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مُجَامَعَةٌ لَوَاوٍ لَزُومًا ، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَاطِفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨٣٣ — يَا لَيْتِمَا أُمْنَانًا شَلَّتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

فشاذ . وكذلك فتحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « فى القصد » إشارة إلى ذلك : أى أنها مثلها فى القصد : أى للمعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يمدّها فى الحروف أول الباب .
وقد نقل ابنُ عصفور اتفاقَ النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما ينفى عنها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ » وقراءة أبى « وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كَمْ لِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فى ضَلَالٍ مُبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ - فإِذَا أَنْ تَكُونُ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيًّا مِنْ سَمِيحِي
وَإِلَّا فَأَطْرِخْنِي وَأَخْذَنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِنِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ - تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
أى إما بدار ، والقراء بقیس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمّا التى فى قوله « فَإِمَّا تَرَبَّنْ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوَّلَ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا »

{ تنبيه } : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما فى هذا الثانى .

وهى حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو ^(١) » خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إنما يمنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بل لكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ — إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
 أو تَلَتْ واوا ، نحو « وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ » أى ولكن كان رسول الله ،
 وليس المنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب
 (وَلَا نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ أَثْبَاتًا تَلَا) « لا » مبتدأ خبره « تَلَا » ، ونداء وما بعده :
 مفعول بتلا ، وفي « تلا » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداء
 أو أمرا أو إثباتا .

أى للمطف بلا شرطان ؛ أحدهما : إفراد معطوفها ، والثاني أن تُسَبِّقَ بأمر أو إثبات
 اتفاقا ، نحو « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » وجاءنى زيد لا عمرو » ، أو بنداء خلافا لابن
 سَمْعَانَ نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِي » ، قال السَّهْمِيلِيُّ : وأن لا يصدق أحد متعاطفيها
 على الآخر ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا رجل » وعكسه ، ويجوز « جاءنى رجل
 لا امرأة » . وقال الزجاجي : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛
 فلا يجوز « جاءنى زيد لا عمرو » ، ويرده قوله :

٨٣٧ — كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ يَلْبَؤُهُ عِقَابُ تَنُوفٍ لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

(تنبيهات) : الأول : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيض .

الثانى : أجاز الفراء العطفَ بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم « إن »
 نحو « لعل زيدا لا عمرا قائم » .

الثالث : فائدة العطف بها قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ إفراد كقولك :
 زيدٌ كاتب لا شاعر ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قَصْرَ قَلْبٍ كقولك :
 زيد عالم لا جاهل ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف للمعطوف عليه بلا ، نحو « أَعْطَيْتَكَ لَا لِتُظْلَمَ » أى لتمدل

لا لتظلم

(وَبَلِّغْهُمْ كَلِمَ الْوَعْدِ) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضيده لما بعدها (بَعْدَ مَضَى بَيْنَهُمَا) أى مصحوبين لكن ، وهما النفى والنهى (كَلِمَ أَوْ كُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلِّغْ بَيْنَهُمَا) المربع : منزل الربيع ، والتهيه : الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو « لا تُضْرِبْ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » (وَأَقْلَبْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فى انْقِبَازِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقام زيد بل عمرو ، وثيقم زيد بل عمرو ، وأجاز للبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى ؛ فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعداً ، وبَلِّغْ قَاعِدَ » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَزَاهُ مَخَالَفَ لاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ، وَمَنْعِ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا بَعْدَ غَيْرِ النِّفْيِ وَشَبْهِهِ ، وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مَعَ سَمْعِ رَوَايَتِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى قِلَّتِهِ ، وَلَا بَدَلَ لِكُونِهَا عَاطِفَةً مِنْ إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا كَمَا رَأَيْتُ ، فَإِنْ تَلَاهَا جَهْلَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتَفِيدُ حِينَئِذٍ إِضْرَابًا عَمَّا قَبْلُهَا : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ نَحْوُ « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ! بَلْ عِبَادٌ مُسْكِرُونَ » أَوْ بَلِّغْ عِبَادَ ، وَنَحْوُ « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ » وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرٍ ، نَحْوُ « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » بَلِّغْ تَوَكُّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلِّغْ قُلُوبَهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا » وَادْعَى النَّاطِلُ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَالصَّوَابُ مَا تَقَدَّمَ .

(تَنْبِيْهَانِ) : الأول : لا يُعْطَفُ بِلِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ؛ فَلَا يَقَالُ : أَضْرَبْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وَلَا نَحْوَهُ .

الثانى : تَرَادُّ قَبْلُهَا « لَا » لَتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلْأَوَّلِ بَعْدَ الْإِيجَابِ ، كَقَوْلِهِ :

٨٣٨- وَجْهَكَ الْبَذْرُ، لَا بَلِّغِ الشَّمْسُ، لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى ، وليس

بشيء ، كقوله :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا
هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَائِخَ لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَإِنْ هَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتُ فَأَفْصِلَ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) نحو : «لقد كنتم أنتم وآبَاؤُكُمْ» (أَوْ فَأَفْصِلِ مَا) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، وإما بين العاطف والمعطوف ، كالمفعول به في نحو «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» و «لَا» في نحو «مَا أَسْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» ، وقد اجتمع الفصلان في «مَا لَمْ تَقْلَهُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ * فِي النِّظْمِ فَاشْيَاءَ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ) من ذلك قوله :

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهْ لِيَنْفَالَا
وقوله :

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى
كَيْمَاجِ الْفَلَا تَمَسَّ فَنَ رَمَلَا
وهو على ضعفه جائز في السعة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءَ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» عطفاً على الضمير المستتر في «سواء» لأنه مؤول بمشتق : أَيْ مُسْتَوٍ هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ نَحْلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا)
في غير الضرورة ، وعليه جمهور البصريين ، نحو «قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ» وعليها وعلى الفُحْلُ «قَالُوا نَعْبُدُ إِيْلَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ» قال الناظم : (وَلَيْسَ) عَوْدُ الْخَافِضِ (عِنْدِي لَازِمًا) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَنَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا) ؛ فمن النظم قوله :

٨٤٢ - [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ نَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سَيُوفُنَا]
وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَتَبِ غُوطٌ تَفَانِفُ

وهو كثير في الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامِ » وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ
اللهِ وَكُفِّرَ بِهِ » والمسجد الحَرَامِ ؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف
عليه ككفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكد الضميرُ جاز
نحو « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ، وهو مذهب الجرمي والزيادى ، وحاصل كلام الفراء ؛
فإنه أجاز « مررت به نفسه وزيد » ، وصرحت بهم كلهم وزيد .

الثانى : أنهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل
المنصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو « جَمَعْنَاهُ
وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتَ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما: أى تختص
الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثاله فى الفاء « أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ
الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فَضْرَبَ فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فعلناه
ومثاله فى الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا
أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيْسَ إِلَّا قَلَائِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى والناقة ، ومنه « سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ » أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَذْرَى أَرْشَدُ طِلَابَهَا

أى أم غنى . وإنما لم يذكرها هنا اقتلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا
يَفْسِرُ الْوَدَّ فِي قُودَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أُمسيت . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّ من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خَبْزًا لِحَامِ تَمْرٍ » أراد خبزاً ولحماً وتمراً ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهَى) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَال) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو « الذين تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » أى وَأَلْفَوْا الإيمان ، أو مجروراً نحو « مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً ، وَلَا سُودَاءُ تَمْرَةً » أى ولا كل سوداء ؛ وإنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفْعًا لَوْ هُمُ اتَّبَعِي) أى حَذِر ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلٍ للأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَّبَعًا ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولتى عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

(وَءَافَ مَتَّبِعُوع) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (استتبع) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مرحباً بك ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكر صفحاً » أى أنهم لمكنم فنضرب ، ونحو « أفلم يروا إلى ما بين أيديهم » أى أعينوا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧- فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا [يُوسُفُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك من أخٍ أو من والدٍ ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُغْنَى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً .

الثانى : قال فيه أيضاً : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمَتَّبِعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوسَطًا إِنْ يُلتَزَمَ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوسَطًا إِنْ يَلْتَزِمُ مَا يَلْزَمُ » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا « ما أحسنَ وعمراً زَيْدًا » ولا « ما وعمراً أحسنَ زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨- كَأَنَّمَا عَلَى أَوْلَادٍ أَخْتَبَ لَاحِمًا وَرَمَى السَّمَاءَ أَنْفَاسَهَا بِسِهَامٍ

جَنُوبٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَابِ السَّيْفِ خِيَامُ

أراد لاحمها جنوبٌ ورَمَى السَّمَاءَ ومنه قول الآخر :

٨٤٩- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْمَنْزَى الْقَارِظُ الدَّهْرُ جَائِيًا

أراد لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِيًا هو ولا المنزى .

(وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحیی به بلدة مَيتًا ونسقيه » ، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألکم أموالکم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَاقُدُّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذى إن شاء جَمَلَ لكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرى » الآية .

(وَاعْطِفَ عَلَى أَشْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلًا) ، نحو « صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ » ، « فَأَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَتَرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ؛ إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه ، وفى الثانى بالعكس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :

٨٥٠ - [يَارُبَّ يَبْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ] أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحَ

وقوله :

٨٥١ - [بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ] يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَارٍ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيْتِ وَمَخْرَجَ الْمَيْتِ مِنَ الْحَى » وقدر الزخشرى عطف مخرج على « فالتى » ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمر ، والثانى نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء الخطاب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، وتقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجك الجنة » أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتوح بقاء التأنيث ، نحو « لا تُضَار والدَةُ بَوْلَدِهَا ولا مَوْلُودٌ له بولده » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوصُ النحويين والمعرّيين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (أسكن) المؤكد بأنت .

الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيد وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .
الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول منه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفور وجاعةً ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءني زيد ومن عمرو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف ، ويؤيده قوله :

٨٥٢- وَإِنْ شِغَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسُولٍ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ ؟
وقوله :

٨٥٣- تَنَاقَى غَزَايَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلَّ أُمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِإِثْمِدٍ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو « قام زيد وعمرو أكرمه » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثاني المنع مطلقاً ، والثالث لأبي على يجوز في الواو فقط .

السادسة : فى العطف على مَمْعُولَى عاملين ، أجمعوا على جواز العطف على مَمْعُولَى عامل واحد ، نحو إنَّ زيدا ذاهب وعمرًا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا ، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا ، وعلى مَنع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إنَّ زيدا ضارب أبوه لعمره ، وأخاك غلامه بكرٍ ، وأما معمولًا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارًا فقال الناطم : هو ممتنع إجماعًا ، نحو كان آكلًا طعامك عمرٌو وتمزك بكرٌ ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقًا عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارًا ، فإن كان مؤخرًا نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ، فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعًا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدمًا نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ؛ فالمشهور عن سيبويه النع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائى والفرء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعمى فقالوا : إن ولى المخفوض المعاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البدل

(التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بدلًا) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِلَ)

أى يحىء البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء عما يطابق معناه ، نحو « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ » وسماء الناظم البديل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو «إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهُ» في قراءة الجر ، وإنما يطلق «كل» على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مُساويا أو أكثر ، نحو « أَكَلْتُ الرغيفَ ثَلَاثَةً أو نصفَه أو ثَلَاثِينَ » ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للبديل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى « نِمُّوْا وَصَبُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ » أو مقدر نحو « وَفِي كُلِّ نَاسٍ حِجَابٌ مِنَ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى منهم .

والثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأنجبني زيدٌ علمه ، أو حُسْنُهُ ، أو كَلَامُهُ ، وسُرِقَ زيدٌ ثوبه ، أو فَرَسُهُ ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فنال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى « يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتَالِ فِيهِ » ، ومثالُ المقدّر قوله تعالى « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارَ » أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البديل المبين ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلأُضْرَابِ أَغْزَانٌ قَصْدًا صَحِيبٌ)

وَدُونَ قَصْدٍ كَلَطَ بِهِ سُلَيْبٌ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قَصْدٌ أولا ؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حدِّ البديل ؛ فالمبدلُ منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سَبَقَ اللسانُ إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا ؛ فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده فبديلٌ

نسيان، أى بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما؛ فسَمُّوا النوعين بدل غلط، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البداء.

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

(كَزُرُهُ خَالِدًا، وَقَبَّلَهُ الْيَدَا وَاعْرِفَهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى)

فخالدا: بدل كل من كل، واليد: بدل بعض، وحقه: بدل اشتغال، ومدى: يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير؛ فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مذبة وهى السكين؛ فإن كان التكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بيل

(تنبيهات): الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض، كقوله^(١):

٨٥٤ - كَأَنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَافِ حَنْظَلٍ وَنَفَاهُ الْجَهْرُ، وَتَأَوَّلُوا الْبَيْتَ^(٢).

(١) مثله قول الشاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسمًا للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر، نظير قولهم «إنما ادخرتك لهذا اليوم» يريدون لهذا الوقت، وطى هذا يكون إبدال «يوم» من «غداة البين» من نوع بدل الكل من الكل، فافهم هذا

الثاني : رد السهيل رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل ، فقال : العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيفَ ثلثه » إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف ، ثم يثبت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف في المشتغل في بدل الاشتغال ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثاني ، وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب في التسهيل إلى الأول .

الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط ، وقال : لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السكيت أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة :
٨٥٥ — لَمَيَّاهُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَمَسَ [وَفِي الثَّانِي وَفِي أُنْيَاهَا شَنْبٌ]

فاللّمس : بدل غلط ؛ لأن الحُوَّةَ السوداء ، واللّمسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر يبتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعا فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛ أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للمتقين مقاراً حدائق وأعنابا » والمعرفة من النكرة نحو « وإنك آتهدى إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله » والنكرة من المعرفة نحو « لنسفاً بالناسية ناصية كاذبة » وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو « مقاراً حدائق » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهِ — الزَّيْمَانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلماً كان أو مخاطباً (الظَّاهِرَ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز إبدالُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يُبدَلَ الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا) أى إلا إذا كان البدلُ بدلَ كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوْلَانَا وَآخِرِنَا » وقوله :
 ٨٥٧- فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الثَّمَانِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذهاب ؛ أحدها : المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قُطْرُب (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى كان بدلَ مضمي ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » وقوله :

٨٥٨- أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَنْتُهُ الْمَنَاسِمِ
 (أَوْ) اقتضى (اشْتِمَالًا) أى كان بدلَ اشتمالٍ (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ أُسْتِمَالًا)

وقوله :

٨٥٩- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا وَإِنَّا لَنَزْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(تنبيه) : قال فى التسميل : ولا يُبدَلُ مضمَر من مضمَر ، ولا من ظاهر ، وما أوم ذلك جعل توكيدا إن لم يند إضرابا ، اه .

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضْمَنُ) معنى (الْمَمَزُ) المستفهم به (يَلِي هَمْزًا) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) وكم مَالِكُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراك كبا أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقُمْ مَعَهُ ، وما تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا تُجْزِيهِ ، وَمَتَى تُسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَسَافِرُ مَعَكَ .

(وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدلَ كلِّ من كل ، قال في البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُنَلِّمُنِي بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

وبدلَ اشتغال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ) ومنه « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » وقوله :

٨٦١ - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُوْخِذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِمَا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال في البسيط : جَوَّزَهُ سِيدُوهُ وَجَاعَةً مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جني والزحشرى والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر
التقائهما . وجعل منه الناظم نحو « عرفت زيدا أبو من هو » .

(خاتمة) فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتعد البدل
والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةً بيان ، كقراءة يعقوب « وترى كل أمة
جائية كل أمة تدعى إلى كتابها » بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر
سبب الجشوء .

الثانية : الكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم الملقى ، كقوله :
٨٦٤ - إن الشيوف غموها ورواحها تركت هوازين مثل قرن الأعضب
الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو « أحسن إلى الذى
صحبته زيدا^(١) » أى صحبته زيدا .

الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافياً به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت
برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير وافٍ تعين قطعه إن لم ينو معطوف
محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فن الأول نحو
« اجتنبوا الموبات الشرك بالله والسحر » بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لنبوتها فى
حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد
واشتقاقه من ندَى الصوت وهو بعده ، يقال : فلان أُنْدَى صوتاً^(٢) من فلان ،
إذا كان أبعد صوتاً منه

(١) يجوز فى « زيد » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من
الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من « الذى »
(٢) ومنه قول الشاعر:

قللت ادعى وأدعو ؛ إن أُنْدَى لصوت أن ينادى داعيان

(١١ - الأشموني ٢)

(وَلَمَّا دَی النَّاءُ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كَالتَّاءِ) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأنى) بالسكون ، وقد تمدم همزتها (وَأَ ، كندا أياً ثم هياً) وأعمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتعين فى الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب ، نحو أَرِيدُ أَقِيلُ (وَوَا لِمَنْ نُدِبُ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وَاوَلَدَاهُ ، وَاَرَأْسَاهُ (أَوْ يَا) نحو يَا وَلَدَاهُ يَا رَأْسَاهُ (وَعَبْرُ وَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُلَّتْ أَنْزَارٌ عَظِيمًا فَاصْطَلَبْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ

فإن خيف اللبس تعينت وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد أى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ؛ جملة الحروف حينئذ ثمانية .

الثانى : ذهب للبرد إلى أن أيا وهياً للبعيد ، وأنى والهمز للقريب ، ويا لها . وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهياً للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأنى للمتوسط ، ويا للجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَعَبْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَعْتَابًا فَـذُ يُعْرَى) من حروف النداء لفظاً (فاعلاً) ، نحو «يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا» «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الظَّالِمِينَ» «أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ» ونحو خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقِيلُ ، ونحو مَنْ لَا يَزَالُ يُخَسِّفُ أَحْسَنَ إِلَى .

أما للندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطْلَبُ فيها مدُّ الصوتِ والمُخَذَّفُ يُنَافِيهِ ، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عدّ في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة ، والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد ، وهو ظاهر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر ، والصحيح منه مطلقا ، وشذ نحو يا إياك قد كُفيتك ، وقوله :

٨٦٦ - يا أنجرُ ابن أنجرٍ يا أنثا [أنت الذي طَلَّقتَ عامَ جُفَنتا]

(وذاك) أى التّعرّى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يَمْنَعُهُ) فيها أصلا ورأسا (فانصُرْ عادِلَه) بالذال المعجمة أى لأمه على ذلك ، فقد سُمِعَ فى كل منهما مالا يمكن ردّ جميعه ؛ فن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، وافتدِ مخنوق ، وأصيح ليل ، وفى الحديث « ثوبى حجر » وفى اسم الإشارة قوله :

٨٦٧ - إذا هملت عيني لها قال صاحبي :

بمثلِكَ ، هَذَا ، لَوْعَةً وَغَرَامَ

وقوله :

٨٦٨ - إنَّ الأولى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً^(١)

وقوله :

٨٦٩ - ذَا اَرِهَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَاحِ مِنْ سَبِيلِ

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومي ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم : يتعلق باعتصم .

وجعل منه قوله تعالى « ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيًّا

[ثُمَّ أَنْفَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيًّا]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرة نظما ونثرا ، وقصرُ اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرَّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح .

(تنبيه) : أطلق هنا اسم الجنس ، وقبده في التسميل بالمبنى للدناء ؛ إذ هو محل الخلاف ، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى « يَا رَجُلًا خذ بيدي » فنصُّ في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالخاص أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمنادي البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت .

(وَأَبْنِ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا كَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا)

أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يُبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضا فيه بسبب التقصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجلُ أقبلْ ، تريد رجلا معينا ، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركب آرْجَى والثنى والمجموع ، نحو يا معدي كَرِبُ ، ويا زَيْدَانِ ، ويا زَيْدُونَ ، ويا هَندَانِ ، ويا رَجَلَانِ ، ويا مسلمون ، وفي نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاة في شرحه عن الفراء ، وأيّده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يا عَظِيمًا يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَارًا بِحِزْوَى هِجَتِ لِمَتَيْنِ عَظِيمَةٍ

[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ]

الثاني : ما أطلقه هنا قَيِّدُهُ في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا يزيد امرو ، ونحو يا الماء والمُشَبِّ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .

الثالث : إذا ناديت اثنى عَشَرَ واثنتى عشرة قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر ويا اثنتى عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَأَنوُ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسيبويه وحذّام في لغة الحجاز ، وخمسة عشر (وَلِيُجَرَّ مُجَرَّمِي ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : ياسيبويه العالم ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيدُ الفاضلُ ، والمهكي كالمبني ، تقول : يا تَأْبِطَ شَرًّا المَقْدَامُ والمَقْدَامُ .

(وَالْمُفْرَدَ الْمُنْكَوِّرَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا)

أى يجب نصبُ المنادى حتماً في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المنصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعشى : يا رَجُلًا خذ بيدي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنْ [نَدَامَايَ مِنْ تَجَرُّانَ أَنْ لَا تَلْقَا]

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة نحو « رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة نحو يا حَسَنَ الْوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ، نحو يا حسنًا وجهه ، ويا طالعا جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميته بذلك . ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بال ونصبتها أو رفعت ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخييره في إلحاق أل مردود .

(تنبيه) : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيد » عنده أدعو زيداً ؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً ، الكثرة الاستعمال ، وفدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ؛ فعلى المذهبيين « يا زيد » جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأها ؛ فمقد سبويه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدٌّ مسدٌ أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبيين واجبٌ الذكر لفظاً أو تقديرًا ؛ إذ لانداء بدون المنادى .

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ أَرْيَدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَنْهِنَ)

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ ابن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بنَ سعيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمُجَنَّدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

(تنبيه) : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمًا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتماً ، وإن لم يل : شرط جوابه محذوف ، والتقدير : فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتتزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يارجلُ ابنُ عمرو ، ويازيدُ الفاضلُ ابنُ عمرو ، ويازيدُ الفاضل ؛ لاتفاء عطية المنادى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية ، والوصف به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقولهم :

٨٧٤ - فَمَا كَتَبُ بْنُ مَآءَةَ وَابْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمَّرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيت . ونحو «يازيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة « ابن » فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك رَكَبْتَهُ معه .

الثانى : حكم « ابنة » فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحويا «هند بنت زيد» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلتحق بالعلم « يا فلانُ بنَ فلان ، ويا ضُلُّ بنَ ضُلِّ ، ويا سيدُ بنَ سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع : قال فى التسهيل : وربما ضم الابن إتباعاً ، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من « يازيدُ بنُ عمرو » بالضم إتباعاً لضمه الدال .

الخامس : قال فيه أيضاً : ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء بوجوب فى غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف « ابن » فى الحالتين خطأ ، وإن نون فلا ضرورة .

السادس : اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعاً ، وكلامه هنا يحتمله ، فتحو « يا عيسى ابن مريم » يتعين فيه تقديرُ الضم ؛ إذ لا فائدة فى تقدير الفتح ، وفيه خلاف ، ا هـ .

(وَأَضْمُ أَوْ انْصَبَ مَا اضْطَرَّاراً نُوتاً مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بُدْنَا)
فقد ورد السماعُ بهما ، فمن الضم قوله :

٨٧٥ - سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرُءَ عَلَمِيهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُءَ السَّلَامُ]

وقوله :

٨٧٦ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا

مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيْثُ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله :

أَعْبَدُ حَلَّ فى شُعْبَى غَرِيْبَا [أَلَوْ مَا لَا أَبَاكَ وَاغْتَرَابَا]

وقوله :

٨٧٧ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ :

يَا عَدِيًّا أَقْدَ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليلُ وسيبويه الضم ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب ، ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس .

(وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ) فى نحو قوله :

٨٧٨ - عَبَّاسُ يَا أَلَمَلِكُ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْمَلَا عَدَنَاتُ

وقوله :

٨٧٩ - فَيَا الْمَلَامَانَ الْأَذَانَ فَرًّا يَا كَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً ؛
للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فنقول : يا الله ، يا إثبات الألقين ، ويا الله ، بحذفهما ،
ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلامع (تحكي الجمل) نحو « يا المنطلق زيد » فيمن
سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه للبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل
نحو الذي والتي ، وصوبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به ، نحو « يا الأسد
شدة أقبل » وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛
لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يُحذف حرفُ النداء ويقال (اللهم
بالتنوين) أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذَّ يا اللهم في قريرض)
أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر ، كقوله :

٨٨٠ - إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(تنبيهات) : الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في « اللهم » بقية جملة
محذوفة وهي « أَمَّا بخير » ، وليست عرضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمع
بينهما في الاختيار .

الثاني : قد تحذف أل من اللهم ، كقوله :

٨٨١ - لَا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

[فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَتِيكَ رَج]

وهو كثير في الشعر .

الثالث : قال في النهاية : تستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللهم آتينا . ثانيا : أن يذكرها الجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل : أريدُ قائمٌ ؟ فتقول له : اللهم نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلاً على النذرة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدُنِي ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المُنَادَى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ * أَلِزِمُهُ نَضْبًا) مراعاةً للحل
 المُنَادَى نَعْتًا كَانَ (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أَوْ بَيَانًا نَحْوِ يَزِيدُ طَائِدَ السُّكُوبِ ، أَوْ تَوْكِيدًا
 نَحْوِ يَزِيدُ نَفْسَهُ ، وَيَاتِمُ كَلِمَهُ أَوْ كَلِمَةً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائي والقراء وابن الأنباري الرفع في نحو « يازيدُ صَاحِبُنَا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافة محضة ، وأجازه القراء في نحو « ياتيمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يدعى .

الثاني : شمل قوله « ذى الضم » العلم ، والنكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمّه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وهما الإضافة والخلق من آل - وذلك شيثان : المضاف المقرون بآل ، والمفرد (ارْفَعْ أَوْ انْصِبْ) تقول « يَا زَيْدُ احْسَنُ الْوَجْهَ وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ ، وَيَا زَيْدُ احْسَنُ وَالْحَسَنَ ، وَيَا غُلَامُ بَشِّرْ وَبَشِّرْ ، وَيَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ » ؛ فالانصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة ، ومرادُه التعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلامُ على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهرُ كلامِهِ أن الوجهين على السَّوَاء .

(وَاجْمَعَا * كَمْسْتَقِلَّ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً عن أَل (وَبَدَلًا) تقول « يَارَزِيدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَارَزِيدُ وَبَشْرُ » ، وتقول : « يَارَزِيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَارَزِيدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازنيُّ والكوفيون « يَارَزِيدُ وعمرًا ، ويا عبدَ اللَّهِ وبكرًا » . (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلٌ مَا نُسِقًا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفعُ والنصبُ (وَرَفَعَ يُنْتَقَى) أى يُخْتَارُ ، وفاقًا للخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مُشَاكلة الحركة ، والحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ » بالنصب فللعطف على « فَضْلًا » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرميُّ النصب ؛ لأن ما فيه أَل لم يَلِ حرفَ النداء فلا يجعل كلفظ ما يليه وتمسكًا بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أَل مُعرَفة فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مُجْمَعٌ على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَارَجُلُ وَالْقَلَامُ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع .

(وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدَ صِفَةٍ * يلزم بالرفع لَدَى ذِي التَّمَرِفَةِ) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبٌ » منصوبًا ، فأيهما : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوبٌ : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال .

من مصحوب آل ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب آل ، وبعد : في موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأيا يلزم مصحوب آل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعا على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائد على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُودِيَتْ أى^١ فهي مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنسان » « يا أيها النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى^٢ وُصِّلَ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية مواقة المازني ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله « لدى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السّيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

(تنبيهات) : الأول : يشترط أن تكون آل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فال جنسية ، وصارت بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرمي إتباع أى بمصحوب آل التي ألح الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتمين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أى خبر مبتدأ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَانَ إلى أن « ها » دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف « ذا » اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة أى ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ — يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزُّيْ لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالتَّنَكُّزِ

(وَيُيْهِدَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أي هذا : مبتدأ ، وأيها الذي : عطف عليه ، وسقط العاطف للضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووَحَّدَ الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذي ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

أى : ورد أيضاً وَصَفُ أى في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ — أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ

لِشَوْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْقَسَادِرُ

ومحو « يا أيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ » (وَوُصِفُ أى بِسِوَى هَذَا) الذى

ذكر (يَرَدُّ) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف « أى » باسم الإشارة خلوّه من كاف

الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافي ، وخلافا لابن كَيْسَانَ ؛ فإنه أجاز « يا أيها ذَاكَ الرَّجُلُ » .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون ممنوعاً بذي أل ، وفقاً لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - أَيُّهَذَا كَلَّا زَادَ كَمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَغَلَ
واشترط ذلك غيرهما .

، (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما سره ، نحو « يَا ذَا الرَّجُلِ » و « يَا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى : ترك الصِّفَةِ (يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لجرد الوضلة إلى ندائها ، كقولك لقائم بين قوم جُلُوسٍ : يَا هَذَا الْقَائِمُ ، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذٍ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يَا (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) (١) وقوله :

٨٨٦ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَالَكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمَرُ]
وقوله :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَّلَاتِ الدَّبَلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حمًا (وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصِيبُ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثانى حينئذٍ ؛ لأنّه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتا ، وتأول فيه الاشتقاق ، وإن

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصارين ، وهو :

يا سعد سعد الأوس كن أنت فاصرا يا سعد سعد الحزرجين الفطارف

فتحته فثلاثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيبويه - أنه منادى مضافٌ إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثاني على التوكيد ، وثانيها - وهو مذهب المبرد - أنه مضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخر ، والثاني مضافٌ إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِبَا تركيبٍ خمسةَ عَشَرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعمى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثلُ الوجهين .

الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يَا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبٍ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسمِ الجنس ؛ فنعموا بَعْدِهِ ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوناً ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبٍ زَيْدٍ » .

الثالث : إذا كان الثاني غيرَ مضاف نحو « يَا زَيْدَ زَيْدٍ » جاز ضمُّه بدلاً ، ورفعه ونصبه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحٍّ) آخِرُهُ (إِنْ يُضَفَّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء وإلا اكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ قَاتِقُونَ » ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَقُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما اللثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا قَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي : يَا لَهْفًا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجهاً سادساً ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بينتها ، وجعل الاسم مضموماً كالنساذى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا »

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَايَ ، وَيَا قَاضِي » ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِي ، وَيَا ضَارِي » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كـبُنَى قيل : يَا بُنَى أو يَا بُنَى لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل ، الثاني : أن ثانية ياءى بُنَى حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَى ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَاءِ) وَالْأَلِفُ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (اسْتَمَرَّ* فِي) قَوْلِهِمْ (يَا ابْنَ أُمٍّ) وَيَا ابْنَ أَمٍّ ، و (يَا ابْنَ عَمٍّ) وَيَا ابْنَ عَمٍّ (لَا مَقَرَّ) أَمَا الْفَتْحُ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ الْأَصْلَ أُمًّا وَعَمًّا بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا ؛ فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ وَبَقِيَ

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جملاً اسماً واحداً مركباً وبنى على الفتح ، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :
٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمَّالٍ تَلُومِي وَاهْجَمِي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابن أخي » و « يا ابن خالي » فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال « في يا ابن أم » يا ابن عم ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح ، وقد قرئ « قال يا ابن أم » بالوجهين .

(وَفِي النَّدَاءِ) قولهم يا (أَبَتِ) ويا (أُمَّتِ) بالناء (عَرَضَ) والأصل يا أباي ويا أمي (وَإِكْسِرَ) أو افْتَحَ ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضَ وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تمر بوض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم ، الثالثة أن التوض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الزابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠- يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْقَمِيشِ مَا دُمْتَ عَاشَا
فضرورة ، وكذا قوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَىٰ أَنَا كَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة المعوض عنه ، وقال في شرح الكافية: الألف فيه هي الألف التي يُوَصَّلُ بها آخِرُ المنادي إذا كان بعيداً أو مستغائباً به أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ ، فأجازه القراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول : يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ ، بالضم ، وعلى هذا فيكون في نداءهما عشرُ لغاتٍ : الست السابقة في نحو يَا عَبْدُ ، وهذه الأربعة ، أعني تثليث التاء ، والجمع بينها وبين الألف في نحو « يَا أَبَتَا » على ما مر .
الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء ، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال في التسهيل : وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين ، في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء .

أسماء لازمة النداء

(وَفُلٌ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِالْإِنْدَاءِ) أي لا يستعمل في غير النداء ، ويقال للمؤنثة : يَا فُلَّةُ واختلف فيهما ؛ فذهب سيبويه أنهما كنياتان عن نكرتين ؛ ففُلٌ كناية عن رجل ، وفُلَّةٌ كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرحاً ، وردة الناظم بأنه لو كان مرشحاً لقليل فيه « فُلَا » ولما قيل في التأنيث فُلَّةُ ، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن القلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافُلٌ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يَا أَبَتَا أَرْقَى الْقَدَانِ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانِ

بمعنى يا فلان ويا فُلَّة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنْقُوصَيْنِ في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ، وردده بالوجهين السابقين ، و (لَوْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلَأْمٌ ومَلَأْمَانٌ بمعنى عظيم اللؤم ، و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الأكثر في بناء مَفْعَلَانٍ نحو مَلَأْمَانُ أن يأتى في الهمز ، وقد جاء في المدح نحو يا مَكْرَمَانِ ، حكاة سيبويه والأخفش ، ويا مَطْيَبَيَّانِ ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالهمز ، وأن مَكْرَمَانِ تصحيف مَكْذَبَانِ ، وليس بشيء .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبمه ولده ، وهو صحيح فى غير مَفْعَلَانٍ ؛ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَخْبَثَانِ ، وفى الأتى يا مَخْبَثَانَةَ .

(وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُّ) يَافَعَالٍ نَحْوُ (يَا خَبَاثِ) يَالِكَاعِ بِافْسَاقِ ،
أما قوله :

١٨٩١ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نَمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتُهُ لِكَاعِ

فضرورة (وَالْأُنْثَى هَكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطْرَد (مِنَ الثَّلَاثِ) عند سيبويه نحو نَزَالٍ وَتَرَكَ مِنْ نَزَلٍ وَتَرَكَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أهل النظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمِعَ نحو دَرَاكَ مِنْ أَدْرَكِ ، الثانى أن يكون تاماً ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كاملاً للتصرف فلا يبنى من يَدَعُ وَيَذَرُ .

الثانى : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلثى شذوذاً كَقَرَقَارٍ مِنْ «قَرَقَرَةٍ» فى قوله :

٨٩٢- [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثَّرْنَارِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ *

وعَرَّعَارٍ من « عَرَّعَر » في قوله :

٨٩٣- [مُتَكَنِّفِي جَنَبِيْ عُمَاظٍ كَايْنِهِمَا] يَدَّوْ وَلَيْدُهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ

وقاس عليه الأخفش ، ورد البرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي ، وذهب إلى أن قَرْقَارٍ وعَرَّعَارٍ حكاية صوت ، وحكاة عن المازني ، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله ، والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذِّكُورِ) (فَعَلُّ) نحو قولهم يَا فَسَقُ يَا لُكْعُ يَا غُدْرُ يَا خُبْتُ (وَلَا تَقِنُّ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونسب لسيبويه . (وَجَرَّ فِي الشَّمْرِ فُلُ) قال الراجز :

٨٩٤- [تَدَافَعُ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلْ] فِي جِلَّةِ أُنْسِكَ فَلَانَا عَنْ فُلٍ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥- دَرَسَ الْمَنَاءُ بِمَتَالِمْ قَابَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْجَنَسِ وَالشُّوْبَانِ]

أي دَرَسَ المنازل ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفتان ؛ فالختص مادته ف ل ي فلو صغرت قلت فُلِي ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرت قلت فُلَيْنَ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة) يقال في نداء المجهول والمجهولة : يَا هُنَّ وَيَا هَذِهِ ، وفي التثنية والجمع يَا هُنَّانَ وَيَا هُنَّتَانِ ، وَيَا هُنْتُونَ وَيَا هُنَّاتِ ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يَا هِنَاهُ وَيَا هِنْتَاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفي التثنية والجمع يَا هِنَانِيَّةَ ، وَيَا هِنَّتَانِيَّةَ وَيَا هِنْتُونَاهُ ، وَيَا هِنَّتُونَاهُ ، والله أعلم .

الاستغاثة

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خَفِضًا) غالباً (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَّا لَمْ تُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب - مع كونه منادى مفردا معرفة - لأن تركيبه مع اللام أعطاء شبها بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن « استغاث » متعد بنفسه لقوله « إذا استغيث اسم » والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، وإن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأولى : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد « إن كررت يا » .

الثاني : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يَا لِي » وقد أجاز أبو الفتح^(١) في قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقُ مَا أَتَيْ ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أَضْبَى

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبي الطيب المتنبي . وابن جنى من شرح ديوان المتنبي وتوفر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن للعامل فى المستغاث فعل النداء المضمّر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفة نحو « يالزيد الشجاع المظلوم » ، وفى النهاية : لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع .

(وافتتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف إن كررت يا) كقوله :

٨٩٧ - يالقومى ويا لأمتال قومى لئناس عتوهم فى ازدياد

(وفى سوى ذلك) التكرار (بالكسر أنثيا) على الأصل لأمن اللبس نحو :

٨٩٨ - [يبتكيك ناه بيميد الدار مقرب]

يا لكهول وللشبان لمعجب

{ تنبيهات } : الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد اجتماعا فى قوله :

٨٩٩ - يالعطافنا ويا لرباح وأبي الحشرج الفتى النفاح

الثانى : علم بما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ، وهو ظاهر : الأسماء الظاهرة ، وأما المضمّر فتفتح معه إلا مع الياء نحو « يالزيد لك » وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ [كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُنَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيْذُ بِلٍ]
 إن اللام فيه للاستغاثه .

الثالث : فيما تتعلق به لَامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ قليل : بحرف النداء ،
 وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعوًا لزيد .

الرابع : قد يُجْزَأُ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَا لِّلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
 لَا يَنْزِحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا

(وَلَا مَآ اسْتُنْفِثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ) فكما تقول « يا لزيد » تقول أيضاً : يَا زَيْدَا ،
 ومنه قوله :

٩٠١ — يَا زَيْدَا لَأَمِلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغَفَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول يا لزيدَا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — أَلَا يَا قَوْمِ لِمُعْجَبِ الْعَجِيبِ [وَلِلْفُغْلَاتِ تَمْرِضُ لِلْأَرِيبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسمُ ذُو تَعْجَبِ أَلِف) بلافق ، كقولهم : يا لءاء ، وَيَا لَلدَّوَاهِى
 إذا تعجبوا من كثرتها ، ويقال : يَا لَلْعَجَبِ ، وَيَا عَجَبًا لزيد ، وَيَا عَجَبَ لَهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : جاء عن العرب فى نحو « يا لالمعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ،
 وكسرهما باعتبار الاستغاثه من أجله ، وكون المستغاث محذوفا .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه
 حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحْذَفُ المستغاث فىلى « يا » المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون
 مستغاثا ، كقوله :

٩٠٣ - يَا لَأَنَاسِ أَبْوَا إِلَّا مُنَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيِ وَعُدْوَانِ
أى يا تقوى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ » أى أدعوك
لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

الندبة

(مَا مُنَادَى) من الأحكام (أَجْمَلُ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة
كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَاهُ

أو تنزيله منزلة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجذب أصحاب بعض العرب « وأعمراه
وأعمراه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ - فَوَا كَبِدًا مِنْ حُبٍّ مِّنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَمْ يَفْنَاهُ]

والتوجع منه نحو « وامصبيته » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير
المؤمنين » ، و « واضارباً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه كقوله :

٩٠٥ - وَاقْفَعْ مَسًّا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ [أَيْ بَلَى يَا خُذْهَا كَرَوْسُ]

ولا يندب إلا العلم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مُسَمَّاهُ (وَمَا نُسَكَّرُ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال « وارجلأه » خلافا للرياشى فى إجازته ندبة
اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبلأه » (وَلَا) يندب (مَا أَتَاهَا) وذلك اسم الإشارة
والموصول بما لا يميّنه ؛ فلا يقال « واهلأه » ولا « وامن ذهبأه » ؛ لأن غرض الندبة
سوء الإعلام بعظمة المصائب - مفقود فى هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ)

اشتهاراً بعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِيرٌ زَمَزَمَ يَلِي وَآمَنُ حَقَرُ) في قولهم « وآمَنُ حَقَرٌ بِرٌ زَمَزَمَاهُ » فإنه بمنزلة وأعبدَ المطلباء .

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقاً (صِلُهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالْألفِ) المسماة ألف الندبة ؛ فتقول في المفرد وَاَزِيدَا ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وفي المضاف « واغلام زِيدَا ، واعبد الملكا » ، وفي المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفي الصلة « وآمَنُ حَقَرٌ بِرُزْمَا » ، وفي المركب « وَاَمْعَدِي كَرَبَا » وفي المحكي « وَاَقَامَ زِيدَا » فيمن اسمه قام زيد ، وأجاز بونس وَصَلَ ألف الندبة بآخر النصفة نحو : « وَاَزِيدُ الظَّرِيفَا » ، ويعضده قولُ بعض العرب « وَاُجْجُمَتِي الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (مَمْلُوءَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفا (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها ، نحو « وَاُمُوسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وَاُمُوسِيَا (كَذَاكَ) يحذف لأجل الف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الْأَمَلِ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حَظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحة فتقول « وَاَعْلَامَ زِيدَنَاهُ » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « وَاَعْلَامَ زِيدَنِيهِ » قال المصنف : وما رأوه حَسَنَ لَوْ عَصَدَهُ سَاعٌ ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : « وَاَعْلَامَ زِيدَنَاهُ » ، وزعموا أنه سُمِعَ ، انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء السكسرة وقلب الألف ياء ؛ فتقول : وَاَعْلَامَ زِيدَنِيهِ .

(وَالشَّكْلُ حَتَّى أَوَّلِهِ) حرفا (مُجَانِسَا) فأول الكسرياء ، والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَاقِهِمْ لَا يَسَا) دفعا للبس ؛ فتقول في نُدْبَةِ غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة :

وَأَغْلَا مَكِيهِ . وفي ندبته مضافاً إلى ضمير الغائب : وَأَغْلَامَهُوهُ ؛ إذ لو قلت «وَأَغْلَامَكَاه» لا لتبس بالذكر ، ولو قلت « وَأَغْلَامَهُاه » لا لتبس بالغائبة . قال في شرح الكافية : وهذا الإتياع - يعنى والحالة هذه - متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه ، وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول في رَقَاشٍ : وَارْقَاشَاهُ ، وفي عبد الملك : وَاعْبُدَ الْمَلِكَااهُ ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَأَقَامَ الرَّجُلَااهُ ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتياع نحو : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبُدَ الْمَلِكِيهِ ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ .

(تنبيه) : أجاز الكوفيون أيضاً الإتياعَ في اللثني ، نحو وَارِيزْدَانِيهِ ، واختاره في التسهيل .

(وَوَاقِعًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءٌ سَكَنَتْ) بعد اللد (إِنْ تَرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (فالذَّ ، وَالْهَاءُ لَا تَرِدْ) بل اجمله كالمندوب الخالي عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله « وواقعا » أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا ، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :

٩٠٦ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُوتُ الزَّبِيرَاهُ

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فِي النَّدَا الْيَاذَا سُكُونِ أَبْدَى) فقال : يَا عَبْدِي ، وأما من قال « يَا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يَا عَبْدَ » بالفتح ، أو « يَا عَبْدُ » بالضم ، أو « يَا عَبْدَا » بالألف [فقد] اقتصر على الثاني . ومن قال « يَا عَبْدِي » يثبت الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه) : فتح الياء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه ، وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضافٍ إلى الياء لَزِمَتِ الياء ؛ لأن المضاف إليها غير مندوبٍ ، نحو وَأَوَّلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً أَحْذِفْ آخِرَ الْمُفَادَى) الترخيم في اللفظة : تَرْخِيْقُ الصوت وتَلْبِيْنُهُ ، يقال : صوت رَخِيْمٌ ، أى سَهْلٌ لين . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَمَّا بَشَّرَ مِنْهُ الْخَرِيرُ ، وَمَنْطِقُ

رَخِيْمُ الْخَوَاشِي ، لَا هُرَاةَ وَلَا نَزْرُ

أى رقيق الخواشي ، وأما في الاصطلاح فهو : حَذْفُ بعض الكلمة على وَجْهِ مخصوص .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم في أسود : سُوَيْدٌ ، وسيأتى في بابه ، وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَا سَعْمًا فَيَمِنْ دَعَا سَعْمَادًا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يَأْنَسُ بالتغيير؛ فهو تَرْخِيْقُ .

(تنبيه) : أجاز الشارحُ في نصب ترخيمًا ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له ، أو مصدرا في موضع الحال ، أو ظرفا على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجها رابعا ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا ، وناسبه الحذف لأنه يَلَاقِيهِ في المعنى . وأجاز للكودى وجها خامسا ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف ، أى رَخِمَ تَرْخِيماً .

(وَجَوَزْنَهُ) أى جَوَزَ الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ بِأَلْهَا) أى سواء كان علما أو غير علم ، ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ - أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَالِ

[وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى]

وكقوله :

٩٠٩ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [سَتِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]
ومحو « يَأْشَأْ أَدْجُنِي » أى أقيى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا ،
أى أقام به .

(تنبيهات) : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني ، لإخراج
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يَا جَارِيَّةُ
خُذِي بِيَدِي » لغير معينة ، ولا فى نحو « يَا طَلْحَةَ الْخَيْرِ » وأما قوله :
٩١٠ - * يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *
فنادر .

الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء الطلية ؛ فنعى ترخيم النكرة المقصودة ،
والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعم بن قلعة » لأنه كناية عن المجهول
الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ؛ لأنه
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بمحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول
فى المرخم « يَا طَلْحَةَ » ؛ فقليل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :
هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل :
ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بمحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار
بالتعويض إلى قوله :

٩١١ - قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا]

لفعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلاهاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حَرَمَل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ - كَلَيْمِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وَآئِلِ أَقَاسِيهِ يَطِيءُ الْكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقليل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تُشَاكِل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ - * يَارِيحُ مَنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِي *

بالفتح ، وذهب أكبرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أُمَيْمُ ثُمَّ أَقْعَمُ النَّاءِ غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيت المحذوفة اللنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت لإتباعا للحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفَرَّهْ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ، ولو كان ليناسا كنا زائداً مكلاً أربعة فصاعداً ؛ فنقول في عَقْنَبَاةَ « يَا عَقْنَبَا » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة مَنْ لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ - أَحَارُبَيْنَ بَذَرٍ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةَ

[فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحرارته ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَعِلَّ مَا قُلْتَهُ

[وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذْ لَمْ يَصْدُقِ]

أراد يا أَرْطَاه :

(وَاحْظَلًا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَأَفَوْقَ)

أى فأكثر (العَلَمُ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دُونَ (إِسْتِنَادٍ مَتَمٍ) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سَكَنَ وَسَطُهُ نَحْوُ زَيْدٍ أَوْ تَحْرُكُ نَحْوُ حَكَمٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يَرْخَمْ نَحْوُ بَكْرٍ أَحَدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى]

الثانى : أن يكون غلماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غَضَنَفَ فى غَضَنَفَرٍ قِيَاساً عَلَى قَوْلِهِمْ : أَطْرُقَ كَرًّا ، وَيَا صَاحِبَ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا

[أَوْاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندَرُ منه حذف المضاف إليه بِأَسْرِهِ كقوله :

٩١٧ - يَا عَبْدَ هَلْ تَذَكِّرُنِي سَاعَةً

[فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيضِ]

يريد يَا عَبْدَ هَنْدٍ ، يخاطب عبد هند النخعي ، وذلك علم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما في نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، وتَأْبَطَ شَرَاءُ » وسيأتي الكلام عليه .

(تنبيه) : أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو قلُ وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن لا يكون مستغاثاً ، وأما قوله :

٩١٨ — كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمَ اللهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ
فضرورة أوشاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :
٩١٩ — أَعَايِمَ لَكَ بِنَ صَفْصَعَةَ بِنِ سَعْدِ
[تَمَنَّى لِيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) أى الذى تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إن زِيدَ) أى : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يا مُخْتَارًا وَيَا مُنْقَادًا . الثاني : أن يكون (ليناً) أى حَرْفَ لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سَقَرَجَلٍ أو ساكناً نحو قَمَطَرٍ ؛ فتقول ياسَقَرَجُ ، وَيَا قَمَطُ ، خلافاً للفراء فى قطر فإنه يميز بإقِمَ يحذف حرفين . الثالث : أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحركاً لم يحذف ، نحو هَيْبَيْخَ وَقَنَوْرٍ ؛ فتقول : يَاهَيْبَ وَيَا قَنَوْرًا . والرابع : أن يكون (مكلاً أربعةً فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف ، خلافاً للفراء ، كما فى نحو ثَمُودَ وَعِمَادَ وَسَمِيدَ ؛ فتقول : يَا ثَمُو وَيَاعِمَا وَيَاسَمِي .

فالمتكامل الشروط نحو أسماءَ وَمَرْوَانَ وَمَنْصُورَ وَشَمْلَالَ وَفَنْدِيلَ علماً ؛ فتقول فيها : يَا أَسْمَ وَيَا مَرْوُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا شَمْلُ ، وَيَا فَنْدِيلُ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أُنْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنِ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرْؤُا إِنِّ مَعْطِيٌّ مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَمُتْ]

(وَالْخُلْفُ فِي * وَآوِ وَيَاءِ) استكلا الشروط المتقدمة لكن (يَهْمَا فَتَحُ فِي) نحو « فِرْعَوْنُ وَغُرْنَيْقٌ » علما ؛ فذهب الجرحي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة ، فيقال : يَا فِرْعَ وَ يَا غُرْنَ ، قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يجوز ذلك ، بل يقول يَا غُرْنِي وَيَا فِرْعَوُ .

{ تنبيه } : يقال في ترخيم « مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنِ » علمين : يَا مُصْطَفَ ، قولا واحدا ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصله مُصْطَفَيُّونَ وَمُصْطَفَيَيْنِ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجَزَ اخْذِفْ مِنْ مَرْ كَبٍ) تركيب مَرْج نحو بَعْلَبِكَ وَسَيَبُوتِي ؛ فتقول : يَا بَعْلَ ، وَيَا سَيَبَ ، وكذا تفعل في المركب العددي ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يَا خَمْسَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيَ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يَا سَيَبُوتِي وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين قلت « يَا بَعْلَبَ ، وَيَا خَضْرَمَ » لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازوه النحويون قياسا .

{ تنبيه } : إذا رخت « اثْنَا عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشْرَةَ » علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول « يَا اثنَ ، وَيَا اثنَتَ » كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن يحجزها بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَالَ تَرْخِيمٌ) علم مركب تركيب إسناد وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو «تَأْبِطَ شَرًّا» و بَرَقَ نَحْرُهُ (وَذَا عَمْرَوُ) وهو سيبويه (نَقَلَ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثرُ النحويين لا يميزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كَتَأْبِطَ شَرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : تقول في النسب إلى تأبِطَ شَرًّا تَأْبِطِي لأن من العرب من يقول يا تَأْبِطَ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فَعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيه) : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر .
(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما: مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَأَلْبَقِي) من المرخم (اسْتَعْمِلِ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِي ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يَا حَارِ بِالْكَسْرِ ، وَيَا جَفَّ بِالْفَتْحِ ، وَيَا مَنْصُ بِالضَّم ، وَيَا قِمَطُ بالسكون ، في ترخيم حَارِثٍ وَجَفَّارٍ وَمَنْصُورٍ وَقِمَاطِرٍ .

(تنبيهان) : الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه .
الثاني : يستثنى من قوله «بما فيه ألف» مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغَمًا في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو مُضَارٌّ وَحَاجٌّ ؛ فتقول فيهما : يَا مُضَارَّ وَيَا حَاجَّ ، بالكسر إن كانا اسمي فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو تَحَاجُّ تقول فيه : يَا تَحَاجُّ بِالضَّم ، لأن أصله تَحَاجُّجٌ ، وإن كان أصلُ السكون حركته بالفتح ، نحو أَسْحَارٌ اسمٌ بَقْلَةٌ^(١) ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يَا أَسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأسحار والإسحار — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبعضهم يقول «سحار» بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الثلوبين: يختاره ويميز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا مُنِيَ بنحو قاضون ومُصْطَفَوْنَ من جموع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضي ويا مُصْطَفَى، برد الياء في الأول والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

(وَأَجْمَلُهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ يُنَوَّحْ مَحْذُوفٌ كَدَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثَمًا) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع؛ فنقول: يا حَارَّ، ويا جَمَفُ، ويا مَنصُ، ويا قِمَطُ، بالضم في الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

﴿تنبيهان﴾: الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فنقول في ناجية «يَانَاجِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموماً قدرت ضماً غير ضمه الأول نحو نَحَاجُ وَمَنصُ.

الثاني: يجوز في نحو يا حَارُّ بْنُ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بَكْرُ بْنُ زَيْدٍ.

(قُلْ قَلَى) الوجه (الأول) وهو مذهب مَنْ ينتظر (في) ترخيم (ثَمُودِيَا * ثَمُو) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِي قَلَى) الوجه (الثاني يياً) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، كما تقول في

جمع جَزَوْ ودَلَوْ : الأَجْرِي والأَذَلِي ، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ ؛ إذ ليس في العربية اسمٌ
مَعْرَبٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نَحْوِ يَدْعُوْهُ ، وبالمعرب المبنى
نَحْوِ هُوَ وَذُو الطائِيَةِ ، وبذكر الضم نَحْوِ دَلَوْ وَغَزَوْ ، وباللِزْمِ نَحْوِ هَذَا أَبوك . وقل في
ترخيم نَحْوِ صَمَّيَانْ وَلِرَوَانْ عَلَى الأول : يَا صَمِيَّ وَيَا كَرَوَ ، بفتح الياء والواو لما سبق ،
وعلى الثاني : يَا صَمَّا وَيَا كَرَّا ، بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع القدي
سيأتي بيانه كما فُعِلَ بَرَمِيَّ ودَعَا . وقل في ترخيم سِقَايَةِ وَعِلَاوَةِ عَلَى الأول : يَا سِقَايَ
وَيَا عِلَاوَ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثاني : يَا سِقَاءَ وَيَا عِلَاءَ ، بقلبهما همزة لتطرفهما
بعد ألف زائدة ، كما فُعِلَ بِرِشَاءَ وَكِسَاءَ . وقل في ترخيم لَاتٍ مُسَمًّى بِهِ عَلَى الأول :
يَالَا ، وعلى الثاني : يَالَاءَ ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لَا يُعْلَمُ لَهُ نَالٌ يرد إليه . وقل في
ترخيم ذات عَلَى الأولى : يَا ذَا ، وعلى الثاني : يَا ذُوا ، برد المحذوف . وقل في ترخيم
سُقَيْرِجٍ تصغيرَ سَفَرَجَلٍ عَلَى الأول : يَا سُقَيْرِ ، وعلى الثاني : يَا سُقَيْرُ ، عند الأكثرين ،
وقال الأخفش : يَا سُقَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هذا الباب
كثيرة جداً ، وفيما ذكرناه كفاية .

(والتَّزِيمُ الأوَّلُ فِي) موضعين ؛ الأول : ما يُؤْمَرُ بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ تَذَكِيرَ مُؤْنِثٍ
(كُمُسْلِمَةٍ) وَحَارِثَةٍ وَحَفْصَةٍ ، فنقول فيه : يَا مُسْلِمَ وَيَا حَارِثَ وَيَا حَفْصَ ، بالفتح ؛
لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، والثاني : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النَظِيرِ كَطَيْلَسَانَ
في لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فنقول فيه : يَا طَيْلَسَ بالفتح على نية المحذوف ،
ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نَحْوِ صَيِّقِلٍ
اسم امرأة وعذاب بَيْئَسٌ في قراءة بعضهم ، ولا فَعِيلٌ معتلها ، بل التزم في الصحيح
الفتحُ كَصَيِّقَمٍ وفي المعتل الكسر كَصَيِّدٍ وَصَيِّبٍ وَهَيِّنٍ ، وكحَبَلِيَّاتٍ وَحَبْلَوِيٍّ
وحراوى ؛ فنقول فيها : يَا حَبْلِيَّ وَيَا حَبْلَوَ وَيَا حَمْرَاوَ بفتح الياء والواو ، على نية المحذوف ،
ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النَظِيرِ وهو كَوْنُ أَلْفٍ فُعْلَى
وهمزة فَعْلَاءَ مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الناظمُ هذا السببَ الثاني في الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والملازني والمبرد ، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام .
(وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي) ماهو (كَمَسْلَمَةٍ) بفتح الأول اسم رجل ؛ لعدم المحذورين المذكورين ؛ فتقول : يَا مَسْلَمُ بفتح الميم وضما .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول ، وهو أن يُنَوَّى المحذوف كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوفِ للتخيم أعرفُ من تقدير التمام بدونه .

(وَلَا ضِطْرَارٍ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلْنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحَدًا)
أى : ويجوز التخيمُ في غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطراب إليه ؛ فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحد ؛ فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثمَّ خطيء مَنْ جعل من تخيم الضرورة قوله :
* أَوِ الْفَا مَسَكَّةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

كما ذكره ابن جني في المختصب ، والأصل الحَمَام ، فحذف الألف والميم الأخيرة لاهل وجه التخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .
الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التأنيت ، ولا تشترط العملية ولا التأنيت ببناء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ، ومنه قوله :

* لَيْسَ حَتَّى هَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ * ^(١)

٩٢٢ -

أى بخاله

(١) المحفوظ في هذا ، وهو الوجود في شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :

ليس رسم على الدفين يبال فلوى ذروة فجنى ذبال ولا شاهد فيه

(تنبيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين ، وهو على لغة التمام

إجماع ، نقوله :

٩٢٣ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَاتَّخَصَرُ

أراد ابن مالك ؛ لحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِمَةٌ أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه ، ورواه للمبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداها بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنَّ أَبْنَ حَارِثَ إِنَّ أَشَقَّ لِرُؤْيَيْتِهِ
أَوْ أُمْتَدِّحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة) : قال في التسهيل : ولا يُرَخِّمُ في غيرها - يعنى في غير الضرورة - منادى عار من الشروط إلا ما شذمن «يا صاح» ، وأطرق كرا على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وكرّوان ، فرخامع عدم العلمية شذوذا ، وأشار بالأشهر الى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخا ، وأن ذكر الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

الاختصاص

(الاختصاصُ) : قَصْرُ الحكم على بعض أفراد اللذكور، وهو خبر (كِنْدَاء) أى جاء على صورة النداء افظا توشماً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَأ) وأخواتها لفظاً ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله : (كَأَيْهَا الْفَتَى بِأَرْضِ جُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينصب مع كونه مفرداً .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أياً توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهنا لا توصف به .

الثامن : أن للمازى أجاز نصب تابع أى فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافاً فى وجوب رفعه ، وفى الارتشاف : لاختلاف فى تابعها أنه مرفوع .

وأعلم أن الخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيتها وأيتها ؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم - على بأل لازم الرفع نحو أنا أقول كذا أيتها الرجلُ ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ .

والثانى : أن يكون معرفاً بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيْ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرَبِ أَسْحَى مِنْ بَذَلْ)

بالدال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعَرَّفًا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بَنِي صَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

[تَنبِيْ أُبَيْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ]

قال سيوريه : وأكرر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون علما ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضِّيَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نسكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختص مبنيا على الغم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فنصوب ونائبه فعل واجب الحذف ، تقديره أخص ، وأختلف في موضع أيها وأيتها ؛ فذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا ، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ، ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عَمْرُ ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص مُعَرَّبَةٌ ، وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أى الخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر في المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم : بِكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير والإغراء

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .
والإغراء : تنبيهه على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادي ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني : بدونه .
فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِثْنَانُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جملوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل أحذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَظْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّاكَ أَنْتَبَ) سواء وجد تكرار كقوله :

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل : باعِذْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرُكَ مِنَ الْأَسَدِ ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني وهو رأى الشارح^(١) ، وظاهر كلام التسهيل ويمضه البيت ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير من ، قال في التسهيل : ولا يحذف معنى العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تفعل كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة « من » أو بالتضمن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في « إياك والشر » هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أقلُّ تكلفاً ، وقيل : الأصل أتقِ نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمَر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيداً أن تفعل ، وإياك أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى ما يابياً وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ) لَنْ يَلْزَمَا * إِلَّا مَعَ الْقُطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازَ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ » ، أي يا مازنُ قِ رَأْسَكَ واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْقِمْ الضَّيْقَمَ) أي الأسد الأسدَ (يَأْذَا السَّارِي) ونحو « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » حملوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتَرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أي جَذَبَ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الْأَسَدَ » أي احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزْ بِبِرَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي :

يقبح ولا يمتنع .

الثاني : شمل قوله « إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ » الصُّورَ الأربعَ المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَرِيَابِكَ جُمِلَ إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ

وقد صرح ولده بما تقدم .

الثالث : العطفُ في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولا معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزيدا أنت تفعل كذا » صح أن تكون الواو واو مع .

(وشذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياي » في قول عمر رضي الله عنه : « لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَا حُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ ، وَالْأَصْلُ : إِيَّايَ بَاعِدُوا عَنْ حَذْفِ الْأَرْنبِ ، وَبَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ عَنْ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وَإِيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة للنفضلة (أَشَدَّ) من إياي ، كما في قول بعضهم « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجيء التحذير فيه للغائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ) أى من قاس على إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ، اه .

(تنبيه) : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياي ، وإيانا » فإنه قال : ينصب محذر إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

(وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّايَا اجْتِمَاعًا مُغَرَّرٍ بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا)

من الأحكام ؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءة والنجدة » بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أُخَالَه

كساع إلى الميخا بغير سلاج

وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَارِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ؟

أى أُلزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل فى نحو « الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ » ؛ إذ الصلاة نصبٌ على الإغراء بتقدير اخضُرُوا ، وجامعةٌ : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠- إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ مُعَذِّبٌ وَأَشْبَا هُوَ مُعَذِّبٌ وَمِنْهُمْ السَّاقُ
بَلَدِيْرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الغراء فى قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير نهر نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، ٥١ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو « كَلَيْهِمَا وَتَمْرًا » ، و « أَمْرًا وَنَفْسَهُ » ، و « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » و « أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، أو « وَلَا شَتِيْمَةٌ حَرٌّ » ، و « هَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ » ، و « إِنْ تَأْتِ فَاهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ » و « مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، و « عَذِيرَكَ » و « دِيَارَ الْأَحْبَابِ » ، يا ضمار : أعطني ، ودَغ ، وأزِيل ، وأتَبَيِّعُ ، وتَذْكَرُ ، واضنَعُ ، ولا ترتكب ، ولا أتوم ، وتجد ، وأصَبْتَ ، وأتيت ، ووطئت ، وأخضِرُ ، وأذْكَرُ .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيْمَةٌ حَرٌّ ، ومن أنت زيدٌ ، أى كلاهما لى وزدنى ، وكل شىء أمم ^(١) ولا ترتكب ، ومن أنت كلامك زيد أو ذِكرُك ^(٢) . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذِكرُك : هو من إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول : أى الذى تذكره وتتحدث

عنه وتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ نَنْ فَعَلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانِ)
وصة * هُوَ اسْمُ فَعْلٍ ، وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ)

فما ناب عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول - وهو ولم يتأثر بالعوامل - فَعْلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثاني - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كَشْتَانِ تنميم للحد ، فَشْتَانِ : ينوب عن افتراق ، وصَهْ : ينوب عن اسكت ، وأَوْهَ : عن أتوجع ، وَمَهْ : عن انكفف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهان) : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقي على اسميته كزُيْدَ زَيْدًا ، ودُونَكَ زَيْدًا ، وما عداه فَعْلَ كَشْتَانِ وصَهْ ، وقيل : هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل .

الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغذاها مرفوعاً عن الخبر
كما أغنى في نحو « أقام الزيدان » .

(وَمَا يَمْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرَ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر :
خبره ، أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك « آمين » بمعنى استجب ،
و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكف ، و « تَيْدَ وتيدخ » بمعنى أهول ،
و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « وَهَيَا » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امص
في حديثك ، و « حَيْهَل » بمعنى انت أو أقبل أو عَجَلْ ، ومنه باب « نَزَالِ » وقد مر
أنه مقيس من الثلاثي ، وأن « قَرْقَار » بمعنى قرقر ، و « عَرْعَار » بمعنى عرعر شاذ .
﴿ تنبيه ﴾ : في آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمين بالمد على وزن
فاعيل ، كلتاها مسموعة ؛ فمن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّهِ آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا
ومن الثانية قوله :

٩٣٢ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ
وعلى هذه اللفظة فَعِيل : إنه مجمى مُعَرَّبٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل :

أصله آمين بالقصر فأشبهت فتحة الممزة فتولدت الألف كما في قوله :
٩٣٣ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ [يَا نَاقَتِي مَا جُلْتِ مِنْ بَحَالِ]
قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوْنِي وَهِيَاتَ تَزُرُ) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر
قَلِّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشَتَّانَ بمعنى افترق ، وهِيَاتَ بمعنى بعد ، وما هو
بمعنى المضارع كأَوَّةَ بمعنى أتوجع ، وأَفَّ بمعنى أتضجر ، وَوَى وَوَاً بمعنى أعجب ،
كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ،
وقول الشاعر :

٩٣٤ - وَاءٍ بِأَبِي أَنْتِ وَقُوكِ الْأَشْنَبُ
[كَأَنَّما ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ]

وقول الآخر :

• وَاهَا لِسَلْمَى نُمُّ وَاهَا وَاهَا •

(تنبيهان) : الأول تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُلُفْمَهَا

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَبِكَ عَنَتَرَ أَقْدِمُ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن القلاء إلى أن الأصل ويلك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال : ويلك اعلم أن ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر ، والتقدير ويلك لأن ، والصحيح الأول .

قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كان ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

٩٣٦ - وَى كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ

جِبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ بَعْشٌ عَيْشَ ضُرِّ

الثاني : ما ذكره في هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى « هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تَوَعَّدُونَ » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبني لإبهامه وتأويله عنده « في البعد »^(١) ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصفاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاء ، وأيهاء ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،
(١) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد : في البعد . وهيهات — على هذا — خبر مقدم ، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ما توعدون مستقر في البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فذلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيباك وأيباك وأيهاء^(١) وهيهاء وهيهاء ، اه .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلَيَّكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ) الفعل : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصة ، والثانى : ما نُقِلَ عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيَّكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيَّكُمْ أَنْفُسُكُمْ » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدا : بمعنى خذّه ، وَكَأَنَّكَ : بمعنى أنبت ، وَأَمَّا مَكَ : بمعنى تقدم ، ووزاءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنح .

(تنبيهات) : الأول قال فى شرح الكافية : ولا يُقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَعْمَلُ هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قو لهم : عَلَيَّهِ رَجُلًا [لَيْسَنِي] بمعنى ليلزم ، وعلى الشئ : بمعنى أولئيه ، وإلى : بمعنى أتضحى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فوضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك فى التوكيد أن تقول « عَلَيْكُمْ كَلِّكُمْ »

(١) أى بهاء سكت ساكنة فى آخره ؛ فقارقت « أيها » المذكورة فى اللغات التى تكاها الصغاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً » بالجر توكيداً للموجود الجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .
والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر
أهل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَهَ ناصِبِينَ) أى
ناصرين ما بعدهما ، نحو « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَهَ عَمْرًا » فاما رويد زيداً فأصله أروى
زيداً إرواداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صفروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام
فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوِيَ زَيْدٍ » وتارة منوناً ناصبا
للمفعول ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله ، فقالوا « رُوِيَ
زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَائِدِيٌّ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَبَايِنٌ^(١)
أنشده سيويو . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا ، والدليل على بنيه
عدم تنوينه . وأما بَلَهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعَّ وترك ، فقيل فيه
« بَلَهَ زَيْدٌ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال ترك زيدا ، ثم قيل « بَلَهَ زَيْدًا » بنصب المفعول
وبناء بله على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلَهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تَخْلُقِ *

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالها الأصل بقوله : (وَيَعْمَلَانِ اتْلَفَضَ مَصْدَرَيْنِ) أى
معر بين بالنصب دَالَيْنِ عَلَى الطَّلَبِ أيضاً ، لكن لا على أنهما اسماء فعل ، بل على أن كلا منهما
بدل من اللفظ بفعله نحو رُوِيَ زَيْدٌ وَبَلَهَ عَمْرًا ، أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقدرى
قوله « بَلَهَ الْأَكْفَ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل
نحو رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وأما « بَلَهَ » فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو علي : إلى الفاعل ، ويجوز
فيها حينئذ القلب ، نحو بَلَهَ زَيْدٌ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما ،
(٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متباين » وفسره أنه ذاهب إلى البين ، ووقع
في نسخ الشرح « بعضهم متباين » واعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَهًا عمرًا . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في « يعملان » عائد على رُوَيْد وَبَلَه في اللفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبله الفتى » احتمل أن يكونا اسمي فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ الكاف في « رويدك » تحتل الوجهين : أن تكون فاعلا ، وأن تكون مفعولا .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَغْدَتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهٍ مَا أُطْلِقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى مَنْ يَعُدُّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالا نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أي مُرَوِّدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أي سَارُوهُ أَي السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا ، أو محذوف نحو سَارُوا رُوَيْدًا ، أي سَيْرًا رُوَيْدًا .

(وَمَا لِيَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنْوِبُ ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خبر المبتدأ ، (١٤) - (الأشموني ٢)

والعائد على ما الأولى ضميرٌ مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الماء من عنه .

يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أي لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وَشَتَانُ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، وافترق زَيْدٌ وَعَمْرُو ، ومضمرأ في نحو زَالَ . وينصبُ منها المفعول ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » لأنك تقول : أَدْرِكَ زَيْدًا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن نَمَّ عدى حَيْهَلٌ بنفسه كما ناب عن انت في نحو « حَيْهَلٌ لِّلزَيْدِ » وبالباء لما ناب عن عَجَلٌ في نحو « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فِجْهَلًا بِعُمَرَ » أي فَعَجَلُوا بِذِكْرِ عَمْرٍ ، وبلى لما ناب عن أَقْبَلَ في نحو « حَيْهَلٌ عَلَى كَذَا » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : وَحُكْمُهَا - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التعدى والوزوم حكم الأفعال ، واحتز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول .

الثاني : مذهب الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمرأ ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعني بأسماء الأفعال . ثم قال : و بروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على^(١) فعليته ، يعني كافي هَاتِ وَتَعَالَى ، فإن بعض النحويين غلطاً فمداها من أسماء الأفعال ، وليساً منها ، بل هما فعلاان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك اللأني « هَاتِي وَتَعَالَى » ، وللأثنين « هَاتِيَا وَتَعَالِيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وَتَعَالَوْا » ، وهَاتَيْنِ وَتَعَالَيْنِ » ، وهكذا حكم هَلُمَّ عند بني تميم ، فإنهم يقولون : هَلُم ، وهَلُمِّي ، وهَلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « صه » بامط واحد للفرد والثني والجمع ، ولا بروز منه ضميراً ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هي فعل مثل هَاتِ وَتَعَالَى .

وَهَلُمُّوا ، وَهَلُمُنَّ « فَمِنْ عِنْدِهِمْ فَعَلَ لَا اسْمَ فَعْلٍ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُوَكِّدُونَهَا بِالنُّونِ نَحْوَ هَلُمَّنَّ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة ، بمعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدُّ ، ورُدَّا ، ورُدِّي ، ورُدُّوا ، وأزْدُدَنَّ . وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هَلُمَّ ، فقال : لا أهْلُمَّ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هَلُمَّ » في الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ » والقائلين لاخوانهم هَلُمَّ إلينا « وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وَأَخَرَهُ مَا لَدَى) الأسماء (فِيهِ اَلْمَعْلُومُ) وجوباً ؛ فلا يجوز « زَيْدًا دَرَاكٌ » خلافاً للكسائي ، قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

٩٣٨ - يَا أَيُّهَا اَلْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير « دَلَوِي » مبتدأ أو مفعولاً بدُونَكَ مضمرأ ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثاني في قوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .

(تنبيهات) : الأول : ادعى الناظمُ وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثاني : توهم المكدودي أن « لَدَى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما في قوله « مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لَدَى بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولَدَى : جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم ، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس في قوله « الْعَمَلُ » مع قوله « عَمِلَ » إبطاء ؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُم بَيْنَكُم بِالَّذِي يَنْوَنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى النون (يَبَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فملازمة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلازم التنكير كأحدٍ وعَريب ودَيَّار، وما يُعرَّف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فالزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كواهاً وويهاً ، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيده وجرى مقصودا تعريفه، كَصَهٍ وَصَهٍ وَأَفٍ وَأَفٍ، انتهى .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - مانون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالًا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْنًا يُجْعَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات : ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ما هو فى حكم مالا يعقل من صفات آدميين ، أو لحكاية الأصوات ، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كهبلاً للخيول ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعِزَّ تَنِي دَاءَ بِأَمْلِكَ مِثْلُهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا
وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ ، ومنه قوله :

* عَدَسٌ مَالِ عِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وكُنْ للطفل ، وفى الحديث « كُنْ كُنْ فإِذَا مِنْ الصَّاقَةِ » وهَيْدٌ ، وَهَادٌ ، وَدَّةٌ ، وَجَهٌ ، وَعَاهٍ ، وَعِيَهٍ ، لِلْأَبْلِ . وَعَاجٍ ، وَهَيْجٍ ، وَحَلٍ ، لِلنَّاقَةِ . وَإِسٌّ ، وَهِسٌّ ، وَهَجٌّ ، وَقَاقٌ ، لِلْفَرَسِ ، وَهَجَّاجٌ ، وَهَجٌّ لِلْكَلْبِ ، وَسَعٌ لِلضَّأْنِ . وَوَحٌ لِلْبَقَرَةِ ، وَعَزٌّ ، وَعَزِيزٌ لِلْعَبْرِ ،

وَحَرَّ لِلْحَجَارِ ، وَجَاءَ لِلسَّبُعِ ، وَإِمَادَعْلَا كَأَوَّ لِلْفَرَسِ ، وَدَوَّهَ لِلرَّيْحِ ، وَعَوَّهَ لِلجَحْشِ ،
وَبُسْنَ لِلْقَمَمِ . وَجَوَّتْ وَجِيءٌ لِلأَبْلِ لِلوَرْدَةِ ، وَتَوَّ ، وَتَأْتِ لِلتَّبَسِ الْمَرْيِ ، وَنَخَّ خَفِيفًا
وَمَشَدَّدًا لِلْبَعِيرِ الْمَنَاخِ ، وَهَدَعَ لَصْفَارِ الأَبْلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَأَوَّ لِلْحَجَارِ الْمُورِدِ ، وَدَجَّ
لِلدَّجَاجِ ، وَقَوَّسَ لِلسَّكْبِ . والنوع الثاني كَفَأَقِ لِلْفُرَابِ . وماء - بالإمالة - لِلطَّيْبَةِ .
وَشَيْبَ لِشَرْبِ الأَبْلِ ، وَغَيْطَ لِلتَّلَاعِبِينَ ، وَطَيَّخَ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقَ لِلضَّرْبِ ،
وَطَقَ لَوْقِعِ الْحَجَارَةِ ، وَقَبَّ لَوْقِعِ السَّيْفِ ، وَخَاقَ بَاقِيَ لِلنَّسْكَاحِ ، وَقَاشَ مَاشٍ
لِلْقَمَاشِ

(تنبيه) قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر
في شرحها ما احتراز به عنه . قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
٩٤٠ - يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ [أَفَوْتُ وَطَالَ عَمَلُهَا سَالِفُ الأَمَدِ]
وقوله :

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلَى
[يَصُبُّحُ ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَالزَّمَّ بِنَاءَ النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال
والأصوات ، وهو ما صرح به في شرح الكافية ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ،
وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب .
وعلة بناء الأصوات مشابهيها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهي أحق
بالببناء من أسماء الأفعال .

(تنبيه) : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهي من قبيل
المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - قَدْ أَقْبَاتَ عَزَّةٌ مِنْ عِرَاقِهَا مُنْصَقَّةَ السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا
أَي بَفَرَجِهَا ، وقوله :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُئْتِي مِنْ طَاقٍ] وَلَيْتِي مِنْ لُجْنِ جَنَاحِ غَاقٍ
أَي غَرَابٍ ، ومنه قولُ ذِي الرِّمَّةِ :

٩٤٤ - تَدَاعَى عَنْهُ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَكَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَعْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقوله أيضاً :

٩٤٥ - لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ (١)
فالشَّيْبُ : صوتُ شَرْبِ الْإِبِلِ ، والماءُ : صوتُ الظبية كما مر ، ا هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوَيْنِ هُمَا) الثَّقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كَنَوَيْنِ اذْهَبْنَ وَاقْصِدْنِهُمَا)
وقد اجتمع في قوله تعالى : « لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْسَ كُنَّا » وقد تقدم أول الكتاب
أن قوله :

* أَقَاتِلْنَ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل ؛ لتخالف بعض أحكامهما ،
وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُوَكِّدَانِ أَفْعَلْنَ) أي فعل الأمر مطلقا ، نحو : اضْرِبْنَ زَيْدًا ، ومثله
الدعاء . كقوله :

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويخونه : يتعهد ويتفقده . وداع : مناد ، ومبغوم :
ذو بغام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦- [فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا] وَأَنْزِلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا
(وَيَقْمَل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضى مطلقا ،
وأما قوله :

٩٤٧- دَامَنْ سَمَدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَمِّيًا [لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِعَصْبَائِي جَانِحًا]

فضرورة شاذة سئلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكدُ هما المضارعُ حال كونه
(آتِيًا * ذَا طَلَبٍ) بَأَنْ يَأْنِي أَمْرًا ، مُحْوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ نَهْيًا ، نَحْوُ « وَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ غَافِلًا » أَوْ عَرْضًا ، نَحْوُ « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » أَوْ تَحْضِيضًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٨- هَلَّا تَمُنُّنَّ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أَوْ تَمْنِيَا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٩- فَلَيْتَكَ يَوْمَ أَلْمَلْتَقَى تَرِيْنِي لِيَكِي تَغْلِي أَنِّي أَمْرُؤُكَ هَائِمُ
أَوْ اسْتَفْهَامًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٥٠- وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْبَابِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقوله :

٩٥١- [قَالَتْ فَطَيْمَةُ : حَلَّ شِعْرُكَ مَذَحَهُ]
أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحُنَّ قَبِيْرًا

وقوله :

٩٥٢- فَأَقْبِلْ صَيَّ رَهْطِي وَرَهْطُكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعَسِيْبَةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّارِ لُونَ بِكُلِّ مُفْتَرِكٍ وَالْعَاطِيُونَ مَعَاوِدَ الْأُزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا) إِمَّا : في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطًا
 تاما إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وَإِمَّا تَخَافَنَّ » « فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ » « فَأَمَّا تَرَيْنَّ »
 واحتتر من الواقع شرطًا بغير إِمَّا فإن توكيده قليل كما سيأتى .
 (أو) آتيا (مُشَبَّهَاتٍ فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لَامِهِ بفواصل ،
 نحو « وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَ أَصْنَانَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّافِعَاتِ لِأَثَارَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو « تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُ يُوسُفَ » إذ التقدير
 لا تفتن ، وأما قوله :

٩٥٤ - تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالًا كقراءة ابن كثير « لَأَفْسِيهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ - يَمِينًا لَا بُغْضُ كُلِّ أَمْرِي يُزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ - آيْنُ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتُكُمْ

لَيْتَمَ لَمْ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعُ

أو كان مفصولًا من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ » ونحو
 « وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص
 عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد عندهم من اللام والنون ، فإن خلا
 منهما قُدِّرَ قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفى القيام عنه ،
 وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضربه . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إِمَّا فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أَحْسَنُ ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخُلَانِ مِنْ شَيْءٍ

وقوله :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ صَاحِبًا عَلَى رِقَّةٍ أُحْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إِمَّا ، وزعموا أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « والله لَيَفْعَلُ زَيْدُ الْآنَ » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك « والله إنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ الْآنَ » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ » والبيتين ، اهـ .

(وَقُلْ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بإن ، من ذلك قولهم « بَعَيْنِ مَا أَرَبْنَاكَ ، وَبِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ ، وَحَيْنًا تَكُونُ آتِكَ ، وَمَتَى مَا تَعْمُدُنَّ أَقْعُدُ »

وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثُ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقاً ؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه أطرادُه ، وإنما كان كثيراً من قَبْلِ أَنْ « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاه في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل « ما » الواقعة بعد رُبِّ ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهرُ كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولُنَّ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أُؤْفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْرٍ شِمَالَاتٍ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وَقْلَ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمًا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال في شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أَحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وَقْلَ التوكيد بعد « لا » النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفى بلا تشبيهاً بالنهاى كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ — فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلَحُّطِيهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

إلا أن توكيد « تصيين » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهاى كقوله تعالى

« لَا يَمْتَنِفَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبمَدَّ شَبَّهَ بالنهي ومع ذلك فقد سوغت «لا» توكيده، وإن كانت منفصلة؛ فتوكيد «تصيين» لاتصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.

(تنبيهان) : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني، والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلات؛ ف قيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة «فتنة» فتكون نظير :

* جَاهُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية، وتم الكلام عند قوله «فتنة»، ثم ابتداء نَهَى الظلمة عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة، فأخرج النسي عن إسناده للفتنة؛ فهو نهي محمول، كما قالوا : لَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا، وهذا تخرج الزجاج والمبرد والفراء، وقال الأخفش الصغير : «لا تصيين» هو على معنى الدعاء، وقيل : جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل لَتَصِييَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل : جواب قسم، ولا : نافية، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

* تَاللَّهِ لَا يَحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُحْتَذِيًا فِعْلَ الْكَرَامِ *

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر، نحو قولك : انزل عن الدابة لا تطرحنك، ولا نافية، ومن منع النون بعد لا النافية منع «انزل عن الدابة لا تطرحنك». الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم، فهل يطرد التوكيد بعد لا؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا، لكن نص غيره على أنه بعد المفصلة ضرورة.

(وغير إِمَّا من طَوَّابِ الْجَزَا) أى وَقَلَّ بعد غير «إمّا» الشرطية من طَوَّابِ الْجَزَا، وذلك يشمل «إن» المجردة عن «ما» وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء؛ فن توكيد الشرط بعد غير إِمَّا قوله :

٩٦٢ - مَنْ نَشْفَقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَأْسٍ [أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَأْنِي]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ - فَمَهْمَا تَشَامِنُهُ فَزَارَةُ تُعْطِيكُمْ وَمَوْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقوله :

٩٦٤ - نَبَّيْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَعْيِ حَدِيثًا ، مَتَى مَا يَأْتِيكَ الْخَيْرُ بِنَفْعَا^(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، فقال : وقد تلاحق جواب الشرط اختياراً ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إلماً وجواب الشرط مطلقاً ضرورة .

الثاني : جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِفْرِي وَأَشْعُرَنِّي إِذَا مَا قَرَّبُوَهَا مَشْهُورَةً وَدُعِيْتُ

وأشد من هذا توكيد أفعل في التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً

فَأَخْرَجَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا^(٢)

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبت نبات الخيزراني في الترى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « غضي » بالعين للهمزة أوله في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضي » بالهمزة المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء في آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مشناة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريمة : تصغير صرمة - بالكسر - وهي الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشد من هذا قوله :

* أَقَاتِلَنَّ أَخْضِرُ وَالشُّهُودَا

(وَأَخِرَ الْمَوْكِدِ افْتَحَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كأَبْرَزَا) إذ أصله أَبْرَزَنَ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا في الوقف كما سيأتى ، واضربن ، أو معتلا نحو اخشين وازمين واغزون ، أصرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزَنَ وهل تَرَمِينَ . هذه لغة جميع العرب سوى فزارة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرَمِي فتقول هل تَرَمِينَ يَأَزِيدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ - [لَا تُتَبِعِينَ لَوَعَةَ لِرِي وَلَا هَلَمَّا]

وَلَا تُقَاسِنَ بَعْدِي الْمَمَ وَالْجَزَعَا^(١)

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكه ما أشار إليه بقوله : (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمَر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَخَذَ فَنَّهُ) لأجل انتقاء الساكنين مُتَبِعِيَا حَرَكَتَهُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ (إِلَّا الْأَلِفُ) أَبَقِيهَا لَخْفَتِهَا ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبُنَّ بضم الباء ، ويا هندا هل تَضْرِبُنَّ بكسرها ، فأصلُ يا قوم هل تَضْرِبُونَ ، فحذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال فصار تَضْرِبُونَ ، فحذفت الواو لانتقاء الساكنين . وأصل يا هندا هل تَضْرِبُنَّ : هل تَضْرِبِينَ فُعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدا هل تَضْرِبَانِ ، فأصلُ تَضْرِبَانِ : تَضْرِبَانِ . فحذفت نونُ الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نونُ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة . وهى محدوقة للتخلص من انتقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترمن يا هندا » والعرض الاستشهاد لحذف الياء التى لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فزارة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معطلا نظرت : إن كان بالواو والياء
فكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَفْزَنُ ، وهل تَرْمُنُ ، بضم ما قبل النون ، وياهند هل
تَفْزَنُ وهل تَرْمِنُ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تَفْزُوانُ
وتَرْمِيانُ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة المجانسة على
ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ
لصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله
(وَإِنْ يَسْكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل
(رَافِعاً) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ) أى بأن
رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لأجمل ، أى
أجمل الألف حينئذ ياء ، نحو هل تَخْشِيَانُ وَتَرْضِيَانُ يا زيدان ، وهل تَخْشِيَانِ
وَتَرْضِيَانِ يانسوة . ويازيد هل تَخْشِيَانِ وَتَرْضِيَانِ وهل يَخْشِيَانِ وَيَرْضِيَانِ زيد ،
والأمر في ذلك كالمضارع (كاسْمَيْنِ سَمِيًّا) يازيد ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون ، وهو
المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيسمى ،
أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى ؛ لأنها من الرضوان .

(واحذره) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليه (وَفِي * وَآوٍ وَيَاشَكُلُ مُجَانِسٌ قَفِي) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد
حذف الألف تضم والياء تكسر ، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحَوُ اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيْنَ يَاهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوْنَ) وهل تَرْضَوْنَ (وَاَضْمُمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّبًا) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيْنَ ياهند ، فتقول اخْشَيْنَ ، وحكى الفراء أنها لغة طي .

الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحُكِمُ الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - لحكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقْعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وَكَثْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفٌ) لأنه على حَدِّهِ ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا » حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ . »

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « نَحْيَايْ » .
الثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضربْ بآن نعمان » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على النع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَالِقَا زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قبل نون التوكيد (مَوْكِدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ
أَسْنَدًا) لثلاث تتوالى الأمثال ؛ فتقول : هل تَضْرِبُ بَنَانًا يَا نِسْوَةُ ، بنون مشددة مكسورة ،
وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ، ولا يجوز ترك الألف ؛ فلا تقول هل
تَضْرِبُ بَنَنًا يَا نِسْوَةَ .

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِ نِ رَدَفٍ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة
لأمرين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبِ الرَّجُلَ » تريد اضْرِبْ بَنَ ، ومنه قوله :

٩٦٨ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ تَرَكَمَ يَوْمًا وَالِدَهُ فَقَدْ رَفَعَهُ

لأنها لمسلم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين ،
وإذا يليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس : إنها تبدل همزة وتفتح ،
فتقول اضْرِبْ بَاءَ الْغُلَامِ ، واضْرِبْ بَنَاءَ الْغُلَامِ ، قال سيبيويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياسُ
اضْرِبِ الْغُلَامَ ، واضْرِبْ بَنَ الْغُلَامِ ، يعنى بحذف الألف والنون .

والثانى : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ
غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا نَقِفَ) فتقول : يَا هُوْلَاءُ اخرجوا ، ويا هَـذِهِ اخرجى ، تريد
أُخْرِجْنِ واخْرِجْنِ ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى .

(وَارْزُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا)
فتقول فى « اضْرِبْنِ يَا قَوْمَ ، واضْرِبْنِ يَا هَنْدَ » إذا وقفت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِى ،
رَدِّ واو الضمير ويائه كما مر ، وتقول فى « هل تَضْرِبُنْ ، وهل تَضْرِبِينَ » إذا وقفت
عليهما : هل تَضْرِبُونْ وهل تَضْرِبِينَ ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف .
(وَابْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا * وَقَفًا) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له ، أى
لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفًا) ومنه « لَنَسْفَعًا »
« وَلَيْسَكُونَا » وقوله :

٩٦٩ - [فَبَيَّاكَ وَالْمُنِيَّاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَنْتَازِ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَتَى وَرَبَّ الرَّاقِصَاتِ لَا تَأْتَارَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، بكفوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ رَأْيِهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » ^(١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواقف إبدالَ الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشِينْ
وَاخْشَوْنْ ، فتقول : اخْشِيْ ، وَاخْشَوْا ، وغيره يقولون : اخْشِيْ وَاخْشَوْا ، وقد نقل
عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس
إنما قال بذلك في المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخْشَوْا وَاخْشِيْ ، يزيد
الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في
التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين
أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد
بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون ،
وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « أشرح » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه

من باب تمارض الحروف ، وقيام بعضها في العمل مقام بعض .

وفي الغرة : إذا وقفت على ضربان على مذهب يونس زِدْتَ ألفاً عوض النون ، فاجتمع ألفان ؛ فهزمت الثانية فقلت اضرباً اهـ . وقياسه في اضرباناً اضرباً . والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً بمنصرفاً ، وإنما يخرج من أصله شبهة بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معانٍ بُني ، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرف .

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَيْ مُبَيِّنٌ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأَسْمُ امْكِتَاباً)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله « أتى مبيناً - إلخ » مُخْرِجٌ لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن - أى زائداً في التمكن - بقاؤه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب .

الحققين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معاً

الثاني : تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التكسير والعوض والمقابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسَلِّمَات » فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور ؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّريف ، وهو الصوت ؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ -- [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَارِئُهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سُمى منصرفاً لانقياده إلى ما بصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اهـ .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعٌ إحداهما اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كل فى الفعل ، ومن ثمَّ هُرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد المنكرة كَرَجُلٍ وفَرَسٍ لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيْهم وما تعددت فرعيتته من جهة اللفظ كأَجْيَالٍ ، أو من جهة المعنى كخائض وطامِثٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كمال الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أَحْمَدَ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعٌ إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحاً

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ نَمَّ جَمْعٌ نَمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنُ فَعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
العَدْلُ كَمَثْنَى وَثَلَاثَ ، وَوَزْنُ الْفَعْلِ كَأَحْمَرَ ، وزيادة الألف والنون كَسَكَّرَانَ . ويمنع

مع العملية هذه الثلاثة كَعَمَرَ وَيَزِيدَ وَمَرَوَان ، وأربعة أخرى ، وهي : الْمُجَمَّة كإبراهيم ، والتأنيث كطَلْحَة وَزَيْدَب ، والتركيب كعَمْدَى كَرَب ، وألف الإلحاق كَأَرْطَى ، وسترى ذلك كله مفصلاً .

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير .

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين ؛ لأنه أَمَكَنُ في المنع ، فقال :

(قَالِيفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)

أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة - وهو المراد بقوله « مطلقاً » - تمنع صَرَفَ ما هي فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِكْرَى وَصَحْرَاء ، أم معرفة كَرَضَوَى وَزَكْرِيَاء ، مفرداً ككامر ، أو جمعا كجَزْحَى وَأَصْدِقَاء ، اسما كامر ، أم صفة كحُبْلَى وَحَمْرَاء .

وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَةُ الانفصال ؛ ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « في الغالب » لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كهُمَزَةٍ ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُزْ كحُطَم ، لكان حُطَمَ مستعمل وهُزْ غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحَذَرِيَّةٌ وَعَرْقُوتَةٌ ، فلو قدر سقوط تاء حَذَرِيَّةٍ وتاء عَرْقُوتَةٍ لزم وجدان ما لا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب فَعْلَى ولا فَعْلُوْ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقليل في قرقرى : قرقرير ،

كما قيل في سَفَرَجَل : سَفَرَج ، وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينفلا تغير التصغير كما لا ينفلا عجز المركب ، فقيل في زُجَاجَة : زُجِجَة .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلمتا من قولك « قامت كلتا جارياتك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما » أو كلتي المرأتين « في لغة كنانة صرفت ؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث

الثاني : إذا رخت حُبْلَوِي على لغة الاستقلال عند من أجازوه فقلت يا حُبْلَى^(١) ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلمتا .

(وزائدا فعْلَان) رفع بالعطف على الضمير في مَنَعَ ، أى وَمَنَعَ صرف الاسم أيضاً زائدا فعْلَان ، وهما الألف والنون (في وَصَفٍ سَلِمَ * مِنْ أَنْ يَرَى بِنَاءً تَأْنِيثٌ خُتْمٌ) إما لأن مؤنثه فعلى كسكِرَان ، وَغَضَبَان ، وَنَدَمَان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو أَحْيَان لأكبير اللحية ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيح منع صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ؛ لأنها لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعْلَانة ؛ لأن باب فعْلَان فعلى أَوْسَعُ من باب فعْلَان فعْلَانة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أَكْثَرِ وَأَدْرَعَ أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحر ، لكن حمله على أحر أولى لكثرة نظائره .

واحترز من فعْلَان الذى مؤنثه فعْلَانة فإنه مصروف ، نحو نَدَمَان من المُنَادمة وَنَدَمَانَةٌ وَسَيِّفَان وَسَيِّفَانَةٌ ، وقد جمع المصنف ما جاء على فعْلَان ومؤنثه فعْلَانة في قوله :

أَجِزْ فَمَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَعْتَفْنِيَتْ حَبْلَانَا

(١) حذف ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت الواو ألما لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هى منقلبة عن الواو كما عرفت

وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَصَحَّيَانَا
وَصَوَّجَانَا وَعَلَانَا وَقَشَوَانَا وَمَصَّانَا^(١)
وَمَوْتَانَا وَنَذَمَانَا وَأُتْبِعَهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان، وهما خَصَّان لغة في خُصَّان، واليَّان في « كبش اليَّان » أى كبير الألية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَصَّانَا عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

فالخبَّان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلئ غيظا ، والدَّخْنَان : اليوم المظلم ،
والسَّخْنَان : اليوم الحار ، والسَّيْفَان : الرجل الطويل ، والصَّحَّيَّان : اليوم الذى لا غَيْمَ فيه ، والصَّوَّجَان^(١) : البعير اليباس الظهر ، والعلَّان : الكثير النسيان ، وقيل :
الرجل الحقيق ، والقشَوَان : الدقيق الساقين ، والمَصَّان : اللثيم ، والمَوْتَان : البليد الميت
القلب ، والنَّذَمَان : المُنَادِم ، أما ندمان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه نذمى وقد
مر ، والنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقيق الفرعيتين
فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى
وصوفٍ ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه
الزيادتين المضارعَتَيْنِ لأنَّ التَّأْنِيثَ فى نحو خَمْرَاءِ فى أنَّهما فى بناء يخص المذكر ،
كما أنَّ أُنثَى خَمْرَاءِ فى بناء يخص المؤنث ، وأنَّهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال :
سَكْرَانَة ، كما لا يقال : حمراء ، مع أنَّ الأول من كل من الزيادتين ألف ،
والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعال وتَقَعْل ، فلما اجتمع فى نحو سَكْرَان
المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة
- مع أنَّ فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق ، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصَّوَّجَان : فاؤه صاد مهملة أو ضاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - اضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمىة والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في «رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَدِرْهَمٌ ضَرْبُ الْأَمِيرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدًا لها عن معناها ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفًا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدَمَانٌ » مع وجود الفرعتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء في المؤنث نحو « نَدَمَانَةٌ » فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلَانٍ ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بِفَعْلَانَةٍ عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعطشانة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بآلفى سَحَرَاءَ ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله « زائدا فَعْلَانٌ » أنهما لا يمتنعان في غيره من الأوزان ، كفَعْلَانٍ بضم الفاء نحو خُصَّصَانٍ ؛ لعدم شبههما في غيره بآلفى التأنيث .

الثالث : ما تقدم - من أن المنع بزائدي فَعْلَانٍ لشبههما بآلفى التأنيث في نحو سَحَرَاءَ - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبْدَلَةً من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعًا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بآلفى التأنيث .

(وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفْعَلًا ، أى حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٌ بِتَاءٍ كَأَشْهَلًا) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفْعَل ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءَ كأَشْهَلٍ ،

أَوْفَعْلَى كَأَفْضَلْ ، أولأنه لا مؤنث له كأَكْمَرَ وَأَدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرفت ، نحو أرمل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضمف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عام أرمل » غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سنة رملاء » واحتز بالأصلي عن المعارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

(تنبيهان) : الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل ، وأباتر وهو القاطع لرحه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخل في كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل ، أى الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل ، ولفظه فيها :

وَوَصَفْتُ أَصْلِي وَوَزَنْتُ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ تَأْنِي بِهِ لَنْ تَوْصَلَ

ولهذا اجتز أيضا من يعمل ومؤنثة يعملّة ، وهو الجمل السريع

الثانى : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى ، لا على وزن أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أحمير وأقيضل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أبيضير . ولا يرد نحو بطل وجدل وتدس ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَالنِّهْيُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ) في نحو « مررت بنسوة أربع » فإنه

اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضاً فهو يقبل التاء ، فهو أحق بالصرف من أرمل ؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرنب من قولهم «رجل أرنب» أى ذليل ؛ فانه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسمية) أى وأنغ عارض الاسمية على الوصف؛ فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية

(فَالْأَدَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ * فِي الْأَصْلِ وَصفاً أَنْصِرَافُهُ مُنْعٍ)

نظرا إلى الأصل ، وطرحا لما عرض من الاسمية .

﴿تنبيه﴾ : مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم ،

نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية

(وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأَخِيلٌ) لطائر ذى نُقْطَ كَالْخِيلَانِ يقال له الشَّقْرَاقُ (وَأَفْعَى) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ، ولا أثر لما يُلمَح في أَجْدَلٍ من الجَدَلِ وهو الشدة ، ولا في أَخِيلٍ من الْخَيُْولِ وهو كثرة الخيلان ، ولا في أَفْعَى من الإيذاء ؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْتَنَ الْمَنْعَا) من الصرف ؛ لذلك ، وهو في أَفْعَى أبعدُ منه في أَجْدَلٍ وَأَخِيلٍ ؛ لأنهما من الجَدَلِ ومن الْخَيُْولِ كما مر . وأما أَفْعَى فلا مادة لها في الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة .

وبما استعمل فيه أَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ غير مصروفين قوله :

٩٧٤ - كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ

فِرَاحُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيئِي

فَمَا مَلَأْتُ يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلاً

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأقعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أنطح وأجرع وأبرق؛ فصرّفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعتها من الصرف ؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب^(١) حين أجرياً يجزى الصفات ، إلا أن الصرف لسكونه الأصل ربما رجّح إليه بسبب ضعف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَآخَرَ) منع : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف ، وذلك في موضعين ؛ أحدهما : المعدول في العدد إلى مفعّل نحو مَثْنَى ، أو فُعَالٍ نحو ثُلَاثَ . والثانى : فى أُخَرَ المقابل لِآخَرِينَ أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف ، فأحاد وموحد معدولان عن وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، وثناء ومَثْنَى : معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرهما . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نعتاً نحو « أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَإِنْ كُفِرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلَاةُ الْإِيلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصده التأكيد ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها آل ، قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به ، والمشهور أن أكلب وصف من الكلب - بالتحريك - فلا يكون كأرنب ، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وزهد الزجاج إلى أن المانع لها العدلُ في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ،
وأما في المعنى فلـكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانع من صرف « أَحَادَ » مثلاً عدلهُ عن لفظ واحد وعن معناه
إلى معنى التضعيف للزم أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد
معنى فيه كآبنية المبالغة وأسماء المجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم
مقتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية
في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشبهُ بالفعل ،
ولا يتأتى ذلك في « أَحَادَ » إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى
التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخرُ فهو جمع آخرى أنشأ آخر بفتح الخاء بمعنى مُغَايِر ، فللمانع له أيضاً العدلُ
والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أ كثر النحويين : إنه معدول عن
الألف واللام ؛ لأنه من باب أفعّل التفضيل ، فحقه أن لا يُجمع إلا مقروناً بأل ، والتحقيقُ
أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مآل للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك
أن آخرَ من باب أفعّل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام
أو الإضافة ، فعُدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ
التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ ،
ورجال آخِرُونَ ، وامرأة أخرى ، ونساء آخرُ ؛ فكل من هذه الأمثلة هفوة معدولة
عن آخرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في « آخرَ » لأنه معرب بالحركات ،
بخلاف « آخِرَانِ وآخِرُونَ » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أخرى »
فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؛ فلذلك خُصَّ « آخرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل
إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « آخرَ » كونه
صفة معدولة عن آخرَ مراداً به جمع المؤنث ؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعّل

عن قُصْل ؛ لتجرده من آل ، كما يستغنى بأَكْبَرَ عن كَبَرِى قولهم « رأيتها مع نساء أَكْبَرَ منها » .

(تنبيهان) : الأول : قد يكون « آخر » جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكورها آخر بالكسر ، بدليل « وأنَّ عَلَيْهِ النَّشَأُ الأخرى » ثم الله يُنْشِئُ النَّشَأَ الآخِرَةَ ، فليست من باب أفعل التفضيل . والفرق بين أخرى أى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جهات « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَفُ عليها مثلها من جنس واحد ، وهى المقابلة لأولى فى قوله تعالى « قَالَتْ أَوَلَمْ أَهْمُ لِأَخْرَاجِهِمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحتز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال :

وَمَنْعُ الوَصْفِ وَعَدْلُ آخِرًا مُقَابِلًا لِآخِرِينَ فَاحْضُرَا

الثانى : إذا سمى بشىء من هذه الأنواع الثلاثة - وهى : ذو الزيادةتين ، وذو الوزن ، وذو العدل - بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلية .

(وَوَزَنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازن مَثْنَى وَثُلَاثَ من أَلْفَاظِ العدد المعدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلها فى امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « سررت بقوم مَوْحِدَ واحد ، ومثنى وثناء ومثلث وثلث ، ومَرْبَعٌ ورُبَاعٌ » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَحْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ » ولم يرد غير ذلك ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خُفَاسَ أيضا . واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاسُ على ما سمع ، وهو مذهب السكوفيين والزجاج ، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم فى بعضها ، الثانى : لا يقاس ، بل يقتصر على المسوع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فَعَالٍ لكثرته ، لا على مَفْعَلٍ .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البنائين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة ، وحكى البنائين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادٍ إلى عُشَارَ ، وَمَنْ حَقِظَ حِجَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

(تنبيه) : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعنى آخرَ مقابل آخرين ، وفُعالٌ ومَفْعَلٌ في العدد مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفرأ ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي على وابن برّهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم ، اهـ .
أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفرأ أجاز « ادْخُلُوا ثَلَاثَ ثَلَاثَ ، وَثَلَاثَا ثَلَاثَا » .
وخالفه غيره وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

(وَكَانَ الْجَمْعُ مُشَبِّهَ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا)

كَافِلًا : خبر كن ، و يمنع : متعلق بكافلا وكذا الجمع ، ومفاعل : مفعول بمُشَبِّهٍ .
يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلَ ، أى فى كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ غير عارضٍ ملفوظٌ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجممية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب ، إما تحقيقاً كَيَمَانٍ وَشَامٍ ؛ فإن أصلهما يَمَنِيٌّ وَشَامِيٌّ ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديراً ، نحو تَهَامٍ وَتَمَانٍ ؛ فإن آلهما موجودة قبل ، وكانهم نسبوا إلى قَعَلٍ أَوْ قَعْلٍ ، ثم حذفوا إحدى الياءين رضوا عنها الألف ، أو ما إلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبيراً كآه ،

أو مضموم كَتَدَارُكْ ، أو عارض السكسر لأجل الاعتلال كَتَدَانٍ وَتَوَانٍ ، ومن نَمَّ صرف نحو عِبَالٍ جمع عِبَالَةٍ ؛ لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالة : النقل ، يقال ألقى عِبَالَتَهُ ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ ، ومن ثم صرف نحو مَلَانِكَةٍ وَصَيَارِفَةٍ ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوئى بهما الانفصالُ ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كَرَبَاحِيٍّ وَظَفَّارِيٍّ ، أو غير منفكين كحَوَارِيٍّ وهو الناصر ، وحوالى وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيٍّ وَبَحَّانِيٍّ ؛ فإنه بمنزلة مصاييح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبٌ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِدٍ وَمَصَائِيحٍ ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ .

الثانى : اشتراطُ كسر ما بعد الألف مذهبُ سيبويه والجمهور ، قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير هَبَيٍّ^(١) أن يقال هَبَايَ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا رأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أ كَالِبٍ

(١) الهى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأشئ هبة

وَأَرَاهُطُ ؛ إِذَا هُمَا جَمْعُ أَكْلَبٍ وَأَرْهَطُ ، وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ مَسَاجِدٍ وَمَتَابِرٍ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَّةً لِسْكَتِهِ بَزَنَةُ ذَلِكَ الْمَكْرَرِ ، أَعْنَى أَكَلَبٍ وَأَرَاهُطُ ، فَكَأَنَّهُ أَيْضًا جَمْعُ جَمْعٍ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَاسْتَضَعَفَ تَعْلِيلَ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنْ أَفْعَالًا وَأَفْعَلًا نَحْوُ أَفْرَاسٍ وَأَفْلَسٍ جَمْعَانِ ، وَلَا نَظِيرَ لِهَما فِي الْآحَادِ ، وَهُمَا مَصْرُوفَانِ .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أَنْ أَفْعَالًا وَأَفْعَلًا يَجْمَعَانِ نَحْوَ أَكَلَبٍ وَأَتَانِعَمَ فِي أَكْلَبٍ وَأَتَانِعَمَ ، وَأَمَّا مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ فَلَا يَجْمَعَانِ ؛ فَقَدْ جَرَى أَفْعَالٌ وَأَفْعَلٌ بِجَرَى الْآحَادِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ نَصَّ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَقْيَسٌ فِيهِمَا .

الثاني : أَنَّهُمَا يُصَغَّرَانِ عَلَى لَفْظِهِمَا كَالْآحَادِ ، نَحْوَ أَكَلِيبٍ وَأَنْيَعَامٍ ، وَأَمَّا مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ فَإِنَّهُمَا إِذَا صَغُرَا رُدَّ إِلَى الْوَاحِدِ ، أَوْ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَصْغُرَانِ .

الثالث : أَنَّ كِلَا مِنْ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلٍ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْآحَادِ يُوَازِنُهُ فِي الْهَيْئَةِ وَهَيْئَةِ الْحُرُوفِ ، فَأَفْعَالٌ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ رَابِعَةً تَفْعَالٌ نَحْوُ تَجَوَّالٍ وَتَطَوَّافٍ وَفَاعَالٌ نَحْوُ سَابَّاطٍ وَخَاتَامٍ وَفَعْلَالٌ نَحْوُ صَلَاصَالٍ وَخَزَعَالٍ ، وَأَفْعَلٌ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ تَفْعُلٌ نَحْوُ تَتَفَّلُ وَتَبْضُبُ ، وَمَفْعُلٌ نَحْوُ مَسْكُرُمٍ وَمَنْهَكُ .

عَلَى أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَوْ سُمِّلَ عَنْ مِلَالِئِكَ لَمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَطَّلِ صَرْفُهُ إِلَّا بِأَنْ لَهُ فِي الْآحَادِ نَظِيرًا نَحْوُ طَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ .

(وَدَا أَعْتِلَالٌ مِنْهُ كَأَلْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي)

يَعْنَى مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُوَازِنِ مَفَاعِلٌ مُعْتَلِفَةٌ لِحَالَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً نَحْوُ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَالْأُخْرَى أَنْ تَقْلُبَ يَأُوهُ أَلْفًا نَحْوُ عَذَارَى وَمَدَارَى ؛ فَالْأَوَّلُ يَجْرَى فِي رَفْعِهِ وَجَرُّهُ بِجَرَى قَاضٍ وَسَارٍ فِي حَذْفِ يَأُوهُ وَثَبُوتِ تَنْوِينِهِ ، نَحْوُ « وَمِنْ »

فوقهم غَوَاشٍ « وَالْقَجَرِ وَلِيَالٍ حَشِيرٍ » وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي » .

والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله « كالجواري » .

• ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صَرَفٍ ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعِل ، وبقي اللفظ كجَنَاح فانصرف ، والصحيحُ مذهبُ سيبويه ، وأما جَمَلُهُ عوضاً عن الحركة فضعيف ؛ لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعمويض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى أولى ؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعمويض أشدُّ من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا الملزوم ، وأما كونه للصرف فضعيف أيضاً ؛ إذ المحذوف في قوة الموجود ، وإلا لسكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضاً عن الياء ، فما سبب حذفها أولاً ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها ، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلاً ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز إلا الزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور عنه ، كما نقل النساظم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجاء لتوهم التقاء الساكنين ،

ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيدٌ ؛ لأن الحذف للملاقاة شاكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثانى : ما ذكر من تنوين جَوَّارٍ ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياءه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة - وَهَمْ ، وإنما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بِجَوَّارٍ » فعلمةُ جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثقت لنيابتها عن المستقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو فى اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينه تنوينُ التمسكينِ لا العِوضِ ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

(وَلَيْسَ رَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن رَاوِيلَ اسمٌ مفرد أعجمى جاء على وزن مَفَاعِيلَ ، فنع من الصرف أشبهه بالجمع فى الصيغة المعبرة ؛ لما عرفت أن بناء مَفَاعِلَ ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرة ما بلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ، ولما وجد فى مفرد أعجمى - وهو رَاوِيلُ - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي ، وأنه في التقدير جمع سرّوالة سمي به المفرد . وردّ بأن سرّوالة لم يُسمع ، وأما قوله :

٩٧٦ - عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرّوالة [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ]

فمنصوع لاجبة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرّوالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سرّوالة لغة في سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنما ثبت في الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؛ فلو سمي به مذكراً ثم صغر لقليل فيه سرّيل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرف كما بصرف شرّاحيل إذا صغر فقليل « شرّيجيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثاني : شدّ منع صرف ثمان تشبيهاً له بجوار ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة ، قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال :

٩٧٧ - يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا
حَتَّى هَمَمَنَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم ، وقيل : هما لغتان .

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِنَا لِحَقِّ * بِهِ فَإِلَّا نُصْرَفُ مِنْهُ يَحِقُّ) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشرّاحيل ، أو لفظ ارتجل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، ٥١ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ٥١ هـ .

(وَالْعَلَمُ امْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّباً * تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرَباً) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني : مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَمَلَبَكْ وَخَضَرَمَوْتَ وَمَعْدِي كَرَبٌ ؛ لاجتماع فرعوية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يُجْمَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل يزل عَجْزُهُ من الصَّدْر منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصَّدْر ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو مَعْدِي كَرَبٌ ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يُفتح نُحُوراً مِيتَةً وَعَادِيَةً ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحسكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بِيَاءِ دَرْدَنِيسَ ، فيقال : رأيت مَعْدِي كَرَبٍ . ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهاً بالآلف ؛ فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جازماً

في الإفراد، ويعاقل الجزء الثاني معاملة لو كان منفرداً؛ فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر أمتنع صرفه كهُرْمَز من رَام هُرْمَز؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، نحو جاء رَام هُرْمَز، ورأيت رَام هُرْمَز، ومررت برَام هُرْمَز. ويقال في حضرموت: هذه حَضْرُ مَوْت، ورأيت حَضْرُ مَوْت ومررت بحَضْرُ مَوْت؛ لأن موتاً ليس فيه مع التعريف سبب ثان، وكذلك كرب في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ، فيقول في الإضافة: هذا مَعْدِي كَرَب، فيجمله مؤنثاً، وقد بيننا معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأتبات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

﴿تنبيهان﴾: الأول: أخرج بقوله «معدى كربا» ما ختم بَوَيْه؛ لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون مجرد التمثيل، وكلامه على عمومته ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد على لغة من بناء؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم.

الثاني: احتز بقوله «تركيب مزج» عن تركيبي الإضافة والإسناد، وقد تقدم حكمهما في باب العلم.

وأما تركيب العدد نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ففتحتم البناء عند البصريين؛ وأجاز فيه السكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتي في بابه، فإن سمي به فقيه ثلاثة أوجه: أن يُقَرَّ على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يُضَاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شَفَرَا بَغَرًا، وَبَيْتَ بَيْتًا، وَصَبَاحَ مَسَاءً» إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأى سيويوه. وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

(كَذَاكَ حَاوَى زَائِدَتِي فَعَلَانَا كَقَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدتى فَعَلَانٌ يَمْنَعَانِ مع العملية فى وزن فَعَلَانٌ وفى غيره نحو حَذَانٌ وَعُثْمَانٌ وعِثْرَانٌ وَعُظْفَانٌ وَأَصْبَهَانٌ ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامةُ زيادة الألف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رَدَّ «نِسْيَانٌ وَكُفْرَانٌ» إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَفٌ فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّانٌ : إن جُعِلَ من الحِسِّ فوزنه فَعَلَانٌ ، وحكمه أن لا ينصرف ، وهو الأَكْثَرُ فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ - مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمُدَامِ

وَمَظْمَنُ الْحَيِّ وَمَتْنَى الْخِيَامِ

· وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَالٌ ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَانٌ : إن جعل من شَاطِئٍ يَشِيطُ إذا احترق امتنع صَرْفُهُ ، وإن جعل من شَطَنٍ انصرف ، ولو سميت بُرْمَانٌ فذهب سبويه والخليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه ؛ لأن فَعَالًا فى النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَةٌ^(١)

الثانى : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أَصِيلَالٌ فإن أصله أَصِيلَانٌ ؛ فلو سُمى به منع ، ولو أبدل من حرف أصلى نونٌ صُرِفَ ، بعكس أَصِيلَالٍ ، ومثال ذلك حِنَّانٌ فى حِنَاءٍ ، أبدلت همزته نونا .

(١) مرمنة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذبة ومسبعة ومبطخة ؛ ووزنها معلة ؛ فنجى هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صَرَفُ ذلك .

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى)
 (فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ)
 (وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقُ وَنُجْمَةٌ كَهَيْئَةِ ، وَالْمَنَعُ أَحَقُّ)

فما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا ، أما لفظاً فنحو فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناها ، وإزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلَى وَصَحْرَاءَ ، فأثرت في منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديرًا ففي المؤنث المسمى في الحال ، كسُعَادَ وَزَيْنَبَ ، أو في الأصل كسَعْنَأَى اسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء افظاً ممنوع من الصرف مطلقاً ، أى سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكنَ الوَسْطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سياتى ، نحو عائشة وطلحة وهبة ، وأما المؤنث المعنوى فمشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَبَ وَسُعَادَ ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محركَ الوسط كسَقَرٍ وَلَطَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافاً لابن الأنبارى ، فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَرٌ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أجمعياً كجُورٍ وبَاءَ اسْمَى بِلَدَيْنِ ؛ لأن العُجْمَةَ لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافاً ؛ فقيل : إنه كهئذ في جواز الوجهين ، أو منقولاً من مذكر نحو « زيد » إذا سُمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادِلٌ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيديويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن بونس .
وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كهند ودغد يجوز فيه الصرف
ومنعه ، والمنع أحق ؛ فمن صرّفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السبيين ،
ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :
٩٧٩ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تَشَقْ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور ، وقال
أبو علي : الصرف أفصح ، قال ابن هشام : وهو غلط جلي ، وذهب الزجاج - قيل
والأخفش - إلى أنه متحتم المنع . قلل الزجاج : لأن السكون لا يغير حكما أوجهه
اجتماع علتين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه ،
نحو « قيد » لأنهم لا يرددون^(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ،
بخلاف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سكوته أصلي كهند ، أو عارض بعد التسمية كغخذ ،
أو الإعلال كدار .

الثالث : قال في شرح السكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين
جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن
الأجود المنع ، وبه صرح في التسهيل ؛ فقول صاحب البسيط في يد « صرفت بلا خلاف »
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هندية ويدية ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظي في
أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسي ،
فإن الاشتراك في أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حَرَب - وهى ألقاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثياً صُرِفَ مطلقاً ، خلافاً للفراء وثعلب ؛ إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَخِذْ أم سكن نحو حَرَب ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سَعَاد ، أو تقديراً كاللفظ نحو جَيْل مخفف جَيْال اسم للضيع بالنقل - منع من الصرف .

السادس : إذا سمي رجل ببنتٍ أو أخت صُرِفَ عند سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِبْتٍ وسُحْتٍ ، قال ابن السراج : وَمِنْ أَحْبَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ تَاءَ بِنْتٍ وَأَخْتٍ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا فَيَمْنَعُونَهَا مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياسُ قولِ سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد غبر بالتاء في باب التأنيث فقال « عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل في التسميل .

الثامن : مراده بالعار في قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظاً ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

(وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ أُمْتَنَعُ)

أى مما لا ينصرف ما فيه قرينة المعنى بالعلمية وقرينة اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية ، لسكن بشرطين : أى يكون عجمي التعريف ، أى يكون علماً فى لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإشحاق ، فإن كان الاسمُ عجميًّا الوضع غير عجمي التعريف انصرفَ كاجام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تُصرفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبندار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علما في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لجيئه على أصل ما تُبنى عليه الأحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوح ولوطٍ ، والمتحرك نحو شتر وأمك .

قال في شرح السكاكية : قولوا واحدا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جملة ذا وجهين مع السكون ، ومتعتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : وعمن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه القريبة ، اهـ .

قلت : الذي جعل ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرك وَسَطُهُ لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب :

(تنبيهات) : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزَيْدَةً

وَزَيْدَاتًا .

الثاني : المراد بالعجمي ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفُرس .
الثالث : إذا كان الأعجمي رُبَاعِيَا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعرَفُ عُجْمَةُ الاسم بوجوه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوهُ من حروف الذَّلَاقَةِ وهو خماسي أو رباعي ، فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عَسَجَدَ ، وهو قليل .
وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك « مر بنقل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَبَجَ وَجَقَ ، والصاد والجيم نحو صَوَّلَجَانْ ، والسكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو رَجِسَ ، والزاي بعد الدال نحو مَهْدِزَ .

(كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبَ كَأَنَّهُ وَفَعِلُ)

أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزنُ الفعل ، بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه .

والمراد بالخاص : ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادر أو علمٍ أو أُعْجِمِي ، كصفة الماضي المفتوح بناء المطاوعة كقَتَلَمَ ، أو بهمزة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعلُ وفَعَلُ وتَفَعَّلُ وفَعَّلُ من أوزان المضارع ، وما سلمت صيغته من مَصْوَغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعلٍ والثلاثي ، نحو انطلق ودَخِرْجُ ، فإذا سمي بهما مجردين عن الصمير قيل هذا انطلق ودَخِرْجُ ، ورأيت انطلق ودَخِرْجَ ، وسمرت بانطلق ودَخِرْجَ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلَ لدُوَيْبَةِ ، وَيَنْجَلِبُ لِخَرْزَةِ وَتَبَسَّرَ لِطَارٍ ، وبالعلم

من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل ، وَشَبَّرَ أقرس ، وبالأعجمي من بَقِمَ وإستبرق ، فلا يمنع وجَدَانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأن النادرَ والعجميَ لأحكامهما ، ولأن العلم منقول من فعل ، فلا اختصاص باقي .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإئِمدٍ وإصْبَحَ وأبْلُمَ فإن أوزانها ثقلٌ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفْكَلَ وأَكْذَبَ ؛ فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفْعَلَ وأَفْعُلْ تدل على معنى في الفعل نحو أَذْهَبُ وأَكْتَبُ ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو بَرَزَ مَعُ وَتَنَضَّبُ ؛ فإيهما كإئِمدٍ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء ، وكأفْكَلَ في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : « أو ما أصله الفعل » كما فعل في الكافية « أو ما هو به أولى » كما في شرحها والتسهيل أجودُ من التعبير عنه بالغالب .

الثاني : قد فهم من قوله « يخص الفعل أو غالب » أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَخَرَجَ ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكاً بقوله :

٩٨٠ — أَنَا أَنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا [مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلَا الأمور وجَرَّهَا » . فـ«جَلَا» جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]

والذى يدل على ذلك إجماعُ العربِ على صرفِ كَفَسَبِ اسمِ رجلٍ مع أنه منقول من « كَفَسَبَ » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكى مُسَمًى به وإن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

وقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَتْ للأفعال فلا تُجَرِّه فى المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان أسما للعَسل الأبيض هو أشهرُ فى الفعل ، وإن غلب فى الاسم فأنجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بِحَجَرٍ لأنه يكون فعلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضى » ونسكنه أشهرُ فى الاسم .

الثالث : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثانى : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرى فإنه لو سُمى به انصرف وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من عِلْمَ ، وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفى الرفع شبيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تنزى حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثانى نحو « رُدَّ » ، وقيل « فإن أصلهما رَدَدَ وقول » ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهة بُرِدَ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى ، ولو سميت رجلا بألْبَب بالضم جمعُ لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالنك . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قـمـين ؛ أحدهما : ماخرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال فى صرفه نحو « رُدَّ » ، وقيل « والآخر ماخرج إلى مثال نادر ، نحو « انطَلَقَ » إذا سكت لامة ، فإنه خرج إلى مثالٍ انْقَحَلَ ^(١) ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنقحَل -- بوزن جردحل -- الرجل الذى يبس جلده على عظمه ، وتقول : قحَل الرجل -- على وزان فرح -- فهو قحَل مثل شهم وقحَل مثل فرح

الصرف والمنع ، وقد فهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرب بسكون العين مخففاً من ضُرب المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار المصنف ، وذهب للمازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً .

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِلْخَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التانيث من وجهين؛ الأول : أنها زائدة ليست مُبدلة من شيء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثاني . أنها تقع في مثال صالح لألف التانيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى ، وعزى فهو على مثال ذكرى ، بخلاف الممدودة نحو علياء ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحامي اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهاء بيل في الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أبي علي ، حيث يمنع صرفه للتعريف والمعجمة . يرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية ، يل في استعمال عجمي حقيقة أو حكماً ، فالحق بما منع صرفه للتعريف والمعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صرفاً أو بالمثل أو بهما كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعَتْ كَمَا نَقَى أَنْ ذَا عِلْمِيَّةٍ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العملية نحو قَبَعْتَرَى ، ذكره بعضهم .

(وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفُعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَعُمَلَا)
(وَالْعُدُلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء :

أحدها : فُعْلُ في التوكيد ، وهو جُمِعُ وَكُتِعُ وَبُصِعُ وَبُتِعُ ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور . وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه في شرح الكافية وأبطله ، وقال في التسهيل : يشبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان : وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمِعَ لا أعرفه فيه سلفاً . ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جَمَاءٌ وَكُتَاءٌ وَبِصَاءٌ وَبُتَاءٌ ، وإنما قياسُ فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل : معدولة عن فُعْلٍ لأن قياسَ أفعَلٍ فعلاء ، أن يُجمع مذكره ومؤنثه على فُعْلٍ نحو حُرٍّ في أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وهو قول الأخفش والسيوطي ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول عن فعالي كصَحْرَاءَ وَصَحَارِيٍّ ، والصحيح الأول : لأن فعلاء لا يجمع على فُعْلٍ إلا إذا كان مؤنثاً لأفْعَلٍ صفةً كخَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ ، ولا على فعالي إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كصَحْرَاءَ ، وجماء ليس كذلك .

الثاني : علم المذكر المعدول إلى فُعْلٍ ، نحو عَمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَلٌ وَمُضَرٌّ وَفُعْلٌ وَهَيْلٌ

وَجَسَمٌ وَقُتْمٌ وَجَحٌّ وَقَزَحٌ وَذُلْفٌ ؛ فَعَمَرٌ : معدول عن عامر ، وزُرُقَرٌ : معدول عن زافرٍ وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أَفْعَلَ وهو نُعَلٌ . وطريقُ العلمِ بِمَعْدَلِ هذا النوعِ سماعُهُ غيرَ مصروفٍ عارياً من سائرِ الموانع ، وإنما جُعِلَ هذا النوعُ معدولاً لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْلُهُ لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجُعِلَ عُمرٌ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلاً ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم إحداهما فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والآخرى معنوية وهي تمحيض العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَدَ فُعْلٌ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أَدَّى ، وهو عند سيبويه من الودِّ فهُمَزَتْه عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهُمَزَتْه أصلية .

فإن وجد في فُعْلٍ مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو طَوَّى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تَمَلَّ اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثي للعجمة ؛ إذ لاوجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علماً من المعدول إلى فُعْلٍ في النداء كغُدَّرَ وَفُتِّقَ ، فحكمه حكم عُمر .

قال المصنف : هو أحق من عُمر بمنع الصرف ؛ لأن عَدْلَهُ محقق ، وعدل عُمر مقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السَّيِّدِ إلى صرفه .

الثالث : سَحَرَ إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بآل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يَنْصَرَفُ ولا يَنْصَرِفُ ، نحو جِئْتُ يوم الجمعة سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بآل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقليل ؛ بالعلمية ؛ لأنه جعل علماً لهذا الوقت .

وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل : بشبه العالمية ؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالقلم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يرمي إليه ؛ إذ لم يقل والعالمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المسكارم المطرزي - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاه ممكن وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه درن وجه ، لأن المنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنيًا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في قَبْلُ وبعْدُ والمنادى المبني الثالث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الْعَصَا [فَقَمْتُ أَلَمًا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ] لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرائية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرٍ نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا » اهـ .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية ال ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرٍ في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ؛ فإن منهم من يُعْرَبُهُ في الرفع غير منصرف ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يُعْرَبُهُ إعرابًا ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يُعرِّبونهُ إعرابَ مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب مَنْ يبينه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُمْسَا [عَجَازًا مِثْلَ الثَّعَالِي خَسَا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أُمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعول عليه . اهـ ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اِغْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أُمْسُ

وأجاز الخليل في « لقيته أُمْس » أن يكون التقدير بالأُمْس ، فحذف الباء وأل فتسكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أُمْس إذا أضيف ، أو لَفِظَ معه بالآلف واللام ، أو نكر ، أو صُغِرَ ، أو كُسِرَ .

(وَأَبُو عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا * مُؤَنَّثًا) أى مطلقا في لغة الحجازيين ؛ لشبهه بِنَزَالٍ وَزَنًا وتعريفا وتأنينا وعدلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيت ، قاله الربيع . وقيل : لتوالى العَال ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَدَايَ وَوَبَارٍ ، ورأيت حَدَايَ وَوَبَارٍ ، ومررت بِحَدَايَ وَوَبَارٍ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَالَتْ حَدَايَ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَايَ

(وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا) وعمر وزفر (عِنْدَ تَمِيم) أى ممنوع الصرف للعلمية والمعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيت المعنوي كزئيب ، وهو أقوى على مالا ينحى .
(١٧ - الأشموى ٢)

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَ كُتْرُهُمْ يبينه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنع .

وقد جمع الأعشى بين اللفتين في قوله :

٩٨٤ - وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَمَلْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُبَيَّنْ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله .

الثاني : فعَالٌ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عِلْمٌ مؤنث كحَذَامٍ وتقدم حكمه ، وإما أَمْرٌ نحو نَزَّالٍ ، وإما مصدرٌ نحو حَمَادٍ ، وإما حالٌ نحو :

٩٨٥ - [وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْحَلَقِ شَرِبَةً]
وَأَخْلِيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَّاقٍ للنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقٍ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبغية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعَنَاقٍ ، وقد يجعل كصَبَاحٍ^(١) ، وإن سمي به مؤنث فهو كحَذَامٍ ، ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ ، وغير المعدول يكون اسما كجَنَاحٍ ، ومصدرا

(١) قوله كعناق يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصباح يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحذام يريد أنه مبني على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بني نعيم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَابٌ ، وصفة نحو جَوَادٌ ، وجنسا نحو سَحَابٌ ، فلو سمي بشيء من هذه مذ كَرِ انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كَمَنَاقٍ .

(وَأَضْرَفَ مَا نُكِّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل . تقول : ربَّ مَعْدَى كَرِبٍ وَعِمْرَانٍ وَفَاطِمَةَ وَزَيْنَبٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَحَدَ وَأَرْطَى وَعُمِرَ لِقَيْتُهُمْ ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مفاعيل - فإنها لا تُصَرَفُ نَكْرَةً ؛ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف ، ووهم من قال فى « حَوَاء » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَمَلَانِ ، أو وزن أفعِل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعِل ، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك أَعْرُ وفَعَالٌ ومَفْعَلٌ نحو أَحَدَ وَمَوْحَدَ - فذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل .

قال فى شرح السكاكية : وكلُّ معدولٍ سمي به فعدله باقى ، إلا سَحَرَ وأَمِسَ فى لغة بنى تميم ، فإن عليهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقى ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولى :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْنٍ فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الكلام على التسمية به .

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التانيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتي فَمَلَّانَ أو مع وزن أَفْعَلٍ أو مع العدل إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فلائها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه اللل . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سَكْرَانٍ فصرفه وأما باب أُنْحَرَفَ ففيه أربعة مذاهب؛ الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال في شرح الكافية : وأكثَرُ المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْرُ موافقته أولى لأنها آخِرُ قوليه . والثالث : إن سمي بأحمر رجل أُنْحَرَفَ لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي* في بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فمن صرف أُنْحَرَفَ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من « مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديرًا ، اهـ . فإذا سمي به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه .

(وَمَا يَسْكُونُ مِنْهُ مَنَعُوصَا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجٌ جَوَارِيَةٌ فِي)

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف - سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدى عليهما العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه يُجَرَى جَوَارٍ
وغيَاشٍ، وقد تقدم أن نحو جَوَارٍ يلحقه التنوين رفعاً وجراً؛ فلا وجه لما سَحَلَ عليه المرادى
كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المنقوص فيهما
واحد؛ فمثاله في غير التعريف أُعَيِّمُ تصغير أُعَمِّي، فإنه غير منصرف للوصف والوزن،
ويلحقه التنوين رفعاً وجراً، نحو « هذا أُعَيِّمُ، وسَرَرْتُ بِأُعَيِّمٍ، ورَأَيْتُ أُعَيِّمِي »
والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جَوَارٍ، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في
التعريف « قَاضٍ » اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية، و« يُعَيِّلُ »
تصغير يُغَيِّلُ « وَيَزِمُ » مسمى به؛ فإنه غير منصرف للوزن والعلمية. والتنوين فيهما
في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والسكسائي إلى
أن نحو « قَاضٍ » اسم امرأة و« يُعَيِّلُ »، وَيَزِمُ » يجرى مجرى الصحيح في ترك
تنوينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون « هذا يُعَيِّلِي، وَيَزِمِي، وقَاضِي، ورَأَيْتُ يُعَيِّلِي،
وَيَزِمِي، وقَاضِي، ومررتُ بِيُعَيِّلِي وَيَزِمِي وقَاضِي » واحتجوا بقوله.

٩٨٦ - قَدْ عَجِبْتُ مَنِي وَمِنْ يُعَيِّلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله:

٩٨٧ - [فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ] وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنَعِ)

بلا خلاف، مثالُ الضرورة قوله:

٩٨٨ - وَبَوَّامٌ دَخَلَتْ الْخِذْرُ خِذْرَ عُنْفَيْرَةٍ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقوله:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحْمِيرٌ كَأَخِي السَّهْمِ

مَرَّ بِعَمِّهِ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا

وقوله :

٩٩٠ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَأَيْنِ
[تَحْمَلْنِ بِالْقَلْبَاءِ مِنْ فَوْقِ ^(١) جُرْنِمِ]

وهو كثير ، نعم اختلف في نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصورة ، فنع
بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - إِيَّاهُ مُقَسِّمُ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلُ
جُزْءًا لآخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دُنْيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » منع الكوفيون صرفه
للضرورة ، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين
جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كالتحمر لا « من » بدليل صرف « خَيْرِ
منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي « سَلَا سِلَاً وَأَغْلَا لاً وَسَعِيراً »
« قَوَارِيراً قَوَارِيراً » وقراءة الأعشى بن مهران « وَلَا يَفُونَا وَيَعُونَا وَنَسْرَا » .
(تنبيه) : أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ، وزعم قوم
أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكان هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم
اضطروا إليه في الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .
(وَالْمُتَصَرُّفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ
القيس ، وعجزه :

* سَوَالِكُ نَقَبِ بَيْنِ حَزْمِي شُعْبَعِ *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بن الحجاج ، وصدده :

* تَحْمَلَانِ مِنْ جَنْبِي شُرُورِي غَوَادِيَا *

والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

٩٩٢- وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله :

٩٩٣- وَقَائِلَةٌ: مَا بَالَ دَوْسَرٌ بَعْدَنَا صَحَّ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

وقوله :

٩٩٤- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَيْبٍ غَائِلَةُ الثَّفُوسِ غَدُورُ

وأبيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى ^(١) منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في شرح الكافية : مالا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعْلَبِكَ وطلحة وزَيْدٌ وخمراء وسكران وإسحاق وأحمر وزيد ، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير .

والثاني نحو عُمر وشمر ومِرْحَانٌ وَعَلَقَى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ؛ فإن تصغيرها عُمَيْرٌ وشُمَيْرٌ ^(٢) وسُرَيْحِينٌ وَعُلَيْقٌ وجُنَيْدِلٌ بزوال مثال العدل ووزن

(١) كذا ، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شير » .

الفعل وألغى سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تَحْلِيٍّ وَتَوَسُّطٍ وَتُرْتُبٍ وَتَهَبُّطٍ أعلاما مما يتكلم فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرَهَا تُجْلِيُّ وَتُوسِّطُ وَتُرْتَّبُ وَتَهَبِّطُ على وزن مضارع بَيِّنَظَرٍ ، فالتصغير كَمَلَّ لَهَا سببُ المنع فمنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جيء في التصغير بياء مَعْرُوضَةٍ مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْدٌ وَهَنْدَةٌ ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى ومعوته - الجزء الثاني من شرح أبي الحسن الأشمنوني
على ألفية ابن مالك ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث
مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جلّت قدرته أن
يعين على إتمامه بمنه وفضله

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثالث

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى } صفر الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

إعراب الفعل

(أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَعَّدُ)

يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرافع له التجرُّدُ المذكورُ ، كما ذهب إليه خُذُّاقُ الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقعَ الاسمِ كما قال البصريون ، ولا نفسُ المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروفُ المضارعة كما نُسِبَ للكسائي ، واختار المصنفُ الأولُ ، قال فى شرح السكاكية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثانى ؛ فإنه ينتقض بنحو هَلَّا تَفْعَلُ ، وجعلتُ أَفْعَلُ ، ومالك لا تَفْعَلُ ، ورأيت الذى تَفْعَلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها^(١) ، فلم يكن للفعل رافعٌ غير وقوعه موقعَ الاسمِ لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطلَ القولُ بأن رافعه وقوعه موقعَ الاسمِ ، وصح القولُ بأن رافعه التجرُّدُ . ٥١ .

ورد الأولُ بأن التجرُّدَ عَدَمٌ والرفع وجودى ، والعَدَمُ لا يكون علّةً للوجودى .

وأجاب الشارحُ بأننا لا نسلم أن التجرُّدَ من الناصب والجازم عدى ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخْلِصاً عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمالُ الشيءِ والهجى . به على صفة ما ليس بهدى .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تُبأشِرْه نونُ توكيدٍ ولا نونُ إناثٍ اكتفاءً بتقدم ذلك فى باب الإعراب .

(وَيَلَنُ أَنْصِبُهُ وَكَئِىْ) أى : الأدواتُ التى تنصب المضارعَ أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأن ، وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين .

فأما «لَنْ» فعرفُ نَفْيٍ تختصُّ بالمضارع ، وتُخْلِصُهُ للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب

(١) أما المثال الأولُ فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد «مالك» وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسم، نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وَلَنْ أَقُومَ» فتتنى ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تُفيد تأييد النفي ولا تأكيداً خلافاً لازمخشري الأول في أتمودجه والثاني في كشافه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نونا خلافاً للفراء، ولا «لَا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ» وبه استدلّ سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير. الثاني : تأتي «لَنْ» للدعاء كما أنت «لا» كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله :

٩٩٥ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ نُمْ لَا زَلْ

تُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما «فَلَنْ» كَوْنِ ظَهيراً لِلْمَجْرُمِينَ «فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لَا يُسْتَدُّ إِلَى التَّكْلِمِ، بل إلى المخاطب أو الغائب، ويردّه قوله «نَمْ لَا زِلْتُ لَكُمْ». الثالث : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٩٩٦ — [أَيَادِي سَبَا يَعَزَّ مَا كُنْتُ بِمَذْكُومٍ]

فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرُ^(٢)

وقوله :

٩٩٧ — لَنْ يَحْبِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

وأما «كُنْ» فعلى ثلاثة أوجه :

- (١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أن» المصدرية لبقى لها حكم «أن» المصدرية، و«أن» المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء.
- (٢) أيادي سبا : متفرقا متبديدا، و«ما» مصدرية ظرفية، ويروى «فلم يحل».

أحدها : أن تكون أنشأاً مختصراً من « كَيْفَ » كقوله :

٩٩٨ - كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا نُثِرَتْ
فَتَلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرُّمُ

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنَى وَعَمَلًا ، وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كَيْمَهُ ؟ بمعنى لِمَهُ ، وعلى ما المصدرية كما في قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا بُرِّجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
وقيل : ما كَأَنَّ ، وعلى « أن » المصدرية مُضْمَرَةٌ نحو « جئت كي تكريمي »
إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار « أن » بعدها ، وأما قوله :

[فَقَالَتْ : أَكُلَ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنُ
لِسَانُكَ] كَيْمَا أَنْ تَقْرَأَ وَتَحْدَعَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنَى وَعَمَلًا وهو مُرَادُ النَّاظِمِ ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ - أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي
[فَتَقْرَأَ كَهَا شَيْئًا بَيِّدًا بَلْقَعَر]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح هذا الثاني بأمور : الأول : أن أن أم الباب ، فلو جملت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة ؛ فيلزم تقدم الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكداً لغيره ، الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران في نحو جِئْتُ كَيْ : تَفْعَل « كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما سبق من أن « كَيْ » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويوه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً ، وتأولوا « كَيْفَهُ » على تقدير كَيْ تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وما يرد قولهم قوله :

١٠٠٠ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَبْصَرَ ضَوْهَهَا

[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ]

وقوله :

١٠٠١ - كَيْ لِيَتَقَضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

لأن لامَ الجر لا تصل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً ، وقل من الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوُ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين « كَيْ » والفعل لم يبطل عملها ، خلافاً للكسائي ، نحو « جِئْتُ كَيْ فِيلْتَ أَرْغَبَ » والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع : زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله :

١٠٠٢ - وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَاحْبِسْهُ

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْمَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

« كما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كلف التشبيه كفت بما ، ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :

١٠٠٣ - لَا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتِمُ

الخامس : إذا قيل « جئتُ لِمَكْرَمِي » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المصدر كي ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

و (كَذَا بِأَنْ) أى من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا » والذى أطلع أن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي » (لَا يَغْفِرْ لِي) أى ونحوه من أفعال لليقين ؛ فإنها لا تنصب ؛ لأنها حينئذٍ المخففة من الثقلية ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » « أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ » أى أنه سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أَنْ لَا يَرْجِعُ » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ - نَرْضَى عَنْ اللَّهِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ لَا يَدَانِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرِّ

فما شذ ، نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيويه « مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة لغيره بجرى قولك « أَشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ » قيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابن الأنباري ، والجمهور على المنع .

(وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ) ، ونحوه من أفعال الرُّجْحَانِ (فَانْصِبْ بِهَا) المضارع ان شئت ، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفْعُ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ) حينئذٍ (تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنْ) الثقلية (فَهُوَ مُطَرِّد) وقد قرئ بالوجهين « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً » قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » والياقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى « أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا »

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجرى سيدي به والأخفش « أن » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لتيقن المخوف ، نحو « خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ » ، « خَشِيتُ أَنْ يَقُومَ » ومنه قوله :

١٠٠٥ - [وَلَا تَذْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي] أَخَافُ إِذَا مَاتُ أَنْ لَا أَذُوقَهَا ومنع ذلك الفراء .

الثاني : أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ - رَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَدَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْقَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال في التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضر .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو « أريدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْمَدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا ، كقوله :

١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا :

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

وقوله :

١٠٠٩ - أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتَرُكَهَا ثِقَلًا عَلَى كَمَا هِيَ

(١) أصل الكلام في هذا البيت : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، ففصل بين « لن » ومنصوبها - وهو « أدع » - بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون « لن » في ميم « ما » اللصدرية الظرفية .

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب — وهو « فتركها » — عليه يدل على أنه سبكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي « أن » مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .
فالمفسرة هي المسبوقة حمله فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فأوحينا إليه أن اصنع الفلک » ، « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا » .
والزائدة هي التالية للما ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

[وَيَوْمًا تُوَفِّيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ] كَانَ ظَبْيَةً تَنْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » كقوله :

١٠١٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّفْتِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى « وَمَالَنَا آلًا تُقَاتِلَ »
وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ؛ فقيل :
دخلت بعد « ما لنا » لتأوله بما مفعلاً ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور
في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون زائدة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل
وما لنا في أن لا تُقاتل .

والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد
وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

(وَبَعْضُهُمْ) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أَخْتَمَا) أى المصدرية
(حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ حَمَلًا) أى واجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة
أبن مخرن « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّمَ الرِّضَاعَةَ » وقوله :

١٠١١ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحَاكُمَا

مِنِ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشِيرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .
(تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس .

(وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الَّتِي) أى شروطُ النصبِ بِإِذْنِ ثلاثة :
الأول : أن يكون الفعلُ مستقبلاً ؛ فيجب الرفعُ في « إِذَا تَصَدَّقَ » جواباً لمن قال :
أنا أحبك .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةً ؛ فإن تأخرت نحو « أَكْرَمُكَ إِذَا » أهملت ، وكذا
إن وقعت حَشَوْا كقوله :

١٠١٢ — لَتَنْ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فأما قوله :

١٠١٣ — لَا تَنْزَكْنِي فِيهِمْ شَطِيراً إِنْ إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إِذْنُ أَهْلِكَ ،
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ في نحو « إِذْنُ
أنا أكرمك » ويفتقر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذْنُ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِمَحْرَبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
وأجاز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء والنداء ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف ،
والصحيح المنع ؛ إذ لم يُسْمَعْ شيء من ذلك .

وأجاز الكسائي وهشامُ الفصلَ بجمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائي
النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَظْفٍ) بالواو والفاء (وَقَمَا) وقد قرئ
شاذاً «وَإِذَا لَا يَنْبِشُوا خَلْقَكَ» «فَإِذَا لَا يَوُتُوا النَّاسَ نَقِيرًا» على الإعمال. نعم الغالبُ
الرفعُ على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله
محلّ النيت ، فإذا قيل «إِنْ تَزُرُّنِي أَرْزُكَ وَإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطفُ
على الجواب جزمته وأهملت إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين مما جاز الرفع والنصب
وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ،
ومثل ذلك «زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْهِ» إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على
الاسمية فالذهبان .

الثاني : الصحيحُ الذي عليه الجمهور أن «إِذَنْ» حَرَفٌ . وذهب بعض الكوفيين
إلى أنها اسم ، والأصل في «إِذَنْ أكرمك» إذا جئني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ،
وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أنْ ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ ، لامركية من
«إِذ» و«أَنْ» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها كما
أنهمه كلامه .

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : في كل موضع ،
وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال «أحبك» فتقول
«إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا» إذ لا مجازاة هنا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونهاً تبطل ألفاً ،
تشبيهاً لما بتنوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لَنَ ، وأنْ ، روى
ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلافٌ في كتابتها ، والجمهور يكتبونها
بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت
كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إِذَا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي افة نادرة، ولسكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الآكثرون حملا على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت «ما» على ليس، لأنها مثلها في نفى الحال، ٥١.

(وَيَنْبَغُ لَا وَلَا مَجَرَّ النَّزْمِ * إظهار أن ناصبة) نحو «لئلا يكون للناس عليكم حجة» «لئلا يعلم أهل الكتاب» لا في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عديم لا فإن أعمل مظهرا أو مضمرا) لا: في موضع الرفع بـ «م» وأن: في موضع النصب بأـ «ل»، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال، إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل.

أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا؛ فلا إضمار نحو «وأمرنا لنسلم رب العالمين»، والإظهار نحو «وأمرت لأن أكون أول المسلمين» فإن سبقها كون ناقص ماضٍ منفي وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وبعد نفى كان حتماً ضميراً) أى نحو «وما كان الله ليظلمهم»، «لم يكن الله ليغفر لهم»، وتسمى هذه اللام لام الجحود، وسماها النحاس لام النفي، وهو الصواب، والتي قبلها لام كي؛ لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفى كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاءً بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله «نفى كان» نحو «لم يكن» أى المضارع المنفى لم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازها من أخواتها قياساً ، ولمن أجازها في ظننت .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ما ذكره - من أن اللام التي يُنصبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، والنصب بأن مضمرة - هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، ومذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف في اللامين ، أعنى لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه «ما كان زيد مُريداً ليفعل» ، وإما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ - فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي

مَقَامُومَةً وَلَا قَرْدٌ لِقَسْرَدٍ

أى فسا كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر « ما أنا لأدعهما »

الرابع : أطلق النافى ، ومراده ما ينفى الماضى ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما ما فإنها وإن

« كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إن ففى بمعنى « ما » وإطلانه يشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِيَنْزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » فى قراءة غير السكسأى أنها لامُ الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدة معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمتها بالجبال ، كما يقال : أنا أشجعُ من فلان ، وإن كان مُدًّا للنوازل . الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أن » مستدلا بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى » والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية : لأن « أن يُفْتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

(كَذَّاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلَحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَرَأَى أَنْ خَفَى)
« أن » مبتدا ، وخفى : خبره ، وكذاك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلا : عطف عليه .

أى : كذا يجب إضمار أن بعد أَوْ إِذَا صَلَحَ فى موضعها حتى نحو « لأزمنك أو تقضيني حتى » وقوله :

١٠١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

فَا أَنَّهُ أَذَتْ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَائِرِ
أَوْ إِلَّا كَقَوْلِكَ « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » ، وقوله :

١٠١٧ - وَكَنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ

كَتَمْتُ كَمُوبَهُ أَوْ نَسَقِيَا

ويحتمل الوجهين قوله :

١٠١٨ - قَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نَحَارِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَمُذَرَا

واحترز بقوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار أن ، كقوله :

١٠٢٠ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامِ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سَبِيعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا

{ تنبيهات } : الأول : قال في شرح الكافية : وتقديرُ إلّا وَحَتَّى في موضع « أو » تقديرٌ لحظّ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، وبعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المُقَدَّر قبلها ، فتقدير « لَأَنْتَظِرُنَّهُ أَوْ يَاقِدُ » لَيْكُونَنَّ أَنْتَظَارُ أَوْ قُدُومُ ، وتقدير « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلُمَ » لَيْكُونَنَّ قَتْلُهُ أَوْ إِسْلَامُهُ ، وكذا العمل في غيرهما .

الثاني : ذهب الكسائي إلى أنه « أو » المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرةٌ بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مضمراً مقدراً على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن حتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لَأَرْضِيَنَّ اللَّهُ أَوْ يَغْفِرَ لِي » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لي ، بمعنى كي يغفر لي . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلّا » فإنه يُؤرِّم أن « أو » تَرادِفُ الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر .

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتَّى) أى واجب ، والغالب في حتى حينئذ أن

تكون للغاية نحو « لَنْ نَنْزَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجُذِّ حَتَّى تَسْرَّ ذَا حَرْنُ) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

١٠٢١ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفَضُولِ سَمَاحَةً

حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

وهذا المعنى على غرَابَتِهِ ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أن تفعل » : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضر اوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في « وَمَا يُعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا » والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :

١٠٢٢ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِي كَأَ وَكَاهِلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه .

(تنبيه) : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجُودِ .

(وَيَتْلُو حَتَّى خَالَا أَوْ مُؤْ وَلَا * بِهِ) أى بالحال (اَرْفَعَنْ) حتما (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا) أى لا ينصب الفعلُ بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم - فالنصب واجب ، نحو « لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » وكالآية السابقة ، وإن كان غير حقيقى - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز ، لا واجب ، نحو « وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصاف المخبر عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدّرُ اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدخلُها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حتى يقول الرسولُ » في قرابة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسيرن حتى تطلع الشمس » وما سرت حتى أدخلها ، وأسيرت حتى تدخلها ؟ لا انتفاء السببية ؛ أما الأول فلا لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلا لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلا لأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مُسلطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ فيجب النصب في نحو « سئري حتى أدخلها » وكذا في « كان سئري أمس حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً ٥١ .

(تنبيهات) : الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،

وقد مرّنا ، وابتدائية ، أى حرف تُبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل
الاسمية كقوله :

١٠٢٣ - فَمَا زَالَتِ الْفَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا
بِدِرَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُغَشُونَ حَتَّى مَا نَهَرُ كَلَابَهُمْ
[لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ لِلْقَبْلِ]

وقراءة نافع « حَتَّى يَقُولُ الرسول » وعلى الفعلية التى فعلها ماضٍ ، نحو « حَتَّى عَفَوْا »
وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونوزع فى ذلك .

الثانى : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً
أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مُضمرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جمل الفاء فى موضع حتى ،
ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

(وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبِ مُحْضِينَ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ)

أَنْ : مبتدأ ، ونَصَبٌ : خبرها ، وسَتْرُهَا حَتْمٌ : مبتدأ وخبر ، فى موضع الحال من
فاعل نَصَبٍ ، وبعد : متعلق بنصب .

يعنى أَنْ أَنْ تَنْصِبُ الفعلَ مضمرةً بعد فاء جواب نفى ، نحو « لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ
فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تخصيص
أو تمنٍّ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَنَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَنَسْتَرِيحًا

والنهي نحو « لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِمَذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ - لَا يَخَذَعَنَّكَ مَأْنُورٌ وَإِنْ قَدِمَتْ

تِرَاتُهُ فَيَجِثَّ الْحُزْنُ وَالنَّدَمُ^(١)

والدعاء نحو « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ - رَبِّ وَقَفِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وقوله :

١٠٢٨ - فَيَا رَبَّ عَجَّلْ مَا أَوْمَلُ مِنْهُمْ

فَيَذْفَأْ مَقْرُورٌ، وَيَشْبَعْ مُرْمِلٌ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لَبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُنْفِضِي فَيَرْتَدَّ بَفْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

١٠٣٠ - يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذْنُو فَيَتُبَصَّرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَاهُ كَمَنْ سَمِعَا

والتخصيص نحو « لَوْلَا أُخْرَيْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنْ

الصالحين » وقوله :

(١) الترات في قوله « قدمت تراته » بتأمين إحداهما في أوله والثانية في آخره ، وهو

جمع ترة - بوزن عدة وصفة وزنة - وهي الحقد ، والإحنة ، والعداوة والتأثر ، وللمأثور :

الذي قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور

١٠٣١ — لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنَفٍ
فَتُخِمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادُ يُفْنِيهِ
والتمنى نحو « يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » . وقوله :

١٠٣٢ — يَا لَيْتَ أُمِّ خُلَيْدٍ وَاَعَدَّتْ فَوَتْ
وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمرٌ فَنَصَّ طَحِبًا

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لجرد التطف نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفياً ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفى الثاني لانتهاء الأول .

واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلاً والتلو بنفى ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر ^(١) ، أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينام الناس » ، ونحو « سكوتاً فينام الناس » ونحو « رزقني الله مالاً فأنتقه في الخبز » فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

(تبيهات) : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قامَ فياً كلُّ إلا طعامة » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ وَمَا قَامَ مَنَّا قَوْمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ ^(٢)

(١) قال ابن هشام : لحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما يعمده .

(٢) الندي — يوزن غنى وطى — مجلس القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضها المرادى ، وقال : إن النفي إذا انتقض يالاً بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيويه ، وعلى النصب أنشد :

* فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَغْرَفُ *

الثاني : قد تضمن «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومين أداة شرط ، أو بعدها ، أو بعد حصر يائماً اختياراً ، نحو « إِنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إِلَى أَكَافِكَ » ونحو « مَتَى زُرْتَنِي أَحْسِنَ إِلَيْكَ فَأَكْرِمْكَ » ونحو « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » في قراءة من نصب ، وبعد الحصر يالاً والخبر المنبئ الخالي من الشرط اضطراراً ، نحو « مَا أَنتَ إِلَّا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ - سَأَتْرُكُ مَنَزِلِي لِبَنِي تَيْمِيمٍ
وَأُلْحِقُ بِالْحِجَازِ فَأُنْشِرِيحًا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو « كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتَمُنَا » ، أى ما أنت وال علينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفيًا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ؛ فيقال « غير قائم الزيدان فكسر متهما » أشار إلى ذلك ابن السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندي ، قلت : وهو عندي جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدرًا مقدراً على مصدر متوهم ، والتقدير في نحو « مَا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا » ما يكون منك إثبات فتحدث ، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احتراراً من نحو « لِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً فَيَجَازِيكَ » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كَيْسَانَ « أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَبِعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل من الجملة سَبْكُنَاهُ من لازمها ؛ فالتقدير : ليسكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِذْ مَفْهُومٌ مَعَ) أى يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَسْكُنُ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفى ، نحو « وَلَمَّا يَعْلَمْ اللهُ الَّذِينَ جَاءَهُدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »

الثانى : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — قُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُو ؛ إِنْ أُنْذَى

لِصَوْتٍ أَنْ يَبْدُى دَاعِيَانِ

الثالث : النعى ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِ مِنْهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أَتَبِيتُ رَبَّانِ الْجَنُّونِ مِنَ الْكُرَى

وَأَبِيتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وقوله :

١٠٣٨ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ التَّوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الخامس : التمني نحو « يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة حمزة وحفص ، وقيسَ الباقي .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد
الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرَدِّ الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل
على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا بمعنى
مَعَ قَطْ .

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعلُ بعد الواو مبنياً على مبتدأ
محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثمَّ جاز فيا بعد الواو من نحو « لَا تَأْكُلِ
السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ثلاثة أوجه : الجزمُ على التشريك بين الفعلين في النهي ،
والنصبُ على النهي عن الجمع ، والرفعُ على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت
تشرَب اللبن .

{ تنبيه } الخلافُ في الواو كاخلاف في الفاء ، وقد تقدم .

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ) جزماً : مفعول به مقدم ، أي اعتمد الجزم (إن
تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند
سقوطها ، بشرط أن يُقصد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٍ [بِسِقْطِ اللَّوْنِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْل]

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفي فلا يجزم جوابه ؛ لأنه يفتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «وبعد غير النفي» واحتز بقوله «والجزء قد قصد» عما إذا لم يقصد الجزء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو «لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقَ مِنْهُ» أو الحال ، أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى «فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا» وقوله :

١٠٣٩ - كَرُّوا إِلَى حَرِّ نَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا
كَأَنَّكُمْ إِلَى أَوْطَانِهِمُ الْبَقَرُ

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرّي من الغاء جازم بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ؛ فقليل : إن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منّا بها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل : الجزم بشرط مقدر دلّ عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر التأخرين ، وقيل : الجزم بلام مقدرة ؛ فإذا قيل «أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا» فمعناه لَتُصِيبُ خَيْرًا ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف ، والختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بدّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لا امتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فَيَا مَرَأَةَ أَنْ يَصَحَّ (أَنْ تَبْغِيَ * إِنْ) الشرطية

(قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَافُ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز « لا تَذْنُ من الأسدِ تسلُّ » ، واشتق « لا تَذْنُ من الأسدِ يَا كَذَلِكَ » بالجزم ، خلافاً للكسائي .

أما قولُ الصحابي « يا رسولَ الله لا تُشْرِفْ بِصَبْكَ سَهْمٌ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ » فجزمه على الإبدال من فعل النهي ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يؤذِنَا » بثبوت الياء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شرطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تَفْعَلْ ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تَفْعَلْ ، فيمتنع الجزم في نحو « أَحْسِنْ إِلَى لَا أَحْسَنَ إِلَيْكَ » فإنه لا يجوز « إِنَّ تُحْسِنَ إِلَى لَا أَحْسَنَ إِلَيْكَ » لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَقْلٍ) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسمِ قِلْ ، أو باسمِ غيره (فَلَا * تَنْصِبْ جَوَابُهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تَوَاصَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ، يغفر لكم ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ » وقوله : اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُؤُ قَلَّ خَيْرًا يُذَبِّ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ - [وَقَوْلِي كَلِمًا جَسَاتٌ وَجَاشَتْ]

مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم : حَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى آمَنُوا وَلِيَتَّقُوا وَتُثْبِتِي وَكَفْتُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائي النصبَ بعد الفاء المحاب بها اسمُ فعل أمر

نحو صة ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُكَ ، وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفردَ بجواز ذلك ، ولكن أجازَه ابنُ عصفور في جواب نَزَالَ ونحوه من اسم الفعل المُشْتَق ، وحكاؤه ابن هشام عن ابن جني ، فالذي انفرد به الكسائي ماسوي ذلك .
الثاني: أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غَفَرَ اللَّهُ لزيد فيُدْخِلُهُ الجنة .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّعْنِي يَنْتَسِبُ)
وفقاً للفراء ؛ لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حَفْص عن عامر « لعلِّي أبلغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعَ » وكذلك « لعله يزكي أو يذكر فتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ » ، وقول الراجز أنشده الفراء :

١٠٤١ - لَعَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدِلُّنَا اللَّهُمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

* فَتَنْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبي موسى : وقد أَشْرَبَهَا معنى ليت مَنْ قرأ « فأُطْلِعَ » نصبا يقتضى تفصيلاً^(١) .
• ﴿ تنبيه ﴾ : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصب ، وذكر في الارتشاف أنه قد سُمِعَ الجزم بعد الترجي ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء اهـ .

(وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفًا)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وَيَنْصِبُهُ : جواب الشرط ، وأنـ .
(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التخي نصب الفعل التالي للفاء في جوابه ، وإن لم يشرب معنى التخي لم ينصب ..

بالفتح: فاعلٌ ينصبه ، وثابتا : حال من أن ، ومنحذف : عطْفٌ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بأن مضرةً جـوازاً في مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضرةً وجوباً فى خمسة مواضع وقد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ولم يقتن الفعل بلا ، وقد سبق فى قوله « وإن عُدِمَ لا فأنْ أعمل مظهرها أو مضمرها » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أن تمطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، والفاء ، ونم ، نحو قول :

١٠٤٢ — لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ غَيْبِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ونحو « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولَا » فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وَخِيًا ، ونحو قوله :

١٠٤٣ — لَوْلَا تَوْفَعُ مُعْتَرَّةٍ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْزَارًا بَابًا عَلَى تَرَبٍّ^(١)

وكقوله :

١٠٤٤ — إِنِّى وَقَتْلِي سُلَيْكًا نُمَّ أَغْفَهَ
كَالتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذَّبَابِ » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن العطف على المصدر المتوهم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب — بفتح التاء والراء جميعا — مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح — أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أنني أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأنتى أحب أن أرضيه ما كنت أؤثر التقى على الفقر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر ؛ فإن ذلك لا يختص به ؛ فتقول « لولا زيدٌ ويُحَسِّن إلى لهلكت » .

الثاني : تجوز في قوله « فعل عطف » فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر .
الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع في غيرها .

﴿ وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سَوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ﴾

أى حَذَفُ « أَنْ » مع النصب في غير المواضع المشرة المذكورة شاذ . لا يقبل منه إلا ما نقله المدول ، كقولهم : خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ ، وَمَرْءٌ يَحْفَرُهَا ، وقول بعضهم : تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، وقراءة بعضهم : « بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَسِيرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ » ومنه قوله :

[قَلَمَ أَرَّ مِثْلَهَا خُبَاةَ وَاجِدٍ]

وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ (١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز القياس عليه ، وبه صرح في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلاف .

الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم .

الثالث : كلامه يُشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْهَرَقَ »

(١) قنبر هذا البيت في باب أفعال المقاربة (ش ٢٣٧) .

خوفنا وطمعنا» قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقى بريك مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذي قاله مذهب أئى الحسن ، أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قل أفغيز الله تأمروني أعبد » ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما استعرفه في قوله في باب الجواز « والفعل من بعد الجزأ إن يقتن إلخ » اهـ .

عوامل الجزم

(بِلَا وَلَا مِ طَائِبَا ضَعُ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ) طالبا : حال من فاعل ضَعُ المستتر ، وجزما : مفعول به .

أى تجزم لا واللام الطابيتان الفعل المضارع ، أما « لا » فتكون لانهى ، نحو « لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ » وللدعاء نحو « لَا تُؤْخِذْنَا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » وللدعاء نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطلبيتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام التى ينصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم ، وهو كذلك فى لا ، ونَدَرَ قوله :

١٠٤٥ - لَا أَعْرِفَنَّ رَزْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا

مُرَدَّاتٍ عَلَى أَغْقَابِ أَكْوَارٍ

وقوله :

١٠٤٦ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَمُدُّ

لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو «لَا أَخْرَجَ» و «لَا تَخْرَجَ» لأن النهي غير المتكلم، وأما اللام فجزمها لفعل المتكلم مبين للفاعل جاز في السمة ، لكنه قليل ، ومنه : « قَوْمُوا فَلَا عِلَّ لَكُمْ » « وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس « فَبِذَلِكَ فَلَمَّتَفَرَحُوا » وقوله عليه السلام : « لِنَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم بعضهم أن أصل « لا » الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فافتحت ، وزعم بعضهم أنها لا النافية ، والجزم بمدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، وهما ضميان .

الثاني : لَا يُفَصِّلُ بَيْنَ لَا وَمَحْزُومِهَا ، وأما قوله :

١٠٤٧ - وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعْ لِظَالِمٍ

عَزِيزٍ ، وَلَا ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَنْظِمُ^(١)

فضرورة ، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لَا الْيَوْمَ تَضْرِبْ » .
الثالث : حركة اللام الطلبية الكسرة ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء ونم ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد نم ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر وَيَبْقَى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مُطْرَد ، وهو حذفها بعد أمر بقول نحو « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » وقليل جاز في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقوله :

(١) لا : ناهية ، وتظلم : محزوم بها ، و « حق قومك » مركب إضافي مفعول به لتظلم تقدم عليه ، و « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : ولا تظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بنير هذا التحقيق

١٠٤٨ - قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَنْذَنُ فَإِنِّي خَمَّوْهَا وَجَارَهَا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قصّد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول « تأذن إني » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ - مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

وقوله :

١٠٥٠ - فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي -

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

و (هَكَذَا يَلَمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليبتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » « وَلَمَّا يَأْتِكُمُ الْمَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للنفي ، وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَاتُهُ » وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ - فَإِنْ كُنْتُ مَا كُوَلَّا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَالْأُ قَاذِرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرِي

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينهما وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٢٥ - فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَمْتَرَيْنَا

تَسْكُنُ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَرَاهُ

وقوله :

١٠٥٣ - فَأَضَحَّتْ مَقَانِيهَا قِفَاراً رُسُومَهَا

كَأَنَّ لَمْ يَوَى أَهْلُ مِنَ الْوَحْشِ تَوَهَّلِ

وأنها قد تُلَقِّى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملاً على لا ، وفي شرح الكافية : حملاً على ما ، وهو أحسن ؛ لأن ماتنقى الماضي كثيرا ، بخلاف لا ، وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

١٠٥٤ - تَوَلَّى قَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرُتُهُمْ

يَوْمَ الصَّلْتِ قَبْلَهُمْ لَمْ يُوَفُّوا بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

١٠٥٥ - فَجِئْتُ قَبْلَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، وتقول : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا ^(١) » ولا يجوز ذلك فى لم ، وأما قوله :

١٠٥٦ - أَحْفَظْ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) قال ابن الحاجب : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلالا هملوا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلالا يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها .

فضرورة ، وبكون منفيها يكون قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي «لم» تقول :
لم يكن زيد في العام الماضي مقبلاً ، ولا يجوز «لما يكن» .

وقال المصنف : كون منفي لما يكون قريباً من الحال غالباً لا لازم
وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ، ألا ترى أن معنى «بل لما يذوقوا عذاب»
أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في «وَلَمَّا
يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» : ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سَيَّانٍ في التوقع وعدمه ،
مثالُ التوقع «مالى قت ولم تقم» أو «ولمّا تقم» . ومثالُ عدم التوقع أن تقول
ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

(تنبيهات) : الأول : قال في التمهيل : ومنها لم ، ولما أختها ، يعنى من الجوازم ،
فقيد لما بقوله «أختها» احترازاً من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود
لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احتزرت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما
بمعنى إلا ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل فى الكافية ، لأن
هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو «إن كل
نفس لما عليها حافظ» فى قراءة من شدد الميم ، أو على الماضى افظاً لامتعى نحو :
«أشهدك الله لما فعلت» أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فذلك ، والتى هى
حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى ، نحو «ولمّا جاء أمرنا ننجينا هوداً»
وأما قوله :

أقول لعبد الله : لما سقاؤنا ونحن يورادى عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة ، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب
ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جنى ، وتبعهم جماعة ، أى أنها ظرف بمعنى حين ،
(٢ - الأشـونى ٣)

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى الأحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نشرح لك صدرك » بفتح الحاء ، وبقول الرازي :

١٠٥٧ - فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

أَيُّوَمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَسْدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد للنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لما مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما ، نحو « ألم نشرح » ، « ألم يجحدك يتيا » ونحو قوله :

[عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا]

وقلت : ألما أضح والشيب وأزع؟^(١)

ولما فرغ مما يحزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يحزم فعلين فقال : (وأجزم بأن ومن وما ومهما * أي متى أيان أين إذ ما وحيثما أني) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله » ، « وإلما ينز غفك من الشيطان نزغ فاستمذ بالله » ونحو « من يعمل سوءاً يجز به » ونحو « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

وقوله :

١٠٥٨ - أَرَى الْقُمْرَ كُنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ

وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَاللَّهُ مُرُ بِنَفْدٍ

ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »

وقوله :

١٠٥٩ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ حَاقِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَمَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُنْفَلِ

ونحو « أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ - [لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ]

فِي أَيِّ تَخْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يُمِيلِ

وقوله :

١٠٦١ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

وقوله :

١٠٦٢ - مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفِ

رَوَائِفُ الْيَتَيْنِكَ وَتَسْتَطَارَا

ونحو قوله :

١٠٦٣ - أَبَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا

لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقوله :

١٠٦٤ - [إِذَا النُّجُجَةُ الْأَذْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِيلُ

ومحو قوله :

١٠٦٥ - أَيْنَ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَّةَ تَجِدُنَا

نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ

ومحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦ - صَدَّةٌ نَابِغَةٌ فِي حَارٍّ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

ومحو قوله

١٠٦٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ

بِهِ تُكَلِّفُ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومحو قوله :

١٠٦٨ - حِينَمَا نَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ

ومحو قوله :

١٠٦٩ - خَلِيلِي أَنِّي تَأْنِيَانِي تَأْنِيَا

أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ لَا يُحَاوِلُ

(وَحَرْفُ إِذْمَا) أى إِذَا مَا حَرْفُ (كَلْبَن) معنى وفاقاً لاسيبه به ، لا ظرف

زمان زِيدَ عَليهَا مَا كَاذِبٌ إِلَيْهِ الْمَبْدُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وابن السراج والفارسي (وَبَاقِي

الْأَدَوَاتِ أَتَمَّا) ، أَمَا مَنْ وَمَا وَمَتَى وَأَيُّ وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحِينَمَا فَبِاتِّفَاقٍ ، وَأَمَّا مَهْمَا

فَعَلَى الْأَصَحِّ

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَهْمَا ، فَمَنْ لتعميم
أولى العلم ، وما لتعميم ما تدلّ عليه وهي موصولة^(١) ، وكلتاهما مبنية في أزمان الربط ،
ومَهْمَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ، ولا عن
الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف
مَنْ وما ، وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يرَدَّانَ ظرفيّ زمانٍ . وقال في
شرح الكافية : جميع النحويين يحملون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية
مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار المصحاء من العرب ، وأنشد أبياتاً ؛ منها في
ما قول الفرزدق :

١٠٧٠ - وَمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبَ وَإِنْ كُنْتُ جَارِماً
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَى لَهْمٍ ذَخِلاً^(٢)

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ - فَمَا تَحْيَ لَا نَسْأَمُ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمُتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْمَيْتِ أَجْماً

وفي مهما قول حاتم :

١٠٧٢ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنِكَ سُوءَهُ
وَفَرْجَكَ نَالاً مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْماً

وقول طُفَيْلِ الغنَوِيِّ :

١٠٧٣ - مُبْنِتُ أَنْ أَبَا شَيْتَمٍ يَدْعَى
مَهْمَا يَعِشُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعُ

(١) هذه الجملة حاء من الضمير المستتر في « تدلّ » أي هي لتعميم مدلولها في حال
موصوليتها.

(٢) الذحل - بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة - الثأر ، وخطأ ضبط هذه
الكلمة بدال مهملة وخاء معجمة وتفسيره بالقدر والحديمة .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حُجَّة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اهـ .
وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فنقل اجتماعهما فأبدلت
ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مَه » بمعنى
اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيديويه وقيل :
إنها بسيطة

وأما أىّ فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت
إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ،
وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : متى ، وأيان ، وهما لتعميم
الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سليم ، وقرئ بها شاذاً ، والمكانى : أين وأنى ،
وحينما ، وهى لتعميم الأماكن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذه الأدوات فى لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب
لا يجرز إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز القراء الجزم بهما بدون
ها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وَأنى ، وأجازه الكوفيون فى مَنْ وَأنى .
وضرب يجوز فيه الأعران ، وهو إنْ وإىّ وَمَتى وإينَ وإيان ، ومنع بعضهم فى إيان ،
والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أن « إن » قد تهمل حملاً على لَوْ ، كقراءة طلحة
« فَإِذَا تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملاً على إِذَا ، ومثّل
بالحديث « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ » ، وإنه مَتى يَقُومُ مَقَامُكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ » وفى
الارتشاف : ولا تهمل حملاً على إِذَا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعنى متى .
الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إِذَا وَكَيْفَ وَلَوْ .

أما إذا فالمشهور أنه لا يحزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمُ إِذَا حَمَلَ عَلَى مَتَى ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَقْمَلَ

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم إذا حملا على متى ؛ فن ذلك إنشاد سيبويه :

١٠٧٤ — تَرَفَّعْ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

وكإشاء الفراء:

١٠٧٥ — اسْتَقْنِ مَا اغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَقَى

وَإِذَا تُصْنِكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام اعلی وفاطمة رضى الله عنهما « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ » الحديث

وأما كيف فيجazy بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقهم 'قطرب' . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يحزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَفَهَا مَنْ يَذَرِي

وتأول فى شرحه أقوله :

١٠٧٦ - لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لَا حَقَّ الْإِطَالِ نَهْذُ ذُو خُصْلٍ]

وقوله :

١٠٧٧ - تَامَتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنَى ذُهْلٍ بَنَى شَيْبَانَا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ) أى تطلبُ هذه الأدوات فعلين (شَرَطُ قَدْ مَا * يَتْلُو الْجَزَاءُ) أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِمًا) أى علم ، يعنى سعى الجزاء جواباً أيضاً . وإنما قال « فعلين » ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأفهم قوله « يتلو الجزاء » أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهة بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيين والبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأفهم قوله « يقتضيان » أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضاها لهما ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلاما ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجردهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)

هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - مضى « وَإِنْ تَعُدُّوْا تَمُدُّ » وماضيين نحو « وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا » وماضيا فمضارعا

نحو « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفقهاء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَنَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًى » ومنه « إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكْذِبُنِي سَيِّئٌ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصَرُّمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَأْنَاهُمْ أَنْفُسَ الْأَغْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ بَسَمَوْا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

مَيِّ ، وَمَا بَسَمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتِكَ الْجَزَا حَسَنَ) كقوله :

١٠٨١ - وَإِنْ أَنَا خَالِدٌ يَوْمَ مَسْقَبَةٍ

بِقَوْلٍ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ

بِقَوْلٍ - وَيُخْبِنِي الصَّبْرُ - إِلَى الْجَزَعِ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب الكوفيون

والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضُعِفَت عن العمل في الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي يلم ، تقول : « إن لم تَقُمْ أَقَوْمٌ » وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفَعَهُ) أى رفعُ الجزاء (بِفَدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أى ضَعَفَ ، من ذلك قوله :

١٠٨٣ - يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ بُضِرْغَ أَخُوكَ تُضِرْغَ

وقوله :

١٠٨٤ - قُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ؛ إِنِّهَا
مُطَبَّعَةٌ مِنْ بَيَاتِهَا لَا يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُذَرِكُكُمْ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ النسخ ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيويوه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفى لم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف للفاء مطلقا ، وفصل سيويوه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون
فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسمَ ،
شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير

الذي : قال ابن الأنباري : يحسنُ الرفعُ هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل
« إن » كقولهم : « طاممك إن تَزُرْنَا نَأْكُل » تقديره : طاممك نأكل
إن تزرنا .

الثالث : ظاهرُ كلامه موافقةُ المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاءً ، ويحتمل أن يكون
سُميَ جزاءً باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاءً إذا رفع .

(وَأَفْرُنْ بِفَا حَمًا) أى وجوباً (جَوَابًا لَوْ جُعِلَ * شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا) من
أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وَإِنْ يَمْسَسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » والطلبية نحو « إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ »
ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا مَضْمًا » في رواية
ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ
بَعْدِهِ » والتي فاعلها جامد نحو « إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَامْسُقْ رَبِّى » أو
مقرون بقدر نحو « إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » أو تنفيس نحو « وَإِنْ
خِفْتُمْ غِيلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ » أو لن نحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ
فَلَنْ تُكْفُرُوهُ » أو مانحو « فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ » وقد تحذف
للضرورة كقوله :

١٠٨٥ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

[لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ - وَمَنْ لَا يَزْنَ يَنْقَادُ لِلْفَنَى وَالصَّبَا

سَيَلَانِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

قال الشارح : أوندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لأئى من عب « فَإِنْ حَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ وقوله :

١٠٨٧ - [بَنَى نَمَلٌ لَا تَذْكُمُوا الْقَنْزَ شُرْبَهَا]

بَنَى نَمَلٌ مَنْ يَنْفَكَمِ الْقَنْزَ ظَالِمٌ^(١)

وإنما وجب قرنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجملة شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أولم .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ » وقوله : « وَمَنْ جَاءَ السَّيِّئَةَ فَكَكَبَتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبَّهُ فَلَا يَحَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » هذا كلامه

وهو . معترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

(١) نبكع - من باب فتح - أى منع ، وتفسيره مجردها لا يلتزم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجرم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ موصوح به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيد قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو « إن كان قميصه قد من قبل فصدقت » وقد معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو « ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار » . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضى المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : « فصدقت » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء السبب السكائنة في نحو « يقوم زيد فيقوم عمرو » ، وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتختلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط ، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها إن (كان تجدد إذا لنا مكافأه) « وإن نصبتهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ،

فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إن عصى زيدٌ فويلٌ له » ونحو « إن قامَ زيدٌ فما عمرو قائمٌ » ونحو « إن قامَ زيدٌ فإنَّ عمراً قائمٌ » فيتمين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط إذا بنفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لمن زعمه ، وأنها ليست أصلاً في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أعطى القيودَ المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظهر كلامه أن « إذا » يُرَبِّطُ بها بعد « إن » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ النسبيل « وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإن ، وهو ما يؤذن به تمثله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدُ السماعِ إن ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يَقْتَرِنَ * بالفا أو الواو بِنَتْنِيشِ قَمِنِ) أى حقيق ؛ فالجزمُ بالعطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فِيمَنْفَرٍ » بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرئ بهن « مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ » « وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَثَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنَكَفَرٌ » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ - فَإِنْ يَهْلِكِ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكِ

رَبِّعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِي نَابٍ عَيْشٍ
أَجَبُ الظَّاهِرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء ثم فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزاء والرفع

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزَمُ أَوْ نَصْبُ لِفِعْلٍ إِتْرَفًا * أَوْ وَارِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفًا)
فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
[وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ نِم يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ » وزاد بعضهم أو

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ) أى بقرينة نحو « فَإِنْ أُسْتَظَنَّتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ » الآية ، أى فافعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ بَاتَى) قليلا (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ) أى دل الدليل على المحذوف ، كقوله :

١٠٩٠ — فَطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَمْلُ حَقْرُكَ الْحَسَامُ

أى وإلا تطلها يغفل وقوله :

١٠٩١ - مَتَى تُؤَاخِذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تُشَقُّقُوا تُؤَاخِذُوا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : وَيُحَذِّفَانِ بَعْدَ إِنْ فِي الضَّرُورَةِ ، يعني الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا مُقَدِّمًا قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : وإن كان فقيرا معدما رضىته ؟ وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك - أعنى حذف الجزئين معا - مع غير إن .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَأَلَّلهُ هُوَ الْوَلَى » تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه ، وقوله تعالى : « يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يأت أن تُخْلِصُوا العبادة لى في أرض

فإيأى في غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بعضُ الشرطِ ، نحو « وإن أَحَدًا مِنَ
المشركين استجاركَ » ونحو « إن خَيْرًا خَيْرٌ » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمَ * جَوَابَ مَا أُخْرِتَ)
أى منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أى الحذف (مُلْتَزَمٌ) لجواب القسم يكون
مؤكدًا باللام أو إن أو منفيًا ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ؛ فنال تقدم
الشرط « إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ » ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ فَلَنْ أَقُومَ ، ومثالُ تقدم
القسم « وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ » ، وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنْ عَمَرَ أَيْقُومُ ، أو يَقُومُ ،
وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرُو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين
الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ — فَأَقْسِمُ لَوْ أَنْذَى النَّدَى سَوَادَهُ

لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ^(١)

وكقوله :

١٠٩٤ — وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

[وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا]

نص على ذلك في الكافية والتسميل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن
الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضيًا ، لأنه مُقْنٍ عن جواب لو. ولولا ،
وجوابهما لا يكون إلا ماضيًا ، وقوله في باب القسم في التسميل : « وَتُصَدَّرُ — يعنى
جملة الجواب — في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه
جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب
القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والمعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أى أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ،

والمسالات : بجوانب اللحية ، يعنى لو حضر الممدوح لما جرأت عامر على مسح لحاهم .

(٤ — الأشموني ٣)

أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمون « لولا » شرطاً ولا لولا إلا إذا كانت بمعنى إن .

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَالَيْتَ وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللّٰهُ يُكْرِمْكَ ، وَزَيْدٌ وَاللّٰهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللّٰهُ يُكْرِمْكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ؛ فإنه مسوق لجرد التوكيد .

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجْعٌ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فنقول « زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِنْ قَامَ - أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ - لَأُكْرِمَنَّهٗ » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

(وَرُبَّمَا رُجْعٌ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُّقَدَّمٍ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ - أَلَنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَّعْرُكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ - لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جمل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ، نحو « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ونحو « لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُحَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

١٠٩٧ - [يُبْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَانِهِ]

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

وقوله :

١٠٩٨ - لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالقاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى القاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم بعلم الله لأزورنك » على تقدير فبعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، ويبني أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عنه . الجمهور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مُقَيَّدُ للأول كتقييده
بحالٍ واقعةٍ موقَّعةٍ ، كقوله :

١٠٩٩ - إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

ولئن توالى بعطفٍ فالجوابُ لهما معاً ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثَّل له
بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن
توالى للشرطان بعطفٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إِنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُحْسِنِ إِلَى أَحْسِنِ
إِلَيْكَ » أو بأو فالجوابُ لأحدهما نحو « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْهُ ،
أَوْ فَأَكْرِمْهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ،
وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لو

اعلم أن « لو » تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرضِ نحو « لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا »
ذكره في التسهيل .

الثاني : أن تكون للتقليلِ نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ » ذكره ابن هشام
الأنصبي وغيره .

الثالث : أن تكون للتمني ، نحو « لَوْ تَأْتَيْنَا فَتُحَدِّثْنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنْ
لَنَا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكون » في جوابها ، واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ
وابن هشام الخضرأوى : هي قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية
أشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء
وجواب باللام ، كقوله :

١١٠٠ - فَلَوْ نُبِشَ الْقَبَائِرُ عَنْ كَلَيْبِ

فِيخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرِ

يَوْمِ الشُّعْمَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا

وَكَيفَ لِقَاءَهُ مِنْ تَحْتِ الْقُبُورِ ١٢

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول
الزخشرى : وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيت فتحدثني ، فقال : إن أراد
أن الأصل وددت لو يأتيني فيحدثني ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني ، فكان لها جواب كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع
للتمني كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني ، كما لا يجمع بينه
وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغني عن التمني ، فينصب بعدها
الفعل مقرونا بالفاء ، وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ - سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا

جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ تَعَانَ فَتَقْنَدَا

قال : فلك في «تقندا» أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ إنشائي كجواب
ليت ؛ لأن الأصل وددنا لوتعان ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني دَرَنَ لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا غندي
هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف
على المصدر ؛ لأن لو والفعل في تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

الخامس : أن تكون شرطية ، وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي للتعليل في الماضي ، وبمعنى إن ، وهي للتعليل في المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرَفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليل فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ؛ إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليل في الماضي ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا .

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه : نعم المرء ضئيل لو لم يخف الله لم يعصه .

فقد بان لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسد ؛ لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ فقيام زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكوما بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين ، اه . وعبرة سيوييه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره .

وأشار إلى القسم الثانى بقوله : (وَيَقُلْ * إِبْلَاؤَهَا مُسْتَقْبَلًا لِكَيْنَ قُبُلِنِ)
أى يقل إبلاء لو فعلاً مستقبلاً المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن
ورد السماع به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ،
من ذلك قوله :

١١٠٤ - وَلَوْ تَلَقَّيْ أَضْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ
لَطَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْسَى لَيْسَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خَاقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَسْكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا »
الآية ، وقوله :

١١٠٦ - وَلَوْ أَنَّ لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ
عَلَى وَدُونِي جَفْدَلٍ وَصَفَاخٍ

وإن تلاها مضارع تخلص للمستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك ، وأنكر
ابن الحاج فى نقده على الْمُقَرَّبِ محىء لو للتعليل فى المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ،
وتأول ما احتجوا به من نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا » الآية ، وقوله :
* ولو أن لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة حمله على المضى ،
وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه — وصرح
كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن — قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ »

لنسا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ » ، « ليظهره على الدين كله وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »
 « قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث » « ولو أعجبكم »
 « ولو أعجبكم » « ولو أعجبك حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ
 عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ — قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَذُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَظْهَارِ

(وَقَى فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ) أَى : لو مثلُ إِنْ الشرطية في أنها لا يليها
 إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :
 لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمَر ، إلا في ضرورة ،
 كقوله :

١١٠٨ — أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لو أنتم تعلمون
 خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ — لَوْ يَبْتَدِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقُ

كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالماءِ اغْتِصَارِي

فقيل : عَلَى ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً ، وقال ابن خروف : هو على
 إضمار « كان » الشائئة ، وقال الفارسي : هو من الأول ، والأصل لو شَرِقَ حَلْقِي هو
 شَرِقُ ، لحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخره .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقَرَّرَ) أى تختص لو بمباشرة أن نحو «ولو أنهم آمنوا» «ولو أنهم صبروا» «ولو أنا كتبنا عليهم» «ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ

[كفاي ، ولم أطلب ، قليل من المال]

وهو كثير ، وموضعها عند الجميع رفع ؛ فقال سيبويه وجهور البصريين : بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ، فقيل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد « وآية لهم أنا حملنا » ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ، كقوله :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ

يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يُقدَّر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت ، وقال البكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعل ثَبَّتَ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها فى « لا أكلمه ما أن فى السماء نجما » ، ومن ثم قال الزمخشري : يجب أن يكون خبر أن فعلا ، ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ » وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ

تَنْبُو الْخَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

وقوله :

١١١١ - وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَخَسِبْنَاهَا
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْمَنًا

ورّد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ
بِعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا

وقوله :

١١١٤ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَانَتْ الْمَوْتُ فَاتَهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْفَارِجِ الْقَدَوَانِ

* * *

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَعْنَى نَحْوُ لَوْ بَقِيَ كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كَفَى ، ومنه قوله :

١١١٥ - لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّامٍ وَسُجُودًا

وهذا في الامتناعية ، وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل للمعنى .

(تنبيهان) : الأول : لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن
الشجري كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْمَةٍ [لَأَحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ]

وقوله :

تَأَمَّتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبي عمرو « وينصركم »
و « يشعركم » و « يأمركم » والأول على لغة من يقول شَيْشَا بِالْأَلْفِ نَم أَبْدَلَتْ هَمْزَةً سَاكِنَةً
كَمَا قِيلَ الْعَالَمُ وَالْخَائِم .

الثاني : جواب لو إما ماضٍ معنى نحو « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » أو وضما
وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » أكثر من تركها نحو
« لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » وإما منفي بما فالأمر بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ
مَا فَعَلْنَاهُ » ونحو قوله :

١١١٦ - وَلَوْ نَفَعَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا

وَلَسَكُنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَسَالَى

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري « لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ
ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ » فهو على حذف « كان »
أي ما كان يسرني ، قيل : وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَهْمُ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لو » في الوجهين
للتعني فلا جواب لها .

أما ، ولولا ، ولوما

(أَمَّا كَمَثَلُ يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَّا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ « الآيَةُ ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَا ، لِيَلْوِي تِلْوِيهَا وَجُوبًا أَلِفًا) فا : مبتدأ خبره أَلِفٌ ، وتلوي : متملق بألف ، ومعنى تلوتال ، ووجوبا : حال من الضمير فى أَلِف .

وأشار بقوله :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ قُلٌّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُيِّدًا)

أى طرَحَ ، إلى أنه لا تُحذفُ هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ » أى : فيقال لهم أَكْفَرْتُمْ ، ولا تحذف في غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْنَكُمْ

وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَازِبِ

أو نُدُورٍ ، نحو ما خرَّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بعدُ مَا بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمرة طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : « أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

في موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلم يَكُذِّبُوا كُذِّبُوا . والثاني نحو : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُهُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكولون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » أى كلٌّ من التشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكانه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقوف على « إله الله » وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد تأتى لغير تفصيل نحو « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، وقد أحكم الزمخشري شرحه فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضلاً توكيداً ، تقول « زيد ذاهب » ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت « أما زيد فذهاب » ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْهِلٌ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله « أما كمهما يك » لا يريد به أن معنى أما كمعى مهما وشرطها ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما ، وهى قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثاني : يؤخذ من قوله « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت « أما زيد طعامه فلا تأكل » لم يجوز ، كما نص عليه غيره .

الثالث : لا يُفَصَّلُ بين «أما» والفاء بجملته تامة ، إلا إن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو « أما اليوم رَحِمَكَ اللهُ فالأمر كذا » .

الرابع : يُفَصَّلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة ؛ أحدها : المبتدأ كآيات السابقة ، ثانيها : الخبر ، نحو « أما في الدار فزيد » . ثالثها : جملة الشرط ، نحو « فأما إن كَانَ من الْمُقَرَّرِ بينَ فَرَوْحٍ وَرَيْحَانٍ » الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو « فأما اليتيمَ فَلَا تَقَهَّرْ » الآيات . خامسها : اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو « أما زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم « وَأَمَّا تَمُودَ فَهَذَا نَبَأُهُمْ » بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل . سادسها : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو « أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ » ، وأما في الدار فَإِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » ولا يكون العامل ما بعد إن ؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمأزني والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن دُرُسْتُوَيْهِ والقراء والمصنف .

الخامس : يُسَمَّعُ «أما العبيدَ فَذُو عَبِيدٍ» ، بالنصب ، «وأما قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهُا» وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يُقَدَّرَ مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحال ؛ إذ التقدير هنا مهما ذكَّرت ، وعلى ذلك فيخرج « أما العِلْمُ فَعَالَمٌ » ، وأما علما فعالم » ، فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان مُعْرَفاً وحال إن كان منكرًا ، وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به .

السادس : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى « أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » ، ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ]

بل هي فيها كلمتان ، والتي في الآية « أم » المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم ، والتي في البيت هي « أن » المصدرية وما الزيدة ، وقد سبق الكلام عليها في باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استقنالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْمًا بِالْعِشَى فَيَخْضَرُ

(لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقْدًا)

أى : للولا ولوما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدلّا على امتناع شىء لوجود غيره ، وهذا ما أراد به بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أى إذا رُبطاً امتناع شىء بوجود غيره ولازماً بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرًا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مُتَّبِعًا قرن باللام غالبا ، نحو « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » ونحو قوله :

١١١٨ - لَوْلَا الْإِصَاحَةُ لِلْوُشَاةِ لَسَكَّانَ لِي

مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءً

وإن كان منفيا تجرّد منها غالبا ، نحو « وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا » وقوله :

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا]

وقوله :

١١١٩ - * لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

١١٢٠ - لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا
أَبْقَتْ نَوَاهِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

١١٢١ - لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَهَصِرًا
[وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِّسْلِمْ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوَى

وإذا دلَّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته
وأن الله تواب حكيم » .

والاستعمالُ الثاني أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختصان بالجلِ الفعلية ، ويشاركهما
في ذلك هلاً وألاً الموازنة لها وألاً بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّخْضِيزُ مِزٌ ، وَهَلَا أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا)

أى : المضارع أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لَوْلَا أُنْزِلَ
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ » ونحو « لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ » ونحو قوله : هَلَا تُسَلِّمُ - أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ ،
أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ - فتدخل الجنة ، ونحو « أَلَا تُنْقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » :

والعَرَضُ كالتحضيض ، إلا أن العَرَضَ طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى قد يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مضمَرٍ * عَلَّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ).

فالأول نحو قولك : هلاً زيدا تضر به ، فزيداً : علق بفعل مضمَر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمَر . والثانى نحو قولك : هلاً زيدا تضرِبُ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفَرَّغٌ له.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » ، « فَلَوْلَا نَصَرَهمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ - تَعْدُونَ عَقَرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْنَعَا

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عددتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال تعدّون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ - أَتَيْتَ بِمَعْبِدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوتَقًا
فَهَلَا سَعِيدًا ذَا الْحَيَانَةِ وَالْقَدْرِ

أى فهلاً أسرّت سعيداً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمَر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : فهلا كان الشان نفس ايلي شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلاً ، وألاً

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر في النسهل والكافية سواهن ، وأما « ألّا » بالتخفيف فهي حرف عَرَض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معنائهن ، ويؤيده قوله في شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل « ألّا » المقصود بها العَرَضُ ، نحو : ألّا تزورنا .

خاتمة — أضلُّ لولا ولوما لو ركبت مع لا وما ، وهما مركبة من هل ولا ، ولّا يجوز أن تكون هلا فأبدل من الماء همزة ، وقد يلي الفعل لولا غير مفهومة تحضيضا كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمُتِمُّونُ سِيرَتُهُ

لَوْلَا تُقَوِّمُ دَرَجَةَ الْقَوْمِ لَأَخْتَلَفُوا

فتؤول بلولم ، أى لو لم تقوم ، أو تحمل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد « تَسْمَعُ بالمعدي » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله « بالذی » للسببية ، لا للتمدية ؛ لدخولها على الخبر عنه ؛ لأن « الذی » يحمل في هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو في الحقيقة خبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من « قام زيد » فالعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذی .

وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، وبعضهم يسمي هذا الباب « باب السبك »

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين ؛ الأول في حقيقة ما يُخبر عنه ، والثاني في شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مبتدأ » حال من الذي الثاني ، و « الذي » الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما رُسمه لان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقر أولا .

(هَوَا سَوَاهُمَا) أى ما سوى الذى وخبره (فَوَسَّطُهُ صِلَةٌ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها .

(نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذَا)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذى ضربته زيد » ؛ فتصدّر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا - وهو الخبر عنه - فتجمله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل في موضع زيد الذى آخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذى ضرب زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت « الذى هو أبوك زيد »
أو عن أبوك قلت « الذى هو زيد أبوك » .

(وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتَى أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، فى الثانية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه
فى الإفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدَينِ من نحو « بَلِّغَ الزيدانِ العَمَرَيْنِ رسالة » قلت :
« الَّذَانِ بَلِّغَ العَمَرَيْنِ رسالةَ الزيدانِ » .

أو عن العمرين قلت « الَّذِينَ بَلَّغَهُمُ الزيدانِ رسالةَ العمرين » .

أو عن الرسالة قلت « الَّتِى بَلَّغَهَا الزيدانِ العمرين رسالةً » .

فتقدم ضمير ، وتصله ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ،
وحينئذٍ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

نم أشار إلى الثانى — وهو ما فى شروط الخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا)

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذى ، أو أحدِ فروعه ؛ اشترط للخبر عنه
تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير ؛ فلا يخبر عن « أَيْهَم » من قولك « أَيْهَمُ فى الدار »
لأنك تقول حينئذٍ « الذى هو فى الدار أَيْهَم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب
الصدرية ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما »
التمجيبية وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرته .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنها ملازمان للتكثير ، فلا يصح جمل المضمر مكانهما ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالماء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبي كمعرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت : الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد ، وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة في نحو « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ » ، وغيره مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة في الأمثال نحو « الكلاب » في قولهم : « الكلاب على البقر » ؛ فلا يجوز أن تقول « التي هي على البقر الكلاب » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي ؛ لأن الأمثال لا تُقَيَّر .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المحرور بحتى أو بمذ أو بمند ، لأنهن لا يجرزن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ ففي نحو قولك : « سرّ أبا زيد قُرب من عمرو الكريم » يجوز الإخبار عن زيد ، ويمتنع عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُربُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستغناء حينئذٍ بالضمير عن المخبر عنه .

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذي سَرَّه قُربٌ من عمرو الكريم أبو زيد » .

وعن العامل مع المعمول « الذي سَرَّ أبا زيد قُربٌ من عمرو الكريم » .

وعن الموصوف مع صفته « الذي سَرَّ أبا زيد قُربٌ منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَانَ وَعِنْدَ .

السادس : جواز وروده في الإثبات ؛ فلا يخبر عن أَحَدٍ وَدَيَّارٍ وَعَرِيبٍ ؛ لثلاث يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْمَلُ صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرو » ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجمليتي الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المحذور المذكور ؛ ففي نحو « إن قام زيد قام عمرو » تقول في الإخبار عن زيد « الذي إن قام قام عمرو زيد » وعن عمرو « الذي إن قام زيد قام عمرو » .

وفي نحو « قام زيد فقم عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام فقم عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد فقم عمرو » لأن ما في الفاء من معنى السببية زُلَّ الجلتين منزلة الشرط والجزاء .

وفي نحو « قام زيد وقم عنده عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام وقم عنده عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد وقم عنده عمرو » .

وفي نحو « ضربني وضربت زيدا » ونحو « أكرمني وأكرمه عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي ضربني وضربته زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي أكرمني وأكرمه عمرو » .

التاسع : إمّا كَانَ الاسم استفادة ؛ فلا يُخْبَرُ عن اسم ليس تحته معنى ، كثنواني الأعلام نحو بكر من أبي بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الشرط الرابع في كلامه مُعْنَى عن اشتراط الثاني ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه في شرح السكافية على أنه ذكره زيادة في البيان .

الثاني : أو في قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بَانَ لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر ، وقد عطف في السكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرَطُ الْأَسْمِ مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا

جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغَنَى

عَنْهُ بِأَجْنَيبِيْ أَوْ بِمُضْمَرٍ

أَوْ مُثَبَّتِ أَوْ عَادِمِ التَّنْكِسْرِ

مع عدّه كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً .

الثالث : سكت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها في التسهيل .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَنَّ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أى يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروطٍ زيادةً على ما سبق في الذى وفروعه .

الأول : أن يكون الخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفاً .

الثالث : أن يكون مُثَبَّتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قولك « ما قام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صَلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ) إذ لا يصح صوغ صلّةٍ لأل من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مثّل لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوَّغَ وَاقٍ مِنْ وَاقٍ اللَّهُ الْبَطْلَ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقي البطل الله » ، أو عن المفعول قلت « الواقي الله البطل » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا في الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى بِجَمُودٍ عَاقِبَةٍ

[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلَا كَدَرٍ]

(وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ ضِلَّةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) (أَيِ غَيْرِ أَلْ (أَبِينَ وَانْفَصَلَ)،
وإن رفعت ضمير أَلْ وجب استتاره .

ففى نحو قولك : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً » إن أخبرتَ عن التَّاء
قلبت « المبلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » كان فى المبلِّغ ضمير مستتر ؛ لأنَّه
فى المعنى لَأَلْ ، لأنَّه خَلْفُ مِنْ ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم ، لأنَّ خبرها ضميرُ
المتكلم ، وللمبتدأ نفسُ الخبر ، وإن أخبرتَ عن شئ من بقية أسماء المثلَّال وجبَ
إبرازُ الضميرِ وانفصاله ؛ لجريانِ رافعه على غير ما هو له ، تقول فى الإخبار عن
الأخوين : « المبلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةُ أَخَوَاكَ » ، وعن الزيدَيْنِ : « المبلِّغُ
أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةُ الزَّيْدُونِ » وعن الرسالة « المبلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى
الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةٌ » ؛ فالبلِّغُ خالٍ من الضمير فى هذه الأمثلة ؛ لأنَّه فعلُ المتكلم ، و« أَلْ »
فيه من لغير المتكلم ؛ لأنَّها نفسُ الخبرِ الذى أخرته ، فأنا : فاعلُ المبلِّغ ، وضمير الغيبة
هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة ؛ فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب
الفاعل من نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ » : « زَيْدٌ الضَّارِبُ جَارِيَتَهُ هُوَ » ،
ففى الضارب ضمير أَلْ مستتر لجريانه على ما هو له ، فإنَّ أخبرتَ عن الجارية
قلبت « زَيْدٌ الضَّارِبُ هُوَ جَارِيَتَهُ » ؛ فلا ضمير فى الضارب ، بل فاعله الضمير المنفصل
لجريانه على غير ما هو له .

﴿ خاتمة ﴾ : يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها ؛ فتقول فى نحو « كان زَيْدٌ
أَخَاكَ » : « السَّكَّانُ — أَوِ الَّذِى كَانَ — أَخَاكَ زَيْدٌ » ، وأما الخبر ففيه خلاف ،
والصحيح الجواز ، نحو السَّكَّانَةُ — أَوِ الَّذِى كَانَ زَيْدٌ — أَخُوكَ » ، وإن شئتَ
جماعته منفصلاً ، فقلبت « السَّكَّانُ — أَوِ الَّذِى كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ — أَخُوكَ » ،
وعن الظرف المتصرف ؛ فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى ؛ كقولك مخبراً عن

يوم الجمعة من « صُمْتُ يومَ الجمعة » : « الذي صُمْتُ فيه يومُ الجمعة » ، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جثت بخلفه مجرداً من في ، فتقول ، « الذي صُمْتُ يومُ الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلُ الدَّلِيلِ ، فإليكُ كَتَفٌ بما تقدم ، والله أعلم .

العدد

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذْكَرَةٌ * فِي الضَّادِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرَّدُ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَةٍ أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قُصِدَ ولم يذكر في اللفظ فالقاصح أن يكون كما لو ذكر ؛ فتقول : « صُمْتُ خمسة » تريد أياماً ، و « سِرْتُ خَمْسًا » تريد ليالي ، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : « وَأَتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ » أما إذا لم يُقْصَدْ معدود ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء ، نحو : « ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما إدخال أل عليها في قولهم « الثَّلَاثَةُ نِصْفُ السِتَّةِ » فكدخلوها على بعض الأعلام كقولهم إلهة ، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا : الإلهة ، وكذلك قولهم : شعوب ، والشعوب ، المعنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذكيرُ الواحد وتأنينه ، لا تذكيرُ الجمع وتأنينه ؛ فيقال « ثَلَاثَةٌ حَمَامَاتٍ » خلافاً للبعداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حَمَامَاتٍ » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي : تقول مررت بثلاث حَمَامَاتٍ ، ورأيت ثلاث سِجِلَاتٍ ، بنير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به القراء .

الثانى : اعتبار التأنيث فى واحدِ المعدود إن كان اسماً فيلغظه ، تقول « ثَلَاثَةٌ اشْخَصٍ » قاصدَ نسوةٍ ، و « ثَلَاثَ أُعَيْنٍ » قاصدَ رجالٍ ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن انصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ - [فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْبَعِي]

ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَاعِبَاتٍ وَمُعْصِرُ

وقوله :

١١٢٦ - وَإِنْ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

وجعل منه فى شرح الكافية « وَتَطْعَمُهُمْ اِثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا » قال : فبذكر أم ترجع حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطاً فى شرح التسمييل بدلا من اثنتى عشرة ، وهو الوجه كما سيأتى .

والثانى كقوله :

١١٢٧ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ

[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى حِيَالِي]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فبموصوفها للنوى ، لا بها ، نحو : « فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » أى عشر حسنات ، وتقول : « ثَلَاثَةُ رِبْعَاتٍ » إذا قصدت رجلاً ، وكذا تقول : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍ » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بمحالهما ؛ فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ؛ فتقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم » بالتاء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ، بالتذكير ، و « ثلاث من البط » بترك التاء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ؛ و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأز في البقر لفتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عِلْبَانًا » وقرئ « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالرأى هو المعنى ، أو يكن نائباً عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثاني نحو « ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ » ، فرجلة : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجلٍ على أرجالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمتنوب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علماً ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الطلحات ، وخمسُ الهندات » .

الخامس : إذا كان في المعدود لفتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوالٍ » اهـ .

(والمميز أجري * جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) أى مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ؛ فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن ، نحو « نخذ أربعة من الطير » و « مرتت بثلاثة من الرهط » . وقد يجر بإضافة العدد ، نحو « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ نِسَاءٌ رَهْطٍ » وفي الحديث « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ كُلِّي عِيَالِي]

والصحيحُ قَصْرُهُ على السماع ، وإن كان غيرهما بإضافة العدد إليه ، وَحَقُّهُ حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو « ثَلَاثَةُ أَعْبِدَ ، وَثَلَاثُ آمٍ » وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلَاثُمِائَةٍ ، وَسَبْعُمِائَةٍ ، وَشَدُّ فِي الضَّرُورَةِ قَوْلُهُ :

١١٢٨ - ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا
[رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَانِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يُهْمَلَ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ نحو « سَبْعَ سَمَواتٍ » و« خَمْسُ صَلَواتٍ » و« سَبْعَ بَقَرَاتٍ » .

والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيده نحو « سُنْبُلَاتٍ » . فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو « ثَلَاثُ سَعَادَاتٍ » ؛ فيجوز قلة سَعَادٍ ، ويجوز ثلاث سَعَادٍ أيضاً ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتمين في الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيده لم يضاف إليه إلا قليلا ، نحو « ثَلَاثَةُ أَحْمَدِينَ ، وَثَلَاثُ زَيْنَبَاتٍ » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثَلَاثَةُ صَالِحِينَ » ؛ فالأحسن الإتيان على النعت ، ثم انصب على الحال .

ويضاف إبناء الكثرة في مسألتين :

أحداها : أن يُهْمَلَ بِنَاءُ الْقَلَّةِ نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً ؛ فينزل لذلك منزلة المعدوم فالأول نحو « ثَلَاثَ قُرُوه » فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة شُوع » فإن أشساعاً قليل الاستعمال .

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو « عندي مائة درهم ، ومائتاً ثوب ، وثلثمائة دينار ، وألف عبد ، وألفاً أمة ، وثلاثة آلاف فرس » (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفَ) في قراءة حمزة والكسائي « ثَلَاثَةُ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ — إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا

[فَقَدْ ذَهَبَ اللَّاذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ المائة درهما والألف ديناراً .

(وَأَحَدَ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشَرَ) مجرداً من التاء (مُرْكَباً) لما (قاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً » وهمزة أحَدٍ مُبْدَلَةٌ من واو ، وقد قيل « وَحَدَ عَشَرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشَرَ » على أصل العدد (وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ « إِخْدَى عَشْرَةٌ » امرأة) بإثبات التاء . وقد يقال « وَاحِدَةٌ عَشْرَةٌ » (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أى مع المؤنث ؛ فيقولون « إِخْدَى عَشْرَةٌ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةٌ » بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفصح التسكين ، وهو لغة الحجاز ، وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أَحَدَ عَشَرَ » ، وكذلك أخوانه ؛ لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « اثْنَا عَشَرَ شَهْراً » وفيها جمع بين ساكنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا قَعْلَتَ) في العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، وإثباتها مع المؤنث (فَاقْعَلْ قَصْداً) .

والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله ، فتحذف التاء في التذكير وثبتت في التأنيث .

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)
أى فى الأفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

(وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أُثْنَتْنِي ، وَعَشْرًا أُثْنِي ، إِذَا أُثْنِي تَشَاوَزَا ذَكَرًا)
فتقول « جاءتنى اثنتا عشرة امرأة ، واثنا عشر رجلاً » .

(وَالْيَا لِقَعْرِ الرَّفْعِ) وهو النصبُ والجُرْ (وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أَلِفٌ) أما العَجَزُ فعلةٌ بِنَاءُهُ تَضَمُّنُهُ معنى حرفِ العطف ، وأما الصَّدْرُ فعلةٌ بِنَاءُهُ وَقَوْعُ العَجَزِ مِنْهُ موقعُ تاءِ التَّأْنِيثِ فى لزومِ الفتح ، ولذلك أعرب صَدْرُ اثْنِي عَشَرَ وَاثْنَتِي عَشْرَةَ ؛ لَوْقَوْعِ العَجَزِ مِنْهُمَا موقعِ النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لِمَحَلِّ بِنَاءِ ، وَلَوْقَوْعِ العَجَزِ مِنْهُمَا موقعِ النون لم يضافا ، بخلاف غيرهما ، فيقال « أَحَدَ عَشْرَكَ » ولا يقال أُنْثَا عَشْرَكَ .

(تنبيهان) : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين العطف ؛ فتقول « خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز « خَمْسَةُ عَشْرِينَ » ولعله للإلباس فى نحو « رَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِينَ رَجُلًا » فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرٍ » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَةُ عَشْرِكَ » .

(وَمِيزَ الْعِشْرِينَ) وبابه (لِلتَّسْعِينَ * بَوَاحِدٍ) منكر منصوب (كَأَرْبَعِينَ حِينًا)، وخمسين شهراً. ويُقدّم النيف بحالتيه، أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث، ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف، فيقال في المذكر «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا» وفي المؤنث «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً».

(وَمِيزُوا مُرَكَّبًا بِمَثَلِ مَا * مِيزَ عِشْرُونَ) وبابه، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كوكبا» و«اِثْنَتَى عَشْرَةَ عَيْنًا» وأما «وَقَطَّمْنَاهُمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ أُسْبَاطًا» فأسباطاً: بدل من اثنتى عشرة، والتمييز محذوف، أى اثنتى عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددين وأفرد التمييز؛ لأن السَّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر «أَمَّا» رجوع حكم التأنيث.

﴿تنبيهات﴾ : الأول: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيًّا». ومراعاة المعنى؛ فتقول: «ظاهريه وناصرية»، ومنه قوله:

١١٣٠ - فِيهَا اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً
سُودًا كَخَفَافَةِ الْغُرَابِ الْأَسْجَمِ

الثاني: قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٍ»، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنتى عشر، فيقال «أَحَدَ عَشَرَ»، و«ثَلَاثَةَ عَشَرَ» ولا يقال «اِثْنَى عَشَرَ» لأن عشر من اثنتى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر؛ فلا تجامع الإضافة، ولا يقال «اثنان» لثلاثا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وُجد العقل، نحو «عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً، وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَارِيَةً وَعَبْدًا»، وإن فقد (٦ - الأشموني ٣)

فلسابق بشرط الاتصال ، نحو « عندى خمسة عشر جملاً وناقّة ، وخمس عشرة ناقّة وجملاً » ، والمؤنث إن فصلاً ، نحو « عندى ست عشرة ما بين ناقّة وجل ، أو ما بين جل وناقّة » وفى الإضافة لسابقيهما مطلقاً ، نحو « عندى ثمانية أعبد وآم ، وثمان آم وأعبد » .

ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلاماً من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

تَلَاثُونَ لِلْجَبْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة .

(وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى الْبِنَاءُ) فى الجزئين على حاله ، نحو « أحد عشر ك مع أحد عشر زيد » بفتح الجزئين ، وهذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثانى أن يعرب مجزؤه مع بقاء التركيب كعبابك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أحد عشر ك مع أحد عشر زيد » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأنصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياس عليه ، وقال فى شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن البنى قد يضاف نحو « كم رجل عندك » ، و « من لدن حكيم خبير » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى مجزؤه مزالاً بناؤها ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلي « ما فعلت خمسة عشر ك » وذكر فى التسهيل أنه لا يُقَاس عليه ، خلافاً للفراء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ - كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بَذَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

أى من علمه ذلك ، وفى دغواه الإجماع نظر ؛ فإن السكوفيين يميزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطاوعا كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : فتَحُ الياء ، وسكوئُها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٣ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا
وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَانْتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويحمل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ - لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ
وَأَرْبَعُ فَتَنُ رُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنَشَّاتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لِبِضْعَةٍ وَبِضْعٍ حُسْمٌ تِسْعَةٌ وَتِسْعٌ فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « ابْتُ بِضْعَةٍ أَغْوَامٍ ، وَبِضْعٍ سِنِينَ » ، و « عِنْدَى بِضْعَةٌ عَشْرٌ غَلَامًا ، وَبِضْعٌ عَشْرَةٌ أُمَةٌ ، وَبِضْعَةٌ وَعَشْرُونَ كِتَابًا ، وَبِضْعٌ وَعَشْرُونَ صَحِيفَةً » . ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أى فافوقهما (إِلَى * عَشْرَةٍ) وصفاً (كفاعلٍ) أى على وزن فاعل (مِنْ فَعْلًا) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ
بَالِقَا وَمَتَّى * ذِكْرَتْ) أى صفته لذكر (فَأَذْكَرُ فَأَعْلَا بِغَيْرِ نَا) فتقول فى التائيث :
تائيه ، إلى عاشره ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو
ضارب وضاربة ، وإعلامته على هذا مع وضوحه لثلاثتهم أنه يسلك به سبيل العدد
الذى صيغ منه .

(وَإِنْ تَرَدُّ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضَيِّفُ إِلَيْهِ
مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِيَانِ » « لَعَنَ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وتقول : ثانية اثنين ،
وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشر عشرة ، وإنما لم يُنصَّب حينئذٍ لأنه ليس
فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته : لأن المراد أحدُ اثنين ،
وإحدى اثنين ، وأحد عشرة ، وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه
السدة ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وتعلب
إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضارب زيد » فيقولون
ثانِ اثنين ، وثالثُ ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث
وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول « ثَنَيْتُ الرجلين »
إذا كنت الثانى منهما ، فن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى غير ؛ لأن له فعلا ، ومن قال
ثالث ثلاثة لم يُعذر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَتَعْلَبُ أَجَازَ نَحْوَ « رَابِعَ » أَرْبَعَةَ » وَمَا لَهُ مُتَابِعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وخذه ،
ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعلم المنع ، وقد فصل فى التسهيل ، وخص الجواز
بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يحمل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فَحُكْمُ جَائِلٍ لَهُ اخْتِصَانًا) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ « أى هذا مُصَبِّرُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةٌ » ، وتوثن الوصف مع الموثث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذٍ اسمٌ فاعِلٌ حقيقة ؛ لأنك تقول « ثَلَاثَتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضمت إليهما فصيْرْتُمُ ثَلَاثَةٌ ، وكذلك « رُبَعُ الثَّلَاثَةِ » إلى « عَشْرَتُ الثَّمَنَةِ » ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجار مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أَحَدٍ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلَ له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

{ تنبيهات } : الأول : الوصف حينئذٍ ليس مَصْنُوعًا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَّلَاثِ والرَّبْعِ والعَشْرِ على وزن الضَّرْبِ ، مصادر ثَلَاثَ وَرَبْعَ وَعَشَرَ على وزن ضَرَبَ ، ومضارعها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لأمه عينا وهو رَبَعَ وَسَبَعَ وَتَسَعَ ؛ فإنه على وزن شَفَعَ شَفَعَ .

الثانى : لا يُسْتَعْمَلُ هذا الاستعمال ثانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانِي وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال : « هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَتَيْ عَشْرِينَ » بالإضافة ، و « هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثَتَا وَثَلَاثِينَ » بالإعمال ، و « رَابِعَةٌ ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ » بالإضافة ، اهـ .

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ) أى إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثنائي اثنين ، فجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ » ، إلى « تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التانيث : « ثَانِيَةَ عَشَرَ اِثْنَتَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَ عَشَرَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين ، وهذا الاستعمال هو الأصل .

وراءه استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصَر على صدر الأول ؛ فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أَوْ فَاعِلًا بِجَاءِ التَّيْنِ) يعني التذكير والتانيث (أَضِفْ * إلى 'مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي بِفِي') بفي : جواب أَضِفْ ؛ فهو مجزوم أشبهت كسرتة ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نويته ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التانيث : « ثَانِيَةَ اِثْنَتَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَةَ تِسْعَ عَشَرَ » .

والثاني منهما : أن يُقْتَصَر على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ اِلِاسْتِعْنَاءُ بِحَادِي عَشَرَ * وَنَحْوِهِ) أي « ثاني عشر » إلى « تاسع عشر » ، وفي التانيث : « حادية عشرة » إلى « تاسعة عشرة » فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حينئذ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثاني ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثاني فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم

أنه يجوز بناؤها لحل كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ، بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين مُتَنَزَّعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثاني : أن تعربهما معاً مُدَّرَأً حذف عجز الأول وصَدَرَ الثاني ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ؛ فيُجَرَى الأول على حسب العوامل ويُجَرُّ الثاني بالإضافة ، أما إذا اقتضت على التركيب الأول — بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الانصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحَ الشَّارَح — فإنه يتعين بقاء الجزئين على البناء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مثَّل بحادى عشر دون غيره ليقض من التثليل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصل واحد وواحدة ، فصار حادٍ وحادية ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فوزَّعتهما عالف وعالقة ، وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » فشاذنٌ به على الأصل المرفوض ، قال فى شرح الكفاية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنبيف ، أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صَوَّغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماة من المتقدمين أجازوه قياساً ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، أو « رَابِعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف المقد من الأول للاباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين « هذانان »

أَحَدَ عَشَرَ ، وثالثُ اثْنَيْ عَشَرَ « بالتثنية ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ إِذْ كُرِّا وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والثانيث (قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَفُ على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلخا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

﴿ تنبيه ﴾ : لم يذكرُوا فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً ، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَثَلَاثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرٌ وَمُتَسِّعٌ ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : يؤرخ بالليالى لِسَبْعَتِهَا ؛ لحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كَتَبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ لِفَرْتِهِ ، أَوْ مُهَلِّهِ ، أَوْ مُسْتَهْلِهِ » ثم يقول « كَتَبَ لِلَيْلَةِ خَلَّتْ ، ثُمَّ لِلْيَلَتَيْنِ خَلَّتَا ، ثُمَّ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ ، إِلَى عَشْرِ » ، ثم « لِأَحْدَى عَشْرَةٍ خَلَّتْ إِلَى النِّصْفِ مِنْ كَذَا ، أَوْ مُتَقَسِّفَةٍ ، أَوْ انْتِصَافِهِ » ، وهو أجود من تَحْمَسَ عَشْرَةَ خَلَّتْ ، أَوْ بَقِيَتْ ، ثُمَّ « لِأَرْبَعِ عَشْرَةٍ بَقِيَّتْ ، إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ » ، ثم « لِعَشْرِ بَقِيَّتْ ، أَوْ ثَمَانِ بَقِيَّتْ ، إِلَى لَيْلَةِ بَقِيَّتْ » ، ثم « لِأَخْرِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ سِرَارِهِ ، أَوْ سَرَرِهِ » ثم « لِأَخْرِ يَوْمٍ مِنْهُ ، أَوْ سَاخِجِهِ ، أَوْ انْسِلَاحِهِ » وقد تخلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يُكْنَى بها عن العدد ، ولهذا أُرْدَفَ بها باب العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْتَنٍ الجنس والمقدار ، وهي على قسمين : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز ؛ أما الأولى فمميزها كميز عشرين وأخواته في الأفراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَبْزُوفٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ يَمَثَلُ مَا

مَبْزُوتٌ عِشْرِينَ كَمْ شَخْصًا سَمَا)

أما الأفراد فلازم مطلقاً ، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلماناً لك » إذا أردت أصنافاً من العلمان — جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً ، والثاني : ليس باللازم ، بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيوطي ، وعليه حمل أكثرهم .

كَمْ عَمِي لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

[فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيوطيه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجِزْ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرٍ إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً)

فيجوز في « بكم درهم اشتريت » النصب وهو الأرجح ، والجزم أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بن مضمرة كما ذكر ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة ، والثاني : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية - وهي الخبرية - فميزها يستعمل تارة كمبزة عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كمبزة مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :
(وَأَسْتَقِيمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَمَشْرَةٍ أَوْ مِائَةً كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)
ومن الأول قوله :

١١٣٥ - كَمِّ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ
[وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادَا]

ومن الثاني قوله :

١١٣٦ - وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتَّهَا غَيْرَ آئِمٍ
[بِسَاحِيَةِ الْحَجَلَيْنِ رِيَانَةَ الْقَلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَاتٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي
ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لغة تميم نصبٌ تمييز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهامٍ نهيٍّ ، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمنني فقد نسيته ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد حَلَبَتْ » ، وأفرد الضمير تحلاً على لفظكم ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلاك وبقدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمدح كورة كما حذف لك من صفة خالة مدلولاً عليها بلاك الأولى ، والخبر « قد حَلَبَتْ » ، ولا بد من تقدير « قد حَلَبَتْ »

أخرى ؛ لأن الخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع يشاذ كما زعم بعضهم .

الثانى : الجرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين :

الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها فى السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ - كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَّمَمَهَا الْخَرِيبُ ذُو الْجَلْدِ

وقوله :

١١٣٨ - كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

١١٣٩ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخَمَ الدَّسِيقَةَ مَا حِينْدٍ تَفَاعٍ

والصحيح اختصاصه بالشعر ، ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل : إن كان الفصلُ بناقص نحو « كم اليومَ جَائِعَ أَتَانِ » و « كم بك مأخوذٌ جاعنى » جاز ، وإن كان بتسام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ - كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ

[إِذَا لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجاز وبحرور معا كقوله :

١١٤١ - تَوْثُمْ سَيْنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدٍ بِأَغَارِهَا

تمين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ، ويفترقان في ثمانية أمور :

فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامها ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يلزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا الضمة وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب ، فكم بقسميهما إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي بحرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رابط ضميرها أو سببها فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعدي ولم يأخذ مفعوله فهي متعدي .

ففيها الابتداء والنصب .

وفيهما الافتقار إلى مميز الاستفهامية أصله .

وفيهما الافتقار إلى مميز الخبرية يكون مفردا وجما ، وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السمة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر ، وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير ، خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفي أن الخبرية تختص بالماضي كـ «رُبَّ» ؛ فلا يجوز «كم غلمان سألهم» كما لا يجوز «رُبَّ غلمان سألهم» ويجوز «كم عبدا سأشتهه» ، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع

الخبرية لا يستدعى جواباً بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقتصر بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ؛ فيقال في الخبرية « كم عبيد لي ، خمسون بل ستون » ، وفي الاستفهامية « كم مائة أعشرون أم ثلاثون » هـ .

(كَكَمْ) يعني هذه ، أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والقدار (كَأَيْنَ وكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ * تمييز ذَيْن ، أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تَصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية ؛ فتقول « كَأَيْنَ رَجُلًا رَأَيْتَ » ، ومنه قوله :

١١٤٢ — وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً
قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مِنْ مُنْعَمٍ

وقوله :

١١٤٣ — اِطْرُدِ الْيَاسَ بِالرَّجَاءِ ، فَكَأَنَّ
أَلَمًا حُمٌّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

وتقول : « كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ لَقِيتَ » ، ومنه « وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » ، « وكأين من آية فى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمْرُونَ عَلَيْهَا » وتقول : « رَأَيْتُ كَذَا رَجُلًا » .

(تنبيهات) : الأول : توافُق كلِّ واحدة من كَأَيْنَ وكَذَا كَمْ فى أمور ، وتخالُفها فى أمور :

أما كَأَيْنَ فإنها توافُق كم فى خمسة أمور ، وتخالُفها فى خمسة ؛ فتوافُقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيْنَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً » فقال : ثلاثاً وسبعين .

وتخالفا في أنها مركبة وكـ بسيطة على الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه وأى النونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسمَ في الصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف ، وفي أن مميزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابنُ عصفور لزوم ذلك ، ويردّه ما سبق ، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد نضى ، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز « بكأين تبيع هذا الثوب » وفي أن مميزها لا يقع إلا مفردا .

وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور ، وتخالفا في أربعة ؛ فتوافقها في البناء ، والإيهام ، والافتقار إلى تلميز ، وإفادة التكثير . وتخالفا في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لا تلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ — عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَا كِرَا

كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَنَّمَ دُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : « قل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوب » و « كذا أثواب » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال قهواؤهم : إنه يلزمه بقوله « عندى كذا درهم » مائة ، وبقوله « كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبردة والأخفش وابنُ كيسان والسيرافي وابن عصفور ، ووهب ابن السيد ؛ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبرد ومن ذكر معه . وعبارة التسهيل : « كنى بعضهم بالمفرد المتميز

بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثانى : قد بان لك أن قوله « أوبه صل من تصب » راجع إلى تمييز « كأين » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمْ كَأَيْنُ وَكَذَا ، وَنَصَبًا وَقِيلَ كَأَنَّ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبًا

لسكان أحسن من أوجه ؛ أحدها : النصيص على الخلف السابق ، ثانيها : التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها ؛ لجريان خلف في وجوبها ، رابعها : إفادة أن كائن لغة في كَأَيْنَ ، وفيها خمس لغات ، أفصحها كَأَيْنُ ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليها « كَأَنَّ » على وزن كاعن ، وبها قرأ ابن كثير ، وهى أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

والثالثة : كَأَيْنَ مثل كَعَيْنَ ، وبها قرأ الأعشى وابن محيصن ، والرابعة كَيْتَيْنِ بوزن كَيْعَيْنِ ، والخامسة كأن على وزن كَعَنَّ ، وسبب تلغيم هذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : نأتى كذا هذه - أعنى المركبة - كناية عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردة ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث « يقال للعبد يوم القيامة أتذكرُ يومَ كذا وكذا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما - وهما كاف التشبيه وذو الإشارية - نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَاً فَلَا طَرَبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو «أهـ كذا عرشك» .

﴿خاتمة﴾ : يكتفى عن الحديث أيضا بكَيْتَ وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ ، بفتح التاء وكسرهما ، والفتحُ أشهرُ ، وهما مخففتان من كَيْمَةٍ وَذَيْمَةٍ ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كَيْمَةٌ وَكَيْمَةٌ وَذَيْمَةٌ وَذَيْمَةٌ ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كَيْتَ ، بل لابد من تكررها ، وكذلك ذَيْتَ ؛ لأنها كناية عن الحديث ، والتكريرُ مشعرٌ بالطول :

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأى ، وبمن ، والعلم بعد من .

(أَحْكِ بِأَيِّ مَا لَمْ نَكُورِ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ)

أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لم نكُور مذكور مسئول عنه بها ، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ؛ فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلأمين وجاريتين وبنين وبناتٍ : أَيًّا ، وأَيَّةَ ، وَأَيِّنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيَّاتِ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل ؛ فيقال : أَيًّا ياهذا ، وأَيَّةَ ياهذا ، إلى آخرها .

واعلم أنه لا يحكى بها جمعُ تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به نحو رجال ؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح ، فيقال : رجالٌ مُسْلِمُونَ ، هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ، ولا يثنى ولا يجمع ، فيقال « أَيًّا » أو « أَيًّا ياهذا » لمن قال : رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، و « أَيَّْةَ » أو « أَيَّْةَ ياهذا » لمن قال : رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء .

(وَوَقَفَا أَخَاكَ مَا لِمَنْكُورٍ يَمْنَنُ وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ)

فتقول لمن قال قام رجل : مَنُو ، ومن قال رأيت رجلا : مَنَا ، ومن قال مررت
برجل : مَنِي ، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثنى المذكر (مَنَانٍ وَمَنَيْنِ بَعْدَ)
قول القائل (لِي * إِلْفَانِ يَابْنَيْنِ) وضرب خُرَّانٍ عَبْدَيْنِ ، فَمَنَانٍ : لحكاية
الرفوع ، وَمَنَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكَنَ) آخرهما (تَعْدِيلِ) ،
وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ : مَنَّةُ)
بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنَتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ،
وقل في المثنى المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أُمَّتَيْنِ ، أو ضَرَبَتْ خُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ :
مَنَّتَانِ وَمَمَّتَيْنِ ، فممتان : لحكاية الرفوع ، وممتين : لحكاية المجرور والمنصوب .
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزَرُ) أى قليل ، وإنما كان
الفتح أشهر في المفرد ، والإسكان أشهر في التثنية ؛ لأن التاء في « مَنَتْ » متطرفة ،
وهي ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك مَمَّتَانِ ،
(وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ * يَمْنَنُ) في حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (بِأَثَرِ) قول القائل
(ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفُ) : مَمَّنَاتُ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم
(مَنُونٌ وَمَمَّنِينَ مُسَكَّنًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ : جَاقَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا) أو ضرب قوم قومًا ،
فَمَنُونٌ : للرفوع ، وَمَمَّنِينَ : للمجرور والمنصوب .

﴿ تنبيه ﴾ : في الحكاية يَمْنَنُ لفتان ؛ إحداهما — وهى الفُصْحَى — أن
يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم ،
ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكِي بها إعرابُ المسئول عنه فقط ،
فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنُو ،
وفي النصب : مَنَا ، وفي الجر : مَنِي .

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَقِظْ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول : « مَنْ يافتي ؟ » في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وضلاً ؛ فتقول : « مَنْ يافتي » وتشير إلى الحركة في « منّت » ولا تنون ، وتكسر نون المثني ، وتفتح نون الجمع ، وتنون مناتٍ ضمًا وكسرًا ، وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

١١٤٧- أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثبات العلامة وضلاً ، والآخر : تحريك النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حكى مقدراً غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرُ مَنْونَ فِي نَظْمٍ عُرِفَ) وهو لتأبط شراً ، ويقال : لشمر الغساني ، وتماه :

فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

ويروى « عمو صباحا » ويفلظ المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي ففاظ من أنشد « صباحا » ، وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحد من الروايتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عمو ظلاما » من أبيات رواها ابن دُرَيْد عن أبي حاتم السَّخْتِيَّاني عن أبي زيد الأنصاري أولها :

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ بِمَعِيدٍ وَهْنٍ يَدَارِي مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وهي مشهورة ، وعلى رواية « عمو صباحا » من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الفسائي أولها :

أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ : عَمُوا صَبَاحًا

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَادِي الْجِنَّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَانَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

(وَالْعَلَمُ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيدا : مَنْ زَيْدٌ؟ ومررت بزید : مَنْ زَيْدٌ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد مَنْ مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ خبره مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقترنت بماطف نحو « وَمَنْ زَيْدٌ » تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات) : الأول : يشترط لحكاية العلم بَمَنْ أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ؛ فلا يقال « مَنْ الفرزدق » بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن هذا الاسم يُعْمَنُ انتفاه الاشتراك فيه .

الثاني : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منزه يونس وجوزه غيره ، واستحسنه سيدي ، فيقال لمن قال « رأيت زيدا وأباه » : مَنْ زَيْدٌ وَأَبَاهُ؟ ومن قال « رأيتُ أخا زيدا وعمرا » : مَنْ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا؟ .

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، ولا مَنْ زَيْدٌ ابْنُ الْأَمِيرِ ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابْنَ الْأَمِيرِ ، ويقال « مَنْ زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو » لمن قال : رأيت زيدا بن عمرو .

الخامس : فهم من قوله « أَحْكَيْنَهُ » أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مُقَدَّرٌ ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن مَنْ مبتدأ ، والعلم بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة ؛ لاستغفال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة أشياء؛ أحدها:

أن مَنْ تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانيها : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الوصل . ثالثها : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَنْو ، وَمَنَّا ، وَمَنِي ، بخلاف أى . رابعها : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها القلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح ، نقول أية وأيتان ، وفي مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿ خاتمة ﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ — تَمِغَتْ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَمِيثًا

فَقُلْتُ لَصَصِيدَحْ : انْتَجِي بِلَالًا

والمكتوب نحو قوله : قرأتُ على قصه محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهى مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول في حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستنابات بأى أو بَمَنْ ، وهو ما تقدم ، وضربٌ بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب — وقد قيل له : هاتان تمرتان — : « دَعَمَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : إنيهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عربياً يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » والله أعلم .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة ، وتختص بالأفعال كقامت ، والألف كذلك : مفردة — وهى المقصورة — كحُبلى ، وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة — وهى الممدودة - كحَمراء .

واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، ولهذا قدمها فى الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك .

(وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا النَّأَ كَالْكَيْفِ) واليد والعين ، ومأخذُه السماعُ (وَيُعرفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّضْمِيرِ) كيدية إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا)

أى لا تلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث ؛ فيقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِعْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِعْطِيرٌ .

وفهم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غير فارقة ، كقولهم « مَلُولَةٌ وفَرُوقَةٌ » فإن التاء فىهما العبالة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكلة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبَة » بمعنى مركوبة ، و « حَلُوبَة » بمعنى محلوبة وإنما كان فَعُول بمعنى فاعل أصلاً لأن بِنْيَةَ الفاعل أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَذَلِكَ مِفْعَلٌ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجلٌ مِفْشَمٌ » ، وامرأة مِفْشَمَةٌ .

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الْأَوْزَانِ الْأَرْبَعَةِ (فَشُدُودٌ فِيهِ) نحو : « عدوٌ وعدوّة ، وميقانٌ وميقانة ، ومِسْكِينٌ ومِسْكينة » ، وُسُوعٌ « امرأةٌ مسكين » على القياس ، حكاه سيبويه .

(وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيلٍ) بمعنى مقتول ، وَجَرِيحٌ بمعنى مجروح (إِنْ تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ) فيقال : « رجلٌ قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأة قَتِيلَةٌ وَجَرِيحَةٌ » .

والاحتراز بقوله « كقتيل » من فعيل بمعنى فاعلٍ نحو « رَحِيمٌ وَظَرِيفٌ » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقول « امرأةٌ رحيمةٌ وظريفة » .

وبقوله : « إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ » من أَنْ يَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ غَيْرَ جَارٍ عَلَى مَوْصُوفٍ ظَاهِرٍ وَلَا مَتْنَوِيٍّ لِدَلِيلٍ ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ ذِفْ

لكان أجود ؛ ليدخل في كلامه نحو : « رَأَيْتُ قَتِيلًا مِنَ النِّسَاءِ » فإنه مما يحذف فيه التاء لعلم بموصوفه ؛ ولهذا قال في شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذَمِيمَة ، وَخَصْلَة حميدة ، كما حُلّ الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .
 ﴿ تنبيه ﴾ : الأصل فى لحاق التاء الأسماء ، إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة » ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ » ، وامرئ وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلام وغلامة ، وفتى وفتاة .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرّة » ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة » .

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبْأَةٌ وَجَبْءٌ » ، وَكَمْنَاَةٌ وَكَمْءٌ » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرَّةٌ وَجَرَّةٌ » ، وَلَبَنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَقَلَنْسُو(١) وَقَلَنْسُوءَةٌ ، وَسَفِينٌ وَسَفِينَةٌ » .

وقد يجامعها المبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولنا كيد المبالغة كملامة ونسابة .

وقد تجىء مُعَاقِبَةٌ لِيَاءِ مَفَاعِيلٍ كزَنَادِقَةٌ وَجَحَاجِحَةٌ ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأَ بها ، بل يقال : زَنَادِيقٌ ، وَجَحَاجِيعٌ ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاءُ بها دالَّةٌ على النسب ، كقولهم : أَشْعَبِيٌّ وَأَشَاعِنَةٌ ، وَأَزْرَقِيٌّ وَأَزَارِقَةٌ ، وَمُهَاجِيٌّ وَمَهَالِبَةٌ .

وقد يجامعها دالَّةٌ على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو كَيْلَجَةٌ وَكَيْالَجَةٌ ، وَمَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ ، وَالْكَيْلِجَةُ : مقدارٌ من الكَيْلِ معروف ، والمَوْزَجُ : الخف .

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويتبعه قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، واعرابه كمنس وغاز .

وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية .

وتجىء عوضاً من فاء نحو عِدَّة ، أو من عَيْن نحو إقامة ، أو من لام نحو سَنَة

وقد عوضت من مدَّة تفعيل في نحو تَرْكِيَّة وتَنْمِيَّة وتَنْزِيَّة .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَة للمعتدل القائمة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَة وهو الشجاع .

وقد تجىء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كمنجَّة وناقة، ومنه نحو حجارة وصقورة ، وخوالة وعمومة ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصَرٍ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَنَّى الْغُرِّ)

أى غراء ، والمقصورة هى الأصل ؛ فلهذا قدما

(وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى) أى المقصورة (يُبْدِيهِ) أى يظهره أوزان .

الأول : (وَزَنُ) فُعْلَى — بضم الأول وفتح الثانى — نحو (أَرْبَى) للداهية ، وأدنى وشعبي لموضعين ، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى — بالنون — حَبَّ يُعْقَدُ بِهِ اللَّبَنُ ، وَجُنْفَى لموضع ، وَجُهَى لمظام النمل^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ، وهو الصواب ، ومنه مع المدودة : اسماء خُشَّاء للمظم الذى خَلَفَ الأذن ، وصفة ناقة عَشْرَاء ، وامرأة نَفْسَاء ، وهو فى الجمع كثير نحو كَرَمَاء وفُضَلَاء وخُلَفَاء .

الثاني: فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسماءُ بُهْمَى لَنَبْتٍ ، وصفةٌ نحو حُبْلَى (والطُولَى) ، ومصدراً نحو رُجْمَى وبُشْرَى .

الثالث: فَعَلَى - بفتحتين - ومنه اسماءُ بَرَدَى لنهرٍ بدمشق ، وأَجَلَى لموضع ، ومصدراً بِشَكَى وَجَزَى (وَمَرَطَى) ، يقال: بِشَكَّتِ الناقةُ ، وَجَزَتِ ومرطت: أى أسرعت ، وصفةٌ كَحِيدَى .

﴿ تنبيه ﴾: عدَّ في التسهيل هذا الوزنَ من المشترك ، ومنه مع المدودة قرَمَاءَ وَجَنَفَاءَ لموضعين ، وابن دَأْنَاءَ وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فَعَلَى - بفتح الأول وسكون الثاني - وقد أشار إليه بقوله: (وَوَزَنُ فَعَلَى جَمْعًا) نحو جَرَحَى (أو مصدرًا) نحو نَجَوَى (أو وصفة) لَأَنْثَى فَعْلَانُ (كشَبَعَى) فإن كان فَعَلَى اسمًا لم يتعين كونُ ألفه للتأنيث ولا قَصْرُها ، بل قد تكون مقصورةً كَسَلَمَى وَرَضَوَى ، وتكون ممدودة كالعَوَاءِ ، وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، واللاحق ، ومما فيه الوجهان أَرُطَى ، وَعَلَقَى ، وَتَرَى .

الخامس: فُعَالَى - بضم أوله - ويكون اسمًا كَسُمَانَى ، (وكَجَبَارَى) لظَّارِين ، وجَمْعًا كَسُكَّارَى ، وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جملُ عُلَادَى .

السادس: فُعَلَى - بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحا - نحو (سُمَيْى) للباطل .

السابع: فِعَلَى - بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث - نحو (سِبْطَرَى) ودَفَقَى ، لضربين من المشى .

الثامن: فِعَلَى - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدرًا نحو (ذِكْرَى) وجَمْعًا نحو حِجْلَى وَظِرْبَى ، جمع حَجَلَةٍ وَظَرِبَانٍ على وزن قَطْرَان ، وهى دويبة تشبه الهرة مُنْتَنَةً

القَسْو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث ، نحو ضَيْزَى بالهمزة ، وهى القسمة الجائزة ، والثَّـيزَى وهو خَشَب يصنع منه الجِفَان ، والدِفلى وهو شجر ، وإن نون فأنفه للحاق ، نحو رجل كَيْصَى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزْهَى وهو الذى لا يلهو ، وإن كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان ، نحو ذِفْرَى ، وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نون دِفلى وعلى هذا فتكون ألفه للحاق .

التاسع : فَعْلَى — بكسر الأول والثانى مشدد — نحو هَجِيرَى للعادة (وحِثْنَى) مصدر حَثَّ ، ولم يحىء الا مصدراً .

﴿تنبيه﴾ : عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم : هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ أى بأمره الباطن ، وَخِصِيصَاء للاختصاص ، وَفَخِيرَاء للافخر ، وَمَكِينَاء للتمكن . وهذه الكلمات تُمَدُّ وتَقْصُر . وجعل الكسائى هذا الوزن مَقِيصاً ، والصحيح قَصْرُهُ على السماع .

العاشر : فَعْلَى — بضم الأول والثانى وتشديد الثالث — نحو حُذْرَى وَبُذْرَى ، من الحَذَر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثنية الكاف . ﴿تنبيه﴾ : حكى فى التسهيل سُلْحَفَاء^(١) بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى الفراء سُلْحَفَاءَ ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بُهْمَاءَ .

الحادى عشر : فُعْلَى — بضم الأول وفتح الثانى مشدداً — نحو قُبَيْطَى للناطف^(٢) ، (كذلك خُلَيْطَى) للاختلاط ، وَلُغَيْرَى للغز .

﴿تنبيه﴾ : سمع منه مع الممدود هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ ، ولم يسمع غيره .

(١) المشهور أن اللام فى سلحفاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثاني عشر: فعلى - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو خُبَّازِي (مع الشُّمَارِي) لنبتين ، وخُضَارِي لطائر .

(وَأَعَزُّ) أى انسُبْ (لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان في مباني المقصورة (استِنْدَارًا) فما ندر فَيَعْلَى كخَيْسَرَى للخسارة ، وفَعْلَوَى كَهَرَنَوَى لنبتٍ ، وفَعْوَلَى كَفَعْوَلَى لضرب من مشى الشيخ ، وفَيَعْوَلَى كَفَيَضُوضَى ، وفَوَعْوَلَى كَفَوَضُوضَى للمفاوضة ، وفَعْلَلَايَا كَبُرْحَايَا للعجب ، وأفَعْلَلَوَى كَأَرْبَعَوَى لضرب من مشى الأرنب ، وفَعْلَوَلَى كَرَهْبُونَى للرَّهْبَةِ ، وفَعْلَلَوَلَى كَحَنْدَقُوقَى لنبت ، وفَعْيَلَى كَهَبْيَخَى لمشية بتيختر ، وَيَفَعْلَى كَيَهْبَرَى للباطل ، وإِفَعْلَى كِيَايَحْلَى لموضع ، ومَفَعْلَى كَمَكُورَى للعظيم الأرنبة من الدواب ، ومِفَعْلَى كَمِرْقَدَى للسكثير الرُقَاد ، وفَوَعْلَى كَدَوْدَرَى للعظيم الخصيتين ، وفِعْمَلَلَى كَشِفْصَلَى لجل نبت ، وفَعْلَلَا كَمَرَحَيَا للرح ، وفَعْلَلَايَا كَبَرْدَرَايَا ، وفَوَعْلَايَا كَحَوْلَايَا ، وهذان لموضعين ، وفي كون هذه كلها نادرة نظر .

(لِمَدَّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَعْلَلَه) كيف أتى ، اسما كَصَحْرَاءَ ، أو مصدرًا كَرَغَبَاءَ ، أو جمعا في المعنى كطُرَفَاءَ ، أو صفة لأنثى أفعَلَ كَحَمْرَاءَ ، أو لغيره كدِيَمَةٍ هَطْلَاءَ^(١) .
والثاني والثالث والرابع : (أَفْعِلَلَه مُثَلَّتَ الْعَيْنِ) كأَرْبَعَاءَ وأَرْبَعَاءَ وأَرْبَعَاءَ — بفتح الباء وكسرهما وضما — للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره في التسهيل ، ومن لمقصورة قولهم : أَجْفَلَى لدعوة الجماعة .

(١) وردت هذه الكلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، في قوله :

دِيَمَةٌ هَطْلَاءَ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتَدُرُ

والخامس : (فَعْلَلَاءَ) كَمَقْرَبَاءَ لِمَسْكَانٍ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة فَرَّتَنَى اسم امرأة .

(ثم) السادس : (فِعَالًا) كَقِصَاصَاءَ لِلْقِصَاصِ ، كما حكاه ابن دُرَيْدٍ ، ولا يحفظ غيره .

والسابع : (فُعْلَلًا) — بضم الأول — كَقُرْفُصَاءَ ولم يجيء إلا اسما ، وحكى ابن القطائع أنه يقال : قَعَدَ الْقُرْفُصَى ، بالقصر ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز في ثلثه الفتح والضم .

والثامن : (فَاعُولًا) كَمَاشُورَاءَ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بَادُولِي اسم موضع .

والتاسع : (فَاعِلَاءَ) كَقَاصِمَاءَ لِأَحَدِ بَنِي جَحْرة البربوع .

والعاشر : (فِعْلِيًّا) — بكسر الأول وسكون الثاني — كَكِبْرِيَاءَ .

والحادي عشر : (مَفْعُولًا) كَشَيْوَحَاءَ لَجَاعَةِ الشيوخ .

والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَعْمَالَاءَ وَفَعِيلَاءَ وَفَعُولَاءَ ، وإليه أشار بقوله : (وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعْمَالًا) والفاء مفتوحة فيهن ؛ فَعْمَالَاءَ نحو بَرَّاسَاءَ ، يقال : ما أدرى أى البرَّاسَاءِ هو ، أى أى الناس هو ، وَبَرَّاسَاءُ القِتَالِ : شدته ، وقد أثبت ابن القطائع فَعْمَالًا مقصورا في ألفاظ : منها خَزَّازَى اسم جبل ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، وَفَعِيلَاءَ نحو بَرِّسَاءَ بمعنى بَرَّاسَاءَ ، وتَمَرُ قَرِيْبَاءَ وَكَرِيْبَاءَ لنوع منه ، وعده في التسهيل من المشترك ، ومن المقصورة كَثِيرَى ، وَفَعُولَاءَ نحو دَبُوقَاءَ للعذرة ، وَحَرَّورَاءَ لموضع تنسب إليه الحُرُورِيَّةُ ^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : عدَّ في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة ، وأثبت ابن القطائع

(١) الحرورية : جماعة من الخوارج .

فَعَوَّلَى بِاتْقَصَر ، من ذلك حَضُورَى لموضع ، وَدَبُوقَى اِفَةٍ في دَبُوقَاءَ بالمدّ ، وَدَقُوقَى لقرية بالبحرين ، وَقَطُورَى قَبِيلَةٍ في جُرْهُمُ ، وفي شِعْرٍ امرئ القيس « عَقَابٌ تُنَوِّقِي »^(١) ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فَعَلَاءَ — مثلث الفاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلَاءَ أَخْذَا) فالفتح نحو جَنْفَاءَ اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيْرَاءَ وهو ثوب مُحَطَّطٌ يُعْمَلُ مِنَ الْقَزِ ، والضم نحو عُشْرَاءَ وَنَفْسَاءَ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

﴿ تنبيه ﴾ : كلامه بوجه حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب ، منها فَعِلَاءَ نحو دَبَيْكَسَاءَ لقطعة من النعم ، وَيَفْعَالَاءَ نحو يَنَابِعَاءَ لمكان ، وَتَفْعَلَاءَ كَتَرَكْسَاءَ لمشية للتبختر ، وَقَعْنَالَاءُ نحو بَرْنَسَاءُ بمعنى بَرَسَاءَ وهم الناس ، وَقَعْنَلَاءَ نحو بَرْنَسَاءَ بمعناه أيضا ، وَفَعْلَلَاءَ نحو طَرْمِسَاءَ لليلة المظلمة ، وَفَعْنَلَاءَ نحو حُنْفُسَاءَ وَعُنْصَلَاءَ وهو بَصَلُ الْبَرِّ ، وَفَعْلُولَاءُ نحو مَعْكُوكَاءَ وَبَغْكُوكَاءَ للشر والجلبة ، وَقَعُولَاءَ نحو عَشُورَاءَ لغة في عَاشُورَاءَ ، وَمَفْعَلَاءُ نحو مَشِيخَاءُ^(٢) للاختلاط ، وَقُعْلِيلِيَاءُ نحو مُزَيْقِيَاءَ لعمر بن عامر ملك اليمن .

(١) ذلك في قوله :

كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِأَبْجُونِهِ عَقَابٌ تُنَوِّقِي لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في عطف النسق .

(٢) ويعمل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

﴿ خاتمة ﴾ : الأوزان المشتركة بينهما فعلاً بفتحيتين ، وقملاً بضم ثم فتح ، وقملاً بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وفعيلاً بفتح الأول وكسر الثاني ، وفعيلاً بكسر الأول والثاني مشدداً ، وفعيلاً بضم الأول وفتح الثاني مشدداً ، وفاعولاً ، وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفعيلاً نحو إهجيرى وإهجيراء وهى المادة ، وفوعلاً نحو خوزلى لضرب من المشى ، وحوصلي للحصول ، وفعيلاً نحو خيزلى بمعنى خوزلى ، وديكسَاء بمعنى ديكسَاء ، وفعيلاً بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زميكى وزميكاء لمنبت ذنب الطائر ، وقملاً بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء ، وفعالاً نحو جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد .

وأما فعلاء كملباء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسياء وهو حة فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وقملاء كحواء وهو نبت واحد حواء ، ومزاء وهو ضرب من الخمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظم الناقى خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

المقصور والمدود

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة ، والمدود : هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى ، وقد أشار إلى المقصور القيامى بقوله :

(إِذَا أَسْمُ) صحيح (اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ * فَتَجَا وَكَانَ ذَا نَظِيرِ)

من المعتل (كالأسف) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرُ * ثُبُوتُ قَصْرِ
بِقِيَّاسِ ظَاهِرٍ) نحو جَوَى جَوَى ، وَعَمَى عَمَى ، وَهَوَى هَوَى ؛ فهذه
وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أَسِفَ
أَسَفًا ، وَفَرِحَ فَرَحًا ، وَأَشِيرَ أَشْرًا ؛ لما علمت في باب أبنية المصادر أن فِعَلَ المكسور
العين اللازم بابه فَعَلَ بفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ التَّمِينُ بِالْبُكَاءِ

غِرَاءَ ، وَمَدَّيْنَهَا مَدَامِيعُ نَهْلٍ

فَغِرَاءَ : مصدرُ « غَارَيْتُ بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لامصدر
« غَرَيْتُ بِالشَّيْءِ أَغْرَيْتُ بِهِ » إذا تَمَادَيْتَ فِيهِ فِي غَضَبِكَ (كَفِعَلٍ) بكسر الفاء
(وَفَعَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِي جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ) بكسر الفاء (وَفَعْلَةٍ)
بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثاني للثاني ؛ فالأول نحو فَرِيَّةٍ وَفَرَى ،
وَمَرِيَّةٍ وَمَرَى ، والثاني (نَحْوُ) الدُّمِيَّةِ وَالدُّمَى) ، وَمُدَيَّةٍ وَمُدَى ؛ فإن نظيرها
من الصحيح قَرَبَةٌ وَقَرَّبَ بكسر القاف ، وَقَرُبَةٌ وَقَرَّبَ بضمها ، وهو مستوجب فتح
ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُعْطَى وَمُعْتَنَى ؛ فإن
نظيرها من الصحيح مُكْرَمٌ وَمُحْتَرَمٌ ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أَقْلٌ صفةٌ لتفضيل
كان كَالْأَفْصَى ، أو لغير تفضيل كَأَعْمَى وَأَعْشَى ؛ فإن نظيرها من الصحيح الْأَبْعَدُ
وَالْأَعْمَشُ ، وكذلك ما كان جمعا لفعلى أتى الْأَفْعَلُ كَالْقُصْوَى وَالْقُصَى ، وَالْدُّنْيَا وَالْدُّنَى ؛
فإن نظيرها من الصحيح الْكُبْرَى وَالْكَبَرُ ، وَالْأُخْرَى وَالْآخِرُ ، وكذلك ما كان من
أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فَعَلٍ بفتحيتين ، وعلى
الوَخْذَةِ بِمصاحبة التاء كحَصَاةٍ وَحَصَى ، وَقَطَاةٍ وَقَطَا ؛ فإن نظيرها من الصحيح شَجَرَةٌ
وَشَجَرٌ ، وَمَدَرَةٌ وَمَدَرٌ . وكذلك الْمَفْعَلُ مدلولا به على مصدرٍ أو زمان أو مكان

محو مَلْهُى وَمَسَمَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ ، وكذلك المِفْعَل مدلولاً به على آله نحو مِرْمَى وَمِهْدَى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح يَخْصَفُ وَيَغْزَلُ .

نم أشار إلى الممدود القياسى بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ * فَأَلَمَدُ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتَّى عُرِفَ) وذلك (كَصَدَرَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ * بِهِمْ وَضَلَّ كَارِعَوَى) ارعواء (وَكَأَزَنَى) ارتياء ، وكاستقصى استقصاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واقتَدَرَ اقتدارًا ، واستَخْرَجَ استِخْرَاجًا ؛ وكصدر أَفْعَلَ نحو أَعْطَى إِعْطَاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَامًا وكصدر فَعَلَ دالاً على صوت أو مرض كالرُغَاءِ والثُّغَاءِ والمُشَاءِ ؛ فإن نظيرهما من الصحيح البُغَامُ والدُّوَارُ ، وكفَعَالَ مصدر فاعَلَ نحو وَالَى ' ولاء ، وعَادَى عِدَاءً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِرَابًا ، وقَاتَلَ قِتَالًا ، وكفرد أَفْعَلَةً نحو كَسَاءَ وَأَكْسِيَةً ، وِرْدَاءَ وأَزْدِيَّةً ؛ فإن نظيره من الصحيح حِرَارٌ وأَجِرَةٌ^(١) وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَى وَقَفًا مقصودان ، وأما قوله :

١١٥٠ - فِي آيَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ

لَا يُنْصَرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الظُّنْبَا

والمفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة ، وقيل : جُمِعَ نَدَى عَلَى نِدَاءٍ كَجَمَلَ وَجَمَالٍ ، ثم جمع نِدَاءً عَلَى أُنْدِيَّةٍ ، ويبيده أنه لم يسمع نِدَاءً جمعاً ، وكذا ما صيغ من المصادر على

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا في النسخ ، والذي بخط الشارح في التوضيح حمار

وأحمره ، وسلاح وأسلحة ، اهـ

تَفْعَال ، ومن الصفات على فَعَّال أو مِفْعَال لقصد المبالغة ، كالتَفْعَاء والعَدَّاء والمِغْطَاء ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَذْكَار والخِلْجَار والمِهْذَار .

* * *

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلِ ، كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا)

العامد : مبتدأ ، وبنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير المستتر في الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف في موضعه .

والمعنى أن ما ليس له نظير أطرد فنبح ما قبل آخره فقصره سماعي ، وما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فبده سماعي .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفِتَيَان ، والسَّنَا الضَّوْء ، والثَّرَى التُّراب ، والحِجَا العقل .

ومن المدود سماعا : الفَتَاء حَدَاثَةُ السِّن ، والسَّنَاء الشَّرَف ، والثَّرَاء كثرة المال ، والحِذَا النعل .

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل القصير ، ومنه قوله :

١١٥١ — لَا بَدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

[وَلَوْ تَحَنَّنِي كُلُّ عَوْدٍ وَدَرَبٍ]

وقوله :

١١٥٢ — فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِفُونَهُ

وَأَفْلُ الْوَفَا مِنْ حَاثٍ وَقَدِيمٍ

(٨ — الأشموني ٣)

﴿ تنبيه ﴾ : منع الفراء قصرَ ماله قياسُ يوجبُ مدّه نحو فَعَلَاءَ أَفْعَلْ ؛ يقول المصنف « وقصرُ ذى المد اضطراراً مجمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويردُّ مذهب الفراء قوله :

١١٥٣ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً
صَفَرًا كَلَوْنِ الْفَرَسِ الْأَشْفَرِ

وقوله :

١١٥٤ - وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طَيْرَةٍ
مَا إِنْ يَنَالُ يَدَا الطَّوِيلِ قَذَالِمَا
(وَالْعَكْسُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (بِخِلَافِ يَقَعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازوه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفصل الفراء فأجاز مدّاً مالا يخرج منه المدُّ إلى ما ليس فى أبيتهم ، فيجيز مدَّ مَقَلَى بكسر الميم فيقول مَقَلَاءَ لوجود مِفْتَاح ، ويمنع مدَّ مَوَلَى لعدم مَفْعَالٍ بفتح الميم ، وكذا يمدُّ لِحَى بكسر اللام فيقول لِحَاءَ لوجود جِبَالٍ ، ويمنع فى لُحَى بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبيته المجموع إلا نادراً ، والظاهرُ جوازُه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ - وَالزُّرُّ يُبِيلِيهِمْ بِلَاءَ السَّرْبَالِ
تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله :

١١٥٦ - سَيُغْنِيَنِى الذِّى أَغْنَاكَ عَنِّى
فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من « غَانَيْتَهُ » إذا فاجرتَه بِالْفِعَى ، ولا من الغِنَاءِ بالفتح بمعنى النعم كما قيل ؛ لاقرانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ - يَأْكَلُ مَنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْءٍ

يَنْشَبُ فِي الْمَسْجَلِ وَاللَّهَاءِ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاد وابنُ خروف ، وزعم أن سيويو استدللَّ على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منّاير ، قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

﴿ تنبيهه ﴾ : الكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه .

كيفية تثنية المقصور والمدود ، وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرَتَبَاتٍ)

ياءُ كان أصله أو واواً ، رابعاً كان نحو حُبْلِيْ وَمُعْطَى ، أو خامساً نحو مُصْطَفَى وَحُبَّارِيْ ، أو سادساً نحو مُسْتَدْعَى وَقَبْعَتَرِيْ ، تقول : حُبْلِيَّانِ ، وَمُعْطَيَّانِ ، وَمُصْطَفَيَّانِ ، وَحُبَّارَيَّانِ ، وَمُسْتَدْعَيَّانِ ، وقَبْعَتَرَيَّانِ ، وشذ من الرباعي قولهم لطفى الآية : مِذْرَوَانِ ، والأصل مِذْرَيَّانِ ؛ لأنه تثنية مِذْرَى في التقدير ، ومن الخماسي قولهم : قَهْمَرَانِ وَخَوْزَلَانِ ، بال حذف ، في تثنية قَهْمَرَى وَخَوْزَلَى .

(كذا الذي ياء أصله) أى أصلُ ألفه (نحو الفَتَى) قال تعالى : « وَدَخَلَ مَعَهُ

السَّجْنَ فَتَيَّانِ » وشذ قولهم في حِمَى « حِمَوَانِ » بالواو .

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَّى) وَبَلَى إِذَا سَمِيَ بِهِمَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَنْبِيهِمَا :
تَتَيَّانِ ، وَبَلَيَّانِ .

و (فِي غَيْرِ ذَا) الْمَذْكُورِ أَنَّهُ تَقْلِبُ أَلْفِهِ يَاءُ (تُقْلِبُ وَآوًا الْأَلِفُ)
وَذَلِكَ شَيْئَانِ :

الأول : أن تكون ألفه ثلاثة بدلًا من واو ، نحو عَصَا وَقَفًا وَمَنَّا لَعْنَةُ فِي الْمَنِّ
لَّذِي يوزَنُ بِهِ ؛ فتقول : عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ ، وَمَنَوَانِ ، قال :

١١٥٨ - وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْمُذَالِ عِنْدِي

عَصَا فِي رَأْسِ ————— هَا مَنَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم فِي رِضَا « رِضَيَّانِ » بالياء مع أنه من الرضوان .

والثاني : أن تكون غير مبدلة ولم تُتَمَلِّمْ ، نحو أَلَا الاستفتاحية وإذا ، تقول
إذا سميت بهما : أَلَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في الألف التي ليست مُبَدَّلَةً وهي الأصلية ، والمراد بها
ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب ؛ الأول — وهم
المشهور — : أن يعتبر حالهما بالإمالة ، فإن أميلاً نُذِيًّا بالياء ، وإن لم يَمَلَّا فبالواو ،
وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا . والثاني : إن أميلاً أو قلباً ياء في موضعٍ ما ثنيا
بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ؛
فعلى هذا يثنى عَلَى وإلى وَلَدَى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى
الأول يثنى بالواو ، والقولان عن الأخفش . والثالث : الألف الأصلية والمجهولة
يُقْلِبَانِ يَاءً مطلقاً .

الثاني : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ؛ فيجوز فيها وجهان كَرَحَى

فإنها يائية في لغة مَنْ قال رَحَيْتُ ، ووارية في لغة من قال رَحَوْتُ ، فلم نناها أن يقول : رَحَيَّانِ وَرَحَوَانِ ، والياء أكثر^(١) .

(وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفٌ) أى أول الواو المنقلبة إليها الألف ما أُلِفَ في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التانيث (بَوَاوٍ مُثْنِيًّا) نحو صَحْرَاوَانِ وَخَمْرَاوَانِ ، بقلب همزة واوا ، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيحُ همزة ؛ لثلاثي مجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، ولا يجوز عَشَوَاوَانِ ، ويُجَوِّز السكوفيون في ذلك الوجهين ، وشذَّ خَمْرَايَانِ بقلب همزة ياء ، وَخَمْرَاءَانِ بالتصحيح ، كما شذَّ قَاصِعَانِ وَعَاشُورَانِ في قاصعاء وعاشوراء ، بحذف همزة والألف معا ، والجيد الجاري على القياس : قَاصِعَاوَانِ وَعَاشُورَاوَانِ .

(وَنَحْوُ عَلِبَاءَ) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاق — والعِلْبَاءُ : عصابة العنق — وهما عَلِبَاوَانِ بينهما مثبت العرف ، والقُوبَاءُ : داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما عَلِبَايَ وقُوبَايَ بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ، ونحو (كِسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء ؛ إذ أصله حَيَايَ ، يُثْنِي (بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) فتقول : عَلِبَاوَانِ وَكِسَاوَانِ وَحَيَاوَانِ ، وَعِلْبَاءَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاءَانِ ، نعم الأُرْجَحُ في الأول الإعلالُ ، وفي الآخرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ،

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كَأَنَّا غَدَوَةٌ وَبَنِي أَبِيئَنَا يَجْتَنِبُ عُنَيْزَةَ رَحِيًّا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش — وتبعهما الجُزولى — على أن التصحيح مطلقاً أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما فى القلة ، وشذ كَسَائِيَانِ بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثِنَائِيَانِ اطرفى العقال ، قالوا : عقل بعيره ثِنَائِيَيْنِ ، والقياس بثناوين أو بثنائين ؛ لأنه ثنية ثناء على وزن كساء تقديرًا .

(وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ) من المموز ، وهو ما همزته أصلية ، أى غير مبدلة من شيء ، نحو قُرَاءَ ووضَاءَ (صَحَّحَ) فى الثنية ؛ فنقول : قُرَاءَانِ ووضَاءَانِ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوضَاءُ : الوضىء ، وشذ قُرَآوَانِ بقلب الهمزة الأصلية واوا . (وَمَا شَذَّ) فى ثنية المقصور والمدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه (عَلَى نَقْلِ قَصِيرَ) فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء :

الأول : قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَانِ كما تقدم ، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته الثنية صارت الواو كأنها من حَشَوِ الكلمة ، ومثله فى المدود ثِنَائِيَانِ ، قال فى التسهيل : وصححوا مِذْرَوَيْنِ وَثِنَائِيَيْنِ تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمى الثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق بمِذْرَوَيْنِ وَثِنَائِيَيْنِ إلا مثنى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بثناء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشَوَا وَبُعْدَا عن التطرف فلم يُعْلَأَ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مِذْرَى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مِذْرَى ومذريان على القياس .

الثانى : خَوَزَلَانِ وقَهَقَرَانِ ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رَضَيَانِ ، وقاس عليه الكسائى ، فأجاز ثنية رَضَى وَعُلَا من ذوات الواو المكسور الأول والمضموم بالياء .

والذى شذ من المدود خمسة أشياء :

الأول : حَمَرَاءُ أَنْ بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .

والثانى : حرايان بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فَرَازَة .

والثالث : نحو قاصمان بحذف الهمزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .

والرابع : كَسَائِيَان ، وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فَرَازَة .

والخامس : قُرْأَوَانِ بقلب الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى

أنه لم يسمع .

(وَاحْذِفِ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعِهِ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا)

يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد الثنى — وهو جمع المذكر السالم — حذفت ما تكمل به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَالْفَتْحُ) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » « وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِنَ الْمُصْطَفِينَ » .

(تنبيهات) : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حُبْلَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو عَيْسَى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية ؛ فإن الحكم فيها فيه على السواء ، فتقول فى وُضَاءَ وَضَاوُنَ بالتصحيح ، وفى حَمَرَاءَ علما لمذكر حَمَرَاوُنَ بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ على مذكر .

الثالث : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها^(١) ، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضون ورأيت القاضين .
(وَإِنْ جَمَعْتُهُ) أى المقصور (بَيَاءً وَأَيْنَ * فَأَلْفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّنْثِيَةِ)
الألف : مفعول به لأقلب مقديما ، وقَلْبَهَا : نصب على المصدرية ، يعنى أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلَيَاتٍ ، وَمُضْطَفَيَاتٍ ، وَمُسْتَدْعَيَاتٍ ، وَفَتَيَاتٍ ، وَمَتَيَاتٍ في جمع متى مسمى بها أنثى بالياء ، وتقول : في جمع عَصَا وَالْأَ وإذا مسمى بهن إناث : عَصَوَاتٍ وَالْوَاتِ وَإِذَوَاتٍ بِالْوَاوِ ؛ لما عرفت في المثني .

﴿ تنبيه ﴾ : حكم الممدود والمنقوص إذا جمع هذا الجمع كحكمهما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت .

(وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّيْمِ تَفْخِيَةٌ) تاء : مفعول أول بِالزَّيْمِ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارِ منها ؛ فتقول في مُسَلِّمة : مُسَلِّمَاتٍ ، وإذا كان قلبها ألف قابت على حد قلبها في التثنية ، فتقول في فَنَاءَ : فَتَيَاتٍ ، وفي فَنَاءَ : فَنَوَاتٍ ، وفي مُعْطَاة : مُعْطَيَاتٍ ، وإذا كان قلبها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرَاءَةٌ وَقُرَّاءَاتٍ ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نَبَاءَةٌ فيقال : نَبَاءَاتٍ وَنَبَاوَاتٍ كما في التثنية .

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفا على الضمير المستتر في « تحذف » والنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفا على المصدر المنسبك من أن ومعموئها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ما قبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنْزِلَ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَأَاءَهُ بِمَا شَكِلَ)

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنُ مُؤْتَا بِدَا) يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فأءه فى الحركة مطلقا .

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين ؛ أحدهما : المشددة نحو جَنَّةٍ وَجَنَّةٍ وَجَنَّةٍ ؛ فليس فيه إلا التسكين ، والآخر : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان : ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانَسَةٍ ، نحو تَارَةٍ وَدَوْلَةٍ وَدِيمَةٍ ؛ فهذا يبقى على حاله ، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوَزةٍ وَبَيْضَةٍ ، وهذا فيه لغتان : لغةٌ هذيل فيه الإِتْبَاعُ ، ولغةٌ غيرهم الإسكان ، وسيأتى ذكره .

الثانى . أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى ، نحو جَعْفَرٍ وَخِرَزِنْقٍ وَفُسْتُقٍ أعلاماً لإِنَاثٍ ؛ فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً ، واحترز به من الصفة ، نحو ضَخْمَةٍ وَجِلْفَةٍ وَحُلْوَةٍ ؛ فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها ، نحو شَجَرَةٍ وَنَبِيْقَةٍ وَنَبْرَةٍ ؛ فإنه لا يغير ، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِيْقَاتٍ وَسَمَرَاتٍ كما كان جائزاً فى المفرد لأن ذاك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس . أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر ، نحو بَكْرٍ ؛ فإنه لا يجمع هذ الجمع ، فلا يكون فيه الإِتْبَاعُ المذكور .

ولا يشترط للإِتْبَاعِ المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتَبِئًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مختتماً بالتاء جَفَنَةٌ وَسِدْرَةٌ

وَعُرْفَةٌ، ومثاله مجرداً منها دَعَدٌ وَهِنْدٌ وَجُمْلٌ، فتقول في جمعها الجمع المذكور: جَفَنَاتٌ، وَسِدِرَاتٌ، وَعُرْفَاتٌ، ودَعَدَاتٌ، وَهِنَدَاتٌ، وَجُمْلَاتٌ.

(وَسَكَّنَ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا)

أى يجوز في العين بعد الغاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإنباع، وهما الإسكان والفتح؛ ففي نحو سِدْرَةٌ وَهِنْدٌ من مكسور الغاء وَعُرْفَةٌ وَجُمْلٌ من مضمومها ثلاث لغات: الإنباع، والإسكان، والفتح.

﴿تنبيهان﴾: الأول: أشار بقوله: «فكلا قد رَوَوْا» إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب، خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو عُرْفَاتٍ إنما هو على أنه جمع عُرْفٍ، وردُّ بأن المدول إلى الفتح تخفيفاً أمهل من ادعاء جمع الجمع، وردَّه السيرافي بقولهم: ثلاث عُرْفَاتٍ^(١) بالفتح.

الثاني: أفهم كلامه أن نحو دَعَدٌ وَجَفَنَةٌ لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في التسهيل معتلاً اللام كظَلَبِيَّاتٍ، وشبه الصفة، نحو أهل وَأَهْلَاتٍ؛ فجوز فيهما التسكين اختياراً.

(وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، كما في (نَحْوِ ذِرْوَةٍ * وَزُبَيْةٍ) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) فيما حكاه يونس من قولهم: جِرَوَاتٌ بكسر الزاء، وهو في غاية الشذوذ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة.

(١) وجه رد السيرافي أنه لو كان «عُرْفَاتٌ» جمع الجمع لكان أقل ما يصدق عليه تسعة أفراد، فلا يصح قوله «ثلاث عُرْفَاتٌ».

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو (ذِرْوَةٌ رِزْبِيَّةٌ) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع ، وبه صرح فى شرح الكافية .

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث فى نحو خُطوة وَلِجِيَّة ، ومنع بعض البصريين الإتياع فى نحو لَحِيَّة ؛ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى النسيب ، ومنع القراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسمع ، والصحيحُ الجواز مطلقاً . قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

(وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لَأَنَاسٍ انْتَمَى)

أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فن النادر قول بعضهم : كَهَلَاتٌ بالفتح ، حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ؛ لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب ، ولا حجة فى قولهم : كَلْبَاتٌ وَرَبَّاتٌ فى جمع لَجَبَةٍ وَرَبَّةٌ ؛ لأن من العرب من يقول لَجَبَةٍ وَرَبَّةٌ ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضا قول جميع العرب « عَيْرَاتٌ » بكسر العين وفتح الياء جمع عَيْر ، وهى الإبل التى تحمل الميرة ، والمِيرُ مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيْرَاتٌ بفتح العين ، قال المبرد : جمع عَيْر وهو الجمار ، وقال الزجاج : جمع عَيْر الذى فى الكتف أو القدم ^(١) وهو مؤنث ، ومنه أيضا جِرَوَاتٌ كما تقدم .

ومن الضرورة قوله :

(١) هو العظم النأى فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ - وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الصُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المنتمى إلى قوم من العرب الإنباع في نحو بَيْضَة وَجَوَزة من المعتل العين ؛ فإنها لغة هذيل ، ومنه قولُ شاعرهم :

١١٦٠ - أَخُو بَيْضَاتِ رَائِحِ مَسَاوِبِ

[رَفِيقُ مَسْحِ الْمَسْكِينِ سَبُوحُ]

وبلغتهم قرىء « ثَلَاثَ عَوَرَاتِ لَكُمْ » ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو ظَبْيَاتِ وَأَهْلَاتِ يَاسْكَانِ الْعَيْنِ كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم في التننية والجمع بالآلف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وَشَجٍ وَأَبٍ وَأَخٍ وَجَمٍّ وَهَنٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ ، تقول : قَاضِيَانِ ، وَشَجِيَانِ ، وَأَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَحَمَوَانِ ، وَهَمَوَانِ ، كما تقول : هَذَا قَاضِيكَ وَشَجِيكَ وَأَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحُوكَ وَهَنُوكَ ، وَشَذَابَانِ وَأَخَانِ ، ومالا يتم في الإضافة لا يتم في التننية ، وذلك نحو أَسْمٍ وَأَبْنٍ وَيَدٍ وَدَمٍ وَحِرٍّ وَغَدٍّ وَفَمٍّ ، فتقول : أَسْمَانِ ، وَأَبْنَانِ ، وَيَدَانِ ، وَدَمَانِ ، وَحِرَانِ ، وَغَدَانِ ، وَفَمَانِ ، كما تقول : أَسْمُكَ وَأَبْنُكَ وَيَدُكَ وَدَمُكَ وَحِرُّكَ وَغَدُكَ وَفَمُكَ ، وَشَذَ فَمَوَانِ وَفَمِيَانِ ، وأما قوله :

١١٦١ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحْلَمٍ

[قَدْ تَمَنَّيَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا]

وقوله :

١١٦٢ - [فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا]

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسمُ الدالُّ على أَكْثَر من اثنين بصورة تغيير لصيغةٍ واحدة لفظاً أو تقديراً .

وقَسَم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما بزيادة كَصُنُورٍ وَصِنُونٍ ، أو بنقص كَتُخَمَةٍ وَتُخَمٍ ، أو بتبديل شكل كأَسَدٍ وَأُسَدٍ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَقَضِيبٍ وَقَضَبٍ ، أو بهنَّ كَعِلْمَانٍ وَعِلْمَانٍ .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد .

والتغيير المقدّر في نحو فُلُكٍ وَدِلَاصٍ وَهِيَجَانٍ وَشِمَالٍ لِلْخِلْفَةِ . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر في شرح الكافية من ذلك عِفْتَانٍ وهو القوى الجاني ؛ فهذه الألفاظ الخمسة^(١) على صيغةٍ واحدة في المفرد والجموع . ومذهبُ سيبويه أنها جموعٌ تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مُشْعرة بالجمع ، ففُلُكٍ إذا كان مفرداً كُفْقَلٌ ، وإذا كان جمعا كِبْدُنٌ ، وعِفْتَانٍ إذا كان مفرداً كَسِرْحَانٍ ، وإذا كان جمعا كَعِلْمَانٍ ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلُكَانٍ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كَنَاز » في قولهم : ناقة كَنَاز بزنة كتاب ، ونوق كَنَاز بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إِمَام » في قولهم : هذا إِمَام ، وهؤلاء إِمَام .

وَدِلَاصَانٍ ؛ فلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جُنُبٍ مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ ؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصحُّ كونه — يعنى بابُ فُلْكَ — اسمَ جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يرد على التعريف المذكور نحو جَفَنَاتٍ وَمُصْطَفَيْنِ ؛ فإن التغيير فيهما لا دَخَلَ له فى الدلالة على الجمعية ؛ فإن تقدير عدمه لا يخلُ بالجمعية .

واعلم أن جمع التفسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، وبستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى ، وللأول أربعة أبنية ، وللثانى ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ بالأول فقال :

(أَفْعَلَةٌ أَفْعَلُ مُنَمَّ فِعْلَةٌ مُنَمَّتْ أَفْعَالٌ جُجُوعٌ قِلَّةٌ)

أى كَأَسْلِحَةٍ وَأَفْلَسٍ وَفَتْنَةٍ وَأَفْرَاسٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب القراء إلى أن من جموع القلة فَعَلَ نحو ظَلَمَ ، وفَعَلَ نحو نَعِمَ ، وفِعْلَةٌ نحو قِرَدَةٌ ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعْلَةٌ نحو بَرَدَةٌ ، نقله ابن الدهان ، وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أَفْعَالٌ نحو أَصْدِقَاءَ ، نقله عنه أبو زكريا التبريزى ، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثانى : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشبهته أنه لم يطرد .

الثالث : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التي للاستغراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين والمسلمات » وقد جَمَعَ الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْفُرُ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

(وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَمًّا بَنَى) أى بعضُ هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كَارْجُل) فى جمع رِجُل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُق وَأَعْنَاق ، وفُؤَاد وأفئدة (وَالْمَكْسُ) من هذا وهو الاستثناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وضما (كَالضُّحَى) جمع صَفَاة وهى الصخرة اللَّمَّسَاء ، وكرَجُل وريجال ، وَقَلْب وَقُلُوب ، وَصُرْدٍ وَصِرْدَان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يغنى أحدهما عن الآخر وضما كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقريظة مجازا نحو « ثَلَاثَةٌ قُرُوء » .

الثانى : ليس الضَّحَى مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره صَفَاة وَأَصْفَاء .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لِفَعْلٍ أَنْتَمَا صَحَّحَ عَيْنَا أَفْعَلْ وَلِلرَّبَاعِيِّ أَنْتَمَا أَيْضًا يُجْمَلُ)

يعنى أن أفْعَلًا أحدَ جموع القلة يطرُد فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْل بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيحَ العين ، فشمل نحو فُلُس وكَفَّ ودُلُورْطَئِي ووجهه ، فتقول فى هذه : أفْلُسُ ، وأَكْفُ ، وأدُلِ ،

وَأُظْبِرَ ، وَأُزْجِعَ ، واحترز بقوله « اسما » من الصفة نحو ضَخَمَ ؛ فلا يجمع على أَفْعَلْ ، وأما عَبَدَ وَأَعْبَدَ فلعلبة الاسمية ، وبقوله « صح عينا » عن معتل العين نحو يَأْبِرُ وَيَبِيتُ وَتَوْبُ ؛ فلا يجمع على أَفْعَلِ ، وشذ قياسا قولهم أَعْيُنٌ ، وقياسا وسماعا قوله :

١١٦٤ - لكل دهر قد لبست أَمْوُبًا

[رِبَاطَةٌ وَالْيَمَنَةُ الْمُمَصَّصَا]

* [حتى أَكْذَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا] *

وقوله :

١١٦٥ - كَانَهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ

[عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ]

والثاني : ما كان رباعيا ، بأربعة شروط : أن يكون اسما ، وأن يكون قبل آخره مَدَّةٌ ، وأن يكون مؤنثا ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إِنْ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّةٍ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ) فشمل ذلك نحو عَنَاقٍ وَذِرَاعٍ وَعُقَابٍ وَيَمِينٍ ؛ فيقال فيها : أَغْنَى ، وَأَذْرَعَ ، وَأَعْقَبَ ، وَأَيْسَنَ ، فإن كان الرباعى صفةً نحو شُجَاعٍ ، أو بلا مَدَّةٍ نحو خِنْصَرٍ ، أو مذكرا نحو حِمَارٍ ، أو بعلامة التأنيث نحو سَحَابَةٍ ، لم يجمع على أَفْعَلِ . ونَدَّرَ من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحُلُ ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ ، وَجَنِينٌ وَأَجْنُنُ ، وَأَنْبُوبٌ وَأَنْدَبُ^(١) ومحوها .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ؛ ففهم من

تمثيله بالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ أن حركة الأول لا بشرط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالمفتوح

(١) الكلام فى الرباعى ، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف .

والمكسور ، وفهم من إطلاق قوله « في مد » أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع — وهو التمرؤى من العلامة — من قوله « وعد الألف » ؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولا بالرباعى .

الثانى : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَلَ نحو جَبَلَ وأَجْبَلَ ، وفَعَلَ نحو ضَمَعَ وأَضَمَعَ ، وفَعَلَ نحو قَرَطَ وأَقْرَطَ^(١) ، وفَعَلَ نحو ضَلَعَ وأَضْلَعَ ، وفَعَلَ نحو أَكَمَ وآكَمَ ، وفَعَلَ نحو نَعَمَ وَأَنْعَمَ ، وفي فَعَلَ مطلقا أى اسما وصفة نحو ذَنَبَ وأَذْوَبَ ، وَجَنَفَ وأَجْنَفَ ؛ فلا يقاس عليها . ولم يسـمع فى فَعَلَ بكسر الفاء والعين ، ولا فى فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُيْعَ وأَرْبِعَ .

الثالث : ليس التأنيث مصححا لا طاردا أفعل فى فَعَلَ نحو قَدَمَ ، خلافا لـيونس ، ولا فى فَعَلَ نحو قَدَرَ ، ولا فى فَعَلَ نحو ضَلَعَ ، ولا ما قبله نحو قَدَمَ وضَمَعَ وغُولَ وعُنُقَ خلافا للفراء .

(وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا بِأَفْعَالٍ بَرَدٌ)

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل ، وهو فَعَلَ الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فَعَلَ المعتل نحو باب وثوب وسيف ؛ وغير فَعَلَ من أوزان الثلاثى ، وهى فَعَلَ نحو حَزَبَ وأَحْزَابَ ، وفَعَلَ نحو صُلَبَ وَأَصْلَابُ ، وفَعَلَ نحو جَلَّ وأَجْمَل ، وفَعَلَ نحو وَعَلَ وأَوْعَلَ ، وفَعَلَ نحو عَضَدَ وَأَعْضَادُ ، وفَعَلَ نحو عُنُقَ وأَعْنَقَ ، وفَعَلَ نحو رُطِبَ وَأَرْطَابَ ، وفَعَلَ نحو إِبِلَ وَأَبَالُ ، وفَعَلَ

(١) الصواب التثنية بعنق وأعنق ؛ لأن القرط ساكن الوسط كالتفعل .

نحو ضَلَعَ ، أَضْلَعَ ، واحترز بقوله «اسما» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شذ
من سيأتي التنبية عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : جَعَلَ في التسهيل أفعالا قليلا في فَعَلَ المقتل العين نحو
باب ومال . ونادرا في فَعَلَ نحو رُطِبَ ورُبِعَ ، ولازما في فَعَلَ نحو إِبِلَ ، وغالبا
في الباقي .

الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فَعَلَ الصحيح العين على أفعال ، وقد
سَمِعَ منه قوله :

١١٦٦ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ يَذِي مَرَجٍ
زُغِبَ الْخَوَاصِلَ لِأَيَّامٍ وَلَا شَجَرُ

وقوله :

١١٦٧ — وَجِذْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَنْدَكَ أَنْقَبُ أَرْزَادِهِمَا

فجمع فَرَنَخَ على أفراخ وزَندَ على أرزاد . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى
في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو أَلَفَ أَوْ وَاوْ نحو وَهَمَ .
وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثر من
أَفْعَلٍ في فَعَلَ الذي فاؤه واو كَوَقَّتْ وأوقات ، وَوَصَفَ وأوصاف ، وَوَقَفَ وأوقاف ،
وَوَكَّرَ وأوكار ، وَوَعَرَ وأوعار ، وَوَعَدَ وأوعاد ، وَوَهَمَ وأوهام ، فاستغنوا ضم عين
أَفْعَلٍ بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المقتل
أَعْيَنَ وَأَتَوَّبَ كذلك شذ فيما فاؤه واو أَوْجُهُ ، هذا لفظه بحروفه . ثم قال : إن المضاعف
من فَعَلَ كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أَفْعَلٍ كَعَمَّ وأعمام ، وَجَدَّ

وأجداد ، وَرَبَّ وَأَرْباب ، وَبَرَّ وَأَبْرار ، وَشَتَّ وَأَشْتَات ، وَفَنَّ وَأَفْنان ، وَفَذَّ وَأَفْذاذ ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فَعِيل بمعنى فاعل ، نحو شَهِدَ وأشْهَد ، وفاعل نحو جاهِلٌ وأُجْهَل ، وفَعَلٌ نحو جَبَّانٌ وأُجَبَّان ، وفَعُولٌ نحو عَدَّوْ وأَعْداء ، وفَعَلَةٌ نحو هَضْبَةٌ وأَهْضَاب ، وفِئْلَةٌ نحو نَضُوءٌ وأَنْضاء ، وفِئْلَةٌ نحو بُرْكَهٌ وأَبْرَكة ، والبركة : طائر من طير الماء ، وفِئْلَةٌ نحو مِمْرَةٌ وأَمْمار^(١) . وقالوا : جَانَفٌ وأَجْلَاف ، وَحُرٌّ وأَحْرار ، وقِمَاطٌ وأَقْطاط ، وَغُثَاءٌ وأَغْثاء ، وَأَغْيَدٌ وأَغْيَاد ، وَخَرِيْدَةٌ وأَخْرَاد ، ووَادٌ وأَوْدَاء ، وذُرْطَةٌ وأَذْواط^(٢) ، لضرب من المناكب تلتصق . وقالوا أيضاً : أَمْواتٌ لجمع مَيِّتٍ وَمَيِّتَةٍ ، وَكُلٌّ ذَلِكَ شاذ لا يقاس عليه .

(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فُعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)
أى أن الغالب في فُعْلٍ — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِعْلَانِ بكسر الفاء — كَقَوْلِهِمْ فِي صُرْدٍ : صِرْدَانٌ ، وَفِي جُرْدٍ : جِرْدَانٌ ، وَفِي نُغْرٍ : نِغْرَانٌ ، وأشار بقوله : « غالباً » إلى ما شذ من ذلك نحو رُطْبٍ وَأَرْطَاب .
(تنبيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن فِعْلَانٌ مطرد في فُعْلٍ ، وَكَلَامُهُ هَذَا غير مُوفٍ بذلك .

(فِي أَشْمٍ مُذْكَرٍ بَأَعَى عَدَّ ثَلَاثُ أَفْعَالَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدُ)

(١) النمرة — بفتح فكسر — ضرب من البسوط .

(٢) ضبط الهمزة في الدوطة بضم الدال وسكون الواو ، والذي يؤخذ من القاموس أنه بفتح الدال .

أفعلة : مبتدأ ، واطرد : خبره ، وفى اسم وعنهم : يتعلقان باطرد ، وبمد : فى موضع جر صفة لاسم ، وثالث : صفة لمد .

يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمد قبل آخره ، نحو طعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمثل الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شئ ممن ذلك على أفعلة ، إلا ما شذ من قولهم شحيج وأشججة وهو صفة ، وعقاب وأعقبه وهو مؤنث ، وقذح وأقذحه وهو ثلاثى ، وجائر وأجوزة وليس مذه ثالثا ، والجائر : الخشبة الممتدة فى أعلى السقف ، وما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصذب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعيل وأعولة ، وجزة وأجزه ، ونضيضة وأنضة ، وقن وأقنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفيه ، والجزه : صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة : المطرة القليلة .

(والزمة) أى الجمع على أفعلة (فى فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مصاحبى تضعيف أو إعلال) فلاول نحو بتات وأبنة ، وزمام وأزامة ، والثانى نحو « قباء وأقبية ، وإناء وآنية . وشذ من الأول عفان وعفن ، وحجاج وحجج ، ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمى ، وسمع أيضا أنمية على القياس ، وسنأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله « ما لم يضاعف فى الأفعال ذوالألف » .

(فقل) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى ، وسماعى فالقياسى ما كان جمعا (لنحو أحمروا وحمرا) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيه ما حمرا ؛ أولا فقل وفعلاء .

وصفين منفردين للمانع في الخلقة ، نحو أ كَمَرٌ للعظيم الكَمَرَةُ ، وآدَرٌ ، ورَتَقَاءُ ، وعَفَلَاءُ ؛
فتقول فيها : كَمَرٌ وَأَدَرٌ وَرَتَقٌ وَعَفَلٌ ، فإن كانا منفردين للمانع في الاستعمال خاصة نحو
رَجُلٌ آلى وامرأة عَجَزَاءُ ، إذ لم يقولوا : رَجُلٌ أعجز ولا امرأة أَلْيَاءُ ، في أشهر اللغات ؛
ففي اطراد فُعل حينئذ خلاف ، نص في شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح ،
ونص في التسهيل على أن فَعَلًا فيه محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بِيضٍ ؛ لما سيذكر
في التصريف .

الثاني : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم
التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ - [طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ]

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْـلُـ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينه نحو بِيضٍ وَسُودٌ ، أو لامه نحو عُنى وَعُشْوٌ ، أو كان
مضاعفًا نحو غُرٍّ جَمْعُ أَعْرَ ؛ لم يجز الضم .

الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بَدَنَةٌ وَبُذْنٌ ، وَأَسَدَوَاسِدٌ ، وَسَقَفٌ
وَسَقَفٌ ، وَنَبِيٌّ وَنَبِيٌّ ، وَعَفَوٌ وَعُفْوٌ ، وَنَوْمٌ وَنَوْمٌ ، وَعَمِيمةٌ وَعُمٌّ ، وَبَازِلٌ وَبَزْلٌ ،
وعائِدٌ وَعُوْدٌ ، وحاجٌ وَحُجٌّ ، وَأَظْلٌ وَظُلٌّ ، وَنَقَوْقٌ وَنَقَى ، والنقوق : الصَّفَدَةُ الصَّيَّاحَةُ
والنموم : النمام ، والعَمِيمة : النخلة الطويلة ، والأظَل : باطن القدم ، والعائِد : الناقة
القربية المهد بالنتاج .

(وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى) فِعْلَةٌ : مَبْدَأُ خبره يُدْرَى ، وجمعها : مفعول

ثلاث يُدْرَى .

أى من جموع القلة فقلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شيء من الأبنية ، بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو صَبَى وَصَبِيَّة ، وفَعَلَ نحو فَتَى وَفَتِيَّة ، وفَعَلَ نحو شَيْخَ وَشَيْخَةٍ وَتَوَزَّرَ وَتَوَزَّرَةٍ ، وفَعَالَ نحو غَلَامَ وَغِلْمَةٍ ، وفَعَالَ نحو غَزَالَ وَغَزَلَةٍ ، وفَعَلَ نحو نَفَى وَنَفِيَّة ، والثَّغْنَى : هو الثانى فى السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله « جمعاً » التعريضُ بقول ابن السراج المنبهة عليه أول الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة ؛ إذ لاخلاف فيها .

الثانى : لو قدّم قوله « وفعله جمعاً بنقل يدرى » على قوله « فَعَلَ لنحو أحر وأحرى » لكان أنسب لتوالى جموع القلة .

(وَفَعُلٌ لِاسْمِ رَبَاعِيٍّ يَمْدُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ)

(مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأعم ذوا الألف) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعِلَ - بضمين - وهو يطرد فى اسم رباعى يمد قبل لامة صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلالا فقد » فإعلالا : مفعول مقدم ، فإن كانت مَدَّتْه ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيبٌ وَقَضُبٌ ، وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَدَّالٌ وَقُدْلٌ ، وَحَمَارٌ وَحُمَرٌ ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعِلَ ، وشذ فى وصف على فَعَالَ نحو صَنَاعٌ وَصُنْعٌ ، وفَعَالَ نحو ناقة كِنَازٌ وَنُوقٌ كُنُزٌ . وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نُوقَ كِنَازٌ ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاصٍ ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب ، وعلى فَعِيلَ نحو نَذِيرٌ وَنَذَرٌ ، وبرد عليه فَعُولٌ لابعنى مفعول نحو صَبُورٌ وَغَفُورٌ ، فإنه يطرد فيه فُعِلَ نحو صُبُرٌ وَغُفُرٌ وسيأتى التنبيه عليه ، واحترز بالرباعى من غيره نحو نَارٍ وَفِيلٍ وَسُورٍ ، ونحو قَنْطَارٍ وَقَطِيمٍ .

وَهَضْفُورٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ شَيْءٌ مِنْهَا ، وَاحْتَرَزَ بِالْمَدِّ عَنْ اخْتَالِي مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَشَذَّ نَمْرَةً وَنُمْرًا ، وَبِكَوْنِهِ قَبْلَ اللَّامِ مِنْ نَحْوِ دَانِقٍ وَعَيْسَى وَمُوسَى ؛ فَلَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَبَصْحَةِ اللَّامِ عَنْ مَعْتَلِهَا نَحْوِ سِقَاءٍ وَكِسَاءٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَبَعْدَ التَّضْعِيفِ فِي ذِي الْأَلْفِ عَنْ نَحْوِ بَنَاتٍ وَزِمَامٍ فَإِنْ قِيَاسُهُ أَنْفِعَلَةٌ كَمَا مَرَّ ، وَشَذَّ عَيْنَانِ وَعُغْنٍ ، وَحَجَّاحٍ وَحُجْجٍ ، وَوَطَاطٍ ^(١) وَوُطُطٍ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ « فِي الْأَعْمِ » وَفَهُمْ مِنْ تَخْصِصِ ذَلِكَ بِذِي الْأَلْفِ أَنَّ الْمَضَاعِفَ مِنْ ذِي الْيَاءِ نَحْوَ سَرِيرٍ ، وَذِي الْوَاوِ نَحْوَ ذَلُولٍ ، يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوَ سُرُرٍ وَذَلَالٍ .

﴿ تَنْبِيهَاتٍ ﴾ : الْأَوَّلُ : لِإِفْرَاقٍ فِي الْأَسْمِ الرَّابِعَى الْجَامِعِ لِلشَّرُوطِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَذْكَرًا كَمَا مَثَلٌ ، أَوْ مَوْثِقًا مِثْلَ أَتَانٍ وَأَتْنٍ ، وَقَلُوصٍ وَقُلُوصٍ ، وَكَلَاهِمَا يَطْرُدُ فِيهِ فُعْلٌ .

الثَّانِي : مَامَدَتِهِ أَلْفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَفْتُوحِ الْأَوَّلِ ، وَمَكْسُورِهِ ، وَمَضْمُومِهِ ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَمُعْلٌ فِيهِمَا مَطْرِدٌ وَتَقْدِمُ تَمْثِيلُهُمَا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَظَاهِرٌ بِإِطْلَاقِهِ هُنَا اطرَادُ فُعْلٍ فِيهِ ، وَبِهِ صَرَحَ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَةِ ، فَإِنَّهُ مِثْلُ بَقْرَادٍ وَفَرْدٍ ، وَكَرَاعٍ وَكَرْعٍ فِي الْمَطْرَدِ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ فُعْلًا نَادِرٌ فِي فُعْمَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ فَلَا يُقَالُ فِي غُرَابٍ غَرُبٌ وَلَا فِي عُقَابٍ عُقُبٌ ، وَإِذَا قُلْنَا بِاطْرَادِهِ فَيَشْتَرِطُ أَلَّا يَكُونَ مَضَاعِفًا كَمَا شَرَطَ ذَلِكَ فِي أَخُوهِ .

الثَّالِثُ : يَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ تَسْكِينُ عَيْنِ هَذَا الْجَمْعِ إِنْ كَانَتْ وَاوًا نَحْوَ سِوَارٍ وَسُورٍ ، وَمِنْ ضَمِّهَا فِي الضَّرُورَةِ قَوْلُهُ :

١١٦٩ - أَغْرُ الثَّنَايَا أَحْمُ اللَّثَاتِ

يُحَسِّنُهَا سُوْكَ الْإِنْجِيلِ

وَيَجُوزُ تَسْكِينُ عَيْنِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ وَاوًا ، نَحْوَ قُذْلٍ وَبُخْرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءً .

كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول في سَيْئَالٍ سَيْئِلٍ وَسَيْلٍ ، فإن كان مضاعفا لم يجر تسكينه ؛ لما يؤدي إليه من الإدغام ، ونذر قولهم : ذُبَابٌ وَذُبٌّ ، والأصل ذُبُّبٌ .

الرابع : فُعْلٌ يطرد في نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصَفٌ على فَعُولٍ لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُورٌ وَصَبْرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعْلٍ ، نحو رَكُوبٌ ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غيرُ مَقْيَسٍ ، وليس كذلك .

(وفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ - بضم نـم فتح - ويطرد في نوعين :

الأول : فُعْلَةٌ - بضم الفاء - اسما ، نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، فإن كان صفة نحو ضَحْكَةٍ لم يجمع على فُعْلٍ ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجالُ بِهِمٍ .

الثاني : الفُعْلَى أثنى الأفعل ، نحو الكُبْرَى والكُبَر ، فإن لم يكن أثنى الأفعل ، نحو بِهِمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعْلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أخلَّ باشتراط الأسمية في فُعْلَةٍ ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أثنى الأفعل فأعطاه بالمثال .

الثاني : اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين ، وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعْلًا ، وزاد في التسهيل نوعًا ثالثًا وهو فُعْلَةٌ اسما نحو جُمُعَةٌ وَجُمَعٌ ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلَّةٌ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعْلٍ ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضمَّ عين فُعْلٍ في المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَدٌ وَذَلٌّ بدل جُدُدٌ وَذُلٌّ ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعْلٌ .

الثالث : اختلف في ثلاثة أنواعٍ آخر ؛ أولها فُعْلَى مصدرًا ، نحو رُجْعَى ، وثانيها فُعْلَةٌ فيما ثانية واو ساكنة نحو جَوَزَةٌ ، ففاسه الفراء في هذين النوعين : فتقول في

جمعهما: رُجِعَ وَجُوزَ ، كما قالوا في رؤيا ونوبة: رُؤَى وَنُوبَ ، وغيره يجعل رُؤَى وَنُوبَ مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فَعْلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُئِلَ ، فهذا يجمع على فَعْلٍ قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدُ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعْلٍ وَجُئِلُ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فِعْلٍ

وقال في شرحها : ويلحق فِعْلٌ وفَعْلٌ مؤنثين بفِعْلة وفَعْلَةٍ فيقال : هِنْدٌ وَهِنْدٌ ، وَجُئِلٌ وَجُئِلٌ .

الرابع : مما حفظ فيه فَعْلٌ قولهم : مُنْخَمَةٌ وَمُنْخَمٌ ، وَقَرْيَةٌ وَقَرْيٌ ، وَعَدُوٌّ وَعُدَى ، وَنَقُوقٌ وَنَقَقٌ ، وحكى ابن سيده في جمع نَفْسَاءِ نَفْسًا بِالْخَفِيفِ ، وَنَفْسًا بِالتَّشْدِيدِ ، وعلامة جمعية فَعْلٌ الذى له واحد على فَعْلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا ، نصَّ على ذلك سيبويه ؛ فَرُطِبَ عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هَذَا رُطْبٌ ، وَأَكَلْتُ رُطْبًا طَيِّبًا ، ونخم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اهـ .

(وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فِعْلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد في فِعْلة اسما تاما ، كما قيده في التسهيل بذلك ، نحو كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ ، والاحتراز «بالاسم» عن الصفة نحو صِفْرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَمُحْزَنَةٌ في ألفاظ ذكرت في المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والجمع ، وشذ رجل صِمَّةٌ ورجال صِئَمٌ ، وامرأة ذِرْبَةٌ ونساء ذِرَبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذِرْبَةُ : الحديد اللسان . و«بالتام» عن نحو رِقَّةٌ فإن أصله ورق ، ولكن حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فِعْلٍ . وإنما لم يقيد فِعْلة هنا بهذين القيدين لقله مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَّةٌ لم يبق على وزن فِعْلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات) : الأول : قاس الفراء فعلاً في فعلى اسما نحو ذِكْرَى وذِكْر ،
وفي فَعْلَة يأتي العين نحو ضَيْعَة وضَيْع ، كما قاس فعلاً في نحو رُوْيَا ونَوْبَة ، وقاسه
المبرد في نحو هِنْد كما قاس فعلاً نحو بُجَل ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد
من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ — يعني فعلاً — باتفاق في فَعْلَة واحد
فِعْل أى نحو سِدْرَة وسِدْر ، والموض من لامة تاء ، أى نحو لَيْثَة وإِيّ ، وفي نحو
مَعِدَة وقَشَع وهَضْبَة وقَامَة وهِذَم وصُورَة وذِرْبَة وعدَو وحِدَاة ، والقَشَع : الجلد
البالي ، والهِذَم : الثوب الخالق .

الثالث : لا يكون فِعْلٌ ولا فِعَالٌ لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر كجِعَار ، قاله في التسهيل ،
والجِعَار : جمع يَعْرُ وَيَعْرَة ، واليَعْر : الجُدَى يُرْبَطُ في الزُبَيْسَة للأسد .
(وقد يحى . جمعه) أى فَعْلَة بالكسر (على فُعْل) بالضم ، قال في شرح الكافية :
وقد ينوب فُعْل عن فِعْل ، وفِعْلٌ عن فُعْلٍ ، فالأول كَجَلِيَة وحُلَى ، وإِخِيَة وإِجَى ،
والثاني كصُورَة وصِوَر وقُوّة وقَوَى .

(في نحو رَايَ دُوَاطِرَادٍ فُعْلَة) فُعْلَة : مبتدأ خبره : ذو اطراد .

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَة — بضم الفاء — وهو مطرد في فاعل وصفا
لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَايَ ورُمَاة ، وقَاضٍ وقُضَاة ، وغَازٍ وغُزَاة ، وقد أشار
إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرٍ ووَادٍ ورَامِيَة وضَارٍ — وصف أسد — وضَارِب ،
فلا يجمع شيء من ذلك على فُعْلَة ، وشذ كَمِيٌّ وكَمَاة ، وبَازٍ وبُرَاة ، وهَادِرٍ
وهُدْرَة — وهو الرجل الذى لا يعتد به — كما ندر غَوِيٌّ وغَوَاة ، وغُرْيَانٌ وغُرَاة ،
وعَدُوٌّ وعُدَاة ، ورَذِيٌّ ورُذَاة^(١) .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وكَمْلَة) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَة — بفتح الفاء —

وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكلة ، وبارّة وبرّرة ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق — وصف فرس — ورام ؛ فلا يجمع شيء منها على فَعْلَةٍ ، وشذ سَيِّد وسَاقَة ، وخَبِيث وخَبْنَة ، وبرّ وبرّرة ، وناعق ونَمَقَة ، وهي للغربان .

(تنبيه) : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول : « كذاك نحو كامل وكلة » .

(فَغَلَى لَوْضَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وَمَيَّتْ بِهِ قَمِنْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فغلى ، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشقت ، نحو قَتِيلٌ وقَتْلَى ، وجَرِيحٌ وجَرَحَى ، وأَسِيرٌ وأَسْرَى ، ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِيل كزَمِنْ وزَمْنَى ، وفاعل كهَالِكٍ وهَمَلَكَى ، وفَعِيل كَمَيَّتْ ومَوْتَى ، وفَعِيل لا بمعنى مفعول كَرِيضٌ ومَرَضَى ، وأَفْعَل كاتَّخَقَ وَخَقَى ، وفَعْلَان كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى ، وبه قرأ حزة والكسائي « وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : كَيْسٌ وَكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسِنَانٌ ذَرِبَ وَأَسِنَّةٌ ذَرَبَى ، ومنه قوله :

١١٧٠ — إِنِّى أَمْرُؤٌ مِّنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ

ذَرَبَى الْأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمٍ تَلَاىِ

(لِفُعْلٍ أَنْتَمَا صَحَّ لَأَمَّا فَعْلَةٌ)

وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ فَعْلَةٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَةٌ ، وهو لأسم صحيح اللام على فُعْلٍ كثيرا ،

نحو دُرُجٍ وِدْرِجَةٍ ، وكوز وِرْكوزَةٍ ، ودُب وِدْبَةٍ ، وعلى فَعَلٍ وفَعْلٍ قليلا
فالأول نحو غَرَدَ وغِرْدَةٍ ، وزَوَجَ وزِوَجَةٍ ، والثاني نحو قَرَدَ وقِرْدَةٍ ، وحَسَلَ وحِسَلَةٍ
— والحِسَلُ الضب — وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك ، كقولهم لضد
الأنثى : ذَكَرَ وذِكْرَةٍ ، وقولهم : هَادِرٌ وهِدْرَةٍ .

واحتز بالاسم من الصفة ، ونذر في عَلَجٍ عَلَجَةٍ ، وبالصحیح اللام من نحو
عُضُوٌّ وظَبْيٌ ونَحْيٌ ، فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَةٍ .

(وَفُعِّلُ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَتَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٍ)

أى من أمثلة جمع السكرة فُعِّلَ ، وهو مطرد في وصف صحیح اللام على فاعل
أو فاعلة ، نحو عَاذِلٌ وعُذِّلٌ وعَاذِلَةٌ وعُذِّلَةٌ .

واحتز بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجائزة البيت ؛ فلا يجمعان
على فُعِّلَ .

(وَمِنْهُ) أى مثل فُعِّلَ (الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا) أى في المذكر خاصة ؛ فيطرد
في وصف صحیح اللام على فاعل نحو عَاذِلٌ وعُذِّلٌ ، ونذر في المؤنث كقوله :

١١٧١ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوَّلَ بعضهم على أن «صُدَادَ» في البيت جمع صَادٍ ، وجعل الضمير للأبصار ؛
لأنه يقال : بَصَرَ صَادَ ، كما يقال : بَصَرَ حَادَ .

(وَذَانِ) أى فُعِّلُ وفُعَالُ (فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدَرَا) نحو غَاَزَ وغُزِيَ وغُزَاءٌ ،
ونذر أيضا في سَخِلَ وسُخِلَ وسُخَالٌ ، وفي نَفَسَاءُ نَفْسٌ ونُفَاسٌ ، ونذر فُعِّلَ أيضا
في نحو أَعَزَلَ وعُزِّلَ ، وَسَرَّوْهُ وَسُرِّيْهِ وَخَرَّيْدَةً وَخَرْدَ .

(تنبيه) : سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلاً ، وما بعده نادراً .

(فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَّهُمَا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كَغَبٌ وَرَكَعَابٌ ،
وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ ، وَقَضَمَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ (وَقُلٌ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا)
أى نحو ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ ، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاعٌ .

(تنبيه) : قل أيضاً فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم في جمع يَغُرُّ وَيَغْرُ
يَعَارُ كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية .

(وَفَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَالَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِئْتِلَالٌ)

أى يطرد فِعَالٌ أَيْضاً فِي فَعْلٍ ، نحو جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ

وإنما يطرد فِعَالٌ فِي فَعْلٍ بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛
فلا يطرد في نحو فَتَى ، وإلى ذلك أشار بمجز البيت ، والثاني : أن لا يكون مضعفاً ،
فلا يطرد في نحو طَلَلٌ ، والثالث : أن يكون اسماً لا صفة ، نحو بَطَالٌ ، وإلى الثاني
الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مُضْعِفاً) ، وأما الثالث فذكره في التسهيل .

(وَمِثْلُ فَعْلٍ ذُو النَّاسِ) منه نحو كَعَلَةٌ ، فيجمع على فِعَالٍ باطراد ، نحو رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ،
وبشروط فيها ما يشترط في فَعْلٍ (وَفِعْلٌ مَعَ فَعْلٍ) أى يطرد فيهما أيضاً فِعَالٌ (فَأَقْبِلِ)
نحو قِدَحٌ وَقِدَاحٌ ، وَرُمُحٌ وَرِمَاحٌ ، وبشروط لا طرده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ،
احترازاً من نحو جِلْفٌ وَحُلُوٌ ، وبشروط في ثانيهما أن لا يكون واوياً العين كحَوْتٍ ،
ولا يأتى اللام كمَذَى (وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَأَعِيلُ وَرَدٌ) أَيْضاً فِعَالٌ (كَذَلِكَ
فِي اِنْتِشَاهُ) أى أثنى فَعِيلٍ ، يعنى فَعِيلَةٌ (أَيْضاً أَطْرَدُ) بشرط صحة لامهما ،
نحو ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ ، واحتراز عن فَعِيلٍ وصف مفعول
وَأَنْشَاءٌ ، نحو جَرِيحٌ وَجَرِيحَةٌ ؛ فلا يقال فيهما جِرَاحٌ ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِيَّ وَقَوِيَّةٌ ؛ فلا يقال فيها قَوَايَ . (وشاع) : أى كثر فِعَالٌ (فى وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وأثبته) : أى أنشئ فَعْلَان ، وهما قَعْلٌ وفَعْلَانة ، نحو غَضِبَانٍ وَغَضَابٍ وَغَضَبِي وَغَضَابٍ وَنَدْمَانَةٌ وَنِدَامٌ (أَوْ) وَصَفٍ (عَلَى فَعْلَانَا) بضم الفاء (وَمِثْلُهُ) أنشأ (فَعْلَانَةٌ) ، نحو خُمُصَانٍ وَخِمَاصٍ ، وخُمُصَانَةٌ وَخِمَاصٌ .

(تنبيه) : أنهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرح به فى شرح الكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالزَّيْمَةُ) أى فِعَالًا (فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَتَى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، وفَعِيلَةٌ أنشأ ؛ فتقول فيها : طَوَالٌ ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، إلا إلى التصحيح نحو طَوِيلَيْنِ وَطَوِيلَاتٍ .

(تنبيه) : قد اتضح ما تقدم أن فِعَالًا مطردٌ فى ثمانية أوزان : فَعْلٌ كَصَعَبٌ ، وَقَعْلَةٌ كَقَعَصَةٍ ، وَقَعْلٌ كَجَبَلٍ ، وَقَعْلَةٌ كَرَقَبَةٍ ، وَقَعْلٌ كَكُذِبٍ ، وَقَعْلٌ كَرُمُحٍ ، وَقَعْلٌ كَقَعْلَةٍ . وشائعٌ فى خمسة أوزان : فَعْلَانٌ كَمَضْبَانٍ ، وَقَعْلٌ كَمَضْبَعٍ ، وَقَعْلَانَةٌ كَمُذْمَانَةٍ ، وَقَعْلَانٌ كَمُضْمَانٍ ، وَقَعْلَانَةٌ كَمُضْمَانَةٍ ، وما يحفظ فيه فَعْمُولٌ كَخَرُوفٍ وَخِرَافٍ ، وَقَعْلَةٌ كَلِفْحَةٍ وَلِقَاحٍ ، وَقَعْلٌ كَنَمِرٍ وَنَمَارٍ ، وَقَعْلَةٌ كَنَمِرَةٍ وَنَمَارٍ ، وَقَعْلَةٌ كَقَبَاءَةٍ وَغَبَاءٍ . وفى وصف على فاعل كَصَانٍ وَصِيَامٍ ، أو فاعلة كَصَاعَةٍ وَصِيَامٍ ، أو فَعْلٌ كَرُبِّي وَرِبَابٍ ، أو فَعْمَالٌ كَجَوَادٍ وَجِيَادٍ ، أو فَعْمَالٌ كَهَجَانٍ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، أو فَعْمِيلٌ كَخَيْدٍ وَخِيَارٍ ، أو فَعْمَلٌ كَأَعْجَبٍ وَعِجَافٍ ، أو فَعْمَلَاءٌ كَعَجَفَاءٍ وَعِجَافٍ ، أو فَعْمِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيْطٍ وَرَبَاطٍ . وفى اسم على فَعْلَةٍ كَبُرْمَةٍ وَبِرَامٍ ، أو فَعْلٌ كَرَبْعٍ وَرِبَاعٍ ، أو فَعْمَلٌ كَجَمْدٍ وَجَمَادٍ ، أو فَعْلَانٌ كَسِرْحَانٍ وَسِرَاحٍ ، أو فَعْمِيلٌ كَفَصِيلٍ وَفِصَالٍ ، أو فَعْمَلٌ كَرَجُلٍ وَرَجَالٍ .

(وَبِفُعُولٍ فَعِلَ نَحْوُ كَبِدَ * يُخْصُ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُول ، وهو مطرد فى اسم على فَعِلِ نَحْوُ كَبِدَ وَكَبُودَ ، وَنَمِرَ وَنُمُورَ ، وأشار بقوله « يَخْصُ » إلى أنه لا يجاوز فُعُولًا إلى غيره من جموع الكثرة غالبًا . وأشار بقوله « غالبًا » إلى أنه قد يجمع على غير فُعُولِ نادرا نَحْوُ نَمِرَ وَنُمُرَ ونمار أيضا كما مر (كَذَلِكَ يَطْرُدُ * فى فَعَلَ أَمَّا مُطْلَقَ الْفَاءِ) أى يطرد أيضا فُعُول فى اسم على فَعَلَ أو فَعْلَ ، وهو معنى قوله « مُطْلَقَ الْفَاءِ » نَحْوُ كَعَبَ وَكُمُوبَ ، وَحَمَلَ وَحُمُولَ ، وَجُنَدَ وَجُنُودَ . واحتترز بالاسم عن الوصف نَحْوُ صَعَبَ وَجِلَفَ وَحُلُوْ؛ فلا يجمع على فُعُول ، إلا ما شذ من ضَيْفَ وَضِيُوفَ .

﴿ تنبيه ﴾ : اطراد فُعُول فى فَعَلَ مشروطٌ بأن لا تكون عينه واوًا ، كحَوْضَ ، وشذ فَوْوَجَ فى فَوَجَ ، ومشروط فى فَعَلَ بأن لا تكون عينه واوًا أيضا كحَوْتِ ، ولا لامه ياء كمَدَى ، وأن لا يكون مضاعفًا نَحْوُ خُفَ ، وشذ نُئِيْ فى نُؤَى ، ومنه قالت :

١١٧٣ - خَلَتْ إِلَّا أَيْاصِرَ أَوْ نُئِيَّا

[مَحَافِرُهَا كَأَشْرَبَةِ الْإِضْيِينَ]^(١)

والنُّؤَى : حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر ، وشذ حُصَ وَحُصُوصَ ، والحُصُ - بالمهملتين - وهو الورس .

(وَفَعَلَ لَهُ) فعل : مبتدأ ، وله : خبره ، والضمير لفُعُول ، أى فَعَلَ من أفراد فُعُول نَحْوُ أَسَدٍ وَأَسُودَ ، وَشَجَنَ وَشَجُونَ ، وَنَدَبَ وَنُدُوبَ ، وَذَكَرَ وَذُكُورَ .

(١) الأياصر : جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد إلى وتد ، والإضيين : جمع أضاة ، وهى العدير .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردد كلام المصنف في أن فعولاً مقيس في فعل أو محفوظ ؛ فشى في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما^(١) يذكر غيره بشير إلى عدم اطراد غالباً بقدر أو نحو قل أو نذر ، وأما قول الشارح « و يحفظ فعول في فعل ولذلك قال — يعني المصنف — وفعل له ، يعني له فعول ، ولم يقيده باطراد ، فلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه .

الثاني : إذا قلنا إن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفاً ؛ فلا يقال في نصف نصوف ، ولا في لب لبوب ، وشذ في طلل طول .

الثالث : جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً في فاعل وصفاً غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقام ، نحو شاهد وشهود ، وفي نحو قتل وفوَّج وساق وبدرة وشعبة وفقة ، وشاذاً في نحو ظريف وأنسة وحص وأسينة^(٢) .

(وللفعالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ) أى من أمثلة جمع السكرة فِعْلَانٌ — بكسر الفاء — وهو مطرد في اسم على فعّال نحو غراب وغربان ، وغلّام وغلّمان ، وقد تقدم عند قوله : « وغالباً أغنهم فِعْلَانٌ في فعل » التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أى كثر فِعْلَانٌ (في حوتٍ وقارعٍ مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ؛ فالأول نحو حوتٍ وحيتان ، ونونٍ ونيّان ، وكوزٍ وكيزان ، والثاني نحو قارعٍ وقيعان ، وتاجٍ وتيجان ، وجارٍ وجيران .

(١) هذا تعبير عامى فاسد في العربية .

(٢) الأسينة : السير يضفر ليتخذ عنانا .

﴿ تنبيه ﴾ : هو مطرد في الأول من هـ ذين ، كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل

(وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجىء فِعْلَانِ في غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الأسماء قَنُوْهُ وَقِنُوْان ، وِصَوَارٌ وَصِيْرَان - وَالصَّوَار : قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ ، - وَغَزَالٌ وَغَزْلَان ، وَخِرُوفٌ وَخِرْفَان ، وَظَلِيمٌ وَظِلْمَان ، وَالظَّلِيم : ذَكَرُ النِّعَامِ ، وَحَائِطٌ وَحَيْطَان ، وَنِسْوَةٌ وَنِسْوَان ، وَعِيدٌ وَعِيدَان ، وَبُرْكَةٌ وَبُرْكَان ، والبركة - بالضم - اسم لبعض طَيرِ الْمَاءِ - وَقَضْفَةٌ وَقِضْفَان ، وَالْقَضْفَةُ - بِالْفَتْحِ - الْأَكَّةُ ، وَفِي الْأَوْصَافِ : شَيْخٌ وَشَيْخَان ، وَشُجَاعٌ وَشِجْعَان .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فِعْلَانَا لَا يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ صَحِيحِ الْعَيْنِ كَخَرَبٍ وَخِرْبَان ، وَأَخٌ وَإِخْوَان . ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه ، وَالتَّخَرَّبُ : ذَكَرُ الْحَبَّارِ .

(وَقَفْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ غَيْرَ مَعْلٍ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلَ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مَقِيسٌ في اسم على فَعَلَ نحو بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وَظَهْرٌ وَظَهْرَان ، أَوْ فَعِيلٌ نحو قَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرُغْفَان ، أَوْ فَعَلَ صحيح العين نحو ذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ وَجَمَلٌ وَجُمْلَان . وخرج بقوله « اسما » نحو ضَخْمٌ وَجَمِيلٌ وَبَطْلٌ ، وبقوله « غير معمل العين » نحو قَوْدٌ فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى فُعْلَان .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة (١٠ - الأشموني ٣)

فَعَلَ نَحْوَ جَذَعَ وَجَذَعَانِ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ فُعْلَانَ يُحْفَظُ فِي جَذَعَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَفَةٌ .

الثانى: اقتضى كلامه أن نحو ذَنْبٌ وَذُوْبَانٌ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ السَّكَافَةِ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، لَسَكَنُهُ فِي التَّسْهِيلِ عَدَّهُ مِنَ الْمَقِيسِ .

الثالث: اقتضى كلامه أيضاً أن فُعْلَانًا مَقِيسٌ فِي نَحْوِ سَيْفٍ وَقَوْسٍ وَقَاعٍ وَعَوِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرَطْ صَحَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا فِي الْآخِرِ وَهُوَ فَعَلَ بِفَتْحَتَيْنِ .

الرابع : مما يحفظ فيه فُعْلَانٌ فاعل كحَاجِزٍ وَحُجْرَانٍ ، وَأَفْلٌ فُعْلَاءٌ كَأَسْوَدَ وَسُودَانَ وَأُعْمَى وَغُمَيَّانَ ، وَفُعَالٌ كَعُورٍ وَحُورَانَ وَزُقَاقٍ وَزُقَانَ ، ذَكَرَهَا سَبِيحُ يَهُ .
وَقَعْلَةٌ كَقَضْفَةٍ وَقُضْفَانٍ ، وَفَعُولٌ كَقَعُودٍ وَقَعْدَانِ .

(وَلِكِرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلَاءٌ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَاءٌ ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ وَصَفًا لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى اسْمِ فاعِلٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَلَا مَعْتَلٍ اللَّامِ ؛ فَشَمِلَ الَّذِى بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَا كَانَ بِمَعْنَى فاعِلٍ نَحْوَ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ وَظَرِيفٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ نَحْوَ سَمِيعٍ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفَاعَلٍ نَحْوَ خَلِيطٍ بِمَعْنَى مُخَالِطٍ ، فَكُلُّهَا تَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ ، فَيَقَالُ : كَرُمَاءُ ، وَبُخَلَاءُ ، وَظُرَفَاءُ ، وَسُمَمَاءُ ، وَخُلَطَاءُ ، وَخَرَجَ بِالْوَصْفِ الْاسْمُ نَحْوَ قَضِيبٍ وَنَضِيبٍ ، فَلَا يُقَالُ قُضْبَاءُ وَلَا نُضْبَاءُ ، وَبِالْمَذْكَرِ الْمَوْثُ نَحْوَ رَمِيمٍ وَشَرِيفَةٍ ؛ فَلَا يُقَالُ عِظَامُ رُمَمَاءَ ، وَلَا نِسَاءُ شُرَفَاءَ ، وَأَمَّا خُلَفَاءُ فِي جَمْعِ خَلِيفَةٍ وَنِسَاءُ سَفَهَاءَ فَبطريقِ الْجَمْعِ عَلَى الْمَذْكَرِ ، وَالْمُحَاقِلِ غَيْرُ الْعَاقِلِ نَحْوَ مَكَانٍ فَسَبِيحٌ فَلَا

يقال في جمعه فُسَحَاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحو قَتِيل وجَرِيح ؛ فلا يقال قَتَلَاء ولا جُرَحَاء ، وشذ دَفِين ودُفْنَاء ، وسَجِين وسُجْنَاء ، وجَلِيب وجُلْبَاء ، وسَتِير وسُتْرَاء ، حكاهن اللَّحْيَانِي ، وندر أُسِير وأَسْرَاء ، وبكونه غير مضاعف نحو شَدِيد ولَبِيب ؛ فلا يقال شَدَدَاء ولا لُبَبَاء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غَنَى وولَى ؛ فلا يجمع على فَعَلَاء ، وندر تَقَى وتُقَوَاء ، وسَخَى وسُخَوَاء ، وسَرَى وسُرَوَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فَعَلَاء .

الثاني : قوله « كذا لما ضاهاهما » أي شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظَرِيف وشَرِيف وخَبِيث ولَثِيم ، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قَتِيل وجَرِيح ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صَالِح وشُجَاع وفَاسِقٍ وَخُفَافٍ بمعنى خفيف من كل وصف دل على سَجِيَّة مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سَجِيَّة مَدْح أو ذم يجمع على فَعَلَاء ، وأن ذلك مُطْرَد فيه ، وليس كذلك فهما : أما الأول فَوَاضِح البطلان ، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِل أو فَعَال كما مثلت وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جَبَّان وَسَمَّحٍ وَخِلْمٍ - وهو الصَّدِيق - مما ندر جَمْعُهُ على فَعَلَاء ، وكذلك قولهم في جمع رسول رُسُلَاء ، وفي جمع وَدُودٍ وَدَدَاء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سَجِيَّة مدح أو ذم وهو على فاعِل أو فَعَال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فَعَلَاء هو ما في التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعِل وعلى معنى المدح ، بل ذكر في الكافية أن فَعَالاً بما يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن قَمَلَاءَ (أَفْعَلَاءَ فِي الْمَعْلُ * لَامًا وَمُضَعَف)
من فَعِيلِ المتقدم ذِكْرُهُ ؛ فالمَعْلُ نحو غَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ ، وولى وأولياء ،
والمضعف نحو شديد وأشداء ، وخلييل وأخلاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ،
وتقدم أنه ندر تقي وتُقَوَاءَ ، وسَخِيَّ وسُخَوَاءَ ، وسَرِيَّ وسُرَوَاءَ ، وأشار
بقوله : (وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلِيلٌ) إلى أن وُرُودَ أَفْعَلَاءَ فى غير المضعف والمعتل
قليل ، نحو صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءَ ، وَظَنِينٍ وَأَظْنَاءَ ، وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءَ ، وَهَيِّنٍ وَأَهْوَنَاءَ ؛
فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

(فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِلٍ ، وهو مطرد
فى هذه الأنواع السبعة : أولها فَوَعَلٌ نحو جَوَّهَرٍ وَجَوَاهِرٍ ، وثانيها فَاعِلٌ
— بفتح العين — نحو طَائِعٍ وَطَوَائِعٍ ، وثالثها فَاعِلَاءَ نحو قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعٍ ،
ورابعها فَاعِلٍ اسما علما أو غير علم نحو جَابِرٍ وَجَوَابِرٍ وَكَاهِلٍ وَكَوَاهِلٍ ، وإلى
هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل ، نحو
حَائِضٌ وَحَوَائِضُ ، وسادسها فَاعِلٌ صفة مذكر غير عاقل نحو صَاهِلٌ وَصَوَاهِلُ ،
وسابعها فَاعِلَةٌ مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواصٍ ،
وزاد فى الكافية ثامننا وهو فَوَاعِلَةٌ نحو صَوْمَعَةٌ وَصَوَامِعُ ، وذكر فى التسهيل
ضابطا لهذه الأنواع ؛ فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكَّرٌ عاقل مما ثابته
ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى ، واحترز بقوله : « غير ملحقة بخماسى »
من نحو خَوَزَنَتِي ؛ فإنك تقول فى جمعه : خَرَائِقُ بِحذف الواو ، ولا خلاف
فى اطراد فَوَاعِلٍ فى هذه الأنواع ، إلا السادس ؛ فقال جماعة من المتأخرين :

إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) وذلك قولهم في فارسٍ ونأ كس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ، ونوأ كس ، وهوالك ، وغوائب ، وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر في قولهم : هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر ، نحو حَاجَةٌ وَحَوَانِجٌ ، وَدُخَانٌ وَدَوَاحِنٌ ، وَعُثْمَانٌ وَعَوَّانٌ .

(وَبِفَعَائِلَ أَجْمَعٍ فَعَالَةٌ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فعائِل ، وهو اسكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، مختوما بالتاء أو مجردا منها ؛ فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء ، فالتى بالتاء فعَالَةٌ نحو سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو رِسَالَةٌ وَرِسَالٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو ذُؤَابَةٌ وَذَوَائِبٌ ، وَفَعُولَةٌ نحو حَمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ ، وَفَعِيلَةٌ نحو صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، والتى بلا تاء فِعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَفَعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَفَعَالٌ نحو عُقَابٌ وَعُقَابٌ ، وَفَعُولٌ نحو عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَفَعِيلٌ نحو سَعِيدٌ - علم امرأة - يقال في جمعه : سَعَائِدٌ . قال في شرح الكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لهم مؤنث كسَعَائِدٍ جمع سعيد اسم امرأة .

{ تنبيهات } : الأول : شَرَطُ هذه المثلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛
فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا ، كقولهم : جَزُورٌ وَجَزَأُرُ ، وسماء بمعنى
المطر وسمائي ، ووَصِيدٌ ووَصَائِدُ .

الثانى : شَرَطُ ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل
المذكورة ، كذا فى التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانَةٍ وفَرُوقَةٍ ونافقة جُلَالَةٍ
— بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل ، وشَرَطُ فعيلة أن
لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة ؛ فلا يقال جرائح ولا قتائل ،
وشدَّ قولهم ذبيحة وذباح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفى السكافية اطرادُ فعائل فى هذه الأوزان
العشرة ، وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها
فعائل ، وأن أحقن به فعول ، وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل ؛ لأنه
لم يُحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الأوزان المجردة ،
وتبعه فى الارتشاف .

الرابع : ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جُرَائِضَ ، وقَرَيْشَاءَ ،
وَبَرَآكَاءَ ، وَجَلُولَاءَ ، وَحُبَارَى ، وَحَزَائِيَّةَ إِنْ حُذِفَ مَا زِيدَ بَعْدَ لَامِيهِمَا^(١) ،
ولنحو ضَرَّةَ ، وَطَنَّةَ^(٢) ، وَحُرَّةَ ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ،
وإنما قيد حُبَارَى وَحَزَائِيَّةَ بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ،
فتقول عند حذفهما : حَبَائُرَ وَحَزَائِبَ ، وإن حذفت الأول فقط قلت حَبَارَى
وَحَزَائِيَّةَ .

(١) لام حبارى وهى الراء ولام حزاية وهى الباء .

(٢) الطنة - بفتح الطاء المهملة - ضرب من الرطب .

(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى مُجْمَعًا صَحْرَاهُ وَالْعَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفَعَالَى بالكسر ، وَالْفَعَالَى بالفتح ، ولهما اشتراك وانفراد .

فيشتركان فى أنواع : الأول فَعْلَاءَ اسما ، نحو صَحْرَاءَ وَصَحَّارٍ وَصَحَّارَى ، والثانى فَعْلَى اسما ، نحو عَاتَى وَعَلَاقٍ وَعَلَاقَى ، والثالث فَعْلَى اسما ، نحو ذِفْرَى وَذِفَارٍ وَذِفَارَى ، والرابع فَعْلَى وصفا لا لأثنى أَفْعَل ، نحو حَبَلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالَى ، والخامس فَعْلَاءَ وصفا لأثنى ، نحو عَذْرَاءَ وَعَذَارٍ وَعَذَارَى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : « وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا » إلا فَعْلَاءَ وصفا لأثنى نحو عَذْرَاءَ فَإِنَّ الْفَعَالَى وَالْفَعَالَى غَيْرُ مَقْيَسَيْنِ فِيهِ ، بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفى شرح الكافية ، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى ، قالوا : مَهَارٍ وَمَهَارَى ، ولا يقاس عليهما .

وينفرد الفَعَالَى بالكسر فى نحو حِذْرِيَّةٍ ، وَسِعْلَاءَ ، وَعِرْفُوءَ ، وَالسَّاقَى ، وفيما حُذِفَ أولُ زائديه من نحو حَبْنَطَى ، وَعَفْرَنَى ، وَعَدَوَى ، وَقَهْوَبَاءَ ، وَبُلْهَنِيَّةٍ ، وَقَلْدَسُوءَ ، وَحُبَارَى ، وَنَدْرَى أَهْلٍ ، وَعَشْرِينَ ، وَلَيْلَةٍ ، وَكَيْكَةٍ ، وهى البيضة .

وينفرد فَعَالَى بالفتح فى وصف عَلَى فَعْلَانٍ نحو سَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ ، وعلى فَعْلَى نحو سَكْرَى وَغَضْبَى ، ويحفظ فى نحو حَبَطَ ، وَيَتِيمَ ، وَأَيْمَ ، وَطَاهِرَ ، وَشَاةَ ، وَرَيْسَ ، وهى التى أُصِيبَ رَأْسُهَا .

واعلم أَنَّ فَعَالَى - بضم الفاء - فى جمع نحو سَكْرَانٍ وَسَكْرَى راجع على فَعَالَى بفتحها ، وفى غير يتيم من نحو قَدِيمٍ وَأَسَرٍ مُسْتَقْنَى بِهِ عَنْهُ ، وفى غير ذلك مُسْتَقْنَى عَنْهُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد « وبفعال وشبهه انطفا » وسيأتي بيانه ، ولكنه أخل بفعالي بضم الفاء فلم يذكره .

الثاني : قالوا في جمع صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ أَيْضًا صَحَارِيٌّ وَعَذَارِيٌّ بالتشديد ، وسيأتي .

الثالث : فعاليٌ — بالتشديد — هو الأصل في جمع صَحْرَاءَ ونحوها ، وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صَحْرَاءَ فَعْلَال ، فجمعه على فعَالِيل بقلب الألف التي بين اللامين ياءً لانكسار ما قبلها ، و بقلب ألف التانيث — وهى الثانية في نحو صَحْرَاءَ — ياءً ، وتدغم الأولى فيها . ثم لهم آثَرُوا التخفيف ، فحذفوا إحدى الياءين ، فن حَذَفَ الثانية قال الصَّحَارِي بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصَّحَارَى بالفتح ، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين .

(وَاجْمَلْ فَعَالِيٌّ لِفَعْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَدٌ كَالْكُرُمِيِّ تَنْبَعِ الْعَرَبِ)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعاليٌ ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كُرُمِيٌّ وَكَرَامِيٌّ ، وَكَرْكِيٌّ وَكَرَاكِيٌّ .

واحترز بقوله « لغير ذى نسب جدد » من نحو تُرْكِيٌّ ؛ فلا يقال فيه تراكى وأما « أَنَامِيٌّ » فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أَنَامِيْن ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظَرَبَانٍ وَظَرَابِيٌّ ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمُنسَى ؛ فيُعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً ، كقولهم : في مَهْرَى مَهَارَى ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو عِلْبَاء وقُبَاء وحَوَلَايا ، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاء وَعَذْرَاء وإنسان وظَرْبان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزِيد فيه غير المُلْحَق والشَّبِيهِ به . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أَحَدٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً .

وَزَادَ فِي السَّكَافَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ : فُعَالَى ، وَفَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ ، وَفِعْلَى .

أما فُعَالَى فنحو سُكَارَى ، وهو لوصف على فَعْلَانٍ وَفَعْلَى ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجع على فُعَالَى بالفتح في سين الوصفين .

وأما فَعِيلٌ وَفُعَالٌ بضم الفاء نحو عَبِيد جمع عَبْدٍ ، وَظُلُومٌ جمع ظُلْمٍ ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنها اسما جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنها مثالا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فَعْلَى فلم يسمع جمعا ، إلا في حِجْلَى جمع حَجَلٍ ، وَظَرْبَى جمع ظَرْبان ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمعٍ لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلَى لغة في الحَجَل .

ومذهب الأخفش إلى أن نحو رَكْبٍ وَصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثَمَارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَفِعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعَالٍ وشِبْهِهِ ، والراد بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه في الوزن ، نحو مَفَاعِلٌ وَفَيَاعِلٌ ، أما فعَالٍ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مَزِيدٌ إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُتِبَ وسَكِرَى ، وأثَرَ وثمرَاء ، ورَامَ وكامل . ومحوها ما استقر تكسيده على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرباعى وما زاد عليه ؛ أما الرباعى فإن كان مجرداً جمع على فعَالٍ نحو جَعْفَرٍ وَجَعَاثِرٍ ، وَزَبْرَجٍ وَزَبَارِجٍ ، وَبُرْتَنٍ وَبَرَاتِنٍ ، وَسِبْطَرٍ وَسَبَاطِرٍ ، وَجُنْدَبٍ وَجِنْدَابٍ . وإن كان بزيادة جمع على شبه فعَالٍ ، سواء كانت زيادته للحاق نحو جَوَاهِرٍ وَصَيَافٍ ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ، أم لغيره نحو أَصْبَعٍ وَأَصَابِعٍ ، وَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ ، وَسَلْمٍ وَسَلَاطِمَ ، مالم يكن ما تقدم استثنائه . وأما الخماسى فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَاسَى * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ) الْآخِرَ : مفعول مقدم لَانْفٍ ، ومن خماسى : متعلق بَانْفٍ ، وكذلك بالقياس ، أى أنْفِ الْآخِرِ . — أى احذفه — من الخماسى المجرد عند جمعه قياساً لتوصل بذلك إلى بناء

فَعَالِلَ ؛ فَنَقُولُ فِي سَفَرَجَل : سَفَارَج ، وَفِي فَرَزْدَق : فَرَاذِد ، وَفِي خَوَزَنْقِي : خَوَارِن .

ثُمَّ إِنْ كَانَ رَابِعُ الْخَمَاسِي شَبِيهًا بِالزَّائِدِ نَفْظًا أَوْ مَخْرَجًا جَازَ حَذْفُهُ وَإِبْقَاءُ الْخَمَاسِ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ)

أَيُّ دُونَ الْخَمَاسِ ، مِثَالُ مَا رَابِعُهُ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ لَفْظًا خَوَزَنْقِي ؛ فَإِنَّ النُّونَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، وَمِثَالُ مَا رَابِعُهُ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ مَخْرَجًا فَرَزْدَقِي ، فَإِنَّ الدَّالَّ مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، فَلَاكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا : خَوَارِقُ وَفَرَاذِقُ ، لَكِنْ خَوَارِنُ وَفَرَاذِدُ أَجُودَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : لَا يُحْذَفُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا الْخَمَاسُ وَخَوَارِقُ وَفَرَاذِقُ غَلَطَ . وَأُجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ حَذْفَ الثَّلَاثِ ، كَأَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَسْهَلَ لِأَنَّ أَلْفَ الْجَمْعِ تَحُلُّ مَحَلَّهُ ، فَيَقُولُونَ : خَوَانِقُ وَفَرَادِقُ .

وَأَمَّا الْخَمَاسِي بِزِيَادَةِ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ زَائِدُهُ ، آخِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ آخِرَ ، نَحْوُ سَبْطَرِي وَسَبَّاطِر^(١) ، وَفَدَوْكَسُ وَفَدَاكُس^(٢) ، وَمُدْخَرِجٌ وَدَحَارِجٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي احْذِفْهُ) أَيُّ احْذَفْ زَائِدًا مَجَاوِزَ الرَّبَاعِي (مَا لَمْ يَكُنْ لَيْنًا لِإِثْرِهِ الْإِذْ خَتَمًا) الْإِذْ : لَفْظٌ فِي الَّذِي ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَصَلْتُهُ خَتَمًا ، وَإِثْرُهُ : ظَرْفٌ هُوَ الْخَبَرُ .

(١) السبْطَرِي : مَشْيَةٌ فِيهَا تَبَخْتَرُ ، وَتَقُولُ « اسْبَطِرْ فَلَانٌ » إِذَا اضْطَجَعَ ، وَ « اسْبَطَرْتَ الْإِبِلَ » أَيُّ أَسْرَعْتَ .

(٢) الْفَدَوْكَسُ - عَلَى مِثَالِ سَفَرَجَل - الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ .

أى إنما يحذف زائدُ الخامس إذا لم يكن حرفَ لينٍ قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فعائل ونحوه ، نحو عُصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ ، وَقِرَاطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ ، وَقِنْدِيلٍ وَقِنْدَالٍ .

وشمل قوله « وزائد العادى الرابع » نحو قَبَعَتْنِى مما أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصول ؛ فتقول فيه : قَبَاعَتْ .

وشمل قوله « ليناً » ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنَيْقٍ ، وَفِرْدَوْسٍ ؛ فتقول فيهما : غَرَانِيقٍ وَفَرَادِيسٍ ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف اللة نحو كَنْهَوْرٍ وَهَبَيْخٍ ؛ فإن حرف اللة فيه لا يقلب ياءً ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِرٍ وَهَبَائِخٍ ؛ لأن حرف اللة حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُخْتَارٍ وَمُنْقَادٍ ؛ فإنه لا يقال فيهما مختاير ومناقيد بقلب الألف ياءً ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ ، لما سبق .

(وَالسَّيْنُ وَالْثَامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاُهَا مُخِلْ)

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخلُ بقاؤه بمثالى الجمع — وهما فعالل وفعاليل — تَوَصَّلَ إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثلين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ماله مزية فى المعنى أو اللفظ ، فتقول فى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، بحذف السين وإتناء معاً ؛ لأن بقاءهما يخلُ بينية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما ؛ لتكون زيادتهما لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزدان فى الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول فى استخراج : تخارج ، فتؤثر إتياء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر ؛ لأن تبيين موجود فى الكلام كتماثيل

بخلاف السين ؛ فإنها لا تزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقييل سخاريح ، ولا نظير له ، لأنه ليس في الكلام سَفَاعِيل .

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مَرَمَرٍيس : مَرَارِيس ، بحذف الميم وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل ، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم قللت مراميس لأوهم كون الاسم رباعياً في الأصل ، وأنه فعاليل لافعاويل .

(والميمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لِمَا لَهُ مِنَ الْمَزِيَّةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ ، وَهَذَا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ إِذَا كَانَ ثَانِي الزَّائِدِينَ غَيْرَ مُلْحَقٍ كُنُونُ مُنْطَاقٍ ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ : مَطَاقٌ ، بِحَذْفِ النُّونِ وَإِبْقَاءِ الْمِيمِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ ثَانِي الزَّائِدِينَ مُلْحَقًا كَسَيْنِ مُقَمَّنِسٍ فَكَذَلِكَ عِنْدَ سَبْيُوهِ ، فَيَقَالُ : مَقَاعِيسُ ، وَخَالَفَ الْمُبَرِّدُ ، فَحَذَفَ الْمِيمَ وَأَبْقَى الْمُلْحَقَ وَهُوَ السَّيْنُ ، لِأَنَّهُ يُضَاهِي الْأَصْلَ فَيَقَالُ : قَعَاعِيسُ ، وَرَجَّحَ مَذْهَبُ سَبْيُوهِ أَنَّ الْمِيمَ مُصَدَّرَةٌ وَهِيَ لِمَعْنَى يَخْصُ الْأَسْمَ ، فَكَانَتْ أُولَى بِالْبَقَاءِ .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : لَا يَعْنِي بِالْأَوَّلِيَّةِ هُنَا رَجْعَانِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ جَوَازِهِمَا ؛ لِأَنَّ إِبْقَاءَ الْمِيمِ فِيمَا ذَكَرَ مُتَعَيْنٌ ، لِسُكُونِهِ أَوَّلًا فَلَا يَحْدُلُ عَنْهُ .

(وَالْتَهْمِزُ وَالْيَاءُ مِنْهُ) أَي مِثْلُ الْمِيمِ فِي كَوْنِهِمَا أُولَى بِالْبَقَاءِ (إِنْ سَجَّحَا) أَي تَصَدَّرَا كَمَا فِي الدَّخْدَدِ وَيَتَدَدُ ؛ فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِمَا : الْأَدَّ وَيَلَادُ ، بِحَذْفِ النُّونِ وَإِبْقَاءِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ ، لِتَصَدَّرْهُمَا وَلِأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعٍ يَقَعَانِ فِيهِ دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى ، بِخِلَافِ النُّونِ ، فَإِنَّهَا فِي مَوْضِعٍ لَا تَدُلُّ فِيهِ عَلَى مَعْنَى أَصْلًا

* (تَنْبِيْهُ) * إِبْقَاءُ الْمِيمِ وَالْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْمَزِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ .

(وَالْيَاءُ لَا أَلَوَاوُ أَحْذِفُ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَزَبُونِ) وَعِطَّيْمُوسُ (فَهُوَ حُكْمُ حُيَا) فَتَقُولُ : حَزَابِينَ ، وَعَطَامِيسُ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ -أَوَاوُ ؛ فَتَقْلِبُ يَاءَ لَانْكَسَارِ

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولاً لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست في موضع يؤمنه من الحذف .

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدَى سَرَندَى) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي (كَأَمَلَنْدَى) وَالْحَبَنْطَى وَالْعَفْرَى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فتقول : سَرَادٍ وَعَلَادٍ وَحَبَاطٍ وَغَفَارٍ ، ولك عكسه ، فتقول : سَرَاندٍ وَعَلاندٍ وَحَبَانِطٍ وَعَفَارن . وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التثنية بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

* (خاتمة) * تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويضُ ياء قبل الطرف مما حذف ، أصلاً كان أو زائداً ، فتقول في سَفَرَجَلٍ ومنطلق : سَفَارِيجٍ ومطالِق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في ثَمَانِل مَفَاعِل وحذفها من مَمَائِل مَفَاعِل ؛ فيجيزون في جمافر جمافير ، وفي عَصَافِير عَصَافِر ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ » ومن الثاني « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْعَيْنِ » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلاشدوذاً كقولهم :

١١٧١ - [عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبِوسُهُمْ]

سَوَائِغُ بَيْضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مَفَاعِل وحذفها في مثل مَفَاعِل لا يجوز

إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمل « جِئَالَان » كذلك يقال في جماعات « جِئَالَات » وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم في أعْبِدِ أعَابِد ، وفي أسْلِحَةِ أسلَاح ، وفي أقوال أَقَاوِيل ، شبهوها بأَسْوَدَ وَأَسَاوِدَ ، وأَجْرِدَةَ وأَجَارِدَ ، وإِعْصَارَ وأَعَاصِيرَ ، وقالوا في مُضْرَّانِ مُضَارِين ، وفي غِرْبَانِ غِرَابِين ، تشبيها بسلاطين وسرّاحين .

وما كان من الجوع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يحز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم في نَوَاكِس : نواكسون ، وفي أَيَّامِن : أيامنون ، أو بالالف والتاء كقولهم في حَدَائِد : حَدَائِدَات ، وفي صَوَاحِب : صَوَاحِبَات ؛ ومنه الحديث « إِنْسُكُنْ لِأَنْتُنْ صَوَاحِبَاتُ يُونُسَ » .

الرابعة : إذا قصد جمع ما صَدَرَهُ ذُو أَوْ ابْنٍ من أسماء مالا يعقل قيل فيه : ذَوَاتُ كَذَا ، وَبَنَاتُ كَذَا ؛ فيقال في جمع ذى القعدة : ذَوَاتُ القعدة ، وفي جمع ابن عُرْس : بنات عرس ، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كَابْنُ لَبُونٍ وبين العلم كَابْنِ آوَى . والفرق بينهما أن ثاني الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كَبَرَقَ نَحْرُهُ توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا ، فيقال : هم ذَوُو بَرَقٍ نَحْرِهِ ، وفي التثنية : هما ذَوَا بَرَقٍ نَحْرِهِ . ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذَوَا سَيُوبِهِ ، وهؤلاء ذَوُو سَيُوبِهِ ، وهما ذَوَا مَعْدِي كَرَب ، وهم ذَوُو مَعْدِي كَرَب .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثني والمجموع على حَذِّهِ إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال في تثنية زَيْدَيْنِ مسمى به : هذان ذَوَا زَيْدَيْنِ ، كما يقال في تثنية كلبتي الحداد : هاتان ذَوَاتَا كَلْبَتَيْنِ ، ويقال في الجمع : ذَوُو زَيْدَيْنِ ، وَذَوَاتُ كَلْبَتَيْنِ ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : معنوى ، ولفظي :

أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة
مُلتقى فيه اعتبار الفردية ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل
كرجال وأسود ، أم لم يكن كأبائيل ، والثاني هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد
من لفظه كزئب وصخب أم لم يكن كقوم ورهط ، والثالث هو اسم الجنس الجمعي ،
ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمر وجوزة وكلم وكلمة ، وربما
عكس نحو السكم والجلبء للواحد والسكماء والجلبأة للجنس ، وبعضهم يقول ، للواحد :
كماء ، وللجنس : كمء ، على القياس ، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو
رؤم ورومى وزنج وزنجى .

أما اسم الجنس الإفرادى نحو لبن وماء وضرب ، فإنه ليس دالا على أكثر من
اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والكثير . وإذا قيل ضرورة فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه
فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا ؛ فإن كان على وزن خاص
بالجمع نحو أبائيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو
اسم جمع نحو رهط وإبل ، وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر في
المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا
وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر
في الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعراب جمع عرب ؛ لأن العرب يعم الحاضرين
والبائدين ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه . وإن كان له واحد من
لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رؤم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه
نحو تمر ، أولا ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي ، وإن التزم
تأنيثه فهو جمع نحو تخم وثهم ، حكم سيويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما ،

والغالبُ على اسم الجنس الممتاز واحدُه بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجوع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على غَزَيَّ بأنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوى الواحد في التذكير، وحكم أيضا على رِكاب بأنه اسم جمع لركوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابِي، والجمع لا يُنسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتي في بابِه، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع، نحو صَحْب ورَكْب؛ لأن قفلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبي الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا البابَ إر باب التفسير لأنهما — كما قال سيبويه — من واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها.

(فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ) فَلَيْسَ فِي تَصْغِيرِ فَلَسَ، وَنَحْوُ (قُدَيَّ فِي) تَصْغِيرِ (قُدَيَّ) وَ (فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ) الثَّلَاثِيَّ (كَجْعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمًا) وَجَعَلَ دِينَارَ دُنَيْنِيرًا.

والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثيا لم يُغَيَّرَ بِأَكْثَرِ من ذلك، وإن كان رباعيا فصاعدا كُسِرَ ما بعد الياء؛ فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْلٌ نَحْوُ فَلَيْسَ، وَفُعَيْعِيلٌ نَحْوُ دُرَيْهِمَ، وَفُعَيْعِيلٌ نَحْوُ دُنَيْنِيرَ.

﴿تَنْبِيْهَاتٌ﴾ : الأول : للتصغير شروط : أن يكون اسما ؛ فلا بصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وَضْفٌ فِي الْمَعْنَى ، وَشَذْ تَصْغِيرِ فَمَلِ التَّعْجَبِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّنًا ؛ فَلَا تَصْغُرُ الْمُضْمَرَاتُ وَلَا مَنْ وَكَيْفَ وَنَحْوُهَا ، وَشَذْ تَصْغِيرِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ ؛ (١١ — الْأَشْمُونِي ٣)

فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المَعْظَمَة ، وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الكُمَيْت من الخليل ، والكُمَيْت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيِّن ومُبَيِّن .

الثاني : وزن للصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أَحْيَم ومُكَيِّم وسُفَيْر في التصغير مُعَيِّل ، ووزنها التصريفي أَفْعِل ومفعِل وفَعِيل .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهَمَات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَنًا أو مَحَلًّا أو قَدْرًا نحو قُبَيْلِ المصّر ، وُبُعَيْد المغرب ، وفُؤَيْق هذا ، ودُؤَيْب ذاك ، وَأَصْنِيف منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعميم ، كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : « كُنَيْفٌ ^(١) مَلِيءٌ عِلْمًا » وقول بعض العرب : أنا جُدَيْلُهَا المَحْكَكُ ، وعُدَيْقُهَا المَرَجَّبُ ، وقوله :

١١٧٤ - وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ - فُؤَيْقُ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِقَبْلُغِهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَقَعَّ لَا

(١) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو - كما في القاموس - وعاء أداة الراعي ، أو وعاء أسقاط التاجر ، نبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اه صبان

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التصغير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف
(بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللاحذف هنا - من ترجيح وتخيير - ما له هناك ،
فتقول في تصغير فرزدق : فَرَزْدَقُ بحذف الخامس ، أو فَرَزْدَقُ بحذف الرابع ؛
لما سبق في قوله : « والرابع الشبيه بالزائد إلخ » ، وتقول في سِبْطَرَى : سَبْطَرَى ،
وفي فَدَوْكَس : فُدَيْكَس ، وفي مُدَخْرَج : دُخَيْرَج ، وتقول في عُصْفُور وِقِرْطَاس
وَقِنْدِيل وِفِرْدَوْس وِغُرْنَيْق : عُصْفِير ، وِقِرْيَطِيس ، وَقِنْدِيل ، وِفِرْدَيْس ، وِغُرْنَيْق ،
وتقول في قَبْعَثَرَى : قُبَيْعِث ؛ لما سبق في قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ »
وتقول في مُسْتَدَع : مُدْنِع ، وفي استخراج : تُخَيْرِج ؛ لما سبق في قوله « والسين
والثامن كستدع أزل إلخ » وتقول في مُنْطَلَق ومُعْمَدَس : مُطْلِق ومُقَيْس ،
وفي أَلْدَد وِيلَنْدَد : أَلْدَ وَيَلْدَ ، بالإدغام ؛ لما سبق في قوله « واليم أولى من
سواء بالبقا إلخ » وتقول في حَبِزْبُون وَعِطْطُمُوس : حُزْبَيْن وَعُطْطِيمِيس ، بحذف الياء
وابقاء الواو مقبولة ياء ؛ لما مر ، وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى : سُرَيْند وَعَلَيْند ،
أو سُرَيْند وَعُلَيْد ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيه) : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألفه المدودة ، وياء النسب ،
والآلف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحذفن في التصغير ،
ولا يعتد بهن كما سيأتى .

(وَحَاشَ تَعْوِيضُ يَأْقَبِلُ الطَّرْفُ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ
فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَذَفَ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل
نحو سَقَرَجَل فتقول فى جمعه : سَقَارَج ، وإن عَوَّضْتَ قلت : سَقَارِيج ، وفى تصغيره :
سُقَيْرَج ، وإن عوضت قلت : سُفَيْرِج ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلَق ، فتقول
فى جمعه : مَطَالِق ومَطَالِيق ، وفى تصغيره : مُطْلِق ومُطْلِيق ، على الوجهين ، وعلم من قوله
« وجاز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، ملزم يستحقها لغير تعويض ، واحتراز بقوله « لغير تعويض » من نحو لَمَّا غِزِي جَمْعُ لَفْزِي ؛ فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التي كانت في المفرد .

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ) أى باب التفسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِمًا) مما جاء مسموعاً ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب : مُغْبِرَانِ ، وفي العشاء : عُشْيَانِ ، وفي عَشِيَّة : عُشْيِيَّة ، وفي إنسان : أَنْسِيَّانِ ، وفي بَنُوْنَ : أَبْنُونُ^(١) ، وفي ليلة : لَيْلِيَّة ، وفي رَجُل : رُؤُوجِل ، وفي صَبِيَّة : أَصْبِيَّة ، وفي غِلْمَةٌ : أَغْيَلِمَةٌ ؛ فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مُهْمَلٍ عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائداً عن القياس في التفسير فجاء على غير لفظٍ واحدٍ قولهم : رَهَطَ وَأَرَاهَطَ^(٢) ، وَبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ ، وَكَرَاعٌ وَكَارِعٌ ، وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضٌ ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع المستعمل ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُقْبَرُ إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى في أَبَاطِيلٍ أن الاسم غير إلى لَبْطِيلٍ أو أَبْطُولٍ ثم جمع .

(١) ورد هذا التصغير في قول الشاعر :

رَعَمَتْ تَمَاضِيرُ أُنْتِي إِذَا أُمْتُ يَسُدُّ أَبْيَنُوهَا إِلَّا صَاغِرُ خَلْقِي

(٢) ورد هذا الجمع في قول الشاعر :

يَا يُوسَ لَلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

(لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمَ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ) أى مدة التأنيث (الفتح انْحَتَمَ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصْمَةٌ وَقَصِيْمَةٌ ، ودرجة ودُرَيْجَةٌ ، وَحُبْلَى وَحُبَيْلَى ، وَسَلْمَى وَسَلْمِي ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الهزة ، نحو صَحْرَاءُ وَصُحَيْرَاءُ ، وَحَرَاءُ وَحَيْرَاءُ .

(تنبيهات) : الأول : أنهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حَرَاءُ ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية « فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح ، كتمَيْرَةٍ وَحُبَيْلَى وَحَمِيرَاء » حيث يقتضى أن المدة فى نحو حَرَاءَ مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل عِلْمَ تأنيث » ما كان متصلاً كما مثل ، فلو انفصل كسِر على الأصل نحو دُحَيْرِجَةٍ .

الثالث : عجز المركب مُنْزَلُ مَنْزِلَةِ تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْلَبَكْ ، بفتح اللام .

(كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أفعالٍ سَبَقَتْ أَوْ مَدَّةُ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)

أى يجب أيضاً فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال ، أو مد سَكْرَانٍ وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَمَ جَمْعُ ماها فيه على فعّالين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أَجْمَالُ ، وفى تصغير سَكْرَانٍ :

سَكْرَان : لأنهم لم يقولوا في جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو غُثَيَّان وعَطَشَان .

فإن جُمِعَ على فعالين دون شذوذ صُغِرَ على فُعَيْلِينَ ، نحو سِرْحَان وسُرَيْجِينَ ، وسُلْطَان وسُلَيْطِينَ ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِينَ وسَلَاطِينَ .

وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يُلْتَفِتْ إليه ، بل يصغر على فُعَيْلَان ، مثله غَرْنَان وإنْسَان ؛ فإنهم قالوا في جمعهما : غَرَّائِينَ وَأَنَاسِينَ على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غَرْنَيَّان وَأَنَيْسَان .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعْرَفْ هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا ؟ حُلِّلَ على باب سكران ؛ لأنه الأَكْثَر .

(تنبيه) : أطلق الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعا ، فشمَل المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا » ؛ فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأَكْثَرِينَ ، إلا ما سُمِيَ به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَّرَتْ أفعالا اسمَ رجل قلت أفعيَال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عَطَشَان ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَةٌ أَغْشَارٌ ، وثوب أَخْلَاقٌ وإِتْمَالٌ ، وهو عند الأَكْثَرِينَ من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبتته في المفردات ؛ ففقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أفعيَال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعيَال بالكسر . وقال بعض شراح تصريح ابن الحاجب : قيد بقوله « جمعا » احترازا عما ليس بجمع ، نحو أَغْشَارٌ فإن تصغيره أَغْشِيرٌ وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق » هذا لفظه ، قيد ، وحل كلام

الناظم على التقييد ، وكأنه جعل « سبق » قيداً لأفعال : أى ألف أفعال السابق في باب التكسير ، وهو الجمع ؛ أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه . وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ ؛ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعلاً اسم رجل قلت فيه أنيَمَـال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم ؛ لأن قوله « سبق » ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به ، بل هو صلة ما ، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال ، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل ؛ فعلى هذا يحمل كلامه .

(وَأَيْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُؤُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا)
 (كَذَا التَّمْزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)
 (وَهَكَذَا زِيَادَتَا قَفْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا)
 (وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَنْنِيَةِ أَوْجَمِّ تَصْغِيرِ جَلَاً)

يعنى لا يستد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية ، بل تمتد منفصلة ، أى تُنزل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها كما يصغر غير مُتَمِّم بها .

الأول : ألف التائيث الممدودة ، نحو حَرَاء .

الثاني : تاء التائيث ، نحو حَفْظَة .

الثالث : ياء النسب ، نحو عَبْقَرِي .

الرابع : عجز المضاف ، نحو عَبْد شَمْس .

الخامس : عجز المركب تركيب مزج ، نحو بَعْلَبَك .

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، نحو زَعْفَرَان .

وَعَبَّوْثَرَانِ واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكْرَانِ ومِرْحَانِ ،
وقد تقدم ذكرهما .

السابع : علامة التثنية ، نحو مُسْلِمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسْلِمِينَ ومُسلِمَات .

لجميع هذه لا يعتمد بها ، ويقدر تمام بِذِيَّةِ التصغير قبلها ؛ فتقول في تصغيرها :
حُمَيْرَاءَ ، وَحُنَيْظَلَةَ ، وَعُبَيْقَرَى ، وَعُبَيْدَ شمس ، وَبُعَيْلَبَك ، وزُغَيْرَانِ ، وَعُبَيْثَرَانِ ،
وَمُسَيْلِمَانِ ، وَمُسَيْلِمِينَ ، وَمُسَيْلِمَات .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لمتهى الجمع وُصِل » وقد
تقدم التنبيه عليه .

الثاني : ليست الألف المدودة عند سيويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من
كل وجه ؛ لأن مذهبه في نحو جُلُولَاءَ وَبَرَآكَاءَ وَقُرَيْشَاءَ — مما نالهُ حرفٌ مدٌّ —
حَذْفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ،
بالتخفيف ، بخلاف فَرُوقَةٍ فإنه يقول في تصغيرها فُرَيْقَةً بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد
ظهر أن الألف يعتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف
والياء في جُلُولَاءَ وَأَخَوِيهِ ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ، بالإدغام
سَوِيًّا بين ألف التأنيث وتائه ؛ لأن ألف التأنيث المدودة محكوم لما هي فيه بحكم
ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيويه أن لألف التأنيث المدودة شَهَاءً هاء التأنيث وشَهَاءً
بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من
قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى
عن اعتبار الشبه بالألف للمقصورة في عدم ثبوت الواو في جُلُولَاءَ وَنَحْوِهَا ؛ فإنها
كألف حُبَارَى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين
سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير .

واعلم أن تسوية النظم هنا بين ألف التانيث المدودة وتائه تقتضى موافقة للمبرد ، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضا في نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفي نحو « جذارتين » ، وطرَيفين ، وطرَيفات « أعلاما ، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مة ، فذهب سيبويه الحذف ؛ فتقول : ثَلَاثُونَ ، وَجُدْرَانٌ ، وَطُرَيْفُونَ ، وَطُرَيْفَاتٌ ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فعومل معاملة جُلُولَاءَ ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدة في ذلك والإدغام كما يفعل في جُلُولَاءَ ، واتفقا في نحو « طَرِيفَيْنِ ، وَطَرِيفَيْنِ ، وَطَرِيفَاتٍ » إذا لم يحلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلِفُ التَّائِثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا)

أى إذا كانت ألف التانيث خامسة فصاعدا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال مُعْمِعِلٍ وَمُعْمِعِلٍ ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول في نحو قَرَقَرَى وَلُفْزِي وَبَرْدَرَايَا : قَرِيرَ ، وَلُفْزِي ، وَبَرِيرَ .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ)

ومثله قَرِينَا تقول فيه : قَرِينَا ، أَوْ قَرِيْثٌ ، أى إن حذفت المدة قلت : الْحَبِيرَى وَقَرِيْثًا ، وإن حذفت ألف التانيث قلت : الْحَبِيرِ وَقَرِيْثٌ ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

(وَأَزْدَدُ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ نَقِيْمَةً صَيَّرَ قُوِيْمَةً نَصَبُ)

ثانيا : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانيا ، وقلب : في موضع النعت
ثانيا أيضا .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يردُّ إلى أصله إذا كان لينا متقلبا عن غيره ؛ فشمل ذلك
سته أشياء :

الأول : ما أصله واو فاقبلت ياء نحو قِيْمَةٍ ، فتقول فيه : قُوِيْمَةٍ .

الثانى : ما أصله واو فاقبلت ألفا نحو باب ، فتقول فيه : بُوبَب .

الثالث : ما أصله ياء فاقبلت واو أو نحو مُوقِن ، فتقول فيه : مُيَيِّقِن .

الرابع : ما أصله ياء فاقبلت ألفا نحو ناب ، فتقول فيه : نُيَيْب .

الخامس : ما أصله همزة فاقبلت ياء نحو ذِيب ، فتقول فيه : ذُوَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِنَارٌ وقِرَاطٌ ؛ فإن

أصلهما دِنَارٌ وقِرَاطٌ^(١) ، والياء فيهما بدل من أول المثليين ؛ فتقول فيهما :
دَنَيْنِيرٌ وقَرَيْنِيرٌ .

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يردُّ إلى أصله ؛ فتقول فى مُتَعِدٌ : مُتَّعِدٌ ،

بإبقاء التاء ، خلافاً للزجاج فإنه يردّه إلى أصله ؛ فيقول : مُوَيْدٌ ، والأول مذهب سيبويه ،

وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْدٌ أوْهُمْ أن مكبره مُوَعِدٌ ، أو مُوَعَدٌ ، أو مُوَعِدٌ ،
وَمُتَّعِدٌ لا إيهام فيه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مراده بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به فى التسهيل ؛

لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف
صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان لينا مُبْدَلاً من همزة نلى همزة ، كما استثناه فى التسهيل

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط .

كألف آدم وياه أَيْمَة ؛ فإنهما لا يُرَدَّانِ إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أَيْمَة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية « وهو — يعنى الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين » غيرُ محرَّرٍ ، بل ينبغى أن يقول « مبدلاً من غير همزة تلى همزة » كما في التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نُؤَيَّب بالواو ، وأجازوا أيضاً إبدال الياء فى نحو شَيْخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً ، ويؤيد أنه سمع فى بَيْضَة بُوَيْضَة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِّر اسمٌ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاء ؛ لأنه من الوجاهة قلب ، فإذا صغر قيل : جُوَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَدَّ فى عِيدٍ عِيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عُوَيْد ؛ لأنه من عَادَ يَعُود ، فلم يردوا الياء لثلاثاً يلتبس بتصغير عُوْد بضم العين ، كما قالوا فى جمعه أعْيَاد ، ولم يقولوا « أعواد » لما ذكرنا .

(وَحَيِّمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لَتَصْغِيرُ عِلْمٌ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رَدَّ الثانى إلى أصله ماوجب للتصغير ؛ فيقال فى ناب وباب وميزان : أنْيَاب ، وأبْوَاب ، ومَوَازِين ، إلا ما شذ كأعْيَاد ، وقوله :

١١٧٦ — حَيِّ لا يَحِلُّ الدَّهْرُ إِلَّا يَأْذِنُنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاتِقِ

يريد المَوَاتِق .

{ تنبيه } : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قِيَمَة وقِيَم ، وديمة وديم .

(وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَآوًا) نحو ضارب وضوئرب ، ومأش ونوئش (كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ) كأف صابٍ وعأج ؛ فتقول فيهما : صُوَيْبٌ وَعُوَيْجٌ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما يجعل واوًا أيضًا الألفُ الثاني المبدلُ من همزة تلي همزة كآدم ، تقول فيه « أَوَيْدِم » كما تقدم التنبيه عليه .

الثاني : حكم التفسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير ؛ فتقول : ضَوَّارِب ، وَأَوَادِم .

(وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ) وهو ما حُذِفَ منه أصلٌ بأن تَرُدَّ إليه ما حُذِفَ منه (فِي التَّصْغِيرِ) لثَنَانِي بَنِيَّةٌ فُعَيْلٌ . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّهْ ثَالِثًا كَمَا) أصله مَوَّه ؛ فتقول فيه « مَوَّيه » برد اللام ، وكذا تفعل في « خَذْ ، وكُلْ ، ومُذْ » أعلاما ، و « سَمِ ، وَيَدِ ، وَحِرِ » ؛ فتقول فيها : أَخَيْذْ ، وَأَكَيْلْ — برد الفاء — وَمُمَيْذْ ، وَسُنَيْه — برد العين — وَيَدَيَّة ، وَحُرَيْج — برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ ثَاءً الثَّانِيثُ لم يعتدَّ بها ، ويكمل أيضًا كما يكمل الثَّنَائِي ، نحو عِدَّةٌ وَسَنَّةٌ ؛ فتقول فيهما : وَعُيْدَةٌ وَسُنْدِيَّةٌ ، برد فاء الأول ولام الثاني .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يُرَدَّ إليه ما حُذِفَ ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأنَّ بَنِيَّةً فُعَيْلٌ ثَنَانِيٌ بدونه ؛ فتقول في هِرٍ وشاكٍ ومَمِيتٍ : هُوَيْرٌ ، وشَوَيْكٌ ، ومُمَيْتٌ ، وشذ هوَيْرٌ ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثَّنَائِيَّ وَضَعَا يَكْمَلُ أيضًا في التصغير كما يكمل المنقوص توصلاً إلى بناء فُعَيْلٍ ، إلا أن هذا النوع لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه ، بخلاف المنقوص ، وأجاز في السكافية والتسهيل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكمل بحرف علة ؛ فتقول في

عَنْ وَهْلٍ مُسَمًّى بِهِمَا : عُفًى وَهُلًى ، وَالْآخِرُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْمُضَاعَفِ ، فَنَقُولُ فِيهِمَا : عُغْنَيْنَّ وَهَلَيْنَّ ، وَصَرَحَ فِي الذَّسْهِلِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَوَّلِي ، وَبِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ ، لَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَثَرٌ فِي مَا الْأَسْمِيَّةُ أَوْ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ : مُوَى ؟

﴿ تَنْبِيْهَات ﴾ : الْأَوَّلُ : إِنَّمَا قَالَ : « غَيْرِ النَّاءِ » ، وَلَمْ يَقُلْ غَيْرِ الْمَاءِ لِيَشْمَلَ تَاءَ بِنْتٍ وَأَخْتٍ ؛ فَإِنَّهَا لَا يَعْتَدُّ بِهَا أَيْضًا ، بَلْ يَقَالُ : بُنْيَةٌ ، وَأَخِيَّةٌ ، بَرْدُ الْمَحْذُوفِ .

الثَّانِي : يَعْنِي بِقَوْلِهِ « ثَالِثًا » مَا زَادَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا أَوْ وَسْطًا ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ يَرَى مُسَمًّى بِهِ : يُرَى ، مِنْ غَيْرِ رَدٍّ ، اعْتِدَادًا بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَأَجَازَ أَبُو عَمْرٍو وَالْمَازِنِيُّ الرَّدَّ ؛ فَيَقُولَانِ : يُرَى ، وَيُونَسُ يَرَدُّ وَلَا يَنُونُ عَلَى أَصْلِ مَذْهَبِهِ فِي يُعْمَلُ تَصْغِيرِ يَغْسَلُ وَنَحْوِهِ ، وَتَقْدِمُ مِثْلَ الْوَسْطِ .

الثَّالِثُ : لَا يَعْتَدُّ أَيْضًا بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ، بَلْ يَرَدُّ الْمَحْذُوفُ مِمَّا هِيَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا هِيَ فِيهِ إِذَا صَغُرَ حُذِفَتْ مِنْهُ ؛ فَيَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهَا ، مِثْلَ أَسْمٍ وَأَبْنٍ ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِمَا : سُمًى ، وَبُنًى ، بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِتَحْرِيكِ الْأَوَّلِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ « كَأَنَّ » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَسْمَ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ فَهُوَ تَمَثُّلٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا سَرَّ الشَّرْحَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَادَ بِمَا السَّكَمَةُ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ مَوْصُولَةً وَنَافِيَةً فَهُوَ تَنْظِيرٌ ، لَا تَمَثُّلٌ ؛ لِأَنَّ مَا — اِسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ حَرْفِيَّةٌ — مِنَ الثَّنَائِي وَضَمًّا ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْمَنْقُوصِ ، فَيَكُونُ مَرَادُهُ أَنْ نَحْوِ « مَا » يَكُلُّ كَمَا يَكُلُّ الْمَنْقُوصُ لَا أَنَّهُ مَنْقُوصٌ .

وَتَمَامُ الْقَوْلِ فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِمَا وَضَعَ ثَنَائِيًا ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَةً صَحِيحًا نَحْوَ هَلٍّ

وبل لم يَزِدْ عليه شيء حتى يصغر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال: هَلِيل، أو هَلِيٌّ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير؛ فيقال فى لووكى وما أعلاما: لَوَوَكِي بالتشديد، وماء بالمد، وذلك لأنك زدْتَ على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكم دَوَّ وَحَى وماء؛ فيقال لَوَوِيٌّ كما يقال دَوَوِيٌّ، وأصلهما لَوَوِيٌّ وَدَوَوِيٌّ، ويقال: كَتَبِيَّ بثلاث ياء آت كما يقال حُبِّيَّ، ويقال: مَوَوِيٌّ كما يقال فى تصغير الماء المشروب مَوَوِيَّة، إلا أن هذا لاء هاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال فى شرح الكافية: وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة، فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا، كقولك فى تصغير سَنَّة: سَنَيَّة وسُنَيَّة، وفى تصغير عِصَّة: عِصَيَّة وعُصَيَّة، اهـ.

(وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَنْفَى الْمَعْطَفَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على قُصِيل، وإب كانت أربعة قُصَلَى قُصَيْل، فتقول فى مِعْطَف: عُطَيْف، وفى أَزْهَر: زُهَيْر، وفى حامد وحُمدان وحَمَّاد ومحمود وأحمد: حُمَيْد، وتقول فى قِرْطَاس وعصفور: قُرَيْطَس وعُصْفِير.

(تنبيهات): الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث لحقه التاء؛ فتقول فى سَوْدَاء وحُبْلَى وسُعَادَ وغَلَّاب: سَوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وسُعَيْدَة، وغُلْبَيْلَة.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حَيْض، وطَلِيق؛ لأنها فى الأصل صفة لذكر.

الثالث : حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْهًا وَسُمَيْعًا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الممزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الممزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبئ عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أيبريه وأسميع ، وقال سيبويه : تُرَيْهِيمُ وَسُمَيْعِيلُ ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبنى جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهِمَ وَسَمَاعِيلَ ، وعلى مذهب المبرد أباريه وأسَامِيعَ ، وحكى الكوفيون بَرَامَ وَسَمَاعِلَ بغير ياء ، وبَرَاهِمَةَ وَسَمَاعِلَةَ ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أبارِهَ وأسَامِيعَ ، وأجاز نطلب بَرَاهِ كما يقال في تصغيره بُرَيْهَ ، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافاً للفراء وتطلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ » مصغر أبق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُبَيْقِ على أَرَيْقٍ » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الفول على جبل أَوْزَقَ ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها ؛ فتقول في خَفَنْدَدَ وَمُقَنْدَسَ وُضْفَنْدَدَ : خُفَيْدٌ ، وَقَمَيْسٌ ، وَضَفَيْدٌ ، بحذف الزوائد للالحاق ، وأَخْفَنْدَدَ : الظلم السريع ، والُضْفَنْدَدَ : الضخم الأحمق .

(وَأَخْتِمُ بِنَا التَّائِنِثِ مَا صَفَرْتَ مِنْ مَوْئِثِ عَارٍ) من التاء (ثَلَاثِيَّةٌ) في الحال (كَسَنٌ) ودار ؛ فتقول في تصغيرهما : سُتَيْنَةُ ، وَدَوِيرَةُ ، أو في الأصل كَيْدٌ ، فتقول في تصغيره : يُدَيَّةٌ ، أو في المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صفرَ تاحقه التاء نحو سَمَاءَ وَسُمَيَّةَ ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيِّيُّ بثلاث آيات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل للدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقى الأسمُ ثلاثياً ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد ، والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حُمْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أثنهما (وَخَمْسٍ) أى فإنه يقال فيها : شَجَرٌ ، وَبَقَرٌ ، وَخُمَيْسٌ ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة وبقرة وخيسة بالتاء ؛ لأنه يلبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ، ومثل خمس بضع وعشر ، فيقال فيهما : بَضِيعٌ وَعَشِيرٌ ، ولا يقال بضيعة وعشيرة ؛ لأنه يلبس بعدد المذكر ، وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وَشَوَالٌ وَنَابٌ لِلسِّنِّ مِنَ الْإِبِلِ ، وَحَرْبٌ وَفَرَسٌ وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ لِلْحَدِيدِ وَعِرْسٌ وَضَحَى وَنَقْلٌ وَعَرَبٌ وَنَصَفٌ وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يُذَكِّرُ الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عِرْسٍ وَقَوْسٍ ؛ فقال : عُرْبِيَّةٌ وَقَوْسِيَّةٌ .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرٍ وَخَمْسٍ .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمَحٍ علم امرأة : رُمِيحَةٌ ، وفى عين عِلْمٍ رَجُلٌ : عُيَيْنٌ ، خلافاً لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول : رُمِيحٌ ، وفى الثانى عُيَيْنَةٌ ، ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نَوِيرَةٌ ، وَعُيَيْنَةٌ ، وَأُذَيْنَةٌ ، وَفُهَيْرَةٌ ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً بينت وأخت حَذَفَتْ هذه التاء ثم صغرت وألحقت

تاء التأنيث ؛ فتقول : بُدِّيَّةٌ وَأُخْيَّةٌ ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء ؛ فتقول : بُنَى وَأُخَى * (وَنَدَرَ * لِحَاقُ تَا فِيهَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ) ثلاثياً : مفعول بكثرة ، وهو بفتح التاء معنى فاق ، أى ندر لحاقُ التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام : وَرَيْثَةٌ بِالْهَمْزَةِ ، وَأَمِيمَةٌ ، وَقُدَيْدِيمَةٌ .

(تنبيه) : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبَارَى وَلُغُزَى : حُبَيْرَةٌ وَلُغَيْفِرَةٌ ، فيجاء بتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيل موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غير ما ذكر ، إلا ما حذف منهُ ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادهُ المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف المدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يحيز فى نحو بَاقِلَاءَ وَرَنْسَاءَ : بُوَيْقِلَةٌ ، وَبُرَيْنِسَةٌ ، والصحيح بُوَيْقِلَاءَ وَبُرَيْنِسَاءَ .

(وَصَغُرُوا شُدُودًا الَّذِى آتَى وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَاوَنَى)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريِفِ الأسماءِ المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ ، ولما كان فى ذا الذى وفروعها شَبَهُُ بالأسماءِ المتمكنة بكونها تُوصَفُ ويوصَفُ بها استنبِيحَ تصغيرُها ، لكن على وجهٍ خولف به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمة ألفٍ مَزِيدَةٍ فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقل فى الذى والذى : اللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ . وفى تنبيههما : اللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذِيَّونَ رُفْعاً وَالَّذِينَ جَرّاً ونصباً بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذِبُونَ وَالَّذِينَ بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسبويه يقول : حذفت ألف اللَّذِيَّانِ فى الثانية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لانقواء (١٢ - الأسمونى ٣)

الساكنين . وقالوا في جمع التّيات ، وهو جمع التّياتِ تصغير التي ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الآذيا والتّياتِ وتثنيتهما وجمعهما . وقال في التسهيل : والتّياتِ واللّويتا في اللّاتي ، واللّويتا واللّويثون في اللّائي واللّاثين ، فزاد تصغير اللّاتي واللّائي واللّاثين . وظاهرُ كلامه أن التّياتِ واللّويتا كلاهما تصغير اللّاتي ، أما اللّويتا فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما التّياتِ فإنما هو جمع التّياتِ كما سبق ، فتَجَوَّزَ في جملة تصغير اللّاتي ، ومذهب سيبويه أن اللّاتي لا يُصَغَّر استثناء بجمع التّياتِ ، وأجاز الأخفش أيضاً اللّويتا في اللّاي غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا ، فقالوا : ذَيّا وَتَيّا ، وفي التثنية : ذَيّان وَتَيّان . وقالوا في أولى بالقصر : أولَيّا ، وفي أولاء بالمد : أولَيّاء ، ولم يصغروا منها غير ذلك . ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التّكسير ، قاله في التسهيل .

الثاني : قال في شرح الكافية : أصل ذَيّا وَتَيّا ذَيّياً وَتَيّياً ، بثلاث يآآت ، الأولى عينُ الكلمة ، والثالثة لامّها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل تَوَالِي ثلاث يآآت ؛ فقصّد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يَجْزُ حذفُ ياء التصغير لدالتها على معنى ، ولا حذفُ الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفَ لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحركُ لشبهها بألف التّكسير ، فتعين حذفُ الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفِر لكونه عاصِداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له لتصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم « وصغروا شذوذاً — البيت » معترَضٌ من ثلاثة أوجه ؛ أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يُوهِمُ أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيها : أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميعَ الفروع كما عرفت . ثالثها : أن قوله « منها تاوتى » يوهِمُ أن تى صُغِرَ كما صغرتا ، وقد نصّوا على

أنهم لم يصغروا من ألقاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغ من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروصهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألقاظ المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل في التعجب ، والمركب المزجى كعيلبك وسيبويه في لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أَحْسِنَـهُ وُبَعِيلُكَ ، وَسَيْبِيوِيَه .

خاتمة : يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال في رَكْب : رُكِبَ ، وفي سَرَاة : سُرِّيَّة ، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة ، كقولك في أجمال : أَجْيَال ، وفي أفلس : أَفْيَلِس ، وفي فُتَيَّة : فُتَيَّة ، وفي أَنْجِدَّة : أَنْجِدَّة . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة السكثرة ؛ لأن بنيته تدل على السكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتَنَافِيَا ، وأجاز السكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال في رُغْفَان : رُغْفَان ، كما يقال في عُثْمَان : عُثْمَان ، وجعلوا من ذلك « أَصِيلَانَا » زعموا أنه تصغير أَصْلَان وأَصْلَان جمع أَصِيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أَصِيلَان هو معنى أَصِيل ؛ فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى . الثاني : أنه لو كان تصغير أَصْلَان لقليل : أَصِيلَيْن ؛ لأن فُتْلَان وفُتْلَان إذا كسرا قيل فيهما فَمَالَيْن كَمُضْرَان وَمَصَارَيْن ، وخَشْمَان وخَشَامَيْن ، وَعِقْبَان وَعَقَابَيْن ، وَغَرَبَان وَغَرَابَيْن . وكل ما كسر على فَمَالَيْن يصغر على فَمِيلَيْن ، فبطل كون أَصِيلَان تصغير أَصْلَان جمع أَصِيل ، وإنما أَصِيلَان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مُكَبَّرِهَا ونظيره قولهم في إنسان : أَنْيَسِيَان ، وفي مغرب مُغِيرَبَان ، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَدَ تصغير جمع من جموع السكثرة رَدَّه إلى واحد وصغره ثم -
 معه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل . كقولك في غِلْمَانٍ : غُلَيْمُونَ ، وبالألف والناء
 ن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك في جَوَارٍ ودَرَاهِمٍ : جَوَيْرِيَّاتٍ ودُرَيْهِمَاتٍ ،
 ، إن كان لما قَصَدَ تصغيره جمعٌ قلَّةٍ جاز أن يَرُدَّ إليه مصغراً كقولك في فتیان فُتَيَّاتٌ ،
 ويقال في تصغير سِنِينَ على لغة من أعربها بالواو والياء : سُنَيَّاتٌ ، ولا يقال سُنْدِيُونَ لأن
 أعربها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام ، وإذا صغرت ردت اللام ؛ فلو بقي
 أعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والم عوضٍ منه ، وكذا الأَرْضُونَ
 لا يقال في تصغيره إلا أَرَبَضَاتٌ ؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً
 من الناء ، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ، ومعلومٌ أن تصغير الثلاثي المؤنث
 يَرُدُّه ذا علامة ؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ، ومن جعل إعراب
 سنين على النون . قال في تصغيره سُنَيْنٍ ، ويجوز سُنَيْنٍ على مذهب من يرى أن أصله
 سنى بياءين ، أولاهما زائدة ، والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ، ثم أبدلت نوناً ،
 فكأنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا إذا
 صغر سنينا معتقداً كون النون بدلا من الياء الأخيرة ، فعاملَ الكلمة بما كانت
 يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سِنُونٌ علماً وصغر فلا يقال إلا سُنْدِيُونَ
 رفعا وسُنَيْنٍ جرأ ونصباً ، برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سُنْدِيُونٌ ،
 والله أعلم .

النسب

هذا هو الأعرفُ في ترجمة هذا الباب ، ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه
 بالتسميتين .

ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات ؛ الأول لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء

مشددة آخرَ المنسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقلُ إعرابه إليها ، والثاني معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . والثالث حكى ، وهو مُعاملته معاملةَ الصفةِ المشبهة في رفعه المضمرَ والظاهرَ باطرادٍ ، وقد أشار إلى التغير للفظي بقوله :

(يَاءُ كَيْلَا الْكُرْمِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ)

يعنى إذا قصدوا نسبةَ شيءٍ إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، كقولك في النسب إلى زيدٍ : زَيْدِي .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « كَيْلَا الْكُرْمِيِّ » أمرين ؛ أحدهما : التغير اللفظي المذكور ، والآخر أن ياءَ الكرميِّ ليست للنسب ؛ لأنَّ المشبه به غير المشبه ، وقد ينضمُّ إلى هذه التغيرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُنْثِنَا)

يعنى أنه يحدف لياء النسب كلُّ ياءٍ تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، وتجعل ياءَ النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعي : شَافِعِيٌّ ، وإلى المزميِّ : مَزْمِيٌّ ، يُقَدَّرُ حذفُ الأولى وجعلُ ياءَ النسب في موضعها ؛ لئلا يجتمع أربعُ ياءاتٍ . ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بُخَّاتِي في جمع بُخَّتِي إذا سمي به ثم نسب إليه ؛ فإنك تقول : هذا بُخَّاتِي ، مصروفاً ، وكان تبيل النسب غيرَ مصروفٍ .

ويحدف لياء النسب أيضاً تاءُ التأنيث ؛ فيقال في النسب إلى فاطمة : فَاطِمِيٌّ وإلى مكة : مَكِّيٌّ ؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأةٍ إلى مكة . وأما قول

التكلمين في ذات : ذَاتِي ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي ، فَلَحَنٌ ، وصوابهما ذَوَوِيٌّ وَخَلَقِيٌّ .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً ، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وجهاً واحداً ، كقولك في حُبَارِي : حُبَارِي ، وفي قَبْعَمَرِي : قَبْعَمَرِي ، كما سيأتي . وإن كانت رابعةً في اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالخامسة ، كقولك في جَزَرِي : جَزَرِي . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قَلْبُهَا وَاوَأَ وَحَذَفْهَا ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَسْكُنُ تَرْبَعُ) أى تُصَيِّرُهُ ذَا رُبْعَةٍ (ذَا ثَانٍ سَكَنٌ * قَلْبُهَا وَاوَأَ وَحَذَفْهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حُبَلِي ، تقول فيها على الأول : حُبَلَوِيٌّ ، وعلى الثاني : حُبَلِيٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفَصَلَ بينها وبين اللام بألفٍ زائدة تشبهاً بالمدودة ، فتقول : حُبَلَاوِيٌّ .

الثاني : ليس في كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليس على حد سواء ، بل الحذف هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحَذَفُ إِذْنٌ وَقَلْبُهَا وَاوَأَ حَسَنٌ » .

(لِشِبْهَةِا الْمُبَاحِي وَالْأَصْلِيِّ مَا * لها) يعنى أن الألفَ الرابعةَ إذا كانت لللاحق ، نحو ذِفَرِي ، أو منقلبةً عن الأصل ، نحو مَرَمِي ؛ فلها ما لألف التأنيث في نحو حُبَلِي من القلب والحذف ، فتقول : ذِفَرِي وَذِفَرَوِي ، وَمَرَمِي وَمَرَمَوِي . إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فَمَرَمَوِي أفصحُ من مَرَمِي . وإليه أشار بقوله (وللأصليِّ قَلْبٌ يُقْتَمَى) أى يُخْتَار . يقال : اعْتَمَاهُ يَفْتَمِيهِ ؛ إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ — أَرَى الْمَوْتَ يَنْقَامُ الْكَرَامَ وَبَصْطَفِي .

عَفِيَّةٌ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصل المقلب عن أصل واو أو باء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقابة إلا في حرف وشبهه .

الثاني : تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « مألهاً » ، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حُبلى في الزيادة .

الثالث : لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفصل بالألف كما في حُبلاوى ، وحكى أرطاوى ، وأجازه السيرافي في الأصلية ، فنقول : مرماوى .

(وَالْأَلِفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا أَزَلْ) أى : إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حُذِفَتْ مطلقاً . سواء كانت أصلية ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو لتأنيث ، نحو حُبَارَى وخُلَيْطَى ، أو للإلحاق أو التثنية ، نحو حَبَرَ كَى وقَبْعَتَرَى ؛ فنقول فيها : مُصْطَفَى ، مُسْتَدْعَى ، وحُبَارَى ، وخُلَيْطَى ، وحَبَرَ كَى ، وقَبْعَتَرَى .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعَلَّى ، فذهب سيبويه والجمهور الحذف ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جعله كلمتي ؛ فيجوز فيه القلب ، وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف يادغام في حكم حرف واحد . فكانها رابعة ، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَلِكَ يَأْتِي الْمَقْصُورُ خَامِسًا عَزَلْ) أى إذا كانت ياء المقصور خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فنقول في مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِي ومُسْتَعْلِي .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَيٍّ اسمَ فاعِلٍ حَيًّا مُحَيٍّ ؛ قلت : مُحَوٍّ ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث يا آت ، وكانت أولى بالحذف لأنها سا كنة تشبه ياء زائدة ، فتلى الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة سا كنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين ، وتقلب الألف واواً فيصير مُحَوِّياً ، قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول : أموى ، وفيه وجه آخر ، وهو مُحَيٌّ كما تقول : أميٌّ . قال المبرد : وهو أجود ؛ لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كَأَمِيٍّ ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَيٍّ فيجتمع أربع يا آت لسكون الأولى والثالثة .

(وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) مِنَ الْمَقْصُودِ حَالُ كَوْنِ الْيَاءِ (رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) فقولك في النسب إلى قَاضٍ قَاضِيٍّ أَجْوَدُ مِنْ قَاضَوِيٍّ ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ — فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَنَا

دَرَاهِمُ عِنْدَ الْخَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حَائِنَةً ، ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حَائِنَةٌ بِلَا يَاءٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطَرِّدٌ ، وذکر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحَتَمُ قَلْبٍ ثَالِثٍ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمٍ وقَتِي فتقول فيهما : عَمَوِيٌّ وفتَوِيٌّ ، وإنما قلبت الألف في قَتِي واواً وأصلها الياء كاهة اجتماع الكسرة والياء آت .

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فُتِّحَ ما قبلها ، والتحقيق أن الفتحة سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شَجَرٍ فتحت عينه كما تفتح عين بَئِرٍ ، وسِيَانِيٍّ ، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

ما قبلها ؛ فيصير شَجَى مثل فَتَى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى .

(وَفَعِل * وَفَعِلَ عَلَيْهِمَا افْتَحَ وَفَعِلَ) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه ، سواء كان مفتوح الفاء كنير ، أو مكسورها كإيل ، أو مضمومها كذئيل ؛ فتقول فيها : نَمَرِي ، وإِبِلِي ، ودُوْئِي ، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصَّعِق : صِيفِي ، بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إتياعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تنبيه) : فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ؛ فاندرج في ذلك صُور : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنْدِل ، والثالثة ما كان على أربعة وثانية ساكن نحو تَغْلِب ؛ فالأولان لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أغرفهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تَغْلَبِي ، وَيَحْصَبِي ، وَيَنْزَبِي ، وفي القياس عليه خلاف ، ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى إطراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإما الوجهان في نحو تَغْلِب .

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٍّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله « ومثله » مما حواه الحذف « لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعي ، وما إحدى ياءيه أصلية كمَرْمِيٍّ ؛ فيوافق في الأول على الحذف ؛ فيقول في النسب إلى الشافعي :

شافعيّ ، وأما الثاني فلا يحذف ياءه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول في النسب إلى مَرْمَى : مَرْمَوِي ، وهي لغة قليلة ، المختارُ خلافُها ، قال في الارتشاف : وشذ في مرمي مَرْمَوِي .

﴿ تنبيه ﴾ هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَتَّى فَتَحْ ثَانِيهِ يَجِبُ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فلما أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ، ولكن يُفَتَّح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ؛ فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك ، كقوله في حَتَّى : حَيَوِيّ ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول في طَيّ : طَوَوِيّ ؛ لأنه من طَوَيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُودُهُ وَآوَأْ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

(وَعَلِمَ التَّنْذِيرَ اخْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْجِيعٍ وَجَبِ)

فتقول في النسب إلى مُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمَاتٍ : مُسْلِمِيّ ، وفي النسب إلى تَمَرَاتٍ تَمَرِيّ بالإسكان ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وطى هذا يقال في النسب إلى نَصِيبَيْنِ : نَصِيبِيّ ، وإلى عَرَفَاتٍ : عَرَفِيّ ، ولما من أجرى المثنى مجرى خَمْدَانٍ ، والجمع المذكور مجرى غَسْلَيْنِ ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مُسْلِمَان : مُسْلِمَانِي ، وفي النسب إلى نصيبين : نَصِيبِي ، وَمَنْ أَجْرَى الْجَمْعِ المذكر مجرى هارون ، أو مجرى عَرَبُونَ ، أو أَلْزَمَهُ الْوَاوَ وفتح النون ، قال فيمن اسمه مُسْلِمُونَ : مُسْلِمُونِي ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف بَجَرِي فحذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرَات : تَمَرِي بالفتح ، وأما نحو ضَخَمَات ؛ ففي ألفه القلبُ والحذف ؛ لأنها كَألف حُبْلَى ، وليس في ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالمتنى والمجموع تصحيحاً حكمهما ؛ فتقول في النسب إلى اثنتين : اثْنَتِي وَثَنَوِي ، وإلى عشرين عِشْرِي ، وإلى أولات أولى .

(وَثَلْتُ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول في طَيْبٍ : طَيْبِي ، وفي مَيَّتٍ : مَيَّتِي ، كراهة اجتماع الياءات والمكسرة (وَشَذَّ) في النسب إلى طَيِّءٍ (طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طَيْبِي بسكون الياء كطَيْبِي ، فقلبوها أَلِفًا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب أَلِفًا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغِيلٍ ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبْيَخٍ ، أو فُصِّلَ بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّمٍ — تصغير مِهْيَامٍ مَقَالٍ مِنْ هَامَ — لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه مُغِيلِي ، وَهَبْيَخِي ، وَمُهَيِّمِي ، لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

﴿ تنبيه ﴾ : دَخَلَ فِي إِطْلَاقِ النَازِمِ نحو غَزِيلٍ — تصغير غَزَالٍ — فتقول فيه : غَزِيلِي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضاً أَيْمٌ ؛ فيقال فيه : أَيْمِي ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أَيْمٍ : أَيْمِي ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أنهم لكان حسنا .

(وَفَعَلِيَّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزِمِ) أى التزم في النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ التَاءِ واليَاءِ وفتح العين ، كقولهم في النسبة إلى حَنِيفَةٍ : حَنَفِيٌّ ، وإلى بَحِيلَةٍ : بَحَلِيٌّ ، وإلى صَحِيفَةٍ : صَحَفِيٌّ ، حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قابوا الكسر فتحا ، وأما قولهم : في سَلِيمَةٍ : سَلِيمِيٌّ ، وفي عَمِيرَةٍ : كَلْب : عَمِيرِيٌّ ، وفي السَّلِيلَةِ : سَلِيلِيٌّ ، والسَّلِيلِيٌّ : الذى يتكلم بأصل طبيعته مُعْرِبًا ، قال الشاعر :

١١٧٩ - وَلَاسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ

وَلَسَكُن سَلِيلِيٌّ أَقُولُ فَأَغْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشد منه قولهم عُبْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ بالضم في بنى عُبَيْدَةَ وَجُدَيْمَةَ .

(تنبيه) : ألحق سيبويه فَعُولَةً بِفَعِيلَةٍ ، صحيح اللام كان أو معتلها ؛ فتقول في النسب إلى فَرُوقَةٍ وَعَدُوَّةٍ : فَرَقِيٌّ وَعَدُوِّيٌّ ، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شَنْوَةٍ : شَنْئِيٌّ ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؛ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ماسواه من فَعُولَةٍ فَعُولِيٌّ ، كما يقول الجميع في فَعُولٍ صحيحا كان كَسَلُولٍ أو معتلا كَعَدُوٍّ ؛ إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولِيٌّ وَعَدُوِّيٌّ ، وإنما قاس سيبويه على شَنْئِيٍّ ولم يسمع في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه .

(وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمِ) أى حتم في النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ الياء والتاء أيضا ، كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَةٍ : جُهَيْنِيٌّ ، وإلى قُرَيْظَةٍ : قُرَظِيٌّ ، وإلى مُزَيْنَةٍ : مُزَنِيٌّ ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم في رُدَيْنَةٍ : رَدَّيْنِيٌّ ، وفي خَزَيْنَةٍ : خَزَّيْنِيٌّ ، وخزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان) : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثاني : ما تقدم من أنه يقال في فَعِيلَةٍ فَعَلٍ ، وفي فُعَيْلَةٍ فُعِلَ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً في فَعُولَةٍ على رأى سيديويه .

(وأُخْلِقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا) من التاء (من المثلثين) أى فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ (بمأ الثا أولياً) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا في النسب إلى عَدِيٍّ وقَصِيٍّ : عَدَوِيٌّ وقُصَوِيٌّ ، كما قالوا في النسب إلى غَنِيَّةٍ وأُمِّيَّةٍ : غَنَوِيٌّ وأُمَوِيٌّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك في السكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قُصَيٍّ وَعَدِيٍّ وهو أثقل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامه نحو كَسِيٍّ تصغيرَ كَسَاءٍ ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كَسِيٌّ يبيان مشددين ، وأجاز بعضهم كَسَوِيٌّ .

فإن كانا صحيحى اللام اطرُد فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم في عَقِيلٍ وعُقَيْلٍ : عَقِيلٌ وعُقَيْلٌ ، هذا مذهب سيديويه ، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب للمبرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطَرِّدان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثَقِيْبَةٍ : ثَقَفِيٌّ ، وقولهم في سُلَيْمٍ : سُلَمِيٌّ ، وفي قُوَيْمٍ قُوَيْمِيٌّ ، وفي قُرَيْشٍ قُرَشِيٌّ ، وفي هَذَلٍ : هَذَلِيٌّ ، وفي قُفَيْمٍ كُنَانَةٌ : قُفَيْمِيٌّ ، ليفرقوا بينه وبين قُفَيْمِيٍّ في قُفَيْمٍ ، وفي مُلَيْحٍ خِزَاعَةٌ مُلَحِيٌّ ؛ ليفرقوا بينه وبين مُلَحِيٍّ في مُلَيْحٍ بنى عمرو بن ربيعة ، وملَيْحٍ بن المون بن خزيمة . ووافق السيرافي للمبرد ، وقال : الحذفُ في هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في أمة أهل الحجاز ، قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ ليست بجيدة ،

إذ سمع الحذف في قُفِيل كثيرًا ، ولم يسمع في قَمِيل إلا في ثَقِيف ، فلو فرق بينهما لكان أسد بالنظر .

(وَتَمَمُوا) أى لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فِعْيلة معتلّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام ، فقالوا : طَوِيلٌ ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوَى ؛ لزم قلب الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بفِعْيلة في ذلك فِعْيلة بالضم من نحو لَوَيْزَةٍ وَنَوَيْزَةٍ ، فقالوا : لَوَيْزِي وَنَوَيْزِي ، ولم يقولوا لَوَزِي وَنَوَزِي لِئَنبَت . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طَوِيَّةٌ وَحَيَّةٌ فإنه يقال فيهما : طَوَوِي وَحَيَوِي (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من فِعْيلة وفِعْيلة مضاعفا (كَالْجَلِيلَةِ) والقليظة ، فقالوا : جَلِيلِي وَقَلِيلِي ، ولم يقولوا جَلَلِي وَقَلَلِي ، كراهة اجتماع الثلثين .

(تنبيه) : ومثل فِعْيلة فيما ذكر فَمَوْلَةٌ نحو قَوْلَةٌ وَصَرُورَةٌ ؛ فيقال فيهما : قَوُولِي وَصَرُورِي ، لا قَوَلِي وَصَرَرِي ؛ لما ذكر .

(وَهَمْزٌ ذِي مَدٍّ يُقَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنَيْنَةٍ لَهُ انْتَسَبٌ)

أى حكم همزة المدرد في النسب كحكمها في الثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك في صَحْرَاءَ : صَحْرَاوِي ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ ، تقول في قُرَّاءَ : قُرَّائِي ، وإن كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا ؛ فنقول في كِسَاءَ وَعِلْبَاءَ : كِسَائِي وَعِلْبَائِي ، وإن شئت قلت : كِسَاوِي وَعِلْبَاوِي ، وفي الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت الثنية بالقياسية احترازاً من الثنية الشاذة نحو كِسَابِينَ ؛ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية ، فلا يقال : كِسَائِي .

{ تنبيهات } : الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتمين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .

الثاني : إذا لم تكن الهمة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحرّاء وقبَاء ، إذا أردت البُقعة ، ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صَحْرَاء ، وإن جمعت حرّاء وقبَاءً مذكرين كانا كرداد وكساء .

الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموعُ قلبُ الهمة واواً ، نحو ماوِي وشاوِي ، ومنه قوله :

١١٨٠ - لَا يَنْفَعُ الشَّوِيَّ فِيهَا شَأْتُهُ

وَلَا حِمَارُهُ وَلَا أَدَاتُهُ

فلو سمي بماء أو شاء لجري في النسب إليه على القياس قليل : مَاوِيَّ وَمَاوِيَّ وشَاوِيَّ وشَاوِيَّ .

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ) ماسمى به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادي ، نحو بَرَقَ نَحْرُهُ ، وتَأَبَّطَ شَرًّا ؛ فنقول : بَرَقِي ، وتَأَبَّطِي ، وأجاز الجرجي النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِي وشَرِّي ، وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كُنْتِي ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ - فَأَصْبَحْتُ كُنْثِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا

[وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ]

والقياس كَوْنِيَّ (وَ) انسب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكَّبَ مَرْجَا) ، نحو بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتُ ، فنقول : بَعْلِي وَحَضْرِي . وهذا الوجه مقيس اتفاقاً ، ووراء أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَكَيْ ، أجازة الجرمي وحده ، ولا يميزه غيره .

الثاني : أن ينسب إليهما معاً مَرَّالاً تركيبيهما معاً ، نحو : بَغِيَّ بَكَيْ ، أجازة قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله :

١١٨٢ — تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ

[بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَغْلَبَكِي .

الرابع : أن يبنى من جزأى للمركب اسمٌ عَلَى قَلَلٍ ، وينسب ، نحو حَضَرَمِيٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوَلَا وَحَيْنَا مُسَمًّى بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما ، فتقول : أَوَى بِالْتَّخْفِيفِ وَحَيْنِي ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَزَجِي ، فتقول : خَمْسِي .

الثاني : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله في التسهيل : « ويحذف لها — يعني ياء النسب — عجز المركب » لأنه لَا يُقْتَصَرُ في الحذف عَلَى العجز ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بِخَرَجِ اليومَ زيد ، قلت : خَرَجِيٌّ ، (وَأَنْسَبُ لِثَانٍ تَمَمًا) (إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ .
 والثاني : أن يكون الأول علما بالغَلَبَةِ كَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ .
 فنقول : بَكْرِيٌّ ، وَكَلْثُومِيٌّ ، وَعَبَّاسِيٌّ ، وَزُبَيْرِيٌّ .
 ﴿ نَبِيهِ ﴾ : كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ :

إِضَافَةٌ مِنْ الْكُنْيَةِ أَوْ اسْتَهْزَاءٍ

مُضَافَةً غَلَبَةً كَأَبْنِ عَمْرٍ

لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قِسْمٌ بِرَأْسِهِ ؛ فَشَمِلَ نَحْوُ
 غلام زيد ، وليس كذلك .

قال في شرح الكافية : وإذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان مُعَرِّفاً صَدْرَهُ
 بِمَجْزِهِ ، أَوْ كَانَ كُنْيَةً ، حُذِفَ صَدْرُهُ وَنَسِبَ إِلَى عَجْزِهِ ، كَقَوْلِكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ :
 زُبَيْرِيٌّ ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، هَذَا كَلَامُهُ ، وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ ، إِلَّا أَنَّهُ
 زَادَ فِي الْمُثَلِّ غَلَامُ زَيْدٍ ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ النَّازِمِ : « أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي »
 مِنْ غُطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ ؛ لِأَنَّهُ دَرَجُ الْمَصْدَرِ بِأَبْنٍ فِيهِ ، وَهُوَ تَمْنِيلٌ فَاسِدٌ ؛
 لِأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْمُضَافِ هُنَا مَا كَانَ عَلِماً أَوْ غَالِباً ، لَا مِثْلَ غَلَامِ زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ
 لِمَجْمُوعِهِ مَعْنَى مُفْرَدٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَحُوزُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غَلَامٍ وَإِلَى زَيْدٍ ،
 وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ النِّسْبِ إِلَى الْمَفْرَدِ لَا إِلَى الْمُضَافِ ، وَإِنْ أَرَادَ غَلَامُ زَيْدٍ
 مَجْمُوعاً عَلِماً فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا تَعَرَّفَ فِيهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَنْسَبُ
 إِلَى صَدْرِهِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَبْسٌ .

(فَيَا سَوَى هَذَا) لِذِكْرِهِ أَنَّهُ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِي
 (انْسَبَنَّ لِلْأَوَّلِ) مِنْهُمَا ، نَحْوُ عَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهِيَ قَبِيلَتَانِ ، تَقُولُ :
 امْرِئِيٌّ ، وَعَبْدِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَرَّتِي ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١١٨٣ - وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي أَنْوَأُ

كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(١)

وهذا (مَأْمٌ يُخَفُّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مَنَاف ، حيث قالوا فيهما : أَشْهَلِي ، وَمَنَافِي ، ولم يقولوا عَبْدِي .

(تنبيه) : شذ بناء فَعَلَلٍ من جزءي الإضافي منسوباً إليه ، كما شذ ذلك في المركب المَزْجِي ، والمَحْفُوظ من ذلك تَيْمَلِي ، وَعَبْدَرِي ، وَمَرْقِسِي ، وَعَقْبَسِي ، وَعَبْشِي ، في تيم الآلات ، وعبد الدار ، وامري القيس بن حُجْر الكِنْدِي ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا : تَعَبْشَمَ ، وَتَعَبْقَسَ ، وأما عبشمس ابن زيد مناة ، فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس أى حب ، والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس : ضوؤها ، وقال ابن الأعرابي : أصله عِبْ شمس ، والعيب والعذل واحد ، أى هو نظير شمس .

(وَاجْزُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا) اللَّامُ (مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ)

(١) هذا بيت لدى الرمة من أبيات بهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس ، وقوله :

يَعْدُ النَّاسِيُونَ إِلَى مَعْدَةٍ يُبُوتُ الْمَجْدُ أَرْبَعَةَ كِبَارَا

يعدون الرباب وآل سعد وعمرأ ثم خنظلة الخيَارَا

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي أَنْوَأُ كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

والحوار - بزنة الغراب أو الكتاب - ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لا يؤخذ في الدية عن القتل ، وقد التبست قراءة البيت على العلامة الصبان ، فذكر مالا محض له ، والله يغفر له ويرضى عنه .

أى اللام (أَلِفٌ * فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْثِيَةِ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامة إليه (يَهْدَى) المواضع الثلاثة ، أى فيها (تَوْفِيَةٌ) بردها إليه فى النسب إليه ، ويمتثل أن يكون « هذى » إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه .
فى المواضع المذكورة التوفية بردها إليه فى النسب .

اعلم أنه إذا نُسِبَ إلى الثلاثى المحذوف منه شيء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ، وإن كان محذوف اللام ؛ فلما أن يُجْبَرُ فى تنثية أو جمع تصحيح أولا : فإن جُبر كما فى أبٍ وأخٍ - فإنهما يُجْبَرَانِ فى التنثية ، وكهْضَةٌ وَسَنَةٌ ؛ فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء - وجب جُبرُهُ فى النسب ؛ فتقول : أبَوَيْ ، وأخَوَيْ ، وَعِضْوَيْ ، وَسَنَوَيْ ، أو عِضْوَيْ ، وَسَنَيْ ، على الخلاف فى المحذوف ؛ لأنك تقول : أبَوَانِ وَأَخَوَانِ ، وَعِضْوَاتِ وَسَنَوَاتِ ، أو عِضَهَاتِ وَسَنَهَاتِ ، على الوجهين ، وإن لم يُجْبَرْ لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حِرٍ ، وَغَدٍ ، وَشَفَةٍ ، وَثَبَةٍ ؛ فتقول فيها : حِرِي ، وَغَدِي ، وَشَفِي ، وَثَبِي ، بالمحذف ، وَحِرْحِي وَغَدَوِي وَشَفَعِي وَثَبَوِي ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حِرِّ الحاء ، ومن غَدٍ الواو ، ومن شَفَةِ الحاء ، ومن ثَبَةِ الياء .

{ تنبيهات } : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التنثية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : « جواز أن لم يك رده ألف » وهو مُقَيَّدُ بأن لا تكون العين مُعْتَلَّةً ؛ فإن كانت عينه مُعْتَلَّةً وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التنثية وجمع التصحيح ؛ احترازاً من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ؛ فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأَخْفَشِ الآنى بيانه شَوْهِي ، وفى ذى : ذَوَوِي انقفاً ؛ لأن وزنه عند الأَخْفَشِ فَعَمَلٌ بالفتح .

الثالث : إذا نُسِبَ إلى يَدٍ وَدَمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ وَدَمَانِ ،
ووجب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ .

الرابع : إذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجْبَرَ
وتحذف الهمزة ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول في ابْنِ وَاسِمٍ وَاسْتِ : بَنَوِي ،
وَسَمَوِي ، وَسَمَيِّ ، على الأول ، وَأَبْنِيَّ وَأَسْنِيَّ وَأَسْنِيَّ ، على الثاني .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجرور تفتح عينه وإن كان
أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أضله السكون ؛ فتقول
في يَدٍ وَدَمٍ وَغَدٍ وَحِرٍ على مذهب الجمهور : يَدَوِي ، وَدَمَوِي ، وَغَدَوِي ،
وَحِرَجِي بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدَيِّ ، وَدَمَيِّ ، وَغَدَوَيِّ ، وَحِرَجَيِّ ،
بالسكون ؛ لأنه أصل المين في هذه الكلمات . والصحيحُ مذهب سيبويه ،
وبه ورد السماعُ ، قالوا في غَدٍ : غَدَوِي ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رَجَعَ
إلى مذهب سيبويه ، اهـ .

(وَبَأَخِرَ أُخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا الْحِقَ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ)

أى اختلف في النسب إلى بنتٍ وأخت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ،
بحذف التاء وردَّ المحذوف ؛ فتقول : أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ، كما يقال في الذكر ،
وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ؛ فتقول : أُخْتِي وَبِنْتِي ،
وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت وَمَنْتَ بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق
بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ،
وفي مَنْتَ في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهي : ثِنْتَانِ ،
وَكَلْتَا ، وَذَيْتَ ، وَكَيْتَ ؛ فالنسبُ إليهما عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها :
فتقول : ثِنَوِي ، وَكَلَوِي ، وَذَيَوِي ، وَكَيَوِي ، وعند يونس تقول : ثِنْتِي ،

وَكَلْتِي أَوْ كَلْتَوِي ، وَذَيَّتِي ، وَكَيْتِي ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس كَلْتِي وَكَلْتَوِي وَكَلْتَاوِي ، كالنسب إلى حُبْلَى بالأوجه الثلاثة ، وذهب الأخفش في أختِ و بنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ؛ فتقول : أَخَوِي وَبَنُوِي وَكَلَوِي وَبَنَوِي ، وقياس مذهبه في كَيْتَ وَذَيْتَ — إذا رد المحذوف — أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حَيٍّ ؛ فتقول : كَيَوِي وَذَيَوِي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد اتضح مما سبق أن أختنا و بنتنا حذفتا لامهما ؛ لأن النحويين ذكروهما فيما حذفتا لامه ؛ فالتاء إذنٌ فيهما عوضٌ من اللام المحذوفة ، وإنما حذفتا في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن مُتَمَخِّضَةً للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاءَ كَلْتَا كَتَاءٌ بِنْتٌ وَأَخْتٌ ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبغي ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ، والألف لامُ الكلمة ، ووزنه فَعْتَلٌ ، وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزداد وسَطًا ؛ فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كَلْتَوِي ، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابنُ الحاجب في شرح الفصل عن سيبويه ، أن التاء في كَلْتَا بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة ، ووزنها فَعْلَى أَبْدَلت الواو تاءَ إشعاراً بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه : كَلْتِي ، وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أن يُعَدَّ فيما حذفتا لامه ؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال في « ماء » محذوف اللام ، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لامَ كَلْتَا محذوفة كلامِ أختِ و بنتِ ، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً ، ولا يمتنع أن يقال : هي بدلٌ من الواو ، إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين في تاءِ بنتِ وأختِ : إنها بدلٌ من لامِ الكلمة ، وأما إن أريدَ البديل الاصطلاحي فلا ؛ لأن بين الإبدال والتمويض فرقاً يذكر في موضعه .

الثانى : النسبُ إلى ابنة ابْنِي وَبَنَوِي كالنسب إلى ابن اتفاقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

(وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ، ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي)

إذا نسب إلى الثنائى وَضَعًا ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وَعَدَمُهُ ، فتقول فى كَمْ : كَيْمِي وَكَيْمِي ، وإن كان ثانيه حرفَ لين ضَعُفَ بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول فى كَيْمِي وَلَوِي : كَيْمَوِي وَلَوَوِي ؛ لأن كَيْمِي لما ضُفِّ صَارَ مِثْلَ حَيٍّ ، وَلَوِي لما ضُفِّ صَارَ مِثْلَ دَوٍّ ، وإن كان ألفاً ضَوِّغْتَ وأبدل ضِعْفَهَا هَمْزَةً ، فتقول فىمِن اسْمِهِ لَا : لَائِي ، وإن شئتَ أبدلتَ الهمزة واواً قَلَّتْ : لَاوِي .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً) مُعْتَلِ اللام (مَا أَلْفَا عَدَمٌ * فَجَبْرُهُ) بَرْدَ قَائِهِ إِلَيْهِ (وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّزِيمَ) عِنْدَ سَيَبُويهِ ؛ فتقول على مذهبه فى شِيَّةٍ وَدِيَّةٍ : وَشَوِيَّةٍ وَوَدَوِيَّةٍ ؛ لأنه لَا يَرُدُّ الْعَيْنَ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السَّكُونِ ، بَلْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ مُطْلَقًا ، وَيَعَامَلُ اللَّامُ مَعَ مَعَامِلَةِ الْمُقْصُورِ ، وَالْأَخْفَشِ يَرُدُّ الْعَيْنَ إِلَى سَكُونِهَا إِنْ كَانَ أَصْلُهَا السَّكُونُ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : وَشِيَّةً ، وَوَدِيَّةً ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْفَاءَ صَحِيحَ اللَّامِ لَمْ يَجْبَرْ ، فَتَقُولُ فى النِّسْبِ إِلَى عِدَّةٍ : عِدِيَّةً ، وَإِلَى صِفَةٍ : صِفِيَّةً .

(تَنْبِيْهُ) : بَقِيَ مِنَ الْمَحْذُوفِ قِسْمٌ ثَالِثٌ لَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَهُ ، وَهُوَ الْمَحْذُوفُ الْعَيْنَ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَامُهُ صَحِيحَةً لَمْ يَجْبَرْ ، كَقَوْلِكَ فى سَهٍ وَمُذٍ مَسْمًى بِهِمَا : سَهِيَّةً وَمُذِيَّةً ، وَأَصْلُهُمَا سَهٌ وَمُذٍ ، كَذَا أَطْلَقَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ مِنَ الْمُضَاعَفِ ، نَحْوُ رُبِّ الْخَفْفَةِ بِحَذْفِ الْبَاءِ الْأُولَى إِذَا سَمِيَ بِهَا وَنَسَبَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : رُبِّيُّ بَرْدِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ عَلَيْهِ سَيَبُويهِ .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامه معقلة نحو المُرِّي ويَرَى مسمى بهما جبر ، فتقول فيهما : المُرَّتِي واليَرَّتِي ، برد المحذوف ، وفي فتح العين وسكونها المذهبان .

(وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)
الواحد : مفعول بأذكر ، وناسباً : حال من الضمير المستتر في اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي — وهو معنى قوله : « إن لم يشابه واحداً بالوضع » — جىء بواحدته وأنسب إليه ؛ فتقول في النسب إلى فرائض ، وكُتِبَ ، وَقَلَّانِس : فَرَضِي ، وَكِتَابِي ، وَقَلْدَنَسِي . وقول الناس « فرائضي ، وكتبي ، وَقَلْدَنَسِي » خطأ .

فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :
الأول : ما لا واحد له كعَبَادِيد ؛ فتقول فيه عِبَادِيدِي ؛ لأن عباديد بسبب إهمال واحدته شابهَ نحو قَوْمٍ وَرَهْطٍ مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كَلَامَح فإن واحدته لَمَحَّة ، وفي هذا القسم خلاف ؛ ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلَّاحِي ، وحكى أن العرب قالت في المحاسن : مَحَاسِنِي ، وغيره ينسب إلى واحدته وإن كان شاذاً فيقول في النسب إلى مَلَامَح : لَمَحِي ، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه ، وعبارته في التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسي لا كالمُهمَلِ الواحد ، خلافاً لأبي زيد ، وقد يحتمله كلامه هما .

والثالث : ماسمى به من المجموع نحو كَلَّابٍ وَأَمَّارٍ وَمَدَّانٍ وَمَعَاوِرَ ؛ فتقول فيه : كَلَّابِي ، وَأَمَّارِي ، وَمَدَّائِي ، وَمَعَاوِرِي . وقد يرادُّ الجمعُ المسمى به إلى الواحد إذا أمِنَ اللبسُ ، ومثال ذلك الفَرَاهِيدُ علم على بطن من أسد ، قالوا فيه :

الفرّاهيدي ، بالنسب إلى لفظه ، والفرّهودي ، بالنسب إلى واحد له لابس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى ^(١) بالفرّهود ، وإنما قالوا في النسب إلى الربّاب : ربّي ؛ لأن الربّاب ليس باسم لواحد ، وإنما الربّاب ضبّة وعُكْل وتيم وتوز وعدي ، والرّبة الفرقة ، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم : الربّاب .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم في الأنصار : أنصاري ، وفي الأنبار - وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم - أنباري .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل : تمرّي ، وأرضي ، وسنهي أو سنوي ، على الخلاف في لامة ، وإذا نسب إليها أعلاما ألزم فتح العين في الأولين ، وكسر الفاء في الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَا فَعِيلٌ)

أي يُسْتَفْتَىٰ عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشيء ، كقوله :

١١٨٤ - وَغَرَزَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا يَنْ فِي الصَّيْفِ تَأْمِرُ

قال سيبويه : أي صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طاعم كاس ، أي ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

١١٨٥ - [دَعِ الْمَسْكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا]

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

(١) قيل إن فرهودا كعصفور بطن من نجد وحي من الأزدي ، فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس في هذه الكلمة .

وقوله :

كَلَيْنِي لَهْمَّ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبِ
[وَلَيْلِ أَفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَب ، وبصَوْغِ فَعَالٍ مقصوداً به الاحتراف ، كقولهم : بَزَّازٌ ، وعَطَّارٌ .
وقد يقوم أحدهما مقام الآخر ؛ فن قيام فاعل مقام فَعَالٍ قولهم : حَائِكٌ فى معنى حَوَّاكٌ ،
لأنه من الحَرْف ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ - وَلَيْسَ بِذِي رُمُحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ
وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذَبَّالٍ

أى وليس بذى نَبَل .

قال المصنف : وعلى هذا حل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ »
أى بذى ظُلم .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطَرِ ولبىاع البُتُوتِ وهى
الأَكسية : عَطَّارٌ وعِطْرِي ، وَبَتَاتٌ وَبَتَّى .

وبصَوْغِ فَعِلٍ مقصوداً به صاحبُ كَذَا ، كقولهم : رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَيْسَ وَعَمِلٌ ،
بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ - * لَسْتُ بِلَيْلِيَّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ *

[لَا أَذِيحُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ
مَتَى أَرَا الشُّبْحَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تنبيهات) : الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِعْطَار ، أى ذاتُ عِطَر ، وَمِفْعِيل كقولهم : ناقةٌ مَحْضِير ، أى ذاتُ حُضِر ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مَقِيَّسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاه ، ولا لصاحب البرِّرَّار ، ولا لصاحب الشمير شَمَّار ، والمبرد يقيس هذا ، انتهى .

(وَ يَزُ مَا أَشْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا)

يعنى أن ماجاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبَعْضُهُ أَشَدُّ من بعض ، فن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : بِصْرِي ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْر : دَهْرِي ، بضم الدال ، وإلى مَرْو : مَرْوَرِي ، وإلى الرى : رَازِي ، وإلى خُرَّاسان : خَرَسِي وخراسي ، وإلى جَوْلَاء وحروراء — موضعين — جَوْلِيَّ وحرورِيَّ ، وإلى البحرين : بَحْرَانِي ، وإلى أمية : أُمَوِيَّ ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْل : سَهْلِيَّ ، بضم السين ، وإلى بنى الحُبَلَى — وهم حى من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سَلُول المَنَافِقُ وسُمى أبوم الحُبَلَى لعظم بطنه — حُبَلِيَّ ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِي ، وَشَعْرَانِي ، وَجُجَانِي ، وَلَحْيَانِي ، للعظيم الرقبة والشعر والجمَّة واللحية ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتِهَامَةَ : رَجُلٌ شَامِي ، وَيَمَانِي ، وَتِهَامِي ، وكلها مفتوحة الأوَّل ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

﴿ خاتمة ﴾ : ألحقوا آخرَ الاسمِ ياءَ كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛

فقالوا : زَنْجٌ وَزَنْجِيٌّ ، وَتُرْكٌ وَتُرْكِيٌّ ، بمنزلة تمر وتمرية ونخل ونخلة ، والمبالغة فقالوا

في أَخْمَرَ وَأَشْقَرَ : أَحْمَرِي وَأَشْقَرِي ، كما قالوا : رَاوِيَةٌ وَنَسَابَةٌ ، وزائدة
زيادة لازمة ، نحو كُرَيْبِي وَبَرْبِي ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بَرْبِي
بافتتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغُرْفَةٌ وَظُلْمَةٌ ،
وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ - أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِسْرِي
وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

أى دَوَّار ، ومنه قول الصَّلْتَان :

١١٨٩ - أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ
إِذَا مَا تَحَكَّمْ فَهُوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ

والله أعلم .

الوقف

(تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحِ اِجْمَلِ اَلِفًا وَقَفًا ، وَتِلْوَةً غَيْرِ فَتْحِ اِخْذِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري ، وهو غير الذي
يكون استثنائيا وإنكارا وتذكرا وترنما ، وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة
أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ،
وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والحل ، وستأتي مفصلة .

واعلم أن في الوقف على المُنَوَّن ثلاث لغات ؛ الأولى — وهي الفصحى — أن
يوقف عليه بإبدال تنوينه أَلِفًا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة
بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ، وصررت بَرْبِيْذَ ، والثانية : أن يوقف
عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزدي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « أنر فتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحة البناء نحو : أيها ووثيها ، فكلما النوعين يُبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالماء وهي الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يُجْزِيها مُجْزِي الحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو رأيت فتى ، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والقراء والمأزني ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثاني : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذفت عادت الألف ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية ، قال في شرحها : ويُقَوَّى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رَوِيًا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة ، كقول الراجز :

١١٩٠ - [وَقَبِيلٍ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ]

رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد ابن المعلّى ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها روي قول الراجز :

١١٩١ - إِنَّكَ يَا بَنِيَّ بِتَغْفِيرِ نِعْمَ الْفَتَى
[وَنِعْمَ مَاؤَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ طَيْفٍ طَرَقَ الْحَى مَرَى
[صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجرح بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم ، قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

(وَاحْذِفِ لَوْقِفَ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)
يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومة أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وَبِهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتهاً وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « في سِوَى اضْطِرَارٍ » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخِرَ الأبيات ، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طي : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ » يريد بها ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وَاشْتَهَتْ إِذَا مُنَوَّنَا نَصِبَ فَأَيْنَا فِي الْوَقْفِ نُوهَا قَلْبَ)
اختلف في الوقف على إذا ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ،

ونقل عن المازنى والمبرد ، واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالآلف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت فى المصحف ، والثانى : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثر ، وصححه ابن عصفور ، وعن المبرد : أشبهت أن أكوى يد من يكتب إذن بالآلف ؛ لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين فى الحروف ، والثالث : التفصيل فإن ألفيت كتبت بالآلف لضعفها ، وإن عملت كتبت بالنون لقوتها ، قاله الفراء ، وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على قول من يقف بالآلف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .



(وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمًا)

أى إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قاضياً ، وإن كان غير منصوب فالختار الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ويجوز الوقف عليه برء الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي » و « مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ؛ فإن كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله « وفى نحو مر لزوم رد اليا اقضى » .

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْمَعْكِسِ) أى المنقوص غير المنون بالمعكس من المنون ؛ فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وقد دخل تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة أشياء :

الأول : المَقْرُونُ بِأَلٍ ، وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر ؛ فالختار « جاء القاضي ، ومررت بالقاضي » بالإثبات ، ويجوز « القاضي » بالحذف .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالخليلُ يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهبَ يونس ؛ لأن النداء محل حذفٍ ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهبَ الخليل ؛ لأن الحذف مجاز ، ولم يكنز فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جَوَارِي » نصباً ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه لوجهان الجائزان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهباً بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة ، وليس حكمها واحداً ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية .

(وَفِي نَحْوِ مِرْزُومٍ رَدًّا إِلَيَّا اقْتِنِي) يعنى إذا كان المنقوصُ محذوفَ العين نحو مِرْ اسم فاعل من أرى ^(١) يرى أصله مِرْئى على وزن مُفْعِل ، فأعلِلَ إعلالَ قاضٍ وحذفت عينه وهى المهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم رَدُّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله فى ذلك محذوفُ الفاء كَيْفَ علماً فتقول : هذا مِرْرى وَيَنْبى ، ومثرتُ بِمِرْرى وَيَنْبى .

(وَغَيْرَهَا التَّائِيثِ مِنْ مُحْرَكٍ سَكَنَهُ أَوْ قِفَ رَأْتِ التَّحْرُكِ)
فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل ، ولكل منها حدٌ وعلامة .

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهى اخاء من خف
أو خفيف

والإشمام : سَمُّ الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم ، للإشارة للحركة من
غير صوت ، والْفَرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن فى الوقف ، وعلامته نقطة
قدَّامَ الحرف هكذا .

والرَّومُ : وهو أن تأتى بالحركة مع إضمااف صوتها ، والْفَرَضُ به هو الفرض
بالإشمام ، إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام
لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم ، وهو خط قدَّام
الحرف هكذا -

والتضعيفُ : تشديدُ الحرفِ الذى يوقَّفُ عليه ، والْفَرَضُ به الإعلام بأن
هذا الحرفَ متحرك فى الأصل ، والحرف المزيْد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو
المدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والْفَرَضُ إما بيان حركة الإعراب ،
أو الفِرَار من النقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك .

فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى
غيره ، ولذلك قدَّم استثناءها ، وإن كان غيرَها جاز أن يوقَّفَ عليه بالإسكان وهو
الأصل ، وبالرَّوم مطلقا ، أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضةٍ
خلفة الفتحة ، ولذلك لم يُجزَّه أكثر القراء فى المفتوح ، وواقفهم أبو حاتم . ويجوز
الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله :
(أو أشمِمِ الضمة) أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والنكسرة
فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمى الزوم إشماءاً ، ولا مُشاحّة في الاصطلاح ، ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أَوْقِفْ مُضْمِعاً - مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا) : أى تبع (مُحَرِّراً كَأَ) كقولك في جَعْفَرٍ : جَعْفَرٌ ، وفي وَعِلٍ : وَعِلٌ ، وفي ضَارِبٍ : ضَارِبٌ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه ؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً ، وبالشرط الثانى من نحو سَرَوْا وَيَقَى وَالْقَاضَى وَالْفَتَى ؛ فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بَكْرٌ ؛ فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله :

(وَحَــرَّكَاتٍ أَنْفَلَا لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّا)

أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكناً ، والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَلْ ، أى لن يُمنَعَ ، فتقول فى نحو بَكْرٌ : هذا بَكْرٌ ، ومررت بِبَكْرٍ ، ومنه قوله :

١١٩٢ - عَجِبْتُ وَالْذَهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مِنْ عَنَزَى سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد لم أَضْرِبُهُ ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء ، فإن لم يكن المقولُ إليه ساكناً أو كان وليكن غير قابلٍ للتحرّيك : إما لكون تحريكه متعذراً كما فى نحو نَابٍ وَبَابٍ أو متعسراً كما فى نحو قِنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ وَزَيْدٍ وتَوَبُّ لثقل الحركة على الياء والواو ، أو مسـتلزماً لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جَدَّةٌ وَعَمٌّ - امتنع النقل .

(تنبيهان) : الأول : يجوز فى لغة نَحْمُ الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

١١٩٣ - مَنْ بَأْتَمَزَ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهُ

تُحَمَّدُ مَسَاعِيهِ وَيُقَلِّمُ رَشْدَهُ

(١٤ - أشمونى ٢)

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها ، كقوله كنت في لحم أخافه ، أراد أخافها فعمل ما ذكر

الثانى : أطلق الحركات ، وهو شامل للاعرابية والبنائية ، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قبل ، ولا من بعد ، ولا مضى أمس ؛ لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، اهـ .

وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا بَرَأَهُ بَصَرِيٌّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيتُ بكراً ، ولا ضربتُ الضرب ؛ لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين ، وحل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجرجى أنه أجازته ، وعن الأخفش أنه أجازته فى المنون على لغة من قال : رأيتُ بكراً ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيتُ الخبأ والرَّدأ والبَطأ ، فى رأيت الخبأ والرَّدأ والبَطأ ، وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لنقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُتَمَتِّعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ،

ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا بشر » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فِعْلٍ ، ولا فى نحو « انتفعت بقُلِّ » خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فِعْلٍ ، وهو مهمل فى الأسماء أو نادر . هذا فى غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ) ؛ فتقول « هَذَا رِدْءٌ ، ومررت بكفٍ » لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يَفِرُّونَ من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ؛ فيقولون : هَذَا رِدْيٌ مع كَفُوْ ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتيان ، فيقولون : هَذَا رِدْيٌ مع كُفُو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظني ودلّو .

الثاني : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها ؛ فيقولون « هَذَا الْخُبْ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُدْبِتُهَا ساكنة ، نحو « هَذَا الْبُطُوْ » ، ورأيت الْبُطَاْ ، ومررت بِالْبُطِيْءِ ، ومنهم من يبدلها بِمَجَانِسِ الحركة المنقولة ؛ فيقول : « هَذَا الْبُطُوْ » ، ورأيت الْبُطَاْ ، ومررت بِالْبُطِيْءِ ، وقد تبدل الهمزة بِمَجَانِسِ حركتها بعد سكون باقي ، نحو هَذَا الْبُطُوْ ، ومررت بِالْبُطِيْءِ ، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هَذَا الْكَلُوْ » ، ومررت بِالْكَلَىْ » وأهل الحجاز يقولون : « الْكَلَاْ » في الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بِمَجَانِسِهَا ، ولذلك يقولون في أَكْمُوْ : أَكْمُوْ ، وفي مُمْتَلَىْ : مُمْتَلَىْ .

(فِي الْوَقْفِ تَأْنِيْثُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قول بعضهم : قعدنا على

الفرأه ، وبالأسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء يبت وأخت ومحوها فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا — نحو الحياة والفتاة — والأعراف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قلَّ جعلُ التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسَلِّمَات ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيَّات وأولات كما صرح به في شرح الكافية ؛ فالأعراف في هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِعَ إبدالها هاء في قول بعضهم : دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ ، يريد البنات من المسكرات ، و « كيف بالإخوة والأخوات » وسمع هَيَّاه وأولاه ، ونقل بعضهم أنها لغة طيء ، وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيه) : إذا سمي رجل بهيَّات على لغة من أبدلَ فهي كطلحة تُمنع من الصرف للمعية والتأنيث ، وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعَرَقات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به

(وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْمَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضَاهِيه . يعنى أن غيرها يقلُّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلة ، أو جمع تكسير كغِلْمَة ، ومن إقرارها تاء قول بعضهم : يا أهلَ سورة البقرتِ ، فقال مجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيتَ ، وقولُه :

١١٩٤ — اللهُ أَجْأَكَ يَكْفَى مَسَلَّتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كَادَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحَمْرَةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وأكثر مَنْ وقف بالتاء يُسَكَّنُها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف « إِنْ شَجَرَتِ الزُّقُومِ » و « امْرَأَتِ نُوْحٍ وامْرَأَتِ لُوطٍ » ، وأشبه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحزمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ووقف الكسائي على « لَأَتْ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال في شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على رُبَّتْ وَنُمَّتْ ، قياسا على قولهم فى لَاتَ : لَاءَ .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلٍ
بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَرَ مَنْ سَأَلَ)

يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزئاً نحو « لَمْ يُعْطِ » أو وقفاً نحو « أَعْطِ » .

والثانى : « ما » الاستفهامية إذا جُرَتْ بحرف نحو « عَلَى مَهْ ، وَلِمَهْ » أو باسم و « اقْتَضَاءَ مَهْ » .

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجبٌ وجائزٌ ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ حَقًّا فِي يَوْمٍ مَا كَعِ أَوْ كَيْعٍ يَجْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا) .

يعنى أن الوقف بها السكت على الفعل المعتل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عَهْ » أمر من وَعَى يَعِى ، ونحو « رَهْ » أمر من رَأَى يَرِى ، والثانى « لَمْ يَعْهْ » ولم يَرِهْ «

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم ، قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على « لم أك » ، ومن تقي « بترك الهاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى مثله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ؛ فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو « رة ولم يرة » وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو « أعطه » ، ولم يُعطه « جائز ، لا لازم .

(وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفُهْمَا) وجوبا ، سواء جرت بحرف أو اسم ، وأما قوله :

١١٩٥ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ

[كَحَنِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ]

فضرورة .

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مررت بما مررت به » ، وبما تفرغ أفرغ ، وعجبت مما تقرب « فلا يحذف ألف شيء من ذلك ، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بثنت لامة ، ونقله أبو زيد أيضا ، قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون : « سل عم شئت » كأنهم حذفوا الكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله « إن جرت » أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ - أَلَمْ تَقُولِ النَّاعِيَاتُ أَلَامَهُ

أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ الْبَدَى وَالْكَرَامَةِ^(١)

فضرورة .

(١) « ألا » في أول هذا البيت وفي « ألامه » استفتاحية ، واليم هي « ما » الاستفهامية ، وهي منصوبة بتقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أهل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تلوُموننى » وقد أشار إليه فى التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سببُ هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيَّاءَ لِمَ أَكَلْتُمَهُ لِمَةً ؟

[لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَرَتُهُ]

(وَأَوَّلِهَا إِلَهًا إِنْ تَقِنَ) أى جوازاً إن جُرَتْ بحرف نحو « عَمَّة » ووجوباً إن جرت باسم نحو « اقْتِضَاءُ مَهْ » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتَمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَ بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِضَاءُ مَ اقْتَضَى »)

أى وليس إبلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مثله ، وعلةُ ذلك أن الجار الحرفى كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظاً وخطاً ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿ تنبيه ﴾ : اتصالُ الهاء بالمجرورة بالحرف — وإن لم يكن واجبا — أجودُ فى قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء أتباعاً للرسم .

(وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءً أُدِيمَ شَذُّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتِخْسِنَا)

يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلحق اسم « لا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقَبْلُ وَبَعْدُ ، ولا العدد المركب نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ - يَارُبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ

فشاذا ؛ لأن حركة « عَلْ » حركة بناء عارضة لقطعها عن الإضافة ؛ فهي كَقَبِيلٍ وَبَعْدُ . وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمٍ شَذ » لحركة عَلْ غير حركة بناء مُدَام ، بل حركة بناء غير مُدَام ، وأشار بقوله : « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَام - أي الملتزم - جازم مستحسن ، وذلك كفتحة هُوَ وَهِيَ وَكَيْفَ وَتَمَّ ؛ فيقال في الوقت : « هُوَ » ، وَهِيَ ، وَكَيْفَ ، وَتَمَّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى قوله : « وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمٍ شَذ » أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً ؛ لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المُدَام ، والآخر تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا في الأول .

الثاني : قوله « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضي ؛ لأنها من التحريك المُدَام ، وفي ذلك ثلاثة أقوال ؛ الأول : المنع مطلقاً ، والثاني : الجواز مطلقاً ، والثالث : الجواز إن أمِنَ اللبسُ نحو « قَمَدَةٌ » والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو « ضَرَبَةٌ »^(١) والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، واختاره المصنف ؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضي إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع العرب في وجوه تقدمت في موضعها ؛ فكان من حق المصنف أن يستنبطه كما فعل في الكافية فقال فيها :

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزَ بِكُلِّ مَا

حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا

* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِيًا *

(١) اللبس في « ضربه » لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميراً منصوباً المحل ، لأن الفعل متعد ، بخلاف « قعد » فإنه فعل لازم .

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشَا مُنْتَظَمًا)

أى قد يُحْكَم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما» ومنه قراءة غير حمزة والكسائي «لَمْ يَنْسَنَهُ وَانْظُرْ» ، «فَيَهْدَاهُمْ أَقْتَدَهُ قُلْ» ومنه أيضاً «مَالِيَهُ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهُ خُذُوهُ» ، «مَاهِيَهُ نَارُ حَامِيَهُ» ، ومنه قول بعض طييء «هَذِهِ حُبْلَوْ يَا فَتَى» لأنه إنما تُبَدَّل هذه الألف واواً في الوقف ، فأجرى الوصل مجراه ، وهو في النظم كثير ، من ذلك قوله :

١١٩٩ - * مِثْلُ الْخَرِيقِ وَافَقَى الْقَصَبَا ^(١) *

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق ، وقوله :

أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟

[فَمَالُوا : الْجِيْثُ ، قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا]

وقد تقدم في الحكاية .

﴿ خاتمة ﴾ : وقف قومٌ بتسكين الزوى الموصول بمدة ، كقوله :

أَفَلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

[وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، فيقولون العتابا ، وإن ترثم التميميون فكذلك ، وإلا

عوضوا منها التنوين مطلقاً ، كقوله :

(١) صواب إنشاده «أو كالخريق» وهو من أرجوزة تنسب لرؤية ، وتنسب إلى

ربيعة بن ضبيع ، وقبله قوله :

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورهبـا

تترك ما أبقي الدبا سببـا كأنه السيل إذا اسلحـبا

١٢٠٠ - [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
سُقِيتِ الْغَيْثَ أَتَيْهَا الْخِيَامُنْ

وكقوله:

١٢٠١ - يَا صَاحَ مَا هَاجَ الْعُيُونَ الذُّرْفَنَ
[مِنْ طَلَّلِ أَمْسَى يُحَاكِى الْمَصْحَفَنَ] .

وكقوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ *

والله أعلم .

الإمالة

وتسمى الكسرة ، والبَطْح ، والاضطجاع .

وقدّمها فى التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسب ؛ لأن
أحكامه أهم .

والنظرُ فى حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فإن يُنَجَّى بالفتحة نحو الكسرة ؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف
نحو الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصليّ منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل
أو غيره كما سيأتى .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مجوّزة لها ، لا موجبة ، وتعبير أبى على وَمَنْ تبعه عنها بالموجبات
تَسْمَح ، فشكل مُتَمَالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك .

وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة .

وأما أسبابها قسمان : لفظى ، ومعنوى ، فاللفظى : الياء والكسرة ، والمعنوى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة : الأول انقلابها عن الياء ، الثانى : ماؤها إلى الياء ، الثالث : كونها بدل عين ما يقال فيه فلت ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى ؛ فذهب أكثرهم إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلاً ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء ، والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألف المُبدَل مِن ياءٍ فى طرفٍ * أمِلْ) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مَرَمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحتترز بقوله « فى طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب الثانى بقوله : (كَذَا الواقعُ مِنْهُ - أَيْ خَافَ * دُونَ مَزِيدٍ

أَوْ شُدُوذٍ) أى تَمَالَ الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَغَزَى وَمَلْهَى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبْلَى وَسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تَمَالَ لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قَفَا قُفَى ، وفى تكسيره قُفَى ؛ فلا يمال قَفَا لذلك .

واحترز بقوله : « أَوْ شُدُوذٍ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هُذَيْل ؛ فإنهم يقولون فى عَصَا وَقَفَا : عَصَى وَقَفَى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طييء نحو عَصَى وَقَفَى ؛ فلا تسوِّغ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفَ » فى كلامه حالٌ من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويموز فى الاختيار على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طرفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قَفَا وَعَصَا من الاسم الثلاثى لا يُمال ؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤل إلى الياء إلا فى شُدُوذٍ أو بزيادة ، وقد سمعت إمالة الْعَصَا مصدر الأغشى وهو الذى لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً ، والمَكَا بالفتح وهو جُجِرُ الثعلب والأرنب ، والكِبَا بالكسر الكفاسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشَوَاء » وقولهم « الْمَكُو وَالْمَكُونَةُ » بمعنى الْمَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ الْبَيْتَ » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الكِبَا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرُّبَا » فإمالتهم له — وهو من

رَبًّا يَرْبُو — لأجل الكسرة في الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به السكاني وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف في نحو « دَعَا وَغَزَا » من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو « دُعِيَ وَغُزِيَ » من المبني للمفعول ، وهو عند سيويوه مُطَرَّد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَلَمَّا * تَلِيهِ هَا التَّائِيثِ مَا أَلْهَا عَدِمًا) إلى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو « مَرَمَاءَ وَفَتَاءَ » — من الإمالة ؛ لبيكونها منقلبة عن الياء — ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التائيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَوُلُ إِلَى فِلَتْ) أى تَمَالَ الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كجاضِي خَف) وكَدَّ وهو خَاف وكَادَ ، أم عن ياء نحو ماضِي بَسَعْ (وَدِنْ) وهو باع ودَانَ ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ ، كَدْتُ وَبِعْتُ وَدِنْتُ ، فيصيران في اللفظ على وزن فِلَتْ ، والأصل فَعِلْتُ ، لحذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح في الأولين ، وأما الأخيران فقليل : يُقَدَّر تحويله إلى فَعِلَ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقليل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُحْتَلَبَةً للدلالة على أن العين ياء ، وليبان ذلك موضع غير هذا .

واحترز بقوله « إِنْ يَوُلُ إِلَى فِلَتْ » من نحو « طَال وقال » فإنه لا يؤول إلى فِلَتْ بالكسر ، وإنما يؤول إلى قُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تَمَلَّ إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ،
أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة
نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُتَمَلَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خَافَ وطَابَ ، فقال السيرافي
وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة
كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، قال : وأمالوا « خاف
وطاب » مع المستعملين طلباً للكسرة في خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضراوي : الأولى أن
الإمالة في « طاب » لأن الألف فيه متقلبة عن ياء ، وفي « خاف » لأن العين مكسورة ،
أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نُقِلَ عن بعض الحجازيين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفقاً لبنى تميم ،
وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو
« طاب » فيميلون

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعل » أن بدل عين الاسم لا تَمَلَّ مطلقاً ،
وفصل صاحبُ المفصل بين ما هي عن ياء نحو « نَابٍ وعَابٍ » بمعنى العَيْبِ فيجوز ،
وبين ما هي عن واو نحو « بَابٍ ودَارٍ » فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن
القياس إمالة « عَابٍ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المتقلبة عن ياء عينا في اسم
ثلاثي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن مُعْطٍ بجواز
إمالة المتقلبة عن الواو المكسورة ، كقولهم « رَجُلٌ مَالٌ » أي كثير المال ،
و « نَالٌ » أي عظيم العطية ، والأصل مَوَلٌ ونَوَلٌ ، وهما من الواو ؛ لقولهم :
أَمْوَالٌ ، وتمَوَلٌ ، والنَّوَالُ^(١) ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ، والغالب
على ذلك كَسَرُ العين .

(١) في نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تَتَبِعُهَا : متصلة بها نحو « سَيَال » بفتحيتين لضرب من شجر العَضَاءِ ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جَبِيهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امتنعت الإمالة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفاؤها فلم تُعَدَّ حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع هاء » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى السكافية ، والظاهر جواز إمالة « هَاتَانِ شَوْيَهَتَاكَ » لما سيأتى من أن فَصْلَ الهاء كلا فَصْلٍ ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مُسَاوٍ لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلق قوله « أو مع هاء » وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو « هذا جَبِيهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيَال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لىاء بعدها ، وذكرها فى السكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بَايَعْتُهُ » ، وَسَايَرْتُهُ » ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَأْتِي كَسْرٌ أَوْ سُكُونٌ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِيَ كَسْرًا ، وَفَصْلُهَا كَلَّا فَفَصْلٌ يُعَدُّ * فَدِرْ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلهُ لَمْ يُصَدِّ) أى كذا تمال الألف إن ولّوها كسرة نحو « عالم

وَمَسَاجِدَ ، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو « كِتَاب » ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو « شِمْلَال » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا » ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو « هَذَا أَنْ دِرْهَمًاكَ » ، وهذا الذي قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل يعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أَنْ يَضْرِبَهَا » نحو « كِتَاب » و « دِرْهَمًاكَ » نحو « شِمْلَال » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمامة .

(تنبيه) : أطلق في قوله « وفصل الها كلا فصل » ، وقيدته غيره بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هُوَ يَضْرِبُهَا » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الياء .

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمامة شرع في ذكر موانعها فقال : (وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمامة الظاهر (مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ ، وَكَذَا تَكْفُ رَا) يعنى أن موانع الإمامة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَادَ ضِرَارُ غُلَامٍ خَالِي طَلْحَةٍ ظَلَمًا ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعمل إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعملة ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المتنوى فإنها لا تمنعه ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نمو « هذا قاضى » فى الوقف ، ولا « هذا ماضى » أصله ماضى ، ولا إمالة باب « خاف وطاب » كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « أويا » تعريضٌ بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية ، لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفي شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طفيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعلى إمالة الألف في الاسم ، ولا يمنع في الفعل ، من ذلك نحو طابَ وبغى ، وعلمته أن الإمالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْتُكَ » ، بِكَسْرِ رَا .

وأشار بقوله : (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلًا * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع للشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فَاقِدْ ، وَنَاصِحْ ، وَبَاطِلْ ، وَبَاطِلْ » ونحو « هَذَا عَذَارُكَ » ، ورأيتُ عَذَارَكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُتَّفَقٌ ، وَنَافِخٌ ، وَنَافِطٌ » ونحو « هَذَا عَذَارُكَ » ، ورأيتُ عَذَارَكَ » . أو بحرفين نحو « مَوَائِقٌ ، وَمَنَافِئٌ ، وَمَوَاعِظٌ » ونحو « هَذِهِ دَنَائِرُكَ » ، ورأيتُ دَنَائِرُكَ » . وأما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يميلهما أحد إلا مَنْ لا يؤخذ بلفظه . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع ، قال سيبويه : وهى لغة قليلة ، وجزم المبرد بالمنع في ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِّلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة ، وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها « وربما غلب المتأخر رابعا » ومثال ذلك « يريدُ أن يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ » فبعضُ العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإنْ بَعْدَ .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ) إلى أن المانع المذكورَ إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإمالة فى نحو « طَالِب ، صالح ، وغالب ، وظالم ، وقَاتِل ، وراشد » بخلاف نحو « طِلَاب ، وغِلَاب ، وقِتَال ، ورجال » ونحو « إِصْلَاح ، ومِقْدَام ، ومِطْوَاع ، وإِزْشَاد » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من أصحاب الإمالة مَنْ يمنع الإمالة فى هـذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء ، وعبرة الكافية :

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيْرٌ أَنْ سَكَنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ
وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إِصْلَاح ، وهو يخالف ما هنا .

الثانى : ظاهر قوله « كذا إذا قدم » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قَاعِدٍ وصَالِحٍ .

(وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَأَى يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَأٍ كَغَارِمًا لَا أُجْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مانعَ الإمالة ، سواء

كان حرفَ استعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فَيَمَآل نحو « طَلَى أَبْصَارِهِمْ » ،
و « غارم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَارَ الْقَرَار » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ،
ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفّته عن المنع ؛
فلم يبق له أثر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : من هنا علم أن شَرَطَ كونِ الراء مانعة من الإمالة
أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .
الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو « إِلَى حِمَارِكَ » بطريق الأولى ؛
لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك
الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم
المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التسهيل : وربما أثرتْ — يعنى الراء — منفصلةً تأثيرَها
متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو
« بِقَادِرٍ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تنغصم في نحو « هَذَا كَافِرٌ »
ومن العرب من لا يعتدُّ بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفخِّمُ الثاني ، ومن
إمالة الأول قوله :

١٢٠٢ — عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ

[بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلَا تَمَلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً ، أى من كلمة أخرى ؛
فلا تمال ألف « سَابُورِ » للياء قبلها في قولك : « رَأَيْتُ يَدَى سَابُورٍ » ولا ألف
« مال » للكسرة قبلها في قولك « لَهَذَا الرَّجُلِ مَالٌ » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ [إِنْ لَا تَسْكُنُ بِنَعْتِ

فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ]

لَمْ تُعَلِّ أَلْفَ « هَا » لِكَسْرَةِ إِنْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى .

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « هَا » التي هي ضمير المؤنثة في نحو « لَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَدْرَجَ جَنَّتَهَا » ؛ فإنها قد أميلت ، وسببها منفصل ، أي من كلمة أخرى .

الثاني : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيبويه : وسمعتهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للكسرة ؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ فقد بَانَ لك أن كلام المصنف ليس على عمومه ؛ فكان اللائق أن يقول : « وغيرها ليا انفصال لا تمل » وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَعِلُ) من الموانع ، كافي نحو « يريد أن يضربها قبل » فلا تمال الألف لأن القاف بعدها ، وهي مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلاً ، ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح - أعني ترك الإمالة - هو الأصل ؛ فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب مُحَقَّق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « قد يوجب » أن ذلك ليس عند كل العرب ؛ فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده في نحو « مررت بمال ملق » أقوى منها في نحو « بمال قاسم » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب النع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أتى أحد » بالإمالة ، و « أتى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل يأتي قاسم نظرا ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعل التمثيل بأياء التي هي حرف نداء ؛ فصحَّفَهَا الكتابُ بأياء التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قَبْلُ » اهـ ، ولولا ما في شرح الكافية لملت قوله في النظم (وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ إِخْلُجُ » على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قَدْ بالتقليل .

(وَقَدْ أُمِّلُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاجٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة للجاءورة الممال ، وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداهما : أن تمال لجاءورة ألف مَمَالَةٍ كإمالة الألف الثانية و « رَأَيْتُ عِمَادًا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها مَمَالَةٌ لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخِرَ مجاورٍ ما أميل آخره ، كإمالة أَلِفٍ « تَلَا » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعني « جَلَّاهَا » و « يَغْشَاهَا » ..

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كاللبرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرّد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للفعل ؛ فإمالاته عنده لذلك لا للتناسب . وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة أنى : « والضحى والليل إذا سَجَى » فأما سَجَى فهو مثل تَلَا ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنَّ مِنَ العربِ من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء ، نحو الضُّحَى والرُّبَا ؛ فيقولون : ضُحَيَّانِ ورَبَيَّانِ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء في التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استئقالا للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدَ الْقُوَى » .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية في نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزانا في قول من قال « عِمَادَا » فأمالهما جميعاً ، وذا قياس .

(وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مَرَّ بِهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا ، وَمَرَّ بِنَا وَنَظَرَ إِلَيْنَا » ، فهذان تطرد إماتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنى » ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم «إِمَالًا» ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذاتك مَزِيَّةً على غيرها ،
وحكى قطربُ إمالة «لا» لكونها مستقلة ، وعن سيبويه وَمَنْ واقفه إمالة حَتَّى ،
وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمتنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو « يا فَتَى » و « يا حُبَلَى »
لأن الأصل فيه الإعراب .

الثاني : لا إشكالَ في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً ، خلاف ما أوممه
كلامه ، قال المبرد : وإمالة عَسَى جيدة .

الثالث : إنما لم تُعمل الحروفُ لأن ألفها لا تكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن
سُبِي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من المبر ، وأر ، والهاء والطاء والحاء في فواتح
السور ؛ لأنها أسماء ما يُلفظُ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف ، كما أن « غاقِ »
اسمٌ لصوت الغراب ، و « طيخ » اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه
الأصوات ، ولم تكن كما ولا أرادوا بالإمالة فيها الإشارات بأنها قد صارت من
حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت
الفواتح لأنها مقصورة ، والمقصور يغلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن
كثيراً من المقصور لا تجوز إمالاته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نُثِيت
رُدَّت إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو
با ونا ونا ، اه !

(والفتح قبلَ كسر راء في طَرَف * أَمِلْ) كما تمال الألف ؛ لأن
الغرض الذي لأجله تمال الألف — وهو مُشَاكلة الأصوات وتقريب بعضها
من بعض — موجودٌ في الحركة ، كما أنه موجود في الحرف ، ولإمالة
اللفظة سببان ؛ الأول : أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلَايَسِرِ

مِلْ تُكْفَ الْكَلَفَ) . « تَرْجِي بِشَرِّ » ، « غَيْرَ أَوْلَى الضَّرَرِ » ،
والثاني سيأتي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِمَ من قوله « والفتح » أن المَمَالَ في ذلك الفتح ،
لا المفتوح ، وقولُ سيبويه « أَمَلُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثاني : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو مِنَ الْبَقَرِ ، أو في
راء نحو بِشَرِّ ، أو في غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فُهِمَ من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو
رِمَمَ ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعه أن الفتحة لا تُمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل
بينهما لم تُملْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل
بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر ، وإن
كان غير ذلك منع الإمالة ؛ فتمالُ الفتحة في نحو « أثير » ، وفي نحو
« عمرو » ، لا في نحو بجير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف في بعض
نسخ التسهيل .

الخامس : اشترط كونُ الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس
ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء في قولهم : « رأيت خبط
رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو « العرد » والراء في ذلك
ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله « أمل » فعلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً ،
بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في
شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطردة كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء في نحو « من الغير » نص على ذلك سيديويه ، وذكره في بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيديويه أيضاً ، فإن تقدّم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيديويه إمالة الألف في نحو « من المحاذر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن مَنْ أَمَالَ أَلْفَ « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أَمَالَ هُنَا أَلْفَ « المحاذر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغي أن لا ينقاس شئ منها إلا في المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

(كَذَا) الفتح (الذِي يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي

وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفَ)

هذا هو السبب الثاني من سبب إمالة الفتحة ؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التائيث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أَمَالَ إِذَا كَانَ قَبْلَ هَاءِ أَحَدِ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفاً ، يجمعها قولك : فَجِئْتُ زَيْنَبُ لِدَوْدِ شَمْسٍ ، وفصل في أربعة يجمعها قولك : أَكْهَرُ ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات ، وشمل قوله

« ها التانيث » هاء المبالغة نحو علامة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التانيث هاء السكت نحو « كِتَابِيَّة » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التانيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجَهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِج الألف في الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التانيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التانيث أيضاً إن تَقِفَ ولا تُمِلْ لهذه الهاء الألف

الثاني : إنما قال « ها التانيث » ولم يقل تا التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التانيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التانيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك في « را » وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقالوا را ويا وتا ، يعني بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخره ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم « الحجاج » علماً في الرفع

والنصب ، وكذلك « المعجاج » في الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، وإمالة « الناس » في الرفع والنصب .

قال ابن برهان في آخر شرح اللع : روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن القلاء إمالة « الناس » في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، قاله في شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي ، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جَزَتْ عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريفُ الكلمة هو تغيير بُنْيَتِهَا بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالنصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسمَّى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بُنْيَةِ الكلمة بما لحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اهـ .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لهم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :
(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى)
أى حقيق . والمراد بشبه الحرف الأسماء المبينة والأفعال الجامدة ، وذلك عسى
وايس ونحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف فى الجود .

وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سَوْفَ وَإِنْ ، والحذف والإبدال لعل ؛
فشاذ يوقف عند ما سمع منه

(تنبيه) : التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق
الأصالة ؛ لكثرة تغيرها ، وظهور الاشتقاق فيها .

(وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثَى يَرَى قَابِلِ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا)

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن
يكون ثلاثيا فى الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف .

وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل
الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون
فى أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل
قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين ، بحذف لامة
نحو يَد ، أو عينه نحو سَه ، أو فائه نحو عِدَّة ، وقد يرد على حرف واحد
نحو « يَمُ الله » عند مَنْ يجعله محذوفا من « آمِن الله » ، وكقول بعض العرب :
شربت ماء ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ وَبِيعْ وَسَلْ ،
وقد يرد على حرف واحد نحو « عِجْ كلامى » ، وقِ نَفْسَكَ . وذلك فيما أعلمت فإؤه
ولامه فيحذفان فى الأمر .

(وَمُنْتَهَى أَسْمِهِ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه ؛ فغاية ما يصل إليه الجرد خمسة أحرف نحو سفر جَل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثي الأصول نحو اشهب أب مصدر اشماب ، والرباعي الأصول نحو اخر نجم مصدر اخر نجمت الإبل ، أى اجتمعت ، وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضر فوط وهو العظاءة الذكر ، وقبة منثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبة منثرا ، وندر قرعبلانة ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقرعبلانة : دويبة عريضة عظيمة البطن محبطينية ، وقالوا فى تصغيرها : قرعيسة ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس ، فإن صح ذلك وكان عرييا جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إىما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزياتى الثانية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يحاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زياتى الثانية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُعْتَدَّ بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إىما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ؛ فباعتبار تكبيرها تنبت الماء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

(وَعِيرِ الْثَلَاثِىِ افْتَحَ وَصُمُّ وَآكَمِيرُ ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَمُّمُ)

تقدم أن الجرد ثلاثى ورباعى وخماسى ؛ فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثنتي عشرة بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله « نعم » .

(وَفُعِلَ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستقلالهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وحَبِكَ بكسرهما . فرَكَّبَ القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جني : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فيعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمومة ، قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ غَزِيَتْ هذه القراءة له للدلالة على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، وَمَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسرتاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حازمٌ غيرُ حصين ، قيل : وهذا أحسن (وَالْمَكْسُ) وهو فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين (يَقِيلُ) في لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفَعْلٍ) فيما لم يُسَمَّ فاعله نحو ضَرَبَ وَقَتِلَ ، والذي جاء منه دُئِلَ اسم دُوَيْبَةَ سميت بها قبيلة من كنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ — جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُغَرَّمُهُ

مَا كَانَ إِلَّا كَمُغَرَّسِ الدُّنْثِلِ

والرُّثْمُ اسمٌ لللاست ، والوَعِيلُ لغة في الوَعِيلِ ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بِمُهْمَلٍ ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بمهمول ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

- أولها : فَعَلَ ، ويكون اسماً نحو فَلَسَ ، وصفة نحو سَهَلَ .
- وثانيها : فَعَلَ ، ويكون اسماً نحو فَرَسَ ، وصفة نحو بَطَلَ .
- وثالثها : فَعِلْتُ ، ويكون اسماً نحو كَبِدَ ، وصفة نحو حَذَرَ .
- ورابعها : فَعُلْتُ ، ويكون اسماً نحو عَضُدَ ، وصفة نحو يَقُظُ .
- وخامسها : فَعِلْتُ ، ويكون اسماً نحو عَدِلَ ، وصفة نحو نَكَسَ .

وسادسها : فَعِلْتُ ، ويكون اسماً نحو عَنَبَ ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم : عَدَى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعْلٍ إلا زَيْمٌ بمعنى متفرق ، وعَدَى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيماً فى قراءة من قرأ « دِينَاً قِيماً » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً أخرى ، وهى سَوَى فى قوله تعالى : « مَسْكَاً سَوَى » ورجُل رِضَى ، وماء رِوى ، وماء صِرَى ، وسِوى طَيِّبَةٍ ومنهم من تأولها .

وسابعها : فَعِلْتُ ، ويكون اسماً نحو إِبِلَ ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إِبِلًا ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ ؛ فمن الأسماء إِطْلُ — وهى الخاصرة — ذكره المبرد ، وروى قول امرئ القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إِطْلًا ظَلِي [وَسَاقًا نَعَامَةً]

وَإِزْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفُلٍ [

بالكسر . وقيل : كسر الطاء إتباع ، وودد ، ومَشِطَ ، ودَبَسَ ، لغة فى الإطل

وَالْوَيْدَ وَالْمِشْطَ وَالْدَّبْسَ ، وَقَالُوا : بِأَسْنَانِهِ حَبْرَةٌ أَى قَلَمٌ ، وَقَالُوا لِلْعَبَةِ الصَّبِيَانِ : حِلَجْ بِلَجْ . وَجِلَن بِلَن ، وَقَالُوا حَبِكَ لَفَةً فِي الْحَبِّكَ كَمَا تَقْدَمُ ، وَعِيلَ اسْمِ بَلَدٍ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ قَوْلُهُمْ : أَتَانِ إِبْدٌ وَأَمَةٌ إِبْدٌ أَى وَلُودٌ ، وَامْرَأَةٌ بِلَزٌ أَى ضَخْمَةٌ ، قَالَ ثَعْلَبٌ : وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا حَرْفَانِ : امْرَأَةٌ بِلَزٌ ، وَأَتَانِ إِبْدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٢٠٦ — عَمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عَجَلٍ

شُرِبَ النَّبِيذِ وَاضْطِفَاقًا بِالرَّجُلِ

فهو من النقل للوقف ، أو من الإيتباع ؛ فليس بأصل .

وثامنها : فُعِلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ فُعِلْ ، وصفة نحو حُلُو .

وتاسعها : فُعِلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ صُرِدَ ، وصفة نحو حُطِمَ .

وعاشرها : فُعِلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ عُنُقَ ، وصفة وهو قليل ، والمحظوظ منه جُنُبٌ

وشُكْلٌ ، وَاقَّةٌ سُرُحٌ ، أَى سَرِيعَةٌ .

(وَأَفْتَحَ وَضَمٌّ وَأَكْسِرَ الثَّانِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيَّ) أَى لِلْفِعْلِ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودِ

ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ ، وَثَانِيَهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا وَمَكْسُورًا

وَمَضْمُومًا ، وَلَا يَكُونُ سَاكِنًا ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ عِنْدَ اتِّصَالِ

الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ :

الأول : فَعَلَ ، وَيَكُونُ مُتَعَدِيًا نَحْوَ ضَرَبَ ، وَلَا زِمًا نَحْوَ ذَهَبَ ، وَيَرُدُّ لِمَعَانٍ

كَثِيرَةٍ ، وَيَخْتَصُّ بِيَابِ الْمُعَالَبَةِ ، وَقَدْ يَحْيَى فَعَلَ مَطَاوَعًا لَفَعَلَ ، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ،

وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

* قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ *

— ١٢٠٧

والثاني : فَمَلَّ ، ويكون متعدياً نحو شَرِبَ ، ولازماً نحو فَرِحَ ، ولزومه أكثر من تعديه ؛ ولذلك غلب وَضَعُهُ للنبوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ، نحو شَذِبَ وَفَلَسَجَ ، ونحو بَرَى ، ومرِضَ ، ونحو سَوَدَ وشَهَبَ ، ونحو أَذِنَ وَعَيْنَ . وقد يطاوع فَمَلَّ بالفتح ، نحو خَدَعَهُ فَخَدِعَ .

والثالث : فَعَّلَ نحو ظَرَفَ ، ولا يكون متعدياً إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رَحِبَتْكُمْ الدار » ، وقول علي : « إن بشراً قد طَلَعَ الْيَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعَ ، والثاني معنى بَلَغَ . وقيل : الأصل رَحِبَتْ بِكُمْ ، لحذف الخافض توسعاً . والتحويلُ نحو سُدَّتْهُ ؛ فإن أصله سَوَدَّتْهُ بفتح العين ثم حُوِّلَ إلى فَعَّلَ بضم العين ، ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه وادى العين ؛ إذ لو لم يحول إلى فَعَّلَ وحذفت عينه لانتفاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لانتَبَسَ الوادي باليائي . هذا مذهب قوم منهم الكسائي ، وإليه ذهب في التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد فَعَّلَ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به ، نحو كَرُمَ وَلَوْثُمَ ، أو كطبوع نحو فَتَّهَ وَخَطَبَ ، أو شبهه نحو جَنَّبَ ، شبه بَنَجَسَ ، ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يَأَىَّ العين إلا هَيَّؤْ ، ولا متصرفاً يَأَىَّ اللام إلا نَهَوْ لأنه من التَّهْيَةِ وهو العقل ، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً نحو لَبَّبَ وَشَرَّرَ ، وقالوا : لَبَّبَ وَشَرَّرَ بكسر العين أيضاً ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل الفتين كما في كَكَّدَتْ تَكَادَ ، ولماضى من لغة مضارعه تَكُودَ حكاه ابن خالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كَكَّدَتْ بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ) إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعلٌ مالم يُسَمَّ فاعله نحو ضَمِنَ ؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والملازنى ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُفْتَرِعة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فُهِمَ أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل ، بل هو مفير عن الأصل ، نحو شَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركها معاً كما فعل فى الكافية . قال فى شرحها : جَرَتْ عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل مالم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتقَّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه . ومذهب سيبويه والملازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا ، فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّتْ صيغ الفعل الجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ : صيغة للماضى المَصْوَغ للفاعل كدَخَرَجَ ، وصيغة له مَصْوَغا للفعل كدَخَرَجَ ، وصيغة للأمر كدَخَرَجَ ، إلا أنهم اشتغفوا بالماضى الرباعى المَصْوَغ للفاعل عن الآخرين لجرىانها على سَنَنِ مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتها كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المتعددة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَرْبَعُ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو فَعَّلَ ، ويكون متعدياً نحو دَخَرَجَ ، ولازماً نحو عَرَبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد للماضي المبني للفاعل ، نحو دَخَرَجَ ، وواحد للماضي المبني للمفعول ، نحو دُخِرَجَ ، وواحد للأمر نحو دَخِرْجَ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاختصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق .

(وَإِنْ يَرْذُ فِيهِ فَمَا سَيِّئًا عَدَا) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتل من عِدَّة الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أَكْرَمَ ، وخمسة نحو اقْتَدَرَ ، وستة نحو اسْتَخْرَجَ ، والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تَدَخَّرَجَ ، وستة نحو اِخْرَجَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في التسهيل : وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه في تقدير الانفصال .

الثاني : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرتها ، ولأنه سيدكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - في قول سيبويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدي عليه ثنيّاً على الثمانين ، إلا أن منها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فلمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفي بعضها خلاف ، وهى : أَفَعَلَ نحو أَكْرَمَ ، وفَعَّلَ نحو فَرَّجَ ، وَتَفَعَّلَ نحو تَعَلَّمَ ، وفَاعَلَ نحو ضَارَبَ ، وَتَفَاعَلَ نحو تَضَارَبَ ، وَافْتَعَلَ نحو اشْتَمَلَ ، وَانْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ ،

واشْتَفَعَلَ نحو اشْتَفَعَرَ ، وافْعَلَ نحو اَحْمَرَ ، وافْعَالَ نحو اشْهَبَ القرسُ ، وافْعَوَلَ نحو اغْدَوَدَنَ الشَّمْرُ ، وافْعَوَلَ نحو اغْلَوَطَ فرسه إذا عروره ، وافْعَوَلَلَ نحو اخْشَوَشَنَ ، وافْعَيْلَ نحو اهْبَيْجَ ، وفَوَعَلَ نحو حَوَقَلَ إذا أدير عن النساء ، وفَعْوَلَ نحو هَرَوَلَ ، وفَعْمَلَلَ نحو شَمَلَلَ إذا أسرع ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ ، وفَعِيلَ نحو طَشِيًا رأيه ، ورَهِيًا إذا غلط ، وفَعَلَى نحو سَلَقَاهُ إذا ألقاه على قفاه ، وافْعَمَلَى نحو اسْلَمَنِي ، وافْعَمَلًا نحو احْبَنَطًا لغة في احْبَنَطَى إذا نام على بطنه ، وافْعَمَلَلَ نحو اخْرَنْطَمَ إذا غضب ، وفَعْمَلَ نحو سَنَبَلَ الزرع ، وفَعْمَلَ نحو تَمَنَدَلَ إذا مَسَحَ يده بالمنديل ، والكثير تَفَدَّلَ .

وينحى كل واحد من هذه الأوزان لمعانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية : تَفَعَّلَ نحو تَدَخَّرَجَ ، وافْعَمَلَلَ نحو اخْرَنْجَمَ ، وافْعَمَلَّ نحو اقْشَمَرَ ، وهى لازمة ، واختلف فى هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مُقْتَضَبٌ ، وقيل : هو ملحق باخْرَنْجَمَ ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعل ، ويدل على إلحاقه باخْرَنْجَمَ بحىء مصدره كمصدره .

(لِاسْمِ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَالُ وَفَعْلِلُ وَفَعْلَلُ وَفَعْلُلُ)

(وَمَعَ قِلَّ فَعْلَلُ) أى للرباعى المجرد ستة أبنية :

الأول : فَعْلَلُ يفتح الأول والثالث ، ويكون اسما نحو جَعَفَرَ وهو النهر الصغير ، وصفة ومثلهو بِسَهْلَبَ وشَجَعَمَ ، والسَهْلَبُ : الطويل ، والشَجَعَمُ : الجرى ، وقيل : إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شَهْرَبَةٌ وشَهْرَبَةٌ الكبيرة ، وبه كُفَّةٌ للصُّخْمَةِ الحسنة .

الثانى : فَعْلِلُ بكسر الأول والثالث ، ويكون اسما نحو زِنْجَ وهو السحاب

الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمي : الخِرْمِل المرأة الحقاء مثل الخِذْل ، ونحو ناقة دِلْعِم ، قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من الكبر .

الثالث : فَعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبْلَع للأْكُول .

الرابع : فُعْلُل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْثُن ، وهو واحد برَآثِن السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشُع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فَعْلَل بكسر الأول وفتح الثانى ، ويكون اسما نحو قَمَطَر وهو وعاء الكتب ، وفِطَخْل وهو الزمان الذى كان قبل خَلْقِ الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطْبَةً ، قال المعجاج :

١٢٠٨ - وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطَخْلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلًى كِطْلَيْنِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ - * زَمَنَ الْفِطَخْلِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابُ *

وصفة نحو سِطَطَر وهو الطويل الممتد ، وجل قَمَطَر أى صُلْب ، ويوم قَمَطَر ، أى شديد :

السادس : فُعْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجرّاد ، وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى ، بل هو فَرَع على فُعْلَل بالضم ، فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما تُسمِع

فيه الفتح سمع فيه الضمُّ نحو خُجْدَب وطُحْلَب وُزُقَعَ في الأسماء ، وجُرُشِعَ في الصفات ، وقالوا للمخلب جُرْتُن ، ولشجر البادية عُرْفُط ، ولكساء مخطاط بُرْجُد ، ولم يسمع فيها فُقلل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى ، واستدلوا لذلك بأسرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُوذَرَأ ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم القراء أن الفتح في جُوذَر أكثر ، وقال الزبيدى : إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد أحقوا به ؛ فقالوا : عُنْدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنْدَد ، أى بُدْ ، وقالوا : عا طت الناقة عُو طَطا إذا اشتبهت الفعل ، وقالوا : سُودَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للإلحاق ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو جُجْدَب ، وإنما هو لأن فُقللا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما في جُدُد وظَلَل وحَلَل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : أقمَنَسَسَ فألحقوه باخرَ نَجَمَ ؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فُقلل ، وقال فى التسهيل : وتفرع فُقلل على فُقلل أظهر من أصالته .
الثالث : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان : وهى فِقلل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد : خِرْفَعٌ ، ويقال أيضا لزئير الثوب : زِئْبِرٌ ، وللضئيل وهو من أسماء الداهية : ضِئْبِلٌ ، وفُقلل بضم الأول وفتح الثانى نحو خُبَيْث ودُلَمَز ، وفُقلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحْرِبَة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فِقلل ، والمشهور فى الزئير والضئيل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ في كلمة ، ومن ثَمَّ لم يثبت فَعَمِلَ ، وأَمَّا عَلِبَطُ للضخم من الرجال ، وناقَة عَلِيطَة أى عظيمة ؛ فذلك محذوف من فَعَمَالٍ ، وكذلك دَوِدَمٌ ، وهو شىء يشبه الدم يخرج من شجر السُّمُر ، ويقال حينئذ : حاضت السُّمُرَة ، وكذلك لبن عُثْلَطٌ وَعُجْلَطٌ وَعُكْلَطٌ : أى ثخين خائر ، ولا فَعَمَلٌ ، وأما عَرَتْنُ لَبَتٍ يَدْبَغُ به فأصله عَرَتْنُ مِثْلُ قَرَنَفَلٍ ، ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من عَلَابِطُ ، واستعملوا الأصل والفرع ، وكذلك عَرَقَصَانُ أصله عَرَقَصَانٌ ، حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ، ولا فَعَمَلٌ وأَمَّا جَنَدِلٌ فإنه محذوف من جَنَادِلُ ، والجَنَدِلُ : الموضع فيه حجارة ، وجعله الفراء وأبو على فرعا على فَعَمَلِيلٍ ، وأصله جَنَدِيلٍ ، واختاره الناظم ؛ لأن جَنَدِلًا مُفْرَدٌ فَتَقَرَّبَ مِنْهُ عَلَى المفرد أولى ، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإِنْ عَلَا) الاسمُ المجرد عن أربعة ، وهو الخماسى (فَعَمَلٌ حَوَى فَعَمَلًا كَذَا فَعَمَلٌ وَفَعَمَلٌ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعَمَلٌ ، وهو بفتح الأول والثانى والرابع ، ويكون اسما نحو سَقَرَجَلٍ ، وصفة نحو شَمْرَدَلٍ للعلويل .

والثانى ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يحىء إلا صفة نحو جَحْمَرِشٍ للعظيمة من الأفاعى ، وقال السيرافى : هى العجوز المسنة ، وقَهْلِسُ المرأة العظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكبرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع ، يكون اسما نحو خَزَعِيلٍ للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقَدْ عَمِلَ ، يقال : ما أعطانى قَدْ عَمِلًا ، أى شيئا ،

وصفة يقال : جمل قَدْغَمِل للضخم ، والقَدْغَمِلَة من النساء القصيرة ، وجمل خُبَقِثْن وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمي الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَظب وهو الشيء الحقيق ، وصفة نحو جِرْدَخل ، وهو الضخم من الإبل ، وحِرْزَقَر وهو القصير .

(تنبيه) : زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فُظَلال نحو هُنْدَلِيع اسم بقلة ، ولم يثبت سيوييه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا قد حَكَّى كِرَاعٌ في الهُنْدَلِيع كسر الماء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان ؛ فيفوت تفضيل الرابعي عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنْهَبِل ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مَوْقِعٌ في عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِيع سا كنه ثانية ؛ فأشبهت نون عَنَبَر وَحَنَظَال ومحوها ، ولا يكاد يوجد نظير كَنْهَبِل في زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلِيع بالزيادة أولى ، وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر ، لم يثبتها إلا كثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَر) من الأسماء المتكئة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وَجَنَدِلٍ وَاسْتِخْرَاجٍ ، وكان ينبغي أن يقول : أَو الدُّوَر ؛ لأن محو طَخْرِبَة مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَمِ إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذا ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في جميع تصاريفها (فَاَصْلُ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذَى) لأنك تقول : حَدَا

حَذَوُهُ ؛ فعلم بسقوط التاء أنها زائدة في اخْتَذَى ، يقال : اخْتَذَى به أى اقتدى به ،
ويقال أيضا « اخْتَذَى » أى انتمَلَ ، قال :

١٢١٠ - * كلَّ الحِذَاءِ يَحْتَذِي الخافي الوقْع * .

والحذاء : النعل ، وأما الساقط لعلته من الأصول كواو يَعِدُ ؛ فإنه مقدر الوجود ،
كما أن الزائد اللازم كنون قرَنْفُل وواو كَوَّكِب في تقدير السقوط ، ولذا يقال :
الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة
وَألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كَوْتَر وَجَدُول ، وياو صَيَرَف وَعَثِير ، وألف أَرْطَى
ومَعَرَى ، ونون جَحَنَفَل وَرَعَشَن ، والمد كَألف رِسَالَة ، وياو صَحِيفَة ، وواو حَلَوْبَة ،
وللعوض كتاء زَنَادِقَة وإقامة ، وسين يَسْطِيع ، وميم اللّهُمَّ ، وللتكثير كيم سَهْمُ
وَزَرْقُم وَأَبْنُم ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قَبِيحَتْرَى
وكَمَثَرَى ، وللإمكان كَألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، وهاء السكت
في نحو عَهْ وقِهْ ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه ، والبيان كهاء السكت
في نحو مَالِيَة وَيَا زَيْدَاه ، زيدت لبيان الحركة ، وبيان الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدهما : أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ،
وشرطه أن يكون تكرير عَيْنٍ إما مع الاتصال نحو قَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد
نحو عَقَنَقَلَ ، أو تكرير لامٍ كذلك نحو جَلَبَبَ وجَلَابَابَ ، أو فاء وعين مع مباينة اللام
نحو مَرَمَرَيْس وهو قليل ، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَخَمَخَ .

أما مكرر الفاء وُخِذَهَا كقَرَقَفَ وسُنْدُسُ ، أو العين المفصولة بأصلي
كحَدَرَد فأصلي .

والآخر : أن لا يكون تكرير أصل ، وهذا لا يكون إلا أحد الأخراف العشرة
مجموعة في « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة ، وليس المراد أنها
تكون زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولاً ، وذلك واضح . وأسقط للبرد من حروف
الزيادة الماء ، وسيأتي الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطه من أصل ، كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إْطَل ، والأَيْطَل : الخاصرة .

وشرط الاستهلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون
سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وَعَدَ في يَعِدُ أو في عِدَّة لم يكن
دليلاً على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ،
وذلك كالتون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو وَرَنْتَل وهو الشر ،
وشرَنْبَث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وَعَصَنْصَر وهو جبل ؛ فالتون في
هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو
جَحَنْفَل من الجَحْفَلَة ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان ، والجَحَنْفَل : العظيم الشفة ،
وهو أيضاً الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ،
كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم
الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو
أَرْنَب وإفْسِكِل ، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أُنْجَر ،
والإفْسِكِل : الرُّعْدَة

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِنْتَأَوْ ونحو حِنَطَأَوْ وَسِنْدَأَوْ وَقِنْدَأَوْ ، فَالْكِنْتَأَوْ : الوافرُ اللحية ، والحِنَطَأَوْ : العظيم البطن ، والسِنْدَأَوْ والقِنْدَأَوْ : الرجلُ الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة ، نحو تَنْفُلُ بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاء زائدة ؛ لأنها لو جمعت أصلاً لكان وزنه قَعْلُل وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تَنْفُلُ على لغة مَنْ ضم التاء والفاء ، فإن تاء أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جمعت أصلاً كان وزنه قَعْلُل وهو موجود نحو بُرْثُنْ ، لكن يلزم عدمُ النظير في نظيرها أعنى لغةَ الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل اتحاد المادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك في كَنْهَبُلْ ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون قَعْلُل كسَقَرَجُلْ بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها قَعْلُل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير . ذكر هذا ابن إياز وغيره ، وقال المرادى : هو مندرج في السابع ، ٥١ .

(بِضْمِنْ قَعْل قَابِلِ الْأُصُولِ فِي * وَزْنٍ) يعني إذا أردت أن تَرِنَ كلمة لتعلم الأصل منها والزائد قَابِلِ أصولها بأخرفِ فعل : الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام ، مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون ؛ فتقول في فَلَسَ قَعْل ، وفي

ضَرَبَ فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذلك في قام وشَدَّ لأن أصلهما قَوَمَ وشَدَدَ ،
وفي عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَلَّ ، وفي ظَرَفَ فَعَلَ ، وكذلك في
طَالَ وَحَبَّ (وَزَائِدٌ يَلْقَظُهُ أَكْثَرُ) عن تضعيف أصله من الميزان ؛
فتقول في أَكْرَمَ وَبَيَّطَرَ وَجَوَّهَرَ وَانْقَطَعَ وَاجْتَمَعَ وَاسْتَخْرَجَ وَانْقِطَاعَ
وَاجْتِمَاعَ وَاسْتِخْرَاجَ : أَفْعَلَ وَفَعِلَ وَفَوَعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَانْفِعَالَ
وَافْتِعَالَ وَاسْتَفْعَالَ .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبْدَل من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ؛
فيقال في وزن اصْطَبِرَ : افْتَعَلَ ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود
في الميزان .

والآخر المُكَرَّر لِإِلْحَاقِ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما
يأتي بيانه .

(وَضَاعِفِ اللام) من الميزان (إِذَا أَضِلُّ بَقِيَ) من الموزون ، بأن يكون
رباعياً أو خماسياً (كَرَاءَ جَعْفَرٍ وَقَافَ فَسْتُقِ) ، وجيم ولام سَمَرَجَل ، وميم
ولام قُدَّعِيل ؛ فتقول في وزن الأول فَعْلَلْ ، وفي الثاني فَعْلُلْ ، والثالث فَعْلَلْ ،
والرابع فَعْلَلْ .

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان
(مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء ، وإن كان
ضعف العين قبل العين ، وإن كان ضعف اللام قبل اللام ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ
فَعْلِيلِ ، وفي سُحْنُونِ فَعْلُولِ ، وفي مَرَمَرِيْسِ فَعْفَعِيلِ ، وفي اغْدَوْدَنِ افْعَوَعَلَ ، وفي
جَلْبَبِ فَعْلَلِ . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ فَعْلِيَّتِ ،

وفى سَحْنُونُ قُفْلُونُ ، وفى مَرَمَرِيسَ فَعْمَرِيلُ ، وفى اَغْدَوْدَنَ اَقْمَوْدَالُ ، وفى جَلْبَبَ فَعَلَبَ . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد فى نحو صَبَرَّ وَقَرَّ وَكَثَرَ ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَعَلَّ ، ووزنها على القول المرغوب عنه فَعَبَلَّ ، وفَعَمَلَّ ، وفَعَمَلَّ ، وكذا إلى آخر الحروف . وكفى بهذا الاستنقال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلا ، وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تُضَعَّفُ عينه للإلحاق وغير الإلحاق ، ويتحد اللفظ به كَبَيْنَ مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دَحْرَجَةِ ، وعلى القصد الثانى مصدره تَبْيِينِ ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصده ليس إلا على المذهب المشهور .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأَلَ ، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دلّ الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف ؛ فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سَمَنَانُ — وهو ماء لبنى ربيمة — فرزته فَعْلَانُ لا فَعْلَالُ ؛ لأن فَعْلَالاً بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزَّلْزَالِ إلا خَزَعَالٌ وهو ناقة بها ظلم ، وقَهْقَارٌ للحجر . وأما بَهْرَامُ وشَهْرَامُ فمجهنيان .

الثانى : المعتبر فى الوزن ما استحققه الموزون من الشكل قبل التغيير ؛ فيقل فى وزن رَدَّ ومَرَدَّ فَعَلَّ ومَفَعَلَّ ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ .

الثالث : إذا وقع فى الموزون قلبٌ تُعَلَبُ الزنة ؛ لأن المرض من الوزن التنبية

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فنقول فى وزن آدُرِ أَغْلُ ؛ لأن أصله آذُورُ ، قدمت الدين على الفاء ، ونقول فى نَاءِ فَلَغْ ، لأنه من النأى ، وفى الحادى عالف ، لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان فى الموزون حذفٌ وَزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؛ فنقول فى وزن قَاضٍ فَايَعْ ، وفى يَسْعُ فِلْ ، وفى يَعِدُ يِعِلْ ، وفى عِدَّةٍ عِلَّةٌ ، وفى عِ أَمْرٍ مِنَ الْوَعَى عِ ، إلا إذا أريد بيانُ الأصل فى المقلب والحذوف ؛ فيقال : أصله كذا ثم أعلِّ ، ٥١ .

(وَأَخَذَكُمْ بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه ، وائس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط ، كحروف (سَمِمْ * وَنَحْوِهِ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقلِّ الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتها معا (وَأُخْلِفَ فِي) الرباعى للذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمَلِ) أمر من لَمَلَمَ وكَفَكَفَ أمر من كَفَكَفَ ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة كف ولُم ، فقيل : إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لم وكف كف غير مادة لم وكف ؛ فوزن هذا النوع فَعَمَلٌ كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؛ فوزن كَفَكَفَ على هذا فَعَكَلٌ ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بَدَلٌ من تضعيف العين ، فأصل لم لم ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف بمائل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردُّه أنهم قالوا فى مصدره : فَعَلَّةٌ ، ولو كان مضاعفاً فى الأصل لجاء على التفعيل .

فإن تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كَصَمَخِمَحْ وَتَمَمَحْ حكم فيه بزيادة الضممين الأخيرين ؛ لأن أقلَّ الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ناني التمانلات وثالثها في نحو صَمَحَمَح ، وثالثها ورابعها في نحو مَرَمَرِيس ، انتهى ؛ فاتفق كلامه في نحو مَرَمَرِيس ، واختلف في نحو صَمَحَمَح ؛ فوزنه في كلامه الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه قَلَمَح ، وفي كلامه الثاني فَمَحَمَل . واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صَمَحَمَح واليم الثانية في نحو مَرَمَرِيس بمخذهما في التصغير ، حيث قالوا : صُمِينَح ، ومُرِيرِيس ، ونقل عن الكوفيين في صَمَحَمَح أن وزنه قَلَل ، وأصله صَمَحَح أبدلوا الوسطى ميا .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ)

ألفٌ : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، والمين : الكذب .

أى إذا صحبت الألفُ أكثرَ من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء أو واو ، نحو رَمَى وَدَعَا وَرَحَا وَعَصَا وَبَاعَ وَقَالَ وَنَابَ وَبَابَ ، وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وَجْهَ للحكم بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد في الاسم ثانية نحو ضَارَبَ ، وثالثة نحو كَتَابَ ، ورابعة نحو حُلِيَ ، وسيردّاح ، وخامسة نحو انْطَلَقَ

وَحِجْلَبَلَابَ ، وَسَادَسَةٌ نَحْوَ قَبْعَمَشْرَى ، وَسَابِعَةٌ نَحْوَ أَرْبَعَاوَى ، وَتَزَادُ فِي الْفِعْلِ ثَانِيَةً نَحْوَ قَاتَلْ ، وَثَالِثَةٌ نَحْوَ تَغَافَلَ ، وَرَابِعَةٌ نَحْوَ سَلَمَقَى ، وَخَامِسَةٌ نَحْوَ أَجَاوَى ، وَسَادَسَةٌ نَحْوَ اغْرَنَدَى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى من كلامه نحو عَائِي وَضَوْضَى من مضاعف الرباعي ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثاني : إذا كانت الألف مصاحبة لأصليين ولثالثٍ يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصلته فالألف زائدة ، وإن فُدِّرَتْ زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتملُ همزةً أو ميماً مصدرةً أو نوناً ثالثةً ساكنةً في خماسي كان الأرجحُ الحكمُ عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أَفَمَى وَمُوسَى وَعَقْمَنَى إن وجد في كلامهم ، ما لم يدل دليلٌ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أَرْطَى عند من يقول أديم مَارُوطِ أَى مَذْبُوحٌ بِالْأَرْطَى ، وكما في مِعْزَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتملُ غيرَ هذه الثلاثة حكماً بأصالته وزيادة الألف ، انتهى .

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصليين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَقْعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (وَوَعُوْعَا) إذا صَوَّتْ ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سَمْسَم .

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضاً ؛ فنقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصليين فقط فهو أصل كَبَيْتَ وَسَوَّطَ ، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى اللين ، وإن صحب أصليين وثالثاً محتملاً ، فإن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما

وأصالة الياء والواو ، نحو أَبَدَعَ وَمَزَّودَ ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أَوَاتَى عند من يقول « أَلَقَ فهو مألوق » أى جُنَّ فهو مجنون ، وكما في أَيْطَلَ لما تقدم من قولهم فيه إَيْطَلَ ، أو أصالة الجميع كما في مَرَّيْمَ وَمَذْيَنَ ؛ فإن وزنه فَعْلَلُ ، لا فَعِيلُ ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا مَفْعَلُ وإِلَّا وَجَبَ الإِعْلَالُ ، وإن كان المحتملُ غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يَهْيَيزَ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهيز اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زاده ألفا فقالوا يَهْيَيزَى ، وقيل : هو السراب ، يقال : أ كذب من اليهيز أى من السَّرَابِ ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، ولا خفاء في زيادتها في نحو يَحْمَرُ ، وكما في عِزْوَيْت وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فِعْوَيْلا ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا فَعْلَيْلا لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة ، ولا فِعْوَيْتا لأن الكلمة تصير بنير لام ؛ فتمين أن يكون وزنه فَعْلَيْتا مثل عَفْرِيت .

واعلم أن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ ، وثانية نحو ضَيِّفَمَ ، وثالثة نحو قَضِيبَ ، ورابعة نحو حَذْرِيَّةَ ، وخامسة نحو سَلْحَفِيَّةَ ، قيل : وسادسة نحو مِفْطَاطِيسَ ، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّةَ ، وتزداد في الفعل أولى نحو يَضْرِبُ ، وثانية نحو يَبْطِطِرُ ، وثالثة عند من أثبت فَعِيلَ في أبنية الأفعال نحو رَهْيَأُ ، ورابعة نحو قَلَسَيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلَّسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَفَقَيْتُ .

والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كَوْنَرُ ، وثالثة نحو عَجَّوزُ ، ورابعة نحو عَرَقُوَّةُ ، وخامسة نحو قَلْدَسُوَّةُ ، وسادسة نحو أَرْبُمَاوَى ، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوَّقَلَ ، وثالثة نحو جَهْوَرَ ، ورابعة نحو اَعْدَوْدَنَ .

(تنبيهان) : الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولا ، قيل : لتقلها ،

وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة أطرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان همزُ المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للفعل ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفُضوه ؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى بناء وَفَنَعَلَ وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها في فَحَجَل بمعنى فجع ، وهذيل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرًا نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدّرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يَلْمَع ، وإذا تصدّرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يَسْتَعْمُر ، وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضاً اسم شجر يُسَمَّاك به ؛ لأن الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة في مثله إلا في المضارع ، اهـ .

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا)

أي الهمزة والميم متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدّر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحْمَدُ وَمَسْجِدٌ ؛ لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدّر الواقع منها حشواً أو آخرًا ؛ فإنه لا يقضى زيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه .

و بقيد الثلاثة نحواً كلٌّ ومُهد ونحو اضْطَبِلَ ومَرَزَ جُوش .

وبقيد الأصالة نحو أَمَانَ ومِعْرَى .

و بقيد التحقق نحو أرطى ؛ فإنه سُمع في المديح به مأرُوط ، و سُرطى ؛ فن قال مأرُوط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال سُرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول قَفَلَى وألفه زائدة للالحاق ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ، ووزنه على الثاني أَفَعَلْ ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أرطتُ الأديمَ » إذا دَبَقَتْ بالأرطى ، و « أرطت الإبلُ » إذا أكلته ، و « أرطت الأرض » إذا أنبتته . وقيل أيضا « أرطت الأرض » إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأوتق ؛ لأنه قيل : هو من أُنِقَ فهو مألوق إذا جُنَّ ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَقَى » إذا أَسْرَعَ ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أَفَعَلْ ، والأول أرجح . وكذا الأوتكى لنوع من التمر ردى دائر بين أن يكون وزنه أَفَعَلَى كَأَخْفَلَى ، وفَوَطَلَى كَحَوَزَلَى . ويخرج به أيضا نحو مُوسَى فإب ميمه محتملة الأصالة والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كما سر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه داليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصالة محَلٌ بمقتضى الدليل ، كما في ميم مِرْجَلٍ ومُفْغورٍ ومِرْعَزَى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مِرْجَلٌ فذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « مِرْجَلٌ الحائكُ الثوب » إذا نسجه مَوْشَى بَوْشَى يقال له المراحل ، قال ابن خروف : أُمِرْجَلٌ ثوبٌ يعمل بدارات كالمرجل وهي قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مِرْجَلٍ اعتمادا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تَمَسْكُن من المسكنة ، وتَمَنَدَل من المنديل ، وتَمَدَّرَع إذا لبس المِدرعة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن الأ أكثر في هذا تَسْكُن ، وتَمَدَّل ، وتَمَدَّرَع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر في كلام العرب .

وأما مُنفُورُ فَن سيبويه فيه قولان : أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل ، لقولهم « ذَهَبُوا يَتَمَفَّرُونَ » أى يجمعون المنفور ، وهو ضرب من الكثرة .

وأما مِرْعَزَى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناطم إلى أنها أصل ؛ لقولهم كساء مُرْعَزٌ ، دون مُرْعَزٌ .

وكما فى همزة « إمعة » وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه ، والذى يحمل دِينَهُ تبعا للدين غيره ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول ؛ فوزنه فِعْلَةٌ لا إِفْعَلَةٌ لأنه صفة ، وليس فى الصفات إفعلة ، وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما ، وهو الذى يأمر لكل مَنْ يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا : إِمْعٌ ، وإمْرٌ .

الثانى : أنهم قوله « سبقا » أنها لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين ، كما سيأتى فى كلامه .

فثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمأل ، واخْتِنَظًا .

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مُصَدَّرَةٌ دَلَامِصٌ وَزُرْقَمٌ ، وبابه .

أما الشمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : شمأل ، وشأمل ، بتقديم الهمزة على الميم ، وشمأل على وزن قَدَالٌ ، وشمُول بفتح الشين ، وشمَل بفتح الميم ، وشمَل يأسكان الميم ، وشمَيْمَل على وزن صَيْقِل ، وشمأل على وزن كِتَاب ، وشمَيْمَل على وزن طَوِيل ، وشمأل بتشديد اللام ، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم « شملت الريح » إذا هبَّت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمآت فنقل ؛ فلا يصح الاستدلال به .

وأما احْتَبَظًا فالدليل على زيادة همزته سَمَوْطُهَا في الحَبِط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .

وأما دَلَامَصُ ويقال فيه دَمَالِصُ وَدَمَلِصُ وَدُمَيْلِصُ ، وهو الْبَرَّاقُ - فلقولهم « دِرْعُ دِلَاصٍ ، وَدَلِيصٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دَلَامَصُ أصل وإن وافق دِلَاصًا في المعنى ؛ فهو عنده من باب سَبِطَ وَسَبَطَ .
وأما زُرْقُمُ وبابه - نحو سُتْهُمُ ، ودُلْقُمُ ، وضُرْزُمُ ، وفُسْحُمُ ، ودُرْدُمُ - فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل - يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن - والانفاسح ، والدرد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أدرَد ، ودرد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبَقَا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعهما ، بل كان في أحدها احتمال ، أنه لا يُقَدَّمُ على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به في التسهيل - وهو المعروف - من أن الهزة والميم إذا سَبَقَا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه بحكم زيادة الهزة والميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أَفْعَى وأَبْدَعَ ، وميم مُوسَى ومِرْوَد ، وجاء في ميم مَحَنَ عن سيويوه قولان أصحهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة الهزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أَرَطَى فيمن قال : أديم مأرُوط ، وهمزة أوَلَى فيمن قال : ألقى فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مَهْدَدَ وَمَاجَج ، وزيادة أحد المثليين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَقْعَلًا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافي في مَهْدَدَ وَمَاجَج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذًا كما فكَّ الأَجَل في قوله :

١٢١١ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

[النوايسج الفضل الوهوب المجزّل]

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولى كَأَحَرَّ ، وثانية كَشَامَل ، وثالثة كَشَمَّال ، ورابعة كَحَطَّانَط وهو القصير ، وخامسة كَحَمَرَاء ، وسادسة كَمَقَرَبَاء وهي بلد ، وسابعة كَبَرَنَاسَاء ، والبرناساء : الناس .

واليم تزداد أولى كَمَرَحَب ، وثانية كَدُمَلَص ، وثالثة كَدُمَلَص ، ورابعة كَزُرُقَم ، وخامسة كَضُبَّارِم ؛ لأنه من الضَّيْر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضُبَّارِم أصلية ، قال في الصحاح : الضُّبَّارِم بالضم الشديد الخلق من الأسد ، اهـ .

(كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ)

أي يُحْكَمُ بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثر من حرفين ، نحو خَمَرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْضَى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق في حُطَّانَطِ وَاخْبَنْطَأ ، وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكِسَاء ورِدَاء ؛ فالهمزة في ذلك ونحوه أصلٌ أو بدلٌ من أصل ، لا زائدة .

(تنبيه) : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سَلَاءٌ وَحَوَاءٌ ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيْرَاءٌ وَقَوْبَاءٌ ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصلية كان سَلَاءٌ فَعَلَاءٌ وَحَوَاءٌ فَعَلَاءٌ ، وإن جعلت زائدة كان سَلَاءٌ فَعَلَاءٌ وَحَوَاءٌ فَعَلَاءٌ من الحَوَاءِ ؛ فإن تأييد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حَوَاءَ بَأَن هَمْزَتَهُ زَائِدَةٌ إِذَا لَمْ يَصْرَفْ ، وَبِأُهَا أَصْلٌ إِذَا صُرِفَ نَحْوُ حَوَاءَ لِلَّذِي يُعَانِي الْحَيَاتَ ، وَالْأَوَّلَى فِي سَلَاءٍ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعَالًا فِي النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَاءَ ؛ فَلَوْ قَالَ النَّاطِمُ « أَكْثَرُ مِنْ أَصْلِينَ » لَكَانَ أَجُودَ ، اهـ .

(وَالثَّنُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) أَيْ فَيَقْضَى زِيَادَتُهَا بِالْشَرْطَيْنِ لِلْمَذْكُورَيْنِ فِي الْهَمْزَةِ ، وَهِيَ : أَنْ يَسْبِقَهَا أَلِفٌ ، وَأَنْ يَسْبِقَ تِلْكَ الْأَلِفَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ، نَحْوُ عُثْمَانِ وَغَضَبَانِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ أَمَانَ وَرَمَانَ وَمَكَانِ .

وَيَشْتَرُطُ لَزِيَادَةِ النُّونِ — مَعَ مَا ذَكَرَ — أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ عَلَى حَرْفَيْنِ لَيْسَتْ بِتَضْعِيفٍ أَصْلٍ ؛ فَالنُّونُ فِي نَحْوِ جَنْبَجَانٍ أَصْلٌ لَا زَائِدَةٌ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا « وَاجْهَكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمِ » وَقَدْ اقْتَضَى إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ يُقْضَى زِيَادَةُ النُّونِ عَيْنِنَا فِيمَا يَتَوَسَّطُ فِيهِ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالْفَاءِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوَ حَسَّانٍ وَرُمَّانٍ ، أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ نَحْوَ عَقَيَّانٍ وَعُغْنَوَّانٍ ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ عَلَى وَفْقِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ زِيَادَةَ النُّونِ فِي مِثْلِ حَسَّانٍ وَعُقَيَّانٍ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا ، بِدَلَالَةٍ مَنَعَتْ صَرْفَ حَسَّانٍ عَلَى زِيَادَةِ نُونِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلَغُ حَسَّانَ عَنِّي

مُفْلَغَلَةٌ تَدِبُّ إِلَى عُسْكَاطٍ

لَكِنَّهُ ذَهَبَ فِي التَّسْهِيلِ وَالْكَافِيَةِ إِلَى أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ كَالْهَمْزَةِ فِي تَسَاوِيِ الْإِحْتِمَالَيْنِ ؛ فَلَا يُبْلَغُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقِيدَ إِطْلَاقَهُ بِذَلِكَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَزَادَ بَعْضُهُمْ لَزِيَادَتِهَا آخَرًا شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ لَا تَكُونَ فِي اسْمٍ مَضْمُونِ الْأَوَّلِ مُضَعَفُ الثَّانِي اسْمًا لِنَبَاتٍ نَحْوَ رُمَّانٍ ؛ لِجَعْلِهَا فِي ذَلِكَ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعَالًا فِي أَسْمَاءِ النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَانٍ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ فِي الْكَافِيَةِ حَيْثُ قَالَ :

فَقِيلَ عَنِ الْفُعْلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي الثَّبِتِ لِلْفُعَالِ كَالسَّلَاءِ

وَرُدُّ بَأَن زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرُ مِنْ مَجِيءِ النَّبَاتِ عَلَى فُعَّالٍ . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبُويه أَن نُونِ رُمَّانٍ زَائِدَةٌ ، قَالَ سِيبُويه : وَمُسَالَمَتُهُ — يَعْنِي الْخَلِيلَ — عَنِ الرُّمَّانِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَقَالَ : لَا أَصْرِفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَحْلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرِفُ بِهِ . وَقَالَ الْاِخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قُرَّاصٍ وَحُمَّاصٍ ؛ لِأَن فُعَّالًا أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَانٍ ، يَعْنِي فِي النَّبَاتِ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَمَّا ذِكْرُهُ بَلْ لِبُتُوئِهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ . قَالُوا : أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ لِكَثِيرَةِ الرِّمَانِ ، وَلَوْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً لَقَالُوا مَرْمَةً .

(وَ) النُّونُ (فِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ وَعَقْمَقَلٍ وَقَرَنْقُلٍ وَحَبَنْطَأٍ ، وَوَرَنْتَلٍ — مِمَّا هُوَ فِيهِ مَتَوَسِّطٌ ، وَتَوَسُّطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوْبَةِ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، وَغَيْرُ مَدْغَمٍ —) (أَصَالَةٌ كُنِيَ) كَفِي : مُجْهُولٌ ، فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٍ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَصَالَةٌ : نَصَبَ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَيْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِيهَا تَضَمُّنُ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَوَّلُهَا أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهُ كَيَاةَ سَمِيدَعٍ ^(١) وَوَاوِ فَدَوْكَسَ ، وَآلِفَ عُدَّافِرٍ ، وَجُخَادَبٍ . ثَانِيهَا : أَنَّهَا تَعَاقِبُ حُرُوفَ اللَّيْنِ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِمُ لِلْخَلِيظِ الْكَفَيْنِ : شَرَنْبَثٌ وَشُرَابَثٌ ، وَلِلضَّخْمِ جَرَنْفَشٌ وَجُرَّافَشٌ ، وَلِنَبْتٍ عَرَنْقَصَانٍ وَعُرَيْقَصَانٍ . ثَالِثُهَا : أَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ اِشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيفٌ وَجَدَتْ فِيهِ زَائِدَةٌ فَيَحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ النُّونُ الْوَاقِعَةُ أَوَّلًا فَإِنَّهَا أَصْلٌ ، نَحْوُ نَهَشَلٍ ، إِلَّا أَنَّ يَفْقِضَ زِيَادَتَهَا دَلِيلٌ كَأَنَّ نَحْوَ تَرْجِسٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَكَانَ وَزْنُهُ فَعْلِلٌ

(١) السَّمِيدَعُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَيُقَالُ : بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهُوَ الْكَرِيمُ لِلْوُطْأِ الْأَكْنَافِ ، وَالْخَفِيفُ فِي حَوَائِجِهِ ، وَالسَّيْفُ ، وَالتَّنْبُ . وَالْفَدُوكَسُ — بَزَنَةِ سَفَرِجَلٍ — الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ . وَالْعُدَّافِرُ — بَضْمُ الْعَيْنِ بَعْدَهَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ وَبَعْدَ أَلْفِهِ فَاءٌ فَرَاءٌ — الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسَدُ أَيْضًا . وَالْجُخَادَبُ — بِمَجِيئِ مَضْمُومَةٍ نَحْوَ مَعْجَمَةٍ — هُوَ الْعَظِيمُ الْخَلْقُ .

وهو مفقود . وبالقيد الثاني نحو قَنْطَارٍ وَقَنْدِيلٍ وَعُنُقُودٍ وَخَنْدَرِيسٍ وَعَنْدَلِيبٍ ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليلٌ بالزيادة كما في نحو عَنَبَسَ — لأنه من العَبُوسِ — وَحَنْظَلٍ لقولهم : حَظَلَّتِ الإبلُ ، وَعَنْسَلٌ لأنه من العَسَلَانِ ، وَعَرَنْدَلٌ لأنه من قولهم : شئٌ عَرَدَ أى صُلِبَ ، وَكَتَهَبَلٌ لقولهم فيه : كَهَبَلٌ ، ولعدم النظر على تقدير الأصالة . وبالقيد الثالث نحو غَرْزَنِيْقٍ وهو السيد الرفيع ، وَخَرْزُوبٌ ، وَكَنْزَابِيلٌ ، فالنون أصلية ؛ إذ ليس في السلام قَمْزِيلٌ وَلَا قَمْزُولٌ وَلَا قَمْزَلِيلٌ . وبالرابع نحو عَجَنْسٌ فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ؛ فقلب التضعيف لأنه الأكثر ، وجعل وزنه فَعَلَّلٌ كَعَدَبَسٍ قال أبو حيان : والذي أذهبُ إليه أن النونين زائدتان ووزنه قَعَمَلٌ . والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِفَ له اشتقاق نحو ضَمْنَطٌ وَزَوْنُكُ ، ألا ترى أنه من الضَّفَاطَةِ وَالزَّوْكَ ؛ فَيَحْتَمَلُ مالا يعرف له اشتقاقٌ على ذلك .

(تنبيهات) : الأول : بقى مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع : المضارع كَنَضْرِبُ ، والانفِعَالُ وفروعه كَالَا نِطْلَاقُ ، وَالْأَفْعِلَالُ كَالَا حَرِجْنَجَامُ ، وإِنَّمَا سَكَتَ عنها لوضوحها الثاني : إِنَّمَا لم يذكر القنوين ، ونون التشنية والجمع ، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متميزة ، ومقصود الباب تمييزُ الزيادة المحتاجة إلى تمييز لا اختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها .

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نَضْرِبُ ، وثانيةً نحو حَنْظَلُ ، وثالثةً نحو غَضَنْفَرُ ، ورابعةً نحو رَعَشَنُ ، وخامسةً نحو عُثْمَانُ ، وسادسةً نحو زَعْفَرَانُ ، وسابعةً نحو عَبَّوْثَرَانُ .

(وَالتاء) تُزَادُ في أربعة مواضع : (في التَّأْنِيثِ) كَضَرَبَتْ ، وضَارِبَةٌ ، وضَرْبَةٌ وَأَنْتِ وفروعه على المشهور ^(١) ، (وَ) في (الْمُضَارَعَةِ) كَتَضَرِبُ ، (وَ) في (نَحْوِ

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والتاء حرف دلالة على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولان آخران ، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في « إياك » ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

(الاستفعال) من المصادر ، وذلك الافتعال كاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ،
والتفصيل والتفعمال كالترديد والتزداد ، دون فروعهما ، (و) في نحو (المطوعة)
كتملم تعلماً ، وتخرج تخرجاً ، وتفاقل تفاقلاً ، ولا يقضى زيادتها في غير
ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وآخراً وحشوا ؛ فأما زيادتها أولاً فنه مطرد
وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب ، وتثقل ، وتذراً ، وتحلياً ،
وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء
في نحو رغبوت ورخوت وملكوت وجبروت ، وفي ترتموت وهو صوت القوس
عند الرمي ؛ لأنه من الترميم ، ووزنه تفعّلوت ، وفي عنكبوت ، ومذهب سيبويه
أن نون عنكبوت أصل ؛ لقولهم في معناه العنكب ؛ فهو عنده رباعي ،
وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشواً فلا تطرد
إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ،
وقلة زيادتها حشواً ذهب الأكثر إلى أصلتها في يستمور ، وإلى كونها بدلا من
الواو في كلتا .

(وَالهَاءُ وَقْفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَوْهُ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن
زيادتها قليلة في غير الوقف ، ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو
« لِمَ » ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً ، وعلي كل مبنى على حركة لازمة
إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهى واجبة في بعض ذلك ، وجائزة في بعضه ،
على ما تقدم في بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام
الكلمة للبيان ، كما في نحو « مَالِيَّة » ، و« يَارِيزَادَه » والإمكان ، كما في نحو
« عِيَّة » وقِفْ . كما قدمته ؛ فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف
الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات : أمهات ،

ووزنه فُعْلَهَات ؛ لأنه جمع أمّ ، وقد قالوا : أمّات ، والهاء في الغالب فيمن يَفْعِل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أمّ : أمّهة ، ووزنها فُعْلَهة ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعْلَهة مثل فُجْرَة وأبّهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحبُ كتاب العين من قولهم : نَأْمَهْتُ أُمّا ، بمعنى اتَّخَذْتُ ، ثم حذفت الهاء فبقي أمّ ، ووزنه فُعْ ؛ فإن ثبت هذا فأمّ وأمّهة أصلان مختلفان ، كسَبَطَ وَسَبَطَر ، وَدَمِثَ وَدَمَثَر ؛ فتكون أمّهات على هذا جمع أمّهة ، وأمّات جمع أمّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذا كرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي ؛ فأعرض عنه ، ولم يرَاضه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الهاء في قولهم : « أَهْرَقْتُ الْمَاءَ ؛ فَأَنَا أَهْرِيْقُهُ إِهْرَاقَةً » والأصل أَرَأَقُ يَرِيْقُ إِرَاقَةً ، وأفأُ أَرَأَقُ منقلبة عن الياء ، وأصل يَرِيْقُ يُوْزِيْقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهْرِيْقُهُ ، وهم لا يقولون : أُرِيْقُهُ ؛ لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا : أَهْرَقَ الْمَاءَ يُهْرِقُهُ إِهْرَاقًا ، ولا جواب للبرد عن زيادتها في أَهْرَاقٍ إلا دعوى التَّلَطُّ من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادّعى الخليلُ زيادة الهاء في هِرْكَوْلَةٍ وأنها هِفْعَوْلَةٌ ، وهي العظيمة الوركين ؛ لأنها ترْكُلُ في مشيها ، والأكثرون على أصالتها ، وأنها فِعْلَوْلَةٌ .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هَبْلَع وهو الأْكُول ، وهَجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هَفْلَع ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثاني من الجَرْع وهو المسكان السهل ، وحُجَّةُ الجماعة أن العرب تقول في المِجْرَعَيْنِ : هَذَا أَهْجَرُ مِنْ هَذَا ، أى أطول ، وكذلك تقول في هِنَقَامَةٍ وهو الأسد والضَّخْمُ الطويل أيضا ، ويجوز أن تكون زائدة

في سلب^(١) وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل ، يقال : قرئت سلب^(٢) وسلب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط .

﴿ تنبيه ﴾ : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد بعدها من حروف المد ؛ فلماذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة ، نحو ذَلِكَ وَتِلْكَ وَهُنَالِكَ وَأُولَئِكَ ، وما سواها فبأبه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عَبْد : عَبْدَل ، وفي الْأَفْحَج — وهو المتباعد الفخذين — : فَحَجَل ، وفي المَيْقِي — وهو الظليم — : هَيْقَل ، وفي الْفَيْشَةَ — وهى الكرة — : فَيْشَلَة ، وفي الطَّيْسَ — وهو الكثير — : طَيْسَل ، ونقل عن أبى الحسن أن لام عَبْدَل أصل ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبْشَمِي ، ويبعده قولهم في زيد : زَيْدَل ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عَبْدَل وحده ، وجمعه عبادة ؛ فيكون له قولان ، نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كَسِيطِرٍ وَسِيطِرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثانى : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهى تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفنا نحواً كَرُمْتُكِسْ وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعدّ شين الكَشْكَشَة نحواً كَرُمْتُكِسْ ،

(١) هكذا في هذين للوضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذي في القاموس وهو ما تقدم ذكره في مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والفرضُ من الإتيان بهما بيانُ كسرة الكاف ؛ فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدُوسٍ بمعنى قديم ، وأُطَاعَ يُسْطِيعُ بقطع الهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيوبه أَطَاعَ يُطِيعُ ، وزيدت السينُ عوضاً عن حركة عَيْنِ الفعل ؛ لأن أصلَ أَطَاعَ أَطَوَعَ . والمذرُ للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد ، وقد مثل به في زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فسكاه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سَيْنٍ زِيدَ فِي اسْتِفْعَالٍ وَفَرَعِهِ كَاسْتَفْعِي ذَا اسْتِكْمَالٍ ، ١٥

(وَامْتَنَعَ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظَلَتْ) الإبلُ ، إذا تأذت من أكل الحنظل ؛ فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرأ بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غَضَنْفَرَ كما سبق بيانه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل

في زيادة همزة الوصل

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد

أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْمَثِبْتُوْا)

أى همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدّرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « للوصل همز » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو « آرْجُلُ ؟ » في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصلة إلى الابتداء بالساكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص . الرابعة : امتناع إثباتها في الدّرج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ — أَلَا أَرَى إِنِّنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْئَةٍ

طَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنَى وَمِنْ جُنْدٍ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل ، فقيل : اتساعاً ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول التكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليل يسميها سُلْمَ اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما ساذكره بعد ، فقال : (وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اُحْتَوَى طَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إمابها (نَحْوُ اُنْجَلَى) وانطلق ، أو سواها نحو اسْتَخْرَجَ (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو اُنْجَلِ اُنْجَلَاً ، وانطلق اُنْطِلَاقاً ، واستخرج اِسْتِخْرَاجاً . (وَكَذَا * أَمْرُ الثَّلَاثِي) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَاخْشَ وَأَمَضَ وَانْفَذَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى

همزة الوصل ولو سكن تقديراً ، كقولك في الأمر من يَقُومُ : قُمْ ، ومن يَمِيدُ : عِدْ ، ومن يَرُدُّ : رُدْ ، ويستثنى خُذْ وكلُّ ومُرْ ؛ فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً ، والأكثر في الأمر منها حذفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل .

(وَفِي اسْمِهِ اسْتِ ابْنِ ابْنِهِ سَمِعَ وَانْتَيْنِ وَامْرِي وَوَتَانِيَتْ تَبِعَ ، وَأَيْمُنُ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنيث تبع » عني به ابنة ، وأنثين ، وامرأة . ونَبَّه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون ؛ فإذا انفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ، ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك ؛ فكان مقتضى القياس أن تُبنى أوائلها على الحركة ، ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما ساذكره .

أما « اسم » فأصله عند سيبويه سَمَوْ كَفَنُو ، وقيل : سَمَوْ كَفَلْ ، لحذفت لاهم تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسمي ، أو سَمَوِي ، كما عرف في موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السُمُو ، وعند الكوفيين من الوَسْم ، ولكنه قلب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره .

وأما « أَسْتُ » فأصله سَتَتْ ؛ لقولهم : سَتْنِيَّة ، وأسْتَاهُ ، و « زيد أسْتُهُ من عمرو » حذفت اللام — وهي الهاء — تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان آخرتان : سَهْ بحذف العين فوزنه قَلْ ، وسَتْ بحذف اللام فوزنه فَعْ .

والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحتها في هاتين اللفتين. والدليل على التحريك والفتح في العين ما يُدْكَر في ابن.

وأما « ابن » فأصله بَنُو كَقَلَم ، فَعِل به ما سبق في اسم واست . ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بَنُون ، وفي النسب بَنَوِي بفتحها . ودليل تحريك العين قولهم في جمعه : أَبْنَاء ، وأفعال إنما هو جمعُ فَعَلٍ بتحريك العين . ودليل كونها فتحة كَوْنُ أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعَصَدَ وأغْضَدَ ، ومكسورها ككَبِدَ وأكْبَدَ ، والحمل على الأكثر . ودليل كون لاهم واوًا لاياء ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن العالب على ما حُذِفَ لاهم الواو لا الياء . والثاني : أنهم قالوا في مؤنثه بِنْتُ فَأبدلوا التاء من اللام ، وبإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه . والثالث : قولهم : البُنُوَّة ، ونقل ابن الشحرى في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء ، واشتقّه من : « بَنَى بامرأته يَبْنِي بها » ، ولا دليل في البنوة ؛ لأنها كالفُتُوَّة وهي من الياء ، ولو بَنَيْتَ من حميت فمَوْلَةٌ لقلت : حَمَوَةٌ ، وأجاز الزجاج الوجهين .

وأما « ابْنُم » فهو ابن زيدت فيه للميم للبالغة ، كما زيدت في زُرْقُم . قال الشاعر :

١٢١٤ — وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا؟

أبي الله إلا أن أكون لها ابنًا

وليست عوضاً من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في حكم التابت ولم يحتاج للمعزة الوصل .

وأما « اثْنَانِ » فأصله ثَمَانِيَان بفتح الفاء والعين ؛ لأنه من ثَنَيْتَ ، ولقولهم في النسبة إليه ثَنَوِي ، لحذفت لاهم ، وسكن أوله ، وجيء بالهمز .

وأما « امزؤ » فأصله مرء ؛ فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل المتوقع كالواقع .

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ ؛ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت واثنين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا نصرفت هما ، يعني بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيمن » المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه فقبل : « أيم الله » أعاضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين :

هَمْزَ أَيْمٍ وَأَيْمُنْ فَأَفْتَحْ وَاكْسِرْ أَوْ إِمُّ قُلْ
أَوْ قُلْ أَوْ مِنُْ التَّثْلِيثِ قَدْ شُكِّلَا
وَأَيْمُنْ اخْتَارَهُ ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِفْ
إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُفِلَا

نم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أي همز وصل ، معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ، ومثل أَلْ أَمْ في لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ، ولا في حرف غير أل ، ولا في ماضي ثلاثي ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسادسي والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد « أيم » لغة في أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر ؛ فإن قيل : هي أيمن حذفت اللام ، يقال : وأبني هو ابن وزيدت الميم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطَرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف المكسور في نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « أَسْتَفْهَرْتَ لَهُمْ » ثلاثا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : أحسن عندك ، وآيئُن الله يمينك ، بالمد راجعا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ - أَلْحَقْ - إِنْ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ - أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

وقد قرىء بالوجهين في مواضع من القرآن ، نحو « آلدَّ كَرَيْنِ » « آلَان » .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها أل . وجوب الضم ، وذلك في نحو انْطَلَقَ واستَخْرَجَ مبنيين للمفعول ، وفي أحر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقْتُلْ واكْتُبْ ، بخلاف أَمْشُوا وَأَمْضُوا . وَرُجِحَانِ الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغْزِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكئة أبي على أنه يجب إتمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفي التسهيل أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في آيَمُنْ وآيَمُ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة أَسْم . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو اختَارَ وانتَقَدَ مبنيين للمفعول . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكنُ استغنى عنها ، نحو اسْتَقَرَّ ، إذا قصد إدغام تاء الأفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء ففعل : سَتَرٌ^(١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأَحْمَرُ فالأَرْجَحُ إثباتُ الهمزة ، فتقول : « أَلَحْمَرُ قَائِمٌ » ويضعف « لَحْمَرُ قَائِمٌ » والفرق أن النقل للإدغام أَكْثَرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه ، نحو « أَنْ اقْتُلُوا » « أَوْ انْقُصْ » .

الرابعة : مذهبُ البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة ، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها إتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في « اضْرِبْ » وضمها في « اسْكُنْ » إنباعا للثالث ؛ وأورد عدمُ الفتح في « اعْلَمْ » وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

(١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه افتعل ، والآخر وزنه فعل - بتشديد العين - والثاني : أن مضارع هذا الماضي يستر بفتح ياء المضارعة كيستر الذي هو أصله ، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل بتشديد التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنظر إليه في هذا الباب ؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثمّ اختص بحروف العلة والمهزة ؛ لأنها تُقارب حروف اللغة بكثرة التغيير ، وذلك كما في قام أصله قَوْمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو في الأصل ، ومُؤمى ألفه عن الياء ، ورأس ألفه عن المهزة ، وإنما لُيِّنَتْ لثبوتها ؛ فاستحالت ألفاً ، والبديل لا يختص كما استراه .

ويخالفهما التعويض ؛ فإن العوض يكون في غير موضع الموضع منه كتاء عِدَّة ، ومهزة أبني ، وياه سُقْرِيج ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أسطاع كما تقدم .

وقد ضَمَّنَ الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حصر حروف البديل الشائع في التصريف بقوله : (أخرفُ الإبدالِ هَدَاتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البديل الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أَصِيلَان » تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومُغِيرِبان في قوله :

١٢١٦ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَصَائِلُهَا

أَغَيْتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضاد اضْطَجَعَ في قوله :

١٢١٧ — [يَارُبُّ أَبَا زٍ مِنَ الْغُفْرِ صَدَغَ
تَقَبُّضَ الذَّنْبِ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ]

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَفَفٍ فَالْطَّجَعِ

والقليل نحو إبدال الجيم من الباء المشددة في الوقف ، كقوله :

١٢١٨ — خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ
الْمُطْعِمَانِ الْأَخْمَ بِالْمَشِجِ

وَبِالْفَدَاةِ كَتَلَ الْبَزَجِ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم في الأيل : أَجَلٌ ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ — لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْ بَجِ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَا تَيْكَ بَجِ

* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنَزَّى وَفَرَجِ *

وتسمى هذه عَجَجَةٌ قَضَاعَةٌ .

ومعنى « هَدَات » سَكَتٌ ، و « مَوَطِيَا » من أوطأته جَعَلْتُهُ وَطِيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتُ دَائِمًا » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عَدَّةٍ إِيَّاهَا ، وَوَجْهُهُ أَنْ إِبْدَالَهَا مِنَ التَّاءِ إِنَّمَا يَطْرُدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ » وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ التَّاءِ فَمَسْمُوعٌ كَقَوْلِهِمْ « هِيَاكَ » ، و « لَهْنُكَ قَائِمٌ » ، و « هَرَقْتُ الْمَاءَ » ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع — يعنى في كلام العرب — اثنان وعشرون حرفاً ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضروري في التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك : لِحَدَّةٍ صُرِفَ شَكِسٌ آمَنٌ طَى ثَوْبٍ عَزَّتْ ، والضروري في التصريف هِجَاء طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باقي حروف المعجم — وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والفاء والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش « فَشَرَّذْهُمْ » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَّاذِلٍ وَخَرَّادِلٍ . والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وَخَرَّجَهَا الزُّخْمَشْرَى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَذَرَ مَذَرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم في « الرِّقْلُ » وهو الفرس الذَّيَالُ : رِفْنٌ ، ومن اليم كقولهم في « أَمَغَرَتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالغرة : أَمَغَرَتِ ، وبنفى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالعجمجة في لغة قُضَاعَةَ ، والعنقنة كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنْكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكشكشة في لغة تميم ، كقولهم في خطاب المؤنث « ما الذى جاء بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا » والكشكشة في لغة بكر ، كقولهم في خطاب المؤنث « أَبُوسِ ، وَأُمْسِ » يريدون أبوكِ وأمكِ .

قل في شرح السكاكية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر في كتب اللغة ، لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطَرَّدٌ في لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عَنَقَنَةً ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر السكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطارد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَأْمَأْنَا عَصَيْنَا
وَطَأْمَأْنَا عَصَيْنَتْنَا إِنَّا لَنِيكََا

أراد عَصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريف ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال مَوَل ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سَقَاءة : سَقَاية . هذا كلامه .

الثاني : عدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنيَ عشرَ حرفاً ، وجمعوها في ترايب كثيرة : منها طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتَهُ ، وأسقط بعضهم اللامَ ، وعدَّها أَحَدَ عَشَرَ ، وجمعها في قوله : أَجِدْ طَوَيْتَ مِنْهَا ، وزاد بعضهم الصاد والزاي ، وعدَّها أربعةَ عشرَ ، وجمعها في قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاهٍ جَدَّ ، وعدَّها الزخشرى ثلاثةَ عشرَ ، وجمعها في « اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زَرَاطُ وزَقَرُ ، في صراط وصَقَرُ ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اسْمَعْ » وَرَدَ « اذْكَرْ وَاظْلَمْ » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد . هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَنْخَذَ » أن يكون أصله اتخَذَ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتَّ » إذ أصله سِدْسٌ ، فاعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أَحَدَ عشرَ حرفاً : ثمانية من حروف الزيادة ، وهي ماسوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهي الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبةً ؛ فالأول نحو جَدَفَ ، فإن فاءه بدل من تاء جَدَثَ ؛ لأنهم قالوا في الجمع : أَجْدَاثُ ،

بالتاء فقط، والثاني نحو «أفَلَطَ» أى أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه فى الاستعمال، وكذا قولهم فى لَصَّ : لَصَّتْ ، التاء بدل من الصاد؛ لأن جمعه على لُصُوص أكثر من لُصُوت .

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصليين ، نحو أَرْخَ وَوَرَّخَ ، ووَكَّدَ وأَكَّدَ ؛ لأن جميع التصارييف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدلا من الآخر .

وقال ابن الحاجب : يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرات؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ وَوَارِثَ وَمَوْرُوثَ ، وبقلة استعماله كقولهم « الثَّمَالِي » فى الثعالب ، و « الأَرَانِي » فى الأرناب ، وأنشد سيديويه :

١٢٢١ - لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ

مِنْ الثَّمَالِي وَوَخَزَ مِنْ أَرَانِيهَا

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعَالَة ثم قلب ؛ فيكون كقولهم « شَرَاعِي » فى شرائع ، والذى قاله سيديويه أولى ؛ ليسكون كأرانيها ، وأيضاً فإن ثُعَالَة اسمُ جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف ، يعنى بقوله اسم جنس عَلمَ جنس .

وبكونه قرعاً والحرف زائد كضَوِيرِب تصغير ضارب ؛ لأنه لما عَلم الأصلُ عَلم أن هذه الواو مبدلة من الألف .

وبكونه قرعاً وهو أصل كموَيَهِ ؛ فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مؤويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء .

وبلزوم بناء مجهول نحو « هَرَّاق » يُحْكَم بأن أصله أَرَّاق ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول .

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثَرِ أَلِفٍ زَيْدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداها بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ ، ونحو بِنَاءٍ وَظِبَاءٍ وَقَضَاءٍ ، بخلاف نحو قَاوِلٌ وَبَايَعَ ، وتعاوَنَ وتَبَايَنَ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزَوَ وظَبَى لعدم الألف ، ونحو « وَاوٍ ، وَآى » لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان ، وهو ممنوع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تُشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ الْأَلِفُ فِي نَحْوِ « حَخْرَاءٌ » فَإِنْ أَصْلُهَا حَخْرَى كَسَكْرَى ، فزِيدَتِ الْأَلِفُ قَبْلَ الْآخِرِ لِدَكَا أَلِفِ كِتَابٍ وَغُلَامٍ ، فَأَبْدَلَتِ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ فِي الْكَافِيَةِ :

مِنْ حَرَفٍ لَيْنٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفٍ
مَزِيدٍ أَبْدَلِ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٍ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بِنَاءٌ وَبِنَاءَةٌ » فَإِنْ كَانَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ عَارِضَةٍ اِمْتَنَعَ الْإِبْدَالُ نَحْوُ : « هِدَايَةٌ ، وَسِقَايَةٌ ، وَإِدَاوَةٌ ، وَعِدَاوَةٌ » ؛ لِأَنَّ السَّكْمَةَ بُنِيَتْ عَلَى التَّاءِ ، أَى أَنَّهَا لَمْ تُبَنَّ عَلَى مَذْكَرٍ . قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : وَرَبَّمَا صَحَّ مَعَ الْعَارِضَةِ وَأَبْدِلَ مَعَ الْإِزْمَةِ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ « أَسْتَقِي رَفَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ » ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَثَلًا — وَالْأَمْثَالُ لَا تَغْيِرُ — أَشْبَهَ مَا بَنِيَ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ « فَإِنَّهَا سَقَاءَةٌ » بِالْهَمْزِ كَحَالِهِ فِي غَيْرِ الْمَثَلِ . وَالثَّانِي كَقَوْلِهِمْ « صَلَامةٌ » فِي صَلَايَةٍ .

وحكم زيادتي التنثية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كِسَاءَيْنِ وَرِدَائَيْنِ » فَإِنْ بُنِيَتْ السَّكْمَةُ عَلَى التَّنْثِيَةِ اِمْتَنَعَ الْإِبْدَالُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ « عَمَلْتُهُ بِثَنَيْنَيْنِ » وَهِيَ طَرَفَا الْعَقَالِ .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غَاوِي » في النسب^(١) إذا رَحَّمْتَهُ على لغة من لا يَنْتَوِي؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ « يَا غَاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجها في الضابط المذكور ، وإنما لم يبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتى موضع قوله آخرًا بلاما فقال « لاما يائِر ألف زيد » لاشتقام .

الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال؛ ف قيل: أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حُذَّاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل كَسَاوُ وَرَدَايُ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغير وهو الطَّرَفُ ، فقلبا ألفا — حَلَا على باب عَصَا وَرَحَا — فالتقى سا كنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِي * فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنَى) أى اتبع ، ذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت غينا لاسم فاعل أَعِلَّتْ عَيْنُ فَعْلِهِ ، نحو « قَاتِلٌ ، وَبَاتِعٌ » الأَصْلُ قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، فحمل على الفعل في الإعلال ، بخلاف نحو عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنَ فهو عَايِنٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسم فاعل ، كقولهم « جَائِزٌ » وهو البستان ، قال :

(١) ظاهره أن قوله « في النسب » قيد في الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودي بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو في « ياغاو » لبست متطرفة ، بل هي حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحذوف مراعى .

صَعْدَةُ نَابِئَةٍ فِي جَائِزِ أَيْبَا الرِّيحِ تُمَيِّلُهَا تَمِيلٌ^(١)

وكقولهم «جائزة» وهى خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفى السكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى النسيبيل .

الثانى : اختلف فى هذا الإبدال أيضاً ؛ فقليل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم فى كساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قَالَ وَبَاعَ وَأَشْبَاهُهُمَا ، فالتقى ألفان وهما ساكنتان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو «قائل» وبائع « بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تُسَهَّلَ بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصُّوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء فى «بائع» . ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى «قائل» ، ومن ثم امتنع بِنَقْطِ الياء من «قائل» ، وبائع» . قال المطرزي : نَقَطُ الياء من قائل وبائع عامى . قال : ومررت فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسي دخل على واحد من المتسعين بالعالم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» بنقطتين من تحت ، فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خط من ؟ فقال : خطى ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساغته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَادُّ زَيْدَ نَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ

(١) المذكور فى نسخ هذا الكتاب هنا «جائز» بالجم فى أوله والزاى فى آخره ، وهو الذى ضبطه الشيخ خاله فى التصريح ، والمعروف فى رواية هذا البيت «حائر» بحاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت فى باب جوازم المضارع .

كَالْقَلَايِدِ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة ، إذا جمع على مثال مفاعل ، نحو «رَعُوفَةٌ وَرَعَائِفٌ ، وَقِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَسَلِيقٌ وَسَلَاتِقٌ ، وَشِمَالٌ وَشَمَائِلٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ «قَسُورَةٌ وَقَسَائِرٌ» لَعَدَمِ الْمَدِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ «مَفَازَةٌ وَمَفَازِزٌ ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَائِشٌ ، وَمَثُوبَةٌ وَمَثَابٌ» لَعَدَمِ الزِّيَادَةِ ، وَشَذِّ «مَصَائِبٍ ، وَمَنَازِرٍ» وَالْأَصْلُ مَصَابٍ وَمَنَارٍ ، وَقَدْ نَطَقَ فِيهِمَا بِهَذَا الْأَصْلِ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ «صَيْرَفٌ وَعَوَسَجٌ وَحَائِطٌ وَمِفْتَاحٌ وَقِنْدِيلٌ وَمَكُوكٌ» لَعَدَمِ كَوْنِهِ ثَالِثًا .

ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَانِي لَتَيْنَيْنِ اكْتِنَفًا مَدًّا مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا) نيفًا : نصبٌ على المفعول به بالمصدر المتون وهو جمع ، وأضافه في الكافية للفاعل فقال «كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا» .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كَنَيْفٍ جمع نَيْفٍ ، أو واوين كَأَوَائِلِ جمع أوَّلٍ ، أو مختلفين كَسَيَّائِدِ جمع سَيِّدٍ وأصله سَيُّودٌ ، وَصَوَائِدِ جمع صَائِدٍ ، وَالْأَصْلُ سَيَّائِدٌ وَصَوَائِدٌ .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نَيْفٌ وَسَيَّائِدٌ وَصَوَائِدٌ ، على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا يهمز نحو «يَيْنٍ وَيَوْمٍ» اسم موضع^(١) .

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى «ين» بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضَيُون - وهو ذكر السنابير - ضَيَاوُن من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالتحمل على كساء ورداد ؛ لشبهه به من جهة قُرْبِهِ من الطرف ، وهو في «كساء ، ورداد» لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فحكي أبو زيد في سَيِّقَةِ سَيَّاقٍ ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَةٌ ^(١) من سَاقٍ يَسُوقُ وحكى الجوهري في تاج اللغة جَيِّدٌ وَجَيَّائِدٌ ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيَّلٍ عَيَّالٌ . وأما ضَيَاوُن فشاذ مم أنه لما صحَّ في واحده صح في الجمع فقالوا : ضَيَاوُن كما قالوا : ضَيُون ، وكان قياسه ضَيَّن ، والصحيح أنه لا يقاس عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « مد مفاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدره فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَاوِيس ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ - [غَرَّكَ أَنْ تَبَاعَدْتَ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَارِ]

[حَتَّى عِظَامِي وَارَاهُ نَاغِرِي]

وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عَوَّار ، وهو الرمد ، فحذفت الياء ضرورة ؛ فهي في تقدير الموجودة . أما الفصلُ بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ - [فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْحُظُرِ]

فِيهَا عَيَّائِلٌ أُسُودٌ وَنُورٌ

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فاعلة بفتح فسكون .

• الأصلُ عَيَّائِلٌ ، لكنه أشيعُ همزة اضطراباً فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * أَنْفَى الدَّرَاهِمِ] تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ

لأنه جمع عَيْلٍ واحد العِيَال . قال الصفاني : واحد العِيَالِ عَيْلٌ ، والجمع عِيَالٌ مثل جَيْدٍ وَجَيْادٍ .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت « قَوَائِلٌ » بالهمز ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى مَنع الإبدال في المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء وَمَنع النُّقْطِ كما سبق في قائلٍ وبائعٍ .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل بما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين - أعني ما استحق الهمز لكونه مدّاً مزيداً في الواحد ، وما استحق الهمز لكونه ثانياً ليمينٍ اكتنفاً مدّاً مفاعل - بقوله (وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ ياءً فَيَا أَعْلَى * لَأَمَّا) فالألف واللام في الهمز للهد ، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأيهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم يبديها ياء فَيَا لأمه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد . فالنوع الأول مثالُ مَلامُه همزة منه خَطِيئَةٌ وَخَطَايَا ، ومثالُ مَلامُه ياء منه هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا ، ومثالُ مَلامُه واو منه لم تسلم في الواحد مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا .

فأصل خطايا خَطَايِيءٌ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صَحَائِفٍ فَصَارَ خَطَائِيءٌ بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء ؛ لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفاً ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خَطَاءٌ بالفتحة بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَذَا يَا هَذَا يِيَّاءِينِ الأولى ياءُ فَعِيلَةٍ والثانية لَامُ هَدِيَّةٍ ، ثم أبدلتِ الأولى همزةً كما في صحائف ، ثم قلبت كسرةَ الهمزة فتحةً ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياءً فصار هَذَا يَا ، بعد أربعة أعمال .

وأصل مَطَايَا مَطَايِيُوْ- لأن أصل مفردهُ وهو مَطِيَّةٌ مَطِيوَةٌ فَعِيلَةٌ مِنَ اللَّطَا وهو الظَّهْرُ ، أبدلتِ الواو ياءً ، وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل بسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ - فُعلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة كما في الْغَارِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزةً كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحةً ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياءً ، فصار مَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وإن كانت الهمزة أصليةً سلمت نحو الْمِرْآةِ وَالْمِرْآئِي ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد ؛ فإن المِرْآةَ مِفْعَلَةٌ مِنَ الرُّوْيَةِ ، فلا تغير في الجمع ، وشذ مَرَايَا كَهَذَايَا سُلُوكَا بِالْأَصْلِيِّ مَسَلَّكَ الْعَارِضِ ، كما شذ عكسُهُ وهو السُّلُوكُ بِالْعَارِضِ مَسَلَّكَ الْأَصْلِيِّ في قوله :
فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الصَّنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطيئتي ، بهمزتين .

والنوع الثاني مثاله زاوية وزَوَاهَا ، أصله زَوَائِي ، بإبدال الواو همزةً لكونها ثانيَ لينين اكتنفاً مدَّ مفاعل ، ثم خُفِّفَ بِالْفَتْحِ فصار زَوَاهِي ؛ ثم قلبت الياء ألفاً فصار زَوَاءَا ، ثم قلبت الهمزة ياءً ، على نحو ما تقدم في هَذَا يَا .

(تنبيه) : أدرج الناظمُ هنا الهمزة في حروف العلة ، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غَايَرَ بينهما في التسهيل . وفي الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثاني حرف علة ، وإليه ذهب الفارسي ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُولَ وَاوَا) إلى أن المجموع على مثال مَفَاعِلٍ

إذا كانت لامه واوا لم تُعَلَّ في الواحد ، بل سلت فيه كواوهِرَاوَة ، جعل موضع
 الهمزة في جمعه واو ، فيقال : هَرَاوَى ، والأصل هَرَاوُوْ ، بقلب ألف هِرَاوَة همزة ، ثم
 هَرَاوِيْ ، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هَرَاءِيْ ، ثم
 قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراء ، فكَرِهوا أَلْفَيْنِ بينهما همزة
 لما سبق ، فأدُلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت في واحد رابعةً بعد
 ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحد فصار هَرَاوَى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات) : الأول : إنما تردُّ الهمزة ياء فيما أعل لا ما من الجمع المذكور إذا
 كانت عارضةً كما رأيت ، فإن كانت أصليةً سلت .

الثاني : شَذَّ جَعَلُ الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قولهم في هدايا : هَدَاوَى ،
 وفيما لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قولهم في مَطَايَا : مَطَاوَى ، وقاس الأَخْفَش على
 هَدَاوَى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فَعَالَى صحت الواو
 في هَرَاوَى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مَطَايَا كما أعلت في المفرد ، وهَدَايَا على
 وزن الأصل ، وأما خَطَايَا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هَدِيَّةٍ ، ومذهب
 البصريون إلى أنها فَعَائِلٌ ، سَجَلًا للمعتل على الصحيح ، ويندل على صحة مذهب
 البصريين قوله * حَتَّى أَرَبُّوا الْمَنَائِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خَطَايَا وزنها
 فَعَالَى فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عتدهم للتأنيث ، وعنده بدل من المدة
 المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع
 همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير خطَائِي ، ثم يعمل كما تقدم ،
 انتهى .

(وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدءِ غَيْرِ شِبْهِهُ وَوُفِيَ الْأَشْدُّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعلَ نحو « وُوفىَ الأشد » ، و « وُورِىَ عَنْهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كالوُولى مخفف الوُولى بواو مضمومة فهـمزة ، وهى أنى الأوزال ، أفعل تفضيل من وَاَل إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبني من الوَعْد مثال فَوَعَلَ ثم ترده إلى مالم يُسَمِّ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبني من الوعد مثال طُومَار ، فتقول : وُوعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال ؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مدّها غير متجدد ، لكنّها مدة زائدة ؛ فلم تخلُ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنى الأوّل : أوّل والأصل وُؤل ، وقولك فى جمع وَاَصِلَة وَوَاقِيَة : أوَاَصِل وأَوَاقِي ، والأصل وَوَاصِل وَوَوَاقِي ، بواوين : أولاهما فاء السكّمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أوَيَصِل وأَوِيَتِي ، وكذا لو بنيت من الوَعْد مثال كَوَاكِب قلت : أوَعَد ، والأصل وَوَعَد .

والثانية : أن تكون مدة أصلية ، نحو الأولى أشي الأول ، أصلها وُولى ، بواوين
أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف
إلا نادرا كدَدَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِيَّ ونَوَوِيَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوم
قَصَرَ للمستثنى على نحو « وَوَفِيَّ » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعِلٍ ، وأن
ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه
يَوْمٌ أيضا أن المستثنى ممتنعُ الإبدال ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع
المُخْرِجَةُ يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال
فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَإِوَا وَهَمْزًا بَدَهُ وَآوَى مَبْدَأَ حَتَمًا سِوَى مَا الثَّانِ طَارِ مَدًّا

لخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصال
الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبني افمَوْعَل من الوأى ؛ فتقول :
إِياوَأَى ، والأصل أوَأَوَأَى ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت
الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء
الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو
لزوال موجب قبلها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوَأَى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ،
ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية
إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاقا للفارسي . قيل : وذبح غيره إلى وجوب
الإبدال في ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقي مما تُبدل منه الهمزة خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمة لازمة غير مُشدّدة ، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصدّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكره^(١) في التسهيل ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، فإن تعرض لغيره فلي سبيل الاستطراد .

فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسنٌ مطرد نحو أجوه جمع وجه ، وأدور جمع دار ، وأنور جمع نار ، الأصل : وجوه ، وأدور ، وأنور ، ونحو سُوق جمع ساق ، وغُور مصدر غار الماء يغور غوراً وغُوراً ، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة ، وسيأتي الكلام عليهما .
وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو ، وضمة التقاء الساكنين نحو « اشترُوا الضلالة » ، و « لا تنسُوا الفضل » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التحوّل والتحوّل ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيّد الأخير من نحو أوّاهل وأوّاق ؛ فإن ذلك واجبٌ كما مر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَأَيْتُ وَغَائِي » في النسب إلى راية وغاية ، الأصل رَائِي وَغَائِي ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصدّرة ؛ فنحو إشاح وإفادة وإسادة

(١) في نسخة « وقد ذكرتين في التسهيل » وما أبتناه أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع

في التسهيل .

في وشاح ووفادة ووسادة ، وقرأ أبي وابن جبير والنقفى « مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ » ورأى أبو سنان ذلك مطرداً مقيساً ، وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو « طويل » فلا تقاب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقاب في كل وضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة فلا تقاب خلفه الفتحه ، لا ما شذ من قولهم « امرأة أناة » والأصل وناة ؛ لأنه من الونية وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه في الأصل وسماء من الوسماء وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل في العدد أصله وحد من الوحدة ، بخلاف أحد في « ما جاءني أحد » فقليل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوحدة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ؛ فن إبدالها من الهاء قولهم : « ماء » والأصل ماء ، وأصل ماء موه ، بدليل : أمواه ، وموينة ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضاً قولهم « أل فعلت ؟ وألأ فعلت » بمعنى هل فعلت وهلاً فعلت ، ومن إبدالها من العين قوله :

١٢٢٤ — وَمَا جَ سَاعَاتٍ مَلَا الْوَيْدِيقِ

أَبَابُ بَحْرِ ضَاحِكٍ هَرُوقِ^(١)

فأصل أَبَابُ عُبَاب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلاً من العين ، وإنما هو فُعَالٌ من أَبٍّ إذا تهيأ ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم « دَابَّةٌ ، وشَابَّةٌ ، وابْيَاضٌ » وما روى عن الزجاج من همز « العالم ، والخائتم » وإبدالها من الياء في قولهم : قَطَعَ اللهُ أذْيَهُ ، أى يَذْيُهُ ، يريد يذم ؛ فردت اللام وأبدت الياء همزة ، وقالوا : « في أسنانه أَلٌ » أى يَنْلَل ، والليل : قصر الأسنان ، وقيل : اخذ يدأبها إلى داخل

(١) للهوف في رواية هذا البيت « هزوق » بالزاي في مكان الراء المهمة .

القم ، يقال « رجل أَيْلٌ ، وامرأة يَءٌ » وهمز بعضهم الشَّيْءَ ، وهى الحلقة ، وكذلك رَيْبَالٌ ، وهو الأسد ، اهـ .

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرُ وَائْتَمِنِ)

أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع - وهو أن يسكنا معا - فمتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب فى غيرندور إبدال الثانية حرفَ مَدٍّ يحانس حركة ما قبلها ، نحو « آثَرْتُ أُوثِرُ إِثَارًا » والأصل أَثَرْتُ أُوثِرُ إِثَارًا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ آتَرِرَ » بهمزة فألف ، وعَوَّأْتُ الحَدِيثَيْنِ يحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لتسمر النطق بهما ، وخُصَّ بالثانية لأن إفراط النقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِنِّلَافَهُمْ رِخْلَةً الشَّتَاءَ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأْتَمَنُ »^(١) زيد أم لا ؟ وأأنتَ فعلت هذا ؟ وأأتمر بك أم لا ؟ فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فتقول : أوتمن^(٢) زيد أم لا ؟ وأنتَ فعلتَ ، وابتَمَرَ بك أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القراء فى همزة الاستفهام وما يليها « همزتان فى كلمة » فتقريبٌ على المتعلمين .

(١) إذا كانت الهمزة الأولى فى « أأتمن زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فاللام كتابة صورة القلب هكذا « أأتمن زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة فقلب الهمزة التى تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال فى قوله « أأتمر بك أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا في موضع العين أذْغَمَتِ الأولى في الثانية ، نحو سَأَلْ ولَأَلْ ورَأَسْ ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله : « مالمَ يَكُنْ لَقَطًا أَنَمَ » .

وإن تحركتا مما فإما أن يكون ثانيهما في موضع اللام ، أو لا ؛ فهذان ضربان ، فأما الأول فسيأتى بيانه ، وأما الثانى فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسوة أو مضمومة ، وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله :

(إِنْ يُفْتَحْ) أى ثانى الهمزتين (أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبَ وَآوًا) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحو « أَوَيْدِمَ » تصغير آدم ، والثانى : نحو « أَوَادِمَ » جمعه ، والأصل أَوَيْدِمَ وأَوَادِمَ ، بهمزتين ؛ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألفه ، كما فى ضارب وضَوَّيْرَب وضَوَّارِب ؛ لأن المفتوح لا يبدل همزته ألفا زال فى التصغير والجمع . وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول فى أفضل التفضيل من « أَنْ » : زَيْدٌ أَيْنٌ من عمرو ، ويقول : الواو فى « أَوَادِمَ » بدل من الألف المُبْدَلَة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أَوْنٌ من عمرو .

(وَآيَاهُ أَثَرُ كَسْرِ يَنْقَلِبُ) ثانى الهمزتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثال الأول أن تبنى من « أَمَّ » مثل إصْبَيْع — بكسر الهمزة وفتح الباء — فتقول : إئْتَمَّ — بهمزتين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية فيصير إئْتَمَّ ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير

الكلمة « إِيَمَّ » . ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أَصْبَحْ بفتح الهمة أو كسرهما أو صهما والباء فيهن مكسورة ، وت فعل ما سبق ؛ فتصير الكلمة إِيَمَّ وإِيَمَّ وإِيَمَّ ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أئمة » بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانی المميزين المذكورين (واواً أصِرَ) سواء كان الأول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التهمة المذكورة . أمثلة ذلك : أُوبُّ جمع آب وهو المرعى ، وأن تبني من أم مثل إَصْبَحْ بكسر الهمة وضم الباء ، أو مثل أُبْلُم فتقول : « إُوَمَّ » بهمة مكسورة وواو مضمومة ، و « أُوَمَّ » بهمة وواو مضمومتين . وأصل الأول أُأْبُّ على وزن أفْلُس ، وأصل الثاني والثالث إئِمُّم وأوَمُّم ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمة واواً ، وأدغموا أحد المثليين في الآخر .

(تنبيه) : خالف الأخفش في نوعين من هذه التهمة ، وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح ما تقدم ، ٨١ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع المميزين المتحركتين — وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام — بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثانى المميزين (لَفْظاً أَنَّمْ) أَنَّمْ : فعل ماض ، ولفظاً : إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أَنَّمْ : محذوف ، أى أَنَّمْ الكلمة ، أى كان آخرها والجملة نعت للفظاً (فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقاً جَاءَ) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل جَعَفَرٍ وَزَبْرَجٍ وَبُرْتَنٍ وَقِمَطرٍ ؛ فتقول فى الأول قرأى على وزن سَلَمَى ، والأصل قرأاً ، فأبدلت الهمة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقول

في الثاني «قرء» على وزن هِنْد ، والأصل قِرْئِيْ ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلَّ
إِعْلَالَ قَاضٍ وتقول في الثالث «قرء» على وزن جُحْل ، والأصل قِرْوُؤٌ ، أبدلت الهمزة
الأخيرة ياء ، ثم أعلَّ إِعْلَالَ أَبْدٍ ، أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛
فهذا والذي قبله منقصوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رَفْعًا وَجَرًا ، وتعودُ له الياء في
النسب ؛ فيقال : رأيت قِرْئِيًّا وقِرْئِيًّا . وتقول في الرابع «قِرْأِيْ» والأصل قِرْأُ
بهمزتين ساكنة فتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسلمت ؛ لسكون ما قبلها ،
وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوًا ، قال في شرح الكافية : لأن الواو
الأخيرة لو كانت أصليةً ولويت كسرة أو ضمة لقلبَت ياءً ثالثة فصاعداً ،
وكذلك. تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما
نحن بصَدَدِهِ لأبدلت بعد ذلك ياءً فتعينت الياء .

(وَأُوْمٌ * وَنَحْوُهُ) مما أُولِىْ هَمْزَتِيهِ الْمُضَارَعَةُ (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ) أى اقصد ،
وهما الإبدال والتحقيق ؛ فنقول في مضارع أَمْ : أَوْمٌ وَأَيْنٌ بالإبدال ، وأُوْمٌ
وَأُنْ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو «أُنْذَرْتَهُمْ» لمعاقبها
النون والتاء والياء .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أُولِىْ هَمْزَتِيهِ لغير المضارعة
واجبٌ في غير ندور كما سبق .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حُققَت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت
الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أُنْرُجَّة قلت : أُوأُوَّة ، والأصل
أُنْرُجَّة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو «ءاء» و «ءاءة^(١)» اهـ

(وَيَاءُ أَقْلَبِ الْفَا كَسْرًا تَلَا * أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ) الْفَا : مفعول أول باقلب ،
وياء : مفعول ثانٍ قُدِّمَ ، وكسراً : مفعول بتلا ، وياء تصغير : عطف عليه ،
وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء
تصغير ياء .

أى يجب قلب الألف ياء في موضعين :

الأول : أن يعرض كسر ما قبلها ، كقولك في جمع مصباح ودينار : مصابيح
ودنانير ، وفي تصغيرها : مُصَيِّبِيح ودُنَيْنِير .

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في تصغير غزال : غُزَيْل .

(بَوَاوِ ذَا) القلب (أَفْعَلًا فِي آخِرٍ) أى تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالألف
من قلبها ياء إذا عَرَضَ قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَضِيَ وَغَزِيَ وَقَوَّى
وغازٍ ، أصلهم رَضِوْ وَغَزَوْ وَقَوَّوْ وَغَازَوْ ؛ لأنهن من الرضوان والغزو والقوة ،
فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرًا ؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون
الوقف ، وإذا سكنت تعدرت سلامتها ، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب
إبدالها ياء توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير
متطرفة كمَوْضٍ وَعِوَجٍ ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحَيَّاضٍ وَسَيَّاطٍ كما
سيأتى بيانه ، والثاني كقولك في تصغير جَرَوْ : جُرَيْ ، والأصل جُرَيْوْ ، فاجتمعت
الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء
وأدغمت في الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الثاني ليس بمقصود من قوله « بواو ذا افعلًا في آخر » إنما
المقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما
بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقها ياء التصغير ، على ما سيأتى بيانه في

موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تُبَدِّلُ الألف ياء لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثرَ كسرة متطرفة ، فاقصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

« يَأْتِرِيا التَّصْـغيرُ أَوْ كَسْرُ أَلِفٍ »

تُقَلِّبُ يَاءً ، وَالْوَاوُ إِن كَسْرًا رَدِفُ

فى آخر « لطابق كلامه فى التسهيل ، ١٥ .

(أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ) أى نحو شَجِيَّة ، وَأَكْسِيَّة ، وَغَارِيَّة ، وَغُرَيْقِيَّة تصغير غُرَيْقُوت ، الأصل شَجَوَّة وَأَكْسَوَّة وَغَارِوَّة وَغُرَيْقُوَّة ، ونحو غَزِيَّان وشَجِيَّان من الغزو والشجو ، والأصل غَزِوَّان وشَجَوَّان ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة ؛ لأن كلا من تاء التائيث وزِيَادَتِي فعْلان كلمة تامة ؛ فالواقع قبلها آخرُ فى التقدير ، فعمول معاملة الآخر حقيقة . وشذ تصحيحاً من الأول مَقَاتُوَّة بمعنى خُدَام ، وَسَوَاسِيُوَّة جمع سَوَاء . ومن الثانى إعلالاً قولهم : رجل عَلِيَّان مثل عَطَشَان من عَلَوْتُ ، وناقاة كَلِيَّان وقولهم صُبْيَان بضم الصاد ، وأما صُبْيِيَّة وصُبْيِيَّان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثانٍ تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرٍ) الفعل (الْمُعْتَلُّ عَيْنًا) إذا كان بعد ما ألف كصَيَّام وقيَّام ، وانْقِيَادَ واعْتِيَادَ ، بخلاف سَوَاكَ وَسَوَارَ لانقضاء المصدرية . ونحو لَوْذَ لَوْاذَا وَجَاوَرَ جَوَارًا ؛ لصحة عين الفعل ، وحال حَوْلًا وعاد المريض عَوْدًا ؛ لعدم الألف ، والأصل صَوَام وقَوَام وانْقَوَادَ واعْتَوَادَ ، لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر ، فأعلوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعلت قلبها ياء مخلاً للمصدر على فَعَلَه ، قلبها ياء ليصدر
 العمل في اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحاً مع استيفاء الشروط قولهم :
 « نار نَوَاراً » أى نَفَرَ ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « المَعْلُ
 عينه » ؛ لأن لاوَذَ يطلق عليه معتل العين ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو
 معتل وإن لم يعمل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَالْفَعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحَوَالِ)
 يعنى أن كل ما كان على فَعَلٍ من مصدر الفعل المَعْلُ العين فالغالب فيه التصحيح ،
 نحو الحَوَالِ والعود ، قال في شرح السكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فَعَل على أن
 إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ ، انتهى .
 وفى تخصيصه بفِعَالٍ نظر ؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه
 فى الانفعال والافتعال كما سبق . واحتز بقوله « منه » أى من المصدر عن
 فَعَلٍ من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل : وقد
 يصحح ما حقه الإعلال من فَعَلٍ مصدرأً أو جمعاً وفِعَالٍ مصدرأً ، فسوى بين
 هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فَعَلٍ
 مصدرأً التصحيح .

نم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ
 سَكَنٌ * فَأَحْكُمُ بَذَا الْإِعْلَالِ) أى المذكور ، وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ
 حَيْثُ عَنْ) أى إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى
 الواحد إما مُعَلَّةٌ ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبها ياء ؛ فالأولى نحو
 دَارِ دِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحَيْلٍ ، وَقِيمَةٍ وَقِيمٍ ، الْأَصْلُ دَوَارٍ وَحَوَلٍ وَقَوْمٍ ؛ لأنه لما
 انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَارٍ وكانت فى الأفراد معلقة بقلبها ألفاً
 ضَمَقَتْ ، فسُلِطَت الكسرة عليها ، وَقَوَّى تسلطها وجودُ الألفِ ، وإعلال

الباقى لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وجوح .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، نحو سَوَاطٍ وَسِياطٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِياضٍ ، وَرَوَاضٍ وَرِياضٍ ، الأصل سِوَاطٍ وَحِوَاضٍ وَرِوَاضٍ ؛ لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الأفراد شبيهة بالمعلل لسكونها ضُمَّتْ ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين .

فتلخص أن لقب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحده مَيِّتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كَسْرَة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلل نحو بِخَوَانٍ وَسِوَارٍ ، إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصَّوَّانِ والصَّوَّارِ : صَيَّانٌ وصَيَّارٌ ، وبالثانى نحو طَوِيلٍ وطِوَالٍ ، وشذ قوله :

١٢٢٥ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهُا

قيل : ومنه « الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ » . وقيل : إنه جمع جَيِّدٍ ، لا جَوَادٍ ، وبالثالثة نحو أَسْوَاطٍ وَأَخْوَاضٍ ، والرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فَقَلَّةً) أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوزٌ وَكَوْزَةٌ ، وَعَوْدٌ وَعِوْدَةٌ ، وشذ الإعلال فى قولهم : ثَوْرٌ وَثِيْرَةٌ . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والنور الذى هو القِطْعَةُ مِنَ الْأَقِطِ ، فقالوا فى الحيوان : ثِيْرَةٌ ، وفى الأقط : ثَوْرَةٌ . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيْرَةٌ مقصور من فِمَالَةٍ ،

وأصله نِيَارَةٌ كَجِجَارَةٍ ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وقيل : جموعه على فَعْلَةٍ بسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء أسكونها ، ثم حركت وبقيت الياء . وقيل : حملا على « ثِيْرَان » ليجرى الجمع على مَتْنٍ واحد .. وبالحامس نحو رِوَاءٍ في جمع رَيَّان ، وأصله رَوِيَّان ؛ لأنه لما أُعْلِتِ اللامُ في الجمع سَلَتْ العينُ لئلا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاء جمع جَوَّ بالتشديد ، أصله جِوَاوُ ؛ فلما اعتَلَّتِ اللامُ سَلَتْ العين .

(وَفِي قَوْلٍ) جمعا (وَجْهَانِ) الإعلالُ والتصحيح (وَالْإِغْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ) جمع حيلة ، وَالْقِيَم جمع قِيَمَة ، وَالْدَيْم جمع دِيْمَة ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو حَاجَةٌ وَجِوَج .

(تنبيهان) : الأول : اقتضى تعبيره بأوّلِي أن التصحيح مطارد ، وليس كذلك ، بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا فَعْلَةً ، وَفِي قَوْلٍ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُ فَحْتَمُ أَنْ يُعْمَلَ
وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف قَوْلُ فَعْلَةٍ لأن فعلة لما عدمت الألف وَخَفَّ النطقُ بالواو بعد الكسرة قلّة عمل اللسان انضَمَّ إلى ذلك تحصينُ الواو ببعدها عن الطَّرَف بسبب هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف فَعْلَةٍ .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ يَاءِ انْقَلَبَتْ * كَالْمُطَيَّانِ بِرُضْيَانِ) أى إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هي فيه حينئذٍ لا يعدم نظيراً يستحقُّ الإعلال ؛ فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أُعْطِيْتُ » أصله أُعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَفْعُو بمعنى أخذ ؛ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعةً ؛ فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك

المفطيان ، وأصله الْمُفْطَوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ،
أم في فعل كقولك يُرَضِّيَانِ أصله يُرَضُّوَانِ لأنه من الرضوان ؛ فقلبت الواو ياء
حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يُرَضِّيَانِ المبني للفاعل من الثلاثي المجرد ؛
فلقولك في ماضيه رَضِيَ .

(تنبيهان) : الأول : يُسْتَضَحَبُ هذا الإعلال مع هاء التانيث نحو « الْمُفْطَاة »
ومع تاء التفاعل نحو « تَفَازَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره .
قال سيويو : سألت الخليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء
في أوله ، وهو غَازَيْنَا وَدَاعَيْنَا ، حملا على تَفَازِي وَتَدَاعِي ، ثم استصحب معها .
الثاني : شذ قولهم في مضارع شَأَوْا بمعنى سَبَقَ بِشَأْيَانِ ، والقياس يَشَأَوَانِ ؛
لأنه من الشَّاءِ ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب في الماضي
فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت : يَشَأَيَانِ حملا
على المبني للفاعل .

وأشار بقوله : (وَوَجَبَ ، إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ * وَيَا كَمُوقِينَ بِذَالِهَا
اغترف) إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء .

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها نحو « بُوَيْعَ ،
وضُورِبَ » وفي التنزيل « مَا وَوَرِي عَنْهُمَا » .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع ، نحو
« مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ » أصلهما مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ ؛ لأنهما من أيقن وأيسر ؛ فقلبت الياء
واوا لانضمام ما قبلها .

وخرج بالساكنة المتحركة نحو « هَيَامٌ » فإنها تحصنت بحركتها ؛ فلا تقلب
إلا فيما سيأتي بيانه .

والمفردة المدغمة نحو « حَيَّضَ » فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون في جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعٍ أَهْيَمًا)

أو هَيَمَاءُ ؛ فأصل هَيْمٌ هَيْمٌ بضم الهاء ؛ لأنه نظير خُجْرُ جَمْعٍ أَخْرَاءُ ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياءه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هَيْمٍ بِيضٌ جمعٌ أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سمع في جمع عَائِطٌ عُوطٌ ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عَيْطٌ على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أن فُعَلَى وصفا كالسُكُوسَى أنشأ الأكيْسَ يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فُعَلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة نحو مُوقِنٌ ، وقدمر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البَيَاضِ مثل بُرْدٌ ؛ فتقول : بُيِضٌ ، وفي هذا خلاف ؛ فذهب سيبويه والتحليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فُعِلَ في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : بِيِضٌ ، وعلى مذهبه : بُوضٌ ، ولذلك كان « دِيكٌ » عندهما محتملا لأن يكون فُعَلَاءً وأن يكون فِعَلَاءً ، ويتعين عنده أن يكون فِعَلَاءً بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلةً من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيْشةٌ ، وعلى مذهبه : مَعُوشَةٌ ، ولذلك كانت مَعِيْشةٌ عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلةً وأن تكون مَفْعِلةً ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلةً بالكسر .

واستدل لها بأوجه؛ أحدها: قولُ العربِ أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ ، ولم يقولوا العُوسَةَ ، وهو على حدٍّ آخرٍ بَيْنَ الْحُمْرَةِ . ثانيها: قولُهم مَبِيعٌ ، والأصل مَبْيُوعٌ ، نقلت الضمة إلى الباءِ ثم كسرت لتصح الياءُ ، وسيأتى بيانه . ثالثها: أن العينَ حُكِمَ لها بحكم اللامِ ، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللامِ .

واستدل الأَخفش بأوجه؛ أحدها: قولُ العربِ مَصُوفَةٌ لما يُحذَرُ منه ، وهى من ضَافٍ يَضِيفُ ؛ إذا أَشْفَقَ وحذَر . قال الشاعر :

١٢٢٦ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَصُوفَةٍ

أَشْمَرُ حَتَّى يَنْبَاحَ السَّاقَ مِزْرَى

ثانيها: أن الفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأننا وجدنا الجمعَ يَقلبُ فيه مالا يَقلبُ في الفردِ ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يُقَابَلَانِ بِأَيْنِ في الجمعِ ، نحو « عُنِيَ » جمعُ عَاتٍ . ولا يَقلبَانِ في الفردِ نحو عَتَوُ مصدرُ عَتَا . ثالثها: أن الجمعَ أَثْقَلُ من الفردِ ، فهو أَدْعَى إلى التَخْفِيفِ .

وصحح أكثرُهم مذهبَ الخليلِ وسيبويه ، وأجابوا عن الأولِ من أدلة الأَخفش بوجهين ؛ أحدهما: أن مَصُوفَةٌ شاذٌ فلا تُبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أَشْفَقَ رباعياً ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثانى والثالث بأنهما قياسٌ معارِضٌ للنسب ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياءُ واواً لانضمام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاوَا انْتَرَضَمَ رُدُّ الْيَاءِ مَتَى)

الْيَاءُ لَا مَقْبَلِ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(كَتَسَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَقَدْرَةٍ
كَذَا إِذَا كَسُبُعَانٍ صَائِرَةٌ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لامَ فِعلٍ ، نحو : « قَضَوْ الرَّجُلُ ،
وَرَمَوْ » . وهذا مختص بفعل التمجيد ؛ فالمعنى ما أقضاه ، وما أرمته . ولم يحىء مثلُ
هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : « نَهَوَ الرَّجُلُ فَيَوْنَهِي » ؛ إذا كان كامل
الهيئة ، وهو العقل .

والثانية : أن تكون لامَ اسمٍ محتومٍ بقاءُ بُيُوتِ الكلمة عليها ، كأن تبني من
الرَّمَى مثلَ مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرَمَوْه ، بخلاف نحو تَوَانِي تَوَانِيَّةٌ ؛ فإن أصله
قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كَتَسَاءَ كَتَسَاءُ ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم
الياء من القلب ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واوٌ قبلاها ضمة
لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَةِ ، وبقي الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة
لا اعتدادَ بها .

والثالثة : أن تكون لامَ اسمٍ هتومٍ بالالف والنون ، كأن تبني من الرمي مثل
سُبُعَانٍ اسمٍ للموضع الذي يقول فيه ابنُ أحمَر :

١٢٢٧ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ

أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

فإنك تقول : رَمَوَان ، والأصل رَمِيَان ، فقلبت الياء واواً وسلت الضمة ؛ لأن
الألف والنون لا يكونان أضعفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف .

(وَإِنْ يَكُنْ) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا * فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ
عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْقَى) أى يوجد ، كقولهم فى أتى الأكيْس والأضيقِ :
الكيْسى والأضيقِ ، والكوسى والضوقى ، بترديد بين حملة على مذكره تارة وبين
رعاية الزنة أخرى .

واحترز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفعلنا اسما كطوبى مصدراً
لطلب ، أو اسماً لشجرة في الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة
« طيبي لهم » فشاذ .

(تنبيه) : فُعلَى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين
فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَةُ ضِيَرَى » أى جائرة ،
يقال : ضاره حقّه بضيريه ، إذا بَحَسَه وجار عليه ، و « مِشْيَةُ حَيْكَى » أى يتحرك
فيها المنكبان ، يقال : حاكَّ فى مَشْيِهِ بِحَيْكٍ ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ،
وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعلَى أَفْعَلْ ، كالطوبى والكوسى والضوق
والخورى ، مؤنثات الأطيّب والأكيس والأضيّق والأخْيَر . وهذا الضرب هو
مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيويوه والنحويون ؛
فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى من
إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما فى « طوبى » مصدراً ، وظاهر كلام
سيويوه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذي يدل على أن هذا الضرب من
الصفات جارٍ مجرى الأسماء ، أن أَفْعَلْ التفضيل يجمع على أفاعِلْ فيقال : أفضل
وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أَفْكَلْ - وهى الرعدة - : أفاكل ،
والمصنف ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما
مسموعان من العرب ؛ فكان التعبيرُ السالم من الإيهام اللاقى لقرضه
أن يقول :

وَأِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى أَفْعَلًا
فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لَامٍ فَعَمَلَى اسْمًا أُنِى الْوَاوُ بَدَلْ)
يَاءٌ كَتَفَوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ)

أى إذا أَعَمَلْتَ لَامَ فَعَمَلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامها واوًا ، وتارة تكون ياءً فإن كانت واوًا سَلِمَتْ فى الاسم ، نحو دَعَوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشَوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياء سَلِمَتْ فى الصفة ، نحو خَزَيَا وَصَدَيَا مُؤَنَّثَا خَزَيَانٍ وَصَدَيَانٍ ، وَقَلْبَتْ واوًا فى الاسم ، نحو « تَفَوَى ، وَشَرَوَى ، وَفَتَوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخَفُ ، فكان أَحْمَلُ لِلنَّقْلِ ، وإنما قال « غالبًا » للاحتراز من الرِّبَا لِلرَّاحَةِ ، وَطَفْيَا لَوْلَدِ الْمَبْقَرَةِ الْوَخْشِيَّةِ ، وَسَمْعِيَا لِمَوْضِعٍ ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رِيَا فالفى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصلُ رَاحَةُ رِيَا ؛ أى مملوءة طيبًا . وأما طَفْيَا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلمهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَمْعِيَا فعَلَمَ ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزَيَا وَصَدَيَا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واوًا فى فَعَمَلَى الاسم مطردًا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعكس فى التسهيل فقال : وشذ إبدال الواو من الياء لَفَعَمَلَى اسما ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فَعَمَلَى اسما ، كالنَشَوَى ، وَالتَفَوَى ، وَالعَنَوَى ، وَالفَتَوَى . والأصل فيهن الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرَوَى ، وَالطَّفَوَى ، وَالتَقَوَى ، وَالدَّعَوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : وما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحاً
 ركبياً ، وهى الراحمة ، والطنفياً ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وسفياً
 سم موضع : فهذه الثلاثة الجائئة على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليهما ،
 هذا كلامه ، وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل
 بها الياء واوا .

ثم أشار إلى موضع خامس تغلب فيه الواو ياء بقوله :

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَضَفَاً وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى)

أى إذا اعتلت لامٌ فُعْلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامها ياء ، وتارة
 تكون واوا ؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم ، نحو الفتى ، وفى الصفة ، نحو القُصْيا
 تأنيث الأخصى ؛ فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا
 فى فُعْلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو
 حُرْوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَاراً بِحُرْوَى هِجَتِ لِلْمَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ (١)

وقلبت ياء فى الصفة نحو « إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا » ونحو قولك : للمتين
 الدرجة العُلْيَا . وأما قولُ الحجازيين « الْقُصْوَى » فشاذ قياساً فصيحاً استعمالاً
 نُبّه به على الأصل . وتميم يقولون « الْقُصْيَا » على القياس ، وشذ أيضاً « الْحَلْوَى »
 عند الجميع .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ؛ فإنهم
 يقولون : إن فُعْلَى إذا كانت لامها واوا تغلب فى الاسم دون الصفة ، ويعملون حُرْوَى

شاذاً . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوصٌ بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة مُخَصَّة أو بالدُّنْيَا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُرُوزِ شاذ كـتصحيح حَيَوَة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من الثَمُوت مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنه بالياء ، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصُوى ، وبنو تميم قالوا : القُصْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالقُصُوى يعني تأنيث الأغرَى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه نقل ، والقياسُ أن يقال : القُصْيَا كما يقال العُلْيَا ، انتهى .

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا)
 (فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مُدْغَمًا) أى هذا موضع سادس تغلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كـمُسْلِمِيٍّ ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء متالٍ ذلك فيما تقدمت فيه الياء سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ ، أصلهما سَيُّودٌ وَمَيِّوَتٌ ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طَيٌّ وَلَيٌّ ، مصدرها طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ ، وأصلهما طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كـزَيْتُون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَاسِر ، وَيَزِي وَيَاعِد ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طَوِيلٌ وَغَيْرُ ، أو عارض الذات نحو رُوِيَةٌ مُخَفَّفٌ رُوِيَةٌ ، وِدِيَّانٌ إِذْ أَصْلُهُ دِيَّانٌ وَبُؤَيْعٌ إِذْ وَאוُهُ بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ بَآيِعٌ ، أو عارض السكون نحو قَوِيٌّ فَإِنْ أَصْلُهُ الْكُسْرُ ثم سكن للتخفيف كما يقال فَيَّ عِلْمٌ : عِلْمٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم يُنبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدَوَلْ وأَسْوَدَ لِلْحَيَّةِ يَخْوَزُ في مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَيْلْ وأَسَيْدْ وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيُولْ وأَسَيُودَ حملاً للتصغير على التكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أَسَيْد » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَذَّ مُقَطَّى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أعلّ ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم « إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَغْبِرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطّرادَه على لفّة ، وضربٌ صحّح مع استيفائها نحو ضَيَّوْنَ وهو السُّنُورُ الذِّكْرُ ، وَيَوْمَ أَيْوَمُ ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً ، ورجاء بن خنِوَة ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً ، وهو نَهْوٌ عن المنكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ يَتَخَرِّيكِ أَصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ)

أى يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحدَ عشرَ :

الأول : أن يتحرّكا ؛ فلذلك صحّتا في القول والبيع لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صحّتا في جَيْلٍ وَتَوَمٍ مخففي جَيْئَلٍ وَتَوَامٍ ، وفي « اشْتَرَوْا الضَّالَّةَ ، وَلَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ؛ ولذلك صحّتا في العَوْضِ وَالْحَيْلِ وَالشُّورِ .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى في كلمتيهما ، ولذلك صحّتا في « إِنْ عَمَرَ وَجَدَ يَزِيدَ » .

والخامس: أن يكون انصالحها أصلياً؛ فلو بنيت مثل 'عَلَبَطٍ من الغَرَوِ والرَّمْيِ قلت فيه: غَزَوٍ ورَمَيٍّ، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل غَزَاوِيٌّ ورُمَايِيٌّ؛ لأن 'عَلَبَطًا أصله 'عَلَابَطٌ.

والسادس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أى التابع (فَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَفِي لَا يُكْفَى) (إِعْلَالُهَا بِسَاكِئٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ) ولذلك صحت العين في نحو بَيَّانٍ وطَوِيلٍ وَغَيْرِ وَخَوَزَنَقٍ، واللام في نحو رَمَيَّا وَغَزَوَا، وَفَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ، وَعَلَوِيٍّ وَفَتَوِيٍّ، وأعلت العين في قَامَ وَبَاعَ وَنَابَ وَبَابٍ؛ لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وَتَلَا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ^(١)، وأصلهما يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُونَ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفنا اللساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قَامَ عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عَنَسَكَبُوتٍ قلت: رَمِيَّوتٍ وَغَزَوُوتٍ،

(١) الأشهر في هذه الكلمة محاء يمحوه محواً مثل دعاء بدعوه، وليس في هذه اللغة قلب الواو ألفاً في المضارع المسند لـواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخرى: إحداها محاء بمحيه محياً مثل رماء يرميه رمياً، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها المسند لـواو الجماعة قلب لامها ألفاً؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح «أصله يمحون» واللغة الثالثة محاء يمحاه محياً، والكلام ليس في هذه اللغة لأنه لا يتفق مع قول الشارح «يمحون» وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع المسند لـواو الجماعة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن أصله «يمحون» بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاء يمحاه محواً؛ فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفاً في مضارعه المسند لـواو الجماعة.

والأصل رَمَيْتُوتَ وَغَزَوُوتَ ، ثم قلبا وحذفنا للملافة الساكن ، وسَهَّلَ ذلك أَمِنْ
اللبس ؛ إذ ليس فى الكلام فَعَلَوْتُ . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما
هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان
ما كُتِبَا ، فتحذف إحداها ، فيحصل اللبس فى نحو رَمَيْتَا ؛ لأنه يصير رَمَيْ ولا يُدْرَى
للعنى هو أم للمفرد ، وحل ما لا لَبَسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من بابهِ .

وأما نحو عَلَوِيٌّ فَلَانٌ واوه فى موضع تُبْدَلُ فيه الألف واوا .

والسابع : أن لاتكون إحداها عيناً لفعل الذى الوصف منه على أَفْعَلْ .

والثامن : أن لاتكون عيناً لمصدر هذا الفعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أى نحو الْغَيْدِ وَالْحَوْلِ
(وَفَعَلَا) أى نحو غَيْدَ وَحَوْلَ (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أَفْعَلٍ (كَأُغَيْدٍ
وَأَحْوَلَا) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملاً على أَفْعَلٍ ، نحو أَحْوَلٌ وَأَعْوَرٌ
لأنه بمعناه ، وحل مصدر الفعل عليه فى التصحيح .

واحتذر بقوله « ذَا أَفْعَلٍ » من نحو خَافَ فَإِنَّهُ فَعَلٌ بكسر العين بدليل أَمِنْ^(١) ،
واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أَفْعَلٍ .

(١) لما كان « أَمِنْ » ضد خَافَ ، وكان من عادتهم أن يحملوا الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره ، ولذلك أمثلة فى أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جارياً عندهم على ذلك
صح أن يكون الضد دليلاً على ضده فى بابهِ .

والتاسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافتَعَلَ الدالُّ على معنى التفاعل. أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله (وَإِنْ يَبِينُ) أى يظهر (تَفَاعَلٌ مِّنْ افْتَعَلَ * وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُقَلِّ) أى إذا كان افْتَعَلَ واوى العين بمعنى تفاعلٍ صَحَّحَ، حملا على تفاعلٍ؛ لكونه بمعنى، نحو اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا.

واحترز بقوله «وَإِنْ يَبِينُ تفاعل» من أن يكون افْتَعَلَ لا بمعنى تفاعلٍ؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً، نحو اخْتَانَ بمعنى خَانَ، واجْتَارَ بمعنى جاز.

وبقوله «والعين واو» من أن تكون عينه ياء؛ فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالا على التفاعل، نحو امْتَارُوا وابتاعُوا واستأفُوا، أى تضاربوا بالسيوف، بمعنى تَمَارَرُوا وتَبَايَعُوا، وتَسَايَفُوا؛ لأن الياء أشبهه بالالف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

والعاشر: أن لا تكون إحداها مَتَلَوَّةً بحرف يستحق هذا الاعتلال، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ * صَحَّحَ أَوَّلُ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة: واوان أو يآآن أو واو وياء، وكل منهما يستحق أن يُقْلَبَ ألفا لتحركه وافتتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح إحداها، لئلا يجتمع إعلالان فى كلمة، والآخرُ أحق بالإعلال؛ لأن الطرفَ محلَّ التغير، فاجتماع الواوين نحو الحَوَى مصدر حَوَى إذا أسودَّ، ويدل على أن ألف الحَوَى منقلبة عن وار قولهم فى مثناه: حَوَّان، وفى جمع أخوى: حَوَّ، وفى مؤنثه: حَوَّاء، واجتماع الياءين نحو الحَيَّا للغيث، وأصله حَيَّيٌّ؛ لأن تثنيته: حَيَّيَّان، فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء نحو المَوَى، وأصله هَوَى، فأعلت الياء، ولذلك صحح فى نحو حَيَّوَان؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو، وإعلاله ممنوع لأنه لام وليها ألف.

وأشار بقوله : (وَكَسَّ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأولُ وصحح
الثانى ، كما فى نحو غَايَة ، أصلها غَيَّيَّة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهّل ذلك
كونُ الثانية لم تقع طرفاً . ومثُلُ غَايَة فى ذلك ثَايَة ، وهى حجارة صِغار . بضـعـها
الراعى عند متاعه فيشوى عندها ، وطَايَة ، وهى السطح والدكان أيضاً ، وكذلك آيَة
عند الخليل ، أصلها آيَّيَة ، فأعلت العين شذوذاً ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا
أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل . أما مَنْ قال أصلها أُيَّيَة بسكون الياء الأولى فيلزمه
إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيَّيَة على وزن فَاعِلَة ، فيلزمه حذف العين لغير
موجب ، ومن قال أصلها أُيَّيَة كـتـبـيـقـة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ
العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً .

والحادى عشر : أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا
أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما
عيناً لما فى آخره زيادة تختص بالأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بُعدٌ شَبَّهَ بما هو
الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَّالَانِ وَسَيَّلَانِ ، وما لجاء
من هذا النوع مُتَمَلِّئاً عُدَّ شاذّاً ، نحو : دَارَانِ وَمَاهَانِ ، وقياسهما دَوَّرَانِ وَمَوَّهَانِ .
وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأولُ ، وهو
مذهب سيديويه .

(تنبيهات) : الأول : زيادة تاء التانيث غيرُ معتبرة فى التصحيح ؛ لأنها لا تخرجه
عن صورة فعل ؛ لأنها تلتحق للماضى ؛ فلا يثبت بلحاقها بمبانيه فى نحو : قَالَهُ وَبَاعَهُ ،
وأما تصحيحُ حَوَاكَةٍ وَخَوَاتَةٍ فشاذ بالانفاق .

الثاني : اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو صَوْرَى وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ؛ لكونها في اللفظ بمنزلة فعلاً ، فتصحیحُ صَوْرَى عند المازني مَقِيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من القول لقليل على رأى المازني : قَوَلَى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب اختيارُ الناظم في هذه المسألة ، فاختر في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه .

الثالث : بقي شرطان آخران ؛ أحدهما - وذكره في التسهيل وشرح الكافية - أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلّ ، واحترز به عن قولهم في شجرة : شَيْرة ، فلم يعملوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى

فَأَبْعَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعمل وإن لم تكن بدلاً . والاحترازُ بذلك عن نحو أَيْسَ بمعنى يَدِيسَ ، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعمل لأنها في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعملت الياء معاملتها لوقوعها موقعا ، هكذا قال في شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيحُ ياء أَيْسَ انتقاءً عليها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيْسَ إنما لم يُعَلّ لعروض اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبية على الأصل المرفوض . واحترز بذلك عن القَوَدِ والصَّيْدِ والجَيْدِ وهو طول العنق وحسنه ، والحَيْدَى ، يقال : حمار حَيْدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والخَوَاكَةِ والخَوَاتَةِ ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك في الشذوذ قولهم رَوَّحَ وَغَيَّبَ جمع رَائِحٍ وَغَائِبٍ ، وَعَفَوَ جمع عَفْوٍ وهو الْجَحْشُ ، وَهَيَّوْهُ وَأَوَّوْهُ جمع أَوَّةٍ وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قُرُوٍ وهى مِيلَغَةٌ السكاب ، اهـ

(وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِمَّا النَّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما ، وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنقتها اشد الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما فى قوله : (كُنَّ بَتَّانِيذًا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه . وألف «انبيذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم فى حَنْظَلٍ : حَمْظَلٍ ، والمتحركة كقولهم فى بَنَانٍ : بَنَامٍ ، ومنه قوله :

١٢٢٩ - يَا هَالِ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمَتَّامِ

وَكَفُّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وجاء عكس ذلك فى قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وأصله قَاتِمٍ .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو فى فَمٍ ؛ إذ أصله فَوهُ ، بدليل أفَوَاهُ ، فخذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجع به إلى الأصل ففعل : فوكَ ، وربما بقي الإبدال نحو : « أَخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

فصل

(إِيَّاءُ كَن صَحَّ انْقِلَابُ النُّجْرِكِ مِنْ

ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعْلٌ كَأَيْنِ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه ؛ لاستئصالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ وَيَبِينُ ، الأصل يَقُومُ وَيَبِينُ ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُومُ وباء يَبِينُ ، فسكنت الواو والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغَيَّرْ بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ما تقدم . وإن كانت غير مجانسة لها أُبْدِلَتْ حرفاً يجانس الحركة ، كما فى نحو قَامَ وَأَبَانَ ، أَضْلَمَ أَفْزَمَ وَأُبَيَّنَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يُقِيمُ أَصْلُهُ يَقُومُ ، فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .

وهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو : قَاوَلَ وَبَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَأْبَسُ مضارع

أيسَ ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً ، نص على ذلك في التسهيل ، وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة ؛ فقد خرجت بقوله « صح » .

الثاني : أن لا يكون الفعل فعلَ تعجبٍ ، نحو مَا أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَقْوَمَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ وَأَقْوَمَ بِهِ ، حلوله على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية ، وهو أفعل التفضيل .

الثالث : أن لا يكون من المضاعف اللام ، نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، وإنما لم يُعلوا هذا النوع لثلاثا يلبس مثال بمنال ، وذلك أن أَبْيَضَ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيط فيه بَاضٌ وكان يظن أنه فاعل من البَضَاضة وهي نعومة البشرة .

الرابع : أن لا يكون من المعتل اللام ، نحو أَهْوَى ؛ فلا يدخله النقل لثلاثا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ ، وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ عُلَا)

وزاد في التسهيل شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى أفعلٍ نحو يَعَوِّرُ وَيَصِيدُ مضارعاً عَوَّرَ وَصَيَّدَ ، وكذا ما تصرف منه نحو أَعْوَرَهُ اللهُ ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله « وصح عَيْنُ فَعْلٍ وَفَعِلَاذَا أَفْعَلُ » فإن العلة واجدة .

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَثَمُ)

أى الاسمُ المضاهي للمضارع — وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات — يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وَثَمُ يمتاز به عن الفعل ، فاندرج في ذلك نوعان :

أحدهما : ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كقيام ؛ فانه موافق للفعل في وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مقيم ومبين، وأما مدين ومزيم فقد تقدم أن وزنها فعَلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فعَلَل لفقده في الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلَة بالفتح قلت مَبَاعَة أو مَفْعَلَة بالكسر قلت مَبِيْعَة أو مَفْعَلَة بالضم؛ فعلى مذهب سيدييه تقول مَبِيْعَة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعَة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسماً على مثال تحلّى — بكسر التاء وهجرة بعد اللام — فإنك تقول: تَقِيل وتَبِيْع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسماً على مثال تُرْتَبِ قلت على مذهب سيديويه: تَبِيْع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تُبُوع.

فالوَسْمُ الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تَفْعِلاً بكسر التاء وضماً لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو بايئته فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يزيد علماً فنقول إلى العملية بعد أن أعل إذ كان فعلاً، والثاني كمخيط، هذا هو الظاهر. وقال النازم وابنه: حق نحو مخيط أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتفعل أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالاً للزم أن لا يعل مثال تحلّى؛ لأنه يكون مشبهاً لتخيب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومفعَلٌ صَحِّحٌ كالفعَالِ) يعني أن مفعلاً لما كان مبايناً للفعل، أي غير مشبهه في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كمسواك ومكياك وحمل عليه في التصحيح مفعَلٌ لمشابهته له في المعنى كمقوَل ومقوَال، ومخيط ومخياط.

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو مَحِيطَ مَبَايِنَتِهِ الفعلَ في وزنه وزيادته ؛
لأنه مقصورٌ من مَحِيط ، فهو هو ، لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من
أهل التصريف .

(وَأَلِفُ الْإِقْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ * أَزِلْ لِدَا الْإِعْلَالِ ، وَالتَّاءُ الزَّمَّ عِوَضُ)
أى إذا كان المصدر على إِقْعَالٍ أو اسْتِفْعَالٍ ، ما أَعْلَتْ عينه ؛ حل على فعله في الإِعْلَالِ
فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف
إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التانيث ، وذلك نحو إِفَامَةٍ وَاسْتِفَامَةٍ ،
أصلهما إِقْوَامٌ وَاسْتِفْقَامٌ ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في
الأصل وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بَدَلُ العين والثانية ألفُ إفعال واستفعال ،
فوجبَ حذفُ إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه
إلى أن المحذوفة ألفُ إفعال واستفعال ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن
الاستفعال بها حصل . وإلى هذا ذهب الناطم ، ولذلك قال « وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ » . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدلُ عين الكلمة ، والأول أظهر ،
ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التانيث قليل : إِفَامَةٌ ، وَاسْتِفَامَةٌ .

وأشار بقوله : (وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ) أى بالسماع (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى إن هذه التاء التي
جعلت عوضاً قد تحذف ؛ فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه ، من ذلك قول
بعضهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وَأَجَابَهُ إِجَابًا ، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ ، قال الشارح : ويكثر ذلك مع
الإضافة كقوله تعالى « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » قيل : وَحَسَّنَ حَذْفَ التَّاءِ فِي الْآيَةِ مَقَارِنَهُ
لقوله بعد « وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ » .

(تنبيه) : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في الألفاظ : منها أَعْوَلَ
إِعْوَالًا ، وَأَغِيَمَتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا ، وَاسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا ، وَاسْتَفْيَلَ الصَّبِيُّ اسْتِفْيَالًا ،
وهذا عند النحاة شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقاس عليها ، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أَفْعَلٍ واستفعل^(١) تصحيحاً مُطَرِّداً فى الباب كله ، وقال الجوهرى فى مواضع آخر : تصحيحُ هذه الأشياء ألفة فصيحة ، وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مُطَرِّدٌ فيما أَهْمِلْ ثَلَاثِيهِ ، وأراد بذلك نحو اسْتَنْوَقَ الْجَلُّ اسْتِنَوَاقًا ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ اسْتَنْتَيْسَا ، أى صار الجللُ ناقةً ، وصارت الشاةُ تيساً ، وهذا مثل يضرب لمن يخاطب فى حديثه ، لا فيما له ثلاثى نحو اسْتَنْقَامَ ، انتهى .

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتِفْعَالٍ للذكورين (مِنْ الْخُذْفِ وَمِنْ * نَقْلِ فَمَقْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِينَ) أى حَقِيقٌ (نحو مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مَبِيعٌ وَمَصُونٌ ، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما ؛ فالتقى ساكنان الأولُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، والثانى واو مفعول الزائدة ؛ فوجب حذف إحداهما . واخْتَلَفَ فى أَيْتِهَا المحذوفة على حد الخلف فى إفعال واستفعال المتقدم .

ثم ذوات الواو - نحو مَصُونٍ وَمَقُولٍ - ليس فيها عملٌ غيرُ ذلك .

وأما ذوات الياء نحو مَبِيعٍ وَمَكِيلٍ ؛ فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مَبِيعٌ وَمَكِيلٌ بياء ساكنة بعد ضمة ؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرةً لتصح الياء . وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياءً فَرَقًا بين ذوات الواو وذوات الياء . وقد خالف الأخفشُ أصله فى هذا ؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضُمَّتْ وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو يَبِيزٍ ، وقد قلب ههنا الضمة كسرةً مراعاةً للعين التى هى ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودةٌ أَجْدَرُ .

(١) فى بعض نسخ هذا الكتاب « تصحيح أَفْعَلٍ وقام واستفعل » بإقحام كلمة « وقام » مع أنه ليس فيه نقل كالإفعال والاستفعال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثى لغة من لغات العرب ، فنفتن لذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : وزنُ مَصُونٍ عند سيبويه مَقْلٌ ، وعند الأخفش مَقُولٌ ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو « مَسُوٌّ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوٍّ ، فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول في مَقْرُوءٍ : مَقْرُوءٌ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُوًّا كما تقول في خَبٍّ : خَبٌّ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو علي : كذلك هو ، اهـ .

(وَنَدَرَ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بمض العرب : تَوْبٌ مَصُونٌ ، ومِسْكٌ مَذْوُوفٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للبرد (وَ) التصحيح (في ذِي الْيَاءِ) من ذلك (اشْتَهَرَ) لُحْفَةُ الْيَاءِ ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهٖ نَفْسًا ^(١) ، وقوله :

١٢٣٠ — * كَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقوله :

١٢٣١ — [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا]

وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْمُومٌ

وقوله :

١٢٣٢ — حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَهُ

يَوْمُ الرِّدَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْمُومٌ

وهذه لغة تميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيبٌ » في المختلطِ بغيره ، والأصل مَشُوبٌ ، ولكنهم لما قالوا في الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيبٌ » بناءً على شِيبَ قالوا : « مَشُوبٌ » بناءً على « هُوبَ الأَمْرِ » في لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهْيَبٌ .

(١) لعل الأصوب « خذهُ مطيوبةً به نفسك » .

(وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعلٍ واوى اللام مفتوح العين ، كما في (نَحْوِ عَدَا) ودَعَا ؛ فإنك تقول في المفعول منهما : « مَعْدُوٌّ » ، وَمَدْعُوٌّ » حملاً على فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَجَرَّ) أى لم تقصد (الأجوداً) ؛ فتقول : مَعْدِيٌّ ، وَمَدْعِيٌّ ، ويروى بالوجهين قوله :

١٢٣٣ - [وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مَلِيكَةً أَنْفِي]

أنا الليث مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

أنشده المازني « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف في علة الإعلال ؛ ف قيل : حملاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء وتبعه المصنف ، واعترض بوجوب القلب في المصدر ، نحو عَتَا عَتِيًّا ، والمصدرُ ليس مبنيًا على فعل المفعول ، وقيل : أعلّ تشبيهاً بباب أدل وأجبر ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُعْتَدَ بها حاجزًا ؛ فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيَتْ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها في أدل وأجبر .

والاحترازُ بواوى اللام من يائها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وَقَلَى ؛ فإنك تقول في المفعول منه : مَرْمِيٌّ ، وَمَقْلِيٌّ ، والأصلُ مَرْمُؤِيٌّ وَمَقْلُؤِيٌّ - قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وأدغمت في لام الكلمة ، وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوح العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِي » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ، لأن قَلَّةً قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ؛ فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال

فى القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « اَرْجِئِ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً »
ولم يقل مَرْضُوءَةً مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوءَةً » وهو قليل ، هذا
ما ذكره المصنف — أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مَرْضِيٍّ — وذكر
غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فِعْلٌ بكسر
العين واوياً نحو قَوَّىَ تعين الإعلال وجهاً واحداً ؛ فتقول : « مَقْوًى » والأصل
مَقْوُوءٌ ؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ؛ فقلبت الأخيرة ياء ،
ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت
الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء فقلبت : مَقْوًى .

(تنبيه) : بابُ مَرْضِيٍّ وَمَقْوًى سابعُ موضعٍ تقلب فيه الواو ياء .

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَأَمْ يَجْمَعُ أَوْ فَرَدِ يَعْنِ)

هذا موضعٌ ثامنٌ تقلب فيه الواو ياء .

أى إذا كان الفُعُولُ مما لاه واو لم يَحُلْ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصَا
وَعُمَيَّ وَقَفَا وَقَفَى وَدَلُو وَدَلِيَّ ، والأصلُ عَصُوءٌ وَقَفُوءٌ وَدَلُوءٌ ؛ فأبدلت الواو
الأخيرة ياء تحلا على باب أدل ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لثلاثها من
إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أَبُوءٌ وَأُخُوٌّ وَنَحُوٌّ جمعا لنحو ، وهى
الجمعة ، وَنَجُوءٌ بالجمع جمعا لنَجُو وهو السحاب الذى هَرَّاقَ ماءه ، وَهَبُوءٌ جمعا لِهَبُو
وهو الصَّدْرُ .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَوَا »

عُتُوا كَبِيرًا» «لَا يَرِيدُونَ عَلُوًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا» وتقول : تَمَّا الْمَالُ نَمُوا ،
وَسَمَّا زَيْدٌ نُمُوا . وقد جاء الإعلال في قولهم : عَتَا الشَّيْخُ عِتِيًّا ، وَعَسَا عِيسِيًّا ،
أَي وُلِيَ وكَبِرَ ، وَقَسَا قَلْبُهُ قِسِيًّا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أَرْجَحَ والتصحيحُ
في المفرد أَرْجَحَ لنقل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية
بين فُعُولِ المفرد وفُعُولِ الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره
أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ،
وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قَفِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فُعُولِ من الواوئ اللام ، وهو مشروط
بأن لا يكون من باب قَوِيٍّ ؛ فلو بنى من القُوَّةِ فُعُولٌ وجب أن يفعل به
ما فعل بِمَفْعُولٍ من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب
لفرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا ، وَإِنْ يَبِينُ جَمْعًا فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَبِينُ
والضمير في « منه » يرجع لنحو عَدَا في البيت قبله .

الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال
المفرد مُطَّرَدٌ يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه ،
وإليه ذهب في التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافا للفرأ ، هذا لفظه ، وأما إعلال
المفرد فظاهر التسهيل أطْراده ، والذي ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أَي كَثُرَ الْإِعْلَالُ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا لِفَعْلٍ جَمًّا
صَحِيحِ اللّامِ (نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ) جَمْعُ نَائِمٍ ، وَصِيْمٍ فِي صَوْمٍ جَمْعُ صَائِمٍ ، وَجَبَّحَ
فِي جُوعٍ جَمْعُ جَائِعٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٢٣٤ - وَبُرَّصَ تَغْلِي الْمَرَّاجِلُ تَحْتَهُ
عَجَلْتُ طَبِيخَتَهُ لِقَوْمٍ جُمُيعٍ (١)

وجه ذلك أن العين شُبِّهَتْ باللام لقربها من الطرف ، فأُعلت كما تعل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ومع كثرة التصحيح أكثر منه ، نحو نُومٌ وصُومٌ . ويجب إن اعتلت اللام لثلاثا يتوالى إعلالان ، وذلك كشوئى وغوئى جمع شأو وغاوٍ ، أو فصلت من العين كنوأم وصوأم ؛ لبعدهما عن حينئذ من الطرف (وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُودُهُ نِيَمٍ) أى روى فى قوله :

١٢٣٥ - [أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرًا]
فَمَا أَرَقَ النَّيَامُ إِلَّا كَلَامَهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراد ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نيمٍ » هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم .

الثانى : يجوز فى فاء مُدَوِّلِ المَعْلِ العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء مُحَوِّدِى وَعِصَى وَإِلَى جَمْعِ أَلْوَى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسعُ موضعٍ تَقَلَّبَ فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، الْأَصْلُ مِوزَانٌ وَمِوَقَاتٌ ، فقلبوا الواو ياء استئقالا للخروج من كسرة إلى الواو ، كالمخرج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثلُ

(١) المَرَّص - بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - اللحم الذى وضع فى العرصه .

وهى الفناء بين الدور - ليحب ، والرجال : القدر ، واحده رجل بزنة منبر .

فَعْمِلْ ، وخرج بالقيّد الأول نحو مُوعِدْ ، وبالثاني نحو طَوَّلَ وَعَوَّضَ وَصَوَّانَ وَسَوَّارَ ، وبالثالث نحو اجْلُوْاذِ وَاغْلُوْاطِ .

فصل

(ذُو الْاَيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالِ اَبْدِلَا) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى الين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعال حرفَ لينٍ — يعنى واوًا أو ياء — وجب فى اللغة الفُصْحَى إبدالها تاءً فيه ، وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ لِعُسْرِ النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة الحرج ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثالُ ذلك فى الواو اتَّصَلَ ، واتَّصَلَ ، وَيَتَّصِلُ ، وَاتَّصِلْ ، وَمُتَّصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ بِهِ . والأصلُ : أَوْتِصَالَ ، وَأَوْتَصَلَ ، وَيَوْتِصِلُ ، وَأَوْتِصِلْ ، وَمَوْتِصِلٌ ، وَمَوْتِصِلٌ بِهِ . ومثاله فى الياء اتَّسَرَ ، وَاتَّسَرَ ، وَيَتَّسِرُ ، وَاتَّسِرْ ، وَمُتَّسِرٌ ، وَمُتَّسِرٌ . والأصلُ : اَيْتَسَرُ ، وَاَيْتَسَرَ ، وَيَيْتَسِرُ ، وَاَيْتَسِرْ ، وَمُيْتَسِرٌ ، وَمُيْتَسِرٌ .

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاءً لأهم أو أقرَّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياءً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واوًا ؛ فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجَّهاً واحداً وهو التاء ، وهو أقربُ الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البدلُ فى باب اتَّصَلَ إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتَّصَالَ وفى اتَّصَلَ ، وحل المضارعُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول منه على المصدر والماضى .

(تنبيهان) : الأول : ذو الين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها في ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاما .

الثاني : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويعملون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، فيقولون : اَيْتَصَلَ يَأْتَصِلُ فهو مُوتَصِلٌ ، وَاَيْتَسَرَ يَأْتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ . وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : ائْتَصَلَ وَاَيْتَسَرَ ، بالهمز ، وهو غريب .

(وَشَدَّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم في (ائْتَسَلَا) وَاَيْتَسَرَ — افْتَعَلَ من الأكل والإزار — ائْتَسَلَ وَاَيْتَسَرَ ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء ، وكذا قولهم في أَوْثَمِينَ — افْتَعَلَ من الأمانة — ائْتَمِنَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال ، وإلا توالى 'إعلان ، وقولُ الجوهرى في اتَّخَذَ إنه افْتَعَلَ من الأخذ وَهَمٌ ، وإنما التاء أصل وهو من تَخَذَ ، كاتَّبَعَ من تَبِعَ . قال أبو علي : قال بعض العرب : تَخَذَ بمعنى اتَّخَذَ ، ونازع الزجاج في وجود مادة تَخَذَ ، وزعم أن أصله اتَّخَذَ وَحُذِفَ ، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لغة وهي وَجَذَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أَحْسَنُ ؛ لأنهم نَصَّوْا على أن اتَّمن لغة رديئة .

(طَاتَا افْتَعَالٌ رُدُّ إِثْرٍ مُطَبِّقٍ) طا : مفعول ثانٍ لردٍّ ، والمفعول الأول « تا » إن كان رُدُّ أسماً ، أو ضميره إن كان رد مجهولاً .

أى إذا بنى الافتعالُ وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهى الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاءً ؛ فتقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ومن ضرب : اصْطَرَبَ ، ومن طَهَّرَ : اطْهَرَّ ، ومن ظلم : اظْطَلَمَ ، والأصل : اصْطَبَرَ ، وَاِضْطَرَبَ ، وَاِظْطَهَرَ ، وَاِظْطَلَمَ ، فاستثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج

وتبيان الصفة ، إذا التاء مهموسة مُسْتَقِلَّة ، والمطبق مجهور مُسْتَقِل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُغَطِّيكَ نَائِلُهُ
عَفْوًا ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا قَيْظًا ظَلِيمًا

روى : فيظلم ، وقَيْظٌ ، وقَيْظٌ ، وقد روى أيضاً قَيْظٌ ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .
وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اصطرِبْ ، واصْبَرْ ، ولا يجوز اطْبَرْ ؛ لما فى الصاد من الصغير الذى يذهب فى الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضْطَرْبْ ، واضْرَبْ ، ولا يجوز اطْرَبْ ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى فى الشذوذ اطْجَعَ ، وهو فى الندور والغرابة مثل الطَجَعَ ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفِّفِ فَأَلْطَجَجَ

(فى اِدَّانَ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي) أى إذا بُنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دَانَ ، أو زَاى نحو زَادَ ، أو ذال نحو ذَكَرَ ، وجب إبدال تائه دالا ، فيقال : اِدَّانَ ، وازْدَادَ ، وادَّكَرَ ، والأصل : اِذْتَانَ ، وازْتَادَ ،

وَأَذْتَكَّرَ ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجاء بحرف يُوافق التاء في مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف في الجهر ، وذلك الدال .

(تنبيهان) : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : اذْدَجَرَ ، وازْدَجَرَ ، ولا يجوز اذْجَرَ ؛ لفوات الصغير .
وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : اذْدَكَرَ ، ومنه قوله :

١٢٣٧ - [تُنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا]

وَالْهَرَمُ تُذْزِرُهُ أَذْذِرَاءٌ عَجَبًا

وَادَّكَرَ ، وَاذْكَرَ بذال معجمة . وهذا الثالث قليل ، وقد قرئ شاذاً « فَهَلْ مِنْ مَدِّكَرٍ » بالمعجمة .

الثاني : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّرُ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر في التسهيل أنها تُبَدَّلُ تاء بعد التاء ، فيقال : ائْرَدَ بقاء مثلثة ، وهو افتعل من ثَرَدَ ، أو تدغم فيها التاء فيقال : ائْرَدَ ، بقاء مشناة . قال سيديويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار ، فيقال : ائْثَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر في التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجْتَمَعُوا : اجْدَمَعُوا ، وفي اجْتَزَّ : اجْدَزَّ ، ومنه قوله :

١٢٣٨ - قَمَلْتُ إِصَاحِي : لَا تَحْدِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزَّ شَيْحًا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض

للعرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .
وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد علم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبديل ويبدل منه كالمهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ؛ فإنها تبديل من المهمزة أولاً كَهَرَأَقَ ، وتبديل منها المهمزة آخرًا كَاءَ فَإِنْ أَصْلُهُ مَوَّهَ ، وإلى ما يبديل ولا يبديل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء ، أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يَمُدُّوها في باب الإبدال لعروضها .

وعلم أيضاً أن المهمزة تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : الألف والواو والياء ، وأن الياء تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبديل من النون ، وأن التاء تبديل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبديل من التاء ، وأن الدال تبديل من التاء ، وأن التاء تبديل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلًا .

وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أذيلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتباً للحروف على ترتيبها فى الخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

المهمزة - أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الحاء فقولهم فى صَرَخَ : صَرَأَ ، حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن الذين قولهم في رَغَنَة : رَأَنَّهُ ، حكاه النضر بن شميل عن الخليل .
وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف - أبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون
الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة
فنحو « لَنَسْفَعًا » .

الهاء - أبدلت من ستة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ،
والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .
وأما إبدالها من الألف فى قوله :

١٢٣٩ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُنْكِنَةٍ

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَنْ

فأبدل الهاء فى « هُنَا » من الألف ، وأما قوله « فَمَنْ » فيجوز أن يكون من
ذلك : أى فَمَا أصنع ، أو فَمَا انتظارى لها ، ويجوز أن يكون « فَمَنْ » بمعنى اكْفُفْ ،
أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تُلْغِنى واكفف عني ،
ومن ذلك قولهم فى أنا « أَنَّهُ » ^(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة .. وقالوا
فى حيله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حِينَهَا .

وأما إبدالها من الواو فى قوله :

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائي « هكذا فزدى أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان
قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزد لنا ، تريد افسد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ،
فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدى أنه ؛ فقلب الصاد زاياء والألف هاء .

١٢٤٠ - وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَا
وَيَمْحَكَ أَلْخَفْتُ شَرًّا بِشَرِّ

وقد اختلف في ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبْدَلَةٌ من الواو ، والأصل يا هَنَاو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بَدَلٌ من الألف للمنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولنا قويا ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .
وإبدالها من الياء في قولهم « هذه » في هَذِي ، وهُنَيْهَةٍ في هُنَيْة .

وإبدال الهاء من التاء في نحو « طلحة » في الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون : « كَيْفَ الْبَنُونُ وَالْبَنَاءُ » ، و « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاءُ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضا قولهم في التابوت : تَابُوهُ . قال ابن جني : وقد قرئ بها ، يعني في الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قَعَدْنَا عَلَى الْفَرَاءِ ، يريد على الْفَرَاتِ .

وإبدالها من الحاء في قولهم : طَهَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى طَحَرَهُ ، أى أبعده ، وَمَتَّه الدَّلْوُ بِمَعْنَى مَتَّحَهَا ، وَمَدَّه بِمَعْنَى مَدَّحَهُ . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل المدح في الثيبة ، والمده في الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

العين - أبدلت من حرفين : الحاء ، والمهزة ، فالحاء في قولهم ضَبَعَ بِمَعْنَى ضَبَحَ ، والمهزة في نحو « عَنْ زَيْدًا قَاتِمٌ » بمعنى أن زيدا قاتم ، وهى عَنَمَةٌ تَمِيمٌ ، وقد تقدم .

الغين - أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والعين ، فالخاء في قولهم « غَطَرَ بِيَدِهِ يَغْطِرُ » بمعنى خَطَرَ يَخْطُرُ ، حكاها ابن جني . والعين في قولهم لَعَنَّ فِي لَعَنَّ .

الحاء - أبدلت من العين ، قالوا « رَجَحَ » بمعنى رَجَعَ ، وهو قليل .

الخاء - أبدلت من الغين ، قالوا « الأخن » يريدون الأغن ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك في غاية القلة

القاف - أبدلت من الكاف ، قالوا في وُكْسَنَة الطائر - وهي مأواه من الجبل - وُفْنَة ، حكاة الخليل .

الكاف - أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف في قولهم « عربى كح » أى قُح ، وفَسَّر الأَصمى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء في قوله :

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وقد تقدم .

الجيم - أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للعنوث ، والجيم ، والسين ، فالكاف فى نحو « أَكْرَمْتُكَ » قالوا : أَكْرَمْتُسِ ، وهى كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما فى قوله :

١٢٤١ - إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبِلُ الْوَصَالِ مُدْمَشُ^(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهّل ذلك كونُ الجيم والسين متفتحتين فى المخرج . والسين قالوا : جمشوش فى جمشوس ، وهو القمى الدليل ، ويجمع بالمهلة دون المعجمة ، وبذلك علم الإبدال .

الياء - وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفا : من الألف فى نحو مصايح ، وغُلِّمَ تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

المهزة في نحو *يبر* في بئر ، ومن الماء قالوا « دَهَذَيْتُ الْحَجَرَ » في دَهَذَفْتُهُ ، وقالوا « صَهَصَيْتُ بِالرَّجْلِ » أى صَهَصَهْتُ بِهِ ، إذا قلت له : صَهْ صَهْ . ومن السين في قوله :

١٢٤٢ - إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ

فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي

أى سادس . ومن التباء في قولهم « الأَرَانِي والتَّعَالَى » ، والأصل الأَرَانِب والتَّعَالِب ، وقد مر . ومن الزاء في « قَبْرَاط ، وشِيرَاز » ، والأصل قِرَّاط وشِرَّاز ، لقولهم في الجمع : قَرَارِيط ، وشَرَارِيز . وقال بعضهم في شيراز « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، والأصل شِيرَاز . ومن النون في أناسي وظَرَائِي ، والأصل أناسين وظَرَايِين ؛ لأنهما جمعا لإنسان وظَرَبَان ، وكذلك تَظَنَيْتُ ، أصله تَظَنَنْتُ من الظن ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لَمْ يَتَسَنَّهْ » أصله يَتَسَنَّيْ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَآ مَسْنُونٍ » وكذلك « دِينَار » أصله دِنَار لقولهم دَنَانِير ودُنَيْنِير ، وقالوا في إنسان : إيسان ، بالياء . ومن الصاد في قولهم « قَصَيْتُ أَظْفَارِي » والأصل قَصَصْتُ . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تَبَعْتُ أَقْصَاها . ومن الضاد في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرٌ

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

أى تَقْضَى الْبَازِي ، من الانقضاض . ومن اللام في أَتَمَيْتُ وأصله أَتَمَلْتُ ؛ ومن اليم في قوله :

١٢٤٤ - تَزُورُ امْرَأًا أَمَّا إِلَاهُ فَيَتَّقِي

وَأَمَّا يَفْعَلُ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي

قال ابن الأعرابي : أراد فَيَأْتِي ، ومن العين في قوله :

١٢٤٥ - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ

وَلِضَفَادِي جَجَّهِ تَفَانِقُ

يريد ولضفادع . وقالوا « تلعت » من اللمعة وهى بقلة ، والأصل تلعت : ومن الدال فى التصديّة وهى التصفيق والصوت ، والأصل تصدّدة ؛ لأنها من صدّدتْ أصدّ ، قال تعالى « إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء فى قوله :

١٢٤٦ - قَامَ بِهَـا يَنْشُدُ كُلُّ مَنَشِدٍ

وَإِيتَصَلَتْ بِمِثْلِهِ ضَوْءُ الْفَرْقَدِ

أى واتصلت . ومن التاء فى قوله :

١٢٤٧ - قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِى

[وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِى]

أى الثالث . ومن الجيم فى قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى]

فَأُبَعْدَكُنْ اللَّهُ مِنْ شَرِّاتِ

أى من شجرات . وقالوا « دياجى » فى جمع ديجوج ، والأصل دياجيح . ومن الكاف فى قولهم : مَكْوَكٌ وَمَكَكِيٌّ ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال .

الصاد - أبدلت من حرفين ، من السين فى قولهم « صِرَاطٌ » فى السراط ، ومن اللام فى قولهم « رَجُلٌ جَصَدٌ » أى جلد .

اللام - أبدلت من حرفين ، وهما : النون فى أَصِيلَانِ ، والضاد فى اضْطَجَعَ ، كما مر .

الراء - أبدلت من اللام فى قولهم « نَثَرَهُ » بمعنى نثله ، ورَعَلَ بمعنى آكل .

النون - أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم « لَمَن » في لَعْلٍ ، و« نَابَنُ فَمَلْتُ كَذَا » ، في لَابِلٍ فَمَلْتُ كَذَا ، ومن الميم في قولهم للحَيَّة : أَيْمٌ ، وَأَيْنٌ ، وقالوا : أَسود قَاتِمٌ ، وقَاتِنٌ . ومن الواو في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي نسبة إلى صنعاء وبهراء ، والأصل صناعوى وبهراوى ؛ لأن همزة التأنيث في النسب تقلب واوا ، كما تقدم في بابها . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنَانٌ في حِنَاءٍ ، وهو الذى يُخَضَّبُ به . وأما قول الخليل وسيبويه « إن نون فَمَلَانَ الذى مؤنثه فَمَلَى بدلٌ من همزة فَمَلَاءَ كنون سَكْرَانٍ وَغَضَبَانٍ » فليس المراد به هذا البديل ، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوين .

الطاء - أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق ، وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمى « مَطَّ الحرف » في مَدَّة ، و« الإبطاء » في الإبعاد .

الدال - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المَرْدَى في المَرَطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الدال في قولهم « ذِكْرٌ » في جمع ذِكْرَةٍ^(١) .

التاء - أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فُسْطَاط ، والأصل فُسْطَاط ، لقولهم في الجمع : فَسَاطِيطٌ ، دون فساتيط . ومن الدال في قولهم « ناقة تَرْبُوطٌ » والأصل دربوت ، أى مُدَلَّلَةٌ ؛ لأنه من الدَرْبَةِ . ومن الواو في « تَرَاثٌ وَتَجَاهٌ » ونحوهما . ومن الياء في نحو اتَّسَرَ ، الأصل ايتسر كما مر ، وفي قولهم « ثنتان » الأصل ثنيان ؛ لأنه من فَنَيْتُ الواحدَ ثنيا ، وفي قولهم كَيْتٌ وَذَيْتٌ ، الأصلُ كَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيْتَةٌ وَكَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ . ومن الصاد في قولهم في لِيَصَّ - لِيَصَّتْ ، ومن السين في قولهم في طَس : ظُست ، وقواهم في الممدد : سِتْ ، والأصل سِدْسٌ ، لقواهم : سُدَيْسَةٌ ،

(١) ذكر الليث أن الدال في « الذكر » قد تبدل دالا ، مقى كانت الكلمة مقترنة بال

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء في قولهم « ذَعَالَت » في ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأَخْلَاقُ من الثياب ، الواحد ذُعْلُوب . قال في التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله :

١٢٤٨ - العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نَعَمْ الذَّرَا فِي النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ]

إنه أراد العاطفونة بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومثله بعضهم بنحو « جَنَّتْ وَنِعَمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلاً .

الصاد - أبدلت من السين ، نحو صِرَاط .

الزاي - أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يَزْدَل في يَسْدَل ، وَيَزْدَر في يَسْدَر ، يقال : سَدِرَ البعيرُ يسدرُ سَدَرًا ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق في يَصْدُق ، ونحو الْقَزْد في الْقَصْد^(١) ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفي كلامهم : لَمْ يُجَرِّمِ الرَّقْدَ مَنْ فُزِدْ لَهُ ، أى من قُصِدَ له ، فأسكن الصاد وأبدلها زايًا .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في اسْتَخَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اسْتَحَذَ . ومن الشين في قولهم في مَشْدُود : مَسْدُود . ومن اللام في قولهم « اسْتَقَطَهُ » في التقطه ، وهو في غاية الشذوذ .

الظاء - لم أر في إبدالها شيئاً .

الدال - أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ « فَشَرَّذَ بِهِمْ » بالمعجمة ، ومن التاء في قولهم « تَلَعَّذَمَ الرجل » أى تَلَعَّثَمَ ، إذا أبطأ في الجواب .

التاء - أبدلت من حرفين : من الفاء في مُنْثُور ، والأصل مُنْفُور ، ومن الدال في قولهم في الجدوة من النار : جَثْوَةٌ

(١) قد سبق أن مثلنا في إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فردى أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وما هنا بقاف فصاد في الأصل أبدلت زايًا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من التاء في قولهم : « قام زيد فمَّ عمرو » ،
أى فمَّ عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم : « فوم » بمعنى ثوم . ومن الباء في قولهم :
« خذه يافأنه » أى يابانه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم في قولهم : « بائتمك ؟ » يريدون :
ما ائتمك ؟ . ومن الفاء في قولهم « البُسْكِل » فى البُسْكِل^(١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فم عند الأكثر ، أصله فَوْه
مثل فَوْج ؛ فحذفت الهاء تخفيفاً ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوْهه ؛ فيستقل
ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون فى نحو عَمَّير ، والبنام فى البنان .
ومن الباء فى قولهم : بنات نَحْر ، فى بنات بَنَحْر ، للسحاب ؛ لأنه من البُخَار ،
وقولهم « مَا زَلْتُ رانما على هذا » أى راتبا . وعن ابن السكيت : رأيت من كُتِّبَ
ومن كُتِّمَ ، أى قُرُب ؛ فاليم بدل من الباء ؛ لأنهم قالوا « كُتِّبَ الفقيه الأمر » ولم يقولوا
كُتِّمَ ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجَلِيْ مُنَابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْيَا جِيْدِهَا نَفْمًا^(٢)

أراد نَفْمًا ، والنَّفْبَة : الجرعة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد
تقدمت ، والله أعلم .

(١) الفسكل - بزة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يحىء فى السباق آخر الخيل .

(٢) النغب - ومثله النغم بإبدال الباء ميما - اسم جنس جمعى ، واحده نغبة ،
ولكنه حرك الفين بالفتحة هنا لأن حرف الحلق ربما فتح ، كما قالوا : بحر ، وشعر ، بفتح الحاء
والعين وأصلهما السكون .

فصل

فى الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؛ فالْمَقِيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَأَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدُ أَخَذَفُ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ)

أى : إذا كان الفعل ثلاثيا وأوى الفاء مفتوح العين ؛ فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، والأصل يُوْعِدُ ؛ فحذفت الواو استقئالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحُمل على ذى الياء أخواته ، نحو أَحَدُ وَتَعَدُ وَتَعِدُ ، والأمر نحو عِدَ ، والمصدر السكَّانُ على فِعلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَةٍ » فإن أصله وَعِدَ على وزن فِعل ؛ فحذفت فاؤه حملا على للمضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعوضوا منها تاء التانيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إِنْ اتَّخَلَّفَ أَجَدُ التَّيْنِ فَأَنْجَرَدُوا] وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنى عِدَّةُ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخرَّجه بعضهم على أن عِدَا جمع عِدْوَةٍ ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وَعَدُوا .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « من كوعد » أن حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا يحذف من يُوعِدُ مضارع أُوْعِدَ ، ولا من يُوعَدُ مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قواهم « يُدْعُ ، وَيُذَرُّ » ^(١) فى لغة . ثانيها : أن تكون عين الفعل مكسورة ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يُوَجِّلُ أو مضمومة نحو يُوَضُّوْ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَ يَجِدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوحة ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ - لَوِ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِّهِ
تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَحْدُنْ غَلِيلاً

وهي لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَهَبُ ؛ فللكسر المُقَدَّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها قَعَلَ بالفتح ؛ فقياسُ مضارعها يَفْعِلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً ؛ فكان الكسر فيه مُقَدَّراً ، وَيَسَعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسِعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتحُ ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْعِلُ بالكسر نحو وَمَقَّ يَمِقُّ ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كَيْعِدُ أو مقدرة كَيْقَعُ وَيَسَعُ » ثالثها : أن يكون ذلك في فِعْلٍ ؛ فلو كان في اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول في مثال يَقْطِلِينَ من وَعَدَ : يَوْعِدُ ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فُهِمَ من قوله : « كَيْدَةٌ » أن حذف الواو من فِعْلة المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدراً كَيْدَةٌ ، وشذ من الأسماء رِقَّةٌ للفضة ، وَحِشَّةٌ للأرض الموحشة ، ومن الصفات لِدَّةٌ بمعنى تَرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالالف والتاء ، قال :

١٢٥١ - رَأَيْنَ لِذَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتِ

وَشَرِخَ لِيَّ اسْتَارُ الْهَرَامِ^(١)

(١) هكذا وقع في جميع نسخ المشرح التي بين يدي على كثرتها ، وفي النسخة التي كتب عليها الصبان ، والذي في لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوحَهُنَّ مُؤَزَّرَاتِ وَشَرِخَ لِيَّ اسْتَانَ الْهَرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوين .
 وقوله في التسهيل : « وربما أعلَّ هذا الإعلال أسماء كَرِقَةٍ ، وصفات كِلْدَةٍ »
 فيه نظرٌ ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رِقَةً ،
 وحِشَةً ، وَجِئَةً ، عند مَنْ جعلها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لِدَةٍ ، وقد أذكر
 سيبويه مجيء صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الهيئَةِ ، نحو الوِغْدَةِ والوَرقَةِ المقصود بهما الهيئَةُ ؛
 فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام فِعلَةٍ شاذًا ، قالوا : وَتَرَهُ وَتَرَأَ وَوِثَرَهُ بكسر الواو ،
 حكاه أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب مَنْ يخرجُه على الأصل ،
 فيقول : وَغْدَةً ، وَوِثْبَةً ، وَوِجْهَةً . وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وَجْهَةً
 اسمٌ للكان المتوجّه إليه ؛ فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر .
 وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِبَ إلى المازني أيضا ،
 وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌ ، قال بعضهم : والمسوخ لإثباتها فيه دون غيره
 من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فِعلِهِ ؛ إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجْهُ ؛ فلما قد
 مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حَمْلُهُ على مضارعه ، ولا مضارع ،
 والفعل المستعمل منه تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ ؛ فحذفت
 زوائده ، وقيل : وَجْهَةً . ورجَّح الشلوين القول بأنه مصدر ، وقال : لأن وَجْهَةً
 وَجْهَةً بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للكان ؛ إذ لا يبقى
 للحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِحت عينُ هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَمَةٍ وَضَمَةٍ ،
 وقد تضم ، قالوا في الصَّلَةِ : صُلَّةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أعلَّ بهذا الإعلال مصدرُ فَعَّلَ بالضم ، نحو وَقَحَ قِحَةً .

السادس : فهُم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حَظَّ له فى هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يَسْرَ يَسِرُ ، والأصلُ يَسِيرُ ، وفى مضارع يَنْسَ يَنْسُ ، والأصلُ يَنْثُسُ ، اهـ .

نم أشار إلى النوع الثانى بقوله :

(وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبَنِيَّتَيْ مُتَّصِفٍ)

أى مما اطرد حَذَفُهُ همزة أَفْعَلٍ من مضارعه ، واسمى فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبنيتى متصف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، والأصل يُوْءُ كَرِمٌ ومُوْءُ كَرِمٌ ومُوْءُ كَرَمٌ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أَفْعَلٍ معها ؛ لثلاث يجتمع همزتان فى كلمة واحدة ، وحلَّ على ذى الهمزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة ؛ فن الضرورة قوله :

١٢٥٢ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوْءُ كَرَمًا *

والكلمة المستندرة قولهم : « أَرْضٌ مُوْءَرِنِيَّةٌ » بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب ، وقولهم « كِسَاءٌ مُوْءَرَنْبٌ » إذا خلط صوفه بوبر الأرناب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تنبيه) : لو أبدلت همزة أَفْعَلٍ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَّاقَ ، أو عينا ، كقولهم فى أنهلَّ الإبل : عَنَهَلَّ - لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هَرَّاقَ يُهَرِّيقُ ، فهو مُهَرِّيقٌ ومُهَرَّاقٌ ، وعَنَهَلَّ الإبل يُعَنِّهَلُّهَا ، فهو مُعَنِّهَلٌّ وهى مُعَنِّهَلَّةٌ ، اهـ .

نم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّاتٍ اسْتُعْمِلَا)

أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماضٍ عينه ولأمله من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاما كظَلَّتُ ، ومحدوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظَلَّتْ ، ودون نقلها كظَلَّتُ ، وكذا تفعل في ظَلَّلَن ، فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام ، نحو أَقَرَزْتُ ، وشذَّ أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَلْتُ ، وشذَّ هَمْتُ في هَمَمْتُ ، حكاها ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقَرِّزْنَ وَيَقِرْنَ ، وَأَقَرِّزْنَ وَقِرْنَ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : (وَقِرْنَ فِي أَقَرِّزْنَ) أى استعمل قِرْنَ فِي أَقَرِّزْنَ ، قال تعالى : « وَقِرْنَ فِي بَيْوتكن » وهو أمر من قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضى . وقيل : هو أمر من الوقار ، يقال : وَقَرَّ يَقِرُّ ، فيكون قِرْنَ محدوف الفاء مثل عِدْنَ ، ورجح الأول لتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثلين مفتوحا كما في لغة من قال قَرَّرتُ بالمكان بالكسر أَقَرُّ بالفتح فالتخفيف قليل ، وإليه أشار بقوله : (وَقِرْنَ نُقَلَا) : أى في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح . وقد أفهم بقوله « نُقَلَا » أن ذلك لا يطرد ، وصرح به في السكافية ، وأما الذى قبله فصرح في السكافية باطراده ، فقال :

* وَقِرْنَ فِي أَقَرِّزْنَ وَقِرْنَ مُعْتَصِدَا *

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام النسيهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظَلَّتْ ونحوه غير مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثى ، وهما ظَلَّتْ وَمَسَتْ ، وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الشلوين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سَلَمٌ ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اختلفَ كلام الناظم فى المحذوف ؛ فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية وشرحها إلخافَ المضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى اغضُضْنَ أن يقال : غُضُضْنَ قياساً على قَرْنَ ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ المفتوح القاف ؛ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولاً ، اهـ .

فصل

فى الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لغةٌ : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحركٍ من مخرج واحد بلا فصل . والإدغام — بالتشديد — افتعال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى المتماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب مُتَّسِعٌ ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثليين فى كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَدْغَمَ) أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط ، وهى : أحد عشر :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بِالْفَتْحِ ، وَمَلَّلَ بالكسر ، وَحَبَّبَ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَمَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين ؛ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأَ آيَةَ » فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جهود البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازوه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَنَ » . قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدْغَمُ بعد مَدَّةٍ أو حركة نحو : « لَا تَيَمَّمُوا » ، و « تَكَادُ تَمِيزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويؤتى بهمة الوصل فيقال : اتَّابَعَ ، وسيأتى الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكره فى الكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فَعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كصَفِّ جمع صُفَّةٍ وجُدِّ جمع جُدَّةٍ وهى الطريق فى الجبل ، أو فَعَلٍ بضمين نحو ذُلِّلَ جمع ذُلُولٍ بالمعجمة ضد الصعبة ، وجُدِّ جمع جَدِيدٍ ، أو فَعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كَلَّلَ جمع كَلَّةٍ ، وَلَمَّ جمع لَمَّةٍ ، أو فَعَلٍ بفتحين نحو لَبَّبَ وَطَلَّلَ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا كَمِثْلِ صَفِّ وَذُلِّلِ وَكَلَّلِ وَلَبَّبِ) وعلّة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرعٌ عن الإظهار ، فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم خلفه ، وليكون مُنَّها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتمتع الإدغام أيضاً فيما وازنَ أحد هذه الأمثلة بصَدْره لا بجملة ، نحو : خُشَّاءَ لِعَظْمٍ خَلْفَ الأُذُنِ ، ونحو : رُدُّدَانِ مثل سُلْطَانٍ بمعنى سُلْطَانٍ مِنَ الرَّدِّ ، ونحو : حَبِيبَةٍ جَمَعَ حُبٌّ ، ونحو : الدَّجَجَانِ مصدر دَجَّ بمعنى دَبَّ .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامسا يتمتع فيه الإدغام وهو فَعِلٌ نحو إِبِلٍ لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إِبِلٍ قلت رِدِدٌ بالفك ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ، ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فَعِلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي فَعِلٌ نحو كَتِفٍ ، وفَعِلٌ نحو عَضُدٍ ، وفَعِلٌ نحو دُئِلَ ، فإذا بنيت من الردِّ مثل كَتِفٍ أو عَضُدٍ قلت رَدَّ أو رَدَّ ، بالإدغام^(١) ؛ لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليس في خفة فَعِلٍ نحو لَبَّ . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِدٌ ورَدُدٌ بالفك ، وواقفه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِلَ قلت « رُدِدَ » بالفك ، ومن رأى أن فَعِلَ أصل في الفعل ينبغي أن يدغم . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو في هذا أولى ، وعليه مشى في التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغي أن يكتبي بأحد اللفظين .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغَم فيه ، وإليه أشار بقوله :
(وَلَا كَجَسَّسٍ) وهو جمع جاسٍ ، اسم فاعل من « جَسَّ الشَّيْءَ » إذا لمسَه ، أو
من « جَسَّ الخبر » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم
المدغم فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصُصَ أَبِي)
لأن الأصل أَخْصُصَ بالإسكان ، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يعتد
بها العروضا .

التاسع : أن لا يكون ما هما فيه مُدْخَجًا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلَلٍ)
وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَلٌ » إذا
أَكْثَرَ من لا إلهَ إلا الله ، فإن الياء فيه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ، والآخر ما حصل
فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبٌ ؛ فإن إحدى باييه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ،
وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قَصِدَ من الإلحاق

العائس : أن لا يكون مما شَذَّتْ العربُ في فكّه اختياراً ، وهي ألفاظٌ محفوظة
لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِي أَلَلٍ * وَنَحْوِهِ فَكٌ يَنْقَلِبُ قَبْلُ)
أي شذ الفك في ألفاظ : منها قولهم : « أَلَلُ السَّقاء » إذا تغيرت راحته ، وكذلك
الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبَبَ الإنسان » إذا نبت الشعر في
جبينه ، و « صَكِكَ الفرسُ » إذا اصطكت عرقوباه ، و « ضَبِيتِ الأرضُ » إذا
كثر ضيأُها ، و « قَطِطَ الشَّعْرُ » إذا اشتدت جمودته ، و « لَحِجَتِ العين ، وَلَحِجَتْ » إذا
التصقت بالرَّمَصِ ، و « مَشَشَتِ الدابة » إذا شخّص في وظيفها حَجَمٌ دون صلابة العظم ،
و « عَزَزَتِ الناقة » إذا ضاق إحليلها وهو مجرى ابنها ؛ فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال
كشذوذ ترك الإعلال في نحو القوَد والحَمِيد والصَّيْد ، والخَوَاكَة والخَوَاتِمَة ما سبق في موضعه ؛

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبي النجم :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِيِّ الْأَجَلِّ

[الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزَّلِ]

﴿ تنبيه ﴾ : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قواهم « رَجُلٌ ضِفْفُ الْحَالِ » ، و « مُحَبَّبٌ » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه بيس .

(وَحَيِّ) وَحَيَّ ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افككٌ وادغمٌ دُونَ حَدَرٍ) في واحد منها ؛ لوروده ، فن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لا ندرأجه في الضابط المتقدم ، وَمَنْ فَكَّ نظر إلى أن حركة الثاني كالمعارضة ، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر ، والمعارض لا يعتد به غالباً ، ومن ثم لم يميز الإدغام في نحو « لَنْ يُحْيِيَ » ، ورأيت مُحْيِياً « وأما قوله :

١٢٥٣ - وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَيِّكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهُمَا فَتَعِي

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للفراء .

﴿ تنبيه ﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحاً مقرواً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَذَلِكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ) أما الأول فقال في شرح السكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زِدَتْ هَمزةٌ وصل تتوصل بها إلى النطق بالناء المسكنة للإدغام ، فقلت في تَتَجَلَّى . اتَّجَلَّى ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن تَتَجَلَّى فعلٌ مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بقاءً إن كان

ماضيا نحو تَتَبَعَ وَتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتَّبَعَ وَاتَّبَاعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَتَذَكَّرُ لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتي في كلامه ، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين نحو « تَكَادَ تَمِيزُ » « ولا تقيموا » لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثاني - وهو استر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن - فهذا تجوز فيه الفك وهو قياسه ؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول سَتَرْتُ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول إذا أوتر الإدغام في اسْتَتَرَ صار اللفظ به كاللفظ بَسَتَرَ الذي وزنه فَعَلَّ بتضعيف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول في مضارع الذي أصله افْتَعَلَ يَسْتَرُ يفتح أوله وأصله يَسْتَتِرُ ، فنقل وأدغم ، وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَلَّ يَسْتَرُ بضم أوله ، وتقول في مصدر الذي أصله افْتَعَلَ : سِتَّارًا ، وأصله اسْتِتَّارًا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَلَّ تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيل .

الثاني : يجوز في اسْتَتَرَ ونحوه إذا أَدْغَمَ وجه آخر ، وهو أن يقال سَتَرْتُ بكسر فائه ، وذلك أن الفاء ساكنة ، وحين قصد الإدغام تسكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة ، فتقول فَعَلَّ ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا كَمُخْتَارَ ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

(وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ)

الأصل تبين ، بتامين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلّة الحذف أنه لما نُقِلَ عليهم اجتماعُ اللّثين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عدّوا إلى التّخفيف بحذف إحدى التّامين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ » « لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ » « نَارًا تَلْفَظِي » .

(تنبيهات) : الأول : مذهبُ سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاشتغال بها حصل ، وقد صرح بذلك في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثاني : قد أرشدَ بالمثل إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء ؛ لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضى - نحو تتابع - فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد يفعل ذلك - يعنى التّخفيف بالحذف - بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » ، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْزِلُ » حين قال « تَنْزِلُ » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » في القراءة المذكورة إنما هي الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى « كَذَلِكَ نَجِى الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة عاصم ، أصله نُنَجِّى ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يعرض سكون ثانى للملئين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَلَفْكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناء ، نحو (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وَحَلَلْنَا ، والمندقات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير نُفْيَةٌ . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنًا وِمَرْنًا وَرَدَّتْ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَحْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (فِي) أى تبع ، نحو لم يَحْلُلْ ولم يَحُلْ ، واحْلُلْ وحُلْ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لاستواءهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَبَسَّسْكُمْ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي» ، «وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا تَمْنُنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَنُ يُشَاقِ اللَّهَ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أَرَدُّ وَأَغْضُ وَأُمَرُّ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصَلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رَدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدَّنْ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدُّها ولم يرُدِّها »
 والتزموا ضميه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يرُدِّه » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدوا
 بوجودها ؛ فكان الـدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم
 والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه
 الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغلط في تجويزه الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه
 أنفِية ، سمع الأخفش من ناس من عقيل مُدِّه وعَضُّه ، بالكسر ، والتزم أكثرهم
 الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدُّ القوم » لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ،
 ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جني الضم ، وقد روى بهن قوله :

١٢٥٤ - فَفُضَّ الطَّرْفُ ؛ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ

[فَلَا كَغَمًّا بَلَفَتْ وَلَا كِلَابًا]

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ،
 بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ
 وعَضٌّ ، وهى لفظة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ،
 وهى لفظة كعب وُمُنْمِرٍ ، والإتباع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ، وهذا أكثر في
 كلامهم ، ١٠٥ .

(وَفَكَ أَفْعَلٍ فِي التَّعْجِبِ التَّزِمُ) قال في شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد
 إجماع العرب ؛ لأن المسموع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُؤْمِلِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَالتَّزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ)
 بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلَمْ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأولى : أَفْعِلْ في التمجيب ؛ فإنه ملتزم فَكَّهُ ، والثانية : هَلَمْ في لغة تميم ؛ فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هَلَمْ عند الحجازيين اسمُ فعلٍ بمعنى اخْضُرْ أو أَقْبِلْ ، وعند بني تميم فعلٌ أمرٌ ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثاني : التزموا أيضاً ففتح هَلَمْ ، وحكى الجزمى الفتح والكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هَلَمْهُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلَمْ الرجل ، وقد تقدم أن لسكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلَمْوا وهَلَمْوا وهَلَمْى ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نونُ الإناث فالقياس هَلَمْنَ . وزعم الفراء أن الصواب هَلَمْنْ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير ، وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هَلَمْيْنَ يا نسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هَلَمْنْ بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هَلَمْ مركبة من « ها » التنبيه وَمِنْ لَمْ التي هي فعل أمر من قولهم « لَمْ الله شَعْنَهُ » أى جَمَعَهُ ، كأنه قيل : اجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا ، فحذفت ألها تخفيفاً . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وقال الفراء : مركبة من هَلْ التي لازجر ، وأمّ بمعنى أقصِدْ ، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلَمْ ، ونسب بعضهم هذا القول إلى السكوفيين ، وقول البصريين أقربُ إلى الصواب . قال في البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : في النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف يَنْمُو ، ما لم تكن مواصاتها في كلمة واحدة كاللنيا وصَنَوَانْ وأنمَارْ ؛ فإن الفك في ذلك لازم

والثاني : الإظهار ، وهو في حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة ؛ لبعدهم مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميماً عند الباء ، ويستوى كونها في كلمة نحو « أَنْبِئْهُمْ » أو كلمتين نحو « أَنْ بُورِكَ » وموجبُ هذا القلب أن الباء بَعُدَتْ من النون ، وشابهت أقربَ الحروف إليها وهي الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمراً آخر ، وهو قلبها ميماً ؛ لأنها أختها في الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ نَوَى ، زَيْدٌ فِي ضَنَى !

كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءِ شَبَا ظَفَرٍ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قرباً شديداً فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم نبعد بُعْدَ تِيكَ ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله « مَقَاصِدُ النَحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ » أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمَعُهُ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلْ)

يقال « غَفَى بِكَذَا » أى اهتم به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبنائه للفاعل لغية حكاهما فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ - عَانَ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

[لَهُ جَفِيرَانٍ وَأَيُّ تَنْبَلٍ]

ونظما : حال من الماء فى بجمعه ، أو تمييزُ مُحْوَلٍ عن الفاعل ، واشتمل : نعت لنظما ، وعلى جل الهمات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف السماء بالكافية الخالص الصافي مما يكدره . (كَمَا اقْتَضَى) أى أخذ (غَفَى بِلاَ خَصَاصَةٍ) تشوُّبه ، والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ، لإخراج أجر ذلك ويُنْمَنَهِ فِي الْبَدءِ وَالْخِتَامِ ، فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى دار السلام :

(فَاحْمَدُ اللهَ مُعَاسِيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا)
(وَآلِهِ الْغُرُّ الْكَرَامِ الْبَرْزَةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيِّبِينَ الْخَيْرَةَ)

الحمد لله أولا وآخرآ ، باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائماين متلازمين إلى يوم الدين .

والحمد لله الذى بَسَّرَ — بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ — إتمام مراجعة هذا الكتاب مراجعة دقيقة ، وصلواته وأزكى تسليحاته على سيد المرسلين ، وصفوة النبيين ، وخير خلق الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من هتدي بهديه وترسم خطاه إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

الموضوع	س	الموضوع	س
هذه الأدوات تقتضي شرطا وجزاء	٥٨٤	إعراب الفعل	٥٤٧
قد يرتفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا	٥٨٥	رافع الفعل المضارع ، واختلاف	—
يضعف رفع الجزاء إذا كان الشرط	٥٨٦	العلماء فيه	—
مضارعا	—	نواصب المضارع أربع أدوات	—
يجب قرن الجواب بالفاء إذا لم	٥٨٧	الناصب الأول لن	—
يصلح أن يكون شرطا	—	الثاني : كي ، وهي على ثلاثة أوجه	٥٤٨
إذا كان الجواب جملة اسمية جاز	٥٨٩	الثالث : أن	٥٥١
اقتراها بإذا بدل الفاء	—	بعض العرب أهمل أن حملا على ما	٥٥٣
إذا عطف بالفاء أو الواو على	٥٩٠	الناصب الرابع : إذن	٥٥٤
الجزاء جاز فيه ثلاثة أوجه	—	يلتزم إظهار أن إن توسطت بين	٥٥٦
إذا عطف بالفاء أو الواو على	٥٩١	لام الجر ولا ، ويجب إضمارها بعد	—
الشرط جاز فيه وجهان	—	كون ماض منفي ، ويجوز الأمران	—
متى يجوز حذف الجواب ، أو الشرط ؟	—	فما عدا ما ذكر	—
إذا اجتمع شرط وقسم حذف	٥٩٣	يجب إضمار أن بعد أو بمعنى إلى أو لا	٥٥٨
جواب المتأخر منهما	—	وبعد حتى إذا كان الفعل مستقبلا	٥٥٩
الكلام على لو	٥٩٦	تجىء حتى جارة وعاطفة وابتدائية	٥٦١
أما ، ولولا ، ولوما	٦٠٥	تضمير أن بعد الفاء في جواب طلب أو نفي	٥٦٢
الإخبار بالذي وفروعه وبالالف واللام	٦١١	واو المعية مثل الفاء في ذلك	٥٦٦
العدد	—	جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي	٥٦٧
متى يجرد لفظ العدد من التاء ، ومتى	٦١٩	الرجاء كالمتنى ينتصب المضارع في	٥٧٠
يقترن بها ؟	—	جوابه بعد الفاء	—
من الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورا	٦٢١	ينتصب المضارع بأن مضمرة جوازا	٥٧٠
يضاف العدد لجمع التصحيح في ثلاث	٦٢٢	في أربعة مواضع غير ماسبق	—
مسائل ، وجمع الكثرة في موضعين ؟	—	شذ حذف أن ونصب المضارع في	٥٧٢
ولجمع القلة فما عدا ذلك	—	غير ما ذكر .	—
تمييز المائة والآلاف مفرد منصوب	٦٢٣	عوامل الجزم	—
الكلام على العدد المركب	—	الكلام على « لا » واللام الطليبتين	٥٧٣
تمييز العشرين وبابه والعدد المركب	٦٢٥	قد تحذف لام الأمر ويبقى عملها	٥٧٤
مفرد منصوب	—	الكلام على لم ولما	٥٧٥
قد يضاف لفظ العدد إلى مستحق المعدود	—	الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشرة	٥٧٨

الموضوع	ص
المقصود والممدود	٦٥٤
كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحاً	٦٥٩
إذا جمع الاسم الثلاثي جمع مؤنث سالماً أتبعته عينه فاءً بخمسة شروط	٦٦٥
وقد يجوز وجهان غير الإتيان ، وقد يمنع الإتيان	٦٦٩
جمع التكسير	٦٦٩
التصغير	
أوزان التصغير — شروط التصغير	٧٠٥
فوائد التصغير	٧٠٦
يحذف من المصغر ما يخل بصيغة التصغير ، ويجوز تعويض ياء قبل الطرف عن المحذوف	٧٠٧
متى يفتح الحرف التالي إياه التصغير؟	٧٠٩
لا يعتد في التصغير بثمانية أشياء	٧١١
متى يجب حذف ألف التانيث	٧١٣
المقصورة عند التصغير ؟ ومتى يجب بقاؤها ؟ ومتى يجوز الأمران ؟	٧١٤
يرد ثاني الاسم المصغر إلى أصله إن كان ليناً منقلباً عن غيره ، ويشمل ذلك ستة أشياء	٧١٤
متى برد إلى الاسم عند التصغير ما حذف منه ؟ ومتى لا يرد ؟ وكيف يصغر الثنائي الوضع ؟	٧١٦
تصغير الترخم	٧١٨
إذا صغر الاسم المؤنث بغير تاء ختم بتاء التانيث إذا كان ثلاثي الأصل أو الحال أو المآل ، وتمتنع هذه التاء إذا حدث بها لبس	٧١٩
صغروا بعض الأسماء المبينة شذوذاً	٧٢١

الموضوع	ص
كيف يميز العدد بشيئين ؟	٦٢٥
يصاغ من لفظ العدد اسم على زنة فاعل كثنان وثالث ، وحكمه كم ، وكأى ، وكذا	٦٢٧
تأتي كم استفهامية وخبرية ، وتفصيل القول في هذين النوعين	٦٣٣
مثل كم الخبرية كأى وكذا ، وتفصيل القول فيها	٦٣٧
— كأى توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة أخرى	٦٣٨
كذا توافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة أخرى	٦٤٠
يكفي عن الحديث بكيت وكيت ، وبذيت وبذيت . الحكاية	٦٤٠
الحكاية بأى	٦٤٠
الحكاية بمن	٦٤١
حكاية العلم	٦٤٣
الحكاية على ضربين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد	٦٤٤
التأنيث	
علامة التأنيث تاء أو ألف	٦٤٥
لا تلحق تاء التأنيث خمسة أوزان	٦٤٥
الأصل في لحاق التاء بالأسماء تمييز المؤنث من المذكر ، وتأتي لمعان غير ذلك	٦٤٧
ألف التأنيث على ضربين : مقصورة ، وممدودة	٦٤٨
— الأوزان التي يأتي عليها الاسم المنتهى بالألف المقصورة	٦٥١
الأوزان التي يأتي عليها الاسم المنتهى بالألف الممدودة	٦٥١

- ص الموضوع
٧٢٣ كيف يصغر اسم الجمع، وجمع القلة، وجمع الكثرة؟
النسب
- ٧٢٤ يحدث عند النسب ثلاث تغييرات :
لفظي، ومعنوي، وحكمي
- ٧٢٥ التغيير اللفظي زيادة ياء مشددة
— يحذف الياء التصغير الياء المشابهة لها وتاء التأنيث ومدته
- ٧٢٦ إذا كانت ألف التأنيث أو الإلحاق رابعة ساكنة ثانياً ما هي فيه جاز فيها وجهان
- ٧٢٧ لياء المنقوص ثلاثة أحوال :
وجوب الحذف، وجوب القلب واوا، وجواز الوجهين
- ٧٢٩ إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مكسوراً العين فتحت عينه عند النسب
- ٧٣٠ كيف ينسب إلى ما آخره ياء مشددة؟
— كيف ينسب إلى ما ألحق به علامة تثنية أو جمع؟
- ٧٣١ إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة حذفت أخرى الياءين
- ٧٣٢ النسب إلى فعيلة بفتح الفاء وفعيلة بضم الفاء، وإلى فعيل وفعيل
- ٧٣٤ النسب إلى ما ختم بألف معدودة
- ٧٣٥ النسب إلى المركب بأنواعه
- ٧٣٨ النسب إلى الثلاثي الذي حذف منه اللام
- ٧٤٠ اختلف النحاة في النسب إلى بنت وأخت
- ٧٤٢ النسب إلى الثنائي الوضع، وإلى الثلاثي المحذوف منه الفاء أو العين
- ٧٤٣ النسب إلى الجمع يكون برده إلى مفردة، إلا في أربعة مواضع فينسب فيها إلى لفظه
- ٧٤٤ يستغنى عن ياء النسب بصوغ الاسم
- ض الموضوع
على فاعل أو فعال أو فعل الوقف
- ٧٤٧ تعريفه. وبيان ما يلزمه من التغييرات
— في الوقف على المنون ثلاث لغات
- ٧٤٩ الوقف على هاء الضمير
— الوقف على «إذا»
- ٧٥٠ الوقف على الاسم المنقوص
- ٧٥١ في الوقف على المتحرك خمسة أوجه
- ٧٥٣ متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله؟
- ٧٥٥ الوقف على ما آخره تاء تأنيث
- ٧٥٧ تزداد هاء السكت في الوقف بعد الفعل المعمل للام، وبعد ما الاستفهامية وزيادتها بعد كل واحد منهما إما واجبة وإما جائزة
- ٧٥٨ متى تحذف ألف «ما» الاستفهامية ومتى تبقى؟
- ٧٥٩ لا تلحق هاء السكت بحركة إعراب ولا شبهة بها
- ٧٦١ قد يعطى الوصل حكم الوقف
- لهجات العرب في الوقف على الروي الموصول بمدة
- الإمالة
- ٧٦٢ حقيقة، فائدتها، حكمها
- ٧٦٣ محلها، أصحابها، أسبابها
- ٧٦٨ موانع الإمالة
- ٧٧١ لا يمال لسبب منفصل - أي في كلمة أخرى - إلا ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة
- ٧٧٣ الإمالة لمجاورة المال، وهي الإمالة للتناسب

الموضوع	ص	الموضوع	ص
بم يعرف الإبدال؟	٨٢٣	الإعالة من الحروف في الأسماء المتمكنة	٧٧٤
إبدال كل من الواو والياء والألف همزة	٨٢٥	والأفعال، وقد أمالوا بعض المبنيات	
إبدال كل من الهاء والعين همزة	٨٣٦	لإمالة الفتحة سبيان	٧٧٥
إبدال الهمزة ألفا أو واوا أو ياء	٨٣٧	التصريف	
إبدال كل من الألف والواو ياء	٨٤١	معناه لغة واصطلاحاً	٧٧٩
إبدال كل من الألف والياء واوا	٨٤٦	التصريف لا يلحق إلا الأفعال	٧٨٠
عود إلى إبدال الواو ياء	٨٥٢	والأسماء المتمكنة ، وهو أصل	
يجب إبدال كل من الواو والياء ألفا	٨٥٤	في الأفعال	
متى اجتمع في إحداهما أحد عشر شرطاً		— لا يكون قابل التصريف على أقل من	
إبدال النون ميماً، وإبدال الواو ميماً	٨٦٠	ثلاثة أحرف	
الإعلال بالنقل		لا يزيد الاسم المجرد عن خمسة أحرف	٧٨١
إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء	٨٦١	ولا يزيد الاسم المزيدي فيه عن سبعة أحرف	
وقبلها ساكن صحيح نقلت حركة		— أوزان الاسم الثلاثي	
العين إليه		أوزان الفعل الثلاثي	٧٨٤
— قد يكتفى بنقل الحركة من العين ،		أوزان الفعل الرباعي المجرد ،	٧٨٧
وقد يستتبع ذلك إبدال حرف اللعة		وأوزان المزيد	
— شروط هذا النقل أربعة		أوزان الاسم الرباعي الأصول	٧٨٨
يشارك الاسم المشابه للمضارع الفعل	٨٦٢	أوزان الاسم الخماسي الأصول	٧٩١
في وجوب هذا النقل		الضابط الذي يميز به الحرف الأصلي	٧٩٢
المصدر الذي على زنة الإفعال أو	٨٦٤	من الزائد	
الاستفعال تنقل فيه حركة العين ،		أسباب زيادة الحروف	٧٩٣
ثم تقلب عينه ألفاً، ثم تحذف إحدى		— الحرف الزائد على ضربين : تكرير	
الألفين وتعوض منها التاء في آخره		لأصل ، وغيره	
يعطى وزن مفعول من الحذف	٨٦٥	أدلة زيادة الحرف عشرة	٧٩٤
والنقل ما لوزن الإفعال		الميزان الصرفي	٧٩٥
قلب فاء المثال تاء في الإفعال وفروعه	٨٧١	بيان ما تطرد زيادته من الحروف،	٧٩٩
قلب تاء الإفعال دالا	٨٧٢	ومواضع زيادة كل حرف منها	
الكلام على الحروف التي تبدل	٨٧٥	الكلام على همزة الوصل	٨١٣
تفصيلاً بإيجاز		الإبدال	
الإعلام بالحذف	٨٨٤	الفرق بين الإبدال والقلب والتعويض	٨٢٠
الإدغام	٨٨٩	— أحرف الإبدال الشائع	

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٨٣	باب حروف الجر
٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف	—	عدة حروف الجر
—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً	—	«كي» تجر ثلاثة أشياء
٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر وجروره إلا في الضرورة	٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر	—	«متى» حرف جر عند هذيل
—	باب الإضافة	—	ذكر حروف جر مختلف فيها
٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
—	الكلام في عامل الجر في المضاف إليه	—	مد ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان
٣٠٥	فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلاً
—	الإضافة اللفظية	٢٨٦	ما يشترط في الضمير الذي يجره «رب»
٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعال التفضيل	٢٨٧	ذكر معاني الحروف
—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها	—	معاني «من» الجارة
٣٠٧	تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية
٣٠٨	المواضع التي يغتفر فيها اتصال المضاف بالمضاف	—	بقية معاني «إلى»
٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى
		٢٩٢	تأتي «في» عشرة معان
		٢٩٣	تأتي الباء لخمس عشرة معنى
		٢٩٤	تجيء «على» لعشرة معان
		٢٩٥	تجيء «عن» عشرة معان أيضاً
		—	تجيء السكاف لأربعة معان
		٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
		—	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
		٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف
		—	فلا تكفيها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكفيها

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تسكن ياء المتكلم أو تفتح مع ما يجب	٣٣١	لا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى	٣١١
كسر آخره ، وقد تحذف ياء المتكلم	٣٣٢	الاسماء على ضربين : ما لا تجوز	٣١٢
الاختلاف في المضاف للياء ، أم عرب	٣٣٢	إضافته أصلا ، وما لا يستعمل لإضافا	
أم مبني ؟		— ما تجب إضافته على أنواع	
إعمال المصدر		الملازم الإضافة إلى الجمل على ضربين	٣١٣
يلحق المصدر بفعله تعديا ولزوما	٣٣٢	«لما» الظرفية ملازمة الإضافة إلى	٣١٦
يخالف المصدر فعله في أمرين	٣٣٣	الجملة الفعلية	
المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة	—	— «كلا» و «كلتا» وشروط ما	
أنواع ، وبيان اختلاف العلماء في		يضافان إليه	
كل نوع منها		٣١٧ «أى» وبيان ما يضاف إليه	
شروط إعمال المصدر	—	٣١٨ الكلام على «لن» وبيان ما يضاف	
اسم المصدر يعمل أيضا	٣٣٥	إليه	
اسم المصدر على ثلاثة أنواع	٣٣٦	٣١٩ موازنة بين لن وعند ولدى	
— للمصدر المضاف خمسة أحوال		٣٢٠ الكلام على «مع» وبيان ما يضاف	
يجوز في تابع معمول المصدر الجر	٣٣٧	إليه	
والإتياع على محل المعمول		٣٢٠ الكلام على «غير» وبيان موضع	
اختلاف العلماء في الإتياع على محل	٣٣٨	بنائها	
المعمول		٣٢١ الكلام على «قبل» و«ما» أشبههما	
لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا	٣٣٨	٣٢٤ يحذف المضاف ويقام المضاف إليه	
يفصل بينهما بأجنبي ، ويؤول		مقامه	
ما خالف ذلك		٣٢٥ يحذف المضاف إليه فيسبق المضاف	
إعمال اسم الفاعل		بحاله	
تعريف اسم الفاعل	٣٣٩	٣٢٧ الفصل بين المضاف والمضاف إليه	
شروط إعمال اسم الفاعل	—	٣٣٠ لا يتقدم معمول المضاف إليه على	
صيغ المباغة ، وإعمالها ، وشواهدا	٣٤٢	المضاف ، إلا أن يكون المضاف لفظ	
المثنى والمجموع من الوصف العامل	٣٤٣	« غير »	
يعملان كالمفرد		المضاف لياء المتكلم	
— يجوز في تالي الوصف المذكور الجر		٣٣٠ يكسر آخر المضاف لياء المتكلم إلا	
والنصب ، وما عدا تاليه يجب نصبه		في مواضع	



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه	٣٥٢	اسماء الزمان والمكان (المصدر الميمي) أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
٣٤٤	يجوز في تابع المفعول المجرور الجر والنصب مراعاة لمحل المتبوع	٣٥٣	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قبل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشترط في إعمال اسم الفاعل	—	الأوزان الغالبة في الوصف من الفعل الثلاثي المضموم العين
—	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه	٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
٣٤٦	شرط إضافة اسم المفعول لمرفوعه أن يكون باقيا على وزنه الأصلي	—	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
—	أبنية المصادر	—	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٤٦	مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالبا	٣٥٥	وزن فاعيل بمعنى مفعول مقيس أولا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٤٧	يأتي مصدر فعل المكسور العين اللازم على فعل ، بفتح الفاء والعين جميعا	٣٥٥	ما تتميز به الصفة المشبهة
—	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فعل غالبا كجلوس وقعود وخروج ودخول ، إذا كان لازما	٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشروطه
—	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعاً للعاني التي يدل عليها الفعل	—	لا يجوز أن يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها
٣٤٨	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كسهولة أو فعاله كجزالة	—	يشترط في معمولها أن يكون سببياً
٣٤٩	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	٣٥٧	السببي معمول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعاً
٣٥١	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول ، وربما جاء على زنة اسم الفاعل	—	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال التعجب
٣٥	اسماء المرة والهيئة	٣٦٣	معنى التعجب
		—	يدل على التعجب بألفاظ كثيرة
		—	للتعجب صيغتان قياسيتان
		—	الكتك على أجزاء صيغة «أفعله»
		٣٦٤	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
		—	ما يشترط في معمول فعل التعجب

الموضوع	ص
ما تقول، وأصل هذا اختلاف هو الاختلاف في دما، على ثلاثة مذاهب	
المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه	٣٧٨
هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟	٣٧٩
— يأتي بمعنى بئس «ساء» وكل فعل تحوله إلى صيغة فعل بضم العين	
«حبذا» مثل نعم، و«لاحبذا» مثل بئس في المعنى	٣٨٠
يجب في «ذا» من حبذا الإفراد والتذكير	٣٨١
القول في إعراب المخصوص بعد حبذا	٣٨٢
— إذا كان فاعل «حب» غير «ذا» جاز رفعه وجره بالباء	
يفارق مخصص حبذا مخصص نعم في أربعة أمور	٣٨٢
أفعل التفضيل	
أفعل التفضيل اسم له خصائص	٣٨٣
— يصاغ اسم التفضيل من كل فعل تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب	
يتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه	٣٨٤
— متى يجب وصل أفعل التفضيل بمن؟ ومتى يمتنع؟	
— معنى «من» التي تتصل بأفعل التفضيل متى يجوز حذف «من»؟	٣٨٥
— لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجنبي إلا بلو	
— لأفعل التفضيل — من حيث مطابقته وعدمها — ثلاثة أحوال	٣٨٦

الموضوع	ص
يجوز حذف التعجب منه لقرينة	٣٦٤
فعلا التعجب جامدان	٣٦٥
— ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب	
طريقة التعجب بما لم يستكمل الشروط	٣٦٧
لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار ومجرور	٣٦٨
أجاز قوم الفصل بالحال، وبعضهم الفصل بالنداء، وبعضهم الفصل بالمصدر، وبعضهم الفصل بلولا ومصحوبها.	٣٦٩
— ينقاس الفصل بما كان بين «ما» وفعل التعجب	
نعم وبئس وما جرى مجراها	
نعم وبئس فعلا، جامدان	٣٧٠
فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع	٣٧١
معنى «ال» المقترنة بفاعل نعم	٣٧٢
ما يجوز من اتباع فاعل نعم، ومالا يجوز	٣٧٣
الضمير المرتفع بنعم وبئس، وأحكامه	٣٧٤
ما يشترط في التمييز المفسر للضمير المرفوع بنعم وبئس	٣٧٥
— الاختلاف في إعراب نحو «نعم» رجلا زيد،	
لا يجوز أن يجمع في الكلام بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، وذكر اختلاف العلماء في ذلك	٣٧٦
الاختلاف في إعراب نحو «نعم»	٣٧٧

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أتبعت كلها إذا احتاج إليها ، وإلا جاز الإلتباع والقطع	٣٨٧	ربما جاءت صيغة أفعّل غير دالة على الفضيل
٤٠٠	يجوز في النعت المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨	تتقدم من الجارة ومجرورها إن كان الكلام استفهاماً ، ويندر تقديمها في غيره
—	يجوز حذف ما علم من النعت والمنعوت	٣٨٩	الكلام على مرفوع أفعّل الفضيل
٤٠١	متى يجب تكرار النعت ؟	٣٩١	أفعّل الفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يؤوم جواز ذلك
٤٠٢	عطف بعض النعوت على بعض	—	ما يتعدى به أفعّل الفضيل المأخوذ من فعل يتعدى ، من حروف الجر
—	هل يتقدم النعت على المنعوت ؟		باب النعت
—	إذا نعت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	٣٩٢	التوابع
—	الأسماء - من حيث نعتها والنعت بها - على أربعة أنواع	—	بيان معنى التابع
	التوكيد	—	هل يجوز تقديم التابع على المتبوع ؟
٤٠٢	التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	—	العامل في التابع
٤٠٣	من ألفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام عليهما	—	ترتيب التوابع
٤٠٤	ومن ألفاظه : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع	٣٩٣	بيان معنى النعت
٤٠٥	— التوكيد بلفظ « عامة »	—	النعت ضربان : حقيقي ، وسببي
—	يؤكد بأجمع وفروعه ، بعد كل ، وبدونه	—	ما يعطاه النعت من أحكام المنعوت
٤٠٦	ألفاظ التوكيد المعنوي معارف	٣٩٤	يأخذ النعت ، في الأفراد والتذكير وأخواتهما حكم الفعل الذي يحل محله
٤٠٧	هل يجوز توكيد النكرة ؟	٣٩٥	لا يكون النعت إلا مشتقاً أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبيهة بالمشتق
—	هل يجوز تثنية أجمع وجماء ؟	٣٩٦	يكون النعت جملة ، وبيان ما يشترط فيها .
٤٠٨	لا يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إلا إذا أكدته بضمير منفصل	٣٩٧	النعت بالمصدر .
		—	تعدد النعوت مع تعدد المنعوت
		٣٩٩	إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد

ص	الموضوع	ص
٤٠٨	التوكيد اللفظي	٤١٤
٤٠٩	أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بحرف عطف ، ويجب ترك العاطف إن أوم	عطف اللفظي
٤١٠	لا يؤكد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومثله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	ثمانية أمور
٤١١	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	عطف النسق
—	لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه	٤١٥
—	لا يفصل بين المؤكد والتوكيد بإما	حقيقة عطف النسق
٤١٢	لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد إلا «جميعا» و«عامة»	—
—	النعته بكل ، وما يلزم فيه	حروف العطف على ضربين :
—	يجب في خبر «كل» مراعاة المعنى العطف	مشاركة في اللفظ والمعنى ، ومشاركة في اللفظ فقط
٤١٣	العطف على ضربين : عطف بيان ، وعطف نسق	٤١٦
—	معنى عطف البيان	اختلاف العباء في عد «حتى» ، وأم ، ولكن «من حروف العطف
—	يعامل عطف البيان معاملة النعت	—
٤١٣	هل يكون عطف البيان تنكرة ؟	الكلام على الواو ، وذكر ما تختص به
—	كل ما صلح عطف بيان صلح بدلا ، بشرط أن يصح لإحلاله محل متبوعه	٤١٧
٤٢٣	هل تأتي «أم» زائدة ؟	الكلام على الفاء
—	هل يكون عطف البيان تنكرة ؟	—
٤٢٣	هل يكون عطف البيان تنكرة ؟	الكلام على «ثم»
—	كل ما صلح عطف بيان صلح بدلا ، بشرط أن يصح لإحلاله محل متبوعه	٤١٨
٤٢٤	هل تأتي «أو» بمعنى الواو	ما تختص به الفاء
—	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤١٩
—	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٢٠
—	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٢٣
—	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٢٤
—	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٢٤